

# فَيْضُ الْفَتْحِ

## عَلَى حَوَاشِي شَيْخِ تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ

هو تقرير قد أحرز قصب السبق في مضمار التحقيق. وحوى من براعة المباحث أماسن التدقيق. على مواد المطول  
شرح تلخيص المفتاح. في علم البلاغة الذي هو لتصديق قطب دائرة الفلاح. تكفل ببيان المواضع التي لم يتعرض  
لها العلامة عبد الحكيم. وتعرير ما في الحواشي عليه من صحيح وسليم. لحضرة صاحب الفضيلة  
عمدة المحققين. وعلامة الزمان على اليقين. الأستاذ الأكبر. شيخ منابر الجامع الأزهر

## عَبْدُ الْخَيْرِ الشَّيْبِي

المصري حفظه الله

—

طبع هذا التقرير مع الشرح والحاشية المذكورين باذن من حضرة المؤلف  
بمطبعة مدرسة المغفور لما والدته المرحوم عباس باشا الاول على نفقة المدرسة

—

تمتبه -- قد حصل البدء في الطبع بشرح المطول ثم بحاشية التلخيص من قبل عبد الحكيم مسؤوله عنه بجملة من  
تم بالتقرير كذلك ولا أفراد التقرير بالكلام على المطبعة انقضى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء الكلام عليها

—

( الطبعة الاولى — حق إعادة الطبع محفوظة لادارة أوقاف الحلية )

( القائمة : )

## مُطْبَعَةُ مَدِينَةِ رَسْتِ وَالِدَةِ عَبْدِ الْوَلَدِ

سنة ١٣٢٣ هجرية — ١٩٠٥ ميلادية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءاً من علم البلاغة ، ومحتاجاً اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فإنه من التوابع ، ( وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد ، بطرق مختلفة في وضوح

( قوله الفن الثاني علم البيان ) قد مر تحقيق التعريف اللامي وبيان المراد من المبتدأ والخبر وبيان صحة الحمل بما لا مزيد عليه ( قوله من علم البلاغة ) أي من علم له . مزيد اختصاص بالبلاغة كما مر في المقدمة ( قوله ومحتاجاً اليه الخ لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهومها وهو لا يتيسر لغير العرب العرباء الا بهذا العلم قال الشارح رحمه الله تعالى في آخر المقدمة انه لم يبق لنا ما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليعتزل عن التعقيد المعنوي فست الحاجة الى علم يعتزل به عن الخطأ وعلم يعتزل به عن التعقيد المعنوي لئلا يترتب

البلاغة فوضعه والمبدل على المعاني والبيان وسموها علم البلاغة فما قيل انه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لا انه لا يتم بلاغة الكلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى البيان للدلالة المطابقة كما ستعرف فليس بشيء . لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى اعماله ولا شك ان الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن بدون علم البيان ( قوله وهو علم ) لا يخفى ان المراد من علم البيان في قوله الفن الثاني علم البيان القواعد فاذا أريد بقوله علم يعرف به الملكة أو ادراك القواعد لا بد من القول بالاستخدام في ضمير هو ( قوله بطرق مختلفة ) فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن إيراد عبارات مختلفة

( قول الشارح ) لكونه جزءاً من علم البلاغة أي من مداول هذا اللفظ المتقدم في قول المصنف فلما كان علم البلاغة الخ والمراد بالبلاغة فيه بلاغة المتكلم

( قول المعنى ) له مزيد اختصاص الخ والا فلم البلاغة يشمل اثني عشر علماً

( قول المعنى ) لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ الخ أي يجب وجوده ليوجد للأخوذ في مفهومها اذ المأخوذ فيه المألوف عن التعقيد المعنوي الذي هو جزء مفهوم فصاحة الكلام المأخوذة في مفهوم البلاغة وقد تقدم في الشارح ان معنى كون تمييز الفصح من غيره مرجعاً للبلاغة انه يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها ( قول المعنى ) لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الخ بمعنى انه لو لم يعرف البيان لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى

الحال غير خال عن التعقيد وهذا الاحتمال موجود وان اتفق الاداء بدلالات مطابقة

الدلالة عليه) ، أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية أو نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حقه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد ، أي ادراكها أو الاعتقاد بها على ما توهموا ،

في الوضوح ( قوله أراد بالعلم الخ ) العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ، ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكة كذلك والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله على المعنيين الاخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعاق ومقابل انهم لم يقصدوا تقدير المضاعف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم ، يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها فليس بشي لان ذلك الاطلاق في اسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفتاح النخوي يطلق على القواعد المخصوصة وعلى ادراكها وعلى الملكة التابعة لادراكها مرة بعد اخرى وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة استحضاره ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومه عن الادلة أو الملكة الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لاعلماء . فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين ، ولا علم ارباب السابقة على التقدير الثالث ( قوله أي ادراكها ) ، على ان يكون المادي التصورية داخلية في العلم أو الاعتقاد بها على تقدير عدم دخولها قال قدس سره ومع ذلك قد ساعد القوم الخ \* دفع لما يترآى من انه اذا لم تكن مباحث المجاز المفرد تساعد ، فكيف حمله على ذلك بانه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هناك \* قال قدس سره ينبغي ان يتأخر الخ \* قبل تأخير علم البيان عن علم المعاني في الاستعمال واجب قطعاً لان علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك التعريف بعد اعتبار تأخره الاستثنائي والا فهو عبارة عن ايراد المعنى الواحد مطلقاً بعبارة مختلفة للدلالة ألا ترى ان أكثر المجازات والتكنايات انما هي في المعاني الاول \* قال قدس سره فان هذه الخ

( قول الشارح ) على ادراكات جزئية أي الادراكات المتعلقة بانفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل ( قول المحشي ) ووسيلة اليه في البقاء فالمراد ملكة الاستحضار لانها المعتبرة في العلم بمعنى الملكة كما مر ( قول المحشي ) يطلق بمعنى التصديق بالقواعد فيكون المتعاق وهو بالقواعد من جملة مدلول لفظ العلم وقوله لان ذلك الاطلاق أي اطلاق العلم على التصديق بالقواعد انما هو في اسماء العلوم المدونة كالنحو والصرف والبيان اما لفظ العلم فانما يطلق على المعلوم سواء كان مفرداً أو قواعد وعلى ادراكه كذلك لا على خصوص القواعد أو ادراكها كما ادعاه القائل وقوله قال السيد الخ تأييد لما ذكره حيث قل أولاً النحو يطلق على القواعد المخصوصة وعلى ادراكها وثانياً وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه ولم يقيد بالقواعد ( قول المحشي ) فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين يعني انهما يدركان تلك القواعد وليس ادراكهما الهاولاهي من حيث انها مدركة لما علم البيان وانما أورد علم الواجب وجبريل على التقديرين الاولين لانه لا يقال فيها ملكة ( قول المحشي ) ولان ارباب السابقة الخ أي لان ملكتهم ليست حاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة بل هي جبلية وانما أورد علمهم على اثبات قطع لانهم لا يدركون تلك القواعد حتى يرد على ادراكها أو علمها من حيث هي مدركة لم ( قول المحشي ) على ان يكون المادي التصورية الخ وادراكها الادراك للقواعد بواسطة ( قول المحشي ) فكيف حمله أي حمل المعنى الواحد على ما ذكره ( قول المحشي ) في المعاني الاول أي لا في الخواص مع احتمال التركيب

وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه أى فى المعنى

أى رعاية المطابقة كالأصل فى المقصودية لأن المقصود إفادة المعانى التى روعى فيها المطابقة وتلك أى رعاية مراتب الدلالات فى الوضوح والخفاء. فرع لها لأنها اعتبرت لأجلها. قال قدس سره عن إفادة التراكيب لخواصها \* ، أى للمعاني المشتملة على الخواص إلا أن المعانى الأولى. لما كانت ماقطة على نظرهم قصرُوا الإفادة على الخواص قل العلامة فى شرح قوله إيراد المعنى الواحد الخ وهو ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كالتقصاها بالنسبة إلى من ينكر كون زيد مضافاً. جملة مفيدة لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة أو أوضع أو خفية أو أخفى (نحو أن زيدا لمضيف أو لكثير الرماد أو لمزول الفصيل أو لجبان الكلب. وبما ذكرنا اندفع ما قبل أن الشائع فى اعتبار البقاء المجازات والاستعارات والكتابات فى المعانى الأصلية للتراكيب البليغة. وذلك مما يبحث عنه فى البيان لأن هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة وسرجع البلاغة منحصراً فى العلمين بل نقول لا يظهر جريان كثير من أنواع التشبيه والكناية والاستعارة كالتشبيهية فى الخواص (قوله وأراد

عليها نحو أن زيدا لاسد أو لجبان الكلب فإن المجاز أو الكناية ليس فى الخاصية أعنى التوكيد لدفع الإنكار بل فى معنى الشجاع أو الكريم ولا معنى لوجوب تأخره إلا إذا كان مستعملاً فى تلك الخاصية وليس باللازم كما ذكره قول القائل لأن علم البيان باحث عن كيفية إفادة الخواص أن أراد ظاهره فممنوع لما سر وان أراد أنه باحث عن كيفية إفادة المعنى المشتمل على الخواص فسلم لكنه استحسن أن أكثر المجازات والكتابات إنما هى فى المعانى الأولى ولا فرق بين ما اشتمل على الخاصية وما لم يشتمل فى ذلك

(قال السيد) وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال (أقول) إنما قال على ما ذكره القوم إشارة إلى ما سيذكره من أن هذه العبارة غير واضحة الدلالة على ما ذكرنا ومن أن

كلامهم فى مباحث المجاز المفرد لا ينشأ عنه ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكرنا بما أورده هناك كما ستقف عليه ثم نقول

وفى ما ذكره القوم تنبيه على أن علم البيان ينبغي أن يتأخر عن علم المعانى فى الاستعمال والسبب فى ذلك أن رعاية مراتب الدلالة فى الوضوح والخفاء على معنى ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقتها لمقتضى الحال فإن هذه كالأصل فى المقصودية وتلك فرع وثمة لها فلا بد أن يراعى المطابقة أولاً ثم وضوح الدلالة ثانياً وإن لم يكن هذا أمراً لازماً وكذا علم البيان نفسه سواء أريد به المنسكة أو القواعد أو إدراكها لا يتوقف على علم المعانى بأى معنى أخذ من تلك المعانى لكن لما كان علم المعانى يبحث عن إفادة التراكيب بخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الأصل فلذلك أخرج عن علم المعانى (قول المحشى) أى المعانى المشتملة الخ فلم البيان يبحث عن كيفية إفادة التراكيب المعانى المشتملة على الخواص سواء كان مستعملاً فى تلك الخواص أيضاً أولاً (قول المحشى) لما كانت ساقطة أى وحدها بخلافها مع الخواص فقالوا علم البيان باحث عن كيفية إفادة الخواص لأنها العمدة فى بحثه عن كيفية إفادة المعانى المشتملة عليها سواء استعمل فى تلك الخواص أولاً (قول المحشى) جملة مفيدة الخ قدمنا أن مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على الخاصية أو تلك الخاصية (قول المحشى) نحو أن زيدا لمضيف الخ لا خفاً أن الاختلاف فى الوضوح والخفاء ليس فى الدلالة على رد الإنكار قائماً بالفظان فى الشكل وإنما هو فى معنى الكريم الذى هو معنى أصلى لكن العلامة تعتبر الوضوح والخفاء فى رد الإنكار لعدم الاعتداد بالمعنى الأصلية بدون الخاصية فكان الوضوح والخفاء فيهما (قول المحشى) وبما ذكرنا أى من أن المراد بالخواص المعانى المشتملة عليها لأنفسها كما دل عليه عبارة العلامة (قول المحشى) وذلك مما يبحث عنه أى جريان



الواحد للاستغراق العرفي وأراد بالطرق التراكيب وبال دلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة أو اصول ، يقتدر بها ، على ايراد ، كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم و ارادته بتركيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما ب علم البيان وتقييد المعنى بالواحد دلالة على انه لو أورد معاني متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشمار بانه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والمبارة دون الوضوح والخفاء مثل ، ان يورده بالماظ مترادفة مثلا ، لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح

(الح) قال الملا وانما وجب تفهيم المعنى الواحد ، بمعنى من المعاني التي يقتضيها الحل بحسب المقام . لكن علم البيان أخص من علم المعاني لان هذا ذكر المعنى الذي يقتضيه الحال وذلك ايراد ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو فسر بما هو أعم من المعنى الذي يقتضيه الحل لما بقي . أخص لوجوده حينئذ بدون المعاني ( قوله يقتدر بها الح ) صفة لملكة وأصول على سبيل التنازع وهو بالنسبة الى ملكة تصريح بما علم ضمنا بقوله أراد بالمعنى الملكة التي يقتدر بها الح ( قوله على ايراد الح ) أي على معرفة ايراد بدليل قوله فلو عرف من ليس له هذه الملكة الح ، وفيه اشارة لان معرفة الايراد المذكور لا يجب ان يكون بالفعل بل القدرة التامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة الحصول الى القاعدة التي كانت حاصلة عنده وبما حررنا لك . اندفع ما قيل ان الاولى ان يقول يعرف بدل يقتدر لوافق المتن وان القدرة على الايراد المذكور ليست ب لازمة لما مبرهن كثيرا من معرفة هذا الفن لا يقتدرون على تأليف كلام يبلغ ( قوله كل معنى الح ) يعني ان اللام في المعنى للاستغراق العرفي اذ لا عهد وامتناع الحقيق وهو ظاهر والجنس الزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان ( قوله ان يورده بالماظ مترادفة ) . أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها الفاظ مترادفة ( قوله لا يكون ذلك الح ) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع الفاظها لا تكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت

المجازات واخبرها في المعاني الاصلية مما يبحث عنه في البيان لانه مما يوجب البلاغة ومرجعها للعلمان ولا يبحث عن ذلك في المعاني فلزم البحث عنه في البيان اذ لا مرجع سواهما

( قول الشارح ) ايراد معنى قولنا زيد جواد الح أي مثلا فله كل معنى دخل في قصده حيث لا ملكة ( قول المحشي ) بمعنى من المعاني التي يقتضيها الحال أي بمعنى من المعاني المشتملة على ما يقتضيه الحال لكنه اقتصر على المعنى الذي يقتضيه الحال لما تقدم قريبا عنه ( قول المحشي ) لكون علم البيان اخص أي بعد اعتبار تأخره الاستحقاق كما مر ( قول المحشي ) اخص لان الايراد بالطرق المختلفة اخص من مطلق الذكر ( قول المحشي ) على سبيل التنازع أي اللغوي ( قول المحشي ) وفيه اشارة أي في كون متناق الاقدار المعرفة ( قول المحشي ) اندفع ما قيل الح اما الاول فلما ذكره من أن المعرفة الفعلية غير لازمة واما الثاني فلان متناق القدرة المعرفة لا الايراد فيكون ان يعرف ايراد غيره في الطرق المختلفة بضم الصغرى لما عنده من القاعدة وان لم يقدر هو على الايراد ( قول المحشي ) للاستغراق العرفي أخذه من قوله في قصد المتكلم ( قول المحشي ) أي يورد الح دفع به ان الترادف

الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الموضوع ان بعضها واضح والدلالة وبعضها أوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء والتفسير المذكور للمعنى الواحد، يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارة مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والمارث على ان الاختلاف في الموضوع مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هنا، أولى من تعريفه بمعرفة إيراد المعنى الواحد كما في المفتاح (ودلالة اللفظ) يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتل الموضوع والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية، كدلالة الخطوط والعمود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كال دخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازاً عن الدلالة اللفظية والعلمية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها أولاً

مدخل فيها احترازاً عن الدلالة الطبيعية والعلمية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها أولاً  
الواقع بينها باعتبار الاف بيعض اللفظ وكثيرة دورها يوجب التفاوت . في تذكر الوضع وكذا اشتراك بعضها بوجب  
الاحتياج فيه الى دفع مضادة الغير في تعيين المراد لاني الفهم ( قوله ومعنى اختلافها الخ ) ، فيه اشارة الى ان ملكة ايراد  
المعنى الواحد في تراكم متساوية في الوضع ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت في مراتب البلاغة ( قوله  
يخرج ملكة الاقتدار الخ ) أي يخرج عن ان يكون داخلة في علم البيان وجزءاً منه والا فملكته بالنسبة الى معنى واحد  
خارجة عن كونه ماصداً عليه بعموم المعنى ( قوله أولى من تعريفه الخ ) لان المعرفة المذكورة ثمرة علم البيان فلا بد من  
القول بذكر المسبب وارادة السبب ( قوله يلزم من العلم به ) ، أي من حضوره في الذهن والاتفات اليه حضور شيء  
آخر والا يلزم ان لا يبقى الدليل بعد ان يلزم من العلم به العلم بشيء آخر دليلاً ( قوله كدلالة الخطوط الخ ) اشارة بإيراد  
المثالبين الى انحصار الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعلمية وباصرح السيد في حواشي شرح المطام وقال الحق الدواني ان

وصف المفردات وتلاصقها في المعاني التركيبية

( قول المحشي ) في تذكر الوضع أي لاني الوضع

( قول المحشي ) فيه اشارة الخ رد على الاطول حيث اعترض بخروجها مع انها من البيان

( قول المحشي ) داخلة في علم البيان وجزءاً أي لا ماصداً له بان تكون تمام معناه فانها من هذه الجهة خارجة بعموم المعنى

( قول المحشي ) أي من حضوره في الذهن والاتفات اليه فليس المراد من العلم به وبالشئ الآخر تحصيله بعد ما كان

مجهولاً حتى يلزم ما ذكره بل حضور كل منهما والاتفات اليه سواء كان ذلك في المرة الاولى أو فيما بعدها ثم انه اشارة بلفظ

الحضور الى ان المراد بالعلم الادراك تصوري أو تصديقي ( قول المحشي ) منها أي من غير اللفظية

( قول المحشي ) في الوضعية والعلمية الوضعي ما العلاقة بينهما جعل الجاهل اياه له والعقل ما يجد العقل بين الدال

والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه اليه كالأثر على المؤثر والطبيعي العلاقة بينهما احداث الطبيعة الاولى عند عروض

فالأولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية ، اما ان تكون

الطبيعية، منها أيضاً متحققة كدلالة بعض الاوضاع العارضة لوجه المتألم وحاجيته الى شدة الألم ودلالة حمرة الوجه على الحجل والصفرة على الوجع وحركة النبض على المزاج الخصوص الى غير ذلك ولعله قدس سره أراد ، ان تحققها للفظ قطعي فان تلفظ اخ لا يصدر عن الوجع وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها الى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ماءد اللفظ فانه يجوز ان تكون تلك العوارض منبئة عن الطبيعة بواسطة ، الكيفيات النفسانية والمزاج الخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز ان تكون آثاراً لنفس تلك الكيفيات النفسانية والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعية فان العلاقة في الاولى التأثير وفي الثانية الایجاب والتأثير أقوى من الایجاب، واندفع ما قيل ان الدلالة الغير الوضعية محتاجة الى العلاقة والملازمة بين الدال والمدلول فلا وجه لاجراء الطبيعة من العقلية ( قوله اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع ) الطبع والطبيعة والطباع بالكسر في اللغة السجية التي جبل عليها الانسان كما في القاموس وفي الاصطلاح تطابق على مبدأ الآثار المختصة بالشئ . سواء كان بشعور أولاً وعلى الحقيقة فاذا أريد به طبع اللفظ فالمراد به المعنى الأول فان صورته النوعية أو نفسه تقتضي التلفظ به عند عروض المعنى واذا أريد به طبع اللفظ أى طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثاني واذا أريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الرضخ فالمراد به مبدأ الادراك أى النفس الناطقة أو العقل وقد ذكر الوجوه الثلاثة

الثاني كذا في الدواني وقوله علاقة ذاتية هي اللزوم بينهما

( قال السيد ) وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ما يمكنه الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد ( أقول ) فانه

ليس معنى واحد بالتفسير المذكور لانه مدلول الكلام المطابق لمقتضى الحال فهو المعاني الترتيبية كما ينبغي ان يكون به فيما سيورده على ما ذكره القوم

( قول المحشي ) ولعله قدس سره حيث قال ان الطبيعية لا تكون الالفاظية

( قول المحشي ) ان تحققها للفظ قطعي أى تحقق دلالة اللفظ أى مثلا على الوجع بحسب مقتضى طبع اللفظ فانه يقتضي تلفظه بهذا اللفظ عند عروض المعنى قطعي للفظ بان صدره عن مقتضى الطبع بخلاف غير اللفظ فانه يحتمل أن يكون مقتضى الطبع وان يكون اثرًا لغيره فالخلاص انه استقط الطبيعة الغير الالفاظية لعدم الجزم بكونها مقتضى الطبع بخلاف الالفاظية ( قول المحشي ) الكيفيات أى الألم والحجل والوجع

( قول المحشي ) التأثير أى الاحداث بان تكون تلك الكيفيات هي المحدثات للصفرة والحمرة . مثلاً وقوله وفي الثانية الایجاب يعنى ان الكيفيات العارضة لم تؤثر فيما ذكر وانما أوجبت انبعاثه عن الطبيعة ومثل ذلك يقال في لفظ أخ فيقال انه صادر عن الطبيعة بواسطة المرض فهو بطريق الایجاب وكذا دعاء الحيوانات بعضها بعضاً لكن في كون صدور أخ بطريق الایجاب شئ . الا ان يكون عند الاضطراب اليه

( قول المحشي ) واندفع ما قيل الخ لان اخراجها من العقلية لكون علاقتها مغايرة لعلاقتها لا لعدم العلاقة فيها وقد ظهر بما قاله من الفرق بطلان القول بانه ان نظر الى التأثير فالدلالة عقلية أو الى احداث الطبيعة وقطع النظر عنه فطبيعية

( قول المحشي ) سواء كان بشعور أولاً أى سواء كانت الآثار حاصلة بشعور أولاً وهذا رد على من خص الدال

بجسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية ، كدلالة أخ على الوجود فإن طبع اللفظ يقتضى التلفظ بذلك عند عروض الوجود له أو لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ والمقصود بالنظر هنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعة والعقلية لاختلافها باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعراً بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بأنها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع

في حواشي المطالع واقتصر الشارح رحمه الله على الوجه الاول لانه اظهر (قوله كدلالة أخ) بفتح الهمزة وتشديد الخاء بالجمعة على مافي حاشية شرح الشمسية وبضم الهمزة وتشديد الخاء على مافي حواشي المطالع وأما اح اح بالخاء المهملة وفتح الهمزة أو ضمها فلاذى الصدر يقول السيد لا بدلالة اللفظ أى فقط ان قلنا ان العلم بالشهادة يجامع العلم الواقع بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقتين حينئذ أو اصلاً ان قلنا بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة لا يستغنى عن الدليل ، فقوله في حواشي الشمسية لتظهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى اشكارا شدن وعلى الثاني بمعنى يبدأ شدن (قال السيد ان الفهم صفة السامع) بناء

الطبيعي بما يكون منشؤه قوة عديدة الشعور وقوله المعنى الاول أى مبدأ الآثار وهو الصورة النوعية أو النفس وقوله المعنى الثاني أى الحقيقة فان حقيقة مدلول اللفظ يقتضى التلفظ به عند عروضه وقوله فالمراد به مبدأ الادراك هو راجع المعنى الاول الا ان المراد بالآثار في الاول التلفظ به عند العروض وهذا الادراك

(قال السيد) كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ (أقول) انما قال من وراء الجدار لان

وجود اللفظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ (قول الشارح) لاختلافها باختلاف الطبائع اذ بعض الطبائع يقتضى ان يقول عند الوجود آه أو وى وقوله والافهام

فان بعضهم ذكي والآخر غبي (قول الشارح) ثم عرفوا الدلالة اللفظية الخ قول في شرح المطالع عرفوا بذلك صاحب الكشف

(قول المحشي) فلاذى الصدر بخلافه بالجمعة فلهذا قول في شرح المطالع عرفوا بذلك صاحب الكشف (قول المحشي) فقوله في حواشي الشمسية أى تمايلاً لا اعتبار الشارح التقييد عن وراء الجدار وقوله على الاول أى قوله فقط وقوله بمعنى اشكارا شدن أى صيرورة الشيء لا خفاء فيه فانه اذا علم وجود اللفظ بطريق آخر كان في تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشتباه وقوله يبدأ شدن أى صيرورة الشيء موجوداً (قول السيد قدس سره) على الوجه المشهور أى وأما الشارح فقد زاد في الاعتراض احتمال ان الفهم صفة المعنى

وابطل التعريف عليه أيضاً

(قول السيد) اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى أى اضافة عارضة لهما معاً قائمة بتجموعهما تابعة لاضافة أخرى عارضة لهما قائمة بتجموعهما أيضاً هي الوضع كذا في حاشيته على المطالع ثم قل وتماثل ان يقول لا يخفى ان الوضع حالة قائمة بالواقع متعلقة باللفظ والمعنى باعتبار تماثلهما باللفظ صار منشأاً لحالة قائمة به متعلقة بالمعنى هي كونه موضوعاً وباعتبار تماثله بالمعنى صار منشأاً لحالة أخرى قائمة به متعلقة باللفظ هي كونه موضوعاً له وأما ان هناك وضماً هو اضافة بينهما قائمة بهما معاً مترتبة على فعل

واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العالم بالوضع وأرادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان

على ان المتبادر هو المصدر المبني للفاعل (قال السيد بان الدلالة الخ) يعني ان الدلالة ، رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هي الوضع الا ان الاولى قائمة بجموعهما والثانية بالواضع ( قال السيد اذا قيدت الخ ) فان النسبة بين المنسبين يكون انتسابها الى كل واحد منهما ) ( قال قدس سره اذا قيدت الى اللفظ كانت مبدأ وصف له ) ليس في عبارة المحقق كانت مبدأ وصف له فانه قال اذا نسبت الى اللفظ قبل انه دال على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول لهذا اللفظ بمعنى كون المعنى منهما عند اطلاقه

الواضع فليس بدبيهاً وليس مبر هنا عليه ثم ان كون اللفظ موضوعاً سبب لكونه دالاً على معنى انه بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه كما ان كون المعنى موضوعاً له سبب لكونه مدلولاً أى كونه بحيث يفهم من اللفظ فلكل واحد من اللفظ والمعنى حينئذ حالة أخرى قائمة به متعلقة بصاحبه واما ان هناك اضافة ثانية قائمة بجموعهما مبدأ الصفتين لازمتين لها ومسماة بالدلالة كما ذكرتموه فما لا يورد اليه دليل بل الظاهر ان الحالة الثانية للفظ بواسطة كونه موضوعاً مسماة بالدلالة هي حالة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن لاحالة قائمة بهما معا كالتناسب القائم بالمناسبين اهـ

( قال السيد ) واعترض بان الدلالة صفة اللفظ الى آخره ( أقول ) تقرير الاعتراض على الوجه المشهور ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ. فينتاين في الصدق قطعاً فلا يصح تعريف أحدهما بالآخر أصلاً وقد أجاب عنه بعض المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة أخرى هي الوضع ثم ان هذه الاضافة العارضة لاجل

الوضع أعني الدلالة اذا قيدت الى اللفظ كانت مبدأ وصف له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا قيدت الى المعنى كانت مبدأ وصف آخر له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ أعني كونه بحيث يفهم منه المعنى جاز أيضاً باللازم الذي هو وصف المعنى أعني انتظامه منه والفهم المذكور في تعريف الدلالة مضاف الى المفعول فهو مصدر من المبني للمفعول ووصف للمعنى فيكون تعريف الدلالة بلازمها بالقياس الى المعنى كما ان قولكم هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى تعريف لها بلازمها بالقياس الى اللفظ. والشارح رد هذا الجواب بان المفهومية صفة للمعنى كما ان الفاعلية صفة للسامع فاذا لم يجز تعريف الدلالة بالفاعلية لم يجز أيضاً بالمفهومية والحق ان الدلالة ان كانت نسبة قائمة بجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا المحقق فالجواب هو ما ذكره كما لا يخفى وان كانت نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن كما يدل عليه اشتقاق الدال للفظ. واسناد الدلالة اليه فالجواب هو التأويل الذي سنذكره نحن

( قول المحشى ) رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى أى نسبة بينهما قائمة بهما كما سيأتي قريباً لان النسبة تقوم بالمنسبين ففيه رد لاعتراض السيد الاول وكذا الثاني لان المراد بالاضافة الرابطة سواء كانت قائمة بهما كالاولى أو لا كالثانية

( قول المحشى ) ليس في عبارة المحقق هو شارح المطالع والحاشية الآتية منبهة له على شرحه ومراد المحشى بهذا الكلام رد ما قاله السمرقندى من ان الدلالة على كلام المحقق اذا كانت قائمة بجموعهما لم يصح تعريفها بانفهام المعنى ولا يكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لانها صفة اللفظ والمعنى جميعاً ومبدأ لها فهماً لازماً غير محمولين فلا يدفع ما ذكره

وكلا المعنيين ، لازم لهذه الاضافة اه وانما اخذه السيد من قوله لازم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن كتب ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع على قوله واذا نسبت الخ الدلالة نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولا شك ان النسبة تكون منتسبة الى كل واحد من المنتسبين فهذه النسبة ان اضيفت الى المعنى يكون مدلولها وان اضيفت الى اللفظ يكون اللفظ دالا وكلاهما لازم للدلالة فامكن ان يعرف بأيهما كان اه وهذا هو الحق اذ لو كانتا مغايرتين لتلك النسبة بالذات لايتمكن التعريف بشي منهما لعدم صحة الحمل ولا يمكن حمل عبارة السيد على هذا بان براد كان مبدا وصف مغاير بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع (قال السيد واذا قست الخ فان النسبة بين المنتسبين يكون انتسابها الى كل واحد منهما قل قدس سره وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة) تخول عليها الكونهما في الحقيقة تلك النسبة فيقال الرابطة المخصوصة بينهما هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ (قل قدس سره بان المحقق الاشكال بل يزيده قوله ولا شك ان النسبة تكون منتسبة الى كل واحد أي فهي واحدة تختلف باعتبار انتسابها الى كل واحد من طرفيها فاذا عرفت باعتبار كونها بينهما ذكر الاعتبار ان جميعا كما سيدكره المحشي

(قول المحشي) لازم لهذه الاضافة أي لزوم الجزء للكل لما سيأتي ان هذين اللازمين هما في الحقيقة تلك النسبة الا انها اذا قست الى احدهما أي الى اللفظ أو المعنى صح وقولنا لانها حينئذ لانها حينئذ مأخوذة بالاعتبارين جميعاً لكونها منتسبة اليهما معاً كانت أحد اللازمين ويكون تخولا عليها لكن كونه من لزوم الجزء للكل انما هو بعد اعتبار انتسابها الى الطرفين كما مر أما هي في ذاتها فتش. واحد يختلف بالاعتبار وهذا الاختلاف الاعتباري لازم ضرورة تعاقبها بالطرفين تعاقبا فليتأمل (قول المحشي) لعدم صحة الحمل اذ لا يمكن حمل المعلول على العلة

(قول المحشي) مغاير بالاعتبار مغايرة الجزء للكل  
(قول المحشي) رده في حاشية المطالع حيث قيل ولا يختلج في وهمك ان الدلالة صفة واحدة قائمة بهما بوصف بها اللفظ تارة وبوصف بها المعنى أخرى فانه باطل قطعا ألا تري الى قوله وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فقد جعل كلا منهما لازما للدلالة لا عينها اه وقد علمت رده بانه من لزوم الجزء للكل والدلالة مجموع اللازمين  
(قول المحشي) فيقول الرابطة المخصوصة بينهما الخ فاذا أخذت تلك الرابطة من حيث كونها بينهما حملا عليها معا واذا أخذت مقيسة الى واحد منهما حمل عليها أحد اللازمين فقط لانه حينئذ عينها  
(قول السيد) اذا قست أي نسبت

(قول السيد) فكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ أي الذي اختاره المعارض حيث قل فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ الخ

(قول السيد) والفهم المذكور الخ عبارة شرح المطالع لانسلم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق الاسناد وهو ممنوع بل بطريق التعاقب فان معناه كون المعنى منهما من اللفظ وهذا كما يقال اعجبني ضرب زيد فان كان زيدا فعلا يكون معناه أعجبني كون زيد ضاربا وان كان مفعولا يكون معناه أعجبني كون زيد مضروبا فهنا الفهم مضاف الى المفعول وهو المعنى فالتركيب يفيد ان المراد كون المعنى مفهوما من اللفظ ولا شك انه ليس صفة السامع (قول السيد) رد هذا الجواب أي حيث ادخل في الاعتراض المذكور كون الفهم صفة للمعنى وابطاله زيادة على ما هو المشهور في الاعتراض

المفهومية الخ) بمعنى لانسلم انه تعريف بلازمها بالتباس الى المعنى فان اللازم كون المعنى بحيث يفهم منه ، لا المفهومية فانها صفة للمعنى كما ان الفاعلية صفة للسامع والحاصل من جعل الفهم المصدر المبني للمفعول المفهومية لا كونه بحيث يفهم من اللفظ. فلا يفيد التحقيق المذكور في دفع الاشكال ( قل السيد قدس سره فالجواب هو ما ذكره ) هذا انما يتم لو كانت المفهومية عين كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ ، اما اذا كانت غيره فلا يتم ( قال السيد قدس سره وان كانت نسبة الخ ) لا يخفى ان القائم باللفظ هو الدلالة المحصورة اعني الدلالة المقيسة الى اللفظ ، لا الدلالة مطلقا ( قال السيد قدس سره كما يدل عليه اشتقاق الدال الخ ) . كما انه يشتق من الدلالة الدال بمعنى القيام كذلك يشتق منه المدلول بمعنى الوقوع وكما يستند لدلالة الى اللفظ بصيغة المعلوم يستند الى المعنى بصيغة المجهول هكذا يستند من كلام ذلك الحق في حواشيه على شرح المطالع حيث قال لانسلم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق الاستناد فان الفهم من حيث الاستناد أى القيام صفة الفهم ومن حيث التعلق أى الوقوع صفة المعنى كما ان الضرب من حيث الاستناد صفة الضارب ومن حيث الوقوع والتعلق صفة المضروب ( قل قدس سره فظهر البطلان ) لان صفة الشيء لا تصير صفة الآخر باعتبار تقيدها بقيد والجواب ان تعلقه باللفظ غيره عن الوصف الحقيقي الذي كان للسامع أو المعنى وجعله صفة اعتبارية لللفظ اصيلورته بعد اعتبار التعلق وصفه بحال متعلقه وهو أمر اعتباري قال الشارح الجاني في شرح قوله وبوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه أى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا ( قل قدس سره نعم يفهم من تعلقه الخ ) .

( قول المحشى ) لا المفهومية أى كون الشيء مفهوما من اللفظ فانها صفة للمعنى لا اللفظ وقوله والحاصل الخ أى المتحصل من ذلك هو المفهومية التى هى صفة للمعنى لا كونه بحيث يفهم من اللفظ الذى هو صفة لللفظ فان الكون بحيث يفهم من اللفظ عائد الى اللفظ بان يكون لللفظ تعلق به فان ذلك معنى الجينية بخلاف المفهومية من اللفظ بالفعل فتدبر

( قول المحشى ) اما اذا كانت الخ وهذا هو الحق فلا يتم الجواب

( قول المحشى ) لا الدلالة مطلقا أى غير المنقيدة بالقياس الى اللفظ وحده ولا بالقياس الى المعنى وحده بل الدلالة من حيث هى وهى نسبة قائمة باللفظ والمعنى جميعا والمقيدان بالقياس الى اللفظ أو المعنى جزءاها

( قول المحشى ) كما انه يشتق الخ اعتراض آخر على السيد وهو انه كما مر ان الدال مشتق من الدلالة بالقياس الى اللفظ فكذلك المدلول مشتق منها بالقياس الى المعنى وكما انه يستند الدلالة الى اللفظ بصيغة المعلوم يستند الى المعنى بصيغة المجهول فلا يدل ما ذكره على انها نسبة قائمة باللفظ وحده بل النسبة مجموع الامرين القائمة باللفظ والمعنى جميعا

( قول المحشى ) بمعنى الوقوع أى موقع عليه الدلالة

( قول المحشى ) من كلام ذلك الحق قد عرفت ان شارح المطالع قاله في منتهياته على الشرح المذكور

( قول المحشى ) وصفه له أى للفظ وقوله بحال أى وهو الفهم وقوله متعلق أى متعلق اللفظ وهو السامع أو المعنى وقوله

وهو أى الوصف بحال المتعلق وقوله أمر اعتباري أى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لما عرفت ان الوصف الحقيقي انقلب الى الاعتباري وقوله اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وهذا الكون هو معنى حسن غلامه فالوصف معنى فى الموصوف حتى في النعت الدبى لانه فيه ملزوم المعنى الذي في الموصوف خلافا للدبى كما سيأتى التنبية عليه

كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل أعني الفاعلية فهو ، صفة السامع وان كان من المبنى للمفعول أعني  
المفعولية فهو صفة المعنى وإيا ما كان فلا يصح حمل على الدلالة وتفسيرها به فالأولى ان يقال الدلالة كون  
اللفظ بحيث يفهم منه المبنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه اننا لانسلم انه ليس صفة لفظ فان معنى فهم

يأبى عن هذا التأويل جملة الوصف بحال المتعلق قسما من التثنية فانه ما يدل على معنى في متبوعه لا ما يدل على معنى  
هو ملازوم لما في متبوعه (قوله صيغة) في كثير من النسخ صفة من الوصف والنسخة التي عليها خطه رحمه الله تعالى صيغة من

(قال السيد) وجوابه اننا لانسلم انه ليس صفة لفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو ان فهم المعنى من اللفظ هو  
معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى (أقول يريد أن الفهم وحده صفة السامع والافهام وحده صفة للمعنى لكن فهم  
السامع المعنى من اللفظ صفة لفظ وكذا افهام المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة بالفهم سواء كان مصدرا من  
المبنى للفاعل أو المفعول وقوله غاية ما في الباب جواب عما يقال لو كان الفهم على ما ذكرتموه صفة لفظ وعبرة عن الدلالة  
لصح ان يشتق منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من الدلالة الدال المحمول عليه وتقريره ان منه الفهم وحده ليس صفة  
لفظ حتى يتصور منه اشتقاق كما في الدلالة ونحن نقول لا ينبغي عليك ان فهم السامع صفة قائمة به لكنها متعلقة بالمعنى  
بغير واسطة وباللفظ بتوسط حرف الجر كما يدل عليه قولك فهم السامع المعنى من اللفظ فهناك ثلاثة أشياء الفهم وتعلقه بالمعنى  
وتعلقه باللفظ والأول صفة للسامع والآخران صفتان للفهم فان أراد هذا المحجب ان الفهم المقيد بالمفعولين الموصوف  
بالثلاثين صفة لفظ فهو ظاهر البطلان وان أراد ان المجموع المركب من الفهم وتعلقه صفة له فكذلك مع ان المستفاد من  
عبارة التعريف هو الفهم المقيد دون المركب فيكون حملا للتعريف على خلاف ما يتبادر منه وان أراد ان تعلق الفهم بالمعنى  
أو باللفظ صفة لفظ فبإظهارنا أيضا نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هي كونه مقبولا ومن تعلقه باللفظ صفة له هي كونه مقبولا  
منه المعنى فدعواه ان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو افهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه  
المعنى غير صحيحة اللهم الا ان يأول بان القوم وان عرفوا الدلالة بما ذكرها لكنهم يتسامحون في ذلك اذ لم يقصدوا به  
معناه الصريح بل ما يفهم منه مما هو صفة لفظ أعني كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتقدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة  
صفة لفظ وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان يقصد بما ذكر في تعريفها معنى هو صفة ثم ان دلالة فهم المعنى من اللفظ على  
كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشبه قلنصود من قولهم فهم المعنى الى آخره هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم  
منه المعنى فاستقام الكلام واتضح المراد وتبين ان قولك اللفظ يفهم منه المعنى ليس في الحقيقة وصفا لفظ بل افهام المعنى  
منه فان افهام المعنى صفة له سواء قيد بكونه من اللفظ أولا نعم افهام المعنى منه يدل على كونه بحيث يفهم منه المعنى  
وهذه صفة لفظ حقيقة على قياس وصف الشيء بحال متعلمه فان قيام الالف ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ما هو صفة  
له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما (قول الشارح) وجوابه اننا لانسلم الخ أي ليس الجواب بمجرد انه مصدر المبنى للمفعول  
لما تقدم من عدم جدواه بل جوابه ان فهم السامع المعنى من اللفظ و افهام منه كلاهما صفة لفظ اعتبارية لان قوله من  
اللفظ قيد بحسب الصورة مغير بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ أي كونه بحيث  
يفهم منه المعنى فللدلالة على هذا شيء واحد بسيط غير مركب بخلافها على ما مر

(قول المحشي) يأبى عن هذا التأويل أي جفله صفة لفظ باعتبار لازمه وقوله فانه أي التثنية وقوله لا ما يدل الخ



السامع المعنى من اللفظ أو ان فهم المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة متعبد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او ان فهمه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابط مثل ان يقال اللفظ منهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متعبد بان فهم المعنى منه كما انه متعبد بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون لا موضع مدخل فيها (اما على تمام) (ما وضع له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (ويسمى الاولى) يعني الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهمي الدلالة المنسوبة الى الوضع (و) يسمى (كل من الاخيرين) أي الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة عليهم انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان الوضع مدخلا فيها، ويختصون العقليات بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرناه (وتفيد الاولى بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له

الصوغ (قوله وهذا مثل قولهم الخ) أي على تقدير كون التعريف على ظاهره بان يكون العلم اضافة يرد عليه ان الحصول حقيقة الصورة والعلم صفة العالم فلا يجوز تعريفه بالجواب بان الحصول وان كان صفة الصورة يمكن حصول الصورة في العقل صفة العالم (قوله على تمام ما وضع له) ذكر لفظ العلم للاحتياط ولحسن مقابلة الجزء والا فيكون على ما وضع له (قوله من جهة ان العقل الخ) أي من جهة هي منشأ الحكم العقل سواء تحقق الحكم بالفعل أولا (قوله وتخص الاولى الخ) نقل عنه أي تقييد الاولى بالمطابقة أي بالتقييد الاضافي لا الوصفي اهـ، ويعلم منه أن اللفظ تخص من الخصوص لا من الاختصاص

أي حتى يصح ما قاله السيد من انه وصف الملزوم باعتبار لازمه بل الوصف في اللفظ السببي أيضا هو حال الموصوف الذي هو الامر الاعتباري المميز عن الامر الحقيقي

(قول الشارح) غاية ما في الباب الخ اعتذار عن انه اذا كان كذلك فلم لا يقال اللفظ قائم كما قيل اللفظ دال

(قول المحندي) على ظاهره أي بدون تأويله بالصورة الحاصلة وقوله اضافة أي نسبة بين الصورة والعقل

(قول المحشي) ذكر لفظ العلم الخ رد لما قيل ان المن تمام لا يحتاج لزادة لفظ تمام وانه يقتضي ان المطابقة انما تكون فيما له اجزاء

(قول المحشي) من جهة هي منشأ الخ وهي العلم بدلالته على تمام معناه وباللزم بينه وبين لازمه ومراده دفع ما قيل

ان دلالة اللفظ على الجزء واللازم لا تتوقف على ذلك الحكم وانما الموقوف عليه العلم بها

(قول المحشي) أي تقييد الاولى بالمطابقة أي يقيد لفظ الدلالة المراد منه القسم الاول بالمطابقة لان لفظ الدلالة عام

فيخص هذا التقييد وليس المراد من الاولى مجموع قولنا دلالة اللفظ على تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية اذ لا حاجة لها الى التقييد

(قول المحشي) ومنه يعلم الخ أي من تقدير تخص بتقييد يعلم ان تخص من الخصوص الذي هو التعين والتقييد لا من

فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل وأريد به الكل واعتبر دلالاته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا أريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالاته على اللازم بالانضمام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وحينئذ يفتقد تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وإنما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالاته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء

فانه حينئذ معناه يختص الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله وأريد به الكل واعتبر الخ) انما اعتبر ارادة الكل واعتبر دلالاته على الجزء بالتضمن . ليعلم ان كونها مطابقة وثبوت كونها تضمنا فانه حين عدم ارادة الكل وعدم اعتبار دلالاته على الجزء بالتضمن يصدق على دلالاته على الجزء انها تضمن ومطابقة معا بمجهتين (قوله فالجواب الخ) هذا الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز في التعريف بل لابد فيه من المبالغة في رعاية القيود وذكر في المختصر ان قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرته وانسياق ذهن اليه فلهذا ما ذكره ههنا بالنظر الى مطلق القيد وما ذكره في

الاختصاص الذي هو القيد فانه اذا كان من الاختصاص بمعنى التعريف يكون معناه يختص الاولى بالمطابقة أى بالتسمية بهذا الاسم ولا يطلق على غيرها وليس الغرض التسمية فانه ليس باسم بل قيد وبما حرره المحشي يندفع جميع ما في الاطول فانظره (قول المحشي) ليعلم ان كونها أى الدلالة على الجزء مطابقة لانه أريد باللفظ الكل لا الجزء . مطابقة وثبوت كونها تضمنا لا اعتبار دلالاته عليه بالتضمن لامن حيث انه موضوع له بالاشتراك

(قول المحشي) فانه حين عدم ارادة الكل الخ لان اللفظ عند عدم الارادة يدل على الكل بوضعه له وعلى الجزء تضمنا أى اجمالا في ضمن الكل ويدل على الجزء أيضاً بمطابقة لوضعه له ولا مانع من اجتماع دلالتين بمجهتين مختلفتين فلا يظهر حينئذ ان كونها تضمينية لكون ذلك باختلاف الجهة بخلاف ما اذا لم يكن للمطابقة جهة أصلا والمراد بقوله ليعلم الخ انه يظهر بلا شبهة

(قول المحشي) وعدم اعتبار دلالاته على الجزء بالتضمن أى بل اعتبر مجرد دلالاته عليه سواء كان بالتضمن أو بالمطابقة وقوله انها تضمن أى لانه يدل عليه في ضمن الكل ووحده بوضع المشترك واندفع بما قاله المحشي ان الارادة ليست معتبرة في الدلالة كما سيأتى

(قول المحشي) وكثيرا ما يترك هذا القيد أى في التعاريف فيفيد جواز تركه فيها فيناقض ما افاده هذا الجواب من انه لا يجوز الترك له في التعاريف والجواب الذي ذكره المحشي ضعيف لان الكلام ليس الا في هذا القيد

والالتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان

(قال السيد) وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة باردة اللفظ. ارادة جارية على قانون الوضع الى آخره (أقول) هذا الكلام أعني توقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح الاشارات منقولاً عن الشفاء واطاق العبارة متنازلة للدلالة لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقة نظراً الى تحقق الدلالة التضمينية والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الجزء أو اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل أو الملزوم فان الجزء أو اللازم مفهوم قطعاً ولا يتوقف فهمهما على ارادتهما بل على ارادة الكل أو الملزوم والمقول في هذا الكتاب هو معنى العبارة المطابقة فكان الناقل نظر الى ان الدليل عام في الدلالات الثلاث لانها لما كان الوضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة الجارية على قانون الوضع والفرق بان المطابقة وضعية صرفة والاخرى ان بمشاركة العقل مما لا يسمن ولا يفنى من جوع فتخصيص المطابقة بذلك دونها تحكم محض والحق ما ذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقة لما كانت بمجرد الوضع لا لعلاقة عقلية تقتضى الانتقال من اللفظ الى المعنى ناسب ان يدعي فيها التوقف على الارادة المذكورة وبعد اعتبار الارادة فيها لا يصح اعتبارها في الباقيتين لحصولهما بمجرد الارادة المتبعة في المطابقة فان الكل اذا كان مفهوماً من اللفظ كان الجزء كذلك قطعاً وكذا الحال في الملزوم واللازم فدخيلة الوضع في الدلالة على معنى لا تقتضي الا توقف الدلالة على ارادة جارية على قانون الوضع فان كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت الارادة متعلقة به نفسه وان كان جزءاً منه أو لازماً له كانت الارادة متعلقة بالكل أو الملزوم فإذا فهمنا من اللفظ كان الجزء واللازم مفهومين بالضرورة اذا عرفت هذا فنقول ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لنقله هنا فائدة أصلاً لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضمناً مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض بها حد المطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له وكذا الحال في الملزوم واللازم ولا ينعى هنا ان الدلالة المطابقة متوقفة على الارادة وان حمل على ان الدلالة مطلقة مترتبة على الارادة كما هو الظاهر من العبارة ويدل عليه أيضاً قوله فيما بعد لاسيما في التضمن والالتزام كان له نفع في دفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لانهم ان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء بالتضمن بل لادلالة له حينئذ على الجزء أصلاً اذ ليس مراداً وكذا لادلالة له على اللازم حين اطلاقه على الملزوم واما انتقاض حدى التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على التضمن الجزء أو اللازم فباق على حاله لان تلك الدلالة يجب ان تكون مطابقة على زعمه لا تضمناً ولا التزاماً لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل أو الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة فيتبين أيضاً ولا يجدى في دفع الانتقاض ان اللفظ أبداً لا يدل الا على معنى واحد كما لا يخفى على ذي تأمل واعلم انه حرف هذا الكلام عن موضعه وبيانه ان القوم ذكروا ان ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضمناً لا مطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة لا تضمناً واذا اطلق على الملزوم كان دلالة على اللازم التزاماً لا مطابقة واذا اطلق على اللازم كان دلالة عليه مطابقة لا التزاماً واعترض عليه بعضهم بانهم انما اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضمناً لا مطابقة بل يدل عليه حينئذ دلتان احدهما تضمن والاخرى مطابقة ولا استحالة في ذلك لاختلاف الجهة وكذا الحال في اللازم ولا نسلم أيضاً انه اذا اطلق على الجزء كانت دلالة عليه مطابقة

دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بإرادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر

في المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما وخلاصة الجواب ان قيد الحيثية معتبر والترك في اللفظ. لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف فما أورد عليه من انه حينئذ لا يحصل تمييز الدلالة المتغيرة عندهم في التعريف ويختل التقسيم لانه ضم القيود المتخالفة واذا لم تراعى تلك القيود على ما ينبغي يخل ، وهم ، وكذا ما قيل ان اعتبار الحيثية في تعريف الدلالات يبطل انحصار الدلالة الوضعية في الثلاث لان دلالة اللفظ. الموضوع المتضايين على أحدهما بواسطة انه لازم للآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزء آخر فلا تكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس خارجا عن الموضوع له ، لان المتضايين يعقلان معا ولا يمكن ان يعقل أحدهما بواسطة انه لازم للآخر على ان المقسم الدلالة الوضعية ، فلا بد من اثبات لفظ. وضع للمتضايين ( قوله لما كانت وضعية كانت متعلقة ) بإرادة اللفظ. اثبت هذه الملازمة بوجهين الاول ان الدلالة الوضعية ، انما هي بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ. الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم وليس بشئ لان المراد من الفهم في تعريف الدلالة مجرد الالتفات الى المعنى لا حصوله بعد ان لم يكن فلا معنى لقوله فلا معنى لفهمه من اللفظ. الا فهمه من حيث انه مراد والثاني ما ذكره صاحب المحاكمات وهو ان الفرض من اللفظ. تأدية مافي التضمير وذلك يتوقف على ارادة اللفظ. فما لم يرد المعنى من اللفظ. لم يكن له دلالة عليه وفيه ان الفرض تأدية المعاني التركيبية فيتوقف على ارادتها لا على ارادة معاني الالفاظ المفردة

فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمنا كذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابق تتوقف على الارادة وأجاب عنه بما نقله هنا وهذا الكلام صحيح لا غير عليه عند ذي فطرة سليمة (قول المحشي) والترك في اللفظ أى دون الاعتبار (قول المحشي) في التعريف أى تعريف فن البيان يعلم يعرف به الخ

( قول المحشي ) وهم اى لان القيد انما تركه من اللفظ دون الارادة

( قول المحشي ) وكذا ما قيل الخ أى وهم أيضاً لما يأنى لا لما سبق

( قول المحشي ) لان المتضايين أى من حيث انهما متضايان يعقلان معا وأيضاً لما كان فهم أحدهما في ضمن فهم

مجموعهما الذى هو مدلول مطابق لم يكن فهم أحدهما مستلزما لفهم الآخر فلا تتحقق الدلالة

( قول المحشي ) فلا بد من اثبات لفظ وضع الخ قد يقال يكفى الوضع النوعى ويتحقق ذلك في لفظهما اذا كان راجعاً

الى الابوة والبنوة مثلاً كما قاله في حواشى القطب واما ما قيل انه يرد عليه الاعتراض المذكور في الشرح فانه لم يوجد لفظ

مشترك بين الكل والجزء واللازم بل هو فرض محض فرضه في لفظ شمس فوهم لان الشارح انما تعرض لاتقاض المطابقة

بالتضمن والالتزام وعكسه وترك انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه قال المحشي في حواشى القطب لانه لم يوجد لفظ مشترك

بين الكل والجزء واللازم حتى يوجد مادة انتقاض حد التضمن بالالتزام أو بالعكس

( قول المحشي ) انما هي بتذكر الوضع والفهم بتذكر الوضع ليس فهما من اللفظ بل من أن الواضع قال متى اطلق هذا

اللفظ. فافهموا منه هذا المعنى

( قول المحشي ) فلا معنى لفهمه من اللفظ. لحصوله قبل سماعه الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم لانه كونه مراداً لم

ولو أريد به أيضاً لم تكن تلك الإرادة على قانون الوضع لأن قانون الوضع ان لا يراد بالمشارك إلا أحد المعنيين فاللفظ أبداً لا يدل إلا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان

( قوله لان قانون الوضع الخ ) فيه أنه لو كان قانون الوضع ما ذكره لما ذهب الشافعية الى جواز استعمال المشترك في المعنيين ولما ذهب السكاكي رحمه الله الى ان مدلول المشترك ان لا يتجاوز المعنيين ( قوله فاللفظ أبداً لا يدل إلا على معنى واحد الخ ) هذا الكلام نص على ان مطابق الدلالة مشروط عند هذا الحبيب بالإرادة قال قدس سره منقولاً عن الشافعية عبارته تدل على اعتبار ارادة الدلالة في الوضعية لا على اعتبار ارادة المدلول فانه قل في بحث تعريف المفرد لبيان أن تعريفه بما لا يدل جزؤه على شيء كواقع في التعليم الاول وتعريفه بما لا يراد بجزئه جزء معناه في المآل واحد ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك ، لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز به بل انما يدل بإرادة اللفظ فكما ان اللفظ يطلقه دالاً على معنى كالمعين على يدوع الماء فيكون ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالمعين على الدينار فيكون دلالة كذلك اذا اختلف في اطلاقه عن معنى بقي غير دال واذا كان كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا أيضاً يريد بجزئه الدلالة على معنى آخر من شأنه أن يدل عليه وقد انعمت الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة دالاً على شيء حين هو جزؤه بالفعل الا بالضرورة ، حين يجد الاضافة المشار اليها وهي مقارنة ارادة القائل لدلالته اتعى فالظاهر انه اشارة الى ما سيجيء من ان دلالة اللفظ لذاته باطلة فلا بد لها من تخصص والمخصص هو الوضع وتخصص

يمكن حاصله من قبل انما الحاصل من قبل هو المعنى من حيث وضع اللفظ له

( قول المحشي ) ان لا يتجاوز المعنيين أى مدلوله أحدهما لا يبينه غير مجموع بينهما لان الواضع لما وضعه تارة لهذا وتارة

لذلك فاذا نسب الى مجموع الوضعيين كان مدلوله ذلك ، كذا جقته الشارح فيما سيأتى فالمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز

بمعنى الفاعل أى غير المتجاوز أو على حذف المضاف أى الذى ان لا يتجاوز قاله المحشي فيما سيأتى فايراد مذهب السكاكي غير ظاهر لما سيأتى من أن مذهبه عدم جواز استعمال المشترك في معنييه وقد يقال الكلام في دلالة اللفظ في ذاته مع قطع النظر عن الاستعمال والسامع اذا علم ان اللفظ موضوع لمعان متعددة فانه عند سماعه له ينتقل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني بأسرها فيكون دالاً على كل واحد منها مطابقة سواء اراده اللفظ أولاً وعلى هذا فهو محل آخر لكلام السكاكي لا ينافيه عدم تجويزه استعمال المشترك في معنييه فتدبر

( قول المحشي ) على اعتبار ارادة الدلالة الخ تمهيد لما سيذكره واخذ هذا من قوله فكما ان اللفظ يطلقه دالاً ومن

قوله فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل ومن قوله ولا أيضاً يريد بجزئه الدلالة

( قول المحشي ) لبيان ان تعريفه بما لا يدل الخ أى رد على من قل انه يجب أن يراد في تعريف الالفاظ المفردة

بما لا يدل اجزاءها على شيء قولنا من معنى الكل اذ قد تدل اجزاء الالفاظ على معان لكنها لا تكون اجزاء معنى الكل فقال الشيخ لا حاجة لهذه الزيادة وآملها واحد لما ذكره

( قول المحشي ) لكان لكل لفظ حق من المعنى أى يناسبه بحسب ذاته لا يتجاوز الى معنى آخر خصوصاً اذا كان

متافياً لذلك المعنى المناسب وهذا باطل كما في المشترك بين المعاني المتنافية كالقمر

( قول المحشي ) حيث نجد الخ أى الدلالة بالقوة توجد وتحقق حين تجد الاضافة المشار اليها التي هي مقارنة ارادة

جزءاً فتضمن والا فالإتزام وفيه نظر لأن كون الدلالة وضعية لا يقتضى أن تكون تابعة للإرادة بل للوضع

وضعه لهذا دون ذلك إرادة الواضع فالمراد من اللفظ الواضع لأنه اللفظ أولاً ، وفيه إشارة إلى أن الوضع يستفاد من إرادة دلالة اللفظ على المعنى باستعماله فيه من غير قرينة وليس ذلك منصوحاً منه وهذا حق وما ذكره صاحب شرح الاشارات أورد عليه صاحب المحاكمات ما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر الخ قال قدس سره واطاق هـ أى العلامة الطوسى لكن آخر كلامه يدل على أن المراد الدلالة المطابقة كالايتخفى على الناظر فيه هـ قال قدس سره لكن بعض المحققين هـ وهو صاحب المحاكمات هـ قال قدس سره فكان الناقل الخ هـ أنت خير بأنه لو اعتبر الإرادة في الدلالات الثلاث لم تنحصر الدلالة الوضعية في الثلاث لأنه حين إطلاق اللفظ على الكل والمعلوم يفهم الجزء واللازم وليس هذا الفهم شيئاً من الدلالات الثلاث لعدم الإرادة فالحق أن من أطلق الدلالة أراد منه اعتبار الإرادة أعم من أن يكون أصالة أو تبعاً ومن قيدها بالمطابقة أراد منه اعتبارها أصالة فآل القوانين واحد والاختلاف في العبارة وما فهمه ، الناقل المجيب توهم هـ قال قدس

القائل دلالاته على معنى آخر عند انفراجه وذلك كما في لفظ أبكم معناه العاجز عن النطق ولادلالة لاب على شيء بالفعل ولا أكم كذلك لكنهما يدلان بقوة على ذات الالب ومعنى الاستفهام لمقارنة إرادة القائل دلالاتهما على ذلك عند الانفرد لاستعمالهما في المعنى التركيبى وإنما سمي المقارنة إضافة لأنها نسبة بين الإرادة المقارنة واللفظ المقارن شبخنا

( قول المحشى ) وفيه إشارة أى في قوله فكما أن اللفظ يطابق الخ فإنه يستفاد منه إذا أريد به الواضع أنه يعلم الوضع للمعنى بمجرد إطلاق الواضع على شيء بلا قرينة لأن طريق علم الوضع النص من الواضع بأن يقول وضعت كذا لكذا قوله وليس ذلك منصوحاً منه أى ليس علم الوضع شيء بطريق النص من الواضع بل بإطلاقه عليه ( قول المحشى ) لم تنحصر الخ أجاب عنه بعض حواشى شرح المطالع بأن مرادهم حصر الدلالات القصدية وبأن الكلام في الدلالة الانظية وهذه عندهم عقلية

( قول المحشى ) أو تبعاً فإنه لو لم يرد الكل لما كان جزؤه ولازمه

( قول المحشى ) نآل القوانين واحد قل الزاهد والدواني في حواشى التهذيب ذهب أهل العربية إلى أن الدلالة مطابقة تابعة لاستعمال اللفظ وقصد اللفظ فإن استعمل في المدلول المطابق كانت مطابقة وإن كان في التضمين والاتزامي كانت تضمينية والتزامية والاستعمال في المدلول التضمينى والاتزامي لا يستلزم الاستعمال في المدلول المطابقى فالضمين والاتزام عندهم لا يستلزم المطابقة وإنما يستلزم تحقق الموضوع له المطابق حتى يتحقق جزؤه ولازمه فاللفظ المستعمل في لازم موضوع له أو جزؤه مجاز عندهم بخلاف المناطقة فإنهم إنما يعنون بدلالة التضمين والاتزام أن يفهم الجزء أو اللازم تبعاً لا مع قرينة والا كان من دلالة المطابقة وذهب أهل المنطق إلى أن الدلالة مطلقاً ليست تابعة للاستعمال والقصد بل دلالة المطابقة فقط فإن مدلول المطابقة هو المقصود بالذات وهو المستعمل فيه اللفظ ومدلول التضمين والاتزام ليس مقصوداً بالذات ولا مستعملاً فيه اللفظ فالضمين والاستلزام عندهم يستلزمان المطابقة على سبيل التحقق فحل الخلاف هو دلالة التضمين والاتزام فقط وبه يعلم أن أبس مآلها واحداً وإن ما ساكبه الشارح بخلافهما جميعاً

( قول المحشى ) أيضاً فآل القوانين واحد أى على أن القوانين المذكورين هنا للمناطقة فلا يرد ما نقلناه عن الزاهد قوله فتوهم كما سينبه عليه السيد ( قول المحشى ) الناقل المجيب أى لا الناقل الطوسى

فأنا قاطعون بأننا إذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نعمل معناه سواء اراده اللفظ أولا ولا ننسئ بالدلالة

سره ان حمل كلامه على التقييد \* قد عرفت ان عبارة المحيب نص في الاحتمال الثاني فذكر هذا الاحتمال لتبكيته وبيان انه يمكن ان يحيب ، بتغير العبارة السابقة \* قل قدس سره لان تلك الدلالة الخ \* ، لا ينبغي ان اللازم احد الامرين اما بطلان الاستلزام المذكور أو انتقاض حدى التضمن والالتزام فجعل أحدهما لازما والآخر دليلا على اللزوم لوجه له \* قال قدس سره لاستلزامهما الدلالة المطابقة \* ، فيه انه يجوز أن يكون استلزامهما للمطابقة باعتبار ان الدال باحدهما صالح لهذه الدلالة أيضاً في الجملة كما أشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في شرح التسمية \* قال قدس سره واعلم انه حرف الخ \* حاصله ان اشتراط الارادة في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض باجتماع الداليتين غير نافع في دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح رحمه الله تعالى حرف الكلام فجعل الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجماع جوابا عن الانتقاض \* قال قدس سره تتوقف على الارادة \* فلا نسلم قوله بل يدل عليه داليتن أحدهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا

( قول الشارح ) فانا قاطعون الخ لان دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مراد المتكلم أولا

( قول المحشي ) بتغير العبارة السابقة بان يشترط الارادة في المطابقة فقط فان ذلك لا ينفع لما ذكره السيد

( قول المحشي ) لا ينبغي ان اللازم احد الامرين الخ أى فكان الواجب ان يقول ويلزم احد الامرين اما انتقاض

حدى التضمن والالتزام واما بطلان استلزامهما المطابقة

( قول المحشي ) فيه انه يجوز الخ أى فتكون هذه الدلالة تضمننا والتزاما فلا ينتقض حدهما بها وقد عرفت ان هذا

تضمن والتزام آخر غير ما أراده المناطقة فالحق ان هذا المقام وقع فيه الاشتباه من عدم تمييز احد المذهبين عن الآخر

( قال السيد ) تلخصت لما بمجرد الارادة الخ أى غفلا كما سبق قول انهما يقفان بالضرورة

( قال السيد ) يجب أن تكون مطابقة على زعمه أى زعمه ان الارادة لازمة في الدلالة

( قال السيد ) لاستلزامهما الدلالة المطابقة قد عرفت انهما على هذا القول انما يستلزمان تحقق الموضوع له لا الدلالة

المطابقة وانما الاستلزام عند المناطقة لان التضمن والاستلزام عندهم دلالة في ضمن المطابقة في التجويز الذى ذكره المحشي ما لا ينبغي

( قال السيد ) ان ذلك اللفظ أى المشترك ( قال السيد ) واعترض عليه بعضهم هو شارح المطالع

( قول السيد ) ثم اعترض على نفسه أى بقوله لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق انما يتحقق اذا أريد ذلك المعنى

ارادة جارية على قانون الوضع والالكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز

( قال السيد ) واجاب عنه بما نقله هنا حيث قال لا ما تقول هب ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن لا يلزم منه أن

تكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانا نعلم بالضرورة أن من علم وضع اللفظ لمعنى تعقل معناه سواء كان مرادا أولا

ففراد بما نقله هنا هو قوله وفيه نظر الخ الا ان الشارح غير قوله من تعقل الخ بقوله اذا سمعنا الخ والسمع انما هو عند الاستعمال

وقد علمت ان الاستعمال لا بد فيه من الارادة والكلام في الدلالة الثابتة للفظ في ذاته واجاب عنه الزاهد بان الدلالة

بمجرد تحيل اللفظ دلالة غير لغوية لاستنادها الى صورة خيالية من اللفظ لا الى نفسه السموعة الماهوطة

( قال السيد ) وهذا كلام صحيح لا غبار عليه فان حاصله انهم قالوا اذا اطلق لفظ مشترك على الكل كان دلالة على

الجزء تضمننا لا مطابقة الى آخر ما ذكره قبل وحاصل ما اعترض به ذلك البعض على نفسه مجيبا به عن اعترض عليهم

سوى هذا فالتقول بكون الدلالة موقوفة على الإرادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير

الحال في اللزوم وأما قوله ولا نسلم أيضاً أنه إذا أطلق فقام لتحقيق إرادة المعنى المطابقي (قوله لا سيما في التضمن والالتزام) فإن توقعهما على الإرادة أظهر بطلاننا بصيرورتها عند تعاقب الإرادة بهما مطابقة وإنما قل كثير لأن بعضهم ذهب إلى أنهما

كما بسطه قدس سره في حواشي المطالع أن المطابقة إذا كانت موقوفة على الإرادة الجارية على قانون الوضع فإذا أطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزئية بالمطابقة لعدم كونه مراداً بل بالتضمن فقط وإذا أطلق على الجزء دل عليه بالمطابقة دون التضمن لأنه ملزوم لدلالة المطابقة على الكل وهي متفية لعدم الإرادة وانتفاء اللزوم يستلزم انتفاء الملزوم وقس على ذلك اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم فإنه حال إطلاقه على الملزوم يدل على اللزوم بالالتزام دون المطابقة وحال إطلاقه على اللزوم يدل عليه بالمطابقة دون الالتزام الذي اتفق لازمه فقد استقام ما ذكره في هذا المقام وإنما قيد المعنى بالمطابقي لأن الدلالة على التضمن والالتزام لا تتوقف على الإرادة المتعلقة به بل على الإرادة التي تعلقت بالمعنى المطابقي لأنه إذا تحققت الدلالة على الموضوع له تحققت الدلالة على ما يكون جزءاً أو لازماً له بالضرورة سواء كان مراداً أولاً أم فاشترط الإرادة في الدلالة المطابقة الذي ذكره هذا المعتبر في معرض الجواب عنهم بقوله لا يقال الخ نافع في جواب اعتراضه عليهم باجتماع الداليتين المطابقتين على الكل والجزء أو الملزوم واللازم كما عرفت غير نافع في دفع انتقاض حدود الدلالات كما قال قدس سره أن حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لثقله هنا فائدة أصلاً لأن اللفظ إلى آخر ما ذكره بناء على هذا الاحتمال فتدبر فقد تحير منا بعض الناظرين

(قول الشارح) حتى ذهب كثير من الناس الخ يحيط الغاية قوله لا تضمننا أو التزاما وهو الذي نازع فيه السيد أما كون

اللفظ يدل على الجزء أو اللزوم مطابقة فسلم تدبر

(قول السيد) حتى ذهب كثير من الناس إلى أن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللزوم في ضمن الملزوم (أقول) هذا حق وأما قوله وأنه إذا قصد باللفظ الجزء إلى آخره فباطل لأن اللفظ الموضوع للكل إذا لم يكن موضوعاً للجزء وأطلق عليه كان مجازاً ويفهم منه الجزء في ضمن الكل فإن النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه إلى المعنى الموضوع له في فهم جزؤه في ضمنه ثم بواسطة القرينة تدرك أنه ليس بمراد وأن المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه ليس مراداً في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل وإرادته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثاني وإذا أطلق اللفظ على الجزء اتبني الثاني أعني إرادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تماق لها بالفهم بل بالإرادة وما ذكره من ضرورة الدلالة على الجزء أو اللزوم مطابقة لا تضمننا أو التزاما مبني على مقدمتين أحدهما أن اللفظ موضوع بإزاء المعنى المجازي وضماً نوعياً والثانية أن اللفظ إذا دل على معنى بالمطابقة التي هي أقوى لم يدل عليه في تلك الحالة بأحدى الباقيتين وكلتا المقدمتين ممنوعتان أما الأولى فلأن الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بإزاء المعنى لا تعيينه بإزائه مطلقاً كما صرح به في المفتاح ولا شك أن تعيين اللفظ بإزاء معناه المجازي ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعاً لمعناه المجازي لا وضماً شخصياً ولا نوعياً وأما الثانية فلأنه للاستعمال في اجتماع الأقوى والأضعف من جهتين متخالفتين

(قول المحشي) فقام لتحقيق الخ فيه أن التضمن لا يكون إلا في ضمن إرادة الكل مطابقة وهي ممتمة لإرادة الجزء



من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا التزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمناً والتزاماً وعلى ما ذكره هذا القائل

فهم الجزء واللازم بعد فهم الكل وفهم الملزوم كما سيجي . بيانه (قوله في ضمن الكل الخ) فان الكل يتمتع حصوله في الذهن والخارج بدون حصول الجزء وكذا اللازم البين بالمعنى الخاص ، لا يمكن حصوله في الذهن بدون حصول الملزوم فيه فهذان الحصولان الضمانيان هما التضمن والالتزام ( قوله صارت الدلالة عليهما مطابقة ) ان قلنا ان هذه الدلالة هي الدلالة التضمنية فمعناه صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بينهما مطابقة لصيرورتها قصدية وعدم بقائها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة عند الارادة دلالة أخرى لان المعنى التضمني والالتزامي صار ملتصقا اليه مرة أخرى بعد تعاقب الارادة فمعناه حصلت الدلالة عليهما مطابقة وبما حررنا لك فظن ان الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله واما قوله واذا قصد باللفظ الخ فباطل الى آخره مندفع لانه ان أراد بقوله والاول باق على حاله انه باق بمعني لم يتغير أصلاً فباطل لصيرورته قصدية بعد ما كان ضمناً وان أراد انه باق على حاله من حيث الذات فسلم لكنه لا ينفع في كونه دلالة تضمنية والتزامية لاتقاء كونه ضمناً ، على انا لانسلم بقاء أصل الفهم أيضاً لانه حصل بعد تعاقب الارادة فهم آخر غير الفهم الذي كان ضمناً وكذا يرد على قوله والقرينة في مثل هذا المجاز لاتعاقب لها بالفهم انه ان اراد انه لاتعاقب لها بالفهم قصداً فممنوع لان صفة القصد انما حصل لها بالقرينة وان أراد انه لاتعاقب لها بأصل الفهم فسلم ولا ينفع ، لان الفهم القصدى هي المطابقة وبما ذكرنا

مطابقة كما عرفت مما نقلناه عن السيد في حواشي شرح المطالع فهو غير تام أيضاً تدبر

( قال السيد ) وعلى ما ذكره هذا القائل ( أقول ) أى القائل بتوقف الدلالة مطلقاً على الارادة

( قول المحشي ) لا يمكن حصوله في الذهن الخ الاولى قلب هذه العبارة كما يدل عليه مله قبله

( قول المحشي ) فهذان الحصولان أى في ذهن السامع هما التضمن والالتزام أى دلالتهما

( قول المحشي ) صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بينهما الخ معنى كونها بينهما انها ليست دلالة أخرى كما في

الاحتمال الثاني لا انها باقية على انها فهم الجزء في ضمن الكل أو اللازم تبعاً للملزوم لان مقارنة القرينة للفظ تمنع ذلك وتجعل المعنى مفهوماً مستقلاً لا معنى العبارة صار الفهم الذي كان تبعاً قصدية لزول وصف التبعية عنه كما يدل عليه قوله بعد لصيرورته قصدية بعد ما كان ضمناً

( قول المحشي ) على انا لانسلم الخ هذا هو الاحتمال الثاني المذكور بقوله وان قلنا الخ

( قول المحشي ) لان الفهم القصدى هي المطابقة أى ولا يوجد مع مقارنة القرينة فهم تبقى لدلتها على ان الكل ليس

مراداً لا بد من فهم العبارة هكذا والا فلا يجدى ما ذكره شيئاً وبعد ذلك فكلامهم مناف الاستعمال كما هو أصل البحث المذكور سابقاً بقول الشارح فان قبل الخ لقوله واريد الخ الان يكون قيد الارادة زائداً فيكون البحث من جهة نفس الدلالة ويكون الجواب المذكور بقوله وقد يجاب ناظراً لانه لا اشتباه في الاستعمال لوجوب الارادة فيه وحينئذ يرد النظر لان البحث انما هو بصدق تعاريف الدلالات لا بالاشتباه في الاستعمال وحاصل كلام المحشي هنا انه عند الاستعمال في المعنى المجازي يتمتع دلالة اللفظ الثابتة بالوضع لوجود القرينة المانعة فأمل

( قال السيد ) وبين فهم الجزء الخ يعنى ان الشارح فهم ان انتفاء التضمن والالتزام اعدم ارادة الجزء في ضمن الكل

ظاهر ان القرينة في المجاز انهم المعنى المجازي أعنى فهم الجزء واللازم من حيث انه مراد ، فعلى جزء مقتضي ولولا القرينة فيه لم يفهم المعنى المقصود وفي المشترك لدفع المزاوجة فان المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق المقتضي وهو العلم بالوضع والقرينة لدفع المانع وهو ليس جزءاً من المقتضي وسيجي ، هذا الفرق في بحث المجاز مفصلاً في كلام السيد . قال قدس سره وما ذكره الخ . بيان اطلاق اللازم في نفسه بعد ابطال الملازمة المستندة من قوله واذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم صارت الدلالة عليهم ما مطابقة لاتضمننا أو التزاما يعنى ان صيرورة الدلالة على الجزء أو اللازم مطابقة لاتضمننا أو التزاما باطلة في نفسها مع قطع النظر عن لزومها للشرط لتوقعها على المتقدمين المتنوعتين لتحقيق المطابقة على المقدمة الاولى وانتفاء التضامن والالتزام على المقدمة الثانية . قال قدس سره موضوع ابراء المعنى المجازي . وضماً نوعياً فانه لا بد في المجاز من اعتبار الواضع للعلاقة المعهجة له بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له كذا في حاشية المطالع . قال قدس سره فلان الوضع المعتبر . ، أى في تعريف الحقيقة والمجاز تعيين اللفظ بنفسه أى لا بالقرينة فلفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له مجاز لانعنيته بأزائه مطلقاً سواء كان بنفسه أو بالقرينة . قال السيد قدس سره بل بقرينة شخصية . أى في المجاز الشخصي كالاستعمال المستعمل في الشجاع بقرينة في الحمام أو نوعية أى في المجاز النوعي كما يقال لفظ الكل يستعمل في الجزء بقرينة مانعة عن ارادة الكل والجواب منع بثانته على المقدمتين اما منع بناء كونها مطابقة على الوضع النوعي فلان من قال بكون هذه الدلالة مطابقة لم يفسرها بدلالة اللفظ على ما وضع له بل بدلالته على تمام المعنى أى ماعنى باللفظ وفقد به صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشرح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزء أو اللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن تضمننا أو التزاما بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى أى ماعنى باللفظ . وقصد به لكن ابتناء كونها مطابقة على اعتبار الوضع النوعي مصرح به في شرح المطالع وشرح الرسالة الشمسية للشارح رحمه الله تعالى فالجواب ان القرينة الشخصية أو النوعية إنما هي شرط الاستعمال ، وليست بمعتبرة في الوضع فان الوضع النوعي ، على ما فسرته السيد في حاشية المطالع لم يعتبر فيه وجود القرينة واما منع بناء نفي كونها تضمننا أو التزاما على المقدمة الثانية فلانه مبني عنده ، على عدم كون فهم الجزء أو اللازم في ضمن فهم الكل أو اللزوم لا على انه اذا دل اللفظ عليه مطابقة لا يدل عليه تضمننا أو التزاما فتدبر فانه قد خفي كلام الشارح رحمه الله تعالى

واللازم في ضمن اللزوم لا انتفاء قصد الكل والملزوم باللفظ وهذا باطل لان التضامن والالتزام فهم الجزء اللازم من دلالة اللفظ على الكل والملزوم وان لم يكن مراداً وبإطلاق اللفظ على الجزء والملزوم انما تنفي ارادة الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لانهم ما من مدلول اللفظ والثاني هو التضامن والالتزام دون الاول تدبر

( قول المحشي ) فهو جزء مقتضي أي لفهم والجزء الآخر العلم بالوضع

( قول المحشي ) أى في تعريف الحقيقة والمجاز فالوضع المعتبر ثبوته في الحقيقة هو الوضع بنفسه والمعتبر نفيه في المجاز هو ذلك أيضاً ليتقابل تعريفهما

( قول المحشي ) وليست بمعتبرة في الوضع أي ليست جزء الموضوع بل شرط للاستعمال فدلالة اللفظ انما تستند لوضعه في الجملة فانه بعد وضع المجاز وقبل استماله لاقريته على المعنى حتى يدل عليه

( قول المحشي ) على ما فسرته السيد وهي العبارة التي نقلها المحشي فيما سبق

( قول المحشي ) على عدم كون فهم الجزء أو اللازم الخ أى لمنع القرينة لذلك ولا يلزم منه انه اذا دل اللفظ الخ فتدبر

يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلامنا  
التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء  
والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما أخذت يصدق عليه تعريف الآخر  
وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر انه التقييد بالحقيقة مما لا بد منه (وشرطه) اي شرط الالتزام  
(اللزوم الذهني) بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له

الله والسيد قدس سره في هذا المقام فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (قوله وقد صرحوا الخ) الراو للعال وهو بيان  
لبطلان اللازم قوله سلمنا جميع ذلك) أى سلمنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة وان التضمن والالتزام ليس فهم الجزء  
واللازم في ضمن الكل والملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم لتفسير الدلالة عليهم مطابقة وامتناع اجتماع الدلالات  
مع مخالفته لما صرحوا به من الاستلزام لكنه لا يفيد في دفع الانتقاض فاندفع ما قبل ان من جملة الاعتراضات السابقة  
امتناع اجتماع الدلالات ، فا ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجتمع مع ما ذكره القوم من استلزام التضمن والالتزام للمطابقة  
فان المسلم ماهو المنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور ممنوعا سابقا بل دليل على بطلان امتناع الاجتماع (قوله لا يظهر الخ)  
أى نظرا الى نفس الاطلاق وتعريفات الدلالات الثلاث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى استلزامها للمطابقة فاندفع

(قول الشارح) لكنه مما لا يفيد في هذا المقام أى لا يفيد فائدة قيد الحقيقة من دفع انتقاض تعريفات الدلالات  
فانه انما يدفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام عند اطلاق اللفظ وارادة الكل أو الملزوم واما عند اطلاقه على  
الجزء أو اللازم فان كانت دلالاته مطابقة فينتقض حد التضمن والالتزام بها وان كانت تضمنيا أو التزاما فينتقض حد المطابقة  
بها هذا ان حمل كلامه على توقف الدلالة مطلقا على الارادة وان خص بالدلالة المطابقة فلا تقع له أصلا لان المشترك  
بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالاته على الجزء تضمنيا مع صدق تعريف المطابقة عليها واذا اطلق على الجزء  
كان دلالاته عليه مطابقة من حيث أنه موضوع له مع صدق تعريف التضمن عليها وكذا الحال في الملزوم واللازم كذا في  
السمري قندي وفيه زيادة ينبغي الاطلاع عليها قوله وان كانت الخ هذا مخالف لما قرره السيد من وجوب كونها مطابقة الا  
اذا اعتبر الصلاحية (قال السيد) لا يظهر انها مطابقة أم تضمن (أقول) قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان تكون  
تضمنيا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم

(قول الشارح) بحيث يلزم من حصول الموضوع له أى ولو بواسطة القرينة ليدخل ما ليس لازما ذهنا لذات المسمى  
وانما لزومه للقرينة بان اللازم قد يكون ثبوته للملزوم بينا لا يتوقف على وسط في التصديق بل يحصل بمجرد تصور الملزوم  
وهو البين بالمعنى الاخص أو مع تصور اللازم وهو البين بالمعنى الاعم وقد يكون غير بين بان يكون بواسطة قرينة طلبية  
الدلالة على تعيين المراد كافي المجزآت والكنايات المبنية على الدرف والمادة والادعاء والمراد هنا ما يعم الاقسام الثلاثة  
(قول المحشى) فما ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجتمع الخ حاصله ان المسلم ماعدا ما ذكره القوم لانه لم يدخل في الاعتراضات  
فهذا التسليم مخالف له وحاصل الجواب انه ليس المسلم امتناع اجتماع الدلالات فقط حتى ينافي هذا المسلم ما ذكره القوم بل  
المسلم هو امتناع الاجتماع المخالف لما ذكره القوم ولاشئ وراء هذا ينافيه

في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والا لمكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كذسبة  
سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ذلك ترجيحاً بلا مرجح (ولو لاعتقاد المخاطب  
يعرف أو غيره) أي ولو كان ذلك لزوم الذهني مما يشبه اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم  
من اطلاق العرف أو غيره كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص  
وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم  
لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب  
اللزوم بينهما ذهناً أو بغيره من قرائن الاحوال والا ظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول

اعتراض السيد على ان الالتزام عنده ، باعتبار الصلاحية كما مره قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ  
فيه ان ، عبارته صريحة في انه يكفي في الالتزام فهم الخارج من لفظ المسمى والانتقال منه اليه سواء كان بسبب اللزوم  
الذهني أو بغيره من القرائن كما في الاستعارة التهكمية والتلميحية واليه ذهب الفاضل التستري ومثله ، باطلاق المظمن من

( قول الشارح ) بسبب اللزوم بينهما ذهناً أي سواء كان بينا أو غير بين وقوله أو بغيره من القرائن أي بغير اللزوم  
من أصله وحاصل كلام العلامة حينئذ ان بعضهم يشترط اللزوم الذهني الشامل للبين وغيره وبعضهم لا يشترطه بل يكفي  
عنده اللزوم بحسب القرائن

( قول الشارح ) والاظهر الخ يعني الاظهر ان محمل اختلاف اللزوم الذهني بالمعنى الاخص وهو ما يكفي فيه تعقل  
اللزوم فبعضهم يشترطه وبعضهم لا يشترطه بل يكفي عنده اللزوم ولو القرينة كما تقدم ذلك للشارح في محل كلام المصنف  
( قال السيد ) والاظهر ان مراده الى آخره ( أقول ) يعني مراد ابن الحاجب والظاهر ان مراد الشارح العلامة  
هو هذا أيضاً فلا معنى لتقل كلامه وتعليقه بالاظهار اللهم الا اذا قصد التنبيه على قصور عبارته من تفصيل المقصود  
( قول الشارح أيضاً ) والاظهر ان مراده الخ فعلى هذا الخلاف انما هو هل يشترط اللزوم الذهني بمعنى عدم الانفكاك  
في التعقل أولاً يشترط بل اللازم هو اللزوم في الجملة

( قول المحشي ) باعتبار الصلاحية أي صلاحية اللفظ المناسبة بان يكون موضوعا للمعنى المطابق فيكون قابلاً للدلالة  
عليه لكن في الجملة لا في وقت دلالته بالالتزام أو التضمن كما مر  
( قول المحشي ) عبارته صريحة الخ لان قوله بسبب اللزوم الذهني يشمل البين وغيره وقوله أو بغيره من القرائن أي

( قول المحشي ) كما في الاستعارة التهكمية والتلميحية أي كاطلاق الاسد على الجبان تنزيلاً للتقابل منزلة التناوب  
( قول المحشي ) بواسطة تلميح أو تهكم فان كان المقصود مجرد الملاحظة والظرافة فهو تلميح وان كان المقصود الاستهزاء  
فتهكم فالمثال صالح لهما

( قول المحشي ) باطلاق المظمن الخ أي فلا لزوم ذهني في كل ذلك بل يكفي فهم المعنى المجازي من اللفظ بواسطة  
القرينة فقط بدون علاقة عقلية بين المتقول عنه والمتقول اليه قال في شرح سلم العلوم لا تلزم العلاقة العقلية في المجازات وسيأتي

الالتزام عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولها التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا

الارض وارادة البراز نعم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بان يحمل اللزوم الذهني على اللزوم البين وغيره على اللزوم في الجملة بسبب القرائن لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الشارح رحمه الله والاظهر وانما كان ما ذكره اظهر لانه لا بد له من اللزوم في الذهن في الجملة ليدل الذهن من مسمى اللفظ اليه ولا نه موافق للشهور من ان اللزوم البين شرط في الدلالة الالتزامية عند المنطقيين وليس بشرط عند أهل العربية والاصول ( قوله مثل هذا اللزوم ) أى هذا اللزوم وما يؤدى مؤداه ( قوله لخرج كثير من معاني المجازات ) وهى ما عدا الجزء واللازم البين بالمعنى الاخص . قال قدس سره اعلم ان من فسر الخ هـ أى التحقيق في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فن اخذ في تفسيرها متى اطلق الدلالة على الكلية اشترط اللزوم الذهني بمعنى امتناع الانفكاك في التعقل ومن اخذ في تفسيرها اذا اطلق الدلالة على الجزئية لم يشترط ذلك اللزوم بل اللزوم في الجملة . قال قدس سره بل الدال عليها المجموع . والمجاز هو اللفظ بدون القرينة لانه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع . قال السيد ومن قرائنها الحالية أو المقالية التى باع بسببها المعاني الالتزامية لمرتبة امتناع الانفكاك عن المسمى . قال قدس سره هذا هو المناسب لقواعد الاصول والعربية . لانهم يبحثون عن المجازات والكنايات التى فيها الانتقال بأبعد وجه . قال قدس سره والاول انبى لقواعد المعقول . فان قواعد كلية وانما قال انبى لان مباحث الالفاظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقف الافادة والاستفادة عليها فلا بأس بمخالفتها لقواعد في الجزئية والكلمية ( قوله

في الشارح ان العلاقة العقلية أي اللزوم الذهني بمعنى الانتقال من اللازم الى اللازم ولو في الجملة لا بد منه كالملازمة العرفية بين الخارج والمكان المطمئن لجرىبان العادة بقبض الجارية فيه وكالبين المنزل بمنزلة الشجاعة في قولنا للبيان هو أسد فوجه الشبه انما هو الجراءة لكن باعتبار التلميح أو التهمك ووجه الشبه اخص أوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لاحتالة وسيأتي كل ذلك في الشارح تدبر

( قال السيد ) وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات الى آخره ( أقول ) اعلم ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يعمل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عند المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية أو المقالية ومن فسرهما بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول انبى لقواعد المعقول

( قول الشارح ) لخرج كثير من معاني المجازات الخ صريح في ان دلالة المجازات التزامية لا مطابقة مع ان المقعود بها الجزء أو اللازم لوجوب الارادة في الاستعمال الذى هو شرط في كل من الحقيقة والمجاز فلعل علماء البيان لا يقولون بالوضع النوعي للمجازات كما يؤخذ من قوله سابقا حتى ذهب كثير الخ وما سيأتى من أن الاختلاف في الوضوح والخفاء لا يتأتى في الوضعية أو ان المراد لا يتأتى في الوضعية التى لا يلزم فيها القرينة بكونها حينئذ طابقة لا يضري وجود الوضوح والخفاء تدبر ( قال السيد ) بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء ( أقول ) فيه بحث لان لازم لازم الشئ . وان كان لازما له لكن دلالة لفظه على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة

مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء (والإيراد المذكور) أى إيراد المبنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى

مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء) أى بالطريق الذى قرره وهو ما سيجى، من أنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب من بعض بواسطة قلة الوسائط فيكون أوضح لزوماً له، فاندفع ما قبل أن مراد الشارح رحمه الله بقوله بل لم تكن دلالة الالتزام دلالة الالتزام الذهبى بلا واسطة فلا يرد الاعتراض الذى أورده السيد بقوله فيه بحث لأن لازم الخ على أن عدم تأتى الوضوح والخفاء فى الالتزام الذى بلا واسطة لا يضرنا لأن المقصود أنه يتأتى الوضوح والخفاء فى الدلالة الالتزامية لا فى الدلالة الالتزامية التى بلا واسطة \* قال قدس سره لأن لازم لازم الشيء المراد به اللازم البين بالمبنى الخاص لأن الكلام فيه حيث فسره الشارح رحمه الله بقوله أن لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى \* قال قدس سره وإن كان لازماً له \* أى على تقدير فرض كونه لازماً للشيء، وإنما قال ذلك لأن المستلزم لتصور اللازم الثانى إنما هو تصور اللازم الاول، فمما لا ينفك من تصور المسمى هو تصور اللازم الاول تبعاً فلا يكون تبعاً فلا يكون اللازم الثانى لازماً للشيء \* وفي أن الوصاية إشارة الى أنه لو لم يكن لازم لازم الشيء لازماً للشيء بل اللازم كانت دلالة لفظ الشيء على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازم بطريق الاول \* قل قدس سره تفاوتت الدلالات \* فيه أنه إن أراد تفاوتها، بوجود الوسطة وعدمها فسلم لكن لا ينفك وإن أراد تفاوتها فى الوضوح والخفاء فلا نسلم ذلك لأن التفاوت فى الوضوح والخفاء بالسرعة والبطء وهما فهم المسمى وفهم اللازم الاول وفهم اللازم الثانى، فى زمان واحد نسلم نعم ذلك لو كانت تلك الافهام والملاحظات مترتبة فى الزمان \* قل قدس سره وايضاً ينتقض هذا الحكم الخ \* وذلك لأن كل واحد من الجزأين وجزء الجزأين لازم

لللزام أولاً وإلى ملاحظة اللازم ثانياً وإلى ملاحظة لازم اللازم ثالثاً فبسبب ترتب هذه الملاحظات ولو بالذات تفاوتت الدلالات وايضاً ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية وله فيها كلام سند ذكره وسنقف على ما يرد عليه

(قول المحشى) فاندفع ما قبل الخ أى بان اعتراض الشارح إنما هو على الطريق الذى قرره فى الوضوح والخفاء وهم قد اعتبروا الوسطة وإذا اندفع هذا القيل انتهى اندفاع اعتراض السيد به وإنما يدفع بما يأتى المحشى وقوله على أن الخ ترقى فى الاندفاع بأنه متى ثبت الوضوح والخفاء فى بعض الدلالة الالتزامية كفى فى مراد القوم ولا يرد اعتراض الشارح (قول المحشى) فخطراً على وزن اسم المفعول أى قصداً وقوله بطريق الاول لأن لازم اللازم حينئذ ليس لازماً للشيء بخلاف الاول

(قول المحشى) بوجود الوسطة وعدمها أى مجرد أن بعضها بواسطة وبعضها بلا واسطة ولا وضوح ولا خفاء

(قول المحشى) فى زمان واحد أى وترتب الملاحظات ترتباً ذاتياً لازماً كما ذكره السيد لا يضر شيئاً

(قال السيد) قد بينا أنها مطابقة أى بقوله فيما سبق لأن تلك الدلالة يجب أن تكون مطابقة على زعمه الخ أقول والظاهر أن مراد العلامة هو هذا أى فيقتصر قوله بسبب اللزوم بينهما ذهناً على اللزوم البين وقوله أو بغيره من القرائن يحمل على اللزوم الغير البين

(قول السيد) لم يحمل تلك المجازات والكتابات دالة الخ أى والدلالة التى عرفها بهذا التعريف هى الدلالة اللفظية والدال هنا مجموع اللفظ والقرينة والمختصر فى الدلالات الثلاث دلالة اللفظ فقط

(قال السيد) بل الدال الخ، بنية إنما توجد عند الاستعمال وحينئذ لا تكون الدلالة تابعة لجرد الوضع

بالوضعية) أى بالدلالة المطابقة (لأن السامع أن كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (والا) أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا إذا قلنا خذ يشبه الورد فالسامع أن كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا خذ يشبه الورد أو أخفى لانا إذا اتقنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع أن كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المترادفات كفهمة إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى أصلا وانا قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون أن يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فتقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من أن لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا أو يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل أن يكون بعض منها دالا فليتأمل وإيما كان لا يجري فيها الوضوح فإن قات لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى

لهم الكل بالمعنى الاخص مع انكم قلتم انها يتأني فيها الوضوح والخفاء قال قدس سره وله فيها كلام هـ أى فى تصوير الوضوح والخفاء فيها وهو قوله قبله لا يجرى كذلك لكن القوم الخ (قوله لان السامع ان كان الخ) وكذا بوضع الهيئة التركيبية فلا يرد انه يجزى أن يكون عالما بوضع الالفاظ ويكون الوضوح والخفاء فى الكلام بواسطة التعميد اللفظي الحاصل من تقديم بعض المعمولات على الآخر لان ذلك الخفاء والوضوح بسبب عدم علم السامع بوضع الهيئة التركيبية على ان المقصود انه لا يتأني بالدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام (قوله لتوقف الفهم على العلم بالوضع) فان قيل الموقوف على العلم بالوضع الفهم بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بالوضع فلا يلزم من نفي الفهم نفي الدلالة قلت المراد بالدلالة فى قوله لم يكن دالا عليه لم يكن المعنى مفهومًا بالفعل كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى بقوله وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى (قوله ونفى التقديرين) أى السلب الكلى والسلب الجزئى يصدق رفع الإيجاب الكلى فنذا قل لا يكون كل واحد دالا وقوله ويحتمل أن يكون أى يحتمل عدم كون كل واحد منها دالا ويحتمل أن يكون بعضها دالا فهو معطوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقييد بقوله ونفى التقديرين أى على التقيد والمقيد لا على المقيد اذا احتمال على شيء من التقديرين لتعيين السلب الكلى والجزئى والمقصود منه اثبات قوله دون أن يقول لم يكن واحد منها أى قولنا لا يكون كل واحد دالا يحتمل أن يكون بعضها دالا بخلاف قولنا لم يكن واحد منها دالا والاولى تركه تمام المقصود بدونه (قوله فليتأمل) لعل هذا اشارة الى انه انما يتم على مذهب من يقول ان المسند اليه المسور بكل اذا اخر يفيد سلب السوم واما على مذهب الشيخ عبد القاهر من انه اذا اخر عن ادائه نفي وما في معناها يفيد النفي عن الكل مع

(قول الحاشي) لا على المقيد أى حتى يكون قوله ونفى التقديرين مساطا على المعطوف فيكون التقدير على التقديرين يحتمل الخ

لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لاعلى فهم المعنى من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لانسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى النفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب المهدي بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى النفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقة من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل اطول المهدي بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في الوازم القريبة وقد تكون خفية كما في الوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقة في العقل وبطءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئه ولهذا تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ( ويتأتى بالمعقاية ) اى والايراد المذكور يتأتى بالدلالات المعقاية ( لجواز ان تختلف مراتب لزوم في الوضوح ) اى مراتب لزوم الاجزاء لكل في التضمن ومراتب لزوم الوازم للزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون أوضح لزومها له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعه لهذه الوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزوم بعضها أوضح منه لبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة

بقاء أصل الفعل فلا يصح وذلك ظاهر ( قوله وقريب منه ) اى الجواب الاول بحسب التباير بالاطلاق والتقييد والثاني بحسب التباير بالزمان وكل منهما يستلزم الآخر ( قوله على الحس ) اى الخيال ( قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملح ) لا يخفى ان اللازم من حيث انه لازم لدلالة له على الملزوم وان دلالة الالتزام هو الانتقال من الملزوم الى اللازم دون العكس فلا بد من اعتبار كون تلك الوازم ملزومات في الذهن وحينئذ يكون دخلا في قوله وكذا اذا كان الشيء ملزوما فالاولى الاقتصار عليه والجواب بان المراد بالملزوم واللازم ههنا المتبوع والتابع فمع كونه خروجاً عن السابق واللاحق لكون المراد فيهما المعنى المتعارف

( قول المحشي ) لادلالة له لجواز كونه أعم ( قول المحشي ) المتبوع أي في الوجود والتابع في الوجود كطول النجاد وجوده تابع لوجود طول القامة والانسان وجوده تابع لوجود رأسه ورقبته وهذا لا ينافي كونه ملزوما ( قول المحشي ) المعنى المتعارف هو الملزوم بمعنى ما لا ينفك عنه اللازم واللازم بمعنى ما لا ينفك عن الملزوم لا بمعنى



الدالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة أو بواسطة متمدة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا أو اعتقاديا عرفيا أو اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب وهزول التفصيل فيه يمكن تأدية هذا المعنى تلك العبارات التي بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وأما في النضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالفهم من

لا فائدة لهذا التفصيل في هذا المقام وإنما يفيد في الفرق بين الكناية والمجاز (قوله هو ان يكون الخ) فانه الذي يتأتى فيه الوضوح والخفاء دون ما هو عند الميزانيين كمر (قوله فلانه يجوز الخ) انما اعتبر المعنى الواحد جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر ليتأتى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة في الوضوح والخفاء (قوله ينبغي ان يكون الامر بالعكس) نقل عنه يعني قد لزم من كلامه ان دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة على جزء جزئه لوجود الواسطة مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالة على الجسم لان المساوى للواضح أوضح لكن الامر بالعكس انتهى فمعنى قوله بالعكس بعكس ما هو مفهوم منه ويجوز ان يحمل على ظاهره

ما لا ينفك عنه الملزوم بأن يكون هو أيضا ملزوما

(قال السيد) فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل (أقول) فيكون فهم جزءا لجزء سابق عليه بترتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالة على الجزء (قول المحشي) لا فائدة لهذا التفصيل أي المذكور في الشرح حيث صور باللازم أولا والملزوم ثانيا وقوله في الفرق بين الكناية والمجاز أي على رأي السكاكي فان الانتقال في الكناية عند من اللازم أي التابع الى الملزوم والمجاز بالعكس وفيه نظر سيأتي ان شاء الله في الشرح

(قول المحشي) مثلا اذا كان الخ بيان لوجه اللزوم من كلامه ووجهه هو قوله لان المساوي الخ (قول المحشي) لان المساوى للواضح فان الانسان بالنسبة للحيوان كالحيوان بالنسبة للجسم ودلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لانه جزء الاول وجزء الثاني فيلزم ان تكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالة على الجسم (قول المحشي) بعكس ما هو مفهوم أي بطريق اللزوم وهو كون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالة على الجسم لآعكس ما في الشرح بان تكون دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك جزؤه اذ على تقدير سبق فهم الجزء يكونان متساويين

(قول المحشي) ان يحمل على ظاهره الخ أي ان المراد بالعكس عكس المذكور لآعكس المفهوم وذلك العكس هو

الانسان اولاهو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع له مطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له

وهو ان يكون دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالاته على ما هو جزء منه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى جزء الجزء ، سواء كان مفهومين من لفظ واحد أو لفظين ( قوله الامر كذلك ) لما تقرر أن الجزء سابق على الكل في الوجودين والابطال الجزئية ( قوله ان القوم الخ ) يعني ان تملأهم التبعية بما ذكر يدل على ان المراد التبعية في الوجود فيكون التضمن فهم الجزء المتأخر عن فهم الكل فتصح ما ذكرنا ان دلالة اللفظ الكل على الجزء أوضح من دلالاته على جزء الجزء المتأخر عن فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شارح المفاتيح عن القوم وقال هذا هو المسطور في كتب القوم الا انه اعترض عليه بان الامر في التبعية بالعكس وقال في بيان اشتراط التام الدعي ان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب وضعه له أو بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه واعترض عليه بانه ينتقض بالتضمن اذ المدلول التضمني لم يوضع له اللفظ ولا ينتقل الذهن من الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فلم من تلامذته ان القوم معر حرن بالتبعية بالمعنى المذكور ومما دللوا لما باذكره فكل كلام الشارح رحمه الله تعالى تام على ما ذكره القوم قال قدس سره قد صرحوا الخ التصريح المذكور يجوز أن يكون باعتبار الصلاحية كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الشمسية قال قدس سره على ان المقصود الاصل الخ هذا المعنى تأويل للتبعية وصرف

ن دلة اللفظ الذي هو جزء من جزئه عليه أوضح من دلالة اللفظ الذي هو جزء منه عليه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكون الجزء من حيث هو جزء كلا بالنسبة لجزء الجزء لاشتراكه عليه والخم في دلالة الحيوان عليه وقع جزء في فهمه من حيث انه كل لان الجزء من حيث أن جزء كل لجزء جزئه ويفهم في دلالة الانسان من حيث انه جزء جزء فهو في دلالة الانسان سابق على نفسه في دلالة الحيوان لكونه من دلالة الحيوان في مرتبة الكل وفي دلالة الانسان في مرتبة جزئه والحاصل انه من حيث فهمه جزء جزء سابق على نفسه من حيث فهمه جزء لان الجزء من حيث هو كل لجزء الجزء من حيث هو وان كانا متعديين اما اذا فهم من لفظ واحد فظاهر واما اذا فهم من لفظين فلان الكل يفهم عند اطلاق كل في درجة واحدة فيكون قد سبقه فهم الجزء وجزء الجزء وفهم جزء الجزء أسبق من فهم الجزء ضرورة بناء على تلك الدعوى فتدبر فانه مما يحير فيه الناظرين

( قول المحشي ) وهو ان يكون دلالة الخ النسخة الصحيحة وهو ان يكون دلالة ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالة ما هو جزء منه وفي بعض النسخ وهو ان يكون دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالاته على ما هو جزء منه وهو خطأ منشؤه التصحيح بغير فهم لان هذا هو عكس المفهوم لاعتكاس المذكور

( قول المحشي ) سواء كانا مفهومين الخ راجع لقوله كلا بالنسبة لجزء الجزء يعني ان الجزء من حيث هو جزء كل لجزء الجزء من حيث هو جزء جزء سواء كانا مفهومين من لفظ واحد كالانسان وهو ظاهر أو من لفظين كالحيوان والانسان لان الجسم وقع في الحيوان جزءا والجزء في نفسه كل لجزء الجزء فهو مفهوم من الحيوان ومن الانسان جزءا له والجزء سابق في الفهم على الكل فلم تتساو الدلالات

( قول المحشي ) التبعية في الوجود فلا توجد الا بعد المطابقة لاني القصد كما ذكره السيد ان كانت توجد قبل المطابقة

عن الظاهر ارتكبه من قال ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اما مغاير لفهم الكل بالذات أو بالاعتبار ، كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب لانه حكم به القوم وقال الشارح رحمه الله في شرح الشرح لما اتفق القوم على ان التضمن تبع المطابقة وهذا يقتضي الاثنية بل التأخر عن المطابقة

وقوله بالمعنى المذكور أى التبعية في الوجود بمعنى التأخر فيه وقوله نقله شارح المطالع حيث نقل عن القوم ان التضمن والالتزام تابعان للمطابقة والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع واعتراضه بعد ذلك بان الامر بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل يفيد ان مرادهم بالتبعية في الوجود بمعنى التأخر فيه

( قول المحشي ) كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عبارته ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة وفي جزئها دلالة تضمن قال العضد في شرح الدلالة الوضعية اللفظية ان ينتقل الذهن من اللفظ الى المعنى ابتداء وهي واحدة لكن ربما تضمن المعنى الواحد جزئين فيفهم منه الجزآن وهو بعينه فهم الكل فالدلالة على الكل لا تغاير للدلالة على الجزئين مغايرة بالذات بل بالاضافة والاعتبار فالفهم واحد يسمى باعتبار النسبة الى الكل مطابقة والى الجزء تضمنا ووافقه الشارح في حواشيه حيث قال ليس هنا الا فهم وانتقل واحد يسمى باعتبار الاضافة الى مجموع الجزئين مطابقة والى أحدهما تضمنا وليس في التضمن انتقال الى معنى الكل ثم منه الى معنى الجزء اه

فهم الجزء في ضمن الكل أى فهمه بجملته في ضمن الكل أى في ضمن فهمه الكل لاحتياج فهم الكل اليه أو لكونه بعينه فهم الكل ولذا اختلف في هذا الفهم فقيل انه سابق على فهم الكل بالذات فيكون مغاير لفهم الكل بالذات وقيل ان التغاير اعتباري وهو ما نسبته لابن الحاجب وقوله فقيل انه سابق قائله صاحب شرح المطالع وتبعه السيد ( قال السيد ) في المركبات أى المعاني المركبة كدلول الانسان بخلاف البسائط فانها لا جزء لها

( قال السيد ) وملاحظة الجزء أى التى هى التضمن على ما ذكره الشارح لا تنظم فهم الكل اذ قد يلاحظ السامع الجزء

بعد فهم الكل وقد لا يلاحظه فهو مخالف لتصریحهم باللزوم

( قال السيد ) وقد حكوا الخ اعتراض ثان على الشارح بان القوم فسروا التبعية بمعنى التبعية في المقصد الاصلى لان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى دلالاته عليه وأما دلالاته على جزئه أو لازمه فمقصودة بالتبع وهذا لا ينافي ان دلالة التضمن سابقة على دلالة المطابقة

( قال السيد ) وردوا على من قال الخ اعتراض ثالث بان القوم صرحوا بان التضمن ليس فيه انتقال من الموضوع له فلا يصح قوله لان المعنى التضمنى الخ وقوله فالجواب الخ أى اذا بطل جواب الشارح لهذه الامور الثلاثة فالجواب عن اعتراض الشارح الخ وقوله موضوعا للكل أى كلفظ انسان وقوله كما في الالفاظ المركبة فتعوزيد قائم وهذا راجع للمعنى وقوله وهذا الفهم الاجمالى أى السابق على فهم الكل أخذنا مما بعده وقوله فيتعلق أولا أى يتعلق التحليل أولا بالاجزاء ثم بالجزء الاجزاء وحاصله انه عند اعتبار التركيب يكون فهم جزء الجزء سابقا ثم يليه فهم الجزء ثم يليه فهم الكل وعند اعتبار التحليل يكون فهم الكل سابقا ثم يليه فهم الجزء ثم يليه فهم جزء الجزء فلا اعتراض مبنى على الاعتبار الاول والجواب الذى ذكره السيد مبنى على الاعتبار الثانى واللزوم والتبعية على الاعتبار الاول والاعتبار فى الوضوح والخفاء على الاعتبار الثانى وقوله ففهم جزء الجزء مقدم أى الفهم الاجمالى باعتبار ما قبل التحليل وقوله لكن فهمه الخ أى باعتبار ما بعد التحليل وقوله على ملاحظته أى ملاحظة جزء الجزء وقوله فيكون أى فهم جزء الجزء

عن المطابقة ، مع القطع بان فهم الجزء سابق اجاب الشيخ بانه توسع حيث ذكروا التسمية وارادوا ان فهم الجزء ليس بمقصود  
 اسلي وانما يلزم بواسطة انه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء . قال قدس سره وردوا الخ . هذا الرد ليس من القوم  
 وانما اورده شارح المطالع على ما ذكره القوم . وهو مدفوع بان فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه من اللفظ  
 فلا نسلم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من اللفظ أولا محتاج الى فهم الجزء في نفسه لا الى فهمه من اللفظ  
 اذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل او فهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم  
 الكل من اللفظ يحصل بعد تحليل الكل الى الاجزاء وبما ذكرنا اندفع اعتراض آخر وهو انه لو كان التضمن فهم الجزء  
 القصدى المتأخر عن فهم الكل يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاث ، لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل  
 ليس شيئا منها ، لانا لا نسلم ان اللفظ دال عليه بل هو لازم لفهم الكل وضع له اللفظ أولا فلا دلالة لللفظ عليه وان  
 اجتمعت معه . قال قدس سره لقواعد القوم . المذكورة من الاستلزام وتفسير التسمية وتقدم الجزء على الكل . في  
 الوجودين . قال قدس سره كما في الالفاظ المركبة ، فانها موضوعة باعتبار تفاصيل اجزائها ودلالاتها ليست الادلالة اجزائها  
 من الالفاظ المفردة والهيئة التركيبية على معانيها بالمطابقة . قال قدس سره في المركبات . أى في المعاني المركبة . قال

( قول المحشي ) مع القطع بان فهم الجزء سابق أى من حيث الاعتبار أى اعتبار كونه جزءا بان يكون التوجه للاجزاء  
 اذلا يفهم الكل الا بها وان كان فهمها بعينه فهم الكل كما قال العوض فيما نقلناه سابقا فيفهم منه الجزآن وهو بعينه فهم  
 الكل فلا ينفى ان التناير على مذهب ابن الحاجب الذى يصدد شرحه العوض اعتبارى لكن سيأتى عن المحشي ان هذا  
 في فهم الكل في ذاته لامن اللفظ الذى الكلام فيه وهذا كله انما يحتاج اليه فيما قاله السعد في شرح الشارح اما العوض  
 نفسه فلم يقل بالسبق اصلا وانما اجاب بهذا الجواب لان كلام القوم يقتضي تأخير التضمن عن المطابقة وكلام ابن الحاجب  
 يقتضي اتحادهما بالذات

( قول المحشي ) وهو مدفوع بان فهم الجزء الخ هذا الدفع نقل عن الشارح حيث ان فيما قاله نظرا لان فهم الجزء  
 من اللفظ الموضوع للكل ليس سابقا على فهم الكل من ضرورة ان الفهم تابع للوضع وهو ما يحصل الا بالنسبة الى الكل  
 اذ ما يبادر الى الذهن عند سماع اللفظ انما هو المعنى الموضوع له اللفظ لا غير وقوله فهم الجزء سابق على فهم الكل يريدون  
 به انه يجب أن تكون الاجزاء مقصودة من الالفاظ الموضوعه بازائها أولا ثم يتصور الكل من اللفظ الموضوع بازائه ثانيا اه  
 وما قاله المحشي من ان سبق فهم الجزء عند فهم الكل لازم لكن لامن لفظ الكل بيان لقول الشارح وقولهم فهم الجزء الخ تدبر  
 ( قول المحشي ) بل فهم الجزء من اللفظ أى بواسطته لانه يفهم منه بواسطة وضعه للكل  
 ( قول المحشي ) لانا لا نسلم ان اللفظ دال عليه بخلاف الجزء بعد تحليل مدلول اللفظ فانه جزء المدلول فيرد هذا  
 على مثل ابن الحاجب لانه لم تدخله في الدلالة اللفظية

( قول المحشي ) في الوجودين أى الذهني والخارجي وقد عرفت بما سبق له ان ان فهمه من اللفظ ليس واحدا منهما  
 وحاصله ان فهم الجزء في ذاته سابق على الكل سواء الوجود الخارجى والذهنى اما الفهم من اللفظ فتأخر في الوجود عن  
 فهم الكل قال المحشي في حواشي القطب وهذا سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالاعتبار كما في  
 شرح مختصر الاصول المضدى أو قلنا بتنايرهما بالذات اه وعلى التناير الاعتبارى يكون التقدم والتأخر لذلك الاعتبار كما هو ظاهر  
 ( قول المحشي ) فانها موضوعة باعتبار تفاصيل اجزائها أى وضعها هو وضع اجزائها قال في حواشي القطب الواضع ابتداء

فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير

قدس سره وهي متقدمة على فهم الكل ه تقدمها على فهم الكل مطلقا مسلم اذ لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء. سواء كان تصور الكل بالكنه ، أو بالوجه ، وأما تقدمها على فهم الكل من اللفظ. فمجموع وما ذكره في حاشية المطالع من انه مالم يفهم الجزء من اللفظ. أولا يتتبع فهم الكل منه لان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ. لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع وانحفاظ المعنى في الفرس فاذا اطلق اللفظ. فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء. أولا ولا معنى به تذكر الجزء ، مفعلا فخطأ بل تذكره اجمالا في ضمن الكل فالعلم بتقدمه على تذكر الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم تذكر الجزء من اللفظ بل تذكر الجزء مطلقا كما لا يخفى على المتأمل كيف وتذكره من اللفظ. موقوف على تذكر وضعه للكل فيكون بعد فهم الكل وهو الفهم التفصيلي نعم ان فهم الكل من اللفظ. غير فهم كل جزء منه اجمالا كما اختاره الشيخ ابن الحاجب ، اما تقدمه عليه بالذات فهو موقوف على اثبات تعاريفها بالذات واحتياج فهم الكل من اللفظ. الى فهم الجزء منه ودونها خراط القناد ه قال قدس سره وبالجمل الاختلاف في المدلولات التضمنية الخ ه ولا يمكن حمل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه بان يقال معنى قوله ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل أى فهم الجزء المراد وانما ترك التصريح بقيد الارادة ، لما تقرر عندهم ان مالم يبراد ليس بمدلول لان ترتيبه على ما قبله بالماء في قوله فكانهم بنوا الخ آب عنه كل الإيا (قوله فكانهم بنوا الخ) أتى باللفظ. كأن لعدم تعريضهم

انما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة والمركب من حيث انه مركب انما صار موضوعا بوضع الاجزاء كما صرح به قدس سره ومنها الهيئة التركيبية وهي موضوعة بالوضع النوعي

(قول المحشى) لو بالوجه فالوجه اذا كان مركبا كان فهمه متوقفا على فهم اجزائه كذا في حاشية السيد على المطالع سواء كان العلم بالوجه علما بالوجه أو علما للشيء من ذلك الوجه تدبر

(قول المحشى) وأما تقدمها على فهم الكل من اللفظ الخ قوله من اللفظ. متعلق بتقدمها لا بفهم الكل فان فهمها في ذاتها متقدم على فهم الكل سواء كان من اللفظ. أولا كما في الحاشية السابقة

(قول المحشى) مفعلا أى متميزا عن غيره وقوله جملا أى غير متميز بالتعليل

(قول المحشى) غير فهم كل جزء منه اجمالا أى تعاريف اعتبارى كما تقدم وهذا بيان لمذهب ابن الحاجب في ذاته والا فالمحشى لا يعلم ان هذا الفهم الاجمالى من اللفظ. كما سبق فراده انا حتى اذا جرينا على مذهب ابن الحاجب فهو لا يساعد السيد فان ابن الحاجب انما يقول بالتعاريف الاعتبارى ولا يقول باحتياج فهم الكل من اللفظ. الى فهم الجزء منه وانما يؤخذ هذا من جواب المضد عن القوم وهو غير مسلم تدبر

(قول المحشى) أما تقدمه عليه بالذات الخ خص التقدم بالذات لانه الذي في كلام السيد وقد عرفت مما نقلناه عن حواشيه على القطب ان فهم الجزء من اللفظ. متأخر في الوجود عن فهم الكل سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير بالاعتبار أو قلنا بتعاريفها بالذات فتأمل

(قول المحشى) لما تقرر عندهم ان مالم يبراد ليس بمدلول مبنى على اعتبار الارادة في الدلالة

(قال السيد) فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير

التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراعى النسبة بينهما في هذه الحال امكن أن يغيب عن الذهن فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمعنى الحال وهو

بذلك لكنه يفهم مما ذكر ويؤيد ذلك ما في المفتاح من ان اللفظة متى كانت موضوعاً لمفهوم امكن ان تدل عليه بحكم الوضع متى كان المفهوم متاعاً بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بواسطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخل في مفهومه الاصلى أو خارجاً عنها ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون مما يثبت العقل بل ان كان مما يثبت اعتقاد المخاطب اما اعرف أو غير اعرف امكن للتكلم ان يطمع من مخاطبه ذلك في صحة ان ينتقل ذهنه من المفهوم الاصلى الى الآخر بواسطة ذلك التعلق ثم فسر الدلالة العقلية بالاتصال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كالزوم أحدهما للآخر بوجه من الوجوه انتهى ولا يخفى في دلالة كلامه على ان في الدلالة العقلية انتقالاً والثاني والثالث متأخر عن الاول (قوله ان الجنس مالم يخطر الخ) الجمل الثلاث معطوف بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للحال لأن الجزء مترتب على مجموع الجمل الثلاث أى اذا لم يكن الجنس مخطراً أى ملتصقاً اليه قصداً ويكون النوع مخطراً ولم تراعى النسبة بينهما يكون

التفات الى آخره (أقول) قد صرحوا بان التضمن لازم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكره لا تلزم فهم الكل فلا يصح تفسير التضمن بها وقد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى فهمه منه لا فهم جزئه وردوا على من قال ان دلالة اللفظ على معنى اما بسبب الوضع له واما بسبب الانتقال مما وضع له اليه بأنه لا يجزى في التضمن أصلاً فالجواب المطابق اقواعد القوم ان يقال ان اللفظ اذا كان موضوعاً للكل من حيث هو كل أى لا باعتبار تفاصيل أجزائه كافي الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بجملة أجزائه فكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالاً وهذا الفهم الاجمالى هو الدلالة التضمنية اللازمة للمطابقة في المركبات وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذى يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل وموئدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالاً انما هي بطريق التمايل فيتعلق أولاً بالاجزاء ثم بالجزء ففهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظ متميز متأخر عن فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مراداً باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقعة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه والجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحاً وخفاءً من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقاً

(قول الحاشي) انتقالاً من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومنه الى الجزء والاول مأخوذ من قوله امكن أن تدل عليه بحكم الوضع والثاني من تفسير الدلالة العقلية بالاتصال من معنى الى معنى آخر فالاول انتقال من اللفظ والثاني من المعنى (قول الحاشي) معطوف بعضها على بعض مع تأويل في الاولين كما يؤخذ من حله وقوله مرتب على مجموع الثلاث أى لا على الاولى مقيدة بالآخرتين وقوله أى ملتصقاً اليه قصداً قيد بذلك لانه حاصل في ضمن النوع ولانه عند رعاية النسبة بينهما يكون مخطراً ايضاً لكن من حيث أنه طرف النسبة لا لذاته فكانه قال ان لم يكن ملتصقاً اليه لذاته ولا اعراض وحله يفيد ان ما شرطية جوابها امكن والجملة خبر ان

لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التأدية بالمبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسمه هو من معظم مباحث البيان وكثيرا من أمثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكننا للمساعدة القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام أوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز أن يكون بسبب أن بعض اجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركبي بتركيب بعض

أحدهما جزاء للآخر أمكن في هذه الحالة ان لا يخطر الجنس في الذهن (قوله لا محالة يكون معنى تركيبيا الخ) لان المطابقة لمقتضي الحل لا يمكن في المعنى الافرادي . قال السيد فحينئذ يتصور اختلاف الخ . فيه ان اللازم من اختلاف الشروط قوة وضما اختلاف المطابقة قوة وضما وهو غير الوضوح والخفاء في الدلالة فانهما سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وبطءه والقوة والضعف رجحان عدم جواز تخلف العلم بالمدلول وعدم رجحانه الا يرى انهم قالوا ان الدلالة العقلية أقوى من الوضعية وهي أوضح منها . قال السيد وما تقدم الخ . جواب سؤا ك مقدور وهو ان هذا الاعتراض مندفع بما مر من ان المراد بالاختلاف في وضوح الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة أي يكون الانتقال من اللفظ الى المعنى سريعا أو بطيئا كما في الدلالة العقلية فان الانتقال من اللفظ الى اللازم اصرع من الانتقال الى لازم اللازم والانتقال الى الجزاء اسرع منه الى جزء الجزاء . وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعفه يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه لاسرعة الانتقال من اللفظ اليه (قال السيد) وكثيرا من أمثلة الكناية (اقول) 'احترز بقوله كثيرا عن أمثلة الكناية في النسبة فانها لا تتصور الا في

المعاني التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف أو الصفة فانها في المعاني الافرادية

(قول المحشي) لا يمكن في المعنى الافرادي لان تصور الخصوصيات انما تكون في التصديق

(قول المحشي) رجحان عدم جواز تخلف العلم بالمدلول يعني بمحتمل جواز تخلف علم السامع بالمدلول من اللفظ وبمحتمل عدم جواز تخلفه والثاني هو الراجح فذلك الرجحان هو قوة الدلالة ثم ان عدم جواز التخلف صادق مع التأخر كما يدل عليه قوله ان الدلالة العقلية أقوى مع ان فيها التأخر فاحمل اعتراضه هنا أن اللازم لاختلاف الشرط قوة وضما اختلاف المطابقة أي الانتقال من اللفظ الى المدلول قوة وضما بالمعنى الذي ذكره فهو يفيد ان اختلاف الشرط قوة وضما يفيد في نفس الدلالة أي الانتقال من اللفظ قوة وضما واما الدفع الآتي فحاصله ان قوة العلم بالوضع وضعفه انما يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه من جهة قوة العلم بالوضع وضعفه لامن جهة الانتقال من اللفظ بان يكون عند قوة العلم بالوضع يسرع الانتقال من اللفظ الى المعنى وعند وضعفه بطيء في الانتقال منه وجواب السيد عن هذا الدفع نافع فيه اما اعتراض المحشي فلا دافع له وكأنه لا يسلم ما تضمنه هذا الدفع من ان اختلاف الشرط قوة وضما يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه ويفرق بين قوة الشرط وضعفه وبين ما تقدم من الف النفس وقرب العهد وما معها والا لما تم قوله فيه ان اللازم من اختلاف الشرط الخ لانه يحتمل قول السيد حينئذ على الاختلاف في الوضوح والخفاء بحسب اختلاف الشرط فيكون الوضوح والخفاء باعتبار سرعة الحضور وبطئه لا باعتبار الدلالة في نفسها ويتم لما ذكره من عدم اشعار التعريف بهذا التقييد ولا ينفع قول المحشي وهو غير الوضوح والخفاء في الدلالة وبدل على عدم تسايجه ما ذكر تعريف المسند اليه حيث قال فيه ان اللازم الخ فانه يفيد الحصر فتدبر

منرداتها أوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة

فاتصاف الدلالة بالوضوح والخفاء فيه باعتبار سرعة حضور المعنى وبطلته لا بالنظر الى نفسها فانها ، بل العلم بالوضع غير حاصل وبعدم حاصل البتة من غير تفاوت في ذاتها كما في صورة الف النفس وقرب العهد وكثرة الورد على الخيال ليس التفاوت بالوضوح والخفاء في نفس الانتقال من اللفظ الى المعنى بل باعتبار سرعة حضور المعنى وعدمها من جهة سرعة تذكر الوضع وبطلته وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا يجرى نفعاً في دفع المناقشة المذكورة لو كان في التعريف أشعار به وليس كذلك بقي شيء وهو انه ، على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقاً بقوله فان قيل لانسلم الخ ، والتغاير بينهما باعتبار السند ، وانما لم يقل نخيند يتصور اختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً بالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة وضعفاً حتى يكون مناقشة أخرى ، بعد تقييد الاختلاف بما ذكرناه لانه خلاف الواقع اذ لا اختلاف في الصورة المذكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام . قال قدس سره وربما يقال الخ أى في الجواب عن المناقشة ، بتغيير الدليل . قال السيد لا بحسب الاختلاف الخ ، سواء كان الاختلاف المذكور ناشئاً من تفاوت مراتب العلم بالوضع أو من الف النفس أو قرب العهد أو كثرة الورد على الخيال أو غير ذلك . قال قدس سره وذلك امر الخ . أى الاختلاف المذكور لا ينضبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام مراتبه المختلفة بخلاف الدلالة العادية فان الاختلاف فيها وضوحاً وخفاءً باعتبار اختلاف اللزوم في كونه بيناً وغير بين وبواسطة وبلا واسطة فانه امر منضبط للمكلم فيمكن الاطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد بالدلالات العقلية مراعيًا لمراتب الوضوح والخفاء . قال قدس سره يمكنه رعاية اختلاف الخ . لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى

( قول المحشي ) قبل العلم بالوضع هذا مسلم في العلم بالوضع وعدمه كما في الصور المذكورة أما في قوة العلم وضمفه فاصل العلم حاصل والتفاوت حينئذ انما هو بقوة الدلالة وضعفها لا بسرعة حضور المعنى وبطلته وانما سكنت عنه المحشي لانه بصدد تقرير كلام السيد وقد افاده فيما سبق بتعريف المسند اليه كما مر

( قول المحشي ) على تقرير السيد أى تقريره لمناقشة الشارح بقوله أقول نخيند الخ

( قول المحشي ) والتغاير بينهما باعتبار السند فالسند هناك جواز الف النفس وقرب العهد وكثرة الورد على الخيال في بعض الالفاظ دون بعض والسند هنا هو اختلاف شرطها قوة وضعفاً

( قول المحشي ) وانما لم يقل الخ أى لانه لو كان مراد الشارح ما قاله لما احتاج الى كفاية الظن في الوضع اذ قديين التفاوت سابقاً على وجه يوجد في العلم الجازم

( قول المحشي ) بعد تقييد الاختلاف بما ذكر أى بعد تقييد اختلافها بقوله بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفاً فيكون اختلافها بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفاً اختلافها في نفس الدلالة بخلاف الاختلاف بالف النفس وما معه

( قول المحشي ) بتغيير الدليل أى دليل عدم تأني الاختلاف وضوحاً وخفاءً في المطابقة والدليل المغير دليل المصنف والمغير اليه هو عدم انضباط مراتب علم المخاطب عند المتكلم

( قول المحشي ) سواء كان ذلك الاختلاف أى اختلاف العلم ناشئاً من اختلاف مراتبه أو عوارضه

( قال السيد ) لا ينافي اعتبارها مع غيرها أي فيكون لما دخل في الابراد بطرق مختلفة



في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر

المراد لا بالنظر الى الدلالة فان جميع المعاني متساوية في دلالة اللفظ المشترك عليها بعد العلم بالوضع قال قدس سره وأيضاً لو سلم الخ هـ اجاب عنه في شرحه للفتاح بان التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة الاصوات للحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها قل قدس سره وأما ثانياً فلان الوضوح الخ هـ أى ما ذكرت سابقاً من بيان الوضوح والخفاء في الدلالة التضمنية مبنى على ان التضمن فهم الجزء، مخطراً بالبال بعد فهم الكل وان التبعية معناها التبعية في الوجود وليس كذلك فان التضمن فهم الجزء اجمالاً في ضمن الكل فالجزء، وجزء الجزء متساوية في ذلك لوجوب تصور

(قال السيد) هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر (اقول) قل فيما نقل عنه في بيانه اما أولاً فلان عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتماد الجازم غير مشروط بل الفطن كاف فيه وهو قابل للشدة والضعف أقول فحينئذ يتصور الاختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً بحسب اختلاف شرطها قوة وضعها وما تقدم من أن المراد بالاختلاف بالوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا يجدى نفعا اذ لا اشارة في التعريف بهذا القيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة أو باعتبار غيرها وربما يقال لا يتصور في المطابقة الاختلاف وضوحاً وخفاءً الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع وهذا أمر لا ينضبط للكلام وليس له اطلاع على مراتب علم الخطاب بالوضع فلا يتيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقة مراعاة لمراتب الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركاً بين معان يمكنه رعاية الاختلاف في المطابقة بحسب اختلاف مراتب القرائن المعلومة له وأيضاً لو سلم ما ذكره دل على ان المطابقة وحدها لا يتحصل منها الايراد المذكور وذلك لا ينافي اعتبارها مع غيرها في ذلك للخير لا بد بان تكون هي مرتبة من مراتب الوضوح وقالوا مخاطباً فلان الوضوح والخفاء في التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند تصور الكل وكون التضمن تابعاً للمطابقة معناه التبعية في الحصول من اللفظ لا التأخر الزمني أقول قد بينا ان المدلولات التضمنية تختلف وضوحاً وخفاءً من حيث انها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية ومؤداة بها ولا يقدح في ذلك ان الاجزاء متصورة عند تصور الكل فان ارادة الجزء من اللفظ الموضوح للكل أقرب من ارادة جزء الجزء وان كانت الدلالة على كل منهما تضميناً ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً الا ان ما دل عليه بالتضمن يختلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لما مر من أن المعبر فهم المراد وقالوا ثالثاً فلان تقييد المعنى الواحد بما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا بد منه ليصح الكلام أقول وذلك لان الالفاظ المذكورة في التعريفات انما تحمل على ما يتبادر منها فكيف يتصور حملها على ما لا اشارة لها به وقول ومباحث اخرى تجري مجرى ما ذكرنا أقول لعلمها اشارة الى ما فصلنا في تضعيف ما ذكره منذ شرع في تعريف علم البيان الى هنا

(قال السيد) نعم اذا كان اللفظ مشتركاً بين معان الخ يعني انه اذا كان هناك لفظ مشترك فلا بد له من قرينة تعين المراد وهذه القرينة تارة تكون واضحة وتارة تكون غير واضحة فاذا عبر به عن معنى مع قرينة واضحة ثم عبر به عن هذا المعنى بعينه مع قرينة غير واضحة تاتي الاختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً

(قال السيد) وأيضاً لو سلم الخ عطفت على قوله مما يمكن المناقشة فيه

(قول المحشى) مخطراً بالبال بعد فهم الخ أى لا مراداً باللفظ كما قدمه السيد لما مر من ان عبارة الشارح آية عنه

## والله اسم ، للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ،

أي بسبب العلم والشجاعة أي من حيث العلم والشجاعة ( قوله والله اسم ) لا صفة . على ما ذهب اليه البعض من أنه في الاصل صفة . صار دليلاً بالعلبة وتفصيله في التفسير ( قوله للذات ) أورد المرف باللام إشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علماً ثم ذكر من صفاته ،

الاسم الشكر هو مجموع الثلاثة على ما وهم فقبل ان كلمة أو بمعنى الواو على انه لا يصح مع قوله سواء ثم ان المراد بالاعتقاد هنا ما يعم الحالة الشبهة به لنصهم على ان مدائح الشعراء لا تصديق ولا اعتقاد فيها بل تصوير وتخييل تدبر ( قول الحشبي ) أي من حيث العلم والشجاعة أشار به الى ان الباء في قوله بالعلم والشجاعة سببية لا صلة للوصف حتى يرد ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فيكون العلم والشجاعة محموداً به لا محموداً عليه فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة وحاصل الجواب ان الباء سببية وكل منهما محمود عليه فيتحقق عدم صدق الشكر في هذه المادة ويحتمل ان قوله من حيث العلم الخ بيان للمحمود عليه يعني ان الحمد بالعلم والشجاعة وقع لأجلهما فيكون المحمود به اسناد العلم والشجاعة له والمحمود عليه اتصافه بهما فلا فرق إلا بحسب الحكاية والحكي وعلى كل يندفع الاشكال تدبر ثم ان كلا من العلم والشجاعة فعل اختياري باعتبار تخصيصه أو أثره وإلا ان بين الحمد العرفي والشكر كذلك عمومًا مطلقاً لأن المنعم في تعريف الحمد لم يلقيد بكونه منعماً على الحامد أو غيره بخلاف الشكر العرفي إذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص هو الله سبحانه ونعم واصله منه الى عبده الشاكر وأيضاً فعل القلب أو اللسان وحده مثلاً يكون حمداً وليس بشكر أصلاً إذ قد اعتبر فيه شمول الآلات وأيضاً الشكر بهذا المعنى لا يتعاق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من ان النسبة بالعموم المطلق بين العرفيين انما تصح بحسب الوجود دون الحمل الذي كلامنا فيه لأن الحمد كصرف القلب مثلاً فيما خلق لأجله جزء من تصرف الجميع غير محمول عليه لامتياز في الوجود عن سائر أجزائه فقاط من باب التباين مفهوم الشيء ، بما صدق هو عليه فان ما ليس محمولاً على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمل أعني صرف القلب وبعبارة لا مفهومه المذكور وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعماً لا يقال صرف الجميع أفعال متعددة فلا يصدق عليه ان فعل واحد لأننا نقول هو فعل واحد تمدد متعلقه كما يقال صدر عن زيد فعل واحد هو ضرب القوم وتحقيقه ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبدن واحد والاعتبارية كعسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي أيضاً اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصفها للشاكر وإلا كما مقتدين ولا يخفى ان النسبة الثالثة من هذه الاربع انما هي بحسب الوجود كذا ذكره السيد في حاشية المطالع

( قول الحشبي ) على ما ذهب اليه البعض كالبيضاوي وقوله صفة أي من آله يالهي بفتح العين فيهما بمعنى عبد فهو فعال بمعنى مفعول وقيل غير ذلك

( قول الحشبي ) صار دليلاً بالعلبة بان استعمال بادخال لام العهد عليه في ذاته تعالى لكونه أولى من يوله أي يعبد حتى صار منزهاً به فانظر الله قبل الادغام وبعده مختص بذاته تعالى لا يطلق على غيره أصلاً الا انه قبل الادغام من الاعلام الغالبة وبعده من الاعلام الخاصة هذا ما اختاره الحشبي تبعاً للفاضل اليمني والزمي مخالفاً للشارح والسيد ووجهه —

ولذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما ، مما يؤهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف

ما هو مختص به لفظاً ومعنى إشارة الى طريق احضاره . والى اشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذلك الاسم كخاتم بالبود ( قوله ولذا لم يقل ) ، أي لكونه اسماً للذات المعينة من غير اعتبار صفة معه لم يقل للرازق أو المخلوق أو غيرهما من الاسماء الدالة على الصفة . حتى المتصف بجميع صفات الكمال ( قوله مما يؤهم اختصاص ) .

قبل الادغام الى ثابتن الغلبة وهي بدل عن العلمية الوضعية ومثلاً الاضافة كلبن عباس ثم قال المحشى فما ذكره العلامة التفارزاني من أن الاله اسم لمفهوم كلي هو المعبود بحق والله علم لذاته تعالى وما ذكره السيد السند من أن الاله قبل حذف الحيزة وبعبده علم لذاته تعالى الا انه قبل الحذف قد يطلق على غيره تعالى وبعبده لا يطلق على غيره اسلاً مما لا يظهر وجهه ولا يوافق ما نقلت من كلام الثقات

( قول المحشى ) ما هو مختص به لفظاً أي ذكر من صفاته مما لفظه مختص به لا يستعمل في غيره وكذلك معناه وإذا اختص به كذاك صح أن يكون طريقاً لاحضاره بخلاف ما إذا لم يختص به كذاك فإنه لا يصلح طريقاً لاحضاره مع التعيين للاشتراك فيه

( قول المحشى ) واشتهاره الخ : فهو بيان لتمام المدلول بحسب الشهرة ولا مدخل له في علة الحمد  
( قول المحشى ) أي لكونه اسماً للذات المعينة أي المقنض أن لا يكون الحمد في مقابلة وصف مختص أتى به ولم يقل للرازق والخالق بدله

( قول المحشى ) حتى المتصف عطف على الاسما أو غيرهما وإنما غيابه لانه الذى يتوهم منه ان الاستحقاق ليس بوصف دون وصف لشموله جميع الاوصاف فما قيل ان الابهام فيه أشد لانه لا يتبادر عدم الاختصاص فبالا بعد التأمل وهم لان ذلك انما هو بعد فهم ان هذه صفة واحدة لجميع الصفات وليس الكلام إلا فيه فانه وان تبادر منه الاختصاص الا أنه اختصاص بجميع الصفات تأمل

( قول الشارح ) مما يؤهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف يفيد أن المختص بوصف دون وصف هو الاستحقاق وذلك لان تعريف المسند اليه يفيد قصره على المسند واللام يفيد الاستحقاق وهو معمل بأمر ليس فيرجع له الاختصاص فإذا قيل الحمد للخالق كان المعنى الحمد مختص بثبوت استحقاقه بالله لكونه خالقاً وتحقيقه أن معنى قوله ان الحمد لا يتجاوز الثبوت لله على وجه الاستحقاق لكونه خالقاً لشيء آخر وإذا لم يتجاوز الثبوت له على وجه الاستحقاق لكونه رازقاً مثلاً أفاد اختصاص استحقاقه الحمد بكونه خالقاً وهو المطلوب والله در الشارح حيث قال استحقاقه بالخير هذا والله اعلم مراد التاخر المحشى وهو منه رحمه الله توطئة لبحثه الشريف الاتي آخر الكتابة على قوله وبهذا يظهر حيث قال بقى ههنا بحث الشريف وهو أن قوله على ان صاحب الكشاف الخ انما يقبه لو كان المراد بقوله الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به خاص تفسيراً للاختصاص به الخ فغنى قول الشارح على هذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يؤهم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر أى مما يوقع في الوهم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر لان الاختصاص مفاد بال والاستحقاق مفاد باللام وهو جهة الاختصاص فيرجع الاختصاص الى ثبوته فإذا عاى ذلك بوصف كان المفاد اختصاص ثبوت الاستحقاق

وأنت خير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي أوردها في صدر هذا المن (التشبيه) أى

كمال الدين البحراني . تأييد لما ذكره من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم للمعنى الوجداني وان اللفظ فيه مستعمل في المعنى الوجداني لينتقل منه الى لازمه المقصود بالذات بالاثبات والذي لا ان المقصود الاصلى فيه هو المعاني الوجدانية فقط على ما قبل . وهذا هو المذكور في شرحه للمفتاح ، فاقبل ان قوله والحق الخ بيان للعق على مختار الشارح رحمه الله وما نقله من الفائدة بيان لما اختاره فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه وهم ، لان سوق كلامه قدس سره بيان ان ما ذكره السكاكي رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق انه أصل ، برأسه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل قال قدس سره كنسبة الكناية الخ \* في جواز ارادة المعنى الاصلى في كل منهما \* قال قدس سره من الجهة الاخرى الخ \*

(قال السيد) وانت خير بما فيه من الاضطراب (أقول) اشارة الى ما سبق من الانظار والى ان ما ذكره السكاكي في التشبيه يقتضى جملة مقدمة وينافي كونه مقصداً من المقاصد البيانية لان كثرة مباحث المقدمة لانجماها داخلية في المقاصد ثم الحق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البيانية مالا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالاته مطابقة وحينئذ يضمحل ما ذهب اليه من أن الابراد المذكور لا يتأني بالدلالة الوجدانية أى المطابقة \* فائدة قال بعض الافاضل اذا قلت وجهه كالبدن لم ترد به ما هو مفهومه وضما بل أردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوجداني كافي الكناية وحينئذ ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في أربعة التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية والوجه في الضبط أن يقال ان اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له أولاً وعلى كل تقدير فاما أن يبنى ارادته منه على التشبيه أولاً فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه أصلاً مقصوداً مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي أقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرجت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل

(قول المحشى) كمال الدين هو شيخ السيد واسمه ميثم عجم مفتوحة بعدها ياء ساكنة وبعد الياء مثثة مفتوحة بعدها ميم ساكنة كما رأيت مضبوطاً كذلك بالقلم في حواشي شرحه للمفتاح  
(قول المحشى) تأييداً لما ذكره الخ أى هذا القول من الشيخ كمال الدين قوله تأييداً لما ذكره هو قبل ذلك كما نقله عنه السيد في شرح المفتاح من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم للمعنى وليس المعنى ان هذا تأييد لما ذكره السيد قبل من أن له مراتب مختلفة مع ان دلالاته مطابقة كما يتوهم من العبارة لفساده  
(قول المحشى) وهذا هو المذكور في شرحه للمفتاح أى المذكور فيه ان بعض الافاضل قل هذا القول تأييداً لما ذكره هو من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم معناه لا ان المقصود هو المعاني الوجدانية فقط على ما قبل فهذا كله مقالة بعض الافاضل

(قول المحشى) فا قبل قائله القدرى وقوله على مختار الشارح أى في شرحه للمفتاح ان دلالة التشبيه وضمية  
(قول المحشى) لان سوق كلامه الخ يعنى ان سياق كلامه ليس لبيان مختار الشارح كما زعم القدرى بل لرد كلام السكاكي بان الحق انه أصل برأسه على الوجه الذي ذكره السيد وأما مقاله بعض الافاضل فذكره تأييداً لكونه أصلاً برأسه الذي

هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان

وهي كونه بمنزلة المفرد من المركب ( قوله هذا بحث الخ ) ، بيان للعامل والتشبيه اما مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه أو وقوف  
الاخر على سبيل التعداد ، والتشبيه مطلقا مبنى الاستعارة مطاقا وكون وجه الشبه أقوى شرط في الاستعارة المصروفة فقط  
قال العلامة في شرح المفتاح في مبحث تعريف الاستعارة ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على  
لوازمه اما الاول فأن يشترك شيان في وصف وفي أحدهما أقوى من الآخر فيعطى الناقص اسم الزائد مبالغة في تعمق  
ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسد وانت تريد الشجاع واما الثاني فأن يشترك شيان في وصف وانما يثبت كماله في  
المشبه به بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك الشيء في المستعار مبالغة في اثبات الاشتراك كما تقول انشبت المية اظفارها وانت  
تريد بالنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار أن تكون شيئا غير سبع فيثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار وبما ذكرنا  
ظهر لك ، ان ما قبل ان مبنى الاستعارة انما هو التشبيه الذي فيه وجه الشبه أقوى والمبحوث عنه اعم فاسد وما أجيب عنه  
من ان ذكر ما عدا التشبيه الذي فيه وجه الشبه أقوى متعطل وان ابتناء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضى ابتناءها  
على كل فرد منه مع كونه تكلفا بناء الفاسد على القاسد ( قوله ولما كان هو أخص الخ ) لوجه لابرار الغدير الا ان يقال  
انه تأكيد للمستتر ثم لا يخفى ان كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث  
وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين في المعنى ، الذي هو مدلول الكلام أو الكلام الدال عليه كما

رد به على السكاكي لاعلى انه يختاره كما زعم القنري بل يختاره هو الاول فراد المحشي الاعتراض على القنري بان جوابه عن  
السيد غير نافع وفي ضمنه الاعتراض على السيد بان التأييد غير تام للاختلاف المذكور وان بين كلاميه مغالطة لاختياره هنا  
ان دلالة التشبيه وضعية كما هو سياق كلامه وفي شرحه للمفتاح ما قاله بعض الافاضل حيث قال والصواب في هذا المقام  
ما حققه بعض مشايخنا وساق عبارته وقد اعترض الفصام وغيره ما قاله بعض المحققين بان المفهوم الوضعي لقولنا وجهه كالبدن  
هو ان وجهه كالبدن في جميع جهات اثنان وهو لا يقصر عن قولنا هو في غاية الحسن حتى يجعل كناية عنه وانه لوجه  
حينئذ لجمله قسما رابعا بل هو داخل في الكناية وقد يجاب عن الاخير بانه تميز عنها بان اللازم فيه انما يتفرع على خصوص  
المشابهة بين الطرفين

( قول المحشي ) بيان للعامل فيأتى الوجهان المذكوران في اعرابه لايان الاعراب حتى يتبين كون التشبيه قائما

مقام الخبر أعني ببحث التشبيه

( قول المحشي ) والتشبيه مطلقا سواء كان وجه الشبه أقوى في المشبه به أولا مبنى الاستعارة مطلقا مصروفة أو غيرها  
والكلام على التوزيع قوله وانما يثبت كماله في المشبه به بواسطة شيء آخر أي وهو اللازم كالانظار فهذا يفيد أن الوصف  
في المشبه به كالانتيال ليس أقوى وقوله في المستعار هذا على رأى السكاكي من أن لفظ النية مستعار لاسمع الادعاء

( قول المحشي ) ان ما قيل أي اعتراضا على قول الشارح ان التشبيه في الترجمة اخص من مطاق التشبيه لان المراد  
به خصوص ما تنبئ عليه الاستعارة وحاصله ان المترجم له المبحوث عنه اعم مما تنبئ عليه الاستعارة لانها انما تنبئ على  
ما يكون وجه الشبه فيه أقوى والفساد في المبني والمبني عليه ظاهرا

( قول المحشي ) الذي هو مدلول الكلام صفة للاشتراك فيكون البحث عن التشبيه بحثا عن أحوال مدلول اللفظ

هو أخص من مطلق التشبيه أعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشارة أولا الى تفسيره بقوله (التشبيه) أى مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه يبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك ولها أعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير اشارة يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة) هو مصدر يدل عليه قوله وهو الاستعارة التى كان أصاها التشبيه الخ والتشبيه اللغوي عبارة عن فعل المتكلم فينبى لكان المصنف رحمه الله تعالى لما فسر التشبيه الاصطلاحي أيضاً بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه اللغوي كان أخص منه فمعنى كونه من مقاصد علم البيان ان البحث عما يتماق به من العارفين ووجه التشبيه واداته والفرض منه من مقاصده ومعنى قوله أصاها التشبيه انها فرعه يترتب عليه لا انها مسبوبة منه ولذا قل فذكر المشبه به وارىد به المشبه دون لحذف المشبه وارىد منه المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه او الى التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسر فعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما سيجي من قوله لانه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشابة لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال فى كلامهم ويستتقون منه المشبه لفاعله والمشبه به للطرفين ويقولون وجه الشبه والفرض منه واداته ولا يصح شئ من ذلك اذا ارىد به الكلام الدال وامل السكاكي رحمه الله تعالى لاجل هذا جملة مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلى لعدم رجوعه الى موضوع العلم ولما كان فيه من النكت والاطائف ما يوجب للكلام حسنا وبلاغة لا تدرك غايته ، جعل البحث عما يتماق به من المقاصد (قوله اشارة أولا الخ) لتكون الفائدة اتم بالعلم بالمقول عنه والمناسبة بينهما ، وليس مراده ان معرفته موقوفة على معرفة المطلق فلذا ذكر تفسير التشبيه اللغوي أولا حتى لا يحتاج الى اثبات ان المطلق ذاتي الخاص وان المقصود معرفة الخاص بالكنه (قوله أو غير ذلك الخ) أى التشبيه الضمى كما فى بعض صور التجريد وكما فى قوله \* وان تقى الانام وانت منهم \* فان المالك بعض دم الغزاله كما سيجي . (قوله فاللام الخ) اشارة الى التشبيه المذكور سابقا بقوله ثم من المجاز ما يبنى على التشبيه (قوله فليس على اطلاقه) بل مقيد بما اذا لم يكن فى المقام ما يدل على التغاير فالاصل ومقتضى الظاهر الاتحاد واذا دل القرينة على خلاف مقتضى الظاهر يكونان متغايرين واورد له أمثلة كثيرة فى التلويح (قوله هو مصدر قولك الخ) أى من الدلالة التى هى صفة المتكلم لامن الدلالة التى هى

وقوله أو الكلام الخ فيكون البحث عن أحوال نفس اللفظ وقوله كما يدل الخ راجع لثانى

(قول المحشي) ويستقون منه عطف على قوله لانه المعنى الحقيقي علة ثانية أى ولانهم يستقون الخ

(قول المحشي) وامل السكاكي الخ بهذا التوجيه سقط الاعتراض السابق على السكاكي

(قول المحشي) جعل البحث عما يتماق به وهى اركانه كما سيأتى فى قول الشارح أى البحث فى هذا المقصد الخ

(قول المحشي) وليس مراده ان معرفته الخ عبارة عن معرفة قوله ولما كان هو أخص من مطلق التشبيه أقول كان ينبغي أن يقول بعد قوله من مطلق التشبيه وكان المطلق ذاتيا له والمقصود تصور كنهه اه قوله حتى يحتاج الخ تعريعا على قوله وليس مراده الخ ذاتي بعض النسخ من ذكر لا بعد حتى تحريف

(قول المحشي) كفى بعض صور التجريد أى البعض المشتمل على التشبيه وهو ما ليس تجريدا لشيء من نفسه نحو قبنى من زيد اسد فانه لتجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد ففيه تشبيه مضمرة فى النفس بخلاف ما هو تجريد لشيء

قولك دلت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل (على مشاركة امر لامر آخر في معنى) فالأمر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والامنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل

صفة اللفظ فانه لا يصبح حمله على التشبيه لكونه فعل المتكلم وليس المراد انه من الدلالة المتعدية دون اللازمة كما سبق الى الوهم لان الدلالة لم تجب. لازما فاما صفة اللفظ ايضا متعد الا ان مفعوله محذوف لعدم الاحتياج اليه أى دلالة اللفظ السامع (قوله ان يدل) أي المراد من الدلالة المعنى المصدري لا الحاصل بالمصدر، فانه لا يصبح حمله على التشبيه واعلم ان التشبيه في اللغة جعل الشيء شيئا بآخر والجمل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بما يدل على المشاركة فلذا فسر بالدلالة وضمير يدل المتكلم المدلول عليه باننا. في دلت (قوله على مشاركة) أى اشترك كما وقع في شرح العلامة فالمقابلة بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سافرت ووعدت (قوله في معنى) أى وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرك زيد عمرا في الدار فانه لا يسمى تشبيها (قوله وظاهر الخ) انما قال ذلك لانه لو اريد بالكاف ونحوه اندفع النقض لكنه خلاف الظاهر، ولم يقل ههنا فلا بد من زيادة الكاف ونحوه لان التفسير بالاعم شائع عند أهل العربية (قوله لنحو الخ) أى للدلالة

وليس دلالة المتكلم على أحدهما بمستلزمة لدلالته على الآخر اذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلا

(قال السيد) وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو (أقول) فيه بحث لان قولك جاءني زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجيء لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في المجيء. فالتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم لم يدل به المخاطب على مشاركة امر لامر في معنى فلا يندرج في التفسير المذكور بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا يتصور الا فيما قصده المتكلم وان قصد به لم يضرب اندراج فيه لانه بمعنى شارك زيد عمرا في المجيء أو تشارك في فيكون تشبيها فلهذا قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل لزيد متمملا بعمره صريحا وعكسه صمنا ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب اندراجه كالوقيل شارك أحدهما الآخر في القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعاقب ضمنى والاشتراك لازم وما قبل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك تفسير باللازم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومي تقاتل زيد وعمرو وتشارك في قتل أحدهما الآخر في زمان واحد فان محصول الكلاليين وان كان واحدا الا أن مفهوميهما متخالفان قطعا واعلم ان الدلالة على المشاركة في مثل قولك شارك زيد عمرا انما هي بجوهر اللفظ واما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة لكل واحد منهما متمملا بالآخر ويلزم منه المشاركة في الشركة لكنها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة في مصدره الاصل لكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمرا مشتركين أحدهما من الجوهر والاخرى من الصيغة واعلم ايضا أن منشأ الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت الحكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه والحق انهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين الدلالة على الآخر وان استلزمها عن نفسه نحو لم فيها دار الخلد فانه لا انتزاع دار الخلد من جوهره وهي عين دار الخلد لا تشبيه بها

(قول المحشي) فانه لا يصبح حمله الخ لان التشبيه فعل المتكلم والحاصل بالمصدر ليس فملا له بل اثره

(قول المحشي) فلذا فسر بالدلالة فالدلالة هي المتكلم بما يدل

(قول المحشي) ولم يقل ههنا ولا بد الخ أى لم يتعرض لذلك في تفسير التشبيه للغموض بخلافه في التفسير الاصطلاحي الآتى

مر  
اتل  
الى  
نظ  
علم  
الة  
ي  
بد  
س  
لة

زيد عمراً وجاني زيد وعمرو وما اشبه ذلك (والمراد ههنا ما لم يكن) أي المراد بالتشبيه المصطاح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستمارة التحقيقية) نحو رأيت أسداً في الحمام (ولا) على وجه (الاستمارة بالكناية) نحو انشبت المنية أظفارها (ولا) على وجه (التجريد) نحو لقيت يزيد أسداً واقينى منه أسد على ما سيحى في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مع ان شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً في الاصطلاح خلافاً لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان أسداً ولقينى منه أسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى لا على وجه الاستمارة التحقيقية والاستمارة بالكناية والتجريد وينبغي ان

على الاشتراك المستفاد منهما ، فان فيهما دلالة على شركة زيد وعمرو في القل وشركتهما في المعى . وليس شي . منهما تشبيهاً وان قصد بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك في وصف بل لابد فيه من ادعاء بمائلة احد الامرين لآخر في وصف ومساواته اياه في القاموس شبهه مثله وفي التاج التشبيه ما تند كردن ولذا نقاء الشاعر في قوله • ما انت مادحها يامن تشبهها • بالشمس والبدر لابل انت هاجبها • من أين للشمس خال فوق وجنتها • الخ وبما حررنا اندفع اعتراض السيد بانه اذا قصد من نحو جاني زيد وعمرو وقاتل زيد عمراً الدلالة على المشاركة لا يضر اندراجها في التشبيه • قال قدس سره يدل صريحاً على ثبوت المعى . لكل واحد منهما • فيه ان الواو ، للجمع المطلق فيدل على ثبوت المعى . لهما لا على ثبوته لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر • قال قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة • فانه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم ونسبة الفعل الاختياري الى الفاعل المختار يدل على صدوره منه قصداً بخلاف الدلالة التي هي صفة اللفظ فاقبل انه يستفاد من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم • قال قدس سره فيكون تشبيهاً لغة • قد عرفت انه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء المائلة ايضاً • قال قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحداً • فيه ان معنى تقاتل زيد وعمرو كون كل منهما فاعلاً لقتل ومفعولاً له ومعنى تشارك زيد وعمرو كون كل منهما فاعلاً للشركة ومفعولاً له . وهذا المعنى يقتضى ان يكون شخص ثالث ايضاً فاعلاً ومفعولاً لقتلها حتى يكونان فاعلين للشركة • قال قدس سره واعلم ان الدلالة على المشاركة الخ • فيه ان مدلول الجوهر ثبوت الشركة لاحدهما متعاقبة بالآخر ويلزمه

(قول التارخ) فمعنى التشبيه عند المصنف الخ يعنى أن هذا قيد في التعريف . أخوذ من المقام (قال السيد) وينبغي ان يزداد فيه قولنا بالكاف ونحوه (أقول) قد عرفت مما قررناه أننا انما لا حاجة الى هذه الزيادة لاجراج نحو قاتل زيد عمراً وجاني زيد وعمرو

(قول المحشى) فان فيهما دلالة أى في القولين دلالة وقوله ليس مجرد الاشتراك أى ليس هو الدلالة على مجرد الاشتراك (قول المحشى) للجمع المطلق أى فتدل على اجتماعها في الحكم وهو المعنى . لا على ثبوته لكل مع قطع النظر عن الآخر وفيه ان السيد لم يقل مع قطع النظر عن الآخر وإنما عبر بكل لانه مقتضى العطف وثبوته المعنى . لهما غير مشاركة أحدهما الآخر فيه (قول المحشى) وهذا المعنى يقتضى أن يكون شخص ثالث لانه حيث كان كل منهما فاعلاً للشركة بدون الآخر كان قتل زيد وعمرو على سبيل الشركة لا يتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلاً معه لقتل عمرو وكذا قتل عمرو



يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظاً او تقديرأليخرج عنه نحو قاتل زيد عمراً وجامنى زيد وعمرو وانما قال الاستمارة التحقيقية والاستمارة بالكنية لان الاستمارة التخيلية وهى اثبات الاختلاف للكنية والمثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة آخر عند المصنف لان المراد بالاختلاف عنده مناهها الحقيقى على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى ( فدخل فيه ) اى فى التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبراً عن المشبه او فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول ( نحو قولنا زيد اسد و ) الثانى ( نحو قوله تعالى صم بكم عمى ) بحذف المبتدأ اى ثم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيهاً بلانما لا استمارة لان الاستمارة فيما تطلق حيث يطوى ذكر المستمار له بالكنية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحاً لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فخرى الكلام وسيجي لهذا زيادة تحقيق وتفصيل فى آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى ( والنظر ههنا فى أركانه ) اى البحث فى

ثبوت الشركة للآخر ضمناً ، وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المفهوم من شارك زيد عمراً المشاركتين ( قوله وانما قال الخ ) ، اى اكتفى بذكرهما ولم يقل ولاعلى وجه الاستمارة التخيلية ( قوله عند المصنف ) لانها عنده ، اثبات لوازم المشبه به للمشبه بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه الا فى الاستمارة بالكنية ( قوله اوفى حكم الخبر ) ، فى افادة الاتحاد وتناسى التشبيه من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف ، كجبن الماء ويكونه ميتاً له كقولته تعالى ( حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من النجس ) ( قوله لولا دلالة الحال او فخرى الكلام ) اى لولا القرينة الحالية او المقالية المعينة لأرادة المنقول اليه فانه اذا اتفقت القرينة المعينة اتفقت اى تعيين

زيد على سبيل الشركة لا يشقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلامه قاتل زيد وقوله ومفعولا الاولى حذفه وحينئذ فلا يكون محصول الكلامين واحداً بخلاف السيد وقد يقال ان كلا منهما فعل الشركة فى فعل صاحبه ولا ضرورة الى اعتبار آخر لان التشارك انما هو فى مفهوم قتل أحدهما صاحبه فتأمل

( قول المحشى ) وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة اى بل مدلول الهيئة فقط ويحتمل وهو الظاهر ان قوله وليس مدلوله مناه وليس ثبوت الشركة للآخر مدلوله حتى يكون الجوهر دالاً على المشاركة وقوله ومدلول الهيئة كلام مبتدأ اى فالدل على المشاركة هو الهيئة فقط

( قول المحشى ) اى اكتفى الخ اوله بذلك ليعصح التعليل تدبر

( قول المحشى ) اثبات لوازم المشبه به اى على طريق المجاز العقلى

( قول المحشى ) فى افادة الاتحاد وتناسى التشبيه اى فى الظاهر لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقف كان الكلام

فى الظاهر لإثبات معنى المشبه به للمشبه وهو ممتنع على الحقيقة فيجمل على اثبات شبه منه له كما سيأتى فى الشارح

( قول المحشى ) كجبن الماء فانه فى معنى لجبن هو الماء

قال

ورد

نق

فيه

و

ع

ن

ة

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح (وهي) اربعة (طرفاء) يعنى المشبه والمشب به (ووجهه وادائه  
وفى الغرض منه وفى اقسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة إما باعتبار انها مأخوذة فى تعريفه  
لانه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه فى الاصطلاح كثيراً  
ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد فى الشجاعة (طرفاء اما حسيان)  
قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر  
احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشب به اما منسوبان الى الحس  
(كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) فى المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت  
الذى لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء  
الغم (والنكبة) وهى رنج الغم (والعنبر) فى المسمومات

ارادة المقول اليه وامتناع ارادة المقول عنه ، فجاز ارادة كل منهما بالنظر الى انتفاء المانع أعنى وجود القرينة المعينة وان  
كان بالنظر الى وجود المتقاضى اعنى كون المقول عنه موضوعاً له متعيناً ارادته فاندفع انه اذا اتفق القرينة المعينة تعين ارادة  
المقول عنه وامتنع ارادة المقول اليه فلا يصح كونه صالحاً لهما عند انتفاء القرينة وقول الشارح رحمه الله فى شرح الكشاف  
ان صحة ارادة المقول اليه تبنى على دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح اظهله كما يصلح لافراده  
الحقيقية واشترط بنى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي يعنى ان قوله لولا دلالة لم يلح متعلق بارادة المقول عنه لانه لا  
المقول اليه وهو مع كونه بعيداً من حيث اللفظ يرد عليه ان نفي القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقي لا لصحة ارادته فان  
صحة ارادته تبنى على كونه موضوعاً له وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاعدم احتمال الارادة، وصلاحيتهما  
اذ قد تقرر ان كل حقيقة فمحتمل المجاز وان كان احتمالاً مرجوحاً غير ناشئ عن دليل وفيه ان المقصود ههنا صلاحية الكلام  
لارادتهما لا احتمالهما لهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة فمحتمل المجاز ولذا قالوا انه احتمال غير ناشئ عن دليل (قوله)  
واطلاق الاركان الخ) مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذى هو الدلالة (قوله ان التشبيه كثيراً الخ) ففى قوله اركانها استخدام  
(قوله ولان ذكر أحد الطرفين واجب) اى فى الكلام الدال على المشاركة فلا يرد انه يقال نعم فى جواب هل زيد

(قال السيد) فاطرفان اعنى المشبه والمشب به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد الخ (اقول) انتساب جزئيات  
هذه الامور الى الحس فى غاية الظهور واما انتساب كلياتها فباعتبار انتزاعها من الجزئيات المنسوبة اليه

(قول المحشى) فجاز ارادة كل منهما أى بالنظر للكلام فى ذاته خلوه عن القرينة لا الاحتمال العقلى وبهذا اندفع  
الاعتراض بان كون اللفظ صالحاً لارادة المقول اليه وهو المعنى المجزئى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم لان المجاز  
مشروط بالقرينة المانعة وقوله وقال الشارح الخ اى فى الجواب عن هذا الاعتراض وكذا قوله وقد يجاب الخ

(قول المحشى) صلاحية الكلام أى بالنظر لذاته من حيث خلوه عن القرينة لا بالنظر لاحتماله عند العقل  
(قول المحشى) فلا يرد انه يقال نعم الخ أى لانها كلمة قامت مقام الكلام الدال على المشاركة وليست كلاماً دالاً على المشاركة

(والريق والحمر) في المذوقات (والجلد الناعم والحري) في المدوسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلاً انما هو لون الخد والورد وبالشحم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والحمر وبالامس ملاسة الجلد الناعم والحري ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها أجساماً لكنه قد استمر في الريف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الحمر ولمست الحري (أو عقليان) عطف على قوله اما حيان (كالمعلم والحياة) وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجي. تحقيقه (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقلياً والمشب به حسياً أو على العكس فالاول (كالمثنية والسبع) فان المثنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى (د) الثاني مثل (الطار وخلق) رجل (كريم) فان الطار

يشبه الاسد فقد حذف الطرفان (قوله والريق والحمر في المذوقات) على زعم المولعين بشربها كذا في شرح المتاح الشريف وفيه دفع لما يقال من ان طعم الحمر مكروه فليس لها لذة طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه العناية لو كان وجه الشبه بينهما الطعم وليس كذلك بل وجه الشبه كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان الطرفان من المذوقات قال حسان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم \* كأن خبيثة من بيت رأس \* يكون مزاجها عسل وماء \* على انيابها أو طعم غش \* من التفاح همصره اجتناء (قوله وجه الشبه الخ) تعرض لبيان انه يكون خفياً مع الاشارة الى ان المراد بالعالم الملكة لا الادراك (قوله عما من شأنه الحياة) وهو الموافق لقوله تعالى \* كنتم أمواتاً فاحياكم \* ولما تقرر عند أهل السنة ان البنية ليست بشرط للحياة.

(قال السيد) لانه عدم الحياة عما من شأنه (أقول) وقيل عدم الحياة عن اتصف بها وهو الاظهر (قول المحشي) كأن مخيطة الخ عبارة الامير على المعنى قوله كأن سبية من بيت رأس سبات الحمر أسبوا ما اشتريتها ويروى خبيثة المحبأة المصونة ويروى سلامة وهي أول ما يسيل من الحمر وينت الرأس موضع بالاردن معروف بالحمر وقبل أراد رئيس الحارين والقصبدة لحسان قبل تحريرها والغرض الطري من كل شيء. وهصره اجتناء امال اغصانه للقطف والمهصر الجذب وقال في موضع آخر سبيته بالهمز الحمر المشتراة وأما المحولة من بلد الى بلد فبالياء على ما صرح به الجوهري وبيت رأس قرية بالشام وخبر كان قوله على انيابها وقوله في نعت رسول الله أي في قصيدة ذكر فيها نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها أيضاً هجوم ابى سفيان فن فيها. اتهمجوه ولست له بكفؤ. فشر كالحير كما فداء الى ان قال وجاء التفع وانكشف الغطاء وحاصل الكلام كان الحمر الموصوفة بما ذكر كائنه على انياب المحبوبة ومن المعلوم أن الندى على انيابها الريق فاذا انه شبه ريقها بالحمر والتشبيه ليس في الطعم بدليل انه شبه طعم ريقها بعد ذلك بانتفاع حيث قال أو طعم غش من انتفاع فاذا ان ريقها مشبه بطعم التفاح فقوله أو طعم غش عطف على سبيته ومن التفاح عطف على قوله وانيابها وابتداً القصبدة بالفز على عادة الشعراء

(قول المحشي) عما من شأنه الحياة أي شأن شخصه أو نوعه أو جذبه على ما هو معنى العدم والملكة الحقيقيين (قول المحشي) وهو الموافق الخ أي بخلاف التعريف الذي استظهره السيد فانه لا يوافق هذه الآية اذ لم نزل الحياة عن اتصف بها بالذل وانما قال السيد فيه انه الاظهر لان المتبادر الى الفهم من الموت زوال الحياة وبدل عايه كل نفس ذائقة الموت (قول المحشي) وكنت أمواتاً أي نطفة وقوله ان البنية وهو جسم مؤلف من العناصر الاربعة ومن مزاج معتدل

ث  
لم  
مر  
له  
(  
ل  
ر  
-  
ل  
م  
ل  
.

وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلية وقيل ان تشبيه  
المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا  
فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس أصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جملا لفرع  
أصلا والاصل فرعاً وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب  
فقال الشمس كاللجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفاً من القول وأما ما جاء في الاشعار  
من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوساً وبجمل كالاصل لذلك المحسوس على طريق  
المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من التشبه والمشبّه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة  
العاقلة مثل الخيالات والوهيمات والوجدانيات أراد ان يدخلها في الحسي والعقل تقيلاً للاعتبار وتسهيلاً  
للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطاً فأشار الى تعميم  
الجزء الذي لا يتجزأ أيضاً قابل بوجه عدم وكونه متعارفاً في زوال الحيوة لا يقتضي أن يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغاب  
استعمال الكل في فرد كالجود في الوجود الخارجي وقال الشارح رحمه الله في شرح المقاصد معنى من شأنه من أمره وصفته  
الحيوة بالفعل فرجع المرغبين الى معنى واحد حينئذ اطلانه على مالا حيوة فيه مجاز (قوله كيفية نفسانية)، الظاهر ملكة  
تصدر عنها أي ايها النفس الناطقة الافعال الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فن نسبتها الى الضدين  
على السواء وبه في الحكمة والكلام (قوله وقيل) امر جواز تشبيه المحسوس بالمعقول مطلقاً وعند هذا القابل عدم  
الجواز مطلقاً ألا ما جاء في الشعر بمجمله على تنزيل منزلة المحسوس (قوله واذا كان المحسوس أصلا للمعقول الخ)  
فكان المحسوس أي محسوس أوضع من المعقول، ان تشبيه المحسوس بالمعقول يكون جملاً لما هو فرع في الوضوح  
أصلاً في الوضوح والاصل في الوضوح فرعاً وغير جائز فاندفع ما قيل ان المشبه به يجب أن يكون أصلاً في وجه الشبه  
فقط فيمكن أن يكون المعقول أصلاً من وجه واحد من وجه ولا خلاف فيه لا اختلاف جهتي الاصلة والفرعية (قوله في وصف  
الشمس بالظهور بخلاف ما لو حاول محاول المبالغة في وصف اللجة بالظهور وقال الشمس كاللجة بان يكون التشبيه مقولاً ما كان  
جيداً من القول (قوله مثل الخيالات) أي، المركبات الخيالية لا الصور المدركة بالخيال، فانها داخلة في الحسيات والوهيمات، أي المعاني

مناسب لنوع من الحيوانات حتى تفيض عليه صورة نوعية حيوانية مستتبعة للحياة

- (قول المحشي) فالجزء الذي لا يتجزأ الخ فهو من شأن جنسه الحياة
- (قول المحشي) الظاهر ملكة ايضاً انها راسخة وقوله احتراز به عن القدرة يفيد انها ملكة
- (قول المحشي) أي معقول سواء كان وجه الشبه أو غيره وهذا مبني الدفع الآتي تدبر
- (قول المحشي) المركبات الخيالية أي الممدومات المفروض اجتماعها كاعلام الياقوت على رماح الزبرجد والمراد بالخيال
- القوة المفكرة من حيث استعمال الوهم ايها (قول المحشي) فانها داخلة في الحسيات لتأديها الى الخيال من الحس المشترك
- (قول المحشي) أي المعاني الجزئية الخ بقيت الوهيمات بالمعنى الآتي فكان الاولى ذكرها اذ الاولى لا كلام في كونها عقلية بهذا المعنى كما سيأتي

تفسير الحسي والعقلي بقوله ( والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة ) وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس ( فدخل فيه ) أى بسبب زيادة قولنا أو مادته دخل في الحسي ( الخيالي ) وهو الممدوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها ما يدرك بالحس ( كذا ) أى كالمشبه به ( فى قوله وكأن حجر الشقيق ) هو من باب جرد قطيعة أراد به شقائق النعمان وهو ورد أحمر فى وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حى ارضا كثر فيها ذلك ( اذا تعوب ) أى مال الى السفلى من صواب المعيار اذا نزل ( او نعمد ) أى مال الى العلوى ( اعلام ) جمع علم وهى الراية ( يا قوت نثرن على رماح من زبرجد ) فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية تما لا يدركه الحس لان الحس اثنا يدرك ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التى تتركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر ( وبالعقل ما عدا ذلك ) أى المراد بالعقل ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة ( فدخل فيه الوهمى ) الذى لا يكون للحس مدخل فيه

الجزئية المتعلقة بالمحسوسات المدركة بالوهم والوجدانيات أى ما ندركه ، لا بنفوسنا مثل الجوع والعطش والنم والفرح ( قوله أو مادته ) ، أى اجزاؤه التى يتركب منها ( قوله الخيالي )سمى بذلك . لكونه مركبا من الصور المجتمعة فى الخيال ( قوله كل واحد منها ) مما يدرك بالحس فهو ادرك بعضها بالحس دون بعض لم يكن خياليا بل وهما كانياب الاغوال فان الناب يدرك بالحس دون القول ( قوله من باب جرد قطيعة ) والاصل شقيق حجر وصفه بالاحجار مع كونه احمر للبالغة فى احمراره ولانه قد يكون غير محمر ( قوله أراد به شقائق النعمان ) ورده ، الى المفرد المقدر لضرورة الشعر والا فالشقائق تطلق للواحد والجمع ( قوله الذى لا يكون الخ ) بل هو من مخترعات التخييلة ويرسم فيها من غير وجود له فى الخارج . واما الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالوهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصدقة زيد وعداوته فلا كلام فى كونه

( قال السيد ) وانما اضيف الى النعمان لانه حى ارضا كثر فيها ذلك ( أقول ) قال فى الصداق شقائق النعمان معروف واحده وجمعه سواء وانما اضيف الى النعمان لانه حى ارضا كثر فيها ذلك وقال أيضاً نعمان بن المنذر ملك العرب يذهب اليه شقائق النعمان وقال ابو عبيدة كاتب العرب تسمى ملوك الحيرة بالنعمان لانه كان اخيرهم ونعمان ، بالفتح واد فى طريق الطائف ويقال له نعمان الاراك

( قول المشي ) لا بنفوسنا وتقولنا اما ما يدرك بهما فعلى لا يتوقف على التفسير المذكور

( قول المشي ) أى اجزاؤه يعنى انه ليس المراد بالمادة ما هو المعنى الحقيقي

( قول المشي ) لكونه مركبا الخ لان ما ركبه هو التخييلة

( قول المشي ) الى المفرد المقدر أى لم ينطق بالشقيق بل المفرد والجمع شقائق

( قول المشي ) واما الوهمى الخ رد لما قال السمرقندي انه أيضا لم يكن داخل فى العقلى ودخل فيه بهذا التفسير

فكان ينبغي التعرض له

لكونه غير متزعم منه بخلاف الخيال فانه متزعم منه ولهذا قال ( اى ما هو غير مدرك بها ) اى باحدى  
الحواس المذكورة ( و ) ولكنه بحيث ( لو أدرك لكان مدركا بها ) وبهذا القيد يتميز عن العقلى ( كما فى قوله )  
أى كالمشبه به فى قول امرئ القيس \* أيقننى والمشرقى مضاجعى ( ومسئونة زرق كآياب أغوال ) يقول  
أيقننى ذلك الرجل الذى توعدتنى فى حب سالى والحال ان مضاجعى وملازى سيف منسوب الى مشارف  
اليمين وسهام عمدة النصال يقال سن السيف اذا حده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها  
مجاورة فان آياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما  
يجب التنبيه له فى هذا المقام ان ليس المراد بالخيالات الصور المترسمة فى الخيال المتأدية اليه من طرق  
الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك لان  
الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس فط ولان آياب  
عقليا بهذا المعنى كذا فى شرحه للفتاح ( قوله لكونه غير متزعم منه ) لعدم كونه حاصل من اجتماع أمور محسوسة بخلاف  
الخالى فانه ، وان كان من مخترعات التخيلة لكنه متزعم من الحس لكونه مجتمعا من أمور كل واحد منها محسوس ولاجل  
هذه المناسبة ادخله فى الحسى دون الوهمى ( قوله ولهذا قال الخ ) أى لكون معناه ما ذكر لا المعنى المتعارف قال غير مدرك  
بها ولم يقل ما يكون مدركا بالوهم ( قوله ولكنه بحيث لو ادرك الخ ) ، يعنى لو وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بالحواس  
لكونه من قبيل الصور لا المعانى لان الكلام فى صورة شبيهة بالخطاب والنايب ( قوله يتميز عن العقلى ) أى العقلى الصريف  
( قوله والحال ان مضاجعى الخ ) اشارة الى ان الجملة حال وان المضاجعة كناية عن الملازمة ، وان فى البيت قلبا لان المقصود  
الاسلى أيقننى والحال ان معنى ما ينعك عن قلبى دون ان ما ينعك عن قلبى مبي ( قوله ومما يجب التنبيه له الخ ) لما حمل الخيال  
والوهمى على غير المتعارف بين وجه عدم الحمل على ذلك ووجه الحمل على غير المتعارف ( قوله الصور المترسمة فى الخيال ) لانها  
داخلة فى الحسى ولا حاجة فى دخوله الى قيد أو مادته ( قوله ولا بالوهميات الخ ) لدخولها فى العقلى المفسر بما ذكر كما  
عرفت من غير حاجة الى تفسيرها بقوله أى غير مدرك بها لكنه لو ادرك لكان مدركا بها ( قوله لان الاعلام الخ ) يعنى  
ان المتأخرين الذين ذكرهم لا يصدق عليهم الخيال والوهمى بالمعنيين المذكورين فما ذكره الشارح رحمه الله وجه ان عدم  
( قال السيد ) سيف منسوب الى مشارف اليمين ( أقول ) قل فى الصحاح مشارف الارض اعاليها والمشرقية سيوف  
قل ابو عبيدة نسبت الى مشارف وهى فرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال سيف مشارفى  
لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال جمعافى

( قول الحشى ) وان كان من مخترعات التخيلة أى كالخيال فكلاما عما مخترع لها هنا

( قول الحشى ) يعنى لو وجد الخ دفع به اتحاد الشرط والجزاء

( قول الحشى ) وان فى البيت قلبا لان المقصود الاخبار عن مضاجعه بالمشرقى لانه المانع لامطابق المضاجع

( قول الحشى ) وجه انى لانه استدلال بعلة ذهنية هى مآول خارجى وقوله وما ذكرناه أى من قوله لانها داخلة فى

الحسى بقوله لانها داخلة فى العقلى وكان لميا لانه استدلال بعلة ذهنية خارجية وقوله والاولى التعرض لهما أى الانى واللى

أما الحس فكادراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير عندها وكل كتكيف الذائقة بالخلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهم بصورة شئ ترجوه أو تنفره وكذا البواق فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات اليعينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالام فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالام وهذا ظاهر وأما اللذة والالام الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليس من العقليات الصرفة لكونها من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والنم والتمشب والخوف وما شاكل ذلك (ووجهه ما يشتركان فيه)

فالحسية احساس الملائم والمغالية تعقل الملائم (قوله فكادراك القوة الغضبية الخ) أى ادراك النفس بتوسط القوة الغضبية التى شأنها دفع المنافر وتوسط القوة الشهوية التى شأنها جذب الملائم ما هو خير عندها وهو الغلبة فى القوة الغضبية وجذب الملائم فى القوة الشهوية فى الاشارات كمال القوة الشهوية مثلا ان يتكيف العضو الذائق بكيفية الحلاوة وكذلك الشموم والموس ونحوهما وكمال القوة الغضبية ان تتكيف النفس بكيفية غلبة فقوله كتكيف الذائقة بالخلو مثال لما هو خير عند القوة الشهوية وادراكها لذة حسية وكذا الحال فى البواق (قوله والمتوهم بصورة الخ) أى وكتكيف الواهمة بصورة شئ مرجو حصوله لقوة الاسباب الآخذة فى حصوله كوصال المحبوب فتكيف الواهمة بصورة الوصال الذى هو معنى مجزئى متعلق بالمختوم كمال الواهمة وادراكها لذة حسية وهيمية (قوله فهذه مستندة الى الحس) أى حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن فى شرح الاشارات ما حاصله ان الكلمات التى تتعلق بها اللذة منها ما يتعلق بالقوة الشهوية أعنى الحواس الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة (قوله وهو ادراكها المجردات اليعينية) بالرفع صفة ادراكها أى ادراكها للمجردات أى الواجب تعالى والعقول الصادرة عنه الواقعة فى ترتيب الوجود على وجه يطابق الواقع من غير شبهة وخمس المجردات وان كان ادراكها للمعقولات مطلقا وادراكها للملكات الفاضلة كالاتها لان اجل الكلمات ادراكها للمجردات على ما تقر فى موضعه فما ذكره تصوير اللذة العقلية فى أجل افرادها وليس المقصود الحصر كما وهم فهذا حل كلام الشارح رحمه الله تعالى وبنا حررنا اندفع الشكوك الستة

الا بعد حصوله له فالليل مأخوذ من هذا التعريف أيضاً كما فى حاشية المواقف

(قول الشارح) وهو اللذة مرجع الضمير قوله وانها تدرك هذا الكمال فاللذة هى ادراك الادراك (قول الشارح) لكونها من الجزئيات المستندة الى الحواس بخلاف المجردات العقلية فانها مستندة للعقل كالكليات كما سبق (قول المحشى) بكيفية غلبة أى بكيفية هى تصور غلبة للمغضوب عليه كذا فى شرح الاشارات (قول المحشى) كتكيف الذائقة أى انصافها بكيفية الحلاوة (قول المحشى) على وجه متعلق بادراكها (قول المحشى) وادراكها لذة حسية هذا هو الموافق للتعريف لكن فى المحاكات ان اللذة ليست نفس الادراك بل حالة تنبئه اذ من البين انا اذا أدركنا ملايا حصل لانفسنا حالة اخرى بحسبه هى اللذة (قول المحشى) ما يتعلق بالقوة الشهوية

أي وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه (تمثيلاً أو تخيلاً) والافزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئاً منها ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه

التي انتهج بها بعض الناظرين فتدبر (قوله تمثيلاً أو تخيلاً) أي شركة تمثيلاً أو تخيلاً أو محققاً أو تخيلاً (قوله) مع ان شيئاً منها ليس وجه الشبه أي اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة لانه لا يصلح شيء منها أن يكون وجه شبه (قوله والمراد المعنى الذي له مزيد الخ) أراد بالمعنى ما يقابل العين سواء كان تمام ماهيةً أو جزءاً أو خارجاً وبالاختصاص الارتباط والتماق اذ الاختصاص بالمعنى المشهور لا يقبل الزيادة والتقصان ، والمقصود انه لما كان التشبيه كتكليف العضو الذاتي بكيفية الخلاوة والرم بصورة شيء يجرود ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية كتكليف النفس الحيوانية بكيفية هي تصور غلبة المغضوب عليه

(قول الحاشي) التي انتهج بها بعض الناظرين هو المعصام فانه قال يرد على ما ذكره الشارح أمور احدها ان المتبادر من اللذة والالم ما هو جسماني سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئي فيكون الادراك بالحس أو ادرك بوجه كلي فيكون عقلياً صرفاً وهذا مندفع بان المتعبر في اللذة والالم نيل المدرك ووجدانه وهذا ليس كذلك اذ لا ينال الامر الكلي بل جزئياته نعم ادراك حصول هذه الادراكات وجداني عقلي كسأني ثابته ان ادراك القوة الغضبية أن اريد به العلم فلا ادراك للقوة الغضبية وان اريد النيل فلا بد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسياً كيف ونيل القوة الغضبية ليس معنى

جزئياً متعلقاً بحسوس وهذا مندفع بان المراد العلم مع النيل الا ان المراد علم النفس بتوسط القوة الغضبية بان تكليف النفس بحسوس بكيفية الغلبة فهو ادراك مع النيل لما هو متعلق بحسوس اعني غلبة زيد مثلاً ثابته ان تكليف الواهمة بصورة شيء يرجوه مثلاً يقل لانه انما يدرك معنى جزئياً متعلقاً بحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تسقله على وجه جزئي بل تسقله قبل الوجود انما هو بوجه كلي فهو من مدركات العقل وهو مندفع بان الوصال المرجو حصوله معنى جزئي وقد تكيفت الواهمة بصورتها الجزئية أيضاً رابعاً ان كمال القوة العاقلة لا ينحصر في الادراكات البهيمية ولا في ادراك المجردات بل ادراك المحسوسات أيضاً كمال لها كالظنون ومن كالاتها ادراكها للملكات الفاضلة كاشجاعة وفيه ان تخصيص المجردات لان ادراكها أجل الكمالات وسكت الحشئ عن ذكر الظنون لتخصيصهم هذا الكمال بالادراك اليقيني كما ذكره الحشئ وهو في شروح الاشارات وحواشيها خامساً ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق هذا الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس وفيه أن معنى استناد هذه الادراكات للحس انها حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن كما نقله الحشئ عن شرح الاشارات ولا يخفى ما في عبارته بعد ذلك من التساهل سادساً أن نيل ما هو خير لا ينخص نيل المدرك ما هو خير بل نيل ما يحبه المدرك أيضاً من قبيل اللذة كادراك شخص حسن ابنه فانه لذة مع انه انما نال الحسن ابنه لاهو وفيه ان هذا ادراك بالشج وليس بالذة بل تخيلها كما نقله الحشئ سابقاً عن شرح الاشارات وان لم يصرح بعزوه فتدبر

(قول الحاشي) ما يقابل العين أي الشخص الخارجى وقوله سواء كان تمام ماهيةً أو جزءاً أو خارجاً كما في تشبيه ثوب بأخرى نوعه أو جنسه أو فصله (قول الحاشي) والمقصود الخ يريد أن زيادة الاختصاص بالمشبه به ليست مأخوذة من المتن



فكانه أراد بكثرة النحر استعمال الوجوه الغريبة والافعال الضعيفة ونحو ذلك مما يفقد الكلام (وهو) أى وجه التشبيه (إما غير متخرج عن حقيقةهما) أى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون عام ماهيةما النوعية أو جزئيا منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى أو تميزا لهما عن غيرها (كفاى تشبيه ثوب بأخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصاهما) كما يقال هذا الهميص مثل ذلك فى كونهما كراباسا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال (صفة) وتلك الصفة (أما حقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية (إما حسية) أى مدركة بالحس (كالكينيات الجسمية) أى المختصة بالأجسام (مما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة فى المصبتين المحوكتين اللتين تتلافيان فتفترقان الى العنيتين (من الألوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كال دائرة أو نهايتين كشكل نصف الدائرة

التنذية) أى على وجه الكمال (قوله فكانه أراد الخ) أى أراد بكثرة النحر فى الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس الى الوجوه القوية أو لانه حصل الكثرة بسببها فى النحر وحينئذ يكون المراد بقلة النحر فى الكلام كون الوجوه القوية مستعملة فيه (قوله ونحو ذلك) كاجتماع الوجوه القوية الموجبة للتعقيد اللفظي المحل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له (قوله كراباسا) الكراس بالكسر ثوب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح كذا فى التاموس (قوله يكون معنى قائما بهما) اذ لابد من وجود وجه الشبه فى الطرفين (قوله متقررة فيها) أى ليس حصولها فى الذات باقيا من غيرهما (قوله مرتبة) أى مثبتة من رتب رتوبا اذا ثبت (قوله من الانزان) لم يذكر الاضواء مع انها مبصرة بالذات أيضا فكانه جعلها داخلية فى الألوان كما زعم بعضهم (قوله هيئة احاطة نهاية الخ) سواء كانت

من هذين التشبيهن على حدة ولم يفرع أحدهما على الآخر ويمكن ان يعكس التفرع الا ان ماذكره المصنف أقرب (قال السيد) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كال دائرة (أقول) الظاهر ان يقال بالمقدار اينناول اشكال الجسمات والمسطحات وتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات فاما ان يقال لفظ بالجسم وقع موقع بالمقدار سهوا واما ان يجعل قوله كال دائرة نظيرا وتشبيها لامتثالا فانه خطأ قطعا ولو قيل بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة الى آخره لكان أوضح وأفيد

(قول الشارح) والشكل الخ هو من الكينيات المعارضة للكميات كالاستدارة والتثايب والتزييع وهو هيئة احاطة الحد أو الحدود بالسطح أو الجسم والحدود على الاول خطوط وعلى الثاني سطوح وهذا الحد هو المراد بالنهاية والكمية المعروضة بالذات للشكل هو الحدود المحيطة أو السطح أو الجسم المحاط فيه تردد كذا فى شرح المقاصد بقول المحشى سواء كانت أى تلك الهيئة فى المحاط أو المحيط أى سواء كان معروضا الاول أو الثانى بناء على ذلك التردد وفى شرح الهداية ان الهيئة فى مثل المثلث والمربع حاصلة فى المحاط أعنى السطح وفى الكرة والمحروط حاصلة فى المحيط أعنى سطح الكرة وسطح المحروط فراد المحشى شمول التعريف لما يدفع به ما قبل أنه لا يصدق الا على الحاصل فى المحاط وقوله فتخرج الزاوية وهى هيئة احاطة خطين بسطح أو احاطة سطحين بجسم بالتيان فى الاول على نقطة وفى الثانى على خط والاولى زاوية سطحية والثانية زاوية جسمية وانما أخرجهما لانها من الكميات على ما قال بعضهم لقبولها القسمة بالذات ودفع بان قبولها ليس بالذات

أو ثلاث نهايات كالثلاث أو أربع كالمربع أو غير ذلك (والمقادير) والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضاً يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احتراز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول فقط (والحركات) والحركة عند المتكاملين حصول الجسم في مكان بحد حصوله في مكان آخر أعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا يختص بالحركة الاينية وعند الحكماء.

في المحيط أو المحيط والمراد الاحاطة التامة لانها المتبادرة فتخرج الزاوية، والعبارة من صنعة الاحتباك كقوله تعالى (جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً لبصرها) أي جعل لكم الليل لئلا تسكنوا فيه والنهار مبصراً لتبصروا فيه من فضله فيقدر بالسطح بقرينة كالدائرة ويقدر كالكرة بقرينة بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو بالسطح كالدائرة والكرة (قوله اعني انها عبارة الخ) حمل التعريف الاول على التسامح بحمل الجزء شرطاً وفي شرح العقائد النسفية حمل التعريف الثاني على التسامح بحمل الشرط جزئاً ولعله متردد في ذلك اذ يرد على كل واحد اشكال فانه لو جعل الحركة هو الكون المسبوق بالكون الاول، يلزم ان لا يكون الانتقال متبهما في الحركة بل شرطاً لها وان جمعت مجموع الكونين يلزم ان لا يكون الامتياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل في الآن الثاني الى مكان آخر واستقر فيه في الآن الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني مشتركاً بين الحركة والسكون (قوله يختص بالحركة الاينية) مبنى على تركيب الزمان من الآتات المتتالية

بل بواسطة معروضها وهو السطح أو لانها من الكيفيات الا انها ليست شكلاً لا اعتباراً للاحاطة التامة فيه

(قول الشارح) جسم تعليمي هو حشو ما بين السطوح فان بين السطوح شيئين أحدهما الجسم الطبيعي المنتهي الى السطوح وثانيهما البعد النافذ في أقطاره الثلاث السارى فيها الواقع حشوها اه سمرقندي

(قول المحشى) والعبارة من صنعة الاحتباك يريد الجواب عما قيل لوقال بالمقدار لتناول اشكال المجسمات والسطحات

جميعاً حد مشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون بعينه نهاية لاحدهما وبداية للآخر أو نهاية لها أو بداية لها على اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات فاذا قسم الخط الى جزئين كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم السطح الى جزئين

فالحد المشترك هو الخط واذا قسم الجسم التعليمي فالمشترك السطح اه سمرقندي

(قول المحشى) يلزم أن لا يكون الانتقال الخ أى وهو خلاف العرف والامة

(قول المحشى) يلزم أن يكون الكون الثاني الخ فان هذا الكون مع الكون الاول حركة لكونهما كونين في آئين

في مكانين ومع الكون الثالث سكوناً لكونهما كونين في آئين في مكان واحد فلا يمتاز الحركة عن السكون بالذات بمعنى أنه يكون المتحرك في آن حركته أعني الآن الثاني شارعاً في السكون وذلك مما لا يقول به أحد فتدبر فقد اخطأ بعض الناظرين

(قول المحشى) على تركيب الزمان من الآتات المتتالية هو مذهب المتكلمين ان كانت آتات حقيقية ومذهب الفلاسفة

أيضاً ان كانت فرضية واختلاف الحركات فرضي أيضاً والا فالوجود حركة واحدة هي التوسط بين المبدأ والمنتهى بناء على مذهبهم من بطلان الجزء الذي لا يتجزأ فانه يلزم من وجود آتات متتالية تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزأ وتفصيله

هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج وفي جمل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم أعني الذي يقتضي التسمية لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها نسبة ولا نسبة فكانه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما (وما يتصل بها) أي بالمذكورات

(قوله هو الخروج الخ) ويقع في المقولات الأربع الكيف والكم والابن والوضع بالاتفاق (قوله والحركة من الاعراض النسبية) أي على التعريف الاول لانه ، الابن المسبوق ومن قبل الانفعال على التعريف الثاني ممن الكيف على تعريف ارسطو وهو ، كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة والى هذا أشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبل الابن وقيل من قبل ان يفعل وقيل من قبل الكيف (قوله فكانه أراد بالمقادير الخ) فيه بحث اما أولا فلانه لا يصح

في شرح الموافف وليس هذا الاختلاف عين الاختلاف في أن العرض يقي زمانين أولا على ما فهم (قول الشارح) الخروج من القوة الى الفعل أي خروج الشيء كالجسم مما هو بالقوة أي بالامكان الى ما هو بالفعل كالوصول الى مكان آخر مثلا واحتترز بالتدرج عن مثل تبدل الصورة النارية بالموائية فانه انتقال دفني وليس بحركة بل كون وفساد قوله الكيف كدسغن الماء البارد والكم كالثقل والذبول والابن كالاتقال من مكان الى مكان والوضع هو ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يفارق كل واحد من اجزاء مكانه ويلزم كله مكانه فقد اختلفت نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدرج

(قال السيد) وفي جمل المقادير والحركات من الكيفيات نظر (أقول) يمكن ان يقال انه أراد بالكيفيات الجسمية الصفات الجسمية لا الصفات العقلية فكانه قال كالصفات الجسمية المحسوسة بالبصر أو غيره من الحواس وانما عدد هذه الاشكال من المحسوسة بالبصر مع أنهم صرحوا بانها من الكيفيات المختصة بالكيفيات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على انه اراد بالحسوس بالبصر ما هو محسوس به مطلقا نعم من ان يكون أولا وبالذات أو ثانيا وبالعرض وكذا الحال في الحركات وأما المقدير ففي كونها محسوسة بالذات خلاف واما قوله فكانه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر الخ ففيه بحث لاحتمال ان تكون هذه الامور اضافات محضة على ما قيل ولذلك يتبدل الطول بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا ككيفية مستلزمة للاضافة حتى يصح ما ذكره

(قول المحشي) الابن المسبوق لعله مبني على ابقاء التعريف الاول على ظاهره اما على ما حمله عليه الشارح من أن معناه انها عبارة عن مجموع الحاصلين فعلى من مقولة الفعل تدبر

(قول المحشي) كمال أول الخ توضيحه ان الجسم اذا كان في مكان مثلا وامكن حصوله في مكان آخر فله هناك امكانان امكان الحصول في المكان الثاني وامكان التوجه اليه وكل ما هو ممكن الحصول له فانه اذا حصل كان كماله فكل من التوجه الى المكان الثاني والحصول فيه كمال الا ان التوجه متقدم على الحصول لانه لا محالة فوجب أن يكون الحصول بالقوة ما دام التوجه بالفعل فالتوجه كمال أول للجسم الذي يجب ان يكون بالقوة في كماله الثاني الذي هو الحصول ثم ان التوجه مادام موجودا فقد بقي منه شيء بالقوة فقوله لما هو بالقوة أي لما هو بالامكان باعتبار عارضه الثاني المقصود حصوله بالحركة وباعتبار نفس الحركة أيضا فان المتحرك مادام متحركا ووصوفه بالقوة باعتبار هذين الامرين وقوله من جهة ما هو بالقوة

كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضدك والبيكاه الخاصين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتعذب والتعمر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك ( او بالسمع ) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات (من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التمزج المملول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفها وبحسب

ذلك على رضى الحكماء لان الطول والقصر والسرعة والبطء من قبيل الاضافات ولذا تبدل بالاضافات ولا على رأى المتكلمين لانهم صرحوا بان الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم في بحث الرؤية انا نرى الاجسام ، لانا نفرق بين العلويل والاطول ، وقالوا بالسرعة والبطء من الامور الاعتبارية اثلا يلزم قيام العرض بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون مبصرة بنوع المقادير والحركات فمعها من المبصرات دون معروضاتها فتحكم واما ثالثا فلان الحسن والقبح والغنى والبيكاه ايضا مبصرة تبعا كالاوصاف فجعلها من المتصلات دون تلك الاوصاف فتحكم . قال قدس سره انه اراد بالكيفيات الجسمية الخ . فيه انه على هذا لوجه جعلها مما يدرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل بها فان جميعها مدركة بالبصر تبعا وواصف للجسم . قال قدس سره لاحتمال الخ . لا يخفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد ما ادعاه الشارح رحمه الله تعالى من انها من الكيفيات فما قيل ان التمثيل يكتفيه مجرد احتمال ان يكون تلك الاوصاف من الكيفيات المستلزمة للاضافة ليس بشيء . ( قول كالمثلث والتميز الخ ) يعنى انه اذا قازن الشكل اللون حصلت كيفية باعتبارها يصح ان يقال للشيء

انه حسن الصورة او قبح الصورة والحسن والقبح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع كذا نقل عنه ( قوله الداخلة تحت الشكل ) لا يخفى انها ليست من جزئيات الشكل فالمراد بالدخول دخول المتصل بما يتصل به كما هو سوق الكلام ( قوله تدرك بها الاصوات ) بهذا القيد يخرج القوة المرتبة في ذلك العصب ، التي هي غير السمع

اشارة الى ان كونه بالقوة باعتبار العارض لاني ذاته اذ لو كان في ذاته لاعمى لاعتبار الحيثية كذا في شرح المواقف ( قال السيد ) وكالاستقامة والانحناء والتعذب والتعمر الداخلة تحت الشكل ( اقول ) الاستقامة والانحناء تعرضان للخط قطعاً وكذلك التعذب والتعمر ولا يتصور للخط شكل لامتناع احاطة طرفيه به بخلاف السطح والجسم فالاولى ان يجعل هذه الامور متصلة بالمقادير لانها من الكيفيات المختصة بالمقادير لكن يتجه حينئذ ان الاشكال تشاركها في كونها من الكيفيات المختصة بالمقادير فلم أخرت عنها وضمنت الى الالوان هذا كله اذا روعى ما ذكر في الذنب الكلامية والا فلا اشكال ( قول المحشى ) لانا نفرق الخ فلو كان الطول وما معه اوصافا لما ثبت به رؤية الجسم

( قول المحشى ) وقالوا بالسرعة الخ منهم الشارح في شرح المقاصد

( قول المحشى ) التي هي غير السمع وهي قوة اللس

( قال السيد ) لامتناع احاطة طرفيه أى النقطتين اللتين هما طرفاه فانهما لا يجبطان به ولذا عرفوا الشكل بانه الهيئة

الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالسطح أو الجسم ثم ان هذا الابراد دفعه المحشى بما ذكره فتدبر

الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في أوتار الاغانى الممتدة أو في قصر المفخذ أو ضيقه او شدة التواءه كما في المزامير المنثوية تختلف حدة وثقلها (أو بالذوق) وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) واصولها نعمة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة (او بالشم) وهي قوة مرتبة في زائدتى مقدم الدماغ الشبهتين بحلمتى الثدي (من الروائح) ولا حصر لانواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة أو منتنة أو من جهة الاضافة إلى عملها كرائحة المسك أو الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة (أو باللمس) وهي قوة سارية في البدن كله بها تدرك اللدوسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هي أوائل اللدوسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفريق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضى صموبة ذلك (والخشونة) وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة)

وهذا القيد معتبر في تعريفات جميع القوى وان ترك في بعضها (قوله اوتار الاغانى) جمع أغنية في القاموس بينهم اغنية كائنية وبخفف ويكرران نوع من الغناء اطلق في العرف على آلات هي ذوات الاوتار (قوله المزامير) جمع مزامير من زمر يزمر زمورا غنى في القاص كذا في القاموس فالزمار ما يكون ذات النفخ (قوله في البدن كله) أي في ظاهر البدن كله (قوله أوائل اللدوسات) لخصوا في العناصر الاربعة التي هي أوائل الاجسام العنصرية (قوله من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات الخ) الفعل الاول للحرارة تسيل الرطوبات التجمدة بالبرد ثم تحللها ثم تصعيدا وتغييرها ومن ذلك يلزم الجمع والتفريق فلما مدخل ما فبهما فلذلك اسند اليهما كذا في حاشية حكمة العين للسيد (قوله من شأنها تفريق المتشاكلات الخ) كالارض تنشق بشدة البرد والظاهر ما في الشتاء وشرح المواقف ان البرودة تجميع بين المتشاكلات وغيرها

(قول الشارح) واصولها نعمة أي البسائط منها نعمة حاصله من ضرب ثلاثة الفاعل وهي الحرارة والبرودة والتوسط بينهما في ثلاثة القابل وهي الرطوبة واليبوسة والتوسط بينهما

(قول الشارح) التي بها تتفاعل الخ اسقط التوسط من الفاعل والقابل لعدم خروجه عن طريقه

(قال السيد) والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان (أقول) لما كان الفعل في الاولين أظهر من الانفعال والانفعال في الاخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في الكل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات الاربع عن صورتها في حدوث المزاج وتولد المركبات منها

(قول المحشي) جمع اغنية بضم الهمزة وكسر النون وتشديد الباء والاقية بالثاء المثناة الحجرة الذي يوضع عليه القدر ويجمع على الاثاني (قول المحشي) ثم تحللها أي فصل بعضها عن بعض ثم تصعيدا أي جماعها صاعدة الى فوق بما تحدثه فيها من الحنة وتبخيرها أي جعلها بخارا

وهي كيفية تمحصل عن استواء وضع الاجزاء (واللاين) وهي كيفية تقتضي قبول الذر الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله النعمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليوسة (والصلابة) وهي تقابل اللاين وكون هذه الاربعة من الملموسات مدس بهس الحكمة (والخفة) وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولم يعمقه عائق (والثقل) وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يعمقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر إذا أسكنه في الجو قسرا فانه يجده فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجده من الزرق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجده فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه (وما يتصل بها) اي بالمذكورات كالبلة والجفاف والزوجة والمهاشة والكتافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن (أو عقلية) عطف على حسية أي الصفة الحقيقية إما حسية كما مر أو عقلية (كالكيفية النفسانية) أي المختصة بذوات الانفس

فان شأنها التكيف ومن ذلك يلزم الجمع وبالجم . يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها متخلخلة (قوله وكون هذه الاربعة الخ) واما عند البعض الاخر فالخشونة عدم احتواء وضع الاجزاء والملاسة استواؤه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال (قوله وكل منهما في الحقيقة الخ) لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالخفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقل في الحقيقة ليستا من الملموسات انما الملموس المدافعة التي هي اثرهما فعداهما من الملموسات قول ظاهرى قال قدس سره وهي الرطوبة أي الرطب الجاري في شرح المختص الجسم اما أن يقتضي صورته النوعية كيفية الرطوبة أولا والاول هو الرطب والثاني اما أن يلتصق به جسم رطب أولا يلتصق والاول هو المبتل ان اتصل بظاهره فقط غير غائص فيه والمتنع ان كان غائصا فيه (قوله واللاطافة والكتافة) أي رقة القوام وغلفاء (قوله أي المختصة بذوات الانفس) أي لا يوجد من بين الاجسام الا فيما له نفس وهي مبدأ الآثار أو على نسق واحد أو شعور فلا يتنافى

(قال السيد) كالبلة الخ (أقول) وهي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف مايقابلها والزوجة كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفريق وبها يتبدل الشيء متصلا وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل والمهاشة مايقابلها والمقصود من نقل أمثال هذه المباحث في هذه المواضع تقيم ما نقله دفعا لليرة وزيادة في الايضاح (قول المحشي) ومن ذلك يلزم الجمع أي بين الاجزاء الوحدانية الطبع وهي ماعدا الرطوبات لخروج تلك الرطوبات الغريبة من بينها والتفريق بين الرطوبات وما عداها من الاجزاء في شرح المقاصد انها تحدث بتصعيدها الاطيف تكاثفا اي اجتماعا للاجزاء الوحدانية الطبع بخروج الجسم الغريب عما بينها اه فالتفريق فعلا والجمع لازم منه لافعل لها لكنه اسند اليها لمداخلتها فيه بكونه موقوفا على ما فعلته أعنى اخراج الجسم الغريب تدبر (قول المحشي) يلزم التفريق بسبب الانقسام الحاصل بجمع التماثل (قول المحشي) في حيزه الطبيعي كالارض وقوله اما ان يلتصق به جسم رطب الخ فالجاري على السطح هو الراسب لا الرطوبة

(من الذكاء) أي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس ممددة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة (والعلم) العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت لموجب وعلى إدراك الكل وعلى إدراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات مانحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وقد يقال لها الصناعة (والغضب) وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو ان تكون النفس مطمئنة بحيث لا يجر كم الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابته المكروه (وسائر الفرائر)

وجود بعضها في الواجب تعالى والمجردات كذا قيل ولا حاجة الى اعتبار الاختصاص الاضافي لان علم الواجب تعالى وعلم المجردات عند مثبتهم ، ليسا من الكيف (قوله من الذكاء) مصدر ذكت النار اذا اشتد لها (قوله أي حدة الفؤاد) الحدة التوقد والفؤاد القلب (قوله وقيل هو أن يكون الخ) فعلى الاول خلقي وعلى هذا كسبي (قوله موضوعات ما الخ) في حواشي شرح المفتاح الشريفي أراد بالموضوعات الآلات يتصرف فيها سواء كانت خارجية كما في الخطاطة أو ذهنية كما في الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية أي بحسب الامكان قال قدس سره اطلاق العلم الخ ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة الخضم والمقصود الاعتراض بقوله واما الملكة المذكورة الخ قال قدس سره على ملكة الادراك الخ أي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية كما في تعريف العلوم وانما قال غير بعيد لان اطلاقة على العلوم العملية غير منصوص عليه قال قدس سره من مناسبة للعرف فانهم يقولون فلان يعلم التجو والمنطق ويريدون به ملكة الادراك قال قدس سره على الملكة التي ذكرها أي ملكة العلوم العملية قال قدس سره

(قول الشارح) شدة قوة للنفس ممددة الخ هذه القوة هي التي يعبر عنها بالذهن كما في المحاكات وكان الفؤاد أعنى القلب اطلق عليها مجازا فيلثم كلام الشارح والمحشى تدبر

(قال السيد) العلم قد يقال الى آخره (أقول) اطلاق العلم على حصول صورة الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة من الشيء عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكل أو المركب في مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئي أو البسيط مذكور في الكتب واقع في الاستعمال واما الملكة المذكورة المسماة بالصناعة فانما هي في العلوم العملية أي المتعلقة بكيفية العمل كاطب والمنطق وتخصيص العلم بازاءها غير متحقق كيف وقد يذكر العلم في مقابلة الصناعة نعم اطلاقه على ملكة الادراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف كما مر واطلاق الصناعة على الملكة التي ذكرها هنا شائع ذائع واطلاقها على ملكة الادراك لا بأس به كما قيل صناعة الكلام

(قول المحشى) ليسا من الكيف أعنى الصورة الخاصة بل هو علم حضوري ليس بحصول الصورة (قول المحشى) كما في الاستدلال فان الآلات فيه هي مقدمات الادلة

جمع غريزة وهي الطبيعة وفُسرَت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية إلا ان الاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الفرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما أشبه ذلك (وإما اضافية) عطف على قوله إما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقدرا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشئين ( كازالة الحجاب في تشبيه الحجة

مطلقا ملكة الادراك هـ الشامل للعلوم النظرية والعملية ( قوله وهي الطبيعة ) أي الغريزة في اللغة الطبيعة أي السجية التي جبل عليها الانسان ( قوله وفُسرَت الخ ) أي فُسرَت الغريزة في الاصطلاح بالملكة التي تصدر عنها الصفات ما يصدر عنها من حيث قيامه بمحل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور فعلا والغريزة تعلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة ، والخلق باعتبار كونه فعلا والمراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخل فيها فملكة الكتابة لا تسمى غريزة والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاء ان كان صدوره عنها بالاعتياد والممارسة لا يسمى غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح المفتاح للعلامة الفرق بين الغريزة والخلق انه لا مدخل للاعتياد في الغريزة وله مدخل في الخلق ، فاندفع ما قال السيد ان اطلاق الغريزة بهذا المعنى غير ظاهر والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية ( قوله بسهولة ) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء ( قوله من غير روية ) أي فكر وتأمل كن لم تحصل له ملكة الكتابة فينفكر في كتابة حرف حرف ( قوله مثل الكرم ) في شرح العلامة الكرم ضد البخل واللوؤم فان كان يبذل النفس فهو شجاعة وان كان يبذل المال فهو جود وان كان يكف ضرر مع القدرة عليه فهو عفو ويقرب منه الحلم وان كان يكف ضرر لامع القدرة عليه فهو نسيان الحق قدس سره قد اطلقوا الخ هذان الاطلاقان المذكوران في شرح الاشارات للمحقق الطوسي وتتميل قيودهما مما لا يتحمله المقام ( قوله كما تطلق على ما يقابل الاضافي الخ ) قاله في هذا ما يكون

( قال السيد ) جمع غريزة وهي الطبيعة وفُسرَت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية الى آخره ( أقول ) الظاهر ان الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس أي التي خلقت عليها كأنها غرزت فيها وكذا الطبيعة في اللغة هي السجية التي جبل عليها الانسان وطبع عليها سواء صدر عنها صفات نفسية أولا نعم قد أطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصور النوعية وقالوا الطباع أعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولى لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه أولا وبالذات من غير ارادة

( قول المحشى ) أي الغريزة في اللغة الخ إشارة الى أن الاول لغوي والثاني اصطلاحى خلافا لما فهمه السيد وقوله أي السجية أي الصفة الخلقية ( قول المحشى ) والخلق باعتبار كونه فعلا لكنه يخص بما للاعتياد مدخل فيه

( قول المحشى ) فاندفع الخ أي بانه معنى اصطلاحى لا لغوي

( قول المحشى ) على مصدر الصفة الذاتية أي على العلة الفاعلية للصفة الذاتية أي التي لا يكون للكسب فيها مدخل الاولى أي التي تكون بلا واسطة وقوله بما يصدر عنه الحركة والسكون أي مبدأ الحركة والسكون الكائنين في الشيء الذي ذلك المبدأ حاصل فيه وقوله أولا وبالذات متعلق بقوله فيما هو فيه

( قول المحشى ) من غير ارادة احتراز عن النفس وتام الكلام في شرح الاشارات للطوسي في صحيفة ثمانين وشرح



بالشمس) فانها ليست هيئة متحركة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على مايقابل الاعتباري الذي لا يتحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالخشب أو الزاب للشمية والى كليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقتي كالكميافيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو المدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا تنفرع على اقسامها أحكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلهذا الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام الرب وخواص تراكيب الباطن. فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من أمثلة أنواع التشبيهات وتحقيق

متحققا في ذات الموصوف لا بالنظر الى غيره فبدخل الاعتباري. الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف بدون تعلقه بشيء. في الحقيقي (قوله كذلك اطلق الخ) فالحقيقي على هذا ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل فبدخل فيه عند الحكماء. بعض الاضافات وهي التي قالوا بوجودها ولا بدخل شيء منها فيه عند المتكلمين. اقدم قولهم بوجودها (قوله والى كليهما الخ) أي الى كلا الاطلاقين اشار صاحب المفتاح حيث قال الخ. فانه جعل الحقيقي مقابلا للاعتباري والنسبي واورد مثالين لما على سبيل الالف والنشر الغير المرتب فالحقيقي في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومنقرا في ذات الموصوف وهذا هو ما اختاره الشارح رحمه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي أي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبة لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها

في الخارج عديم عطفه النسبي على الاعتباري. عطفه قريبا من المعطف التفسيري انتهى. ولعله اختار ذلك لاجل ادخاله في مفهومه لفظة تبين على الاعتباري والنسبي ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض) مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والانظلام

( قول المحشي ) الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف كالحلول والاتصاف

( قول المحشي ) بعض الاضافات فانهم لم يقولوا بوجود جميعها بل قالوا ان منها اضافات لا تتحقق لها في الخارج بل يعتبرها العقل أي يعتبرها وينتزعها عن أمور موجودة في الخارج ولولا الانتزاع لم تكن تلك الاضافات موجودة بل مبدأ انتزاعها كمعية الواجب وقبليته وبعديته والحلول والاتصاف كذا في شرح المواقف وحاشيته للمحشي

( قول المحشي ) لقدم قولهم بوجودها ومعنى كونها على رأيهم ثابتة في نفس الامر لا الخارج ان مبدأ انتزاعها موجود فيه اما وجودها التفصيلي فباعتبار العقل كذا في المحشي على المواقف فالفرق بينها وبين الوهمي المحض انه لا وجود لمبدأ انتزاعه دونها أما وجودها نفسها فاعتباري فهما على حد سواء في ذلك فتدبر فقد زل فيه بعض الاقدام

( قول المحشي ) فانه جعل الحقيقي مقابلا الخ أي فالواو في ونسبي بمعنى أو

( قول المحشي ) قريبا من المعطف التفسيري أي ليكون اكثر الاعتباري نسبيا فكأن الاعتباري نسبي تدبر

( قال السيد ) بما يصدر عنه الحركة والسكون قال الشيخ في الهيات الشفاء الدالة الفاعلية الطبيعية لاتنفيذ وجودا غير

التعريك باحد انحاء التعريكات اه فانظر ما مراده قدس سره بالسكون

اللطائف المودعة فيها (وايضاً) وجه التشبيه (إما واحد وإما بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد) إما تركيباً حقيقياً بأن يكون وجه التشبيه حقيقة ملتبسة من أمور مختلفة أو يكون تركيباً اعتبارياً بأن يكون هيئة انتزاعها العقل من عدة أمور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلة (حسي أو عقلي وإما متعدد) عطف على إما بمنزلة الواحد أى وجه التشبيه إما واحد أو غيره وغير الواحد إما بمنزلة الواحد وإما متعدد بأن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منهما وهذا بخلاف المركب المنزل بمنزلة الواحد فإنه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو الحقيقة الملتبسة وذلك المتعدد (كذلك) أى إما حسي أو عقلي (أو مختلف) أى بمعنى حسي وبمعنى عقلي والمتعدد الذى يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد أيضاً إما حسي أو عقلي أو مختلف لكن لما كان وجه التشبيه

وبهذا التمثيل ظهر أن العقل في وجه الشبه يتناول الوهمى كما تناوله في الطرفين (قوله إما واحد) فى شرحه للمفتاح وجه الشبه إما أن يكون أمراً واحداً فى نفسه بأن يكون عيناً من الأعيان أو معنى من المعانى بسيطاً كان أم مركباً وإما أن يكون غير واحد بل أموراً متكثرة وهو قسمان أحدهما أن تؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتبسة من الكثرة أو هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك الطرفين فى تلك الحقيقة أو الهيئة لافى كل واحد من تلك الكثرة وثانيها أن لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على أنه مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه هى الأقسام الثلاثة اه فعنى كونه واحداً أن يكون متصفا بالوحدة فى نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه منزلاً بمنزلة الواحد أن تكون الأمور المتكثرة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والمتعدد أن لا يكون موصوفاً بالوحدة أصلاً هكذا ينبغي أن يفهم وليس معنى الواحد أن يكون بحيث يعد فى العرف واحداً بأن وضع بأزائه لفظ واحد سواء كان بسيطاً لاجزائه له أو مركباً من أجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض ووضع بأزائه لفظ مفرد على ما فى شرح المفتاح الشريفى فإن كونه واحداً ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بأزائه (قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح) أى بعموم المركب من متعدد لما يكون تركيبه حقيقياً ولما يكون تركيبه اعتبارياً (قوله وفيه نظر ستعرفه) وجه النظر ما ذكره فى بيان المركب الحسى بقوله وبهذا يظهر أن ما ذكر فى المفتاح الخ وحاصله أن ما يكون تركيبه حقيقياً بأن يكون حقيقة ملتبسة من قبيل الواحد دون المنزل بمنزله واعلم أن عبارة المفتاح هكذا وجه التشبيه إما أن يكون أمراً واحداً أو غير واحد وغير الواحد إما أن يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتبسة واما أوصافاً مقصوداً من مجموعها الى هيئة واحدة أولاً يكون فى حكم الواحد انتهى وليس فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقياً فليحمل قوله اما حقيقة ملتبسة على كونه حقيقة ملتبسة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقاً عن شرحه للمفتاح فلا يكون داخل فى الواحد والمقابلة بينها وبين الهيئة المنتزعة انها حقيقة للطرفين فيكون كل من الطرفين أيضاً مركباً والهيئة المنتزعة صفة عارضة لهما فيجوز أن يكونا مفردين وأن يكونا مركبين فالنظر المذكور سابقاً واهله لاجل هذا استقط هنا قوله وفيه نظر ستعرفه وفيما سأتى قوله وبهذا يظهر أن ما ذكر فى المفتاح الخ فلم

(قال السيد) لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الأجزاء لم يانفت الى تقسيمه الى آخره (أقول) أى الى المختلف لكونه داخل فى العقل ضرورة أن المركب من المحسوس والمعمول من حيث أنه مركب ومجموع لا يكون الامعة ولا

هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه (والحسي طرفاه حسيان لا غير) يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبّه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لا متنازع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء) يعني ان وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقلي أعم) يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء) اذ لا امتناع في قيام الممقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم) من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يسج فيه التشبيه بالوجه الحسي يسج بالوجه العقلي دون العكس لما مر (فان قيل هو) اي وجه التشبيه (مشارك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي) تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لا مشترك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصويره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب (فلنا المراد) بكون وجه التشبيه حسيا (ان أفراده) اي جزئياته (مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبشر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو

يوجد في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل وعاليه بنى السيد حاشيته (قوله لم يلتفت الى تقسيمه) أي تقسيم المجموع المركب باعتبار اجزائه الى الاقسام الثلاثة اذ لا غرض لنا يتعلق باجزائه فالمجموع من حيث المجموع اما حسي أو عقلي (قوله بتمامه حسيا) سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددا (قوله أو متعددا مختلفا) بان يكون واحد منه حسيا والاخر عقليا (قوله ولا يجوز ان يكون الخ) اما اذا كان بتمامه حسيا فظاهر واما اذا كان متعددا مختلفا فلا بد من انتزاع كل واحد من الطرفين ويتنزع انتزاع الذي هو حسي من العقلي بخلاف المركب من الحسي والعقلي فانه عقلي وان كان بعض اجزائه حسيا فيجوز ان يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسي والعقلي فتدبر (قوله والعقلي) سواء كان عقليا صرفا أو بعض اجزائه عقليا وبعضه حسيا (قوله عقليين) صرفين أو مركبين من المحسوس والممقول (قوله بل كل محسوس) المناسب للترقي من عدم امتناع قيام الممقول بالمحسوس ان يدعي وقوعه ويقال بل كل محسوس يقوم به اوصاف عقلية كالشبهة والجوهرية والمرضية وينترك التمرض لكون بعض اوصافه حسيا مع ان الكلية تحتاج الى التخصيص أي كل جسم محسوس والا يلزم التسلسل كما لا يخفى (قوله واعلم ان الخ) يجوز ان يكون مقصود المصنف رحمه الله حاصل ما ذكره السكاكي رحمه الله بقوله والتحقيق الخ الا انه أورد بطريق السؤال والجواب فلا وجه لقول الشارح رحمه الله واعلم ان هذا الخ

ان التحقيق في وجه التشبيه يأتي ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما  
 ترى قوله (الواحد الحسي) شروع في اعداد أمثلة الانقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد  
 أو مركب أو متعدد وكل من الاولين إما حسي أو عقلي والاخير اما حسي أو عقلي أو مختلف فصار سبعة  
 انقسام وكل منها فطر فاداما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس بصير ثمانية وعشرين  
 لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي (كالجرة)  
 من المبصرات (والخفاء) أي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسوع وكذا في  
 قوله (وطيب الرائحة) من المسموعات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما  
 مر أي في تشبيه الخلد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخر والجلد الناعم بالحرير  
 (و) الواحد (العقلي كالمرآة عن الفائدة والجرأة) هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جره الرجل جرأة  
 بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب  
 كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها أعم (والهداية) أي الدلالة الموصلة الى  
 المطلوب (واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء القديم النفع بدمه) فيما طرفاه معقولان فان الوجود  
 والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة أو غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في  
 دلائل الإعجاز من أن التشبيه هو أن تثبت لهذا معنى من معاني ذلك أو حكما من احكامه كاثباتك للرجل  
 شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في أنك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت  
 للرجل الغليل المعاني هو ممدوم أي هو والعدم سواء لم تثبت له شئ من شئ بل انما تنفي وجوده كما اذا  
 قلت ليس هو بشئ ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكننا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود  
 كالممدوم وشئ كلائي ووجود شبيه بالعدم فان آيت إلا ان تعمل على هذا الظاهر فلا مضاربة فيه (والرجل  
 قوله أما حسي) أي ما يدرك بالحس أو عقلي أي ما يدرك بالعقل وان كان بعض اجزائه حسيا كالركب الذي بعضه  
 حسي وبعضه عقلي (قوله والاخير الخ) أي المتعدد اما حسي بتمام جزئياته أو عقلي بتمام جزئياته أو مختلف بعض جزئياته  
 حسي وبعضها عقلي (قوله أو عقليان) أي مدركان بالعقل سواء كان اجزأوهما عقليين أو بعضهما عقليا وبعضها حسيا (قوله  
 لكن وجوب كون طرفي الحسي) بالمعنى الذي مر وهو أن يكون بتمامه حسيا واحدا أو مركبا أو متعددا او مختلفا فسقط بكل  
 واحد منها ثلاثة انقسام كونها عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر قوله قد أنطال بعض الناظرين  
 بلا طائل (قوله بذوات الانفس) أي الانسانية (قوله كونها صادرة) إشارة الى ان الشجاعة كما تطلق على المائكة المخصوصة  
 تطلق على غيرها أيضا (قوله الدلالة الموصلة) فسره على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي رحمه الله ولانه الانسب في تشبيه  
 العلم بالنور في كون كل منهما موصلا الى شئ (قوله وبهذا يسقط الخ) أي يجهل وجه الشبه بين وجود الشيء وعدمه المراد

الشجاع بالاسد ) فيما طرفاه حسيان (والعلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء (والعلم بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه شعوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالمرء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونها جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكية التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النجوم مثلاً والحياة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونها طريقين الى الادراك ويقترب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه التشبيه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما أن وجه الشبه بين الموت والجهل عدم الانتفاع كان أيضاً صواباً (والمركب الحسي) من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي معاملاً لا يكون طرفاه الاحسيين ولكنه ينقسم باعتبار آخر وهو أن طرفيه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى التركيب والافراد ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة أو الى عدة اوصاف لشيء واحد فننزع منها هيئة وتجهلها مشبهاً أو مشبهاً به أو وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى

عن الفائدة سقط كلام الشيخ لانه انما يرد اذا أريد بمثل هذا الكلام نفي الوجود وليس كذلك بل أريد اثبات المعنى الذي في العدم وهو العراء عن الفائدة للوجود فيكون تشبيهاً (قوله لما فيه من شائبة التركيب) لان الاضافة داخلية في المضاف وان كان المضاف اليه خارجاً الا انه لما لم يكن وجه الشبه هيئة منزعة من أمور متعددة عند واحد (قوله هو العقل) لان العقل آلة الادراك كما ان الملكية كذلك وايضاً العقل يطلق على الملكية المذكورة صريح به الامام العزالي في الاحياء (قوله مطلقاً) أى واحداً كان أو مركباً أو متعدداً (قوله الى عدة اشياء) فيما اذا كان الطرف مركباً (قوله أو الى عدة اوصاف) فيما اذا كان الطرف مفرداً (قوله وحينئذ لا يخفى الخ) جواب عن قوله ولم خص هذا التقسيم وجه الشبه الخ (قوله في هيئة

(قال السيد) قلت يجب أن يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به الى آخره (أقول) هذا كلام يخفى لا ريب فيه ويتضح منه أن معاني المصادر كالحتم والقفل والاحياء وغيرها معان مفردة وكذلك ما هو معاني الحروف بنوع استلزام كالاستملاء والابتداء والانهاء وغير ذلك معان مفردة بل ان معاني الافعال والاسماء المتصلة بها والحروف وحدها مفردات فلا يتصور في الاستمارة التبعية الواقعة فيها أن تكون تمثيلية مركبة الطرفين وعساك تعلم فيما تنقبه على ما هو تمة لهذا الكلام

الى الحق  
 (كريم)  
 سابع لما  
 العقل  
 مدر بها  
 ين إلى  
 كما  
 ينقسم  
 ينقسم  
 معنى  
 لم أن  
 قولنا  
 سانية  
 احد  
 شبيه  
 مخفي  
 أى  
 ف  
 قل  
 (ما  
 فيما  
 بنة  
 ب  
 م  
 ت  
 م

عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى أعني بمعنى أن لا يكون معنى مشتركاً من عدة أشياء لكل منها  
 دخل في تحققة لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى أعني بمعنى أن يقصد  
 الى متعددين وينتزع منهما هيئتين ثم يقصد الى اشتراك الهيئتين في هيئة تعدهما وتشملهما انما يكون اذا كان  
 وجه التشبيه مركباً فليتنامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من أن وجه الشبه يكون إما امرأ واحداً أو  
 غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملثمة واما اوصافاً مقصودة من  
 مجموعها الى هيئة واحدة ولا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي (فيما) أى في التشبيه الذي  
 طرفاه مفردان كما في قوله (أى كوجه التشبيه في قول احيحة بن جلاح او قيس بن الاسات) وقد لاح  
 في الصبح الثريا كما ترى \* كمنقود ملاحية (الملاحى بضم الميم غيب ابيض في حبه طاول وقد جاء بتشديد  
 اللام كما في هذا البيت (حين نورا اى تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا  
 اخرجت نورها (من الهيئة) بيان لما في كفا في قوله (الحاصلة من تقارن الصور الببيض المستديرة الصغار  
 المقادير في المرأى) وان كانت كباراً في الواقع على الكيفية اى تقارنها حال كونها (على الكيفية المخصوصة)  
 منضمة (الى المقدار المخصوص) والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هى  
 شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما نجد في رأى العين بين  
 تلك الانجم وهذا الذى ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيراً للمقدار مخصوص اى مقدار  
 في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص  
 مجموع مقدار الثريا والمنقود اعنى ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل

تعدهما وتشملهما (عموم الكللى لجزيئاته فتكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن تكون تلك الهيئة أيضاً  
 منتزعة من متعدد فلا بد أن يكون وجه الشبه مركباً ليتمكن انتزاع الهيئة أيضاً منه (قوله فليتنامل) حتى لا يتوهم أنه يجوز أن  
 تكون الهيئتان المنتزعتان من متعددين مشتركين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب وجه الشبه  
 (قوله وبهذا يظهر الخ) أى بما ذكرنا من ان المركب سواء كان طرفاً أو وجه شبه لا يكون الا هيئة منتزعة لاحقيقة ملثمة من اجزاء  
 مختلفة (قوله محل نظر الخ) لانه جعل الحقيقة الملثمة قسماً من وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذى ذكره فيما سبق بقوله  
 وفيه نظر مستعرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى) الكفاف تشبيه مضمون جملة قد لاح بضمهم  
 جملة ترى . كما في المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعاق به هذا الجار نص عليه في الرضي والمعنى الثريا الشبيهة بالمنقود  
 لاح في الصبح كما تراه وجعله حالاً أو صفة للثريا والكفاف بمعنى على أو صفة مصدر محذوف أى كظهور المرئي المحسوس  
 وخبر مبتدأ محذوف كما قبل تكلف كما لا يخفى (قوله وعبر عنه صاحب المفتاح الخ) قيل هكذا كان في نسخة الاصل  
 (قول الحديث) كفاي المفرد الخ أى كما ان الكفاف في المفرد تكون تشبيه الخ فقد قاس تشبيه الجمل بتشبيه المفرد

المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجمله فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئته الحاصله منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو المنتود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيداً وانه لا يقتضى التركيب ( وفيما ) اى والمركب الحسي في التشبيه الذى ( طرفاه مركبان كما فى قول بشار كان مثار النقع ) يقال اثار الغبار اى هيجبه ( فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه ) اى تساقط بعضها فى ارض بعض والاصل تهاوى خذف احدى التائين ومن جملة ماضيا لم يؤث لكونه مستنداً الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدتها الشاعر على ما مستطاع عليه فى اثناء شرحه وقوله ( من الهيئته ) بيان لما فى قوله كما ( الحاصله من هوى ) بفتح الهاء اى سقوط ( اجرام مشرفة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء مظلم ) فوجه التشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بأن اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر للتاليق فى تشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يتنعم من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى

فغيره رح الى قوله وصاحب المفتاح قد جمع بينهما لان النسخة الاولى مشمرة بان السكاكي رحمه الله تعالى لم يتعرض للمقدار وليس كذلك الا ان الشارح رحمه الله تعالى كتب فى نسخة موافقة للاصل فى الحاشية كما جمع صاحب المفتاح ( قوله فقد اخل بكثير من اللطائف الخ ) وذلك لان صيغة المضارع تدل على الاستمرار التجددى واستمرار التهاوى يشعر بالساقط فى جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقي والتصادم فيكون مشمرآ باللطائف المشار اليها بقوله وهى تعاو وترسو الخ بخلاف صيغة الماضي فانه يدل على وقوع الساقط فى الزمان الماضي ولا يشعر بكونه فى جهات كثيرة فيكون مغلا بتلك اللطائف ( قوله بفتح الهاء الخ ) وبالضم بمعنى الصمود كذا فى الاساس وشمس العلم وفى القاموس تلامها بمعنى السقوط أو بالضم للسقوط وبفتح المصدر ( قوله فى حكم الصلة للمصدر ) سواء كان لفظ مثار مصدراً أو اسماً مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس معمولاً للمصدر لانه مفعول معه. والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كان ، لكنه قيد له ومقارن معه فيكون فى حكم الصلة ( قوله ونصب الاسياف ) يعنى ان نصب الاسياف ايس باعتبار انه معطوف على اسم كان اىكون تشبيهاً مستقلاً بل باعتبار انه مفعول معه. فان السيوف مصاحبة للنقع سواء ( قول الحشى ) والعامل فيه معنى التشبيه فيه رد على العصام حيث ابطال كونه اسم مفعول بانه العامل ولا يعمل الا

مع الاعتماد على موصوف ولا اعتماد هنا

لكنه قيد له ومقارن معه اما على كونه اسم مفعول فظاهر واما على كونه مصدراً فتقيده باعتبار كونه قيداً لمفعوله ومقارن معه لان المقارنة المعتبرة هنا للثارة لا للثارة كما يأتى بعد

( قول الحشى ) فان السيوف مصاحبة للنقع اعتبر المصاحبة للنقع لان الهيئة انما تؤخذ من مصاحبة السيوف للنقع لا للثارة

بالجملة  
المشبه  
فتشبه  
نعم  
بعض  
كثير  
له  
الب  
مد  
ب  
انا  
م  
ن  
اح  
ط  
ه  
ة  
ا

مع كقولهم لو تركت الفأفة وفصيلتها لرضعتها الا يرى ان ليس لك ان تقول لو تركت الفأفة ولو ترك  
فصيلتها فتجعل الكلام جملتين ومما يذنبه على ذلك ان قوله تهوى كواكبه جملة وقعت في ليلة فالكواكب  
مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبعدة بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان  
السيوف في اناء المجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغادها وهي تملو  
وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من  
جهة واحدة وذلك لان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا  
وحركات بسرعة ثم ان تلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع  
والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل وبصدم بعضها بعضها ثم ان اشكال السيوف  
مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وعى قوله تهوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات  
حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم إنها بالتهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي  
على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافتنا في حكم الصلة للمصدر معناه ان ليس عطفها على مثار النعم  
بل هو مما يتماق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد يضارب عمرا وبكرا ان  
بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوعم (و) المركب الحسى (فيما  
طرفاه مختلفان) احدهما مفرد والآخر مركب (كما مر في تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح  
من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رهوس اجرام خضراء مستطيلة مخروطية  
فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجي في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقعر وسيجي  
لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (ومن بديع المركب الحسى ما) اى وجه الشبه الذى  
(يجي في الهيئات التى تقع عليها الحركة) اى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة

كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ أو اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى . فانه  
اذا كان التقدير النعم المثار يكون في المثار ضمير النعم (قوله تواقم) هكذا صححه في شرح المفتاح وشرح التلخيص والمالم  
يوجد استعمال التواقم في كتب اللغة المشهورة غيره الى تدافع وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعبارة أسرار البلاغة وفيها  
تواقم فالشيخ اما استعماله قياسا أو وجده (قوله اى يكون وجه الشبه الخ) اشار بجمال وجه الشبه نفس الهيئة الى ان الظرفية  
المستفادة من قوله في الهيئات ظرفية الجزئى للكلى وهذا التوجيه يحتاج الظرفية ولا يدغم الاستدراك اذ يكفي ان يقال  
(قال السيد) نول نظر (اقول) لان الحقيقة المتضمنة من قبيل الواحد كالاتسانية مثلا وقد اشار فيما سبق الى هذا

النظر حيث قال وفيه نظر مستغرق

(قول المحشى) فانه اذا كان الخ اعتبر الضمير للملا يفصل بين الممولين



والاستقامة وغيرها ويعتبر فيها التركيب (ويكون) مايجي في تلك الهيئات (على وجهين أحدهما ان يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسجرا ان يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين أحدهما ان تقرن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يزداد غيرها فالاول (كما في قوله) أي كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز أو قول أبي النجم (والشمس كالمرآة في كف الاشل) من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشرار والحركة السريعة المتصلة مع توجع الاشرار واضطرابه بسبب تلك الحركة (حتى ترى الشماع كأنه يهيم بان يفيض حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم

ومن بدع المركب الحسي الهيئات التي تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناه مجيء التشبيه في الهيئات بان يكون المشبه والمشب به ووجه الشبه هيئة وهو واضح لا غبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة مخصوصة كما يفصح عنه بقوله من الاستدارة أي استدارة الحركة والاستقامة وغيرها من السرعة والبطء والاتصال والاقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل وبالأستدارة استدارة الجسم واستقامته لانه حينئذ لا يشمل الوجه الثاني أعني تجرد الحركة عن الاوصاف ويلزمه استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب (قوله ويعتبر فيها التركيب) أي تركيب تلك الهيئة اما من الحركة وغيرها من أوصاف الجسم أو من الحركات المختلفة ليكون وجه التشبه مركبا (قوله على وجهين) أي على طريقين أحدهما ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فتكون الهيئة مركبة منهما أو على نوعين أحدهما ذوان يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم أو المقرون فيه الحركة بغيرها من الاوصاف (قوله غير المصنف فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسي فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يفصح عنه قول الشارح رحمه الله تعالى ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجه الاول مجموع الحركة والاوصاف المفرونة بها وعلى الوجه الثاني مجموع الحركات يدل عليه قوله ولا بد من اختلاط الخ وبعبارة الشيخ برهنة عن جميع ذلك فانها تفيد ان الهيئة التي تقع عليها الحركة موجبة لازدياد دقة التشبيه وان تلك الهيئة قد تكون مفرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون مجردة عنها حتى لا يزداد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بان تلك الهيئة مركبة من الحركة والاوصاف أو الحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان وجه التغير ولا للجرح والتعديل فتارة الى ان نفس التغير كاف في جرحه وان كان في نفسه متغيرا سيما اذا صارت بالتغير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة المقصودة) سواء كانت مشبهة أو مشبها بها أو وجه الشبه (قوله ان تقرن) أي تلك الهيئة (قوله ان تجرد هيئة الحركة) من وضع المقابر موضع الغصن اعتناء بشأنه (قوله من الاستدارة الخ) أي استدارة

(قول الحاشي) اما من الحركة وغيرها أي اما من الوصف التي وقعت عليه الحركة كالأستدارة ونحوها وغيره أو من الحركات لان وجه الشبه الصفة التي تقع عليها الحركة لا الحركة وحدها أو مع غيرها أو يكون هناك كما قال العصام تسامع والمراد انه يجيء في الحركات الواقعة على الهيئات كما يرشد اليه قوله مدد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشرار والحركة السريعة المتصلة وبالجملة القول الذي فيه قوله وليس المراد الخ أقرب عبارة المثلث لولا قوله وبالأستدارة الخ فان المقصود تشبيه الهيئة الحاصلة من مجموع الحركة مع غيرها بهيئة أخرى كذلك تدبر

يبدو له يقال) بداله اذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجم) من الانبساط الذي بداه ( الى الانقباض ) حتى كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احدها الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرأة اذا كانت في يد الاشئ (و) الوجه ( الثاني ان تجرد ) هيئة الحركة ( عن غيرها ) من الاوصاف ( فهناك أيضا ) يبنى كما لا بد في الاول من ان يقتزن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني ( لا بد من اختلاط حركات ) كثيرة للجسم ( الى جهات مختلفة ) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفلى ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا ( خركة الرحي والسهم لا تركيب فيها ) لاتحادهما ( بخلاف حركة المصحف في قوله ) أى قول ابن المعتز ( وكان البرق مصحف قار ) بمحذف الهمزة أى قارىء ( فانطبقا مرة وانفتحا ) أى فينطبق انطبقا مرة وينفتح انفتحا مرة اخرى فان فيها تركيبا لأن المصحف يتحرك في الحالتين أعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يميز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم أشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض \* حفت بسرو كافيان تلحفت \* خضر الحرير على قوام مستدل \* فكانها والريح جاء بميلها \* تبني التماق ثم بمنعها الخجل \* ( وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله ) أى كوجه الشبه الذي في قول أبي الطيب في صفة كلب يقمى ( أى يجلس ذلك الكلب على أليته ) ( جلوس البدوى المصطفى ) ( بربع مجذولة لم تجدل \* أى بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المقتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو ( منه ) أى من الكلب ( في أفعائه ) فانه يكون لكل عضو منه في الأفعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار وموقدة على الارض

الجسم واشراقه ( قوله والمنى ) أى بحسب أصل الالة ( قوله فن الشمس الخ ) تعليل لما استفاد من الكلام السابق أى الهيئة حاصلة في الطرفين ( قوله ليتحقق التركيب ) متعلق بلا بد ( قوله فينطبق انطبقا ) الغاء لتعليل التشبيه المستفاد من كأن أو اعتراضية لبيان وجه الشبه ( قوله في كل حالة أى جهة ) ( إن اعتبر حركة الانفتاح من الوسط الى الطرف وحركة الانطباق من الطرف الى الوسط ففي كل حالة حركة الى جهة وإن اعتبر حركته في الحالتين الى اليمين والشمال ففي كل حالة الى جهتين وإن اعتبر مع ذلك من العلو الى السفلى وبالعكس ففي كل حالة الى ثلاث جهات ( قوله يميز ويندر ) همزة حركته الى الجهات وندرتها ( قوله اكثر ) أى أكثر ندرة وعزلة لأن التركيب في الامور المتباعدة اندر ( قوله على قوام معتدل ) بفتح الدال وهو مصدر ميمى وصف القوام به على المبالغة لا بكسر الدال لانه لا تصبح القافية بخجل فانه بفتح الجيم الا ان يكتبني في القافية بمجرد الاتفاق في الروى بدون حركة ما قبله ( قوله من جدل الله ) أى مجذولة مأخوذة من جدل

ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب \* كأنه عاشق قد مد صفحته \* يوم الوداع الى  
توديع صرغول \* او قائم من نعام فيه لوثته \* مواصل لمنطيه من الكسل \* شبهه بالمتعطى المواصل  
تعطيه مع التمرض لسببه وهو اللوثه والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب والتفصيل  
بخلاف تشبيهه بالمتعطى فانه من قريب تناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه أمرا اجاليا ( والمركب  
العقلى ) من وجه الشبه ( كحرمان الانتفاع بالبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى \* مثل  
الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا ) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر  
عقلى منتزع من عدة أمور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا  
هو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بتأثيرها وكذا فى جانب المشبه ( واعلم انه قد ينتزع من  
متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع ) وجه الشبه ( من الشطر الاول من قوله كما ابرقت  
قوما عطاشا غمامة ) يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شئ  
من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق فى الأساس ابرقت لى فلانة اذا انحسرت لك  
وتعرضت فالمنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم أى تعرضت لهم خذف الجار واصل الفعل ( فلما رأوها أقشمت  
ونجحت ) أى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ ( لوجوب  
انتزاعه من الجميع ) أى جميع البيت ( فان المراد التشبيه ) أى تشبيه الحالة المذكورة في الايات السابقة  
بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقا وانكشافها ( باتصال ) أى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه  
التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ( ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس ) لان البيت مثل فى ان يظهر للمضطر  
الى الشئ الشديدا الحاجة اليه اماره وجوده ثم ينوته ويبقى تحسره وزيادة ترج فالباء فى قوله باتصال ليست

المسند الى الله تعالى ومعناه احكم فلذا فسرهم بحكمة الخالق لامن جدل المسند الى الانسان فان معناه القتل والمجدول المأخوذ  
منه معناه المقتول ثم ان استعماله فى احكام الخالق اما مجاز لان القتل يستلزم الاحكام عادة واما لغة طارئة ( قوله ومن لطائف  
ذلك الخ ) أى ما وقع التركيب فى هيئة السكون فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو منه فى  
موقعه بهيئة القائم من النعاس المتعطى المركبة من سكون كل عضو منه فى موقعه والتعرض للنعاس واللوثه والكسل لتفصيل  
تلك الهيئة وبيان سببها واليه أشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله فلطف بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد ان وجه الشبه  
فى هذا التشبيه ليس بتركب حسي لان اللوثه والكسل عقليان والمركب من الحسى والعقلى غلى ولذلك قل بعض الناظرين  
قوله ذلك اشارة الى . نطاق المركب ( قوله مثل الذين حملوا التوراة ) علموها وكانوا يعمل بها ثم لم يعملوها لم يعملوها ولم  
ينفعوا بها ( كمثل الحمار يحمل اسفارا ) حال والتعامل فيه معنى المثل أو صفة اذ ليس المراد من الحمار معينا ( قوله وهو الكتاب )  
وفى القاموس الكتاب الكبير وجزء من أجزاء التوراة ( قوله وكذا فى جانب المشبه الا ان الجهل فى جانبه تنزىلى قائمهم

هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي  
 مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتأمل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة  
 كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحداً لان الاختصار على أحد الجزئين يبطل الغرض من الكلام  
 لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض  
 في البيت ان يثبت ابتداء مطعماً متصلاً بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما  
 وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالآخرى  
 لانك لو قلت هو يصفو ولم تعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهاً له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته  
 ونظير البيت قولنا يصفو ثم يكدر لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط أحد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف  
 وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة  
 بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب  
 في مثل ما ذكرنا بأمري من أحدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في  
 افادة ما كان يفيد قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات  
 نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي  
 في افادة معناه وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في  
 الثاني فعملوا بها فكانهم لم يعلموها وليس المراد من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه التشبه  
 حيث قال وجه الشبه حرمان الانتفاع الخ (قوله فان قيل هذا يقتضي الخ) لا يخفى انه لا ورود له لان ما تقدم انه اذا كان  
 وجه الشبه مركباً من متعدد قد يقع الخطأ فيه بان انتزع من أقل مما يجب الانتفاع منه وفي التشبيهات المجتمعة انما يفوت  
 الغرض من الكلام اذا اعتبر كل واحد على حدة لانه يقع الخطأ في انتزاع وجه الشبه ففي قولنا زيد يصفو ويكدر وجه  
 الشبه في كل واحد من التشبيهين على حاله في حالتي الانفراد والاجتماع (قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهي التي يكون  
 الغرض فيها الاجتماع (قوله من قبيل الاستعارة بالكناية) والقول بان الاستعارة بالكناية تتضمن التشبيه لا ينفع في هذا  
 المقام لان مقصود السائل ان بعض التشبيهات المجتمعة يلزم أن يكون تشبيهاً واحداً والتشبيهات الضمنية في الاستعارة  
 بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة (قوله في افادة ما كان يفيد الخ) وهو التشبيه المستقل وان كان يتغير حال الباقي  
 (قال السيد) ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية (أقول)  
 حيث شبه زيد في زمان انبساطه بالماء الصافي واثبت له بعض لوازمه ويمكن ان يجعل استعارة تبعية ويكون المقصود حينئذ  
 تشبيه انبساطه بصفاء الماء ويلزمه تشبيه زيد بالماء لكنه غير مقصود بخلاف ما اذا جعل استعارة بالكناية فان المقصود  
 حينئذ تشبيهه بالماء فان لوحظ تشبيه انبساطه بصفاء الماء كان تبعاً لا مقصوداً وسيجى الكلام في هذا المعنى في مباحث رد  
 التبعية الى المكنى عنها كما زعمه السكاكي

الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف (والمتمدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيهه فاكهة باخرى  
 و) (و) (المتعدد (العقلي كحدة النظر وكال الحذر واخفاء السفاد) اى نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفاداً  
 من الغراب (في تشبيه طائر بالغراب و) (المتعدد (المختلف) الذى بمعنى حسي وبمعنى عقلي (كحسن الطالعة)  
 الذى هو حسي (ونهاية الشأن) اى شرفه واشتهاره الذى هو عقلي (في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه)  
 الضمير للشأن (قد ينتزع) وجه (الشبه) اى التماثل يقال بينهما شبهة بالتجريك اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه  
 بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعنى وجه التشبيه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين  
 فيه) اى في التضاد فان كلا منهما مضاد الآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) اى اتيان

في افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تغيزاً في افادة التشبيه بل فيما افاده واو المطف (قوله قد ينتزع الشبه) اى التماثل  
 اى الاشتراك في صفة (قوله من نفس التضاد) . اى من غير ملاحظة أمر سوى التضاد (قوله ثم ينزل التضاد الخ)  
 لاختفاء في أن الانتزاع المذكور بعد التنزيل اذ هو بادعاء ان أحدهما عين الآخر ومسمى به وذلك الادعاء بعد التنزيل  
 فاني شرحة المفتاح اى بعد انتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الامرين بمضادة الآخر أو تضادها أو شبهة  
 التضاد منزلة التناسب محل بحث وكذا ما قاله السيد في حواشي شرح المفتاح من أن كلمة ثم للترجيح في الرتبة لان الانتزاع  
 موقوف على التنزيل فهو متقدم على الانتزاع ذاتاً ورتبة فالوجه انه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة  
 ثانية لتعليل الانتزاع يعنى ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك الضدان في التضاد تحقيقاً ثم ينزل التضاد منزلة  
 التناسب في صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد بينهما فان الاشتراك حقيقى والتنزيل ادعائى محض في الرضى  
 ويعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى ﴿فالتق الأسباح وجعل الليل سكناً﴾

(قول المحشى) اى الاشتراك في وصف ابقى المن على ظاهره على خلاف رأى الشارح بذلك على ذلك قوله بعد  
 اذ هو اى الانتزاع بادعاء ان أحدهما عين الآخر فالمنتزع هو الاشتراك اى ينتزع تماثل الشيتين من نفس تضادها لانهما  
 اشتركا في التضاد المنزل منزلة التناسب بسبب هذا الاشتراك فيه فيحصل بينهما تماثل فوجه الشبه هو ما تماثلا فيه وهو التضاد  
 المنزل منزلة التناسب فظهر معنى انتزاع الشبه اى التماثل من نفس التضاد لكن كلامه الانى يفيد خلاف ذلك وان المنتزع  
 وجه الشبه وهو التضاد المنزل فيعدل ما هنا على بيان ظاهر العبارة وقوله اذ هو بادعاء على ان المعنى ان انتزاع وجه الشبه  
 من التضاد أن يجعل وجه الشبه ما هو ضد وصف المشبه كالخراة كما سيذكره الشارح فتقوله بعد التنزيل اى تنزيل التضاد  
 منزلة التناسب لينزل الضد منزلة الضد وقوله فيحصل بينهما تماثل اى في الوصف المنزل ضده بمنزلة

(قول المحشى) اى من غير ملاحظة امراخ اى عند هو المراد لانه من غير تنزيل ثم ينزل التنزيل سابق كاسياني

(قول المحشى) اذ هو بادعاء الخ اى الانتزاع يحصل بادعاء ان أحدهما عين الآخر اى يتحقق بهذه الدعوى فان

تعقل التشابه بينهما انما هو بعد تناسبهما في شئ ولو ادعاء

(قول المحشى) لان الانتزاع الخ تعليل ليكون ما قاله السيد محل بحث

بما فيه ملاحظة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشئ مابح (أو تهكم) أي سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما اشبه بالأسد والبخيل هو حاتم) كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحظة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والافتهم كما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في خوى الكلام الى قصة او مثل أو شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التمليح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماني \* اتاني من ابى انس وعيد \* فسل بفيظه الضحك جسمي \* ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لا لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والأسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراة وكذا بين البخيل وحاتم وحينئذ لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد أي في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحظة والتهكم في شئ. فحينئذ لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو أسد والبخيل هو حاتم وارادنا التصريح بوجه الشبه لم يأت لنا ان نقول في التضاد أو في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو أسد في الجراة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراة والجود وهو الجبن والبخيل لكن نزلناه منزلة الجراة والجود بواسطة التمليح أو التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو أسد انما هو الجراة لكن باعتبار التمليح أو التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (واداته) أي اداة التشبيه (الكاف وكان) قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا أسدا أو لاشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان

على قراءة عاصم وقال تعالى في صافات ويطغى أي يصفقن ويقبض والمراد بالتضاد التنافي مطلقا (قوله وظرافة) الظرافة بالظاء المعجمة، الكياسة ظرف كبرم ظرفا وظرافة كذا في القاموس (قوله فان كان الغرض الخ) هذا الكلام يدل على عدم اجزاءهما وكلام الامام المرزوقي يدل على اجتماعهما فيجعل كلام الشارح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التمليح المجرد والتهكم المجرد ابظهر تحقق كل منهما بدون الاخر في العرف فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا فلكمة أوفي المن لمع الخلو (قال الامام المرزوقي الخ) تأييد لكون تفسير التمليح بما في شرح المفتاح غلطا حيث قول المرزوقي قصد بها الهزء والتمليح وليس فيها اشارة الى قصة أو مثل أو شعر واطارة الى جواز اجزاءهما (قوله كأن للتشبيه الخ) أي الاستعمال هكذا فقوله لان الخبر الخ.

(قول الشارح) لاشتراكهما في الضدية تعليل لكون التذييل للتمليح أو التهكم اذ لو اشتركا في غيرها لم يكن تمايزا ولا تمكينا قال العصام والتمليح هو افادة كمال بخله في صورة كمال كرمه والتهكم هو انه بالغ في كمال بخله مع اداة انه بالغ في كرمه (قول الشارح) أو كزيد الاسد أي على التشبيه المقلوب أو بعد الكاف قول مخذوف أي أو كقولنا زيدا أسدا على التشبيه البالغ (قول المعشى) الكياسة أي الخدق

الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل إنه للتشبيه مطلقاً ومثل هذا على حذف الموصوف  
 أي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير  
 يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأني قلت والحق أنه قد يستعمل عند الظن بثبوت  
 الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو كأن زيدا أخوك وكأنه فعل كذا وهذا  
 كثير في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي  
 معناه (والاصل في نحو الكاف) أي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه  
 بخلاف نحو كان ونماثل ونشابه (أن يليه المشبه به) إما لفظاً كقولنا زيد كالأسد أو كولد الأسد وقوله تعالى  
 مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً \* فإن المشبه به هو مثل المستوقد أي حاله وقصته العجيبة الشأن وأما تقديره كقوله  
 تعالى \* أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق \* الآية

نكتة لوقوع الاستعمال فلا يرد أن الجامد أيضاً قد يكون متحد بالاسم وأنه كالأشبه الذي بنفسه لا يشك في ثبوته له وإن  
 كفى التباين الاعتباري في ثبوته له فليكن في التشبيه أيضاً (قوله نحو كأنك قلت الخ) فإن الأصل كأنك رجل قال حذف  
 الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه فقلب الضمير الغائب بالمخاطب وكذا في كأني قلت (قوله نحو كأن  
 زيدا أخوك) ، يمكن أن يقال إنه في معنى المشتق أي متولد من ماء أيك (قوله أي في الكاف ونحوها) لأنه إذا كان  
 الأصل في نحو الكاف ذلك في الكاف أولى وليس ذلك بطريق الكناية كما في قولك مثلك لا يدخل . لأنه لا يدخل  
 فيه نحو كالأبني (قوله مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) أي حال المنافقين وقصتهم العجيبة المذكورة فيما سبق كمثل الذي

أي كحال الفوج الذي استوقد ناراً عظيمة أي طلب وقودها وهو ارتفاع سعوطها وارتفاع هبها فلما أضاءت النار ما حول  
 المستوقد من الأماكن والأشياء أو أضاءت تلك الأماكن والأشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقدين أي أخذ نورهم وامسكه  
 ومضى به معه وما يمسكه الله فلا يرسل له فهذا الباع من أن يقال اذهب وانما وجد الضمير في استوقد وحوله وجمع في قوله  
 بنورهم وما بعده نظراً إلى جانب اللفظ والمعنى (قوله كقوله تعالى أو كصيب الخ) العطف بأوتبيه على أن كل واحدة  
 من القصتين كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فبايتهما شبهت حال المنافقين وقصتهم قد أصبت وإن جمعت بينهما فقد  
 بالغت في توضيح ما قصدت والعيب فيل من صاب يصوب أي نزن يطاق على المطر والسحاب أيضاً، فإن أريد به السحاب  
 ففيه ظلمة منحه وتطبيقاته منتظمة بها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وإن أريد به المطر ففيه ظلمة تكافئه

(قول المحشي) نكتة لوقوع الاستعمال أي يكفي وجودها في صورة وليست علة حتى يلزم إيرادها

(قول المحشي) يمكن أن يقال الخ أي فيكون الحق مع الزجاج

(قول المحشي) فإنه لا يدخل فيه نحو لأن معنى مثلك لا يدخل على طريق الكناية أنت لا تدخل فلو كان ما هنا كناية

كان معناه والاصل في الكاف ولا يدخل نحو فهو من باب النحوى (قول المحشي) فإن أريد به السحاب الخ والمراد  
 بالسماء على كل الأفق أي نواحي السماء فالتعريف الاستغراق كذا في حاشيته للقاضي

(قال المحشي) سمعته بضم السين وسكون الحاء المهملتين أي لونه الأسود وتطبيقه أي جملة طبقات بعضها فوق

وف  
ير  
ت  
هذا  
ي  
به  
لى  
له

فان التقدير او كئل ذوى صيب حذف ذوى لدلالة قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق عليه  
لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة أعنى عطفه على قوله كئل الذى استوقد  
ناراً فالمثل المشبه به قد ولى الكاف لان المقدّر فى حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولى المشبه به  
الكاف لما ذكر فى الكشف والايضاح فيما لا يلى المشبه به الكاف كقوله تعالى \* انما مثل الحياة الدنيا كماء  
انزلناه \* اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر تتجمل لتقديره فعامنا انه اذا كان المشبه به مفردا  
مقدراً فهو من قبيل ما ولى المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف فى الايضاح بان قوله تعالى \* يا ايها  
الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من أنصارى الى الله \* ليس من قبيل ما لا يلى  
المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين أنصار الله وقت قول عيسى عليه الصلاة والسلام من أنصارى  
الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتاك خفوق النجم أى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون  
الحواريين أنصاراً مقدر بعد الكاف كئل ذوى صيب حذف لدلالة ما أقیم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس  
المراد تشبيه كون المؤمنين أنصاراً بقول عيسى عليه السلام للحواريين من أنصارى الى الله قال صاحب المفتاح  
أوقع التشبيه بين كون الحواريين أنصار الله وبين قول عيسى للحواريين من أنصارى الى الله وانما المراد  
كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله أوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد

وأنساجه بتتابع القطر وظلمة اظلال غمامه مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق فحيث كانا فى اعلاه ومصبه ملتبيين به فى الجلة  
هما فيه أيضاً ويجهلون استئناف كانه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفى اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة يخلو  
عنها ذكر الانامل ومن الصواعق متعاقب يجعلون على معنى ان ذلك الجمل من اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد تنقض  
مما شقة نار ولا تخر بشي الا أهلكته وانتصب حذر الموت على انه مفعول له للجمل ( قوله من قبيل ما ولى الخ ) دون  
من قبيل ما يلى المشبه به ( قوله تعالى كونوا أنصار الله ) من اضافة الفاعل الى المفعول اقراءة الحجازيين وابى عمرو بالتنوين  
بعض وقوله متطمة بهم ظلمة الليل فتكون الظلمات ثلاثاً وقبله واضح لان الرعد قيل صوت اصطكاكه أو صرت ملك  
يسوقه والبرق لمعانه هو أو اجنحة الملك وقوله ومصبه أى ما ينصب فيه

( قول الشارح ) فان التقدير او كئل الخ فى اليبضادى ان كصيب عطف على الموصول بتقدير المضاف اعنى ذوى  
فيكون الكاف فى كصيب زائدة ولا حاجة لتقدير مثل وحينئذ لا يكون الكلام فيه وهو ما ولى المشبه به الكاف اذ هى  
زائدة والتشبيه انما هو فى الاول فقط وعلى كلام الشارح يكون عطفاً على قوله أو كئل وزيادة الحرف أهون من تقدير  
الاسم وتام الكلام فى حاشية القاضى

( قول الشارح ) ولا بمفرد آخر سواء دل على مركب كلفظ المثل أولاً

( قول الشارح ) اذ لا يخفى الخ توجيه لدلالة ما أقیم مقامه عليه

( قول الدمشى ) قدمه رعد بالقف والمصاد والفاء شدة الصوت فالمعنى شدة صوت الرعد



أن الأول مشبه والثاني مشبه به فجزم ، بأن العوَاب المؤمنين بدل الحواريين إذ ليس المشبه كون الحواريين انصاراً بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بأن الآية حينئذ ، لا تكون نظيراً لقوله أو كصيب وبأن تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له ، وهذا غلط منه لأن مراد هذا القائل أنه أوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع أن المراد إيقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى عليه السلام كما هو صريح ، في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف إليه كما في قوله تعالى \* أو كصيب من السماء \* بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو أن معنى كلامه أوقع التشبيه أى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على أن اللام للمهديين أى دأثر بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمناً ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح يعنى أن المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل أن يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمناً ويحتمل أن يكون قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح لكن المراد هو الأول لا الثاني إذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله أوقع التشبيه بين كون الحواريين ، هم المؤمنون لأنهم حواريو محمد عليه الصلاة والسلام إذ حوارى الرجل صفيه وخلصاته والله أعلم ( وقد يليه غيره ) أى قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك إذا كان المشبه به صريحاً لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وإنما قلنا ذلك احترازاً عن نحو قوله تعالى \* مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل أسفارا \* فإن المشبه به صريح لكنه غير مفرد يلي الكاف وهو المثل أعنى الحال والقصة المعجبية الشأن نحو \* واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط

واللام والاضافة في من انصارى الى الله من اضافة احد المتشاركين الى الآخر لا بينهما من الاختصاص أى من جنس متوجها الى نصرته الله يطابق قوله نحو انصار الله فانه من اضافة الفاعل الى المفعول ( قوله بأن العوَاب المؤمنين ) أى في عبارة المفتاح ( قوله لا تكون نظيراً الخ ) مع أنه قال في المفتاح ونظيره أى نظير كصيب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا انصار الله الآية ( قوله وهذا غلط منه ) أى هذا الرد غلط من الشارح العلامة ( قوله في الكتاب ) أى في المفتاح ( قوله محذوف ) وهو كون الحواريين انصار الله ( قوله أي دأثر الخ ) فالخرف انتهى . ليس متعلقاً بالتشبيه حتى يرد ما ذكره ذلك البعض بل متعلق بالدوران فيكون كلامه مدخولاً بين مشبهها به والمشبه ما دل عليه لام المهدى قل السيد في شرحه المفتاح إنما يصح الدوران لو كان لما اقتضاه ظاهر النظم وجه صفة في الجملة وليس الامر كذلك ( قوله ويستلزمه ) عطف تفسيري لقوله يفهم ضمناً ( قوله هم المؤمنون ) يؤيده أنه وقع في بعض نسخ المفتاح المؤمنين بدل الحواريين كذا

( قول الشارح ) لا تكون نظيراً الخ لعدم تقدير المشبه به بناء على ظاهر كلام ذلك البعض

( قول الشارح ) والقصة المعجبية الشأن استعمال لفظ المثل في ذلك على سبيل الاستعارة وأصله لقول السائر المثل

به نبات الارض فاصبح هشيما تذروح الرياح \* اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل  
تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتبعها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء  
يكون اخضر ناضراً شديداً الخضرة ثم ييبس فتطير الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا أيضاً مضاف  
محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلى الكاف تقديره كما في قوله تعالى \* او كصيب قات هذا تقدير  
لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يرجع عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجمعون اصابهم في آذانهم  
لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشف لولا طاب هذه الضمائر مرجعاً لكنك مستغنيا عن تقدير كمثل  
ذوى صيب لاني اراعي الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد يتأدى به التشبيه ام لا الا يرى الى  
قوله انما مثل الحياة الدنيا الآتية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل  
لتقديره ومما هو بين في هذا قول لييد \* وما الناس الا كالديار واهلها \* بها يوم حلوها وغدوا بلانفع \* لم  
يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم  
عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى فما وجه الاحتياج  
الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم  
تقدير مثل والافتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل بمجموع القصة المذكورة

في شرح المفتاح الشريفي ( قوله قات هذا تقدير الخ ) أي تقدير كمثل ماء لا حاجة اليه لان المراعى في التمثيل الكيفية  
المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه بمفرد يتأدى التشبيه به أولاً بخلاف قوله او كصيب فان فيه حاجة الى تقدير مثل ولا يخفى  
ان دليلاً لا يثبت الاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوى ولا تعرض له في السؤال أصلاً فان ضم اليه ما يستفاد من  
قوله بل الجواب الخ بان يقال فثبت الاحتياج الى تقدير ذوى فاتمخ باب التقدير فتدبرنا لفظ مثل أيضاً للملازمة المعطوف  
عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول فليقدر كمثل ماء ليلام المشبه فلا فرق بين كماء وكصيب ، فالجواب الحق ان يقال  
لا يمكن تقدير المثل في كماء لان اللفظ المثل انما يدخل على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ايصح أن يقال شبه حالهم  
بحال كذا وفيما نحن فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال النبات لا بحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير ذوى (قوله قال صاحب الكشف الخ)  
تأييد لقوله هذا تقدير لا حاجة اليه وعبارة الكشف فان قلت الذي كنت تقدره في المفرد من التشبيه من حذف المضاف  
وهو قولك أو كمثل ذوى صيب هل تقدر مثله في المركب منه قلت لولا طاب هذه الضمائر الى آخر كلامه (قوله فان قيل الخ)  
منع الملازمة المستفادة من قوله لولا طاب هذه الضمائر مرجعاً لكنك مستغنياً عما أن تعمله واراداً أيضاً على قوله بخلاف  
قوله او كصيب فان الضمائر الخ ( قوله لا يقال الخ ) لا وجه لهذا السؤال والجواب بعد ملاحظة قوله لاني في التمثيل اراعى

مضره بمورده ولا يضرب الا ما فيه غرابة كذا في القاضي

( قول المحشى ) فالجواب الحق الخ أى بعد ضم ما يستفاد من قوله بل الجواب الخ

( قول المحشى ) على ما هو العمدة وهو صاحب تلك الحال

كما في قوله تعالى \* انما مثل الحياة الدنيا كماء \* بل الجواب انه لما افتتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير وله كماء أنزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سهوا بيئا (وقد يذكر فعل نبيء عنه) اى عن التشبيه (كما في علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه (و) كما (في حسبت) او خلت زيدا اسدا (ان بعد التشبيه) ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبثا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للملم والحسبان على ذلك وانا يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبغي عن حال التشبيه من القرب والبعد ان كان اصوب

الكيفية المنزعة سواء ولي حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يحمل على انه تذكير لما سبق وتقرير له (قوله بل الجواب الخ) فيه بحث اما أولا فلما في معنى التليب في بيان مقدار المحذوف انه ينبغي تعاقبه ما يمكن ليقول مخالفة الاصل واما ثانيا فلان السائل سأل عن وجه الاحتياج الى تقدير المثل والجواب على تقدير تمامه يفيد اولوية تقديره واما ثالثا فلانه اعتراف بقصور جواب الكشف اذلا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى أسلا وعندى أن سؤال الكشف سؤال عن تقدير ذوى وانه ليس في الكلام تقدير مثل بناء على ان قوله أو كصيب عطف على الذى استوقد كما نص عليه القاضى في تفسيره والكاف زائدة ، كما في قوله مثل كصيف نص عليه الرضى ، فيكون التقدير بعد اعتبار اللطف وزيادة الكاف أو كمثل ذوى صيب فالسؤال ليس الا عن تقدير ذوى ولذا قال من حذف المضاف بصيغة الافراد فيطابق الجواب بلارية ولا يرد قوله فان قيل هب الخ وتفصيله في حواشينا على تفسير القاضى (قوله واشد ملائمة الخ) لان الكاف في كمثل دخل على المشبه به فالمناسب أن يكون فيه كذلك كذا نقل عنه (قوله فقد سهوا بيئا) لوجهين القول بالتقدير وجعله مما لا يلى الكاف المشبه به (قوله اصوب) انما قال ذلك لانه يمكن حمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على حذف المضاف أو التسامح

(قول المحشى) بقصور جواب الكشف أى عن سؤاله الذى نقله المحشى قبل بقوله فان قلت الذى كنت الخ لان السؤال عن تقدير كمثل ذوى صيب والجواب انما يفيد تقدير ذوى فقط

(قول المحشى) كما في قوله مثل كصيف فان من واقع زيادة الكاف دخول مثل عليه كلالية والشاهد الذى ذكره (قول المحشى) فيكون التقدير بعد اعتبار اللطف الخ أى فلم يتعرض صاحب الكشف في السؤال لتقدير لفظ المثل أيضاً بل انما اعتبره في عطف قوله كصيب على الذى استوقد

(قول المحشى) فيطابق الجواب بلارية فلا يرد انه تعرض في السؤال لتقدير المضافين أعنى مثل ذوى وفي الجواب اكتفى على بيان تقدير لفظ ذوى وما درج عليه الشارح من تقدير المضافين مختار صاحب المفتاح وقد رجح القاضى مختار الكشف بناء على ما فهمه المحشى بان زيادة الحرف أمرون من تقدير الاسم سببا اذا رجحه قرب المعطوف عليه

(والفرض منه) أي من التشبيه (في الأغلب يعود إلى المشبه وهو) أي الفرض العائد إلى المشبه (بيان إمكانه) يعني بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه وبدعي استثناءه (كما في قوله) أي قول أبي الطيب (فإن تفق الانام وانت منهم \* فإن المسك بمض دم الغزال) فإنه أراد أن يقول إن المدح به قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابة بل صار أصلاً برأسه وجنساً بنفسه وهذا في الظاهر كالمتنع لاستبعاد أن يتناهى بعض أحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع إلى أن يصير كأنه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم أنه لا يمد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فإن قلت إن التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمناً وإن لم يدل عليه صريحاً لأن المعنى أن تفق الانام مع أنك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لأن المسك بمض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يمد منها خال ذلك تشبيه بحال المسك وليس مثل هذا تشبيهها ضمناً أو تشبيهها ممكنياً عنه (أو حاله) عطف على إمكانه أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الاوصاف (كما في تشبيه ثوب بأخر في السواد) إذا علم لون المشبه به دون المشبه والالام يكن لبيان الحال لأنها مبينة (أو مقدارها) أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما في تشبيهه) أي تشبيه الثوب الأسود (بالغراب في شدته) أي في شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع معطوف على بيان إمكانه أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فأنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لأن الفكر بالحسيات أتم

حيث جمل المنجي عن حاله منبأ عنه (قوله والفرض الخ) قدم الفرض على بيان أحوال التشبيه لكونه أهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر كان الوجه أن يكون الفرض منه عائداً إلى المشبه الذي هو كالمقيس وكذلك كان عوده إليه أغلب كذا في شرح المفتاح الشريفي والظاهر أن يقال إن المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون الفرض منه عائداً إليه (قوله بيان إمكانه) أي إمكانه الوقوعي (قوله وبدعي امتناعه) أي امتناعه الوقوعي (قوله بل صار أصلاً برأسه) أي كأنه أصل برأسه يدل عليه قوله كأنه ليس منها فلذا قل كالمتنع والافكونه أصلاً برأسه ممتنع (قوله فلا استبعاد الخ) فيه إشارة إلى أن جواب الشرط في البيت معذوف أقيم مقامه (قوله مرفوع) أي ليس مجرداً معطوفاً على إمكانه إذ لا معنى لبيان تقريره (قوله من لا يحصل الخ) أي لا يبق لاجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الأساس حيث قال حصل عليه من حق كذا أي بقي منه وحصات منه على شيء ونفى الكرام لخصات بعدهم على ناس لئلا انتهى وقبل أن جمعت ملحقة بالافعال الداخلة فقوله على طائل خبره أي لا يكون من سعيه على طائل وإن لم يحصل فهو حال (قوله لأن الفكرة بالحسيات الخ) أشار بذلك إلى أن التشبيه للتقرير أصله أن يكون تشبيهه بالحمسوس وبالمعقول يكون

(قول المحشي) والظاهر الخ لبعده التشبيه عن القياس

منه بالمعليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها الا ترى أنك اذا اردت وصف يوم بالعاول فقلت يوم  
 كاطول ما يتوهم او كأنه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله \* ويوم كغلل الرشح قصر طوله،  
 دم الزق عنا واصططك المزاهر \* وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كقصر ما يتصور وكما مع البصر وكأنه  
 ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم أيام كاباهيم القطا وقول الشاعر \* ظللنا عند باب أبي نعيم \* يوم مثل سائمة  
 الذباب \* وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم  
 يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريجية ما يصادف من انشاد قوله \* اذا هم التي بين عينيه عزمه \*  
 ونكب عن ذكر المواقف جانباً ( وهذه ) الاغراض ( الاربعة ) تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم  
 وهو به أشهر ) أي وان يكون المشبه به وجه الشبه أشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة  
 يقتضي ذلك ، وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه أشهر ، ليصح  
 قياس المشبه عليه وجعله دليلاً على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي

بتزليل المعقول منزلة المحسوس ( قوله لتقدم الحسيات ) أي في الحصول ولذا قيل من فقد حساً فقد فقد علماً ( قوله ويوم  
 كغلل الرشح ) أي في وقت الغلوع والغروب قصر طوله أي قصر طول ذلك اليوم دم الزق أي شرب الخمر صادراً عنه فان  
 السرور والنشاط يوجب القصر ( قوله أي وان يكون المشبه به الخ ) اشارة الى ان قوله هو به معطوف على وجه الشبه  
 واشهر على اتم والضمير المرفوع راجع الى المشبه به ولذا ابرزه وليس جملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال اذ المقصود ان  
 هذه الاغراض تقتضي الامرين لانها تقتضي الانمية في حال كونه أشهر والمراد الانمية والاشهرية عند مخاطب بالتشبيه وفي  
 عطفت اعرفت على أشهر اشارة الى ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف أشد معرفة كما في شرحه للفتح أي  
 ان كان المشبه معروفاً بوجه الشبه لا بد وان يكون المشبه به أشد معرفة منه ( قوله وليس الامر كذلك ) ، فالمراد أن مجموع  
 الاغراض يقتضي مجموع الامرين وان اختص البعض ببعض الاغراض ( قوله ليصح قياس المشبه عليه ) هذا لادخله في  
 التعليل وانما ذكره تهيئة لقوله وجعله دليلاً على امكانه فان جملة دليلاً عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا  
 كان المشبه به اعرف بوجه الشبه من المشبه كان جملة مثله في وجه الشبه دليلاً على امكان وجود المشبه لكونه مشارك فيه  
 لما هو موجود واما اذا كان في مرتبة المشبه في الخفاء لم يكن التشبيه به منزلاً لاستبعاد وجود المشبه ( قوله لا يقتضي كونه الخ )

( قول الشارح ) ظللنا عند باب الخ ، مقصوده ان يشير الى طيب ايامه عند ابلان لان ايام السرور تصف بالقصر بخلاف ايام الحزن

( قول الشارح ) لكنه لا يقتضي الخ اكن بمعنى الواو اذ لا وجه للاستدراك بعد القصر السابق

( قال السيد ) واصططك المزاهر ( أقول ) المزعر العود الذي يضرب به

( قال السيد ) من الاريجية ( أقول ) لاريحى الواسع الخالق يقال اخذته الاريجية اذا ارتاح للندى والارتياح النشاط

( قال السيد ) ظاهر هذه العبارة ( أقول ) أي ظاهره يقتضي ذلك امكن المقصود منها اقتضاء المجموع للمجموع

على التفصيل المذكور في الشرح ( قول المحشي ) فالمراد ان مجموع الاغراض الخ بان يكون كل منها له اقتضاء للبعض

أو للكل بخلاف ما أورده الشارح بقوله فان قات الخ

الا كون المشبه بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه  
 اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه  
 التشبيه لا ازيد ولا انقص ليمتد مقدار على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة  
 عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى  
 الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتعوية أجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك فلنا  
 لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد  
 بمقلة النابي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي أشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة  
 بين وجه المجذور والساحة الجامدة المنقورة ليست في الساحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما  
 كان المشبه به أندر واخفى كان التشبيه بنأدية هذه الاغراض او في وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي  
 لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بمجهة التشبيه من المشبه واخص بها واغوى سلا ماما والام  
 ادلا دخل الاتمية في امكان الوجود ( قوله مجرد الاشعار ) أى من غير التفات الى زيادة ونقصان ( قوله على حد مقدار  
 المشبه به ) اما حقيقة او ادعاء ( قوله ادخل في السلامة ) أى في نفسه بان لا يكون قابلا للتفاوت كانت التشبيه الذي  
 لبيان المقدار ادخل في القبول ، فلا يرد ان التأييد مخالف لما هو المدعى لان كونه ادخل في القبول يدل على ان التشبيه  
 الذي فيه تفاوت بالزيادة والنقصان مقبول أيضا ( قوله بل كلما كان الخ ) اضربا عن قوله لصحة تشبيه وجه الهندي الخ  
 لبيان ان شيئين من الثلاثة لا يقتضي الاشهرية فان قوله لصحة الخ انما يفيد اثبات عدم اقتضاء الاتمية ( قوله كان التشبيه الخ )  
 اما في الاستطراف فظاهر واما في التزيين والتشويه فلان حسن الم يشهر وقبح الم يشهر اكثر تأثيرا لفرائهمما بخلاف  
 المألوف والناظرين جعلوه اضرا با عن قوله وكذا في الاستطراف وتكافؤ الجمية الاغراض بما تمجده الاسماع ( قوله وقد  
 اضطرب الخ ) اضطرابه بسبب الاجمال فيه ، وعدم ظهور مطابقته للتفصيل الذي ذكره بعده وعدم مطابقة الدليل للدعي  
 ( قوله اعرف بمجهة التشبيه الخ ) أى أشد معرفة واختصاصا ، والتصاقا بها بالقياس الى المشبه عند المخاطب كذا في شرحه

( قول الشارح ) ل كلما الخ اضربا عن عدم اقتضاء الاتمية والاشهرية في الثلاثة الصادق باقتضاء المساواة في ذلك  
 الى اقتضاء عدم المساواة أيضا وأما ما كتبه المحشي هنا فغير ظاهر الا ان يكون في نسخه اقتضارا ولا على الاتمية  
 ( قول المحشي ) فلا يرد ان التأييد مخالف الخ تفريع على قوله أى في نفسه بان لا يكون قابلا للتفاوت ومحصل الدفع  
 ان معنى كلام الشارح انه متى كان ادخل في السلامة بان لا يكون قابلا للتفاوت كان ادخل في القبول ومفهومه انه اذا لم يكن  
 ادخل في السلامة في نفسه بان كان قابلا للتفاوت امكن لم يقع فيه تفاوت بالفعل كان مقبولا فقط وليس مفهوما انه اذا  
 وقع فيه تفاوت بالفعل يكون مقبولا حتى يرد هذا الابراد فلا دخل في السلامة في نفسه هو ما ذكرنا لادخل فيها لاني  
 نفسه هو ما كان قابلا لكن لم يقع فيه تفاوت

( قول المحشي ) وعدم ظهور مطابقته للتفصيل سيأتي بيانه في الشارح

( قول المحشي ) والتصاقا بتفسير الاختصاص اذ هو بمعناد الحق لا يتفاوت وترك من عبارة شرح المفتاح واغوى حالامم

يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الا بلغ أو في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد يجر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع بمشابهته اياه أو للوجه الآخر اى نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن إما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون أعرف واخص

للمفتاح (قوله لبيان مقدار المشبه) أى مقدار حاله وكذا ابيان حاله ، تركه لقربه من بيان المقدار وقد ذكره ، في المفصل (قوله ولا لزيادة تقريره) ، أى تقريره الذى هو زائد في نفسه (قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول) أى انه اذا لم يكن اعرف واقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول في القدر الذى يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير الا بلغ للشيء بما يساويه في التقرير والتحقيق وهو ممتنع قطعيا وان كان اضعف واخفى فبامتناع التقرير والتعريف أولى (قوله الى الواقع) متعلق بقوله نقلا وليستطرف تمثيل لنقل الامتناع واصيرورته تمثيل للميل (قوله أو الوجه الآخر) عطف على قوله لامتناع أى نقلا للوجه الآخر (قوله أو عند حضور المشبه) فيه انه لا نقل في هذه الصورة انما الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشبه به معا كما يدل عليه قوله ولكنه يندر حضورها عند حضور المشبه ، ليستطرف لمشاهدة اعتناق الخ (قوله

(قال السيد) نقلا لامتناع وقوع المشبه به (أقول) منصوب على انه مفعول له للابراز المقدار أى ولا لابرازه في معرض الاستطراف للنقل

(قال السيد) أو للوجه الآخر (أقول) عطف على قوله لامتناع ولهذا قال أى نقلا لندرة حضور المشبه به (قال السيد) وعلى هذا (أقول) أى اذا فسر قوله لمثل ما ذكر بما فسرته العلامة كان تمليلا لنقل ندرة حضور المشبه به كما ان قوله ليستطرف تمثيل لنقل امتناع وقوع المشبه به وجيزا بقبي دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خالية عن التعليل فالأولى ان يفسر بما ذكره من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ويحمل تمليلا لعدم صحة ذكره في صورة الاستطراف لان هذا انبب بسباق كلامه حيث عال سابقا عدم صحة ذكره لبيان المقدار أو الامكان أو الحال أو زيادة التقرير أو التزيين أو التشويه بقوله لامتناع تعريف المجهول الى آخره (قول الشارح) لامتناع تعريف المجهول بالمجهول هذا ان كان مساويا فان كان اخفى فهو بالامتناع احرى ويمكن ادخله في عبارته (قول المحشى) تركه الخ رد لما اعترض به الشارح في شرح المفتاح على صاحب المفتاح حيث قال انه لم يتعرض لبيان حال المشبه فلم يستوف تفاصيل الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاعرا عنه اذ لا يلزم من عدم صحة ذكر المشبه به للاغراض المذكورة عدم صحة ذكره في التشبيه مطلقا

(قول المحشى) في المفصل أى تفصيل هذا المجلد

(قول المحشى) أى تقريره الذى هو زائد انما قال ذلك لان الكلام في تقريره لاني زيادته

(قول المحشى) في القدر الذى يقصد تعريفه والا فاصل المعرفة موجود

بين  
ف  
حر  
خر  
ن  
ن  
ل  
ن  
لغ  
ن  
له  
ن  
ه  
ن  
ن

وأقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا

وعلى هذا ( أى على تفسير لمثل ما ذكر باستطراف الخ ) قوله خاليا عن التعليل ( على انه لا يخفى ان في التعبير عن استطراف الندرة بمثل ما ذكر عقيب كون قوله ليستطرف من غير تقييد سماجة كذا في شرحه المفتاح ويمكن أن يقال ، ان لفظ مثل مقم ، كما في التوجيه الثاني ( قوله من تعريف الخ ) أى من امتناع تعريف الخ

( قول الشارح ) اما مطلقا كما في نقل ندرة الحضور في الذهن من البحر المذكور الى ذلك الفهم ليستطرف استطراف

الزوائد أو عند حضور المشبه كما سيأتي في قوله كأنها فوق قامات ضمن بها أوائل النار الخ

( قول الشارح ) نقلا علة اقوله تشبيه غم الخ كذا في شرحي المفتاح لكن يلزم ان نقل ندرة حضور المشبه به

عند حضور المشبه الى المشبه يكون علة تشبيه الفهم المذكور بالبحر الموصوف وليس كذلك لان المشبه به نادر الحضور

مطلقا وانما يكون علة لتشبيه البنسج بأوائل النار في اطراف كبريت فينبغي ان يجعل علة الابرار في معرض الاستطراف

مطلقا فانه يكون انقل الامتناع أو نقل ندرة الحضور اما مطلقا أو عند حضور المشبه وامل ما ذكرنا هو الحامل للسيد على

ما ذكره في حاشية هذا الكتاب فاعلمنا لشرحه للمفتاح بناء على تفسير الوجه الآخر نقلا عن العلامة بنقل ندرة حضور المشبه

به اما مطلقا أو عند حضور المشبه فلو كان حينئذ علة للتشبيه لزم المحذور السابق بخلاف جملة علة الابرار واما في شرحه

قدس سره المفتاح فمفسر الوجه الآخر بندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا ومثله الشارح في شرحه فتدبر وقوله لامتناع

الخ أى نقلا لصورة الامتناع الى ما هو واقع ليستطرف استطراف الامتناع العادية أى بعد طريقا غريبا مثلاً

( قول الشارح ) وقيل معناه الخ فيه انه يلزم أن يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما أقوى في وجه الشبه أو

اعرف به مع ان المشبه به كلما كان أندر حضوراً في الذهن كان الاستطراف أقوى كذا في شرح المفتاح الشريف هذا

على ان لفظ مثل مقم فان كان أصليا والمعنى لم يصح أن يذكر المشبه به لابرار المشبه في معرض الاستطراف لامتناع

بيان استطراف الشيء بما لا يكون أعرف منه بالاستطراف وأقوى فيه وأعرف به وزد عليه ان الاستطراف غرض من

التشبيه والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به أقوى فيه ثم ان لزوم كون المشبه به أقوى في وجه الشبه وأعرف به لاول

عبارة المفتاح ضروري لان قوله أو معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يصح الواقع جزأ لا تعلق كون المشبه أعرف

وأخص وأقوى وهذا اللزوم لا يخالف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكر كذا ذكره السيد في شرح المفتاح لكن سيأتي

في حاشيته هنا انه يمكن تأويله ( قول المحشي ) ليستطرف أى فاذا حضرت صورة اتصال النار باطراف الكبريت

مع المشبه استطراف المشبه لكونه موافقا لما هو بعيد منه غاية التباعد

( قول المحشي ) سماجة لان عبارة المفتاح نقلا لامتناع وقوع المشبه به الى الوانم يستطرف ولم يقيد الاستطراف

بضرورة كالممتنع وانما قيد به الشارح العلامة فلبس بحسب اللفظ في قوله أولا يستطرف تقييد بكونه لقل الامتناع بل

هو مطلق لفظا والتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن سماجة اذ ليس في الاول اعتبار

قيد حتى يحسن تشبيه مقيد آخر به نعم وقوعه بعد نقل الامتناع تعاملا مؤذن بالتقيد

( قول المحشي ) ان لفظ مثل مقم أي فيكون مرجع الاشارات الاستطراف من حيث هو لا المفيد الذي يفيد لفظ مثل تدبر

( قول المحشي ) كما في التوجيه الثاني لان المراد بما ذكر تعريف المجهول بالمجهول فلفظ مثل زائد



أنسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به أقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين أو التشويه أو الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة أو الندرة ليحصل الغرض وأما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وحينئذ لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه

(قوله الا فيما يكون لزيادة التقرير) والمدعى عام والقول بانه تعادل المجموع بالمجموع كما قرره الشارح رحمه الله في عبارة المصنف رحمه الله لا يصح ههنا لان مقصود السكاكي رحمه الله بيان اية جعل الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبه به أقوى مع وجه التشبيه في صورة زيادة التقرير فقط أن يكون الغرض العائد الى المشبه به في التشبيه المقلوب. مطلقا ايهام كونه اتم، ولانه يلزم أن يكون ذكر الاعرفية في التعادل مستدركا اذ لا دخل له في اثبات المدعى. الا أن يقال دعوى الاتمية في وجه التشبيه تتضمن دعوى الاعرفية. لان الاغاب أن يكون اتم اعرف (قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين الخ) وكذا فيما يكون لبيان الحال والمقدار والامكان، ليكون الدليل مطابقا للمدعى الا انه تركه لظهوره (قوله وحينئذ) أي حين

(قول الشارح) اتم في الاستحسان الخ أي لامر غير وجه الشبه

(قول المحشي) لان مقصود السكاكي الخ حيث قال وانما جعل الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه الشبه لان حق المشبه به أن يكون أعرف الخ ما سبق في الشارح

(قول المحشي) في التشبيه المقلوب انما خصه لقول السكاكي ثم بناء على ان حقه أن يكون أعرف بوجه الشبه وأخص به وأقوى حالا معه يكون الغرض من التشبيه المقلوب ايهام كون المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه وسيأتي التخصيص في كلام المحشي بعد (قول المحشي) مطلقا سواء صورة التقرير وغيرها

(قول المحشي) ولانه يلزم الخ أي اذا كان المقصود تعليل المجموع بالمجموع بان يكون لامتناع تعريف المجهول بالمجهول راجعا لقوله ان يكون أعرف وتقرير الشيء بما يساويه راجعا لقوله وأخص بها وأقوى حالا يلزم أن يكون ذكر الاعرفية مع تعليلها بعد مستدركا لان مقصود السكاكي اثبات الاتمية في وجه الشبه ولا دخل للاعرفية فيه بخلاف ما اذا كان المراد بجهة التشبيه الغرض منه بالاتمية الاتمية في الغرض من وجه الشبه لاني نفسه كما اختاره الشارح فان الاعرفية لازمة في ذلك ويكون كل من التعاليل عاما لجميع ما قبله كما سيأتي

(قول المحشي) الا أن يقال الخ فتكون الاعرفية معتبرة أيضاً في صورة التقرير كما انها معتبرة في جميع ما عداها كما بينه السيد في شرح المفتاح بخلاف الاتمية فانها لا تكون في بيان المقدار لانه يجب فيه كون المشبه به على قدر المشبه لا يزيد ولا ينقص (قول المحشي) لان الاغاب الخ تعادل لتضمن الدعوى

(قول المحشي) وكذا فيما يكون لبيان الحال الخ أي في التشبيه الذي الغرض منه بيان حال المشبه أو مقدارها أو بيان امكانه لا بد أن يكون المشبه به اتم في ظهور تلك الحال أو مقدارها أو ظهور امكانه

(قول المحشي) ليكون الدليل أي السابق وهو قوله لا امتناع تعريف المجهول الخ لانه اتم بما ذكره الشارح هنا ومساو لما نقله عن السكاكي من الدعوى السابقة مع زيادة بيان حاله كما ذكره المحشي سابقا

(قال السيد) وحينئذ لا يبعد الى آخره (أقول) هذا توجيه بعيد جداً بل هو باطل قطعاً فان السكاكي بعد ما ذكر

أعني الأمر الذي لا جله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لأنه قال يجب أن يكون المشبه به أعرف بوجه  
الاعراض العائدة إلى المشبه قال وأما الغرض العائد إلى المشبه به فترجمه إلى إيهام كونه أتم من المشبه في وجه الشبه ثم  
قال وإنما جعلنا الغرض العائد إلى المشبه به هو ما ذكرنا لأن المشبه به حته أن يكون أعرف بمجته التشبيه من المشبه وأخص  
بها وأقوى حالا معها والآن لم يصح أن يذكر إيهام مقدار المشبه ولا إيهام إمكان وجوده فلو حمل مجته التشبيه في كلامه على  
الغرض السكّان لغوا لا حاصل له كما لا يخفى على من له أدنى تمييز لأن معناه حينئذ إنما جعلنا الغرض العائد إلى المشبه به هو  
إيهام كونه أتم من المشبه في وجه التشبيه لأن المشبه به حته أن يكون أعرف بغرض التشبيه من المشبه وهذا كلام غير  
منتظم كما ترى سواء أريد بغرض التشبيه هذا الغرض المخصوص أعني إيهام كونه أتم من المشبه في وجه التشبيه أو أريد  
مطلق الغرض من التشبيه

(قال السيد) لأنه قال يجب أن يكون المشبه به أعرف إلى آخره (أقول) يريد به على ما نقل عنه أن السكّان  
مرح في هذا الكلام بأنه يجب في بيان المقدار أن لا يكون المشبه به أقوى حالا مع وجه الشبه بل يجب أن يساويه  
فلا يصح أن يقال يجب أن يكون أقوى حالا مع جهة التشبيه في بيان المقدار إذا أريد بمجته التشبيه وجه الشبه وأيضاً في  
هذا الكلام دلالة على أن كلاماً من الانتمية وغيرها إنما يكون في صورة انتهى كلامه والذي يظهر مما ذكر في المفتاح بجمل  
أولاً ومفصلاً ثانياً أن كون المشبه به أعرف بوجه الشبه معتبر في بيان الحال والمقدار والإمكان وزيادة التقرير والتزيين  
والتشويه وإن كونه أتم وأقوى في وجه الشبه معتبر في زيادة التقرير والحاق النقص بالكامل وأما الاستطراف فلمعتبر فيه  
غربة المشبه به وندرة حضوره وذلك أنه ادعى أولاً كونه أعرف وأقوى في بيان المقدار والإمكان وزيادة التقرير والتزيين  
والتشويه وعال ذلك بامتناع تعريف المجهول بالمجهول وامتناع تقرير الشيء بما يساويه التقرير الأبلغ والأول علة للاعرفية  
والثاني علة لكونه أقوى وظاهر أن التمايل الثاني بخصوص بصورة التقرير فيثبت به الحكم أعني كونه أقوى في هذه الصورة  
وحينئذ يجب أن يكون التمايل الأول شاملاً للجميع أولاً عدا التقرير التام لا يختل نظام الكلام وشموله للجميع أظهر لينجم نظم  
التقرير مع غيره في سلك ثم ذكر الاستطراف على وجه يشمر به شاركته لما سبق فيما ذكر من كون المشبه به أقوى وأعرف  
وعقبه بما يصلح أن يكون إشارة إلى التمايل السابق وفصل الكلام ثانياً وصرح بأن الانتمية معتبرة في زيادة التقرير وليست  
بمعتبرة في بيان المقدار بل الأولى في بيان المقدار السلامة عن الزيادة والنقصان وإبان الاعرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار  
وكذا في بيان الإمكان والتزيين والتشويه وإبان ندرة الحضور معتبرة في الاستطراف فإذا أريد تطبيق الجمل على هذا  
المفصل وجب دعوى الاعرفية في التزيين والتشويه أيضاً وتناول كلامه السابق في الاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركته  
لما سبق في الأحكام أعني كون المشبه به أقوى وأعرف وحمل قوله لائل ما ذكر على ما فسر به العلامة وبعد إخراجنا عن  
المشاركة مع ما سبق بصرف الكلام عن ظاهره بقرينة التفصيل لا يبقى أشكال في كلامه إلا في اقتضاء التزيين والتشويه  
كون المشبه به أعرف بوجه الشبه وهو مصرح به في الكلام المفصل حيث جماعها شريك إيهام الإمكان في كون المشبه  
به مسلم الحكم معروفاً فيما يقصد من وجه التشبيه ويمكن أن يقل ليس وجه التشبيه بين وجه الهندي ومقالة الطائي مطلق  
السواد والآن فلا تزيين بل هو السواد المخصوص بالظايف الذي يميل إليه الطبع ويقبله ولا شك أن مقالة الطائي بهذا أعرف  
منه وكذا الحال في التشويه وأما ضمّه في الكلام المفصل بيان الحال إلى بيان المقدار والحاق النقص بالكامل إلى زيادة التقرير  
فلا ينافي ما ذكره في الجمل هذا ما عدى في إيضاح عبارة المفتاح وتلخيص ما أريد بها ودفع ما يتخيل فيه من الاضطراب والاختلال

التشبيه فيما اذا كان الغرض من ذكر التشبيه بيان حال المشبه أو بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل أو زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفاً فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان مكانه أو ترتيبه أو تشويهه وان يكون نادر الحضور في ذهن اذ قصد

اذ كانت الانمية في الغرضية لازمة ، في كل تشبيه هـ قل قدس سره واما الغرض العائد إلخ هـ أى في التشبيه المطلوب كما صرح به المصنف رحمه الله وإنما قال مرجعه لانه الغالب ولذا قل في الضرب الثاني وربما كان الغرض العائد الى المشبه به بيان كونه اتم عند المشبه هـ قال قدس سره وهذا كلام غير منتظم إلخ هـ هذا لما يلزم ان أريد بقوله ايها كونه اتم في وجه التشبيه كونه اتم في نفسه وذلك باطل لان التشبيه المطلوب ، الذي لا يكون الغرض منه التقرير يفيد ايها كونه اتم في الغرض لا في نفس وجه الشبه مثلاً اذا قيل مقلة الظبي كوجه الهندي يكون مفيداً لايها كونه اتم في الاستحسان وأبلغ من مقلة الظبي فراده كونه اتم في وجه التشبيه بالنظر الى الغرض الذي يقصد من وجه التشبيه ويترتب عليه فالكلام حينئذ منتظم غاية الانتظام هـ قال قدس سره يريد به إلخ هـ بيان لكون هذا الكلام دليلاً على ارادة الغرض من جهة التشبيه بوجهين هـ قل قدس سره وأيضاً في هذا الكلام إلخ هـ أى في هذا الكلام دلالة على ان انمية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومسلم الحكم وكونه نادراً يكون في صورة لا في جميع الصور ، فلا يمكن حمل جهة التشبيه على وجه الشبه لانه يستلزم ، عموم الانمية والاعرفية لجميع الصور فيكون مخالفاً للمفصل ، والاطهر ان يقال ان في هذا الكلام دلالة على ان الانمية تكون في صورة وهي زيادة التقرير الا انه قصد ان في الكلام ، دلالة على التوزيع لا على العموم هـ قال قدس سره واما الاستطراف إلخ هـ هذا صريح في المفصل وأما الجملة فالظاهر منه انه يعتبر فيه الاعرفية والانمية فالمراد بقوله يظهر مما ذكر في المفتاح إلخ يظهر من مجموع ما ذكره من الجملة والمفصل لامن كل واحد منهما هـ قال قدس سره

(قول الشارح) لكن يجب إلخ هذا هو محل الشاهد لانه صرح فيه بانه يجب في بيان المقدار أن لا يكون المشبه به أقوى حالاً مع وجه الشبه بل لا بد أن يكون مساوياً فلا يصح أن يقال يجب أن يكون أقوى حالاً مع جهة الشبه في بيان المقدار اذا أريد بجهة الشبه وجه الشبه وأيضاً في هذا الكلام دلالة على ان كلاماً من الانمية وغيرها انما يكون في صورة كذا نقل عنه وحينئذ فلا يطابق هذا التعقيب الاجمال السابق الا بالحل على ما ذكر

(قول الخشبي) في كل تشبيه بناء على انه ترك الباقي لظهوره كما ذكره قبل

(قول الخشبي) الذي لا يكون الغرض منه التقرير أى تقرير حال المشبه أى بخلاف ما كان الغرض منه التقرير برفاهه انما يفيد كون وجه الشبه في المشبه به أقوى كعدم الفائدة في الرقم على الماء لا اتم تدبر ثم ان ما ذكره الخشبي من تأويل كلام السكاكي بحمل عليه ما سيأتي في المصنف والشارح في التشبيه المقلوب (قول الخشبي) فلا يمكن حمل جهة التشبيه أي في الجملة السابق (قول الخشبي) عموم الانمية والاعرفية اقتصر عليهما لانهم ما المذكوران في الجملة السابق (قول الخشبي) والظاهر إلخ لان هذا الكلام يدل على ان الاعرفية تكون في صور كثيرة مما سبق في الجملة وإنما قال في صورة مع انها في صورتين لان مراده صورة مما سبق في الجملة والحق الناقص بالكامل ! يبقى فيه

(قول الخشبي) دلالة على التوزيع لا ان كلاماً في صورة واحدة

استطرافه ( او تزينه ) مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه في عين السامع ( كما في تشبيه وجه  
اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجذور بساحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه ) اى عد  
المشبه طريقا حديثا ( كما في تشبيه لحم فيه جرم وقد يجر من المسك موجه الذهب لابراره ) اى انما استطرف

---

وذلك • اى ظهور كون المشبه به اعرف بوجه الشبه وحينئذ صح كونه اعرف الخ من المجهول والمفضل • قل قدس سره  
والاول علة الاعرفية • اى الاعرفية بوجه الشبه فمعنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول ان التشبيه لتعريف  
المشبه المجهول بوجه الشبه وامتناع تعريف المجهول بوجه الشبه بالمجهول بوجه الشبه فلا بد ان يكون اعرف بوجه الشبه وحينئذ  
لا بد في انعام الدليل من ضم مقدمة اخرى بان يقال واذا كان المشبه به مجهول الوجه لا يصح بيان الاغراض المذكورة  
به لان وجه الشبه كالملة في القياس والغرض كالحكم واذا لم يكن المنسب اليه معلوم الملة لا يصح اثبات الحكم به فكذا  
المشبه به اذا كان مجهول الوجه لا يصح بيان الغرض به واما على ما اختاره الشارح رحمه الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فان  
معنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره لامتناع تعريف مجهول الغرض بالمشبه به المجهول الغرض • قل قدس  
سره والثاني علة لكونه أقوى • اى لكون وجه الشبه أقوى فالمراد بما يساويه في قوله لامتناع تقرير الشيء بما يساويه  
• يساويه في وجه الشبه فلا بد فيه أيضا من ان يقال لان المساواة في وجه الشبه الذى هو كالملة توجب ثبوت أصل  
الحكم لا تقريره بوجه ابلغ وعلى مختار الشارح رحمه الله تعالى لامتناع تقرير الشيء بما يساويه في التقرير • قل قدس سره  
وظاهر ان التعليل الخ • هذا الظاهر على تقدير ان يراد بتقرير الشيء • تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما في قوله ولا لزيادة  
تقريره اما اذا اريد بالتقرير البيان والاثبات وبالشئ الغرض مطلقا بحيث يعم كل تلك الاغراض كما اختاره الشارح رحمه  
الله وأشار اليه بقوله نعم لا بد في التشبيه ان يكون الخ فهو عام كالتعليل الاول • قل قدس سره انما يمتثل نظام الكلام •  
فانه لو كان مختصا بالبهض كيان الحال والمقدار كما في المفصل يبقى البهض الآخر بلا ذليل فيمتثل النظام • قل قدس سره  
ثم ذكر الاستطراف • عطف على قوله ادعي • قل قدس سره على وجه يشعر الخ لان الظاهر ان قوله أقوى معرض  
الاستطراف معطوف على قوله في معرض التزيين الخ • قل قدس سره بما يصلح الخ وهو قوله لئلا مذكروا انما قل يصلح لانه  
يحتمل معنيين أحدهما ان يكون معناه استطراف الخ وثانيهما ان يكون معناه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول كما مر في الشرح  
• قال السيد وكذا في بيان الامكان الخ هذا مبنى على ان يكون معنى قوله وان يكون • سلم الحكم ومعروفه الاعرفية وان يكون  
قوله من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه بيا لا الموصولة والظاهر خلافه لأن الظاهر حينئذ ان يقول  
• سلم الحكم ومعروفه في وجه الشبه والظاهر ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد والمراد بما الغرض كما اختاره الشارح رحمه  
الله وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لجمع هذا الاغراض ببيان حال المشبه والمقدار بان يقول فيما اذا كان الغرض  
من التشبيه بيان الحال أو المقدار أو الامكان أو التزيين أو التشويه ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة الظبي ليس  
اعرف واشهر من سواد وجه الهندي وكذا الهيئة التي في السلحة المقورة • ليست اعرف واشهر من الهيئة التي في الوجه  
المجدور بل الامر بالعكس لكثرة رؤية وجه الهندي والوجه المجدور بخلاف مقلة الظبي والسلحة المقورة فالمراد بقوله • سلم

( قول المحشي ) ليست اعرف واشهر فيه نظر نعم الغرض لا يتوقف على الاعرفية بالمعنى المراد للسيد

( قول المحشي ) تقرير لحال الشيء هو وجه الشبه

المشبه في هذا التشبيه لابرار المشبه (في صور الممتنع عادة وللإستطراف وجه آخر) غير الأبرار في صورة الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الدهن اما مطلقا كإسراء) في تشبيه فحم فيه حجر موقد

الحكم ومعروفه أن لا يكون في ثبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعرفية. قل قدس سره فاذا أريد تطبيق الخ. أي التطبيق على وجه يصح فاصل التطبيق موقوف على التأويل المذكور وصحته موقوفة على دعوى الاعرفية. وإنما قلنا ذلك لأن التطبيق بين العمل والمفصل، حاصل بما ذكره سابقا حيث اعتبر الاعرفية في جميع الصور سوى لإستطراف في المجهول والمفصل. قال قدس سره وتأويل كلامه الخ. لا بد من بيان ذلك الوجه إنهم توجيهه ولم يبينه ففيه ترك الواجب ولعله أن يكون قوله أقوى معرض الإستطراف معطوفا على قوله أعرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية والاقروية. قال قدس سره وحمل قوله لمثل الخ. \* إذ لو حمل على امتناع تعريف المجهول بالمجهول لزم اشتراط الاعرفية في الإستطراف. قل السيد لا يبقى اشكال في كلامه. بقي الاشكال في استلزام الدليل أعني قوله لأن حق المشبه به الخ للمدعي أعني قوله وإنما جعلنا الغرض العائد إلى المشبه به إيهام كونه أتم إذا التوجيه الذي ذكره قدس سره إنما يدل على اشتراط الانتمية في زيادة التقرير لا في كل تشبيه وهو لا يقتضي إيهام الانتمية في كل تشبيه مقولوب وفي ذكر الاعرفية في الدليل إذ لا دخل له في المدعى وما قاله السيد لدفعه في شرحه للمفتاح من أنه يجوز تفسير الانتمية بما يتناول الاعرفية وأن يكتفى في ذلك الإيهام بكون المشبه به أقوى في غالب الاستعمال فمع كونه تكلفا يحتاج إلى إثبات أن التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه أقوى أعني ما يكون لزيادة التقرير غالب في الاستعمال دونه خطر القتاد ولا يخفى أن ما اختاره الشارح رحمه الله خال عن جميع ما ذكر من التكميلات سوى أن يحمل قوله إيهام كونه أتم في وجه التشبيه على كونه أتم فيه بالنظر إلى الغرض وأن يراد بجملة التشبيه الغرض. قل قدس سره والا فلا تزوين. فيه بحث لأن التزيين حاصل، بحمل المقلة مشبها به وإن كان وجه الشبه هو السواد. قال قدس سره ولا شك أن مقلة الظبي الخ. فيه أنه يدل على تحقق الاعرفية في هذين المثالين ولا يدل على أنه لا بد منهما في التشبيه الذي للتزيين والتشويه. قال قدس سره فلا ينافي الخ.، لأن الأول تصرّح بما علم تبعا في الجمل والثاني زيادة على ما يستفاد من الجمل. قل قدس سره هذا ما عندي الخ. وعندى توجيه إمارة المفتاح وهو أن قوله إيهام كونه أتم في وجه التشبيه معناه كون المشبه به أتم في وجه التشبيه بوجه من الوجوه سواء كان باعتبار الاعرفية أو الاختصية أو الاقروية لأن الاعرف أتم من غير الاعرف والاختص أتم من غير الاختص والاقوى أتم من غير الاقوى ومعنى قوله لأن حق المشبه به أن يكون الخ على طبق المفصل أن حق المشبه به أن يكون أعرف بوجه الشبه في سورتي بيان الحال والمقدار

(قول المحشي) وإنما قلنا ذلك أي قلنا أن مراده التطبيق على وجه يصح لا التطبيق بين العمل والمفصل لأن التطبيق الخ

(قول المحشي) حاصل بما ذكره سابقا يعني أن العمل والمفصل متطابقان على أن الاعرفية شرط في التزيين والتشويه

لكن مع ذلك موقوفة على دعوى أنه لا بد منها فهمها قالوا قد هذا هو الدعوى

(قول المحشي) بحمل المقلة مشبها به أي بالتزيين من حيث أن المشبه به هو المقلة لأن حيث سوادها المخصوص

(قول المحشي) لأن الأول أي بيان الحل والثاني الخ

(قول المحشي) سواء كان باعتبار الاعرفية به يدفع ما تقدم من أنه يلزم اختصاص الانتمية بصورة زيادة التقرير

وأنه لا وجه لذكر الاعرفية (قال السيد) حيث جماعها الخ قد رده المحشي سابقا

( واما عند حضور المشبه كما في قوله ) أى في قول ابن العتاهية حيث يصف البنفسج ( ولا زوردية تزهو )  
قال الجوهري زهى الرجل فهو مزهوا أى تكبر وفيه لغة أخرى حكاهما ابن دريد زها يزهو زهوا ( زرقتها

وان يكون أخص بها أى أنهم لأن ما هو أكثر التصاقا وارتباطا بهم في صورة التقرير وأن يكون أقوى حالا معها أى أقوى  
ثبوتا بأن يكون مسلم الثبوت ومعروفه في صورة الامكان والتزيين والتشويه ومعنى لامتناع تعريف المجهول بالمجهول امتناع  
تعريف المجهول تصورا كما في صورتي بيان الحال والمقدار فان المطلوب فيهما تصور الحال والمقدار لأن المخاطب عالم  
بثبوت مطلق الحال والمقدار طالع لتمييزه ولذا يطلب بما يقولون ما لون عمامتك وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث  
الاستفهام ان الطالب لتمييز المسئول عنه طالب للنصور ، أو تصديقا كما في صورة بيان الامكان والتزيين والتشويه ،  
لانه يجب أن يكون المشبه به مسلم الحكم أى ثبوت وجه الشبه له ومعروفه بقوله ، لامتناع تعريف المجهول الخ تعاليل الجميع  
ما عدا التقرير وقوله تقرير الشيء الخ تعاليل أقوله وللزيادة تقريره ، فجموع التعاليل علة لعدم صحة بيان جميع الأغراض  
المذكورة على سبيل التوزيع ويصير حاصل الاستدلال بقوله لأن حق المشبه به الخ انما جملة الغرض العائد الى المشبه به  
ايهام كونه أنهم في وجه الشبه بوجه من الوجوه لأن حق المشبه به أن يكون أعرف في بعض الصور وأنهم في بعض الصور  
ومسلم الثبوت في بعض الصور ففي جميعها وجه الشبه أنهم بوجه ما ، فيكون الغرض العائد الى المشبه به في التشبيه المقلوب  
ايهام كونه أنهم بوجه ما واما قوله أوفي معرض الاستطراف فهو عطف على قوله أعرف بقرينة الفصل وتغيير الأسلوب السابق  
بايراد كلمة أو فهنا ثلاث توجيهات فاختار أيها شئت ( قوله ولا زوردية ) بالزى الخالصة وهو معرب لازوردية بالزى المغلطة  
وهو حجر معروف في شرح المفتاح الشرقي هي بكسر الزاء المعجمة وهو الثابت في نسخ الرواية والواو بمعنى رب وعلى حجر  
اليواقيت صلة تزهو والمراد بحجر اليواقيت الورد والشقائق ونحوهما استعارة أى البنفسج في زرقتها احسن منها في حرمتها  
أو اليواقيت نفسها والضمير في كلتها وبها للبنفسج الموصوف باللازوردية على إرادة الافراد بالجنس كما في قوله تعالى ( ثم  
نخرجكم أفلاجا ) أو الازهار كذا في شرح فوائد الصحاح ( قوله وفيه لغة أخرى ) ومن هذه اللغة البيت

( قول الشارح ) يقال زهى الرجل فهو مزهوا بمعنى انه مبنى للمفعول وعلى الثاني مبنى للمفاعل

( قول المحشى ) أو تصديقا كما في صورة بيان الامكان الخ اخذ كونه تصديقا من قول الشارح مسلم الحكم معروفه  
( قوله المحشى ) ومعنى قوله لامتناع الخ حاصل المعنى حينئذ لامتناع تمييز المجهول تصورا الذى هو الغرض من التشبيه  
بالمجهول تصورا الذى هو وجه الشبه لما عرفت ان الغرض لحكم المتبعض حينئذ يكون الكلام مسوقا لتعاليل عدم صحة بيان  
الغرض بلا واسطة بخلاف ما مر عن السيد يدل على ما ذكرنا

( قول المحشى ) فجموع التعاليل علة لعدم صحة بيان جميع الأغراض فتأمل

( قول المحشى ) لانه يجب أن يكون المشبه به مسلم الحكم الخ هذا لا بد منه في الكل لكن لما لم يتوقف بيان الامكان  
وما معه الا عليه عال به هنا ثم ان التصديق غير الاعرفية السابقة والظاهر ان المعنى مسلم الثبوت لما يقصد من التشبيه لالوجه  
الشبه لما مر عن المحشى

( قول المحشى ) فيكون الغرض العائد الخ وحينئذ يندفع الاشكال السابق له وتوجيه المحشى هذا هو الظاهر لاخذه  
من التفصيل مع خلوه عن التكلمات ( قول المحشى ) وهو حجر أى اللازورد حجر

بين الرياض على حجر اليواقيت) يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت (كانها فوق قامات ضمغن بها ، اوائل النار في اطراف كبريت) فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرق لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر وهو انه اراك شها نبات غص يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعمد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشفف به اجدر (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه) في وجه التشبيه (وذلك في التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصداً الى ادعاء انه زائد (كقوله) اى قول محمد بن وهب (وبد الصباح كأن غرته) هي يياض في جهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشئ لا عزمه واكرمه وغرة الصبح ابيضه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتمظيم شأنه عند الحاضرين بالاصفاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملاً في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثاني بيان الاهتمام به) اى بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبدن في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) اى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا) الذى ذكرناه من جعل أحد الشئتين مشبها والاخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الحاق الناقص) في وجه التشبيه (حقيقة) كما في التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه (أو ادعاء) كما في التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق (فان

(قوله أوائل النار الخ) أى النار المتصلة بالكبريت التى تضرب الى الزرقة لا الشعلة المرتفعة كذا نقل عنه رحمه الله (قوله لمشاهدة عناق الخ) لا يقال الاستطراف لاجل المعاقبة المذكورة بعم الطرفين مما لا ما نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقاً للمشبه به ههنا استطرافه كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله كأن غرته) أى بياضه وجه الخليفة من قبيل رجل عدل في احتماله التوجهات الثلاث (قوله بالاصفاء) . متعاق بانصاف (قوله وعلى كونه) . متطرق على انصاف (قوله وهذا الكلام الخ) زاد الشارح رحمه الله تعالى لفظ في وجه الشبه في موضعين ليقرض عليه والمنصف

(قول المحشي) من قبيل رجل عدل فاما أن يكون بادعاء أن وجهه نفس البياض أو بقدر مضاف أى غرة وجه الخليفة غرة الصبح أو أن تكون اضافة الغرة الى الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف والمقصود تشبيه الموصوف أى الصبح الاغر بوجه الخليفة فلا احتمالات بعد كون التشبيه على حقيقة

(قول المحشي) متعاق بانصاف والباء في معرفته لاسببية وهذا غير متعين





فان العكس يستقيم في التشبيه متى أريد شئ من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح أحد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه أصلاً قلت التساوي بينهما إنما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم أحدهما مشبهاً والآخر مشبهاً به لغرض من الأغراض والسبب من الأسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الأمر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الأحسن ترك التشبيه المنبئ في الأغلب عن كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً في وجه الشبه هذا تمام الكلام في أركان التشبيه وفي الغرض منه وأما النظر في أقسامه فهو ان له تقسيماً باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الأربعة على الترتيب السابق وأشار الى الأول بقوله (وهو) أي التشبيه (باعتبار الطرفين) أي المشبه والمشبه به أربعة أقسام لانه (أما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أي المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد) وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى «هن لباس لكم وأنتم لباس لهن» لأن كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس أولاً لأن كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للمورة فان قلت أليس قوله تعالى لكم ولهن قيداً في التشبيه

جمع وصفين على وجه من الزيادة والنقصان والشدة والضعف يوجد ذلك الوجه في الفرع على مقدار ذلك الوجه أو قريب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الأصل (قوله فان العكس الخ) جواب متى لم يقصد (قوله يستقيم) من غير أن يعد تشبيهاً مقلوباً (قوله لغرض من الأغراض) بأن يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا اقيمت فرسا فقلت غرته كالصبح وإذا طلع الصبح فقلت كغرة الفرس مع ان الممتنع قطعاً هو ترجيح أحد المتساويين لا ترجيحه كذا في شرحه للمفتاح (قوله وأما النظر في أقسامه الخ) قيل لا فرق بين أن يقال التشبيه إما طرفاً مفردان أولاً وأن يقال التشبيه طرفاً أما حياً أولاً وكذا لا فرق بين أن يقال التشبيه إما وجهه مركب أولاً وبين أن يقال التشبيه وجهه أما منزع من متعدد أولاً تأمل لعل وجه التأمل ان العبارة الأولى تدل على اعتبار الافراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقدم اعتبار كونهما حياً أولاً على التشبيه فيكون الأول من أحوال التشبيه ومن أقسامه والثاني من أحوال الطرفين

(قول الشارح) لم يستقم العكس أي عكس الأصل أي في التشبيه أي تشبيه غير المقلوب وعكس عكس الأصل في التشبيه المقابول لقصد الإيهام الذي لا يحصل بالأصل في التشبيه

(قول المحنبي) بأن يكون الكلام فيه أي في أحد المتساويين والغرض بيان معانيه لا بيان معاني المساوي الآخران التشبيه لبيان حال المشبه لا المشبه به فاذا اقيمت فرسا فقلت غرته كالصبح والغرض بيان مقدار بياض غرته فيجعل منها لا بيان مقدار بياض الصبح على عكس المثال الثاني (قول المحنبي) هو ترجيح أحد المتساويين أي ترجحه في نفسه لا ترجيحه كما في نسخة وهو كذلك في شرح المفتاح أيضاً لأن الترجيح يكفي فيه الإرادة (قول المحنبي) قيل لا فرق حاصله انه جعل فيما سبق التقسيم الى الحسي وغيره من أقسام الطرفين وإلى التركيب وغيره من أقسام وجه الشبه وجعل هنا القسم الى المفرد وغيره والتقسيم الى كونه منزعاً من متعدد أولاً من أقسام التشبيه مع انه لا فرق بين العبارات الأربع

قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتغال أو الصيانة عليه أو مقيدان كقولهم ( ان لا يحصل من سميه على طائل ( هو كالراقم على الماء ) فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سميه على شئ ، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه ، هو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول به وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك ( أو مختلفان ) أى أحدهما غير مقيد والآخر مقيد ( كقوله والشمس يكون بالمرآة ) في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل ( وعكسه ) أى تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد ( واما تشبيه مركب بركب كما في بيت بشار ) وهو قوله كأن منار النعم البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح وأشار اليه صاحب الكشف حيث قال ان العرب تأخذ أشياء فرادى ممزولة بمضاه عن بعض فتشبهها بظواهرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد انضمت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً باخرى مثلاً ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يتألفه من الطرف الآخر كقوله ، وكأن اجرام النجوم لو امة ، درر نثرن على بساط أزرق ، فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط أزرق تشبيه حسن لكن ابن هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تتألف القلوب سروراً وعجياً من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في أديم السماء وهي زرقاء زرقها الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقوله • فكانما المربخ والمشتري • فداه في شاخ الرفة • منصرف بالليل عن دعوة • قدأمرجت قدأمة شمة • فانه لو قبل المربخ كنصرف من الدعوة لم يكن شيئاً وقد يكون بحيث لا يمكن ان يمين لكل جزء من أجزاء ( قوله الذي يريك الخ ) لان الاستطراف انما نشأ من نثرها على بساط لا يناسبها وهو البساط الأزرق كما لا يخفى ( قوله والمشتري ) مبتدأ والخبر قدأمة وقوله في شاخ الرفة خبر بعد خبر والجملة في محل النصب على الحال والتقدير في مكان شاخ

وقوله امل وجه التأمل الخ يعنى انه أشار بالتأمل الى الجواب عن الأول وقوله تدل على اعتبار الافراد والتركيب بعد التشبيه لكونه حكم على التشبيه بكونه اما طرفاه كذا أو كذا وقوله والثانية الخ أى لانه حكم فيها على الطرفين بأنهما اما كذا أو كذا وترك الجواب عن الاعتراض الثانى مع ان عبارة المصنف السابقة وهو أى وجه التشبيه اما غير خارج الى ان قال وأيضاً وجه التشبيه اما واحد أو بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد وعبارته هنا حاصلها التشبيه اما وجهه منزع من متعدد أولاً ففي الثانية حكم على التشبيه بكونه اما وجهه منزع أولاً ولا كذلك الأولى فما في الحاشية هنا من قوله ولان ان يقال التشبيه وجهه اما منزع فنه نظر لان العبارة الآتية ليست كذلك بل حاصلها كما يعلم بتأملها التشبيه اما وجهه منزع وبالجملة مدار التفسيرين على الاعتبار كما ذكره

الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتمسك كما في قوله تعالى « مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً » الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء . يقدر تشبيه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلناهما من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد ناراً واظهاره الايمان بالاضافة وانقطاع التماثل بالظلماء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الامزاج والبلايا والدين من جهة اهل الاسلام بالمسواقي ( واما تشبيه مفرد بمركب كما من تشبيه الشقيق ) باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والمواقر تارت على رأسه شجرة تاغضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء الى التأمل فالمشبه به في قوله هو الرقيم على الماء انما هو الرقيم بشرط ان يكون رقه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو الجمع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد

الرفعة بحذف الموصوف وقولهم شايع الرفعة من قبيل جد جده شبه المربخ والحال ان المشتري أمامه في مكان سأل في المرئي بانسان منصرف في الليل عن مجلس دعوة أروقت أمامه شمعة ( قوله الا بعد تكلف ) وهو ابداع وجه الشبه لكل تشبيه بخلاف ما اذا كان تشبيه الهيئة بالهيئة فانه يكفي فيه أن وجه الشبه واحد ( قوله فان استوجب ان هذين التشبيهين أح ) فان وجه تشبيه المنافقين بالمستوقدين الذين شبهوا بهم في الآية الاولى هو رفع الطمع الى تيسر مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والهيئة لا انقلاب الاسباب وانه أمر وهمي متزعزع من عدة أمور وتحتق بهذا الوجه ظاهر في التشبه به وكذا أسبابه القريبة وانقلابها واما في التشبه بالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدرح فيهم ودخولهم في عداد المؤمنين ليشاركوهم في حظوظهم واسبابه القريبة الايمان بالاسان واتباع المؤمنين في ظواهر أحوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على اسرارهم واقتضاهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم لصفة التقاطق وكذا وجه التشبيه بينهم وبين ذوى الصيب هو انهم في المقام المطاع في حصول المطالب ونجح المأرب لا يحظران الا بصد المطاع فيه من مجرد مقاساة الاحوال والافراز وتحققه في المشبه به ظاهر واما في التشبه بالمقام المطاع لهم هو اتسامهم ظاهراً واتباعهم المؤمنين بصورة ومقاساة الاحوال اقتضاهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم وقوعهم بذلك في غلوف هائلة ( قوله شبه دين الاسلام ) أي بعد ما شبه المنافقين بذوى الصيب ولم يذكره الظهور وقد قرأنا معنى ذوى ( قوله أحوج شيء الى التأمل ) لتيسر التمييز بين المقيد والمركب اذ التقيود معتبرة في الهيئة التي جمات وجه الشبه ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر سوى سلامة الطبع وصفاء الفريضة في شرح المفتاح الشريف اذا التمس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد هو الاصل فيما قصد من التشبه والمشبه

( قول المحشي ) في المرئي متعاني بقوله أمامه الخ والا فلواقع ان المشتري فوقه لا أمامه

( قول المحشي ) وهو ابداع وجه الشبه وكذا اعتبار مشبه ومشته به في كل تشبيه كما يؤخذ من الشارح

كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالمنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله \* والشمس من مشرقها قد بدت \* مشرفة ليس لها حاجب ؛ كأنها بوتقة احميت \* يحول فيها ذهب ذائب \* وقوله كأن مثار النقع وقوله كأن جرام النجوم وامامه وقوله فكانما المربخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلاما المشبه والمشبّه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيتين وتشبيه النماء الجبلى بانه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله ) اى قول ابي تمام (يا صاحبي تقصيا نظريكما ) اى ابانا افصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اى بلغت اقصاه كذا في الاساس (تريا وجوه الارض كيف تصور) اى تصور بحذف الواو يقال صورته الله صورة حسنة فتصور (تريا نهارا مشمساً) ذا شمس لم يستقره غيم (قد شابه) اى خالطه (زهر الربا) وانما خفصها لانها انظر واشد خضرة (فكانما هو) اى ذلك النهار المشمس (مقتر) اى ايل ذو قر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقتر فالشبه

به وكان ما عداه تبارك في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره يفيد الامتياز بينهم في المفهوم لا التمييز في صورة الاشياء فان القيود معتبرة في الطرفين يحتمل الدخول ودم الدخول قال السيد فيحتمل الخ هذا الاحتمال اختاره الشارح في شرح المفتاح فجعل ما ذكره من الايات اشارة الى الثلاثة واختار ههنا كونه اشارة الى الايات الاربعة المذكورة لان التشبيه والمشبّه به كلاهما في قوله \* والشمس من مشرقها قد بدت \* الخ قد ذكرت مع امور متعددة يمكن ان تكون داخلية فيهما وتغيير الاسلوب يبرز ان يكون لبيد المهد بخلاف قوله \* والشمس كالمرآة في كف الاشل \* فان المشبه فيه مفرد غير مقيد فلا بد ان يكون المشبه به مفردا مقيدا عند السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالمركب وقوله والظاهر ان تشبيهها بالبوتقة من تشبيه المفرد الغير المقيد بالمفرد المقيد كتشبيهها بالمرآة الخ يحل نظر الخ \* قل قدس سره فاستبعد قطعا \* ليكون المشبه مفردا وفيه ان القطع ممنوع لما عرفت من كونه مذكورا مع امور كثيرة يحتمل كونها داخلية فيه (قوله) فان الفرق الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاة الجبلى بالبحار المذكور من تشبيه المفرد كما مر وتشبيه الشقيتين بالاعلام المذكورة من تشبيه المشبه به فيه مركب حيث قل في بيان اسباب غرابة التشبيه او ان يكون المشبه به

(قل السيد) وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها الخ (اقول) قد يناقش في جمل السكاكي هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب وذلك انه ذكر في وجه التشبيه الذي لا يكون واحدا بل في حكم الواحد تشبيه سقط البار بعين الديك والثريا بالمنقود والشاة الجبلى بالبحار الابتر المشقوق الشفة البابت على رأسه شجرتا غضا والشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيهها بالبوتقة التي فيها ذهب ذائب في هذا البيت وبين في كل واحد من هذه التشبيهات الجنس التركيب في وجه التشبيه الا في تشبيه الشاة بالبحر ثم غير اسلوب الكلام وقل وكوجه التشبيه في قوله كان مثار النقع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله فكانما المربخ وبين في كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الايات التركيب في طرفي التشبيه ثم قال ويحيى

مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح (وايضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (ان) تعدد طرفاه فاما ملفوف ( وهو ان يؤتى على طريق المطف أو غيره بالمشبهات (أولاً ثم بالمشبه بها كذلك كقوله ( أى امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطيااد الطيور ( كأن قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابساً) بعضها (لذى وكرها العناب والخشخاش) وهو اردأ الثمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس المتين منها بالخشخاش البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتمد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في أسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان لاجمع فائدة في عين التشبيه (او مفروق) وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله) أى قول المرقش الأكبر يصف نساء (النشر) أى الطيب والرائحة (مسك) والوجوه ذناير وأطراف (الكف) وروى أطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر اين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى) وثفره في صفاء وادمى كالآلى (وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله) أى قول البحرى \* بات نديما لى حتى الصباح \* أغيد مجدول مكان الوشاح (كأنما يسم) ذلك الاغيد أى الناعم البدن (عن أوأؤ منفرد) منظم (أر برد) وهو حب النمام (أو افاح) جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثفره بثلاثة اشياء وفى قول الحريرى \* يفتر عن أوأؤ رطب وعن برده وعن افاح وعن طلح وعن حجب شبه بخمسة اشياء وفى كون هذين البيتين من باب التشبيه

مركبا كما في قوله وكان عمر الشقيق الخ فتمتد قوله وكان حجر الشقيق الخ من تشبيه المركب بالمركب (قوله رطبا بعضها الخ) يريد ان الضمير فى رطبا أو يابساً راجع الى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب قلوب ولذا قال رطبا ويابساً بالتذكير وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع ، كما في قوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن) (قوله أى الطيب والرائحة) فى القاموس النشر الریح الطيبة أو أعم أو ریح فم المرأة واعطافها بعد النوم انتهى والكل مناسب المقام واما تقدير الشارح رحمه الله تعالى بالطيب فان أراد ان الطيب الذى تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان أراد ان طيب تلك النساء غير المسك امثال ما ذكر من الايات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلا تشبيه المفرد بالمفرد فيجوز ان يريد بما ذكر من الايات هذه الثلاثة بقرينة تغيير الاسلوب وبيان تركيب الاطراف فيها دون ما قبلها والظاهر ان تشبيهها بالبوقة التى فيها ذهب ذائب من تشبيه المفرد الغير المفيد أو المنيذ بمفرد مقيد كتشبيهها بالمرأة فى كف الاشمل أو من تشبيه المفرد بالمركب واما جملة من تشبيه المركب بالمركب فستبعد جداً

(قال السبد) لا يخلو هذا عن تسامح (أقول) وذلك لان قوله مقدر تقديره ليل مقدر كما مرح به فبقي تعدد وشائبة تركيب يريد ان الضمير فى رطب الخ يعنى انه ليس تقديره لاناغل حتى يلزم ان البصريين لا يجوزون حذفه بل بيان لمرجع الضمير وهو القلوب باعتبار البعض ولذا لم يؤث الحال مع وجوب مطابقتها فاندفع ما فى الغزوى (قوله كما في قوله تعالى) وبعولتهن الخ فان ضمير بردهن المرجعيات فقط

نظر لان المشبه اعنى الثمر غير مذكور لفظا ولا تقديرآ الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وتسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول صاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه \* اتانى بالامس ابياته \* تملل روحي بروح الجنان \* كبرد الشباب وبرد الشراب \* وظل الامان ونيل الامان \* وعهد الصبي ونسيم الصبا \* وصفو الدنان ورجع القيان (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وفير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشارة الى الاول بقوله (اما تمثيل وهو ما) اى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) امسين او امور (كما مر) من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشيل وتشبيه الكاب بالبدوى المصطفى والتشبيه في قوله تعالى \* مثل الذين حملوا التوراة \* الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى غير ذلك (وقيدده) اى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم

كالمسك فمع كونه بعدا ليس فيه كثير مدح ، فالصواب ترك اللفظ الطيب والاكتفاء بالرابضة (قوله تملل) في القاموس علله بطعام او غيره شغله به (قوله من تشبيه الثريا الخ) وجه الشبه في كلها منتزع من امور متعددة حتى في بعضها وعقل في بعضها والطرفان في بعضها مفردان وفي بعضها مركبان وفي بعضها أحدهما مفرد والآخر مركب وقد مر تفصيله قال قدس سره لا يخفى ان المتبادر الخ \* أى لا يخفى ان المتبادر من الانتزاع من متعدد ان يكون المنتزع منه متعدداً ، ومن

( قول المحشى ) فالصواب لعل مراده بالطيب الرائحة الطيبة والمطف تفسير وحذف الطيبة اظوره

( قال السيد ) اما تمثيل وهو ما أى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد الخ (أقول) لا يخفى أن المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه لا كونه مركبا من متعدد هو اجزاؤه كما توهمه الشارح فاورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد أو لا يرى ان المصنف رد على السكاكى في عد التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التى هي قسم من أقسام المجاز المفرد فلا يصح أن يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيا لما سيصرح به فيما يؤيد ما ذكرناه ان المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه به مناه الاصل تشبيه التمثيل وقال الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعى التركيب حيث جعله احترازا عن الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله أن يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى فان قلت هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيراً مطبقاً لما يزرعه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت هو ههنا أيضاً بصدد التفسير فوجب أن يراعى ما يزرعه ولا يخلل التمثيل الا بتشبيهات مركبات الاطراف فان قلت قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيل قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استبقو قد نارا) قلت ذلك مما يدعيه أنوالم ليطاعوا على حقيقة الحال وسيأتىك تحقيق المثال (قول المحشى) ومن كونه وجه الشبه أى من كون المنتزع وجه الشبه ان يكون المتعدد حاصل في الطرفين سواء كان جزأهما أو لا

التمثيل - كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار ( فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بمحقق بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى هـ مثاهم كمثل الذي استوقد ناراً هـ وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشف فيجعل التمثيل مرادفاً للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقلياً يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلاً وضرباً مثل وان كان عقلياً جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلاً لكذا كما يقال ضرب النور مثلاً للقرآن والحياة للعالم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي مالا يكون منتزعا منه أو يكون وصفاً حقيقياً فتشبيه الثريا بالمنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي

كونه وجه الشبه ان يكون ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين فيجوز ان يكون المتعدد جزءاً لكل منهما وان يكون وصفاً خارجاً عنهما وان يكون جزءاً لاحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين كما زعمه السيد بل نقول انتزاع امر من متعدد قد يكون بانتزاعه من مجموع المتعدد ، كالوحدة الاعتبارية وقد يكون من أحدهما بانقياس الى الآخر كالاضافات وقد يكون بانتزاع بعضه من أحد الامرين وبعضه من الآخر وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب في وجه الشبه أيضاً هـ قال قدس سره كما توهمه الشارح رحمه الله تعالى هـ ليس في كلام الشارح ما يدل على هذا وابراد مثال تشبيه المفرد بالمفرد لا يقتضى الا ان يكون المتعدد الذي انتزع منه موجوداً في الطرفين لا كونه جزءاً كما

(قول الشارح) هو حرمان الانتفاع أى كونهما محرومي الانتفاع فان هذا الكون هو الحالة المشتركة بين الحائذين الحاصلتين لكل من المشبه والمشبه به أو نفس الحرمان لانه أمر اعتبارى وأن كان منتزعا من أمور موجودة غايته انه ليس اعتباريا محضاً كجبل ياقوت

(قول الشارح) عائد الى التوهم أى معنى جزئى يأخذه التوهم من الموجودات لامن طريق المماس (قول الشارح) وقال الشيخ الخ اعلم ان في اطلاق التمثيل أربعة مذاهب أحدها انه يطلق على التشبيه مطلقاً وهو مختار الكشف ثانياً على ما كان وجهه مركباً غير متحقق حساً وهو مذهب الشيخ ثالثاً انه يطلق على ما كان وجهه مركباً غير متحقق لاحساً ولا عقلاً وهو مذهب السكاكي رابعاً انه يطلق على ما كان وجهه مركباً متحققاً أولاً وهو مذهب الجمهور اه صرعى لكن في اشتراط التركيب عند السكاكي وكذا عند الشيخ نظر فان الذى في كلامهما الانتزاع من متعدد وهو لا يقتضى التركيب كما مر

(قول المحشى) كالوحدة الاعتبارية أى المنتزعة من الامور الكثيرة كالمشرة المخصوصة فانها توصف بالوحدة بمعنى ان الوحدة عارضة لذات الكثير مع الكثيرة لا ذات الكثير في نفسه ولا مقبداً بالكثرة موصوفاً بها ولا لزم اجتماع التقنيين وخرج بها الوحدة الحقيقية وهى القائمة بالواحد الحقيقى كزيد وعمرو وقوله كلاضافات مثلاً الابوة منتزعة من الاب بالقياس الى الابن والبنوة بالمعكس فتقول زيد اب امير كبر أب الخلد وقوله وقد يكون بانتزاع بعضه الخ كما اذا كان الطرفين مركبين أو موصوفين أو أحدهما مركباً والآخر موصوفاً

التعب  
منهم  
شأن  
يكن  
السم  
تمثيل  
يكون  
سحاكي  
ن يكون  
كما زعمه  
أحدهما  
لا يتزاع  
ل هذا  
جزأ كما  
الحالين  
نه ايس

ما هو  
كما غير  
الجهور  
د وهو

ة بمعنى  
فيضين  
اللاب  
نا كان

(وأيضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (إما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فنه) أي فن المجمل ما هو ظاهر وجهه أو فن الوجه الغير المذكور (ما هو ظاهر يفهمه كل أحد نحو زيد كالأسد ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم هم كاللحمة المفرغة لا يدري أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف) يتمتع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم أفضل منه (كما أنها) أي اللحمة المفرغة (متناسبة الأجزاء في الصورة) يتمتع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كال دائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فإن موضع الانفراج منها يكون طرفاً ومقابله يكون وسطاً ذكر جابر الله أن هذا قول الأثمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيتها الكملة ومربع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس أولاد زياد المديني وذلك لأنها سئلت عن بنيتها أيهم أفضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكأهم أن كنت أعلم أيهم أفضل هم كاللحمة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم (وأيضاً منه) أي المجمل وقوله منه دون أن يقول وأيضاً أما كذا وأما كذا أعماراً بان هذا من تقسيمات المجمل لامن تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فنه ظاهر ومنه خفي أي ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى وجه التشبيه نحو زيد أسد فقولنا زيد الفاضل

تشبيه السقط بعين الديك • قال قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب • مراده من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين بناء على أنه تجاز مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الشرفين كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين وأحدهما مركباً والآخر مفرداً • قال قدس سره انظر كيف اعترف الخ في أن اللازم مما ذكره الشارح رحمه الله أن لا يكون وجه الشبه في الاستعارة في المفرد منتزعا من متعدد ليخرج بقوله تشبيه التمثيل وأما استدعاء تشبيه التمثيل التركيب فلا • قال قدس سره حتى قل وحاصله الخ • اللازم منه أن التمثيل على سبيل الاستعارة يستلزم التركيب والكلام في استدعاء تشبيه التمثيل ذلك وهو غير لازم منه (قوله أي فن المجمل ما هو ظاهر وجهه الخ) يعني أن ضمير منه أن كان راجعاً إلى المجمل، ففي استناد ظاهر إليه تسامع والمراد ظهور وجهه ويؤيده أن سوق الكلام في تقسيم المجمل وأن كان راجعاً إلى الوجه فلا تسامع لكنه خروج عن سوق الكلام فلكون كل من التوجيهين مشتملاً على خلاف الظاهر من وجه بينهما وليس مراده أن تقدير كلام المصنف رح ذلك حتى يلزم حذف الموصول أو الموصوف مع بعض الصلة أو الصفة وحذف الفاعل (قوله بنيتها الكملة) جمع كامل سمي الكل كلمة تغليباً (قوله ربع الكامل الخ) الظاهر في الأولين عدم الإضافة وإجراء اللقب عليهما وفي الأخيرين الإضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على

(قال السيد) أعماراً بان هذا من تقسيمات المجمل الخ (اقول) في إيراد هذا التقسيم قبل ذكر ما هو تقسيم المجمل أعني المفصل أعماراً بذلك أيضاً إذ لو كان تقسيماً آخر لمطابق التشبيه لوجب تأخير عنه قطعاً (قول المحشي) تجاز مركب فلا بد أن يكون المقول عنه والمقول إليه مركباً لأن التجوز في مركب وقوله وقد صرح أي الشارح (قول المحشي) ففي استناد ظاهر إليه تسامع والمراد الخ أخذ هذا من تقدير الشارح لفظ ما هو



أسد يكون مما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين لأن الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي أن يفهم (ومنه) أى ومن الجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) بمعنى الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها ثم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها فإن وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني \* فالك شمس والملوك كواكب \* إذا طلعت لم يبد منها كوكب \* (ومنه) ما ذكر فيه وصفهما (أى وصف المشبه والمشبه به كليهما) (كقوله) أى قول ابى تمام فى الحسن بن سهل \* ستصبح العيس بنى والليل عند فتى \* كثير ذكر الرضى فى ساعة الغضب (صدفت عنه) أى أعرضت (ولم تصدف مواهبه) \* عنى وعأوده ظنى فلم يحب \* كالغيث أن جثته وافتاك (أى أهلك) (ريته) يقال فعله فى روق شبابه وريته أى أوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء أفضل (وان ترحلت عنه لرجل فى الطلب) وصف المدح بان عمال ياد فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك أن جثته أو ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير أياديه لدى ووصل مواهبه الى طابت عنه أو لم اطلب كالغيث فكانه تركه لعدم الظاهر بمثال من كلامهم (واما مفصل) عطف على قوله اما يحمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله) وثفره فى صفاء، وادمى كالآلى، وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه والثانى ان يكون أمراً مستلزماً له وأشار اليه بقوله (وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى بان يذكر مكان وجه التشبيه ما يستلزمه أى يكون وجه الشبه لازماً له (كقوله لم لكلام المصباح

الكل بالاضافة). (قوله هكذا ينبغي أن يفهم) رد على من قال ان المراد مطلق الوصف (قوله أى ومن الجمل ما ذكر فيه الخ) ولا يذكر الوصف المشعر فى التشبيه المفصل لأن وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به كان تكراراً (قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الخ) ضم كونها مفرغة الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو الثانى والاول داخل فى المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لأن كونها غير معلومة الطرفين ناشئ من كونها مفرغة (قوله اذا طلعت الخ) وجه الشبه بين المدح والشمس كمال الظهور وبين الملوك والكواكب نقصان الظهور وقوله اذا طلعت لم يبد منها كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه (قوله فلان كثير اياديه الخ) كثير اياديه خير فلان وكالغيث خير ثان والقول بان كثير اياديه صفة بناء على ان فلان، علم جنس وعلية تقديرية أو انه بتقدير الموصول أى الذى كثير اياديه تكلف (قوله أى

(قال السيد) ستصبح العيس بنى والليل عند فتى (قول) العيس بالكسر الابل البيضاء التى يغالط بياضها شيء من الشقرة أى سيد خانى خبيب الابل والسير فى الابل صباحاً عند فتى يعفو عند الغضب وفارقه ولم يفارقه عتاباً.

(قول المصنف) وقد يتسامح التسامح ان لا يعلم الغرض من الكلام ويحتاج فى فهمه الى تقدير لفظ آخر كذا فى تعريفات كمال باشا وقيل يشبه المجاز الاموى لكن بعلاقة لا تعتبر مع الاعتماد فى فهم المراد على ظهوره بمجرد القرينة (قول الحشى) علم جنس أى فى حكم النكرة

هو كالمسل في الخلاوة فان الجامع فيه لازمها ) اى وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الخلاوة ( وهو ميل الطبع ) لانه المشترك بين المسل والكلام لا الخلاوة التى هى من خواص المعلومات قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا من حيث يكون التشبيه في وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع أنه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا بخلوا وجه الشبه ههنا هو الخلاوة مثلاً وهو أمر حسي قطعاً جماعهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسماً الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الخلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعاً كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جماعهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الخلاوة لا يزيد على جمل وجه التشبيه على التحقيق في قولنا الخلد كالورد في الحمرة هى الحمرة التى هى من الامور المحسوسة أيضاً فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى

بان يذكر الخ ) فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فان الاستتباع أنهم من استتباع المعلوم لل لازم والعلة للمعلوم وغيرهما وفائدة التفسير الثانى بيان ان الضمير المستتر في يستتبعه راجع الى ما الموصولة والثاني الى وجه الشبه دون العكس (قوله وهذا التسامح الخ) مل السرف في ذلك أن وجه الشبه لم يكن امراً ظاهراً دل على امكانه بذكر ما يستتبعه (قوله كميل الطبع الخ) فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه أمر اعتبارى لذلك الشيء وان كان الميل في نفسه والازالة كميل الطبع الخ ) فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه أمر اعتبارى لذلك الشيء وان كان الميل في نفسه والازالة صفة حقيقية أو اضافية كذا في شرحه للفتاح (قوله ويشبه أن يكون تركهم الخ) انما قل يشبه لاحتتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من أن الحمرة والسواد والبياض مثلاً أمور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئى محسوس وبين ما هو كلى معقول كذا في شرح المفتاح الشرعى (قوله ناشئ عن هذا التسامح الخ) فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر (قوله لان جماعهم الخ) بيانه على ما قرره في شرحه للفتاح هو أنهم صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه الشباب بالغراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستتباع ، فكيف كان الحامل هو هذا الذى اعتمدوه على سبيل التسامح والتميز دون ذلك الذى اعتمدوه تحقيقاً انتهى وفيه انه انما يرد ذلك لوسلم العلامة انهم اعتقدوا أن وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يعلم ذلك فانه باطل قطعاً امدم اشتراكاً بين الطرفين ، بل يقول ان جميع الامثلة التى اعتقدوا

( قول الشارح ) على التحقيق متعاقب بجمول

( قول المحشي ) صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة أى مع تصريحهم بان وجه الشبه فيه محسوس كما تقدم في المتن والشرح والمحسوس انما هو الجزئى وقد أجاب عنه المصنف سابقاً بان معنى كونه محسوساً ان افراده مدركة بالحس ( قول المحشي ) فكيف كان الحامل الخ أى فجمول المنشأ هو هذا دون ذلك باطل فليست من الابتداء بل تبيينية ( قول المحشي ) بل يقول ان جميع الامثلة الخ أى فاجوز الشارح أن يكون منشأ داخل في كلام العلامة فليس

أن تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسياً إنما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلاية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة فهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسياً فليتأمل ( وأيضاً ) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه ( و هو ) أنه ( اما قريب مبتذل وهو ما ) اى التشبيه الذى ( ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادىء الرأى ) اى في ظاهر الرأى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى يظهر وان جعلته مبهوماً من بدأ فمتاه في اول الرأى وظهور وجه التشبيه في بادىء

ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح يذكر ما يستتبعه أعنى الامور المحسوسة الجزئية مكان وجه الشبه أعنى الامور الكلاية العقلية وعبارته مصرحة بذلك حيث قل ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلًا وناشئًا من تسامحهم هذا وهو ذكرهم مستتبع وجه الشبه مكانه وتسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور المحسوسة بحيث تسامخوا ههنا وسموا هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامخوا في ترك التحقيق وقالوا وجه الشبه قد يكون حسياً وقد يكون عقلياً ولولا تسامحهم هذا لما تركوا التحقيق اذ لا حامل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة وجه الشبه وما أورد على الشارح رحمه الله من أن العبارة المنقولة لاندل على انحصار المنشأ في هذا التسامح فالاول قلله الانحصار المصرح في عبارة العلامة فمدفع اذ معنى كون شىء ناشئاً من شىء انه لولا الثانى لما حصل الاول ( قوله انما هو من قبيل التسامح ) فكلية من تبيينية والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر ( قوله فهذا الاعتبار سموا الخ ) لا يخفى ان تسمية وجه الشبه حسياً باعتبار أن ملزومه حسي وتسمية ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار أن لازمه وجه الشبه فلا يكون التسامح الاول من قبيل الثانى اللهم الا أن يراد ان كلاهما تسامح باعتبار علاقة اللازم مطلقاً ، فلذا غير الشارح رحمه الله بخطه قوله لان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد الخ بقوله لان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد هو الحمرة الكلاية المشتركة الغير المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود أن يكون جزئية محسوسة فالجزئية لازمة اه ولاخفاء في كونه تكلماً فم العجب ان الشارح العلامة رحمه الله ذكر هذا التوجيه ورده حيث قال واما ان المعنى ان تركهم التحقيق في وجه الشبه يشبه أن يكون مسامحة مثل مسامحتهم هذه فعبارة الكتاب ، لا تؤدى هذا المعنى وانما يؤدى ما حققناه فلا يلتفت الى ما سواه فما معنى قوله والذى يخطر بالبال الخ الا أن يراد الذى يختاره البال الخ ( قوله وهو ما اى التشبيه الذى الخ ) لما كان التشبيه مسوقاً لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصلًا بلا تدقيق نظر بان يكون كون أحدهما مشبهًا والاخر مشبهًا به ظاهراً بالظاهر وجه الشبه فيها كان

هناك شىء آخر يمكن أن يعمل منشأ سوى . ذكره فلا تكون من تبيينية

( قول المحشى ) فالاول قلله الانحصار الخ وهو قوله اذ لا حامل الخ وقوله اذ معنى الخ فالمعبر مستفاد من المشئين

( قول المحشى ) فلذا غير الشارح أى عدم كون المتسامحين من قبيل واحد والاحتياج الى الجواب الضميف

( قول المحشى ) يلزمها في الوجود أى عند وجودها لانها لا توجد الا في ضمن الجزئى

( قول المحشى ) لا تؤدى هذا المعنى لان الظاهر الابتداء مع الاحتياج الى حذف المضاف

الرأى يكون (لوجهن) لا مبرين (إما لكونه أمرا جليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث إنه شئ، او جسم أو حيوان أسهل واندم من ادراكه من حيث إنه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمع وشئ آخر ولهذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تتصل أولا الى الجملة ثم الى التفصيل نائيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يعم النظر ولم يتعمقه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى (او قليل) عطف على امرا جليا اي والكون وجه الشبه قليل (التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور ذكر المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا

التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر اعدم ظهور وجه الشبه فيه ما كان التشبيه بعيدا وانما لم يقل وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر الظهور وجهه في بادى الرأى اي ظاهر وجه تسميته بالقرب والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهرا وخفيا فافهم فانه قد خفي على الناظرين حتى اعترض بعضهم بانه ينتقض تعريف التشبيه القريب بما يكون فيه المشبه به لازم المشبه مع خفاء وجه الشبه اذ ليس المراد أن يكون الانتقال من ذات المشبه الى ذات المشبه به غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج الى ما اجاب به من أن قوله اظهور وجهه قيد للتعريف فلا انتقاض وبعضهم بان ظهور وجه الشبه في نفسه لا يقتضى أن يكون ثبوته للطرفين ظاهرا فلا يكون التشبيه قريبا لجواز خفاء وجهه في الطرفين وان أريد ظهور ثبوته للطرفين فكونه جليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به في نفسه ظاهرا اذ كونه جليا كما يستلزم كونه في نفسه أسبق من التفصيل كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى (قوله لا تفصيل فيه) اشارة الى أن ليس المراد بالجل ما لا يتضح معناه أو ما يكون مركا بل ما لا تفصيل فيه والنظر الى واحد فواحد سواء كان أمرا واحدا لا تركيب فيه أو مركا لا ينظر فيه الى اجزائه كادراك زيد من حيث إنه انسان (قوله فان الجملة أسبق في حصولها في نفسها) وحصولها شئ لانها محتاج الى ملاحظة واحدة من النفس لتلك الجملة في حصول نفسها والتعديق بثبوتها شئ بخلاف التفصيل فانه يحتاج الى ملاحظات بعدد الاجزاء (قوله من التفصيل) سواء كان تفصيل تلك الجملة، كافي صورة ادراك الحواس أو تفصيلا شئ آخر كما في صورة التنوير (قوله لان المفصل يشتمل على المجمع اذ المتعدد) لا بد فيه من الواحد (قوله ولذلك كان العام أعرف من الخاص) في صورة يكون الخاص مشتقلا على العام (قوله النظرة الاولى حمقاء) لانها تحسن التبيين وتبيح الحسن (قوله مع غلبة حضور المشبه به) أي ذاته سواء

(قول المحشي) كما في صورة ادراك الحواس أي التي في قول الشارح وكذلك ادراك الحواس الخ وصورة التنوير هي التي في قوله الا ترى الخ فان الشئ أو الجسم أو الحيوان أعم من المفصل

(قول المحشي) اذ المتعدد لا بد فيه من الواحد أي فكذلك المفصل لا بد فيه من المجمع كذا قيل

(قول المحشي) في صورة الخ دفع القول العصام فيه أن العام ربما كان مفصلا كالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة

والخاص مجعلا كالانسان

يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فإن في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون (لتكرره) أي تكرر المشبه به (على الحس) اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف سهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أي كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فإن في وجه الشبه تفصيلا ما يمكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمارضة كل من القرب والتكرار للتفصيل) أي وإنما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدى إلى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الصورة الثانية يمارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرار يقتضى سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به فيبقى وجه الشبه كأنه أمر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول (وإما بعيد غريب) عطف على قوله إما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بمد فكر وتدقيق نظر (لمدغم الظهور) أي لخناء وجهه في بادىء الرأى وعدم الظهور يكون لأمرين (إما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فإن وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرأى للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بمد أن يستأنف تأملا ويكون في نظره متملا (أو ندور) أي او لندور (حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعده المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج بنار الكبريت (وإما مطلقا) أي وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهما) كإنياب الاغوال (أو مركبا خياليا) كاعلام يافوت منشورة على رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا (كما مر) إشارة إلى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة (أو لقلة تكرره) أي تكرر المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فإن المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقتضى الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وإنما كان ندور كان عند حضور ذات المشبه به أو مطلقا فغلبة حضور ذات المشبه به موجبة لظهور وجه الشبه بادى توجه وظهوره موجب لسهولة الانتقال من المشبه به من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتغال على نوع مصادرة لانه جعل غلبة حضور المشبه به مع المشبه هالة لظهور وجه الشبه وجعل ظهور وجه الشبه علة لسهولة الانتقال من المشبه إلى المشبه به (قوله وهو بخلافه) ولا واسطة بين القسمين وما قيل انه يجوز أن يكون وجه الشبه جماليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله في القريب المبتذل ولا في البعيد الغريب مدفوع بان كون وجه الشبه جماليا يستدعى سبقة إلى الذهن سواء كان المشبه به نادر الحضور أولا (قول المحشى) من حيث انه مشبه به أخذ هذا التقييد من تعاليل المصنف سرعة الانتقال بظهور وجه الشبه

حضور المشبه به سبباً لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر العار فان اولاً ثم يطلب ما يشتركان فيه (فالفرابة فيه) أى فى تشبيه الشمس بالمرء اذنى كف الاشمل (من وجهين) احدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثاني قلة تكرار المشبه به على الحس (والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف) واحد لشيء واحد أو اكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى أمر واحد او امرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويتم) أى التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها ان تأخذ بمضا) من الاوصاف (وتدع بمضاً) أى تعتبر وجود بمضها وعدم بمضها (كما فى قوله) أى قول امرىء القيس (حات ردينيا كان سنانه \* سنا لى لم يتصل بدخان \* وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) قال الشيخ فى أسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين أو أوصافاً فأت تنظر فيها واحداً فواحداً وتفصل بالتأمل بمضها . ن بمض وان لك فى الجملة حاجة الى ان تنظر فى اكثر من شيء واحد وان تنظر فى الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه قد يقع على اوجه أحدها ان تأخذ بمضاً وتدع بمضاً كما فعل امرؤ القيس فى اللب حين عزل الدخان عن السنا وجرده . والثانى ان تنظر من المشبه فى امور لمتبرها كلها وتطلبها فى المشبه به كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالمنقود الانجم وانفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة فى القرب ثم اعتبارك فى المنقود للملاحظة مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة الجنس كما فى عين الديك فانك لا تقصد

فيكون داخل فى القرب وأدخاله فى البعد كما قيل ، ينافى ما يستفاد من المتن (قوله كل من ذلك) أى المذكور من الاقسام الثلاثة فى امر واحد بان يكون الطرفان او احدهما مفرداً او امرين أو امورا اذا كانا أو احدهما مركباً (قوله أى تعتبر الخ) يعنى ليس المراد من قوله وتدع بمضاً عدم اعتبار البعض ، اذ لا يعتبر جميع الاوصاف فى تشبيه من التشبيهات بل اعتبار عدم البعض كفى البيت (قوله أو أن تعتبر الجميع) أى وجود جميع الاوصاف التى هى وجه الشبه (قوله عبارة جامعة) بين الشيتين اللذين بينهما بقوله ان معك الخ وان لك الخ (قوله فى الجملة) أى فى جملة تلك الاوصاف قيد بذلك لان فى التشبيه الموقوف ينظر الى وجهين أى وصفين أو أوصاف واحد فواحد ولا حاجة الى أن تنظر فى اكثر من شيء واحد

( قول السيد ) حات ردينيا (افول) ردينة اسم امرأة كانت تعمل الرماح فنسبت اليها يقال رعى ردينى وقناة ردينية والاهب شملة نار يملوها دخان وقد اخذ السنا مجرداً عن الدخان لانه يقدح فى التشبيه المقصود قول ابو الحسن هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة ولما وحركة وهيئة

(قول المحشى) ينافى ما يستفاد من المتن أى من اطلاق التمايل بكونه جالياً وقد يقال انه أطلق تمايل البعد بالدور أيضاً الا أن يقال انه يعمل بالاطلاق السابق فيعمل اللاحق على خلافه

(قول المحشى) اذ لا يعتبر جميع الاوصاف الخ ولو كان المراد من قوله وتدع بمضاً عدم اعتبار البعض لكان الاعتبار الجميع اذ ما عند المأخوذ متروك

فيه الى نفس الحمرة بل الى ماليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والافدقائه لا تكاد تضبط (وكما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من امور اكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى \* انما مثل الحياة الدنيا \* الآية فانها عشر جبل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (و) التشبيه (البليغ ما كان من هذا الضرب) اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لترابته) أى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه المناكب ولا يخفى ان الممانى الغريبة البليغ واحسن من الممانى المبتذلة (ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ) وموقعه في النفس العطف وبالمسرة

لكن ليس لك حاجة الى أن تنظر في جملة تلك الاوصاف في شئ واحد أو اكثر بل في كل واحد منها في شئ (قوله بل الى ماليس في كل حمرة) أى الى صفة ليست في كل حمرة بل خاصة بعين الديك ففيه تركيب من الحمرة المحصورة والشكل الكرى والمقدار المحصور وبهذا يمتاز عن الثاني والاول فان النظر فيهما الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه (قوله خياليا كان) بان تكون الامور التي يتركب منها من الحسيات أو عقليا بان لا تكون منها قابل الخيال بالعقل مع ان المقابلة انما هي بين الحسى والعقل لان التركيب لا يكون حسيا (قوله كقوله تعالى انما مثل الآية قال الله تعالى \* انما مثل الحياة الدنيا كما أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وزينت وظن أهلها انهم قادرون عليها أنها امرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تنن بالامس) فان المشبه به فيه مركب من عشر جبل متداخلة حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزرع والبقول والحشائش زخرفها أى مازين به والزخرف في الاصل هو الذهب وزينت أى تزينت وظن أهلها أى أهل النبات وانث ضميره لا كدسائه التأنيث من المضاف اليه قادرون عليها أى على حصدها ورفع غلثها فجعلناها أى النبات حصيدا أى شبيها بما حصده كأن لم تنن بالامس أى لم تنب ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان أقام به فقد شبه في الآية مثل الحياة الدنيا أى حالها المعجبة الشأن التى هي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بفترة بالكلية بعد ظهور قوتها واعتزاز الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا بعدما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الأرض بالوانها وطرادتها وتقويه بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه قد سلم من الجوائح كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله ولا منسوجة عليه المناكب) مبالغة في طرحه وعدم الالتفات اليه فان بيت المنكبوت اذا بقى مدة مديدة تموت فيه المناكب وتصير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا ناسجة عليه المناكب وهو ظاهر (قوله البليغ واحسن الخ) في عطف احسن على ابلغ اشارة الى ان البليغ في المثل مجاز عن الحسن وليس بمعناه المتعارف لانه صفة الكلام أو المتكلم دون التشبيه ولو أريد بالتشبيه الكلام المستعمل عليه فبلاغته بمطابقته بمقتضى الحال وربما كان التشبيه القريب مقتضي الحال كأن يكون بلايدا سيء القوم (قوله ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ) لانه امر للحصول بعد مشقة وكل ما هو أعز الذ من حيث أمره فلا ينافي ما سبق في بحث حذفت

(قول المحض) من عشر جبل هي انزلناه فاختلاني مما يأكل كل حتى اذا اخذت وزينت وظن أهلها انهم قادرون أنها فجعلناها كان لم تنن بجمل انهم قادرون جملة ويفرق بينهما وبين كان لم تنن تدبر





باعتبار الاداة بقوله ( وباعتبار ) اى والتشبيه باعتبار ( اداته اما مؤكدا وهو ما حذف اداته مثل وهى تمر  
 من السحاب ) اى مثل من السحاب ( ومنه ) اى ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بمد حذف  
 الاداة ( نحو والريح تعبث بالنصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء ) اى على ماء كالجين اى الغصة  
 فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر \* ورب نهار  
 للفراق اصيله \* ووجهى كلا لونيها متناسب \* فذهب الاصيل صفوته وشماغ الشمس فيه وعبت الريح  
 بالنصون عبارة عن امانتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال البيرودى  
 \* لياليه اسحر وفيه هواجر \* كما خضات والشمس تنمس آصال \* هكذا يجب ان ينقد الذهب واللاجين المذكوران  
 فى البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام النافذة للبصائر النافذة من ان اللاجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم  
 اعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذى له اصل وعرق وذهبه هو  
 ورقه الذى اصفر يبرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر ( او مرسل )  
 عطف على اما مؤكدا ( وهو بخلافه ) اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر  
 بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به ( كما مر ) من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه ( و ) ( باعتبار الغرض  
 إما مقبول وهو الواو بافادته ) اى بافادة الغرض ( كأن يكون المشبه به اعرف شىء بوجه التشبيه فى بيان

ما حذف اداته ) اى نسيا منسيا فى قوله تعالى ( تمر من السحاب ) ان قدر الكاف كان مرسلا وان لم يقدر كان مؤكدا  
 وتفسير الشارح رحمه الله تعالى بيان لحاصل المعنى ( قوله فذهب الاصيل يعنى صفرة الاصيل ) فذهب الاصيل استعارة مصروفة تشبه  
 صفرة الاصيل بالذهب فى اللون واستعمل لفظ المشبه به فى المشبه ( قوله او تنمس اصيل ) اى شماغ اصيل كالذهب فى اللون  
 والبريق عطف على قوله صفرة الشمس ( قوله قريب من لجين الماء ) لانه ايضا من اضافة المشبه به الى المشبه الا ان  
 المشبه هنا محذوف هو الشمس اشارة الى بقوله او تنمس اصيل كالذهب ( قوله قال الشاعر الخ ) دليل على ان الاصيل  
 يوصف باللون والصفرة فى المعارف فيصح تشبيه بالذهب ( قوله وخص وقت الاصيل ) اى خص وقت الاصيل بالث  
 فان قوله وقد جرى حال من ضمير تعبت لانه من اطيب الاوقات فعبث الريح بالنصون فيه يوجب غاية لطافة الهواء ولذا  
 اختار لفظ تعبت اى تميلها برفق كما يفعل المتلاعبان ( قوله قال البيرودى الخ ) تأييد لكونه من اطيب الاوقات يعف  
 الربيع والضمير فى لياليه وفيه له والمواجر جمع هاجرة وهى ما بين الزوال والعصر وخضات كسمع من خضل الذى اى  
 ندى حتى ترشش وآسال فاضل خضات وما كافة ، او مصدرية والجملة صفة هواجر ومعنى كما خضات آصال كآصال  
 خضات والشمس تنمس اى تغيب حال من قوله آصال يقول اياي الربيع كالاختار فى طيب هواجره نائلة لا آسال

( قول السيد ) فلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء ( اقول ) هكذا يوجد فى بعض النسخ والمأ قول قريب  
 من ذلك لان الذهب مستعار لصفرة الاصيل وشماغ الشمس فيه والاضافة الى الاصيل قرينة لها  
 ( قول المحسى ) او مصدرية والمعنى وفيه هواجر نخضولة لخضول آسال

الحال أو) كأن يكون المشبه به ( اتم شيء فيه ) أى في وجه التشبيه ( في الحلق الناقص بالكامل أو) كأن يكون المشبه به ( مسلم الحكيم فيه ) أى في وجه الشبه ( معروفة عند المخاطب في بيان الامكان أو مردود وهو بخلافه ) أى ما يكون قاصراً عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع ( خاتمة ) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها وقد سبق ان أركانه أربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعاً وحينئذ إما ان يكون المشبه به مذكوراً أو محذوفاً وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة إما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون إما باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد أو كالسرحان في الشجاعة أو اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بأنه ان ذكر جميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها والا فتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال ( واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها ) فقله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب

خصات أى صارت رطبة بسبب رش المطر على النبات والرياحين فيها ( قوله خاتمة في تقسيم الخ ) الظاهر في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المتن صريحاً ولو كان المقصود تقسيم التشبيه لذكرها في عداد التقسيمات ولم يجعلها خاتمة وما قبل انما جمل هذا التقسيم منفرداً عن سائر التقسيمات لانه لا يختص بالطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع ، فانما يصير نكتة لعدم ادراجها في التقسيمات لا لافرادها منها ( قوله لان المشبه به مذكور قطعاً ) فان قبل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعاً اذ معناه يشبه الاسد زيد اجيب بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في أمر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل وان سلم قال الكلام في تشبيهات اللفظ ولم يرد مثله فيها كذا في شرحه للفتاح ( قوله كالاسد ) فانه ابلغ من زيد كالسرحان ( قوله كان زيدا الاسد ) فانه ابلغ ، لا بهام الاتحاد بخلاف زيد كالاسد ( قوله بانه ان ذكر الجميع ) أى جميع ما سوى المشبه به لفظاً أو تقديرآ ، فيدخل فيه ما حذف المشبه فيه لفظاً ( قوله وان حذف الوجه والاداة ) بان لم يذكر فظلاً ولا تقديرآ وان كان منوياً ( قوله وهذا ) أى ما يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها ( قوله متعلق بالاختلاف ) اراد انه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى مراتب والطرف يكفي راحة الفعل الا انه مقدر في النظم فهو ظرف لغو

( قول المحشي ) فانما يصح نكتة لعدم ادراجها مجموعاً في واحد منها أو مفرقة فيها اذ لا يمكن حينئذ لعدم اختصاصه بشي لا لافرادها منها بجمله تقسيماً آخر بان يقول وباعتبار ذكر أركانه أو بعضها اما اعلى في قوة المبالغة أو قريب منه فيها أو خال عنها ( قول المحشي ) لا بهام الاتحاد أى فلنا ( قول المحشي ) فيدخل فيه أي كما يستفاد من الكلام في هذا البحث ومراوده دفعاً للتمردى من ان هذه الصورة من الادنى وهى خارجة من كلامه قدبر

مختلفة كأنه قيل وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها (حذف وجهه وإداته فقط) أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد في مقام الاخبار عن زيد (ثم) أي الأعلى بعد هذه المرتبة على أن ثم للتراخي في الرتبة (حذف أحدهما) أي وجهه أو إداته (كذلك) أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيره) أي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالأسد في الشجاعة أو الأسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الأوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لأن القوة إما بمعوم وجه الشبه من حيث الظاهر أو باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظراً إلى الظاهر فما اشتمل عليهما كالأولين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخرين فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد أن يفرق بين الاربعة المتوسطة بأن حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي هنا بحث وهو ان الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمى ولقيت في الحمام أسدا وبين قولنا زيد أسد وأسد في مقام الاخبار عن زيد حيث يعد الأول استمارة والثاني تشبيهاً وتحقيق ذلك انه اذا أجرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين أحدهما ان لا يكون

كما ان قوله في قوة المبالغة متعلق بأعلى على القوية وهذا أولى من جملة طرفاً مستقراً على أن يكون حالاً من المراتب، لانه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به الا أن يقال انه فاعل معنى أي مراتب مثبت للتشبيه (قوله كأنه قبل الخ) بيان لحاصل المعنى (قوله حذف وجهه وإداته) أي لفظاً وتقديراً لتحصل المبالغة بدعوى الاتحاد لانية ليكون تشبيهاً لا استمارة (قوله أو مع حذف المشبه) اما لفظاً قطعاً كما في مثال المتن أو لفظاً وتقديراً لانية، كما في قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج) كما ينبغي في بحث الاستمارة (قوله أي الأعلى بعد هذه المرتبة) واعلوية هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو في الباقيتين (قوله من حيث الظاهر دون الحقيقة) إذ التشبيه لا يكون الا في بعض الاوصاف (قوله نظراً إلى الظاهر) أي ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما في الحقيقة فلا اجراء بل تشبيه (قوله يجعل المشبه عين المشبه به مطلقاً) اما اذا لم يذكر وجه الشبه فظاهر واما اذا ذكر كما في زيد أسد في الشجاعة فلان دعوى اتحادهم بالأسد في الشجاعة مؤداها اتحاد شجائعه بشجاعة الأسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد كالأسد فانه يفيد تماثلته به وليس مثل الشيء عينه فاندفع ما قبل من ان ذكر وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الاداة أعني دعوى الاتحاد (قوله بين نحو قولنا لقيني اسد يرمى ولقيت في الحمام أسدا) لم يظهر وجه ايراد المتأخرين من الاستمارة (قوله حيث يعد الأول الخ) مع انه لا تقدير لاداة التشبيه فيها والتشبيه مراد فيه ما قبله ذات قرينة دالة الخ احتراز عن زيد أسد اذا أريد من اسد شجاع بباريق

(قول المحشي) لانه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به والحال انما تجيء منهما

(قول المحشي) كما في قوله تعالى وما يستوى البحران فلما شبه هو الايمان والكفر وهو محذوف لفظاً وتقديراً لانية أي

المشبه مذكورا ولا مقدارا كقولك لقيت في الحمام اسدا أي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة  
لاتشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا أو مقدرا . وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه أو في حكم  
الخبر كخبر باب كان وإن والمفعول الثاني لباب عامت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة  
لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواضع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه أو نفيه عنه فاذا  
قلت زيد اسد فسوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد على زيد وهو ممنوع على الحقيقة فيحمل على أنه  
لا ثبات شبه من الاسد له فيكون الاثبات بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه  
به انما جىء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاثبات بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ  
الكلام لاثبات الفعل وانما على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف  
إلا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان

ذكر الملزوم واردة اللازم فانه حينئذ مجاز مرسل لاتشبيه ولا استعارة ( قوله ان لا يكون المشبه مذكورا ) أي على وجه  
يأتي عن التشبيه فان قوله قد زر زراره على القمر استعارة كما سيبيء مع ان المشبه مذكور ( قوله ولا مقدرا ) ليس المراد  
بالمقدر خلاف المذكور أي المحذوف فان المحذوف عندهم كالمذكور فهو داخل في قوله مذكورا بل المراد به أن لا يكون  
مرادا منويا أيضا فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون مذكورا ولا محذونا  
لاتتام الكلام ولا منويا مرادا بان يكون اسم المشبه به مستعملا في معنى المشبه بحيث نواقم لفظ المشبه مقامه لاستقام  
الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم  
المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا في التشبيه دون الاستعارة ( قوله على انه لاثبات شبه الخ ) لان الكلام  
في انظمة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه ( قوله فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير ) أي مستترا فيه مفروغا عنه  
لا اشعار به في اللفظ وانما يعرف ذلك بعد التأمل بان اجراء حكمه على الاسد ليس الا باعتبار جملة اسدا وتشبيهه به وادعاء  
دخوله فيه ( قوله واذا افترقت الصورتان الخ ) حاصل الفرق بين قولنا زيد اسد ولقيت اسدا ان معنى الاول ادعاء ان  
المشبه من جنس المشبه به ومن افراده وفي الثاني دعوى كونه من جنسه مسلمة مفروغة عنها عبر عنه باسم المشبه به واسند

الايمان والكفر كالبحر بن العذب والثلج في انهما لا يستويان

( قول المحشي ) ولا محذوفا لاتتام الكلام اذ لا يتم الا بتقديره قوله ولا منويا مرادا قال السيد في شرح المفتاح كقوله  
تعالى وما يستوي البحران الآية اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل أريد بالبحران حقيقة كما  
يشهد به سياق الآية الى قوله وترى الفلك . وافر وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه قبل الاسلام بحر عذب فرائ  
والكفر بحر ملح أجاج فاللفظ المشبه منوي في الارادة غير مقدر في نظم الآية لكونه مغيرا لنظمها قوله غير موصوفة به أي  
تغير الملائم بان لا تكون موصوفة أصلا أو تكون موصوفة بالملائم تأمل

( قول المحشي ) عبر عنه الخ متعاق بقوله وفي اشئى فالفرق مجموع الفراغ عن الدعوى والتعبير كما يفيد كلامه بعد  
وهو مأخوذ من العصام

تسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر فان لم يكن كذلك نحو رأيت بزید اسدا أو لقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا بانبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا تشبيها ايضا لان الايتان باسم المشبه به ليس لانبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ايت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم

فعله اليه فالوجه ان الاختلاف مبنى على انه هل يكفى في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسئلة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه ( قوله والخلاف لفظي راجع إلخ ) يعنى ليس المراد بكونه لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافا في المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه او حمله عليه فنحو زيد اسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الاجراء في الاستعارة بالاستعمال فيه كان داخل في التشبيه خارجا عن الاستعارة ( قوله هذا ) أى الاختلاف في كونه استعارة أو تشبيها ( قوله وان لم يكن كذلك ) أى وان لم يكن اسم المشبه به خبرا أو في حكم الخبر ويكون المشبه به والمشبه مذكورين كما دل عليه سابق كلامه فلا ترد الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه ( قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير ) لان في نحو لقيت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد بحمل زيد اسدا بالغا غاية الجنس بحيث ينتزع منه اسد آخر وهو مبنى على التشبيه المكنون في الضمير المفروغ عنه بالكناية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه بمن أو الباء التجريديتين ( قوله ايضا ) افظى فانه اعتبر في التشبيه أن لا يكون على وجه التجريد فليس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة امر لآخر في شئ مطلقا فتشبيه ( قوله فان ايت ) أى عن كل شئ الا عن اطلاق اسم الاستعارة ( قوله فلا يحسن اطلاقه عليه ) لان مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه بالكناية وحسن دخول أدوات التشبيه مشعر بالتشبيه ( قوله وان لم تحسن إلخ ) وان

( قال السيد ) لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه الى آخره ( أقول ) اجراؤه عليه نعم من ان يكون باستعماله فيه أو بحمله عليه واثبات معناه له فيداول الاستعارة المتفق عليها وما اختاره هذا الداهب ايضا وقد صرح به فيما بعد حيث قال لانه لم يجر عليه لا باستعماله فيه ولا باثبات معناه له

يحسن دخول شيء من الأدوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغرض تقدير  
 اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس  
 لا تنيب قال الشاعر \* شمس تألق والفراق غروبها \* عنا وبدر والصدور كسوفه \* فانه لا يحسن دخول  
 التناقض ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدرا الا انه يسكن الارض وكالشمس  
 الا انه لا ينيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلوات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير  
 اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسددم الاسد المزبر  
 خضابه \* موت فرض الموت منه يرعد \* فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك  
 من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه أو مثله وجعل دم المزبر الذي هو اقوى  
 الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحترى \* وبدر اضاء الارض شرقا  
 ومغربا \* وموضع رحلي منه اسود مظلم \* فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدرا

حسن دخول بعضها دون بعض فان الامر في اطلاقه وذلك كان يكون نكرة غير موصوفة به اذ لا يحسن دخول الكفاف  
 ويحسن دخول كذا في شرح المفتاح الشريفي وانما لا يحسن دخول الكفاف في نحو زيد كاسد ، لان المراد باسد  
 فرد ما منه فيلزم القياس بالمجهول بخلاف دخول كان لانه حكم باتحاده بفهوم الاسد على وجه الظن (قوله لغرض تقدير الخ)  
 لاحتياجه الى التغيير (قوله نكرة موصوفة الخ) واما المعرفة الموصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فتغير واقع لان التعريف يدل  
 على ان المراد هو المعروف المشهور والصفة الغير الملائمة ، تأتي ارادة ذلك بخلاف النكرة فانها تجتمع تلك الصفة (قوله  
 كالبدرا الا انه يسكن الارض الخ) فانه لا بد من جعل النكرة معرفة لتلازم القياس على المجهول ومعلوم ان البدر المعروف  
 غير موصوف بهذه الصفة فلا بد من الاستثناء فمثل هذه الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وغرض في تقدير الاداة فاطلاق  
 الاستعارة عليها اقرب مما يحسن تقدير الاداة فيه (قوله فيقرب الخ) اما من القرب أى يقرب الكلام أو من القرب  
 أى يقرب ما يحيل الكلام من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق من الاطلاق على ما يحسن فيه دخول الأدوات بالتغيير  
 فاكثر اطلاق مفعول مطابق لاطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول مطابق لفعل محذوف أى ويقرب زيادة  
 قرب مما يحسن فيه التقدير بالتغيير أو يغيد زيادة قرب والجملة عطف على يقرب من اطلاق ولا يجوز عطفا على اكثر اطلاق  
 لامتناع كونه مفعولا مطلقا للاطلاق ويجوز أن يكون عطفا على اكثر اطلاق على أن يكونا حالين من ضمير يقرب أى اذا اكثر  
 اطلاق وذا زيادة قرب (قوله دليل على انه فوقه) بخلاف قولنا زيد بدر يسكن الارض فان هذا الوصف يدل على  
 نقصانه من البدر المعروف فلا تناقض (قوله أو مثله) اذا كان التشبيه بمعنى التشابه (قوله ومثله) أى مثل قوله اسددم الاسد الخ  
 الا ان الحمل على التشبيه في الاول يستلزم التناقض وفي هذا كون الشيء موصوفا بما ليس فيه فلذا قل (قوله الى التشبيه  
 قول المعشئ) لان المراد باسد فرد مامنه لان المشبه به الفرد لا الحقيقة وقوله باتحاده بفهوم الاسد لان هناك

حملا للاسد والمجهول هو المفهوم كما هو معلوم

(قول المعشئ) تأتي ارادة ذلك لعدم اتصافه بها بخلاف النكرة فانها تحتل غير المعروف المشهور فلا تناقض

لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدراله  
هذه الصفة المعجبية التي لم تعرف للبدر فهو مبنى على تخييل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة وليس  
الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تعد  
اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه بين  
انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبنى على ان كون الممدوح بدرا  
امرا قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمنع دخول كان  
وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثانى امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول  
الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسود والنكرة فيما نحن  
فيه غير ثابتة فدخل كان وحسبت عليها كالتقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تأملت وتحققت سره  
وجدت محصولة انك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجبية لم يتوهم جوازاها  
فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجبية اختص بها الاسد المذكور  
ولا يتصور جوازاها على ذلك الجنس اعنى الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب  
صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لاستعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره  
في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى \* (الحقيقة والمجاز) \* أى هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد  
الثانى من مقاصد علم البيان

الساذج ( أى مالا استعارة فيه ) قوله ان يثبت من الممدوح ) عداه بن بضمين معنى يخيّل ( قوله هذه الصفة المعجبية  
الح ) وهى فرقة بين موضع وموضع في التوير ( قوله فهو مبنى الح ) فان قلت بيانه هذا يدل على كونه استعارة لانه زيد  
تأني التشبيه فلا يثبت كونه اقرب زيادة قربات ملاحظة كون المشبه به مفعولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه في الاستعارة  
يفيد الوجه القريب من الاستعارة القرب الزائد ( قوله وانما العمل في اثبات الح ) بناء على ان المقصود في الكلام المثبت  
والمنفي هو القيد على ما مر سابقا نقلا عن الشيخ ( قوله في الجملة ) أى تحقيقا وتخيلانى كما في قوله وانما تقرر الشقيق الح فان  
الاعلام الباقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ثابتة في الخيال بخلاف ما نحن فيه فانه يتبع تخييل البدر الحقيقي المعروف  
موصوفا بكونه فارقا بين موضع وموضع والفرض فيما نحن فيه محال بخلاف قوله كان تقرر الشقيق الح فان المفروض فيه محال  
دون الفرض فتدبر ( قوله كان زيد الاسد ) كذا في النسخة المقروءة لكن المذكور في بعض النسخ على ما في الاصل كان  
زيدا منطلق وهو الاظهر قبل وجه النسخة المقروءة ان المقصود في المعرفة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي النكرة الاتحاد  
فيكون خلاف الظاهر ( قوله وايضا هذا الفن الح ) أى النكرة الموصوفة قليل تقدير ادان التشبيه ما سبق كان بيانا لامتناع  
تقدير الادوات تفصيلا بامتناع معنى كل واحد منها وغذا بيان لامتناع اجالا بامتناع ما يقصد منها اعنى التشبيه ( قوله

اله  
س  
د  
ن  
را  
ن  
ل  
ن  
.  
ما  
ر  
.  
د  
:  
:

والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أيضا لما بينهما من شبه تقابل  
العدم والمملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ماوضع له ولهذا  
قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال  
على غير ماوضع له فرع الدال على ماوضع له في الجملة فالعرض الاصل مناسب ( وقد يقيدان باللفظيين )  
ليتميزا عن الحقيقة والمجاز المعالين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد الا لا يتوهم انه مقابل  
للشرعى أو العرفي فالقيد بالمعنى ينصرف الى ما فى الاسناد والمطابق الى غيره سواء كان لغويا أو شرعيا أو  
عرفيا ( الحقيقة ) فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت أو بمعنى مفعول من حققت الشيء  
اذا اثبتته ثم نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى والثاء فيها لانقل من الوصفية الى الاسمية وعند  
والمقصود الاصلى الخ ) اذ به ينشئ ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة فى البوضوح كما مر ( قوله والمجاز على استعماله فى  
غير ما وضع له ) ، ولا شك ان تعقل غير الموضوع له موقوف على تعقل الموضوع له كتوقف تعقل العدم على المملكة كذا  
فى شرح المفتاح الشريفي ذلك ان قول الاستعمال فى غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال فيما وضع له لما من شأنه أن  
يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال فيما وضع له تقابل العدم والمملكة ولو قبل ان بينهما تقابل التضاد  
والاشياء تقيين باضداد ما كان وجهما للبحث عن الحقيقة لكن لا يكون وجهما لتقديم تعريفه على المجاز فلذا تركه ( قوله لكن  
الدال على غير ماوضع له الخ ) لانه ينتقل أولا من اللفظ الى معناه الحقيقي ثم ينتقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازى فيكون الدال  
على المعنى الحقيقي من حيث انه دال عليه أصلا الدال على المعنى المجازى من حيث انه دال عليه ( قوله فى الجملة ) متعلق بفرع  
قائه فخرج عليه من حيث الفهم والانتقال وليس فروعاً له من حيث الارادة ( قوله والمطابق الى غيره الخ ) فلا يهجم الاطلاق  
دخول المعنى فيه ( قوله ثم نقل الى الكلمة الخ ) الظاهر ان هذا النقل من المعنى الوضعي الى هذا المعنى بلا واسطة وفى  
بعض نسخ الاصول انه نقل أولا الى الاعتماد المطابق لثبوته فى الواقع ثم الى القول الدال عليه ثم الى نقل الكلمة  
المستعملة والظاهر انه منقول الى كل واحد منها بلا واسطة للتحقق العلاقة بينهما وبين المعنى الوضعى ( قوله والثاء فيها الخ )  
( قول المحشى ) ولا شك ان تعقل غير الموضوع له الخ أى فالتقابل على هذا بالنظر الموضوع له وغير الموضوع له لا  
الى لفظ الاستعمال لعدم تقابلهما فيه كذا ذكره قدس سره فى حواشيه على شرح المفتاح أى لان الاستعمال موجود فيهما  
( قول المحشى ) ذلك ان قول الخ أى فيكون التقابل بالنظر الاستعمال وعدمه الا انه لما كان العدم لازما كان من  
شبه تقابل العدم والمملكة فهو توجيه الظاهر الشارح ويحتمل انه توجيه مستقل  
( قول المحشى ) لانه ينتقل أولا الخ لا غير الشارح عن الفرع والاصل بالدال فهم المحشى رحمه الله ان الاصل والفرعية  
باعتبار الدلالة وهى ثابتة للفظ الموضوع سواء كان مستعملا فيكون حقيقة أولا فلا يكون حقيقة لان المعنى الاصلى لا بد  
منه اذ المجاز ما استعمال فى غير ماوضع له وبه يدفع ما أطال به السمر قدس  
( قول المحشى ) من حيث الارادة بان يطابق اللفظ مراداً منه ذلك المعنى الذى هو الاستعمال فانه غير لازم  
( قال السيد ) ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز الى آخره ( أقول ) الوجه الاول بالنظر الى مفهومى الحقيقة



صاحب المنتاح التاء للتأنيث على الوجهين أما على الاول فظاهر لان فعلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه أولا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة وأما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية سنة مؤنث غير خجاعة على موصوفها وفعل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتييل وامرأة قتييل وأما اذا لم يجز على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو ممرت بقتيل بنى فلان وفتيلة بنى فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له في اصطلاح به التخاطب) أى وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين أحدهما ما استعمل في غير ما وضع له غاطا كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب بين يديك فإن لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لافي اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستمارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون

الظاهر من عبارة الشارح ان حقيقة مفعول الى الكلمة الثابتة أو المثبتة ادخل التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وفي شرح المفتاح الشربيني ان الجمهور على انها اذا كانت بمعنى مفعول قالوا فيها لا نقل وعلى الوجه لاول للتأنيث فرقا بين المذكر والمؤنث وتبينند يكون النقل فيها بعد ادخال التاء فيها واجرائها على الكلمة . ولا يخفى انه زيادة تصرف لاحاجة اليه (قوله فلانه يقدر) أى يفرض (قوله من التكلف المستغنى عنه) وانما اختاره جريا على قضية الاصل في التاء وهو التأنيث كذا نقل عنه (قوله اذ لا معنى له عند التأمل) لان الاستعمال اذا ذكر بكلمة في كان مادخل عليه مرادا باللفظ يقال استعمل الاسد في زيد أى اريد منه ولو تعاقى في ههنا بمستعملة لكان الاصطلاح مرادا بالكلمة وهو فاسد

والمجاز والثاني بالنظر الى ذاتيهما

(قول الشارح) لان فعلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث أى وهو خاصة مؤنث هو الكلمة

(قول السيد) اذ لا معنى له عند التأمل (أقول) هذا صحيح وأيضاً يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي يخرجه هذا

التقيد على تقدير تعلقه بالوضع

(قول المحشي) بعد ادخال التاء فيها لان التردد بين كون التاء للتأنيث وكونها للنقل لا يمكن الا فيما دخلته التاء

بالفعل اذ التأنيث يقتضيه وقوله واجرائها على الكلمة لانها حينئذ لا تحتاج للتأنيث بخلافها قبل الاعمال

(قول المحشي) ولا يخفى انه زيادة تصرف مستغنى عنه بما ذهب اليه الشارح من انها في الاصل من حق الشيء

اذا ثبت أو من حقته الشيء لانها حينئذ تكون صفة لمذكر سواء كانت بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فتكون التاء للنقل

على كل حال ووجه التكلف اعتبار كونها صفة لكلمة ثم اعتبار عدم الجري على الموصوف

التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصاوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازاً لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المنصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعنى اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول للفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت ولو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة في المفرد (والوضع) أى وضع للفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) نى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه (خارج المجاز) عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازى يعنى ان تعيين اللفظ المجازى لا يكون وضماً (لان دلالة) نأ تكون (بقرينة) فان قلت فلى هذا يخرج الحرف أيضاً عن أن يكون موضوعاً لانه انما يدل على معنى بغيره لا بنفسه فان معنى قواهم الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه الا فرادى بذكر متعلقه قلت لانسلم ان معنى الدلالة على

كذا نقل عنه (قوله ولو سلم اطلاق الحقيقة الخ) يعنى ان المركب وان كان موضوعاً باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكن لا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا مبني على الاختلاف في كون المركبات موضوعاً كما قيل فانه خلاف ظاهر العبارة . قل قدس سره وأيضاً يلزم انتقاض الخ قد تقرر انه لا يجوز تعلق حرفي جري معنى واحد بمائل واحد الابد التقييد بالاول واعتبار الثاني قيداً للتقييد وحينئذ لا انتقاض بذلك المجاز اذ لا فرق بين تقييد الوضع بقوله في اصطلاح به التخاطب وتقييد الاستعمال بعد تقييده بقوله فيما وضعت له فتدبره . قال قدس سره وفيه بحث الخ . صرح الشيخ الرضوي بان المراد بثبوت معنى الحرف

( قال السيد ) كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب الى آخره ( أقول ) أو يقسم الحقيقة الى مفرد مركب ثم يعرف كلا منهما على حدة كما فعله في المجاز

( قال السيد ) فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً الى آخره ( أقول ) يريد ان تعيين اللفظ للدلالة على معناه المجازى لا يكون وضماً . واما تعيين المشتقات كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع قطعاً للدلالة على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعى أى بضابطة كلية كأن يقال مثلاً كل صبغة فاعل من كذا فهو لكذا . وليس للمجاز وضع شخصى ولا نوعى وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها

( قول الشارح ) فان معنى قولهم الحرف الخ هذا المبنى ذكره العنيد وقيد المبنى الا فرادى لان اشتراط ذكر المتعلق في المبنى التركيبى مشترك بين الفعل والاسم والحرف

( قول الشارح ) انه مشروط في دلالة الخ أى بخلاف ما اذا كان مشروط في المدلول كما هو معنى التاميم

( قول المحشي ) كذا نقل عنه بشير الى انه يمكن التأويل بالمستعملة بحسب اصطلاح به التخاطب وباعتباره وقد أول

هو عبارة ابن الحاجب في المختصر به ( قول المحشي ) لا يطلق عليه الحقيقة وان وصف بانه حقيقى

( قول السيد قدس سره ) وليس للمجاز وضع شخصى ولا نوعى الخ الوضع النوعى قسمان لانه قد يكون ثبوت قاعدة

معنى في غيره ما ذكرت بل ما أشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف مادل على معنى ثابت في اللفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد

في اللفظ غيره كون الحرف موحدا لمعناه في اللفظ غيره ، وان يكون ذلك اللفظ متضمنا للمعنى المدلول الذي احدث فيه الحرف مع دلالاته على معناه الاصلي ، فرجل متضمن للمعنى التعريف الذي احدث به اللام المتعترن به وكذا ضرب زيد متضمن للمعنى الاستفهام ، لان ضرب زيد مستفهم عنه فلا وجه لالتزيم الذي ذكره السيد ، ولا شك في انه يجزى نعمنا في دفع السؤال المذكور لان الحرف دال بنفسه على المعنى الذي احدثه في اللفظ غيره ولولا مخالفة الاطراب لثقلت كلام الشيخ بتمامه والاعتراضات التي وردت عليها السيد في حواشيه على شرحه والجواب عنها بحيث ينكشف صريح الحق عن

دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بأن كل لفظ آخره الف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو مقدرين من مدلول ما لحق آخره هذه العلامة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة على نفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة على ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في معنى الجازي لكانت دلالاته عليه وفهمه من القرينة بخالفها لكن الوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يرد اللفظ بعينه بالتعيين أو يدرج في القاعدة الدالة على الدين وهو المراد بوضع في تعريف الحقيقة والجاز وهو يشمل الشخصي والقسم الاول من النوعين كذا في التلويح فعبارة قدس سره للوضع النوعي بمعنى في وضع اللفظ للدلالة بنفسه لان الجاز مقابل للحقيقة والمأخوذ فيها الوضع للدلالة بنفسه تدبر (قال السيد) بل ما أشار اليه بعض المحققين من النحاة الى آخره (أقول) ذكر نجم الأئمة ان معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره هو ان الحرف مادل على معنى ثابت في اللفظ غيره وأطاب في تفصيل هذا المعنى بالأثلة التي من جعلها لام التعريف وهل فقل التارخ هذا ما ذكره والتجأ اليه في دفع السؤال على تعريف الوضع وفيه بحث لانه ان أريد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجزى في دفع ذلك السؤال بل هو بعينه ما قبل من ان دلالاته على معناه لا يرادى مشروطة بذكر متعلقه وان أريد به ان معناه قسم باللفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بذكر حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا ان أريد به قيامه بمعنى اللفظ غيره قياما حقيقيا فباطل ايضا لما ذكرناه ولانه يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض حروفا للدلالة على معان قديمة بمعاني اللفظ غيرها وان أريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون اللفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها حروفا وكل ذلك فاسد كثرى ومحقق معنى الحرف على وجه يقتضيه ذلك السؤال فستورد ان شاء الله تعالى في الاستمارة التبعية

(قول المحشي) وان يكون عطف على ان المراد بعبارة الوضع فيكون الخ

(قول المحشي) فرجل متضمن للمعنى التعريف لانه صار بمنزلة قولك فلان المهور

(قول المحشي) لان ضرب زيد مستفهم عنه ضرب زيد باللفظ المصدر فالاستفهام يتضمنه العقل

(قول المحشي) ولا شك في انه يجزى نعمنا ولا يرد عليه اللفظ الاستفهام لان المستفهم عنه لا يتضمن معناه لاستقلاله

في ادلته بخلاف المهور فلم حتى للدلالة عليه انما تدل عليه حال كونه متضمنا للغير تدبر

اللفظ

زيد

—

يد

معناه

م

ن

م

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتميين كافيا في الفهم (دون المشترك) أي تخرج المجازلا المشترك وهو ما وضع للمعنيين أو أكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين الدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على أحد المعنيين على التمييز لعارض

ظلم الشكوك (قوله سلمنا ذلك) أي كون معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط في دلالاته على معناه ذكر متعلقه لكن لا ياتي ذلك دلالاته بنفسه لان المراد به أن يكون العلم بالتميين كافيا في الفهم أي في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف أيضا . لانا نفهم معنى من معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها الا أن معانيها ليست شاملة في نفسها بل تحتاج الى التغير بخلاف معنى الاسم والفعل كذا قل عنه وفيه ان هذا المراد لا يجمع التسليم المذكور لانه حينئذ لا يكون ذكر المتعلق مشروطا في الدلالة بل في المعنى المدلول عليه ولذا قل في المختصر ان التقصير بالحرف وارد على من قال ان المراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالاته ذكر متعلقه الا ان يقال معنى التسليم المذكور حمل قولهم انه مشروط في دلالاته ذكر متعلقه على أهم من أن يكون مشروط في نفس الدلالة أو في المعنى المدلول عليه وقول بعض الناظرين معنى قوله سلمنا أي سلمنا كون معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا يخفى انه خروج عن السوق . قل قدس سره هذا الكلام لا يجدي نفعا الخ لا يخفى ان فهم المعنى من اللفظ تابع للوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان عينه بملاحظة غيره كان دالا بواسطة غيره ولا شك أن الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه بدليل انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئيا يحتاج الى متعلق يفيد جزئيته فتدبر (قوله لانه قد عين الخ) فيدخل تعيينه في تعريف الوضع (قوله وعدم الدلالة الخ) دفع لما يورد عليه من أنه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر الدال على كل

(قال السيد) سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتميين كافيا في الفهم (أقول) هذا كلام لا يجدي نفعا لان المعارض يزعم أن العلم بتعيين من لمعناه لا يكفي في فهمه منه بل يحتاج الى ذكر المتعلق أيضا ولذلك أبدله في بعض النسخ بقوله سلمنا ذلك لكن معنى قوله بنفسه ان دلالاته عليه لا تكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى وانت تعلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة فيفسد تعريف الوضع على انه ان أراد بالمعنى الاصلى المعنى الموضوع له فقد لزمه الدور كما اعترف به عن قريب وان لم يرد به ذلك فلا بد من بيان معنى الاصلية ليحصل معنى تعريف الوضع ثم ينظر في صحته وفساد.

(قول المحشي) لانا نفهم معنى الخ يعني انه لا قصور في دلالة الحرف قلنا تابعة للوضع اما القصور في معناه لاحتياجه في التعلق الى الغير لكونه مرآة للملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا في دلالة الحرف وابضاحه ان الواضع وضع من مثالا على ابتداء جزئي والابتداء الجزئي يفهم منها عند الاطلاق واما خصوصية ما به الجزئية لكونه البصرة مثلا فليس موضوعا له بل يكون عند الاستعمال تدبر (قول المحشي) حمل قولهم الخ أي ومعنى التسليم اختيار المعنى الذي وانه لا يضر بنا على تفسير معنى الدلالة بنفسه باذكرة (قول المحشي) كون معنى الحرف الخ أي ولا يضر بنا على التفسير المذكور وقوله خروج عن السوق لان الكلام في الدلالة

الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلاً مدلوله ان لا يتجاوز الظاهر والخبض غير مجموع بينهما بمعنى ان مدلوله واحد من معنيين غير معين فهذا مفهومه مادام منتسباً الى الوضمين لانه المتبادر

واحد منهما على التبيين أى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة المبينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوضمين على الآخر لا ينافي أن يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه بمعنى أن مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التبيين له الا انه انتفت لاجل المانع ، وبما حررنا ، اندفع ما قبل ان غارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلاً لما يدفع تعيين المراد (قوله وزعم صاحب المفتاح الخ) عبارته الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص أو القرء في أن لا يتجاوز الظاهر والخبض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام منتسباً الى الوضمين أما اذا خصصته بواحد إما صريحاً مثل أن تقول القرء بمعنى الظاهر وإما استلزاماً مثل أن تقول القرء لا بمعنى الخبض فانه حينئذ ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الظاهر بالتعيين كما كان الواضع عينه بآرائه بنفسه (قوله بمعنى أن مدلوله واحد من المعنيين الخ) فالمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل أى غير المتجاوز أو على حذف المضاف أى ذي أن لا يتجاوز (قوله فهذا مدلوله الخ) يعني انه اذا نسب الى الوضمين دل بنفسه على احد المعنيين لاعلى التبيين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد على سبيل البدل ومعنى ما لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم انه لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد المشترك بينهما ، كيف وانه لا يفهم أصلاً عند اطلاقه فضلاً عن كونه متبادراً (قوله لانه المتبادر الخ) لان دلالاته على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوضع وانتسابه الى الوضمين على السوية ودلالاته على مجموعهما خلاف الوضع اذ لم يوضع له صريحاً وهو ظاهر ولا ضمناً لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع للمجموع فلم يبق الا الدلالة على احدهما على سبيل البدل وفيه انه يجوز أن يكون مدلوله كل واحد منهما

(قول المحشى) وبما حررنا أى من أن حاصل الابراد انه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد بدون الآخر

(قول المحشى) اندفع ما قبل الخ حاصله ان معنى الدلالة بنفسه كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولا شك ان المشترك يفهم منه كل واحد من معنييه بمعنى انه يحصل في الذهن كل واحد من معنييه بعينه لكن لا يعلم المراد على التبيين لغرض الاشتراك والدلالة المأخوذة في تعريف الوضع لم تنف في المشترك لغرض الاشتراك كما يشمر به كلام الشارح اه ووجه الدفع ظاهر من تقرير السؤل

(قول المحشى) كيف وانه لا يفهم أصلاً وأيضاً ليس وضع اللفظ له ناشئاً من الوضمين اذ كل منهما الواحد بخصوصه فانسابه الى الوضمين انما يزيل تعيينه لانتدخذه في نفسه تدبر

(قول المحشى) وفيه أنه يجوز أن يكون مدلوله الخ وارد على قوله لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع للمجموع وحاصله ان المعنى استلزامه هو المجموع من حيث صفة الاجتماع بان يكون كل واحد جزءاً من المجموع اما كل واحد في نفسه مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه فلازم عند الانتساب الى الوضمين اذ ليس موضوعاً لكل واحد بشرط الانفراد عن الآخر فان الواضمين قد يكونان مختلفين بل هو موضوع لكل واحد مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه

الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة وأما اذا خصصته بأحد الومضين كما اذا قلت القراء بمعنى الطاهر أو لاءبى الحىض فانه حيثئذ ينتصب دليلا على الطاهر بالتميين والقرينة لدفع مزاحمة ابر وتمقيق ذلك ان الواضح عينه الدلالة بنفسه على معنى الطاهر وكذا عينه الدلالة بنفسه على معنى الحىض وقولنا بمعنى الطاهر أو لاءبى الحىض قرينة لدفع المزاحمة لان تكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الومضين وضع

مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه كما مر من قوله يدل على كل واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال المشترك فى المعنيين قل ان مدلوله احد المعنيين على سبيل البدل (قوله واما اذا خصصته بأحد الومضين الخ) فيه اشارة الى ان القرينة فى المشترك لتخصيصه بأحد الومضين وترجيح احدهما على الآخر لا لدلالته فانه دال بنفسه على كل واحد من المعنيين بالوضع لظهور الملازمة بين الشرط والجزاء اعنى قوله اذا خصصته الخ ولذا لم يترض الشارح رحمه الله تعالى اياه (قوله ان الواضح عينه للدلالة بنفسه الخ) لان الواضح لم يشترط في شيء من وضعه القرينة كيف والواضح ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوضع الاول قبل الثانى بدة (قوله قرينة لدفع المزاحمة) أى بتخصيصه بأحد الومضين (قوله لان تكون الدلالة بواسطة) لانها تابعة للوضع والواضح عينه بنفسه لا مع القرينة (قوله وحصل من هذين الومضين الخ) أى لزم من انتسابه الى مجموع الومضين وضع آخر ضمنى وهو (قول المحشى) من قوله يدل أى من قول الشارح لانه قد عين الدلالة على كل من المعنيين بنفسه فان معناه انه

دال عليهما جميعاً كما تقدم فيما كتبه على قوله وعدم الدلالة الخ

(قول المحشى) لكن لما كان الخ اعذار عن صاحب المفتاح فى قوله بما ذكر حاصله انه راضى فيه مذهبه لا المنع من جهة الوضع

(قول المحشى) لظهور الملازمة الخ لان معنى ينتصب دليلا يترجح من جهة الوضع والافه دليل على كل حال لوجود الوضع

(قول السيد) وقولنا بمعنى الطاهر أو لاءبى الحىض قرينة لدفع المزاحمة (أقول) فان قلت على تقدير المزاحمة لادلالة

على احدهما بالتميين فيكون ادفعها المستفاد من القرينة مدخل فى تلك الدلالة قطعا فهى بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ

المرسوع قلت المقتضى للدلالة عليه بنفسه كان حاصلا ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة

تحقق تلك الدلالة بذلك المقتضى الذى اقتضاها وليس عدم المنع من تامة المقتضى واما قرينة الجواز فهى معتبرة فى الدلالة

على المعنى الجازى لا يتحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهى من تامة المقتضى وبذلك يتضح الفرق بين قرينتى المشترك والجواز

ويظهر أن المشترك يدل بنفسه على احد معنييه بعينه وان الجواز لا يدل على معناه الجازى بنفسه بل بالقرينة

(قال السيد) وحصل من هذين الومضين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه الدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق الى آخره

(أقول) ان اراد بأحد المعنيين المفهوم الكلى الصادق على كل واحد منهما فلا نسلم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما

بخصوصه يحصل منه وضمه لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولزم

عند اطلاقه أن يتردد بين المعانى الثلاثة اعنى المفهوم الكلى وفرديه واحتيج فى كل واحد منها الى قرينة معينة فان زعم

ان عدم قرينة فرديه قرينة له لزم القول بانه عند اطلاقه يتبادر منه أن المقصود به ذلك المعنى الكلى وان اللفظ مستعمل

فيه وهو باطل قطعا بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك وان كانا متنافيين كما فى المثال

المدكور اعنى القراء عند الكلى وان اراد بأحد المعنيين احدهما معينا فى نفسه وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى

آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على أحد المعنيين عند الإطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضح وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا وأخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق مفهومه أحدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف باننا لانسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطاهر والحفيض واما الدليل على انه عند الإطلاق يدل عليه وبأن قوله القرء بمعنى الطاهر أو لا بمعنى الحفيض دال بنفسه على الطاهر بالتميين وهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطاهر وقوله لا بمعنى الحفيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون ممنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان أريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوع فالجواز ايضا كذلك لأن اسدا فى قولك رأيت أسدا يرمى موضوع أيضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان أريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فلى

التعيين لاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين لاحد المعنيين المطابق لا لمجموع المعنيين فانه ليس يلزم فالحاصل ان له ضمنا لهذا خاصة ولذلك خاصة ويلزمه الوضع لاحدهما مطلقا وكل ما يكون اللفظ موضوعا له يكون دلالة ضرورة ان قصدا فقصدا وان ضمنا فضمنا كذا فى شرحه للمفتاح ( قوله فكان الخ ) كلمة كأن باعتبار قوله وقال اذا اطلق كما لا يخفى ( قوله لا يتوجه اعتراض الخ ) وجه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دليل الحقيقة وجه اندفاع الثانى من قوله والقرينة لدفع المزاحمة قال قدس سره بان أراد باحد المعنيين الخ ويعرف من كلامه المتقول من شرح المفتاح انه ليس المراد • قال قدس سره ولو صح ذلك الخ • زاد فى شرحه للمفتاح على هذه الوازم الثلاثة انه يلزم أن يكون كل مشترك متواطئا ولم يقل به احد وكلا مندفع • بما صرح به فى شرح الشرح من ان وضع اللفظ لنفسه ضمنى ومثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قيل به • فكان انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذلك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار اتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيين وضمين فان قلت المشترك اذا اطلق فم منه جميع المعاني واحتج فى تعيين ارادة احدها الى قرينة واما الجواز فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى الجازى فاحتج فى فهمه وارادته الى قرينة قلت لانما لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه فى فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته لتحقيق لافرق بين قرينتى الجواز والمشاركة وابن احدهما من الآخر

( قول المحشى ) متواطئ أى بالتقاييس الى معنيين مع كونه مشتركا بينهما وهذا لا يقول به أحد

( قول المحشى ) بما صرح به أى الشارح فى شرح الشرح المضدى فى بحث ان اللفظ موضوع لنفسه اولادافا به لزوم الاشتراك فى جميع الالفاظ ان قلنا بوضعها لانفسها ويندفع به أيضا ما أورد من انه كما يستلزم الموضوعان ثالثا فهذا الثلاثة تستلزم رابعا وهكذا ( قول المحشى ) فكان المعتبر فى الاشتراك الخ أى مثله الزواطة ها

تقول الاول يستلزم الدور حيث أخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه فلنا هذا أيضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وبمجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى ( والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ) من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تنمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم

المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا كما لا يخفى \* قال قدس سره وان اراد الخ \* اراد به احد المعنيين معينا في نفسه ، غير معين بدلالة اللفظ بواسطة انتسابه الى الوضعين ولا شك انه معنى مغاير لكل واحد بخصوصه وان اللفظ المشترك موضوع له ضمنا كما مر وتردد السامع انما هو في تعيين المراد لافي الدلالة والكلام في الدلالة فتدبر فانه دقيق وانم ما قال السكاكي رحمه الله تعالى وانه لمغلة فضل تأمل فاحتط اى افعل الاحتياط وبما ذكرنا ظاهر ان ما ذكره السيد في شرحه للمفتاح حيث قال بعد تزييف توجيه الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية فالصواب ان يقال اراد ان القرء اذا لم يخص باحد وضعيه تبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان مساواة القرء دلالة على معناه بنفسه لا بالقرينة سواء اعتبر انتسابه الى الوضعين أو الى وضع واحد لافي دلالة على المراد \* قال قدس سره فان قلت الخ \* يعنى أن المشترك اذا اطلق ولم يقيد بما يخصه باحد المعنيين يفهم منه جميع المعاني التي وضع لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح ما ذكر من أن هناك ترادا بين معنى الوضعين \* قال قدس سره لان كلامه في فهم المعنى المراد \* وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا ولا شك في التردد في تعيين المراد عند الاطلاق وفيه بحث لما مر أن كلامه في الدلالة على المعنى لافي الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس مدلوله بمجموع المعنيين لعدم الوضع له ، لا انه لا يجوز ارادته منه ( قوله من العجائب الخ ) انما كان من العجائب لان عبارة الايضاح قبل دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يتمتع الخ فتصديره باللفظ قبل ابراز التضمير في وهو بنادى على انه كلام برأسه فحمله على انه اعتراض على السكاكي مع تعليل فساد ما عاله السكاكي من العجائب ( قوله فقال ) أى قال ذلك البعض في دفع هذا الاعتراض ( قوله بالوضع ) أى التعيين

( قول الشارح ) الحقيقة في المفرد الخ احترز به عن الحقيقة في المركب وهى الحقيقة العقلية فانها لا تشارك الكناية في شي . لانها الاسناد والكناية نفس اللفظ ( قول المحشي ) غير معين بدلالة اللفظ بواسطة الخ يعنى ان نفس الدلالة وان كان فيها التعيين من حيث الوضع كما سبق لكن لانعين فيها بواسطة الانتساب الى الوضعين فصح ان هناك معنى ثالثا يفهم منه بواسطة الانتساب وانه دال عليه ( قول المحشي ) لا انه لا يجوز ارادته منه وان كان مذهبه ذلك كما مر



ان السكاكي أراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برى، عنه هذا كلامه وافول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برى، منه والمجب انه لم يتنبه المصنف أيضا فسر الوضع بتعيين اللفظ بالدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي أيضا أورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فما اليت بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك أشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبه الى جميع المعاني فذهب الحقون الى ان المخصص هو الوضع ومخصصه هو هذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ وأوقف عباده عليها تعالما بالوحي أو بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا أو جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى او كانت لذاته كدلالته على الالفاظ اوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الالام واوجب ان يفهم كل أحد معنى كل لفظ لا متناع انفكك الدليل عن المدلول كما ان كل أحد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولا متناع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالنير ولا متناع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولا متناع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والايض لاستلزامه أن يكون المفهوم من قولنا هو ناهل أو جرن اتصافه بالمتنافيين أو المتضادين وهذا أولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للتقيضين أو للمتضادين لانه ممنوع (وقد تأوله)

لثلا يلزم الدور (قوله حفظت شيئا) وهو ان مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة بنفسها أن يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم (قوله وغابت عنك أشياء) وهى الامور التى تدل على انه ليس من تنمة اعتراضه على السكاكي رحمه الله (قوله تعالما بالوحي) أى بان يوحى الالفاظ بحيث يفهم منها دلالتها على معانيها وكذا الحال في الاسماع وفي خلق العلم الضرورى (قوله بعضهم) وهو عباد بن سليمان الصميرى (قوله ان لا تختلف اللغات الخ) يعنى ان كثيرا من الالفاظ يكون لمعان عند امة ويكون لمعان آخر عند امة اخرى كالسوء فانه عند الاتراك بمعنى الماء وعند الفرس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القبيح وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف (قوله ولا متناع جعل اللفظ الخ) يعنى ان اللفظ المجاز مع القرينة يمتنع منه فهم المعنى الحقيقي فان اسدا يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقي اصلا فاندفع ما قيل أن القرينة انما تدل على عدم الارادة ولا توجب امتناع فهم المعنى الحقيقي فان ذلك انما هو اذا لوحظ لفظ المجاز ثم يلاحظ القرينة (قوله لاستلزامه أن يكون المفهوم الخ) مع اننا نعلم قطعا ان المفهوم منه اتصافه باحدهما (قوله لانه ممنوع) لانه تجوز المناسبة بتقيضين من

أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي) أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاء والتوسط بينهم وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهل التناسب بينهم قضاء لحق الحكمة كالقصر بالبناء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير أن يبين والقصر بالقاف الذى هو شديد لكسر الشئ حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواص كالفعالان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فى مسامعها من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا (والمجاز) فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوززه اذا اتمدها نقل الى الكلمة المجازة أى المتمدية مكانها الاصلى أو الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ فى أسرار البلاغة وزعم المصنف أن الظاهر انه من قولهم جملة كذا مجازاً الى حاجتى أى طريقاً لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب فى تسمية شئ باسم يغاير اعتبار المعنى فى وصف شئ بشئ كتسمية انسان له حمة باحر ووصفه باحر فان اعتبار التناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه أولى بذلك من غيره وفى الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية فعند زوال الحمة لا يصح وصفه باحر حقيقة وتصح تسميته بذلك فاعتبار المنيين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح فى اعتبار تناسب التسمية ان يقتضى بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز (مفرد ومركب)

وحقيقة كل واحد منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما

جهتين (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على انهما عمان وهو الحق لامتياز موضوعهما بالحقيقة فعلم التصريف يبحث عن أحوال المفردات من حيث حروفها وهيئاتها وتعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية (قوله وان لهيئات الخ عطف على ان للحروف الخ) (قوله بالتحريك) أى بتحريك العين فانه يناسب أن يكون معناه ما فيه الحركة (قوله وكذا باب فعل الخ) فان قوة الضم تناسب أن يوضع للافعال اللازمة (قوله نقل الخ) ولا حاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على التقدير الاول وبمعنى المفعول المتمدى الى المفعول الثانى بواسطة حرف الجر على التقدير الثانى على ما قبل لتحقق العلاقة الصحيحة للاقل وهو اتصاف الكلمة بالتعدى الذى هو المعنى الاصلى للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كقول الحقيقة الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى وبحصل التناسب بينهم ما غاية التناسب (قوله ان الظاهر الخ) فاللفظ المجاز ظرف لكن حينئذ يفوت التناسب بين اللفظى والحقيقة والمجاز (قوله واعتبار الخ) دفع قوم

(قول الخوشي) الذى هو المعنى الاصلى فالمجاز مصدر بمعنى التعدى

(قال السيد) واذا كانا متعاقبين الخ فيه يبحث صحتك ذكره القزري

في تعريف واحد (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) أي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازاً كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً فانه وان كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به يقع التخاطب أعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الأركان المخصوصة مجازاً (فلا بد من الملافة) المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة (ليخرج الناطق) من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم الملافة (و) يخرج (الكناية) أيضاً بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له

ان هذا الوجه يستلزم ان تسمى الحقيقة أيضاً بالمجاز (قوله في تعريف واحد) يفيد معرفة حقيقة كل منهما (قوله عن الحقيقة) مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة في التلويح اللفظ اذ تعدد مفهومه فان لم يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان تخلل بينهما نقل فان لم يكن النقل لمناسبة فهو مرتجلاً وان كان لمناسبة فان هجر الاول فهو المقول وان لم يهجر ففي الاول حقيقة وفي الثاني مجاز انتهى ومعنى تخلل النقل أن يكون استعماله في المعنى الثاني بعد ملاحظة المعنى الاول فالمشترك سواء كان وضعه واحداً أو متعدداً ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الرضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنييه وأما المرتجل والمقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنييه باعتبار وضعه له في نفسه . مع قطع النظر عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه ، بالقياس الى المعنى الآخر لتخلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل في غير ما وضع له من وجه فبقوله في غير ما وضعت له خرج المرتجل بالقياس الى كل واحد من معنييه لكونه مستعملاً فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا بمجاز لعدم العلاقة فلا يكون هذا الاستعمال صحيحاً وخرج المشترك مطابقاً لكونه مستعملاً فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا الحقيقة المطلقة ، وخرج المقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ، ودخل فيه بقيد في اصطلاح به التخاطب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له .

( قول المحشي ) مع قطع النظر عن وضعه لآخر أي عدم بناء هذا الاستعمال على وضعه لآخر وكونه فرعاً عنه  
( قول المحشي ) بالقياس الى المعنى الآخر أي بالقياس الى وضعه للمعنى الآخر بان يكون الاستعمال الثاني مبنياً على الوضع للمعنى الاول كما في المجاز ( قول المحشي ) وخرج المقول أي بالقياس الى كل من معنييه  
( قول المحشي ) ودخل بقيد في اصطلاح التخاطب الخ أي اذا استعمل في أحدهما بالنظر الى وضعه للآخر فقيد في اصطلاح التخاطب ليس الا للدخال اما الاخراج فبقوله في غير ما وضعت له

على  
بل  
أو  
له  
فيما  
ع  
ن  
ذا  
نأ

مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازاً وقد يكون كناية وقد يكون غلطاً وقد يكون مرتجلاً وقد يكون منقولاً والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى يهجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض أفراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والديب جميعاً يكون مجازاً هذا من حيث اللغة أما من حيث العرف فهي موضوع له ابتداء ورعاية معنى الديب انما هي لمجرد المناسبة

فاندفع ما قيل انه قد خرج المنقول بقيد في غير ما وضعت له ودخل الصلوة المستعملة في الدعاء بعرف الشرع مع انه منقول وكذا ما قيل انه صرح ههنا بان المرتجل والمنقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بانهما مستعملان في غير ما وضع له ( قوله مع جواز ارادته ) أى بالنظر الى كونه كناية فلا ينافي امتناع ارادته في خصوص المادة كما في قوله تعالى ( الرحمن على العرش استوى ) ، فهو مجاز متفرع على الكناية وقبل جواز ارادته ولو في محل آخر وكلا المعنيين مستفاد من الكشف كما سيجي . ( قوله قد يكون مجازاً الخ ) اللفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة عن ارادته فجازان لم يهجر الاول وان هجر فتنقل وان استعمل لا لعلاقة فان استعمل لاعتن قصد فلفظ وان كان بقصد فمرئجل ( قوله في معنى مجازي ) لا يكون فرداً للموضوع له بقرينة المقابلة ( قوله باعتبار مجرد الخ ) أى

( قول الشارح ) مع جواز ارادته بان يكون مراداً باللفظ تبعاً اما المجاز فلا يمكن ارادته به لمنع القرينة كما مر ( قال السيد ) كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس الخ ( أقول ) حاصله ان لفظ الدابة يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة لغة ويكون ملاحظة الديب هناك لصحة الاطلاق على ذات ماله ديب ولا ملاحظة حينئذ لخصوصية ذات الفرس اصلاً وتارة على سبيل المجاز اللغوي ويلاحظ فيه خصوصية الذات ويعتبر الديب على انه علاقة مصححة لاطلاقه على خصوصية هذه الذات وتكون أيضاً مصححة لاطلاقه على خصوصية ذات اخرى يوجد فيه وقد يطلق على الفرس باعتبار نقله اليه عرفاً وبهذا الاعتبار لا يصح اطلاقه على كل ما يدب كما في الحقيقة الاصلية ولا على كل خصوصية لها الديب كما في المجاز المتفرع على تلك الحقيقة بل لا يطلق حقيقة بهذا الاعتبار الاعلى خصوصية ذات الفرس لانه في العرف انما وضع له ورعاية معنى الديب انما هي لمجرد المناسبة في وضعه له لا لصحة الاطلاق ولا لكونه علاقة مصححة على الاطراد ( قول الشارح ) وباعتبار خصوصية الفرسية والديب الخ اعتبر الديب لانه منقول يعتبر فيه المناسبة

( قول المحشي ) فاندفع ما قيل الخ أى لان كل ذلك باعتبارين لا باعتبار واحد ( قول المحشي ) فهو مجاز متفرع على الكناية لامتناع الارادة في خصوص المادة مع لزوم جواز الارادة فيها على هذا القول وعلى القول الثاني كناية لاعتباره الجواز ولو في محل آخر وعبرة المحشي فيما يأتي المستفاد من عبارة الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز متفرع على الكناية فيما لا يمكن اهـ ومعنى التفرع ان هذا الكلام فيها يجوز فيه المعنى الحقيقي كناية وفيها لا يجوز فيه مجاز

في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه  
 الديدب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك  
 المعنى حتى يصح اطلاق لفظ الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على  
 كل ما يوجد فيه الديدب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء (وكل منهما) أي من الحقيقة والمجاز  
 (لنوى وشرعى وعرفى خاص) وهو ما يمتنع نأفله عن المعنى اللغوى كالتجوى والصرفى والتكلاي وغير  
 ذلك (از) عرفى (عام) لا يمتنع نأفله اما الحقيقة فلان واضمها ان كان واضع اللغة فعلى لغوية وان كان الشارع  
 فشرعية والا ففرقية عامة أو خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع وأما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع  
 التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى  
 وان كان اصطلاح الشرع فشرعى والا فعرفى عام أو خاص (كاسد للسمع والرجل الشجاع) يعني ان لفظ  
 اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السمع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون  
 مجازاً لغوياً (وصلوة للعبادة والدعاء) يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة  
 تكون حقيقة وفي الدعاء تكون مجازاً شرعياً (وفعل اللفظ والحدث) يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو  
 في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازاً (ودابة لذي الاربع والانسان) فانها في العرف

من غير ملاحظة خصوصية الفرس (قوله وبخلاف المجاز) في كثير من النسخ بدون الواو فيكون لبيان الفرق بين الحقيقة  
 والمجاز قصداً وتبعا للفرق بين رعاية المناسبة في المتقول وبين رعايته في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ بالواو فيكون  
 الامر بالعكس وهو الموافق لما في التوضيح والتلويح (قوله لا يمتنع نأفله الخ) اى لا يعلم نأفله بالتعيين لا ان يكون نأفله جميع  
 الناس فانه ممنوع فافهم (قوله وفعل) في القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان أو هو كتابة عن كل عمل متعدد وفي  
 الصحاح بمعنى الامر والشان نقله الخويزي الى الكلمة المخصوصة وقد يستعملونه بمعنى الحدث لاشتراكه عليه كما في تعريف  
 المفعول به والمفعول فيه والمفعول له في الكافية (قوله فانها في العرف العام الخ) في التفسير الكبير ان الدابة في العرف  
 (قول الشارح) بخلاف الحقيقة أى المطابقة المارية عن النقل والاشتراك والارتجال وقوله والمجاز أى المطلق المارى عن النقل  
 (قول الشارح) وهو ما يمتنع نأفله عن المعنى اللغوى يعنى ان المراد بالقل استعمال اللفظ في غير ما وضع له المناسبة  
 (قال السبكي) وأما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع التخاطب الخ (اقول) وأيضاً استعمال اللفظ في المعنى المجازي  
 ان كان المناسب له لوضع له لغة فهو مجاز لغوى وهكذا نقول في سائر الاقسام وبالجملة كل مجاز متفرع على معنى حقيقى لو  
 استعمل اللفظ فيه كان حقيقة فيكون المجاز تابعا للحقيقة في الانقسام الى هذه الاقسام الاربعة  
 (قول المحشى) وتبعا للفرق الخ أى وبيان الفرق بين رعاية المناسبة الخ تبعا  
 (قول المحشى) فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق لانها وصف لا للرجوع بخلاف ما اذا كانت اسما كما هي في  
 العرف فان اعتبار المناسبة لا ترجيح فلا تطرد

فيه  
ك  
على  
باز  
غير  
رع  
رفع  
وى  
لفظ  
نوع  
رصة  
نحو  
رف  
لحقيقة  
ن  
جميع  
وفي  
ريف  
رف  
بالقول  
سبة  
بجازى  
ن لو

العام حقيقة في الاول مجاز في الثانى فاذا ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من  
المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازى (والمجاز مرسل ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين  
المعنى المجازى والحقيقى (والاستعارة) فالاستعارة على هذا هو المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى كاسد  
فى قولنا رأيت أسداً برمي (وكثيراً ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعنى (على استعمال اسم المشبه به فى  
المشبه) وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستميراً ولفظ المشبه به مستمراً  
والمعنى المشبه به مستمراً منه والمعنى المشبه مستمراً له والى هذا أشار بقوله (فهما) أى المشبه والمشبه به  
(مستمار منه ومستمار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستمار) لان اللفظ بمنزلة لباس طاب عارية من المشبه  
به لاجل المشبه (والمرسل) وهو ما كان العلاقة غير المشابهة (كالايد فى النعمة) وهى موضوعة للجارحة المخصوصة  
لكن من شأن النعمة أن تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضاً  
بها تظاهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايدى فلان  
هندى وجات يدها لدى ونحو ذلك بخلاف اتسمت اليد فى اليد (والقدرة) أى وكالايد فى القدرة لان اكثر  
ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ  
وغير ذلك وأما اليد فى قوله عليه الصلاة والسلام \* المؤمنون تنكأوا دماً وهم يسمى بدمهم ادناهم وهم يد على  
من سواهم \* فن بآب التشبيه أى هم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور  
أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضاً وان تختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم على  
المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى أسرار البلاغة من أن اليد ههنا استعارة فهو مبنى  
على ما نقلنا عنه من أن المشبه به اذا كان ممالاً يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بحمل

للمرس خاصة وفي التلويح انها لذات القوائم الاربع وفي القاموس انها غلبت على ما يركب وتقع على المذكر (قوله بلفظ النكرة الخ)  
أى بلفظ فى صورة النكرة والا فهو معرفة لان اللفظ اذا أريد به نفسه كان علماً له والتأوين فيه للتمكن وهذا على رأى  
الشارح رحمه الله تعالى من كون الالفاظ موضوعة لانفسها وضماً ضمناً (قوله وتصل الى المقصود بها) أى تصل النعمة  
الى الذى قصد بها وهو المنعم عليه (قوله اكثر ما يظهر الخ) ما مصدرية ويكون عطف على يظهر والجار والمجرور اعنى به

(قول الشارح) المصححة بيان الواقع بخلاف علاقة الاسم كافى القارورة اطلقت على الزجاجية لكونها مقرأ الماء

لكنها ليست مطردة بخلاف الاولى  
(قال السيد) وايضاً بها يظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها الخ (اقول) أى فالجارحة بمنزلة العلة الصورية  
لأنه فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه ولا يبعد أن يجعل اليد بمنزلة المادة والنعمة بمنزلة الصورة الظاهرة فيها  
(قال السيد) وكالايد فى القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى اليد الخ (اقول) فتكون اليد بمنزلة علة صورية

من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن أن يقال هم كيد على من سواهم ( والراوية في المزايدة ) أى في المزود الذى يحمل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزايدة والملافة كون البعير حاملاً لما ذكر للمرسل عدة أمثلة أراد أن يشير الى عدة أنواع الملافة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان الملافة يجب أن تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئ من الجزئيات لان أئمة الادب كانوا يتوقفون فى الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع الملافة ولم يتوقفوا على أن يسمع آحادها وجزئياتها مثلاً يجب أن يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب أن يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصى وانواع الملافة المعتبرة كثيرة ترتقى ما ذكره الى خمسة وعشرين والمصنف قد أورد ههنا تسمية غير ما سبق أولاً فى اطلاق اليد على النعمة والقدرة بملافة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزايدة بملافة المجاورة فقال ( ومنه ) أى من المجاز المرسل ( تسمية الشئ باسم جزئه ) يعنى أن فى هذه التسمية مجازاً مرسلًا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ لا ان نفس التسمية مجاز فى العبارة تسامح ( كالعين ) وهى الجارحة المخصوصة ( فى الربهة ) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربية لان غيرها من الاعضاء مما لا ينفى شيئاً بدونها صارت العين كأنه الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلاً لا يجوز اطلاق اليد على الأصبع على الربهة وان كان كل منهما جزءاً منه ( وعكسه ) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله ( كالأصابع فى الانامل ) فى قوله تعالى • يحملون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق • والانملة جزء من الأصابع والفرض منه المبالغة كأنه جعل جميع الأصابع فى الاذن لئلا يسمع شيئاً من الصواعق ( وتسميته )

متاق يكون أى يكون الافعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة الى التكلف الذى ارتكبه بعض النافذين • قال قدس بنام بجلد ثالث • بالقاء والمهزة من القاء يقال أقام الرجل اذا وسعه وزاد فيه ( قوله بملافة السببية الصورية ) واما اذا اطلق بملافة العلة الفاعلية فهى داخله فى السببية ( قوله لا ينفى شيئاً ) أى لا ينفع شيئاً من النفع ( قوله كأنه جعل ) أى كل واحد

للقدرة على قياس ما ذكره فى النعمة والافعال ان يحمل اليد بمنزلة مادة قابلة والقدرة بمنزلة صورة لما حالة فيها ( قال السيد ) والراوية فى المزايدة أى فى المزود الذى يحمل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر ( أقول ) قال فى المحتاج المزايدة الراوية قال أبو عبيدة لان تكون المزايدة الا من جلدتين بنام بجلد ثالث بينهما لينسع وكذلك السطحية وجمع المزايدة المزاد والمزائد واما المزود فهو ما يحمل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والجمع المزاد وقال أيضاً الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه والعاملة تسمى المزايدة راوية وهو جائز على الاستعارة والاصل ما ذكرناه فظهر ان تفسير المزايدة بالمزود غير صحيح لان المزايدة ظرف المساء الذى يستقى به على الدابة والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حامله يسمى

و  
ن  
ل  
ت  
ل  
م  
ة  
(

أى ومنه تسمية الشيء ( باسم سببه نحو رعيننا الغيث ( أى النبات الذى سببه الغيث ( أو ) تسمية الشيء باسم ( سببه نحو امطرت السماء نباتاً ) أى غيثاً يكون النبات مسبباً عنه وأورد في الايضاح في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والمعجب انه قال في تفسيره أى الدية المسببة عن الدم ( أو ما كان عليه ) أى تسمية الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه فى الزمان الماضي ( نحو واتوا البيتامى أموالهم ) أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ ( أو ) تسمية الشيء باسم ( ما يؤول ) ذلك الشيء . ( اليه ) فى الزمان المستقبل ( نحو إني أراى أعصر خيراً ) أى عصيراً يؤول الى الخمر ( أو ) تسمية الشيء باسم ( محله نحو فليدع ناديه ) أى أهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس ( أو ) تسمية الشيء باسم ( حاله ) أى باسم ما يحل فى ذلك الشيء . ( نحو قوله تعالى \* واما الذين ابضت وجوههم فى رحمة الله \* أى فى الجنة ) التى تحل فيها الرحمة ( أو ) تسمية الشيء باسم ( آله نحو واحمل لى

منهم الاصبع فى الاذن أى بحسب الظاهر والتعبير والا فالمراد جعل الالة ولك ان تحمل الاصابع على معناها فيكون التجويز فى نسبة الجمل اليها حيث نسب فعل الجز الى الكل للباقة ( قوله انه سهو ) قد يقال الدم وان كان سبباً للدية الا أن اكل الدية سبب لا كل الدم والقتيل بهذا الاعتبار ولا يخفى ان عبارة الايضاح . لاتساعده ( قوله او ما كان عليه الخ ) السبق والحقوq الاعتباران فى الجواز باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤول اليه . بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كما حققه فى التلويح . قال قدس سره الظاهر عتياً \* لانه الذى يقع عليه العصر لا العصير . قال قدس سره وجعل من تسمية الشيء باسم غايته . وفى الكشف فسر بالغب . وقال انه من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه . قال قدس سره استخرج الخ . لا يلزم عصر العصير . هذا بناء على ان ما يسبق الى الذهن من نسبة الفعل وما

اوية فلا تطلق الراوية على المزود مجازاً كما يسمى بالراوية حامل المزايدة ويطلق عليها مجازاً ( قول السيد ) نحو ( نى أراى أعصر خيراً ) أى عصيراً يؤول الى الخمر ( اقول ) الظاهر أن يقال أعصر عتياً كما ذكر فى بعض كتب أصول الفقه وجعل من تسمية الشيء باسم غايته وعلى ما فى الكتاب فالمعنى استخرج بالعصر خيراً أى عصيراً يؤول اليها ( قول المحشى ) لاتساعده لان كلامه صريح فى الدية والدم لافى لا كين ( قول المحشى ) بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار مثلاً اذا قلت قنات قتيلاً وعصرت خيراً فهو مجاز الاول والمعتبر الحق أى الحق كونه قتيلاً وخيراً بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب أى ثبوت القتل والعصر وحسب ما لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم أى ايقاع النسبة والنكلم بالجملة لقطع بأن الاسم وهو القتل والخمر مجازوان صار المسمى فى زمان الاخبار قتيلاً وخيراً حقيقة بان اخبرت بعد تلك الصيرورة وكذا فى مثل آتوا البيتامى أموالهم وقت البلوغ فالمعتبر السابق أى سبق اليتيم على ثبوت الحكم وهو الايتا . لا على الاخبار أى ايقاع النسبة والنكلم بالجملة فان قولك أموالهم وقت البلوغ واقع وقت النيم ( قول المحشى ) وقال انه من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه أى يؤول جزوه اليه فملافة الايلولة قد تكون باعتبار

جزء الشيء كما تكون باعتبار كله



لسان صدق في الآخرين اى ذكر احسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح  
به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من المألوف الى اللازم وبعض انواع  
العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللازم فكيف ذلك قلت يمتزج في جميعها الزوم بوجه ما اما في الاستمارة فظاهر  
لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لانه لا محالة فالاسد مثلاً انما

يشبهه الى ذات موصوفة بوصف ان يكون اتصافه بذلك الوصف سابقاً على ثبوت الفعل له فليزم وقوع المعصر على المعصير  
أى المصور واما اذا اريد اعصر عصيراً حاصل هذا المعصر فلا حاجة الى تأمله بله باستخرج (قوله في الآخرين نوع خفاء)  
أى لا يظهر فيها المعنى المجازى ظهوره في الامثلة السابقة ولذا حمل الكشاف الرحمة على الثواب المخلد والعارفة على الاتساع  
وقبل في الثانى ان المعنى اجمل لى لسان صدق ينطق بالصدق فى الآخرين (قوله فان قلت الخ) يعنى ان اعتبار العلاقة  
انما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقى الى المعنى المجازى والانتقال فرع للزوم واكثر هذه العلاقات لا يفيد اللازم بالمعنى  
الذى مر في المقدمة وهو أن يكون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في الذهن اما  
على الفور أو بعد التأمل في القرائن فما قبل انه لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما مر في المقدمة من ان المعنى اللازم  
الذهنى ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره على الفور أو بعد التأمل في القرائن ، ليس بشي . (قوله ان معنى المجاز الخ)  
ذكر المجاز بناء على ان الكلام فيه والا فمقد المصنف في الكناية أيضاً الانتقال من المألوف الى اللازم كما مر (قوله يعتبر في  
جميعها الخ) يعنى أن جميع هذه العلاقات مفيد للزوم في الجملة على ما فصله (قوله اخص اوصاف الخ) أى اظهرها اختصاصاً  
واشهرها اذ لا يمكن الزيادة في الاختصاص ، ولذا لا يجوز أن يقال رأيت اسداً يرمى أى في البحر (قوله فينتقل الذهن من  
المشبه به الى) أى الى وجه الشبه لكونه اشهر اوصافه ثم ينتقل منه الى معروضه الذى سوى المشبه به بمعونة القرينة فيتحقق  
اللازم بالمعنى الذى مر في الاستمارة (قوله فالاسد الخ) بيان لما ذكره على الوجه الكلى في مثال (قوله انما الشجاع للشجاع)

( قال السيد ) فالاسد مثلاً انما يستعار للشجاع لا يزيد أو عمرو على الخصوص ( أقول ) لا معنى به ان لفظ الاسد  
يستعار لمفهوم الشجاع مطلقاً نعم من أن يصدق على ذات الحيوان المفترس أو غيره كما يدل عليه قوله أولاً انما يستعار للشجاع  
وثانياً ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة والا فلا مشاركة بين المعنى الحقيقى والمجازى في صفة بل يكون  
المعنى المجازى حينئذ عارضاً للمعنى الحقيقى وغيره ولا تشبيه هناك أصلاً فلا يكون استمارة بل مجازاً مرسلًا وانما يعنى  
ان لفظ الاسد يستعار للرجل الشجاع مثلاً ويكون الانتقال من معنى الاسد الحقيقى الى مفهوم الشجاع ومنه الى معنى  
الرجل الشجاع فالاول انتقال من المروض الى العارض المشهور اتصافه به وهو ظاهر كلى غالباً والثانى انتقال من مفهوم  
العارض الى بعض معروضاته من حيث هو معروض له وليس كالانتقال الاول في الظهور والكناية بل يحتاج الى معونة المقام والقرينة  
( قول المحشى ) على الاتساع أى الحقيقة العرفية التى اصلها الاتساع وليس المراد التسامح ليزه القرآن عنه

( قول المحشى ) الذى مر في المقدمة أى مقدمة علم البيان ( قول المحشى ) ليس بشي . لان السائل يقول ان مقتضى  
ما مر ان الحصول في الذهن ضرورى اما على الفور أو بعد التأمل في القرائن وما هنا لا يفيد ذلك وحاصل الجواب ان هذه  
العلاقات تفيد اللازم ولو بمعونة المقام والقرينة كما ان اللازم أيضاً بالمعنى المذكور قد يكون بواسطة التأمل في القرائن تدبر  
( قول المحشى ) ولذا لا يجوز ان يقال الخ لان البحر بفتح الباء والخاء ليس أشهر اوصاف الاسد

يستمر للشجاع لا يزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق اولاً حتى فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما هو. أو بالقوة فجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تربد باللفظ معنى لازماً للمعنى الحقيقي ذهناً أي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصويره تصويره والازوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمي او منضم الى لزوم خارجي

أي لما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد لخصوصه من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة وانما يقع عليه في الخارج ووفق بين ما يقع من اللفظ عند الإطلاق لاستعماله وبين ما يقع عليه بحسب الخارج كما سيبي (قوله ولا شك في انتقال الخ) أي من الشجاعة الى الشجاع أي لذات ما موصوفة بالشجاعة سوى الاسد بمعونة القرينة (قوله فيظهر بايراد الخ) حيث ظهر من كلامه ان في جميع انواع العلاقات لزوماً في الجملة (قوله مما يتصف الخ) أي يعتبر ويلاحظ في الانصاف سواء حصل في الواقع أولاً فان لم يتكلم يعتبر الانصاف في الزمان الماضي أو المستقبل سواء حصل في الواقع أولاً فندفع ما في التلويح من أن في مجاز الاول لا يلزم الانصاف في الزمان المستقبل كما في عصر خيراً فاريقت في الحال (قوله في زمان سابق اولاً حتى) اذ لو اتصف في زمان الحكم لم يكن مجازاً بحسب الكون او الاول بل حقيقة أو مجازاً باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوي لفظ الدابة في الفرس لكونه فرداً لما يدب كان حقيقة واذا استعمله فيه بخصوصه كان مجازاً باستعمال المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح من أنه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقي للمسمى المجازي في زمان الحكم أن يكون حقيقة كما في الدابة اذا استعملها للغوي في الفرس فانه مجاز باستعمال المطلق في المقيد مع حصول المعنى الحقيقي في زمان الحكم (قوله أو بالقوة) أي الاستعداد (قوله واذا كان الخ) فانه حينئذ يكون الغير فرداً من الحقيقي والذهن ينتقل من العام الى الخاص في الجملة بمعونة القرينة (قوله وان لم يتصف الخ) يعني اذا كان الانصاف حاصلًا في وقت فهو كاف للانتقال في الجملة وان لم يتصف اصلاً فلا بد من الازوم بوجه آخر (قوله اما ذهني محض) أي لزوم عقلي في الجملة بلا انضمام الخارج اليه (قوله كاطلاق البصير الخ) أي كاللزوم الذهني في اطلاق البصير على الاعمي فانه لا يلزم من تصور البصير تصور الاعمي لكن ينتقل الذهن منه الى الاعمي باعتبار المقابلة كذا نقل عنه واما علاقة هي المقابلة وفي التلويح التحقيق ان يطلق

(قال السيد) واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي الى آخره (أقول) لا شك أن هذا الانتقال يحتاج أيضاً الى معونة المقامات والقرائن كالاستمارة وسائر الاقسام فالجواب الحقيقي ما أشار اليه بقوله وبالجملة اذا كان بين الشيتين علاقة ويريد به ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فلا بد ان يكون بحيث ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي اليه ولو بمعونة المقام والقرينة وهذا هو المراد من الازوم هنا واما التفصيل المذكور فلا يستفاد منه الا انه صلب العلاقات المؤدية الى الازوم المعبر في المجاز (قول المحشى) وبين ما يقع عليه بحسب الخارج على شيء بخصوصه (قول المحشى) كما سيبي أي في تحقيق زيد أسد (قول المحشى) التحقيق الخ أي لانه لا يصح اطلاق الاب على الابن بعلاقة المقابلة وفيه ان العلاقة لا يلزم اطرادها

بحسب المادة او بحسب الواقع . وحينئذ اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه والزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سميية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الرقبة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فانهم وبالجملة اذا كان بين الشيتين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى الزوم في هذا المقام (والاستعارة) وهي ما كانت علاقته المشابهة أى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي اذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الفاظ فهو استعارة ون اريد انه اطلاق المقيد على المطاق كاطلاق الرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل فالفاظ لو احدهما بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وغازا مرسل باعتبارين

احد المتقابلين على لآخر من قبل الاستعارة بنزول التقابل منزلة التناسب بواسطة تابع أو تمكيم أو مشابهة (قوله بحسب العادة) كاطلاق الفاظ على الفضلات باعتبار المجاورة بينهما في العادة (قوله كالقرآن للبعض) اذا كان موضوعا لجمع ما بين دفتي المصاحف (قوله كالحال والمحل) أراد بهما ما بهما العرض والمحل والمطروف والمطرف (قوله أو مجاورتهما) بان يكونا في محل واحد أو محلين متقابلين (قوله أحدهما شرطا للآخر) نحو (ما كان الله ليضيع إيمانكم) أى صلواتكم نحو

~~من يدين الله الدين (قوله فان الانسان لا يوجد بدونهما) هذا كلامهم يخرج من التقييد وعليه نزول مظاهر وأوردنا مع جوابه في~~

حواشي شرح التقييد وهو ان عدم وجود الانسان بدون الرقبة والرأس اما يدل على استلزام الانسان اياهما دون العكس كذا نقل عنه والجواب المذكور ههنا فيه ان المراد بالاستلزام الاستتباع واذا لم يوجد الانسان بدونهما كانا مستتبين له (قوله فانه لا يجوز وجود الانسان بدونهما) هذا بحسب العرف والافوجود الكل بدون الجزء محال عقلا (قوله وان اريد

لاحتمال وجود مانع الا تري ان الالب لا يطابق على الابن مع وجود السببية والمانع هو كونه لا ينتقل الذهن من أحدهما الى الآخر وانظر التلويح (قول المحشي) اذا كان موضوعا للح وقيل هو مشترك بين الكل والبعض

(قال السيد) ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس فان الانسان لا يوجد بدونهما (أقول) أورد عليه ان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على استلزام الانسان لهما لا على استلزامهما للانسان والثاني هو المطلوب وأجيب باننا لم نرد ههنا بالمستلزم واللازم مصطلح أبواب الجدل بل مصطلح أبواب البيان أعنى المستتبع والتابع حيث قالوا مبنى الكناية من الانتقال من اللازم الى الملازم وأرادوا باللازم التابع والرديف تناول العباد مثلا فانه من تواع طول القامة وادافه وكل واحد من الرقبة والرأس أصل يفقر اليه لانسان وينبم في الوحد فذلك لم يوجد بدونهما (قول المحشي) ان المراد بالمستلزم المستتبع فاستلزام الجزء للكل استتباعه له بان يكون الكل رديفا للجزء أى تابعا

له في الحصول كطول العباد التابع لطول القامة

( قد تقييد بالتحقيقية ) وبهذا التقييد تتميز عن التخيلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية ( لتحقق معناها ) اى  
 ماغنى بها واستعمالات هي فيه ( حسا او عقلا ) بان يكون ذلك المعنى امراً معلوماً يمكن ان ينص عليه ويشار  
 اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسماً لهذا المعنى على سبيل الاشارة  
 للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالخس ( كقوله ) اى قول زهير بن ابى سلمى ( لدى اسد شاكى السلاح )  
 اى تام السلاح وكذا شاكى السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف ( مقذف ) اى قذف به كثيراً الى الوقائع وقيل  
 قذف باللحم ورمي به فصار له جسامه ونباله وتماه \* له ابد اضفارد لم تقلم \* لبدة الاسد ما تلبد من شعره على  
 منكبيه والتنايم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا ( وقوله ) اى  
 والمثل كقوله تعالى \* ( اهدنا الصراط المستقيم أي الدين الحق ) وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا

ان المطلق الخ ) ، بان يراد بالمشعر مطلق الشعة ويقع على شعة الانسان باعتبار انه فرد منه ( قوله تتميز عن التخيلية ) لعدم  
 تحقق معناها حسا او عقلا في المشبه سواء كان عبارة عن امر وهمي كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله تعالى ، او عن اثبات  
 لازم المشبه به المشبه وتتميز عن المكنى عنها بناء على انهم لا يطابقون التحقيقية الا على المصرح بها ، لا باعتبار انها لا تكون  
 الا صورة وهمية حتى يتوهم منع الاشتراط على ما وهم ( قوله بالقلب والحذف ) متعلق بشاك ، وان كان يتوهم أن يكون  
 متعلقا بشاك وشاك على التوزيع ويكون الاصل شاكي لانه خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال شاكي السلاح  
 من شاك الرجل يشاك اذا اظهر شوكته وهي شدة البأس وحدة السلاح والاصل شائك ، وقد يقلب فيقال شاكي السلاح  
 كالمقضى وقد تحذف الياء فيقال هو شاك بضم الكاف وفي شرح الكشاف الاصل شائك وقد يحذف العين فيقال شاك  
 السلاح بضم الكاف وقد يقال شاكي السلاح بضم اللام . ويصلح فيقال شاكي السلاح فعلى هذا يكون بالقلب متعلقا بشاكى السلاح

( قول الحشى ) بان يراد بالمشعر مطلق الشعة بهذا يندفع ما قيل القول بان اطلاق المشعر على شعة الانسان يجوز  
 ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلاباعتبار العلاقتين محل بحث اذ المستعمل فيه هو شعة الانسان اذا كان استعارة  
 ومطلق الشعة اذا كان مجازا مرسلاب

( قول الحشى ) او عن اثبات الخ لان المثبت من حيث انه مثبت اذا كان وهميا كان الاثبات وهميا

( قول الحشى ) لا باعتبار انها لا تكون الخ أى الاستعارة بالكناية لا تكون الا صورة وهمية كما اذا كان المشبه به صورة  
 وهمية كنى عنه باثبات لازمه وهذا القائل فهم ان ما خرج به التخيلية خرج به الممكنية فقال ان كون الممكنية لا بد ان يكون  
 صورة وهمية ممنوع

( قول الحشى ) وان كان يتوهم الخ يعنى انه يتوهم من كلامه ان الاصل شاكي الا انه قد ينقل اللام الى موضع العين وقد يحذف

( قول الحشى ) وقد يقلب فيقال شاكي السلاح أى فيقلب الضمة كسرة للمناسبة الياء وقوله بضم الكاف لانه لا وجه

لقاب الضمة كسرة لان الحذف ابتداء بدون قلب ولا ابدال

( قول الحشى ) ويصل فيقال شك السلاح أى بكسر الكاف بدون ياء وان رسمت وعبارة الشارح في شرح قصر يف

المرى هكذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى على شفا جرف هار وزنه فعل قصر عن فأنل نظير شك في شاوك وأنه

لاحسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى : فأذاها الله لباس الجوع ، أن الظاهر من اللباس عند اصحابا  
الحمل على التخيل وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التحقيق وهو أن يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه  
من انتفاع اللون وتميره ورشته هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشف مشعر بأنه استعارة تحقيقية يحتمل  
أن تكون عقلية وأن تكون حسية لانه قال شبه ماغشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله  
على اللباس والحوادث الذي غشيه يحتمل أن يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وإن يريد به

وبالحذف متعلقا بشاك ( قوله الظاهر من اللباس ) أى الذى يظهر من اللباس . عند التأمل فيه ( قوله الحمل على التخيل الخ )  
إن تخيل للجوع والخوف امر وهى يشاهما كلاهما اللباس . سواء شبه الجمع والخوف بذى لباس أولا اذ لا يتوقف  
المقصود عليه ثم اثبت ذلك اللباس للقربة للدلالة على انها صارت نفس الجوع والخوف من القدم الى الرأس فيفيد المبالغة  
التامة في ازالة الامن والرزق الواسع عنها بسبب كفرانهم لنعم الله تعالى ما ليس فى حمله على الاستعارة الحقيقية فانها  
تفيد الاحاطة التامة لاثار الجوع والخوف ، وهو المناسب لسياق الآية قال الله تعالى : ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة

ليست بالف فاعل وانما هى عينه وأصله هور وشوك وقال فى المفصل ربما يحذف العين فيقول شاك والاصواب هذا ومنهم  
من يقاب أى يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقولون شاكو ثم يملأه اعلال غاز وجاء كما يذكر ويقول شاكى  
على وزن فاعل فملى هذا يقول جاني شاك ومررت بشاك بالكسر وحذف الياء فيهما ورأيت شاكيا باثبات الياء لحمة الفتحة  
وعلى الحذف تقول جاني شاك بالضم ورأيت شاكيا بالفتح ومررت بشاك بالكسر اه فتأمل

( قال السيد ) أن الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخيل الى آخره ( أقول ) قيل عليه ان الحمل على

التخيل ركك جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار محدد فيما هو يصيده فلا بد ان يثبت له من  
لوازمه ماله مدخل فى الأضرار وأقرب منه أن يحمل على التشبيه من قبيل لجين الماء ويكون وجه الشبه الاساطفة والشول  
والملاسة التامة والاولى ان يحمل استعارة تحقيقية على أحد الوجهين ثم الحمل على الضرر والالم الحاصل من الجوع أكثر  
مناسبة للاذاقة فانها تستعمل فى المضار والآلام فيقال أذاقه الضرر والبؤس

( قول المحشى ) عند التأمل فيه يعنى ان معنى كلام السكاكى ان الظاهر عند الاصحاب عند التأمل فى معنى اللباس  
الحمل على التخيل فلا ينافى انه عند بعض الاصحاب يحتمل الحمل على التحقيق عند عدم التأمل فمعنى قوله وان كان يحتمل  
عندي الخ انى اجوز ذلك الحمل ولا أقول انه ممنوع لانه ممكن عند عدم التأمل فهو اعتراض على صاحب الكشف وبه  
يندفع اعتراض الشارح وكذا ما قبل ان الظاهر لا ينافى الاحتمال فلا معنى لقوله وان كان يحتمل الخ

( قول المحشى ) سواء شبه الجوع والخوف الخ لانه يكفى فى التخيل مجرد تنزيل الجوع والخوف منزلة ذى لباس  
لمجرد مشاهة مقدرة فى النفس كما فى المجاز العقلى لا تشبيه براد افادته كما فى الممكنية كذا قيل وقد يقال انه ليس المقصود  
افادة ان للجوع لباسا بل المقصود ان القربة صارت نفس الجوع وهذا يكفى فيه تخيل ان نفس الجوع لباسا سواء نزل  
منزلة ماله لباس أولا تأمل ( قول المحشى ) صارت نفس الجوع لان لا لبس لباس الجوع هو الجوع

( قول المحشى ) وهو المناسب أى المبالغة هى المناسب الخ

انتفاع اللون وورثاة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجمله ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فلي هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له لانه اذا كان معناه عين فيما وضع له وان تضمن تشبيه شي به نحو زيد اسد ورأيت زيدا أسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وفيها واسد في الامثلة

مطامشة يأتيها رزقا رغدا من كل مكان فكفرت بانهم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون هذا ان حمل التخيل على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من ان المستعار له في التخيل صورة وهمية وهو يزعم انه مذهب الاصحاب وان حل على ما هو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو ان التخيل حمل الشيء للشيء كحمل اليد للشمال فمعناه انه جعل اللباس للجوع والخوف ثم اثبت للقرية ليفيد صيرورتها نفس الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع والخوف بشي ضار مجرد في الضرر كما لا يخفى ولا يحتاج في هذا التخيل الى تصرف زائد مع افادته المقصود على وجه ابلغ ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع والخوف لكنه استعيرت الاذاقة للإصابة لما فيه من الاشعار بشدة الاتصال باليس في الكوة لان الادراك بالدوق يستلزم الادراك باللس في الآية استعارتان تحقيقية تبعية وهي استعارة الاذاقة للإصابة واستعارة تحتمل التخيلية والتحقيقية وهي استعارة اللباس فان اعتبر تشبيه الجوع والخوف بذي لباس استعارة مكنية كانت ثلاث استعارات ( قوله ليس المشبه الخ ) لا عند صاحب الكشف ولا في الواقع ( قوله فتوهم كونه تشبيها الخ ) اما عند صاحب الكشف فلان عبارة ضمنية في كونه استعارة وما في الواقع فلان تشبيه الجوع والخوف باللباس من حيث الاشتمال غير صحيح الاعتبار الآثار فليشبه آثارهما به لانفسهما قال قدس سره فان الجوع الخ • قد عرفت انه على تقدير الحل على التخيل لا تشبيه للجوع بشخص ضار وتوهم هذا التشبيه ناشي من نسبة الاذاقة اليه باعتبار انه كثيرا ما يستعمل في المضار لكن قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف فهو كالتجريد بالنسبة الى اللباس كما في الكشف قال قدس سره والا قرب • أي الى الهمم لكن قد عرفت ما فيه • قل قدس سره ثم الحل الخ • أي على الاستعارة الحقيقية العقلية اكثر مناسبة ( قوله وأسد في الإمثلة المذكورة الخ ) وما قيل ان اخراج اسد في الامثلة المذكورة بناء على ما تقر عندهم ان المراد به اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوصل به الى المبالغة في التشبيه فان تم تم والا فلا وحيد • لا يتجه نظر الشارح رحمه الله تعالى بقوله لانا لانسلم ان أسدا في زيد أسد مستعمل

( قول المحشى ) جعل اللباس للجوع والخوف أى وليس المقصود ان له لباسا بل افادة صيرورتها نفس الجوع فلا حاجة لتشبيه الجوع بذي لباس ولا لتزيله منزلة

( قول المحشى ) يحتمل الخ أى على الرايين للاصحاب والزمخشري

( قول المحشى ) أى الى الهمم لانه عند عدم التأمل بخلاف ما تقدم فانه عند التأمل

( قول المحشى ) لا يتجه نظر الشارح لانه حينئذ مستعمل فيما وضع له

المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملاً فيها وضع له وفيه نظر لانا لانسلم ان اسداً في نحو زيد اسد مستعمل

( قل السيد ) وفيه نظر لانا لانسلم ان اسداً الى قوله كما في رأيت اسداً يرمي بقريته حمله على زيد ( أقول ) اذا قيل رأيت اسداً يرمي فلا شك ان اسداً ليس مستعملاً في معناه الحقيقي بل هو مستعمل بمعنى رجل شجاع كالاسد ولم يقصد به هذا المفهوم بل الذات وتلك الذات وان كانت متميزة في نفسها لكن المتكلم لم يرد بمجرد هذه العبارة الدلالة عليها من حيث انها متميزة ممتازة عما عداها بل أراد الدلالة عليها من حيث الاجمال والابهام ولا شك أيضاً انه قد تشبه تلك الذات المتميزة المرادة بلفظ الاسد اجمالاً لكنه جعل ذلك امراً مسلماً وساق الكلام لاثبات الرزية المتعلقة بها واذا قيل زيد اسد فإن كان لفظ اسد مستعملاً في معنى رجل شجاع كالاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكره الشارح فإما ان يراد برجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله بتعلق الجارية ومن وقوعه محمولاً ( مستعمل ) فلا معنى لتشبيهه بالاسد كما لا يخفى على احد وإما ان يراد به ذات مابهمة مشبهة بالاسد فيكون الكلام مسوقاً لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد وان كان مستعملاً في معناه الحقيقي كان سياق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد واذا أردت أن يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمل في قولك بالمارسية مردي همجو شيراست زيد وقولك شيراست زيد فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ماوفي الثاني الى زيد وانما أخرنا زيد في المثال الاول لانه لو قدم احتمال الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فتأخيره للموافقة ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخير ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شيراست وشيراست زيد وليس بمنزلة قولنا مردي همجو شيراست زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملاً في معناه الحقيقي كما ذكره القوم فاذا قلت زيد الاسد حسن تقدير اداة التشبيه لان الظاهر دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحيل واما اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقدير اداة التشبيه لان الظاهر دعوى حمل الاسد عليه وأنه فرد من افراده مندرج تحته مباينة فلو قدرت فالت مباينة فهنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظاً أو تقديرًا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الثانية ادعاء اندراج تحت الاسد وكونه فرداً من افراده كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندراج تحت امرأ مسلماً كقولك رأيت اسداً يرمي فالاولى تشبيه اتفاقاً والثالثة استمارة اتفاقاً واما الثانية فقد تفرقت عن مرتبة صريح التشبيه حيث سبق الكلام ظاهراً لكونه فرداً منه للاثبات شبه به ولم تبلغ درجة الاستمارة حيث لم يجعل اندراج فيه أمراً مسلماً معروفاً فمن سماها تشبيهاً بلفظ الاسد قد نيه على الخطأ لها عن مرتبة الاستمارة وترقيتها عن صريح التشبيه ولا بعد في اطلاق التشبيه عليها فانه المقصود بحسب الظاهر وان كان جعله فرداً منه لكن القصد حقيقة لى اثبات الشبه بطريق المباينة ويجوز تقدير الاداة نظراً الى المثال وان لم يحسن نظراً الى الظاهر ولا ينتقض ذلك بالاستمارة لان اللفظ هناك قد استمر لمعنى آخر واطاق عليه تسميتها بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استمارة فكأنه أراد التنبية على ارتفاعها من حضيض التشبيه ولا بد له ان يفسر الاستمارة بما يتناولها ايضاً واما ادراجها في الاستمارة المتعارفة كما ظنه الشارح فقد عرفت بطلانها وتوقيفها ذلك بقوله قولنا زيد اسد اسد زيد رجل شجاع كالاسد الى آخره يرد عليه انه يقتضي ان يكون قولنا زيد الاسد استمارة متعارفة ايضاً مع ظهور تقدير اداة التشبيه

في ما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازاً واستعارة كما في رأيت أسداً يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او قلت اسداً على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسداً فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداة قصد الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملاً في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت أسداً يرمي ان اسداً استعارة فلا نغنى انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نغنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقوانا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالا اسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه

فيما وضع له ايس بشئ. لان نزاعهم في ان صور حل المشبه به على المتبه وصور التجريد هل هي تشبيه أو استعارة لا في انه اذا قصد منها المبالغة في التشبيه هل هي استعارة أو لا ( قوله في معنى الشجاع ) أى في ذات ما سوى الاسد يصدق عليه مفهوم الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة ، اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل ، مجازاً مرسل ( قوله بقرينة حمله الخ ) فيه ان القرينة في المجاز يجب ان تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي والحل ليس كذلك لجواز ان يكون على سبيل الادعاء أو بتقدير اداة التشبيه والجواب ان المراد القرينة المجوزة بدليل ان قوله بل هي مستعملة في معنى الشجاع سند المنع فيكفيه جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجوزة الا انه اورده بصورة الدعوى ترويحاً بالمنع المذكور واشارة الى ان قوله ولو لم يحمل على هذا لزم ان يكون قوله بل هي مستعملة في معنى الشجاع غصبا لمنصب الاستدلال ( قوله وتحقيق ذلك ) أى تحقيق ان اسداً استعارة كما في رأيت أسداً واثبات التسوية بينهما ( قوله انه استعارة عن زيد ) أى عن ذات مخصوصية من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة اذ لا ملازمة بين الابد والذات المحصورة وان اعتبر وصف الشجاع في ذات فيه اذ العلاقة انما هي بين الاسد والذات الموصوفة بالشجاعة أى ذات كان لا الذات المحصورة ، وانما يقع عليه في الخارج قوله ولا دلالة عليه اذ الانتقال انما هو من الاسد الى الشجاعة التي هي أخص أوصافه ومنها الى معروضه ولا انتقال منه الى خصوصية الذات ( قوله عن شخص موصوف بالشجاعة ) سوى الاسد ليتحقق التشبيه ( قوله زيد رجل شجاع الخ ) ذكر الرجل على التمثيل والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد ا قوله فيكون استعارة ) لانه استعمل لفظ المشبه به في

( قول المحشي ) لاني انه اذا قصد الخ لانها حينئذ تشبيه بلا نزاع

( قول المحشي ) اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد أى الذي هو أصل الاستعارة كما في الشارح بعد

( قول المحشي ) بل مجازاً أى بل يكون مجازاً مرسل من اطلاق اسم الملزوم على اللازم

( قول المحشي ) فيكفيه جواز الاستعمال الخ والقرينة لا يجب أن تكون مانعة قطعاً الا اذا اريد المجاز قطعاً صرح

به المحشي في حواشي القاضي

( قول المحشي ) وانما يقع عليه في الخارج لاستعماله في معين لا انه واقع عليه في نفسه اذ لا دلالة الخ ففي الملازمة علة

لعدم العناية ونفي للدلالة علة لعدم الوقوع في نفسه عليه تدبر

( قول المحشي ) على التمثيل لما مر انه لا ينظر لخصوص رجل أو امرأة لعدم العلاقة بين الاسد وبين تلك الخصوصيات



به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله  
• اسد على وفي الحروب زمامة • اي مجتري على صائل وكقوله • والعاير اغربة عليه • اي باكية وكقوله عليه  
الصلاة والسلام • قد مل من سواهم • وانه كثير اما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما قلناه عن عبد

المشبه وهو الرجل الشجاع مثلا ، فيكون تشبيها مفروغا عنه مسددا والمقصود بالحكم بالاتحاد كما ان في رأيت اسدا يرمي  
تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ عنه والمقصود ايضاح الرؤية عليه فيحصل المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه  
به فيه وجعله فردا ادعائيا له وفي زيد بجعله على زيد فادفع ما قبل انه لا بد في الاستعارة من المبالغة ولا مبالغة في قولنا  
زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه فتدبره  
قال قدس سره اذا قبل رأيت اسدا الخ • خلاصته دفع المنع الذي ذكره الشارح رحمه الله باثبات الفرق بين رأيت اسدا  
وبين زيد اسد بان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا شبيها بالاسد فيكون تشبيهه بالاسد مفروغا عنه والمقصود تعالى الرؤية  
به ومعنى الثاني زيد كالاسد والمقصود منه تشبيه زيد بالاسد فلاول استعارة والثاني تشبيه بلوغ باتحاد المشبه بالمشبه به •  
قال قدس سره فلا شك ان اسدا الخ • فيه أنه يجوز أن يكون التقدير رأيت مثل اسد يرمي والجواب ان المراد لا شك  
فيه على تقدير كونه استعارة • قل قدس سره ولم يقصد به هذا المفهوم • اذ لا معنى لتشبيه المفهوم بالاسد بل الذات أي  
لذات التي يصدق عليه مفهوم الشجاع مما سوى الاسد قل قدس سره واما ان يراد الخ • هذا هو مراد الشارح رحمه الله

انما الملاقة بينه وبين شخص ما فيه الشجاعة فاندفع ما في السمرقندي فانظره

( قل السيد ) ويدل على ما ذكرنا الى آخره ( أقول ) هذا الاستدلال بشعر بان اسدا في اسد على مستعمل في

مفهوم مجتري • وصائل فلا يتصور حينئذ تشبيه فضلا عن الاستعارة بل يكون من اطلاق اسم المزموم على اللازم كما مر  
في قوله • ان استعمال الاسد في معناه الحقيقي لا يتناقى لتعلق الجارية اذا لوحظ مع ذلك المعنى على شئيل التبع ما هو لازم له ومفهوم

منه في الجملة من الجارة والصوله واذا جمل الاسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر انه مستعار لمفهوم رجل شجاع  
حتى يظهر تعلق الجار به بل أريد استعارته لذات صدق عليه ذلك المفهوم فيكون الجارة والصوله خارجة عما استعمل لفظ  
الاسد فيه وكيف لاوجه التشبيه في هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين كما لا يخفى فيحتاج على هذا التقدير ايضا في تعلق  
الجار به الى ملاحظة معنى الجارة تبعا فليس في تعلق الجار به دلالة على كونه استعارة بل لوجعل دليلا على كونه حقيقة  
ليكن أولى لار فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة نظرا وانما وقع له ما وقع بناء على ما توهمه انه اذا  
كان استعارة كان معنى الجارة داخلا في مفهومه وهو سهو ويؤيد ما ذكرنا ان اسدا في زيد اسد وفي زيد اسد في الشعاعة  
مستعمل في معنى واحد وقد اخبر ان الثاني تشبيه حيث قل والظاهر ان مثل هذان باب التشبيه فلاول كذلك ايضا  
( قول المحشي ) فيكون تشبيه مفروغا عنه مسلما نعم لكن فيه رافعة تشبيه وهو مانع لحسن الاستعارة كما باني ان

شاء الله في فعل حسن الاستعارة لكن الكلام هنا في صحتها

( قول المحشي ) مردى همجو شيراست زيد وقولك شيراست زيد قوله مردى فتصح الميم وسكون الراء وامثلة الدال

معناه رجل وياؤه للتذكير وهمجو اداة تشبيه بفتح الهاء وسكون الميم وضم الجيم الفارسية يتعلق بها بين الجيم والشين ونعدها  
واو تحذف في اللفظ وشير بكسر الشين وسكون الياء والراء بمعنى الاسد واست اداة ربط لخاصة رجل مثل الاسد هو زيد

القاهر وكذا الكلام في نحو اقيمت أسداً أي شجاعاً كالأسد وأما إذا ترك المشبه بالكناية لذكر أني بوجه الشبه  
 نحو رأيت أسداً في الشجاعة ونحو قوله « ولاحت من بروج البدر بدياً » بدور مها تبرحها اكتنان « ففيه  
 اشكال لأن ترك المشبه لفظاً أو تقديراً وإجراء اسم المشبه به عليه يقتضي أن يكون هذا استعمالاً وذكر وجه  
 الشبه يقتضي أن يكون تشبيهاً أي رأيت رجلاً كالأسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر  
 في البعد فبيدهما تدافع كذا ذكره صدر الأفاضل في ضرام السقط والظاهر أن مثل هذا من باب التشبيه لأن  
 كما مر وسنجد بيان وجه اتفاق الجزية « قال قدس سره ولا معنى لرجوعه إليه « أي لرجوع التشبيه إلى المفهوم « قال  
 قدس سره فيكون سبق الكلام الخ « هذا ممنوع عند الشارح رحمه الله لأن أسداً عنده في زيد ، أسد وزيد شيراست  
 مستعمل في المفرد الادعائي المفروق عن تشبيهه بالأسد الحقيقي بقرينة الحمل وما للدليل على كون الغرض منه التشبيه ليكون  
 مستعملاً في المعنى الحقيقي « قال قدس سره فإذا قلت زيد الأسد الخ « يداء للفرق بين ما إذا كان الخبر المعروف والمنكر  
 بأن الظاهر في المعروف التشبيه بأن يكون اللام فيه تعريف الجنس والتشبيه به باعتباره تحققة لا الاتحاد بين زيد وماهية  
 الأسد كما في زيد هم البطل المحامي ولا الحمل عليه كافي زيد المطلق فله خلاف الظاهر لأنه حكم باتحاد المتباينين بخلاف  
 المنكر فإن الظاهر فيه الحمل بطريق الادعاء لا التشبيه إذ لا معنى للتشبيه بالمفرد المجبول وفيه أنه إنما يتم ظهور التشبيه في  
 الأول والحمل في الثاني إذا كان الأسد مستعملاً في معناه الحقيقي ودونه خوط العناد لم لا يجوز أن يكون مستعملاً في المفرد  
 الادعائي أي الرجل الشجاع فيكون « استعارة « قال قدس سره ولا يقتض ذلك بالاستعارة بأن يقول إن المقصود منها  
 التشبيه بطريق المبالغة ويكون تشبيهاً بلياً « قال قدس سره أن يفسر الاستعارة الخ « بأن يقول هو استعمال اسم المشبه  
 به في المشبه أو إجراءه عليه « قال قدس سره أنه يقتضي أن يكون قولنا زيد الأسد استعارة الخ ما ذكره الشارح يقتضي  
 جواز كونه استعارة بأن يكون معناه زيد رجل شجاع كالأسد وذلك لا يتنافى ظهور تقدير أرادته التشبيه « قال قدس سره  
 هذا الاستدلال يشعر بأن أسداً الخ « لا اشعار في كلامه بذلك إنما يشعر بأن مفهوم مجترى وصائل ما يحفظ قصداً بأن  
 يستعمل لذات ما موصوفة بالتشبيه كما مر « قال قدس سره ثم إن استعمال الأسد الخ إذا استعمل الأسد في معناه الحقيقي  
 ولوحظ معنى الصولة تبعاً باعتبار أنه لازم له شهر به كان اتفاق على مقصوداً تبعاً وإذا استعمل في ذات ما موصوفة بالجرأة  
 كان الوصف ملحوظاً قصداً ويكون اتفاق على ملحوظاً قصداً ولا شك أن مقصود الشاعر إثبات جرأته على نفسه قصداً وهذا لا يتنافى  
 كون وصف الشبه خارجاً عن الطرفين فإن المشبه ذات موصوفة به لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف « قال السيد يوزيد ما ذكرنا  
 الخ فيه أن ذكر وجه الشبه في الثاني مانع عن الحمل على الاستعارة كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى بخلاف لاول ولا نسلم أن لفظ  
 أسداً في كليهما مستعمل في معنى واحد (قوله وكذا الكلام في نحو اقيمت أسداً) أي مثل الكلام في نحو زيد أسد من المبع المذكور  
 والكلام في نحو اقيمت أسداً فلا بد من تقدير به أو أنه يكون مجرّداً عند القوم فينتج المبع المذكور وأما نحو اقيمت أسداً فهو استعارة  
 بالاتفاق فلا معنى قوله وكذا الكلام الخ وأما سقط من قلم الشيخ (قوله وما إذا ترك الخ) أي هذا إذا جرى التشبه  
 به على المشبه ولم يذكر وجه الشبه وأما إذا ترك المشبه بالكناية لم يكن مذكوراً ولا مقدراً في نظم الكلام ففيه اشكال

(قول الحاشي) استعارة متعارفة أي غير التي تروقت عن مرتبة صريح التشبيه ولم تبلغ درجة الاستعارة

المراد بكون المشبه مقدرًا أعم من ان يكون محذوفًا جزء كلام كما في قوله تعالى \* صم بكم ، أو يكون في الكلام ما يقتضى تقديره كما في قولنا رأيت أسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى ، حتي يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قريبة على ان الخيط الاسود يضاً مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشف من ان قوله تعالى \* ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاككون ورجلاً سالماً لرجل هل يستويان ، وقوله تعالى \* وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج \* من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه كما في الاستمارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصلي عن هذا الاشكال بان الاستمارة تجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقفاً ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت أسداً ان يقال رأيت رجلاً شجاعاً وهذا

( قوله ما يقتضى تقديره ) أي اعتباره وكونه مراداً في معنى الكلام وان لم يحتاج نظم الكلام اليه ولم يقل أو يمكن تقديره لانه يمكن تقدير لفظ المثل في كل استمارة بان يقال في رأيت أسداً يرمي مثل أسد وهكذا لكن ليس فيها ما يقتضى تقديره كوجه الشبه في رأيت أسداً في شجاعته فانه يقتضى تقدير مثل اذ لا معنى لقولنا رأيت رجلاً شجاعاً في شجاعته ( قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر الخ ) سواء جعل من بيانية أو تبعية أو تجريدية فان الفجر يطلق على كله وعلى كل جزء منه تشعر بجميع تلك الوجوه عبارة الكشف ( قوله مبين بسواد آخر الليل ) فكأنه قيل من الفجر وسواد آخر الليل وإذا كانا مبينين بالفجر وسواد آخر الليل لا يمكن حمله على الاستمارة اذ يلزم بيان الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل فيكون الخيطان على معانها الحقيقي أي يتبين مثل الخيط الابيض من مثل الخيط الاسود من الفجر وسواد آخر الليل ( قوله وابعد من ذلك الخ ) أي من نحو رأيت أسداً في الشجاعة الاتيان لعدم ذكر وجه الشبه المشعر بالتشبيه فيها ( قوله ان يصح وقوع المعنى الحقيقي ) أي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه وهو الاظهر ( قوله وهذا ليس كذلك ) أي قوله ضرب الله مثلاً لا يصح فيه وقوع المشبه اذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلاً المؤمن والكافر

( قول الحنفي ) اذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلاً الخ لان المؤمن والكافر مثل لا مثل

( قل السيد ) ويمكن التفصلي عن هذا الاشكال بان الاستمارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقفاً ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه ( أقول ) هذا كلام جيد فان المدار في الفرق بين الاستمارة والتشبيه اذا تردد بينهما ان اسم المشبه به ان كان مستعملاً في معنى المشبه كان استمارة وان كان مستعملاً في معناه الحقيقي كان تشبيهاً وعلامة كونه مستعملاً في معنى المشبه أي ومن لوازم استعماله فيه ان يصح وقوع اسم المشبه موقفاً فاذا انتهت هذه العلامة كما في الآيتين بشارة الفطرة لسمية بعد التأمل فيهما اتنى كونه استمارة وكان تشبيهاً سواء كان المشبه مذكوراً بالفعل أو مقدرًا في نظم الكلام أو لا يكون مذكوراً ولا مقدرًا نعم يجب كون المشبه مراداً في معنى الكلام وان لم يمكن تقديره في نظمه علي وجه لا يخل نظامه وسيرد عليك فيما تستقبله مزيد توضيح لذلك ان شاء الله تعالى

ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمنين والكافر لأن قوله تعالى  
 \* ومن كل ناكول لما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها \* ينبيء عن انه تعالى قصد التشبيه لا الاستعارة  
 وأراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك المذهب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة  
 قوله تعالى \* فهي كالحجارة أو أشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار \* وخلفاء ذلك ذهب كثير  
 من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشف اورد هاتين المثالين للاستعارة ولا يخفى  
 ضعفه على من تأمل لفظ الكشف (ودليل انها) أي الاستعارة (مجاز لغوي) كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه  
 ولا لاعم منهما) اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها  
 لفظ استعمال في غير ما وضع له املافة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولك رأيت  
 اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لاعم من  
 المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم فعلمنا  
 بالنقل عن ائمة اللغة خيئذ يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة  
 الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار  
 خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا أو رأيت  
 رجلا فانظر انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل  
 اكرمت زيدا واظفتمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانبياء  
 حيوان ناطق فلي تأمل فان هذا بحث يشبهه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة  
 الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأ عدم التفرقة بين ما يقصد

فالمانع من كونه استعارة معنوي بخلاف الآية الثانية فان المانع فيها لفظي ولذا فصله بقوله وكذا الخ ( قوله بالبحرين الموصوفين  
 بقوله هذا عذب الخ ) أي من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فجملة مستأنفة معالة بنى استواء البحرين وفيه اشارة الى انه ليس  
 قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشيعا ( قوله واراد تفضيل البحر الاجاج الخ ) ومن هذا تبين انه لا يجوز ان يكون قوله ومن  
 كل ناكول لما طريا ترشيعا ( قوله فهو في طريقة الخ ) فان قوله تعالى ( وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ) بيان تفضيل الحجارة  
 على قوله هم ( قوله وهذا الكلام صريح الخ ) والا فلا وجه لاني كونه موضوعا لاعم في اثبات كونه مجازا ( قوله باعتبار عموم )

( قول المحشي ) وفيه اشارة الخ وجه الاشارة ان المستعار منه في المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة التي يقال لها  
 الترشيح واذا صح أن يكون ترشيعا امتنع كونه قرينة التشبيه  
 ( قول المحشي ) ومن هذا تبين الخ لانه اذا كان هذا هو المراد لا يكون ترشيعا اذ لو كان ترشيعا لم يفسر هذا  
 المعنى لما عرفت ان المستعار منه في المرشحة هو المشبه به موصوفا بالترشيح وحينئذ لا يكون بيانا لما ذكره

بالفاظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه ( وقيل ) انها يجوز ( عقل ) بمعنى ان التصرف في امر عقل لا لغوى لانها لما لم تطابق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله ( أى دخول المشبه ) في جنس المشبه به ( بان يحمل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الاسد ) ( كان ) جواب لما ( استعمالها ) أى استعمال الاستعارة والمشيبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلاً استعمال ( فيها وضعت له ) وانما قلنا انها لم تطابق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كبريد وبشكر استعارة ولما كانت الاستعارة أبليغ من الحقيقة إذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت أسداً وأراد زبداً انه جملة اسد كما لا يقال لمن سمي ولده اسداً انه جملة اسد لان جملة ذا كان معتدياً الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة اشيء حتى لا نقول جماعته أميراً الا اذا ثبت له صفة الامارة وذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملاً فيها وضم له فلا يكون مجازاً لغوياً بل عقلياً بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقفاً مجازاً عقلياً ( ولهذا ) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به ( صح التعجب في قوله ) أى قول ابى الفضل ابن العميد في غلام قام على رأسه يظله ( قامت تظلالى ) أى توقع الظل على ( من الشمس نفس اعز على من نفسي قامت تظلالى ومن عجب ) ويروى قالوا يا عجبا ومن عجب (شمس) أي انسان كالشمس في الحسن والبهالة يروى به  
( تظلالى من الشمس ) فالاولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجمعه شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب في أن يظل انسان حسن الوجه انسانا آخر (واللهي عنه) أى ولهذا صح النهي عن التعجب ( في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته ) وهى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا ( قد زرأ زراردا على أى باعتبار كونه فردا من افراد العام ) قوله بمعنى ان التصرف الخ ) لا بمعنى انه مجاز حكمى فانه انما يكون في النسبة والكلام ههنا في اللفظ المفرد كالاسد مثلاً وفيه رد على من ذهب الى انه مجاز حكمى وادعى ان المراد بالاسد هو الاسد الحقيقي وما نسب اليه لبس منسوب اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع علاقة المشابهة والقريبة قرينة التجوز في النسبة ولا يخفى كونه تكاملاً بارداً ( قوله ان كانت لاعلام المنقولة الخ ) لانها اطلقت على المعنى الثانى لما شبهت بالمعنى الاول كاستعارة ( قوله ) كان الاسد مستعملاً فيها وضم له ) ويكون سرية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرابة الحكم الى ( واداء الحقيقة والقريبة قرينة على نقل معنى الاسدية اليه وادعائه له ) ( قوله أى توقع الظل على ) ما فسرناه بذلك لان التظلل على مائى التاج ( قول الحنبل ) والقريبة قرينة التجوز في النسبة أى لاماعة عن ارادة المعنى المعروف كحشى على القول بانه استعارة ومثله يقال في قوله والقريبة قرينة على نقل الخ

القمرة، تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت أزراره عليه فلولاً أنه جعله قرأ حقيقة لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتمان انما يسرع اليه الي بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ( ورد بان الادعاء ) أي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به ( لا يقتضي كونها ) أي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له ( لاعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلاً والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقق ذلك أن دخوله في جنس المشبه به مبنى على أنه جعل أفراد الأسد بطريق التأويل على قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجئة بهياك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجئة والمخالب المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمعارف فاستعماله في غير المعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مازمة عن ارادة المعنى المعارف ليعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يتدفع ما يقال ان الاصرار على دعوى لاسدية للرجل الشجاع ينافي ناسب القرينة المأذنة عن ارادة السبع المخصوص ( وأما التعجب والنهي عنه ) في البيتين المذكورين وغيرها ( فلا بناء على تناسي التشبيه قصداً لحسن المبالغة ) ودلالة على أن المشبه بمبحث لا يتميز عن المشبه به أصلاً حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه أيضاً والاستعارة تفارق الكذب ( بوجهين ) بالبناء على التأويل ونسب القرينة على

ضايه وان كرون ودرسا به كرون والمراد ههنا الثاني ( قوله وتحقق ذلك الخ ) حاصل التحقيق ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معنى ما فيه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون استعمال لفظ المشبه به فيه استعمالاً يارضع له والتجوز في أمر عقلي وهو جعل غير المشبه به شيئاً به بل معناه جعل المشبه به مأولاً بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك لوصف وان أفرد وصفه بمعارف وغير معارف ولا خفاء في ان الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف ويؤيد ما ذكرنا ما قال الشارح رحمه الله تعالى في التلويح ان جعلها مجازاً عقلياً مبنى على اعتبار مرجوح وهو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف المفهومه بقول المصنف رحمه الله تعالى وأما التعجب والنهي عنه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن معنى الاستعارة على ادعاء المشبه به المشبه حقيقة بل على جملة فرداً غير متعارف لم يكن للتعجب والنهي عنه في البيتين معنى لان التعجب والنهي عنه انما هو في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمعارف في حقيقة حتى ان كل ما يترتب على المعارف يترتب عليه وبما حررنا لهدف ما قبل ان التعجب والنهي عنه انما جملة المستدل دليل على الادعاء وبعد تسليم الادعاء لا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي عنه مبنيين عليه أو انما تناسي التشبيه وذلك لأنه لم يعلم لادعاء المعنى الذي ذكره استدلالاً على صحة التعجب والنهي عنه بل بمعنى آخر فلا بد من بيان صحتها ( قوله والاستعارة تفارق الكذب ) أي بعد اعتبار نسبة شيء الى شيء وسببه الى شيء.

ارادة خلاف الظاهر) يعنى ان فى الاستمارة دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جمل أفراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل فى الكذب وايضا لا بد فى الاستمارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينسب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستمارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها أى فى الاستمارة على التأويل وتفارق الكذب بنسب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح الملامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعاً نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقاً للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقاً للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بمد (ولا تكون) الاستمارة (علماً) لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجمل أفراد قسمين متعارفاً وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم (لمناقاته الجنسية) لانه

فلا يرد ان الاستمارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم صاحب الخ) .  
الظاهر عندى ان الاستمارة من حيث المعنى تشابه الدعوى الباطلة ومن حيث اللفظ تشابه الكلام الكاذب فبين الفرق بان مبنى منها على التأويل بخلاف الدعوى الباطلة وان مبنى لفظها على نصيب القرينة بخلاف الكذب وفى شرح المفتاح الشريفي ان أراد بالدعوى الباطلة الجهل المركب وصاحبه مصر على دعواه متبرىء عن التأويل، فضلاً عن نصب القرينة واراد بالكذب الكذب العمد وصاحبه لا ينسب القرينة بل يروج ظاهره لكن لا مانع عن قصد التأويل فى ذهنه. فلذا خص التأويل بمفارقة الباطل ونسب القرينة بمفارقة الكذب هذا خلاصة كلامه وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر العبارة اذ لا قرينة على تخصيص الدعوى الباطلة بالجهل المركب والكذب بالكذب العمد انه لا وجه لتخصيص مفارقة الاستمارة بهذين فانها تفارق الدعوى الباطلة مطلقاً سواء كان مع اعتقاد المطابقة أولاً بالتأويل وعن الكذب مطلقاً سواء كان عمداً أو خطأ بنسب القرينة (قوله علماً) المراد غير علم الجنس فانه تجرى فيه الاستمارة لانه المتبادر من اطلاق العلم فان علمية علم الجنس تقديرية (قوله من انها تقتضى ادخال الخ) هكذا فى المفتاح حيث قال والذي قرع سمعك من أن مبنى

(قول المحشى) الاظهر عندى الخ فجهة تخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب هو ان التأويل راجع الى المعنى والقرينة صارقة للفظ عن المعنى الحقيقى فاندفع ما فى الشارح

(قول المحشى) فضلاً عن نصب القرينة يعنى انه اقتصر فى الدعوى الباطلة على ذكر التأويل لانه اذا تبرأ عن التأويل فمن نصب القرينة بالاولى

(قول المحشى) فلذا خص التأويل الخ لان عدم نصب القرينة أولى وقوله ونسب القرينة أى عدم امتناع التأويل





لدلالة على ان جواب هذا الشرط محاربون وتاجأون الى الطاعة بالسيوف (أو ممان مانسة) مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لكل واحد وحيد لا يخفى صحة كون قسمي القول أو اكثر (كقوله) أي قول البحترى (وصاعقه) روى الجرجاني على اعتبار رب وارتفع على انه مبتدأ موصوف بقوله (من نسله) أي من نسل سيف المدوح وخبره قوله (تفكفى) من انكفا أي انقلاب والباء في قوله (بها) للتسمية والمعنى رب نار صاعقة من حد سيفه تقاها (على رؤس الاقران خمس سحاب) أي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم النمايا سحاب أي تصبها على اكفائه في الحرب فتحملهم بها والمراد بأرؤس الاقران جمع الكثرة بقربة المدح لان كلا من صبغة جمع القلة والكثرة يستعار للآخر كما استعار السحاب للانامل المدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نسل سيفه ثم قال على رؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظاهر من جميع ذلك انه أراد بالسحاب الانامل (وهي) أي الاستعارة تنقسم (باعتبار الطرفين) وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار لا نظير باعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له (فسمان لان اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين (في شيء) اما ممكن نحو أحييناه في أو من كان ميتاً فأحييناه أي ضالا فهديناه استعار الأحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حياً للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والأحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء. وهذا أولى من قول المصنف ان الحيوية والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل إذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فهذا قال نحو أحييناه في أو من كان ميتاً فأحييناه (ولتسم) هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما تمتنع) عطف على قوله اما ممكن (كاستعارة اسم الممدوم للوجود لعدم عثائه) هو واحداً منها بما يصرف به عن الحقيقة قرينة والزند عليه ترشيحاً ليس شيء فان ملائم المشبه به ماعدا القرينة سواء كان في المصراحة أو الممكنية ترشيح إلا ان القرينة في الممكنية تكون ملائم مشبه به كالانامل وفي المصراحة تكون ملائم مشبه كبير (قوله انامله) فسرها بالانامل دون الاصابع إشارة الى ان إصابة الصاعقة بسهولة ففيه مبالغة في شجاعتها (قوله في الجود وعموم العطايا) في البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة مدحه بالخاوة (قوله وباعتبار آخر) بالإضافة كما هو السابق أو بالوصفية فالمراد بذلك غير الاعتبارات السابقة وعلى الأول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرهما (قوله استعار الأحياء الخ) والجامع كون كل واحد منهما موصلاً الى الحياة (قوله وهذا أولى من قول المصنف الخ) لان (قول الشارح) ذكر أن هناك صاعقة الخ لكن لما ارتبط كل من هذه الامور بالآخر بحيث لم يرد أن يعقل وحده كان المجموع قرينة

(قول الشارح) انه أراد بالسحاب الانامل الذي تقدم انه لا بد من القرينة الملتصقة وهذه معينة أيضاً ولا ممان لانه زائد على المقصود نص عليه لزيادة الفائدة

بالمنع النفع أى لا تنفع النفع فى ذلك الموحود كما فى الممدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والمدم فى شيء  
ممتنع وكذلك استعارة الموحود لمن عدم وقد اذا بقيت آثاره لجملة التي تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه  
وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل أو العاجز أو النائم فان الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما فى شيء  
قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلا للشدة والضعف كان استعارتهما اسم الاشد للاضعف أولى فكل من كان  
أقل علما وأضعف قوة كان أولى بان يستعار له اسم الميت لكن الأقل علما أولى بذلك من الأقل قوة لان  
الادراك أقدم من الفعل فى كونه خاصة للحيوان لأن فعله المختصة به أعنى الحركات الإرادية مسبوبة  
بالادراك و إذا كان الادراك أقدم وشداختصاصا به كان التعمان فيه أشد تبعيدا له من الحياة وتقربا الى  
ضدها وكذا فى جانب الاشد فكل من كان أكثر علما أو أشرف كان أولى بان يقال له انه حى هذا كلامه

المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وإنما قول أولى لانه يمكن ان يقال المراد بالحياة الاحياء لكونها أثر له ( قوله ثم الضدان  
الح ) توجيه هذه العبارة عندى ان الضدين ان كانا قابلين للشدة والضعف بان يكون كل واحد منهما قابلا لها كالم  
والجهل والعجز والقدرة كان استعارة الضد الاشد كالجاهل للضعف للاضعف وهو الأقل علما وقدرة أولى من استعارة العلم  
والقدرة وبالعكس فان استعارة العالم للجاهل الأقل جهلا أولى من استعارته تقابل الجهل والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا  
التقسيم لظهوره وهو الذى تعرض له الشارح رحمه الله تعالى ، او بان يكون أحدهما أشد والآخر مختلفا بأشدة والضعف  
كالميت والحى الجاهل العاجز كان استعارة اسم الميت للحى الأقل علما ولاضعف قدرة أولى من استعارته للحى القابل العلم  
والقدرة ولأقل علما أولى من الأقل قدرة وكذا فى جانب الاشد أى الميت اذا استعير له اسم الحى فكل ميت كان  
أكثر علما أو أشرف علما أولى باستعارة اسم الحى من ميت قابل العلم والقدرة والأكثر علما أولى من الأكثر قدرة وقيل  
أكثر علما أو أشرف علما أولى باستعارة اسم الحى من ميت قابل العلم والقدرة والأكثر علما أولى من الأكثر قدرة وقيل  
غاية توجيهه ان يقال ، وصف المعروف بصف المعارض وأراد بالضدين القابلين للشدة والضعف معروضيهما القابلين للشدة  
والضعف فى الجامع ووجه الشبه تقابل العلم والقدرة والحى والميت ضدان باعتبار ما يشتملان عليه أعنى الحياة والموت قالان لأشدة  
والضعف باعتبار الجامع وهم عدم فائدة الخدمة . فمعنى الدائرة على هذا التوجيه ان كان معروض الضدين نجم قليل

( قول المحشى ) أو بان يكون أحدهما أشد والآخر مختلفا الخ هذا لاختلاف ليس فى نفس الضد وهو الحياة بل  
فى وصف معروضه أعنى الجهل مثلا وحاصل هذا التوجيه انه حمل قبول الضدين على أعم من قبول كل منهما وقبول أحدهما  
وأعم من قبول نفس الضد وقبول وصف معروضه وهو خروج عن الكلام دعاء البه عدم قبول أحد الضدين وهو الموت الشدة والضعف  
( قول المحشى ) وكذا فى جانب الاشد الخ جملة مقابلا لقوله وكل من كان الخ وهو خلاف الظاهر من جملة من

جملة المفرع على قوله كان استعارة اسم الاشد الخ لكن دعاه الى ما ذكره عدم ظهور ذلك تدبر

( قول المحشى ) وصف المعروف الخ أى طاق قبول الشدة والضعف وصفا للضدين مرادا بذلك وصف معروضيهما  
( قول المحشى ) فمعنى العبارة الخ لم يبين معنى قوله وكذا فى جانب الاشد وأمل معناه على هذا ان استعارة اسم  
الاضعف كالحى وانما الضعف فى عدم الموت من الميت للاشد فى وجه الشبه المجن بان يكون قوى العلم كثير الآخر أولى  
من استعارته لضعيف العلم قليل الآثار

ولا يخلو من اختلال لان الضدين القابلين للشدّة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستمر اسم  
أحدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدّة والضعف  
فكل من كان ذلك المعنى فيه اشدّ كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك (واقسم) هذه  
الاستعارة التي لا يكثر اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين (ومنها) أي ومن العنادية الاستعارة  
(الهكمية) والعاكسية وهما مما يستعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضده معانها الحقيقية أو تعريضه  
لما مر أي لتزييل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه  
(نحو فبشرهم بآيات الله) أي أذكروهم استمرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور الخبير به للأنذار الذي  
هو ضده بادخاله في جملتها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جباناً على سبيل التلميح  
والطرافة والاستهزاء (و) لاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى  
في التشبيه وجهاً وههنا جامعاً (فدخان لانه) أي الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار

العلم والميت فمنهما مروضان للحياة والموت المدين هما ضدان قابلان للشدّة والضعف في الجامع أس عدم فائدة الحياة كل  
استعارة اسم الضد الاشد في وجه الشبه وهو الميت للضعف الاضعف في وجه الشبه كقول العالم اول من استعارة اسم الضد  
الاشد للضعف في وجه الشبه أعني القابل العلم والقوة هذا . اكن يرد عليه ان الأقل عما ليس الضعف في وجه الشبه أعني  
عدم فائدة الحياة بل اشد وأقوى من قابل العلم قيل في توجيه الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة ونما قبالاً للتشكيك  
باعتبار لاشدية التي هي التفاوت في الآثار وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت آثارها التي منها العلم والقدرة فكل من  
كان أقل علماً وأضعف قوة كانت الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على  
الثبوت دون الحدوث وأقل علماً اولى من أقل قوة وكل من كان العلم فيه أكثر وأثر القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى  
وان مات وأكثر علماً اولى من ازيد قوة . وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدّة والضعف في الموت مع انه يحتاج الى البيان  
وما قبله من ان اسم الميت يدل على الثبوت فليس بشيء لان التشكيك يكون في المعاني . كون التلميح دالاً على اثبوت دون  
الحدوث لا يثبت الاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الاشد وترتب قوله فكل من كان أكثر علماً  
او اشرف الخ عليه (قوله هما العلم والجهل الخ) لا الأقل علماً وقوة والميت فان الميت لا يقبل الشدّة والضعف . أيضاً للاشد  
والاضعف ليسا بمضادين (قوله وههنا جامعاً) لانه ادخل المتشبه في المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت  
مفهومه (قوله اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التمسح بما مر من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين خارج  
(قول المحشي) اكن يرد عليه الخ هذا لا يرد الا لو كان المراد انه اضعف من حيث وجه الشبه اما لو اريد انه اضعف  
في الوصف الذي يترتب عليه وجه الشبه وهو قلة العلم بان يكون ذلك فيه اضعف منه في مقابلته أس قابل العلم فلا كما  
يدل عليه قول الشارح وكل من كان أقل علماً الخ تأمل

(قول المحشي) وفيه انه لم يبين الخ أي مع انه لا اشد هناك معين ولا يظهر معنى التشبيه في قوله وكذا الخ  
(قول المحشي) وأيضاً الاشد والاضعف ليسا بمضادين لان الاضعف اشد في الضعف لكن تقدم ان المراد بالاشد

منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام \* خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه ( كلما سمع هيمة او طار اليها )  
 رجل في شعمة في غنيمة يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جابر الله الهيمة الصيحة التي يفرح منها واصحابها  
 من هاع يبيع اذا جبن والشعمة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في  
 سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر ماله  
 ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعمار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما ( فان الجامع بين العدو والطيران  
 قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما ) أي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو  
 وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسداً ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين  
 مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف  
 بالسرعة وحقيقة ثمة فله تخال السكناات وذلك لا يوجب اختلافاً في الجنس ثم قال والفرق بين استعمارة الطيران  
 للعدو واستعمارة المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف  
 والعدو أن خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى في استعمارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن

عنه ، لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعمارة ( قوله وقيل الشيخ الخ ) يعني ان ما ذكره المصنف رحمه الله يخالف لما ذكره  
 الشيخ ، فانه جعل استعمارة الطيران للعدو كرايت اسداً في ان الاشتراك في كل منهما في صفة الا ان الطرفين فيما نحن فيه  
 من جنس واحد وفي رأيت اسداً من جنسين وليس المراد بالجنس هنا مصطلح ارباب المنطق بل ماهو المتعارف وعليه  
 ائمة الفقه من أن الشيتين اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمنافع فهما جنسان كالذكر والانثى من الانسان  
 وان لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالذكر والانثى من الغنم ( قوله فانهما جنس واحد ) لاشتراكهما في المنفعة المقصودة  
 منهما وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما بالجنح والآخر بالتروثم وكون احدهما سريعاً والآخر بطيئاً فلا يوجب  
 الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بينهما في المنفعة المقصودة منهما ( قوله ثم قال الخ ) هذا تأييد لما نقله أولاً من ان  
 الاشتراك في استعمارة الطيران للعدو اشتراك في الوصف حيث قال ان خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى الخ  
 ( قوله مسع ان في كل من المرسن والطيران الخ ) اما في المرسن ، فكونه مرسونا واما في الطيران فالسرعة ( قوله ان

الضد الاشد وبالاضعف الضد الاضعف وبه يتدفع هذا  
 ( قول المحشي ) لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعمارة وانما يكون مبنا على التشبيه البليغ الواجب حذف اداته لادعاء

أن المشبه فرد من أفراد المشبه به

( قول المحشي ) فانه جعل الخ حيث قال ان الاشتراك ثمة في صفة

( قول المحشي ) في ان الاشتراك في كل منهما في صفة أي والصفة خارجة عن الموصوف

( قول المحشي ) في المنفعة المقصودة أي قطع المسافة

( قول المحشي ) فكونه مرسونا أي موضوعاً فيه الرسن

والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذ لو حفظ فيه التشبيه كما في غليظ لمشافر عد استمارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستمارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلب فانهم عدوها في الاستمارة وخطوطها بها فاعتدلت بكلامهم في الجملة ونهت على ذلك بان نسبته استماره غير مفيدة ووجه التشبيه بين وبين الاستمارة الذي تنقل فيه الاسم الى محانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من باب واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا تجانسه بهما فلا تعلق الاستمارة عليه فان قات الجامع في المستمار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستمارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفر ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع د خلا في مفهوم

خصوص الخ ( خبر قوله والفرق والمراد بخصوص الوصف السرعة ) قوله ان التشبيه الخ ( أى تشبيه العدو بالطيران في السرعة منظور في استمارة الطيران لأمده وبخلاف استمارة المرسن للانف فانه من استعمال المقيد في المطلق ) قوله ولهذا إذا لوحظ فيه ( أى لوحظ التشبيه في استعمال المرسن في الانف كما لوحظ في اطلاق المشفر على غليظ الشفة عد استمارة حقيقة لتكونها مبنية على التشبيه ) قوله وقال ايضا الخ ( نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق الاستمارة على المرسن المستعمل في الانف حتى احتاج الى الفرق ) قوله ونحو ذلك ( بما فيه استعمال المقيد في المطلق ) قوله عدوها ( أى وضع المرسن موضع الانف بتأويل الاستمارة ) قوله فاعتدلت بكلامهم ( فاطلقت اسم الاستمارة عليه في قوله استمارة المرسن للانف ) قوله ونهت على ذلك ( أى على ان الواجب ان لا يطلق عليه اسم الاستمارة بان مميته استمارة غير مفيدة لعدم ابتناؤه على التشبيه وكونه من استعمال المقيد في المطلق ) قوله ووجه التشبيه بينه ( أى بين وضع المرسن موضع الانف وبين الاستمارة الحقيقية ) انك تنقل فيه أى في وضع المرسن موضع الانف بل في استعمال المقيد في المطلق مطلق الاسم من مجانس وهو المقيد الى مجانس له وهو الفرد الذي وقع عليه مطلق الانف في الخارج والمجانسة والمشابهة من وادواحد لتكونها اشتراكا في أمر في الاول اشتراك في الجنس وفي الثاني اشتراك في الوصف فاطلاق اسم الاستمارة التي مبنياها المشابهة على ما فيه المجانسة مجوز ( قوله فلا تطلق الاستمارة عليه ) لاحقيقة ولا مجزأ ( قوله فان قلت الخ ) ايراد على قوله لجامع اما داخل في الطرفين الخ ( قوله مفيدة ) أى للبالغة المطلوبة منها ( قوله ان جزء الماهية الخ ) لامتناع التشكيك في الذاتيات ( قوله

( قول الشارح ) ان جزء الماهية لا يختلف الخ أى في أفرادها وحاصل الجواب أن ما تقرر اما هو في ذاتيات الماهيات الحقيقية المتحققة في أفرادها وما هنا ليس كذلك ومن هنا تعلم أن التشكيك هنا هو باعتبار وجود الماهية في الافراد لا في ذاتياتهم اندر ( قول المحشي ) حقيقة اشارة الى ان اطلاق اسم الاستمارة أولا عليه مجاز عن استعماله في مطلق الانف حتى احتاج

اذ لولا الوجه لما احتاج

( قول المحشي ) وهو الفرد الذي وقع عليه مطلق الانف في الخارج يريد أن يدفع ما قبل ان في اطلاق المقيد على المطلق ليس المقول اليه مجانسا بل المقول اليه الجنس وحاصل الدفع ان المقول اليه الجنس وهو مطلق الانف ولما اطلق المرسن على الانف لمخصوص من حيث أن مطلق الانف وقع عليه خارجا من حيث كونه فردا من أفراد مطلق المرسن عليه كاطلاق الانف عليه

العارفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية ألا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب  
 من السواد . الخال مع اختلافه بالشدة بالضعف وجهه الشبه انما جعل داخل في مفهوم العارفين لاقى  
 الماهية الحقيقية للعارفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون اسرا سري كبا من امور بمضما قابل للشدة  
 والضعف فيصح كون الجامع داخل في المفهوم مع كونه في احد المفهومين شد واغوى وفي كون استمارة  
 الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الماير ان هو قتل المسافة بالجنح وايست السرعة داخله فيه بل هي  
 لازمة له في الاكثر كالجراة للاسد والاولى ان يمثل باستمارة التقطيع الموضوع لازلة الاتصال بين الاجسام  
 المنزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابتعاد بعضها عن بعض كما في قوله تعالى « وقطعناهم في الارض انما »  
 والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في التقديم اشد وكذا استمارة الحياطة الموضوعه لضم خرق  
 الثوب للاسد الذي هو ضم حلق النار بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول ( واما غير داخل )  
 عطف على قوله اما داخل ( كما مر ) من استمارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهايل ونحو ذلك  
 فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة  
 لا للشجاعة وحدها ومعارف ان المستمار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في  
 الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك  
 الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستمار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منها  
 وفرق بين المفرد والمجموع على انه لو كان المستمار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم  
 الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستمار منه أعنى الاسد ( وايضا ) تقسيم آخر للاستمارة باعتبار  
 الجامع وهو انها ( اما عامية وهي البتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهي القريبة )  
 التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين ابوا ذهابه ارتفعوا عن طبقة العامة ( والغريبة قد تكون في نفس الشبه )  
 بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة ( كما في قوله ) أي قول يزيد بن مسامة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه  
 ( الشجاعة ) أي للشجاع . اقام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ماضق عليه الشجاع ( قوله لا الرجل وحده ) لما عرفت  
 انه لا ملازمة بينه وبين الاسد ولا دلالة له عليه ( قوله تجوز وتسامح ) وجهه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كأنها حقيقة  
 وماهية الموضوعه له ( قوله بان يكون الخ ) أي ليس المراد منه ان يكون وجه الشبه غريبا فانه لا بد في الاستمارة ان  
 يكون اخص اوصاف المشبه به وأشهرها بل ان يكون تشبيهه غريبا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه  
 ( قول الشارح ) وايست السرعة داخله فيه يفيد دخولها في العدو وهو خلاف ما نقله عن الشيخ الا ان يكون ما هنا  
 ( قول المحشي ) اقام المصدر الخ لدلالته على الماهية بخلاف المشتق

مبينا على التسلیم

مؤدب وانه اذا نزل عنه والقي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتبي قربوسه) أي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج (بعنانه) علك الشكيم الى انصراف الزائر والشكيم والشكيمة هي الحديد المعلقة في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه بذليل ما قبله عودته فيما أزور جانبى \* هماله وكذلك كل غاطر \* شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممثدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتى المحتبي ممثدا الى جانبى ظهره فاستعمار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعمارة غريبة انرابة المشبه فان قلت هل يجوز أن يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممثدا الى جانبى الفم بهيئة وقوع الحبوقة في ظهر المحتبي ممثدا الى جانبى الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت لا حسن ما ذكرناه أولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى الملو ثم يمتد متمسكا الى الظهر كما ان الطارف الذى يلي القربوس من العنان اعلى من الذى يلي فم الفرس (وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله) ولما قضينا من منى كل حاجة \* ومسح بالاركان من هو مسح \* وشدت على ظهر الماهرى رحالنا \* ولم ينظر الماهرى الذى هو رانح \* اخذنا باطراف الاحاديث بيننا (وسالت بالعتاق المطى

يكون وجه الشبه أخص الاوصاف واشهره (قوله وفي الصحاح القربوس) السرج في الذبح الصحيحة من الصحاح القربوس للسرج فلا غلظة بينه وبين ما فسر الشارح رحمه الله به الا بالاجمال والتفصيل (قوله وكذلك كل غاطر) أي مثل ذلك الاهتمام فعل من ياتي نفسه في الامور الصعبة أو مثل زيارة الجباب كل أمر خطير يتم به في التعويد أو مثل ذلك الرجل يزيد نفسه كل غاطر في تعويد فرسه (قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ) أي شبه الهيئة الحاصلة من وقوع العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة فبعد التشبيه المذكور استعمار الاحتباء الذى هو احداث تلك الهيئة واجبا لوقوع العنان في قربوس السرج . بان صور الوقوع بصورة الايقاع واستند الى الفرس مائة في تأديه كما صور القدوم بصور الاندفاع في اقدمنى بذلك حق لى على فلان وقد مر فلا يقاع المشبه تخيل والايقاع المشبه به تعقبتى فالاستمارة المذكورة استمارة تصريحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك التشبيه لما حسن استمارة الاحتباء للوقوع المذكور فتدبر ، فانه مما خفي على الناظرين (قوله لان الركبتين الخ) ولان العنان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانب الفم كالحبوقة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر (قوله والماهرى) بفتح الراء وكسرها كالتصاري والمهاري (قوله اخذنا في الاحاديث) لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب ففى اما جمع طرف بكسر الطاء بمعنى الكريمة أى نزع الاحاديث (قول المحشي) بان صور الوقوع بصورة الايقاع أى تخيل انه ايقاع لانه بسبب كانه قدوم بسبب استند الى الفرس

لانه بطاوعه واتقاده فهو شبهه باعتبارهما فاشبهه فاعله فهو مجاز عقلى لاحقيقة له كما مر ثم وقعت الاستمارة بسبب ذلك ولاك أن تجمل له حقيقة بان يعتبر الايقاع المحقق استند الى الفرس لانه بطاوعه واتقاده فهو شبهه باعتبارهما فهو مجاز عقلى استند الى السبب (قول المحشي) خفي على الناظرين لذكر الهيئة المشعر بانها تمثيلية ثم استمارة الاحتباء للوقوع

(الاباطح) الدم جمع الدماء وهي السواد والمهاري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان من  
 بطن قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دفاق الحصا اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا  
 أركان البيت عند طواف الوداع وشدنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين  
 في الرواح للاستعجال أخذنا في الاحاديث وأخذت المطايا في سرعة المولى استعمار سيلان السيول الواقعة  
 في الاباطح اسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن  
 قد تصرف فيه بما افاده الالاف والغرابة (اذ اسند الفعل) بمعنى قوله سالت (الى الاباطح دون المولى)  
 أو اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى \* واشتعل الرأس شيبا (وادخل الاعناق  
 في السير) لان السرعة والبطوة في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق وتبين أمرهما في المهادى وسائر  
 الاجزاء يستند اليها الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات للاحاق  
 الشكك بالشكل كما في قول امرئ القيس ، فقلت له لما تمطى بصلبه \* وأردف عجازاً وناء بكامله \* أراد  
 وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذا كان كل ذى صلب يزيد شي في طوله عند تمطيه ثم بالغ  
 فجعل له عجازاً يردف بعضها بعضاً ثم أراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له

يقال هو من اطراف العرب أي كرتهم أو طرف بالتحريك بمعنى الناحية أي فنون الاحاديث (قوله حتى افاد انه الخ)  
 لان نسبة الفعل الذي هو صفة الحال الى المحل تشر بشيوعه في المحل واحاطته بكله فالباء في باعناق الملابس وقيل للتعمية  
 أي اذهبت الاباطح اعناق المطايا فتكون المطايا مشبها بالماء واعناقها بالاشياء التي على الماء في الوادي ولا يخفى لطيف الاول  
 (قوله من الابل) المشبه بالماء (قوله كما في قوله تعالى واشتعل الخ) حيث اسند الاشتعال الذي هو صفة الشيب الى الرأس  
 الذي هو محله الاشعار باستيعابه له (قوله فقلت له الخ) مقول القول البيت الذي بعده لا ايها الليل الطويل ألا انجلي \*  
 يصبح وما الاصبح منك بأمثل \* والضمير في له لابل في بيت قبله \* وابل كموج البحر ارخى سدوله على بأنواع الموم ليتلى \*  
 قال المرزوقي يجوز أن يكون التمثيل مأخوذا من المطا وهو الظاهر فيكون التمثيل مد الظاهر ويجوز أن يكون من التقاطع بمعنى  
 المد بقلب احد الطائنين ياء (قوله فاستعمار الخ) فهنا ثلاث استعارات تصريحية تخبيلية لاحاق شكل الابل وصورته الخفية

(قال المصنف) اذ اسند الفعل الى الاباطح أصل الكلام سارت الابل باعناقها في الاباطح ثم شبهت الابل بالماء  
 استعارة بالكناية واثبت السيلان تخييل ثم حول اسناد السيلان من الابل الى الاباطح مجازاً عقلياً وكذا يقال في القيل  
 الثاني ولا فرق بينهما الا باثبات السيلان للاباطح على الاول قصداً دون الثاني قدبر

(قول المصنف) وادخل الاعناق في السير حيث جمعت الاباطح سائلة مع الاعناق فجعل الاعناق سائرة  
 (قول الدارح) أراد وصف الليل الخ حاصله ان ههنا ثلاث استعارات تصريحية تخبيلية لاحاق شكل الليل بشكل  
 الشخص التمثيلي المردف المنقل وانما كانت تخبيلية لانها استعارة لا امر تخييل فلي هذا لا مكنية هنا اذ لو كانت المكان  
 الاحلاق بها وما ذكر يكون قرينها





بالبحر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اشتد واقيوي والجسيم حسي والقرينة هو الاشتغال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يثل به لان كلامه فيما هو اهم من الاستعارة المصروفة والمبكي عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصروفة وزعم المصنف ان فيه تشبيها لاول تشبيهه الشيب بشوكة النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتغال النار في سرعة الانبساط مع تمذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي (واما عقلي) عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي (نحو آية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كسط الجند عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع القاء ظله (وهما حسيان والجامع ما يقل من ترتب امر على آخر) أي حصول امر عقيب امرا دائما او غالبا كترتب ظهور الاحمر على كسط الجند وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل

الادعائي أعني الحيوان المخلوق من الخلق قبله فريضة على الاستعارة كبري في رأيت أسدا يرعى بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج الخيط الابيض من ان يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه من أن يكون المراد به الخيط الادعائي أعني الفجر اذ لا يبين الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل (قوله فالمستعار منه هو النار) هذا تصریح من السكاكي رحمه الله تعالى بان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللازم كما هو مذهب الجمهور وسيجي منه ما لا يخفى من ان المستعار منه هو المشبه المذكور (قوله وزعم المصنف الخ) عبر بالزعم لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان قرينة الاستعارة بالكناية عنده حقيقة فالماوافق لمذهبه أن يكون اشتمال بمعنى الحقيقي (قوله عقلي) أي بمعنى عقلي وهو تمذر التلاقي (قوله كشف الضوء الخ) يعني ان النهار عبارة عن الضوء، اما على التجوز أو على حذف المضاف وقوله منه على حذف المضاف أي من مكان الليل أي مكان القاء ظلمته. وذلك لان النهار والليل عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحت. ولا معنى لكشف أحدهما عن الآخر (قوله وموضع القاء ظله) أي الليل وناله ظل الارض الذي في الليل وهو الظلمة ولم يقل القاء ظلمته متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين. يؤيده قوله تعالى (وحمل الظلمات والنور) فيصع القول بظلمتها بعد زوال الضوء. (قوله دائما او غالبا) فانه

(قول المحشي) اما على التجوز باطلاق النهار على لازمه وقوله أو على حذف المضاف أي ضوء النهار فقوله عبارة عن الضوء أي قائم مقامه يشتمل مجاز الحذف تدبر

(قول المحشي) أي مكان القاء ظلمته الخ تدفع به ان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل بدل عن مكانه لان المستعار له الكشف عن الظلمة لاعن المكان ثم لم يرد بمكان القاء الظلمة الموجودات التي تعدها الظلمة

(قول المحشي) وذلك أي كون المراد بالنهار الضوء وبالصغير مكان الليل

(قول المحشي) فانه اذا لم يحصل الخ تعالى للتفديد بالدوام أو الغلبة

وهذا معنى عقلى وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الطارئ عليه السائر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بأنه لو اريد ذلك لقليل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلون اى داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبيان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبيان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الجامسى ، وذلك عاريا ابن ربيعة ظاهره قال الامام المرزوقى ذلك عار ظاهرا اى زائل قال ابو ذؤيب \* وعيرها الواشون انى احبها \* وتلك شكاة ظاهرا عنك عارها \* فالله ان المستعار له زوال ضوء النار عن ظلمة الليل فانما من مقام من فيكون موافقا للكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزاع نحو سلخت الاهداب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهداب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما الى الاول فاستتم الى الفاء فى قوله فاذا هم مظلون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يمد فى المادة مترتبا غير مترآخ وهذا يختلف باختلاف الامور والمعادات فقد يطول الزمان والمادة فى مثله تقتضى عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لو لم يكن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه يملأ بيني ان لا يحصل الا فى اضاء ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزاع

اذا لم يكن أحدهما يكون ذلك الحصول اتفاقا لارتبائهما فاذا ذكره تفسيرا للترتب فى نفسه ، لا انه هناك كذلك ( قوله وبيان ذلك ) ، أى ظهور الظلمة ( قوله ان الظلمة هي الاصل ) فى الحديث ان الله تعالى خلق الشاة فى ظلمة ثم رش عليه من نوره ( قوله فجعل ظهور الظلمة الح ) كان الظاهر فجعل اظهار الظلمة كظهور المسلوخ لان السلخ متعدد الا ان تشبيه الاظهار بالاظهار تابع لتشبيه الظهور بالظهور فلذا اختاره ( قوله واعترض الح ) وما قيل فى الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام ليس بشي . لان الدخول فى الظلام مترتب على السلخ لا على انقضاء مدة النهار ( قوله فانما ) أى كل واحد من الشيخ وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قبل ان ظهر بمعنى زال يكون صاته عن لا من ( قوله يكون بمعنى النزاع الح ) فى الاساس من المجاز سلخ الله النهار من الليل وسلخت عنه درعه ( قول المحشى ) لا انه هنا كذلك بل ما هنا من القسم الاول ( قول المحشى ) أى ظهور الظلمة يريد ان الظهور يقتضى

فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء فتجاء الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز فتجاء الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلماذا جملا الساخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه وافول تقوية لذلك لاشك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يقتدر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل ( وإما مختلف ) بمعنى حسي وبمعنى عقلي ( كقولك رأيت شمساً وأنت تريد انساناً كالشمس في حسن العالمة ) وهو حسي ( وبإضافة الشأن ) وهي عقالية وقد اهل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعاً آخر فقال ولان الاستعارة مبناهما على التشبيه تنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة ( والا ) عطف على قوله وان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان حسيين ( فهما ) اى الطرفان ( اما عقليان نحو من بمثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد ) اى النوم ( والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي ) فان فات لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجي من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلاً أو مشتقاً منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول أو غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذى ينتمى فيه ويحتمل ان يكون الرقاد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيراً للكلام وتحقيقاً له وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر

والاول بمعنى الاخراج والثاني بمعنى النزع ( قوله فانه لا يستقيم الخ ) اذ المفاجأة انما تتصور فيما لا يكون مترقباً بل يحصل بغتة ويمكن الجواب بان نزع الضوء عن مكان الليل لكون ظهوره في غاية الكمال كان المترقب فيه أن يكون في مدة مديدة فحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب ، وبهذا ظهر الجواب عن التقوية ( قوله لندرة وقوعه ) وقد نبه المصنف رحمه الله تعالى عليها بجملة المثال مصنوعاً ( قوله لكنه قد ذكر الخ ) استدراك بالاعتراض على السكاكي رحمه الله تعالى بانه عدّه في التشبيه قسماً على حدة وجمال اقسامه ستة والاستعارة مبناهما التشبيه فلا وجه لاسقاطه من الاقسام في الاستعارة والمصدر بندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشترك بينهما ( قوله لم اعتبر التشبيه الخ ) ، على تقدير ان يكون المعنى من ايقظنا من مكان رقادنا ( قوله لا مجرد القبر ) الظاهر ترك لفظ المجرد ( قوله وتكون الاستعارة الخ ) أى

انها موجودة حال الضوء الا انها غير ظاهرة فالمراد بيان ذلك لا بيان الترتب فانه ظاهر

( قول المعثي ) وبهذا ظهر الجواب عن التقوية فاعلم امره بالتأمل لذلك

( قول المعثي ) على تقدير ان يكون الخ كما هو ظاهر اللفظ

ولاشك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له أقوى فهو لا يسبح بما فوقه الجوامع البعث الذي هو في النوم أقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقريئة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجوامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه اظهر لان البعث لا اختصاص له بالموتى لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له (وأما مختلفان) عطف على اما عقليين اى أحد الطرفين حسي والآخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجوامع التأثير وهما عقليان) والمعنى ان الامر بانه لا ينتمى كما لا ينتمى صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى \* ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب القبة والخيمة على من فيها أو جعلت الذلة ماصقة بهم حتى لزمهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص أو ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة أو الصافها بهم والجوامع الاحاطة أو اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة أو الطين وتكون القرينة اسناد الضرب الممدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية (وإما عكس ذلك) اى الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له (نحو انا لما طغى الماء) حملناكم في الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجوامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان) (و) الاستعارة (باعتبار للفظ) المستعار (فمثلان لانه) اى

على هذا الاحتمال والمعنى من ايقظنا من رقادنا (قوله ولا شك ان عدم الخ) وكون الرقاد كثير الوقوع في الحس لا يجمع عدم ظهور الفعل فيه أقوى وان كان يفيد الاشهرية (قوله البعث) اى سهولة تأني البعث فانها في النوم أقوى واعرف فلا يرد ما قبل ان كون البعث في النوم أقوى محل بحث لان المانع في الموت أقوى فبعث القاتل فيه أقوى ولا ما قبل ان وجه الشبه حينئذ مذكور فيكون تشبيها كما في قوله \* ولاحت من بروج البدر بعدا (قوله كسر الزجاجة) في القاموس الصدع كسر شىء صلب وفي التاج الصدق شكاف فن ذكر الزجاجة على سبيل التمثيل وكونه محسوسا باعتبار الحاصل بالمصدر (قوله التبليغ) في القاموس التبليغ الايصال وهو أسر عتلى يكون بالقول والفعل والتقرير فن قال التبليغ تكلم بقول مخدوم فهو حسي لم يأت بشي (قوله والمعنى الخ) اشارة الى أن الباء في بما تؤمر للندبة وما مصدرية أى بأمرك من المصدر المسمى للمفعول في الكشف فاصدع بما تؤمر اجهر به واظهره يقل صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا وفي الاساس من المجاز صدع بالحق جهرا به وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بما تؤمر وفي الصعاج وقوله تعالى (فاصدع بما تؤمر) قال الفراء أراد فاصدع بالامر أى اظهر دينك و يجوز أن تكون ما موصولة أى بما تؤمر به من الشرائع المحذوف الجار تقولك امرتك الخير (قوله الخيمة) في القاموس الخيمة كل بيت مستدير أو ثلاثة أعواد أو أربعة تبنى عليها التيم يستظل بها في الحر وكل

(قول الشارح) من زعم ان القرينة الخ هو المصنف

اللفظ المستعار ( ان كان اسم جنس ) وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف ( فاصالية ) اى فالاستعارة اصلية ( كاسد ) اذا استعير للرجل الشجاع ( وقيل ) اذا استعير للمصاحب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى وكذا ما يكون متأولاً باسم جنس كالعالم نحو رأيت اليوم حاتماً ( والافتعية ) اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية ( كالعامل وما

يت بين من عيدان الشجر ) قوله على نفس الذات ، اى الحقيقة والمفهوم فى القاموس معنى ذات بينكم حقيقة وصلكم وسبجى . فى كلام السيد ان المراد به ما يستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام والمضمرات واسماء الاشارات والحروف والافعال فانها كلها جزئيات لا تجرى الاستعارة فيها وقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات ( قوله وكذا ما يكون الخ ) فانه . فى حكم اسم الجنس ( قوله وان لم يكن اللفظ الخ ) اى بعد أن يكون صالحاً للاستعارة فلا ينتقض بما يكون معناه جزئياً . قل قدس سره التشبيه الخ . تلجبه اذا عرض على قوانين الاستدلال ، ان معانى الحروف والافعال لا يجرى فيها الاستعارة اصالة . لانها لا تجرى فيها التشبيه اصالة وكل ما لا يجرى فيه التشبيه اصالة لا يجرى فيه الاستعارة اصالة اما الكبرى فلان الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يجرى فيما يجرى فيه التشبيه . فالاستعارة تجري فيما يجرى فيه التشبيه وتمكس بعكس القبيض الى قولنا كل ما لا يجرى فيه التشبيه لا يجرى فيه الاستعارة واما الصغرى فلان معانى الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لا يجرى فيه التشبيه اما الصغرى فلانها آلات لتعرف حال الغير وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية واما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون

( قول الشرح ) الصالحة الخ لم يعتبر الصديق بالعمل لان المعتبر فى اسم الجنس الوضع لمفهوم غير مشخص وذلك انما يفيد الصلاحية ثم ان معنى صلاحية الصديق على كثيرين امكان كون تلك الصورة كل واحد من ذلك الكثير لعدم ما يختص بواحد دون آخر وانفصيل فى حواشى المراقف

( قول الشرح ) اى الحقيقة والمفهوم على هذا يتناول جميع ما اخرجه بقوله الصالحة اذ كله مفهومات اما لو اريد بها المستقل بالمفهومية فانه يخرج بها الحروف والافعال قوله الاعلام والمضمرات واسماء الاشارة اى اذا لم تأول والا جرت الاستعارة فى الضمير واسم الاشارة اصلية ان اولاً بغير مشتق والافتعية والامر ظاهر

( قول المحشى ) فى حكم اسم الجنس انما كان فى حكمه فقط لان مفهومه ليس كايما واذا تضمن نوع وصفية لم يصر كايما ايضاً بل اشتهر ذاته الشخصية بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسيائها فلذا كانت الاستعارة فيها اصلية بخلاف المشتقات فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخلية فى مفهوماتها الاصلية فكانت الاستعارة فيها تبعية والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموضوع مشتهر بمعنى يصلح أن يكون وجه الشبه وكذلك العلم فكانت استعارتهما اصلية دون المشتقات لما مر تدبر

( قول المحشى ) ان معانى الحروف الخ هذه هى الدعوى واول الدليل ( قول المحشى ) لاسيما لا يجرى فيها الخ فهى الصغرى ( قال السيد قدس سره ) ويلزم من ذلك ضمنا الخ احتاج لهذه الزيادة لان قول الشرح تبعاً للمفتاح فى الدليل

والتشبيه يقتضى كون المشبه الخ غير مناسب المقصود اذ المقصود ههنا ان المشبه به ان كان صالحاً للموضوعية كان اسمه الموضوع له استعارة اصلية والا كان اسمه الموضوع له استعارة تبعية تدبر

يشق منه ) من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافتل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة (والحرف)

مشبهها به وكل ما يصلح أن يكون مشبهها به لا يجري فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يجري فيه التشبيه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلأن ما هو غير مستقل لا يصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة بالمشبه به فكل ما هو كذلك لا يصلح أن يكون مشبهها به. ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الى بيان وتحقيق وهما ان معاني الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وان غير المستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه فلذا قال وتحقيق المقام الخ فبين المقدمة الثانية أولا بقوله اعلم الخ باختصاره والاولى ثانيا بقوله اذا نهى هذا فاعلم الخ . قال قدس سره ولا يفرجه ذلك الخ . لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا والتقييد ملحوظ تبعا لتخصيصه فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصدا . قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه من . لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال فكذلك معانيها روابط بين المعاني . قال قدس سره وهذا معنى ما قيل الخ لا يخفى ان اللازم مما ذكر ان معاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها جزئيات فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجزئيات والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فتكون موضوعها ولا شك ان الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعاني الغير المحصورة قليل بالوضع العام وهذا ما ذهب اليه قدوة المحققين عضد الملة والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة بذاتها فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح رحمه الله تعالى في تصانيفه واقبل انه يلزم على هذا أن يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعاني مجازا لاحقيقة لها لادم استعمالها في المعاني الاصلية أصلا مع انهم ترددوا في ان المجاز يلزم الحقيقة أولا فدفعوا بانه انما يكون مجازا لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها افراد المعاني الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا . قل قدس سره فلما لم يذكر الخ .

(قول المحشي) ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الخ أي ففي الاستدلال بهذه المقدمات على البعري يحتاج هاتان المقدمتان من ينشأ الى بيان وتحقيق خلفهما دون ما عداها

(قول المحشي) لان مفهوم الابتداء الخ فالفارق بين الاسمي والحرفي ليس الجزئية والكليّة بل الاستقلال وعدمه (قول المحشي) لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال أي الحروف التي الكلام فيها فلا يرد العاطف بين جملتين (قول المحشي) موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة الخ حاصله ان الوضع للكلّي لكن بحقيقة يستلزم تقييده بتعلقه وحصوله حينئذ في ضمن جزئي مراد من حيث عمومته وهي حقيقة الآلية وما ل هذا ان الوضع للكلّي في ضمن جزئي من حيث عمومته وهكذا الاستعمال فهو جزئي من حيث عمومته وضعا واستعمالا فتدبر وهذا بخلاف ما قيل في الضمائر مثلا انها موضوعة لمفهوم كلي من حيث تحققه في جزئي لا لذلك المفهوم لان الجزئي هناك مراد من حيث خصوصه ولذلك كان الخلف هناك لفظيا بخلافه هنا فان الجزئية انما لزمت حيث كان آلة لتعرف حال جزئي فتأمل

(قال السيد) يرجع الى معنى أي لا الى ما بمعنى لفظ حتي يلزم ان الحرف لفظ دل على معنى بغيره بمعنى انه لا يبدل بنفسه على معناه بل بانضمام لفظ آخر اليه لما تقدم انه لا قصور في الدلالة وانما القصور في المدلول هو المحتاج للغير (قال السيد) على معناه الافرادي قيد به لانه محل الاختلاف بينه وبين الاسم والفعل اما الاحتياج للغير في المعنى التركيبي فتأبى لكل

وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المنقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها أو عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر وان الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم تحرير فمحذوف أي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل يعتمد

(قال السيد) وإنما كانت تبعية لان الاستعارة تتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو  
بكونه مشاركا للمشبه به الخ (أقول) التشبيه يقتضى ملاحظة تصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه به في وجه  
الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه في وجه الشبه فلا استعارة تقتضى  
كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكوما عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون معنى مستقلا بالمفهومية  
صالحا لان يكون موصوفا ومحكوما عليه ومعاني الحروف والافعال بمنزلة عن الاستقلال صلاحية كونها موصوفة ومحكوما  
عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصله وتحقيق الكلام على ما ينبغي يستدعى بسط الكلام في تحقيق معنى الحرف  
والفعل فقول والله مستعان اعلم ان نسبة البصرة الى مدركتها كنسبة البصر الى مصراته وأنت اذا نظرت في المرأة  
وشاهدت صورة فيها تلك هناك حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرأة  
حينئذ آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرأة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان  
تحكم عليها وتفتت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرأة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها وتكون  
الصورة حينئذ مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظاهر ان في المبصرة ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لا لبصار الغير فتش  
على ذلك المعاني المدركة بالبصرة اعنى القوى الباطنة واستوضح ذلك من قولك قم زيد وقولك نسبة اقيام الى زيد اذ  
لا شك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها في الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد واقيام وآلة لتعرف  
حالتها فكأنها مرآة تشاهد بها مرتبعا أحدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها أو بها مادامت مدركة على هذا  
الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها أو بها فهى على الوجه الاول معنى غير  
مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها وكلما يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية يحتاج الى  
التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التى لا تستقل بالمفهومية اذا تمهد هذا فان لم يكن ان الابتداء مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق  
به فاذا لاحظنا العقل قدما والذات كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظ في ذاته صالحا لان تحكم عليه وبه ويلزمه ادراك  
متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول انظر الابتداء والى بعد ملاحظته على هذا الوجه ان نقيده بمتعلق مخصوص  
فقول مثلا ابتداء سيرى البصرة ولا يفرجه ذلك عن الاستقلال صلاحية الحكم عليه وبه واذا لاحظنا العقل من حيث  
هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالها كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح لان يكون محكوما عليه ولا محكوما  
به وهو بهذا الاعتبار مدلول انظر من وهذا معنى ما قبل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالا ابتداء  
مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لاتعين الا بالمترتب اليه فاما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك





وان لم يعتبر فهو مجاز عقلي نسب الفعل الى غير ما هو له للملازمة بينهما من غير قصد المبالغة في التشبيه فلا استعارة • قال  
 قدس سره واعلم الخ • يريد ان الاستعارة التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الزمان الذي  
 هو جزء مدلوله اكن بعد التقييد للمعنى المصدرى بالزمان • قال قدس سره أو بكونه الخ • قد أشار اليه في اثنا تقريره  
 الى ان أو في كلامهم بمعنى الواو • قال قدس سره دلائل صحيح • بناء على ان المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية •  
 وبقوله انما يصلح الوصفية الملاحظة بالموصوفية بخلاف معاني الحروف والافعال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها  
 بالموصوفية وهذا التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدلائل بقوله وانما يصلح الوصفية للحقائق دون معاني الحروف والافعال  
 واما على ما نقله الشارح رحمه الله من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثابتة المتغيرة وزيادة أفعال الصفات بعد  
 قوله الافعال والتدليل بانها متجددة غير متغيرة لدخول الزمان في مفهومها أو عروضه لها فلا والذي يخطر بالبال في توجيه  
 ذلك أن يقال المراد انما يصلح الوصفية • شيء من الحقائق أي الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شيء شيء • فرع ثبوته  
 في نفسه كما قرر في محله دون معاني الافعال والصفات • فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة شيء • وذلك لدخول الزمان  
 الذي • زمان نسبة معانيها الى شيء • هو قاءها أو عروض ذلك الزمان لها عروضاً صار به كالجزء فلا يثبت من هذه الحقيقة  
 لها شيء • فلا تكون موصوفة بوجه الشبه وانما تعرضوا لدخول الزمان دون النسبة لكون دخول الزمان أمراً مقررراً لا شبهة  
 فيه ولذا عرفوا الفعل بادل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء • في مفهومها وعلى  
 هذا التقرير لا غبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطباب الذي ذكره السيد • قال قدس سره هو المعاني المستقلة • اطلاق  
 الحقيقة والذات على المعنى المستقل لا بد له من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك

ضرب للتجريض فردّه المحشي بان هذا لا يفتى عن المجاز في اطلاق الضرب فاما أن يكون في الفاعل أو في الاسناد وحيداً  
 لا يجوز في التشبيه تدبر

(قول المحشي) • بقوله انما يصلح الوصفية الخ أي ليطابق الدلائل المدعي وهو ان الحروف والافعال لا تقع مشبهها

بها فيندفع تزيف الشارح

(قول المحشي) شيء من الحقائق اشارة الى ان ال في الحقائق جنسية وفي شيء • بالباء الجارة وهو تحريف  
 (قول المحشي) فرع ثبوته في نفسه أي لافرع ثبوته شيء • كما هنا  
 (قول المحشي) فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة شيء • أي لاثباته في نفسها حتى يثبت لها شيء • لان الاثبات لها  
 انما يكون من حيث ثبوتها في نفسها لا من حيث انها ثابتة شيء • فاندفع ايراد الشارح زمان طويل وحركة سرية لان الاثبات في  
 ذلك لا هو ثابت في نفسه لا مثبت شيء • وفي بعض النسخ ليست مثبتة وهو تحريف

(قال السيد) فيكون المعنى المصدرى أعنى الضرب موجودا الخ كأنه يريد ما قال في حراشي الكشف ان الاستعارة  
 متعاقبة بالصفة وحدها بدون المادة للصيغة كيف ومدلول الصيغة مجرد الزمان ولاؤدة في التجوز فيه بقى ههنا بحث وهو ان القول  
 المتروك بالتجوز باعتبار المازة والصيغة كيف ومدلول الصيغة مجرد الزمان ولاؤدة في التجوز فيه بقى ههنا بحث وهو ان القول  
 بالاستعارة في ذلك يفغى الى احداث قسم ثالث للاستعارة اذ ليس استعارة أصاية وهو ظاهر ولا تبعية لجريانها في المشتقات باعتبار  
 المشتق منه وهو ما متحد كذا في حواشي القاضي أي لان الزمان ليس داخل في مفهوم المصدر وكونه قيداً لا يفيد

تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للوصوفية نحو مقام واسع ومجالس فسح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع أوصافا البتة وهم أيضا قد خضعوا ما يشتق من العمل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب أن تكون الاستعارة فيها أصلية لانتمية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصدرها ولا شك اننا قلنا باننا مقتل فلان أى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديداً كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد ، فالأولى ان يقال ان المقصود الأسماء في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيها هو المقصود الاسم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية ( فالتشبيه في الاولين ) أى العمل وما يشتق منه ( المعنى المصدر وفي الثالث ) أى الحرف ( لمعنى معناه ) أى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب الفتح المراد بمتعلقات

وما وجدنا في كلامهم ذلك ( قول قدس سره لا ما توهمه الخ ) نسبة التوهم الى الشارح رحمه الله توهم فان التفسير المذكور مصرح به في شرح العلامة فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى مبنى على ذلك التفسير ( قال قدس سره واما عدم ورود الثانى الخ ) هذا حق ولعل الشارح رحمه الله لاجل ذلك قال بعد تسليم صحته ( قال قدس سره ولم ينتقض الخ ) أورد الشارح رحمه الله النقض به على من اطلق الذات في تعريف الصفة لاعلى من قيده بكلمة ما أو بعبارة ومقصودهم تأييد ان اسم المكان والزمان والآلة غير داخل في الصفة ( قوله لانها تصلح الخ ) فيه ان المأخوذ في الدليل ان الاستعارة لا تجري الا فيما يصلح للوصفية لا ان كل ما هو صالح للوصفية تجرى فيه الاستعارة لجواز أن يكون فيه مانع آخر ( قوله فالأولى الخ ) لا يخفى ان دعواهم عدم جريان الاستعارة في معانى الافعال والصفات ودلائلهم مثبت لها وعدم جريانها في تلك الاسماء ليس مأخوذا في دعواهم لانها لا اثباتا فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى على دلائلهم انه لا يجرى في الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها أصلية وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في الباب أن يكون الدليل قاصرا عن افادة ما هو في الواقع موها بجريانها في تلك الاسماء فلذلك قال فالأولى أى الأولى أن يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ليكون مثبتا لما هو في الواقع غير موهم بخلافه ( قوله لمعنى المصدر ) أى التشبيه في الاولين لمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه

( قول المحشى ) وما وجدنا في كلامهم بخلاف اطلاقها على الامور اثباتا كما ذكره في توجيهه فان الحقيقة هى التى ثابت أو المثبت كما سبق

( قول المحشى ) ومقصوده تأييد الخ أى وهذا كاف في التأييد وليس مقصوده النقض به كما زعمه السيد

( قول المحشى ) فيه ان المأخوذ في الدليل الخ أى فيجوز ان اسماء الزمان والمكان والآلة لا تجرى فيها الاستعارة أصلا

لا أصلية ولا تبعية فلا يلزم قوله فيجب ان الاستعارة فيها أصلية هذا غاية التوجيه لهذه العبارة

معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الناية وفي معناها الظرفية وكي  
 معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف ولا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار  
 المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام  
 فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف (كالجورور في زيد في نعمة) غير صحيح كما سنشير اليه (فيقدر)  
 التشبيه (في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي يقدر تشبيهه دلالة الحال بنطق الناطق في  
 إيضاح المعنى وإيصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق  
 ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض  
 الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز أن يكون اطلاق النطق عليها مجازاً مرسلأ باعتبار ذكر  
 المازوم واردة الا لازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت إن اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد  
 يجوز ان يكون مجازاً مرسلأ وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي  
 نوعان من الملاقة أحدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد  
 المشابهة في الفاظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد أعنى مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ  
 عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على أحد الاعتبارين

في ثابت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق وانما تعرض للشبه لانه المقصود من التشبيه كسيمي (قوله باعتبار المعنى الخ)  
 قل عنه أي ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلاً فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة  
 ففعل والا فاسم وفيه نظر اذ ربما يمنع مستندا بانه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية بالنظر الى وضع اللفظ  
 غير مستقل بالنظر الى وضع اللفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطاً بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلقه دون المعنى  
 الآخر مثلاً الكاف الاسمية والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققناه  
 في فوائد شرح اصول ابن الحاجب اه (قوله لازمة للنطق) لزوم المسبب للسبب او احد التجاورين للآخر ولما هو نوع  
 (قول المحشي) اذ ربما يمنع مستنداً الخ أي تمنع الملازمة المذكورة بقول انسكاكي والا لما كانت حروفا بل أسماء  
 مع دلالاتها المذكورة وحاصل المنع انه يجوز أن تكون تلك المعاني بعينها هي معاني الحروف الا انها مستقلة بالمفهومية بالنظر  
 لوضع تلك الاسماء لها اعدم اشتراط ذكر المتعلق في افادتها ايهاا وغير مستقلة بالنظر لوضع تلك الحروف لاشتراط ذكر  
 المتعلق في افادتها ايهاا والمراد بالاشتراط وعده ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه أو معناه ذلك  
 لان تلك الحشية فلذا وجب ذكر متعلقه كما مر وحينئذ لا يكون التشبيه في الحرف لمتعلق معناه بل لمعناه فهذا المنع متفرع  
 على ان الحرف موضوع المعنى الكلي لا الجزئي وهو مختار المتقدمين والشارح ولم يفهم السمرقندي معنى المنع فقال ما قال  
 (قول المحشي) من الكاف الاسمية نحو زيد كمرو والحرفية نحو جاني الذي كمرو فان الابل للتشبيه دون الثانية قال

الشارح في حواشي العنصر يفهم الاستقلال وعده بالقرآن

فاستحسنه (و) يقدر التشبيه (في لام التمايل نحو فالنقطه) أي موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للمداوة) أي يقدر تشبيه المداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الانقطاع بملته) أي علة الانقطاع (النائية) كالحبة والتبني ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في المداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في الجورور هذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم تكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم ونمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان التشبيه يجب أن يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت أصلية أو تبعية غايه ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا

اللازم لم يتعرض له فلا يرد ان معطى اللازم مشترك في جميع أنواع المجاز فلا يصح كونه علاقة (قوله فاستحسنه) أي فاستحسن ذلك البعض الجواب المذكور وهو عطف على قوله فقات (قوله كالحبة والتبني الخ) فأنه الملتقط متقدمان في لذهن مذهبنا على الالتقاط في الخارج فاقبل انه أراد بالحبة محبة موسى عليه السلام أو آثارها فان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة متقدمة عليه ليس شئ (قوله ثم استعمل في المداوة الخ) أي في ترتيب المداوة والحزن الحرف الذي كان حقه أن يستعمل في ترتيب العلة الغائية أعنى اللام (قوله وهو) أي كون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في الجورور (قوله يجب أن يكون متروكا في الاستعارة) أي في المصرفة على مذهبه دون مذهب من قال ان التشبيه اللام أيضا من الاستعارة نحو زيد أسد وفيما نحن فيه لبس المشبه متروكا لكون ترتيب المداوة والحزن المذكور في الكلام فلا استعارة في اللام تبعا ولا في الجورور أصالة أقول مفاد كلام المصنف رحمه الله تعالى ههنا وفي الإيضاح ان الاستعارة في اللام تابع لتشبيه المداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابع للاستعارة في الجورور وإنما هي زيادة من الشارح رحمه الله تعالى وحاصل كلامه انه يقدر التشبيه أولا للمداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتيبهما بترتيب العلة الغائية فتستعار اللام الموضوعة لترتيب العلة الغائية لترتيب المداوة والحزن من غير استعارة في الجورور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر الختام ثم استناد لانات اليه وهو المفاد من الكشف حيث قال بعد الكلام الذي نقله الشارح رحمه الله ونحوه من هذه اللام حكمها حكم لاسد حيث استعملت لما يشبه التمايل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندى لان اللام لما كان معاها مخاها الى ذكر الجورور كان اللانق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعا لتشبيه الجورور لانها التشبيه معنى كل معنى كل معنى الحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله وتبعه الشارح رحمه الله (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى

(قول المحشى) فان محبة الملتقط الخ تمايل الكون المراد محبة موسى

(قول المحشى) أي في المصرفة احتراز عن الممكنية سواء كانت المصرفة تبعية أولا

(قول المحشى) ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتيبهما الخ فتكون الاستعارة في معنى الحرف تبعية كتنبيه حركة ذرا كب السفينة كما مر لا مقصودة حتى يلزم عدم استقلال معنى الحرف فلا يصح له بوصفية اللازمة للتشبيه الذي هو الداعي الى جملة التبعية فتحتل ان الخروج عن هذا اللازم طريقين مراعاة المعنى الكلى وذهب اليه القوم ومراعاة الجورور وذهب اليه المصنف فتدبر

موجه على ان تكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه المداوة مثلاً بالعله الغائية  
 ولم يصح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعايل فلا يكون من الاستعارة التبعية في  
 شيء. وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه أعني المداوة وأريد المشبه به أعني  
 العله الغائية ادعاء بقرنه لام التعايل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه رتب المداوة والحزن على  
 الانقاطا بترتب العله الغائية عليه ثم استعمال في المشبه اللام الموضوعه الدلالة على رتب العله الغائية التي هو  
 المشبه به فجرت الاستعارة أولاً في العلية والقرضية وتبينها في اللام كما مر في نطق الحال فصار حكم اللام  
 حكم لاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فما دخل عليه لحرف  
 فالاستعارة ممكنة والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اد قدرت في نصت الحال تشبيه الحال بالانسان  
 المنكلم وكون نطق قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى لحرف كالملية والظرفية وما أشبه ذلك فالاستعارة  
 تبعية (ومدار قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية (في الاولين) أي في الفعل وما يشق منه (على الفاعل  
 نحو نطق الحال بكذا) فان النطق الحقيقي لا يستند الى الحال (أو المفعول نحو) جمع نحو لثاني امام (قتل  
 البخل وأحيى السماحا) فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو) قول القطامي، لم تاق  
 قوماً هم شر لاخوتهم \* منا عشيبة يجري بالدم لو ادنى \* (نقرهم للزيميات) قد بها، ما كان خاط عليهم كل  
 زراد، الالهزم من الاسنة الفاطم وأرد باهزميات طعنات مذسوبة الى الاسنة الفاطمة أو أراد نفس  
 الاسنة والنسبة للمبالغة كاجري والقدر المقطع موزون الدرع وسردها نسجتها فالمفعول الثاني أعني اللزيميات  
 قرينة على ان نقرهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل واحد منهما قرينة كقول الحريري \* اقرى  
 المسامع اما نطقت \* يا انا يتود الحرون الشوسا \* فان تاملت اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه  
 استعارة (أو المجرور نحو فبشرهم بمذاب اليم) فان ذكر المذاب قرينة على ان بشر استعارة أو الى الجميع أعني  
 الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى ضرب بني فلان اعنوا الاعادي بالسيف طعنات وأما تمثيل السكاكي في  
 ذلك بقول الشاعر \* نقرى الرياح رياض حزن مزهرة \* ذا مري النوم في لاحقان قاطا \* فغير صحيح  
 من تشبيه المداوة والحزن بالعله الغائية لانقاطا (فوله فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء) أي في وجه من لوجوه  
 لان الاستعارة التخيلية عذرة حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مضمرة (فوله ان تشبه رتب المداوة الخ) أي شبه الترتب المعصوص  
 بالترتب للمضمرة تشبيه ترتب غير العله الغائية بترتب العله الغائية والتشبيه قصداً وقع في الترتيبين السكاكين ثم مري  
 في جزئيهما دليل على ما قلناه فجرت الاستعارة أولاً في العلية والقرضية وتبينها في اللام (فوله فان الاستعارة ممكنة) سواء  
 كانت التشبيه المضمرة في النفس كما هو مذهب المصنف رحمه الله تعالى أو المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رحمه الله

لان المجرور أعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشئ. لان المتصور ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز أن تكون القرينة غير ذلك كقرائن الأحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديداً وأما القرينة في الحروف فغير منضبطة (و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللامظ (ثلاثة أقسام) لانها اما ان لم تقرن بشئ، يلايم المستعار له أو المستعار منه أو قرنت بما يلايم المستعار له أو قرنت بما يلايم المستعار منه الاول (مطابقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع) أي تفريع كلام بما يلايم المستعار له أو المستعار منه نحو عندي أسد (والمراد بالصفة) المعنوية لا الثبت (النحوى على مامر في بحث القصر) (و) الثاني (مجردة وهي ما قرن بما يلايم المستعار له كقوله) أي كقول كثير (غمر الرداء) أي كثير العطاء استعمار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطاء دون الردء تجريداً للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعني قوله (ذ تبسم ضاحكا) أي شارفا في الضحك آخذاً فيه غلقت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد الرهن إذ لم يقدر على انفكاكه يعني إذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين وعلية قوله تعالى \* فأذ قمنا لله لباس الجوع \* حيث لم يقل فكساء لان الترشيح وان كان ابغى لكن الادراك بالدوق يستلزم الادراك بالامس من غير مكس فكان

(قوله أو قرنت) في اسداء الى الاستعارة اشارة الى ان التجريد والترشيح انما يعتبران بعد القرينة لانها متممة للاستعارة ويؤيده

مقابلة المطابقة بينهما بعد اعتبار القرينة (قوله ما لم تقرن) بصفة المعلوم القرون يوضح مجيئى مجيئى من واحد نصراً وضرباً

لغة فيه كذا في التاج (قوله صفة ولا تفريع) اذا كان الملائيم من تمة الكلام الذى فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاماً مستقلاً جى به بعد ذلك الكلام فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أولاً قل الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في قولنا لغت بجرا ما أكثر علومه ان جعل ما أكثر علومه صفة في تقدير القول وان جعل تفريع كلام ملائيم (قوله ثم وصفه بالغمر الخ) اذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا كثرت واما اذا كان من قولهم توب سامر أى واسع فهو ترشيح (قوله والقرينة سياق الكلام) لا انظر غمر لانه لا يدل على تعيين المبنى الجازى بخلاف سياق الكلام وبفهم منه انه اذا كان في الكلام ملائيمان كل واحد منهما يدين المجازى يجوز ان يكون كل واحد منهما قرينة وتجريداً لا ان اعتبار الاول قرينة أولى لتقديمه والقرينة من تمة الاستعارة (قوله أى شارفا في الضحك) لما كان التبسم عبارة عما دون الضحك على ما في الصحاح ولم يكن الضحك مجازاً له فسرره بشارفاً في الضحك وفيه مندرج له بانه وقور لا يضحك وانه خابى بسام للسائلين غاية التبسم (قوله غلقت بضحكته) في غلقت اشارة الى انه يعلم ان السائلين حقا عليه بواسطته سارت الاموال مرهونة عندهم وانه عاجز عن أداء ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انفكاك الاموال عنهم (قوله وعلية) أى على التجريد

(قال السبب) ثم وصفه بالغمر لدى يلايم العطاء (أقول) أى يلايمه باعتبار كثرة استعماله فيه حتى صار كانه حقيقة له كالاداقة في الشدائد والبلايا

في الاذاقة إشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لانم الاذاقة فهو مفوت لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم أثرهما جميع البدن عموم اللباس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضر وانتقاع اللون ورثانة الهيئة على ماسر والاذاقة لاتناسب ذلك فكيف يكون تجريداً قلنا المراد بالاذاقة اصابها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فأصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة اشيعوها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه المذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما اصرحية وهو انه شبه ماغشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس ثم استعير له اللباس والاخرى ممكنية وهو انه شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر البشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشف فلي هذا تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحاً (و) الثالث (مرشحة) وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه نحو أوائل الذين اشتروا الضلالة بالهدى فاشتروا

(قوله والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة) اعتبار الاذاقة جارية مجرى الحقيقة في الاصابة يشير الى ان التجريد حقيقة وقد صرح في شرح المفتاح بكون الترشيح حقيقة حيث قال وما يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقته لا بنبأه على المشبه به حتى كأن المستعار للعالم بحر زاخر متلاطم الامواج والاستبدال اشتراء يتفرع عليه الرخ والتجارة وعدمها فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى فعلى قياس الترشيح ، يكون المستعار له في التجريد الشجاع الشاكي السلاح فلا يرد ان التجريد مشتمل بالتشبيه مع ان مبنئ الاستعارة تشبيهه وادعاء ان المشبه عين المشبه به هذا ان ذكر في شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجزاً كالتعشيش والوكر في قوله (ولما رأيت النسر عز ابن داية) وعشش في وكره جاش له صدرى) وامل ما ذكره في شرح المفتاح بناء على الغالب الاكثر (قوله والاخرى ممكنية) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في الممكنية اعم من أن يكون بلفظ موضوع له ، أو لغيره (قوله تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية الخ) معنى تكون قرينة الاستعارة الممكنية والقرينة لا تكون تجريداً ولا ترشيحاً كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريداً وهو المناسب لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه ان الاذاقة تجريد وفي بعضها فلا يكون ترشيحاً وهو المناسب لكلام الكشف اعنى وهو انه شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشيحاً (قوله مرشحة)

(قول الخشى) يكون المستعار له في التجريد الخ فكان الذي دخوله في جنس المشبه به هو الشجاع الشاكي السلاح لا الشجاع فقط حتى يكون ما بعده منافياً للدعوى

(قول الخشى) ولما رأيت النسر الخ النسر اسم الطائر معروف استعاره للشيب وعز بمعنى غاب وابن داية هو الغراب استعاره للشعر الاسود وانما سمى به لانه يقع على داية البعير ويأكل منها وهو فقاره كأنها تعذوه كما تعذو الام ولدها واستعار التعشيش للدعوى والوكرين الجانبين الراس والغراب وكران وكر في الضيف ووكر في الشناق وقوله عشش في وكره ترشيح مع انه مجاز شيخنا رحمه الله (قول الخشى) أو لغيره أي لغير الموضوع له كلباس هنا



نجارهم) فانه استثمار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع علمها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير  
الترشيح بالصفة فولك حاورت اليوم بحرا زائرا متلاطم الامواج ( وقد مجتهدان ) في التجريد والترشيح  
( كقوله لدى أسد قريته ) هذا تجريد لانه وصف ما يلائم الاستثمار له اننى الربح الشجاع ( مقذف  
له لانه ظاهره لم تقم ) هذا ترشيح لان هذا وصف مما يلائم الاستثمار منه غنى لاسد الحقيقى ( والترشيح  
اباغ ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد ( لاشماله على تحقيق المبالغة ) فى التشبيه لاننى  
الاستثمار مبالغة فى التشبيه فترشيحها وتزيتها بما يلائم استثمار منه تحقيق لذلك وتقوية ( ومبناه ) أى معنى  
الترشيح ( على تناسى التشبيه ) وادعاء ان الاستثمار له عين الاستثمار منه لاشى . مشبه به ( حتى انه يبنى على  
علو القدر ) الذى يستثمار له علو المكان ( ما يبنى على علو المكان كقوله ) أى قول ابى تمام من قصيدة يرثى بها  
خاله بن يزيد الشيبانى ويذكر أباه وهذا البيت فى مدح ابيه وذكر علوه ( ويصمد حتى يغار الجملول ) بان  
له حاجة فى السماء ) استثمار الصمود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان  
والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعداً فى السماء من حيث  
المسافة المكانيه لما كان لهذا الكلام وجه ( ونحوه ) أى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى  
التشبيه ( ما صر من التعجب ) فى قوله ، قامت تظلالى ومن عجب ، شمس تظلالى من الشمس ( والبنى عنه )  
أى عن التعجب فى قوله ، لا تعجبوا من بلى غلاله ، لانه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب أو  
النهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهى فان مذهب التعجب اثبات وصف  
بمنع ثبوته للاستثمار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصه من خواص الاستثمار منه ثم اشار الى زيادة تقرير  
وتحقيق لهذا الكلام بقوله ( واذا تجاوز البناء على الفرع ) أى المشبه به ( مع الاعتراف بالاصل ) أى المشبه  
وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه  
أبداً اصل من جهة ان الفرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية  
من الترشيح وهو الترية وحسن القيام على المال ( قوله حاورت ) بالحاء المهملة من المحاوره بمعنى المكاملة كذا ذكره فى شرح  
المفتاح ويجوز أن يكون من المحاوره بالجيم بمعنى باكسى مما يه كردد وعلى التقديرين هو قريظة لعلية وما سواه ترشيح  
( قوله هذا تجريد ) لان اضافة لدى الى أسد قريته ( قوله هذا ترشيح ) أى له ليد اظماره لم تقم وام مقذف فليس تجريد  
ولا ترشيح لان التقديف ككلا المعنيين يجوز اتصاف الاستثمار له والاستثمار منه به ( قوله على تناسى التشبيه ) فان قلت قد  
يجوز ترشيح للتشبيه كما سمعنا ، قلت الماد تناسى التشبيه فى نفس الترشيح لوقوعه فى الاستمارة والتشبيه ( قوله حتى انه  
( قول المحشى ) قلت مرد سدى التشبيه فى نفس الترشيح أى تناسى التشبيه لوقوعه فى الاستمارة أو التشبيه بالمسبة  
لترشيح والا فالتشريح قد يكون باقيا على حقيقته

المشبه اصلا والمشبه به فرعاً فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط إذ لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله وإذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع (كما في قوله) اى قول للعباس ابن لا حنف (هى الشمس مسكنها في السماء، عز) من عزاء حمله على العز، وهو الصبر (الفؤاد عزاء جيبلا، وان تستطيع) انت (الها) اى الى الشمس (الممود، وان تستطيع) الشمس (اليك الترولا) وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح لذيهاجة (فع جعده اولى) هذا جواب الشرط أعنى قوله وإذا جاز أى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل أعنى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد (و ١٠١) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما) اى في المعنى الذى (شبه بمعناه الاصل) اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز

ببني مصيصة المضارع لكون البناء مستقبلا بالنظر الى ما قبله أعنى التناسى لا الحكاية الحال الماضية كما وهم (قوله اذ لا معنى الخ) اذ لا تشبيه عند الاستعارة وكيف الاعتراف به (قوله صريح في الايضاح) حيث قال وإذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) اذ لو كان المراد بالاصل تشبيه لزم التكرار (قوله بالمطابقة) فيكون التجوز حينئذ في المجموع أى لفظ المركب لا في شىء من مفرداته ل تكون باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونه حقيقة أو مجازا كذا في شرح المفتاح الشر في . ولا يخفى انه مبنى على ان المدلول المجازى مدلول مطابق بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعى واما اذا كان مدلولاً تضمينياً أو التزامياً كيف يكون مدلول المركب معنى مطابقاً مع كون مدلول بعض أجزائه مدلولاً تضمينياً أو التزامياً (قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد) وقيل قد سبق من المصنف والذاريح رحهما لله تعالى ن طرف تشبيه التمثيل قد يكون مفرداً وهذا يقتضى بناء الاستعارة في المفرد على تشبيه التمثيل فإخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصح لا يقول وفيه أن مادة القرض يجب أن تكون موقوفة ومجرد الجواز لا يمنع وليس كل تشبيه

(قول المحشى) ولا يخفى انه مبنى على ان المدلول المجازى مدلول مطابق لما في الشرح في بحث الدلالة ما يفيد ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن المألوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم كما في المجازات كانت دلالة مطابقة ورد السيد هناك بان لوضع المتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لا تعيينه بازائه مطلقا ولا شك ان تعيين اللفظ بازاء معناه المجازى ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعاً لمعناه المجازى لا وضماً شخصياً ولا نوعياً وانما هو مراد من اللفظ بواسطة القرينة اه افراد المحشى رحمه الله ما ذكره السيد هناك بان كلامه هنا يناقض ما ذكره هناك اذ لو لم يكن المدلول المجازى مدلولاً مطابقاً بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعى بل كان تضمينياً أو التزامياً فهو في ضمن الكل واللازم في ضمن المألوم وارادته لافي ضمنه بواسطة القرينة كما زعم السيد هناك لا يكون مدلول المركب معنى مطابقاً لكون مدلول بعض أجزائه مدلولاً تضمينياً أو التزامياً ما يفعله مذكور في شرح المفتاح هنا فتأمل

في هذا عن الاستعارة المفرد (للمبالغة) في التشبيه اشارة الى اتحاد الناية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى صورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها (كما يقال للمتردد في أمر إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويج بالخلافة الى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له أما بما فاني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فاذا أناك كتابي هذا فاعتمد على أيهما ما ثبت شبه صورة تردده في المبالغة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً

تجربى فيه الاستعارة . ولعل الفرق ان المشبه والمتشبه به لما كانا مذكورين في التشبيه يجوز أن يكون وجه التشبيه منتزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون طرفيه مفردا سيما اذا كان وجه التشبه مذكورا . واما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعاره والجامع فلو كان الوجه فيه منتزعا من متعدد، مع كون لفظ المستعار منه مفردا صار الكلام لغزا (قوله اشارة الخ) يعنى انه ليس داخل في التعريف حتى يرد ان الاولى تقدمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عاما داخل في عداد الجنس (قوله تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) في شرحه للمفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلاً لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاولى نعم بخطوة خطوة الى قدام وخطوة الى خلف انتهى . أى الى جهة هي خلف المتردد فاندفع ما أورده السيد في حواشي شرحه للمفتاح من أنه على هذا التفسير يكون المراد بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابله خلفه أيضاً ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد وان المتبادر من المثل المذكور أن يكون التقديم والتأخير واقعين على شيء واحد كما لا يخفى على ذى انصاف واتحاد متعلقهما انما يظهر على ما صورناه من ان المراد تقدم رجلاً تارة وتؤخرها تارة أخرى ووجه الاندفاع ظاهر بالتأمل في عباراته اما اندفاع الثاني فيجوز له بل تلك الرجل الاولى فان فيه اشارة الى ان تفسير الرجل بالخطوة يصير متعلقها واحداً وهو الرجل التي قدمها بخلاف ما اذا حمل على معناها الحقيقي وأما اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها تصوير الخطوة واقعة الى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير الذي ذكره الشارح رحمه الله موافق لكلام السكاكي رحمه الله حيث قال قوله وتؤخر أخرى معناه تؤخر رجلاً أخرى (قوله شبه صورة تردده الخ) أى شبه هيئة المنتزعة من اقدامه على البيعة تارة واجتماعه عنه اخرى الملزومة لتردده واتساقه في المبالغة بصورة ملزومة لتردد من قام الذهاب وهي الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيره اخرى

(قول المحشي) ولعل الفرق الخ هذا الفرق على لسان من يقول باشتراط تركيب الطرفين في التمثيلية وسيأتى عن المحشي خلافه وان الشرط تعدد المنتزع منه لا تركيب الطرفين فيلزمه كون الكلام لغزا كما قل هنا لكن كلامه الآتي في بيان الامكان الذي بصدد نفيه السيد فتدبر

(قول المحشي) مع كون لفظ المستعار منه مفردا الخ فيه انه قد يكون مفردا مقيداً والفريضة تعين المستعار له نحو لاح في السماء مرآة في كف الاشلال

(قول المحشي) أى الى جهة هي خلف يعنى ان الخطوة تنتهي وترجع الى جهة هي خلف لا انها واقعة في جهة هي خلف لان تمام الخطوة التي الى الخلف هو موضع القدم المتأخر فلا تكون الخطوة واقعة خلفه بل في موضعه وكذا يقال في قدام

باعتبار غيره واما انه جزئى فلا ه قال قدس سره وان زعم الخ ه هذا هو مراد القوم ، ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالاته ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر متعلقه وجبئذ لا حاجة الى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص فانه التزام أمر لا شاهد عليه ه قال قدس سره لا يتصور له فائدة الخ ه قد عرفت العائدة وهو الاشارة الى أن معناه مفهوم الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق به ه قال قدس سره فلانه لا دليل الخ ه الدليل على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه كما انه لا دليل على هذا الاشتراط لا دليل على وضعه للمعنى الجزئى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لا دليل عليه واما الاستعمال في الجزئيات فقد عرفت انه لا يصير دليلا على الوضع ه قال قدس سره وهو التزام ذكر المتعلق الخ ه التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله ، بورث الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة الاضافة فانها ملحوظة في نفسها والاضافة تبع لما يشهد بذلك وقوعها محكوما عليه وبه دون الحروف وهذا مراد من قول ان ذكر المتعلق في الحرف اتقى الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان المقصود من وضعه هو التوصل لتخصيص الغاية فان ذو مثلا معناه متعلق في نفسه لا يحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان المقصود من وضعه هو التوصل الى جمل أسماء الاجناس وضما شئ لا يحصل بدون ذكر ما يضاف اليه ه قال السيد واقفا لقواعد اللغة ه وهى ان الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحروف واقع في الجزئيات وانه كما يحتاج الى التعبير عن المعاني المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعاني الغير المستقلة قوله وقول الائمة وهو ما نقل قوله وهذا معنى ما قبل وامثاله وما ورد في تفسير الحرف وهو ما نقل من الابيضاح وامثاله ه قال السيد ما عدا الافعال الناقصة ه فانها ، موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعناها غير مستقلة بالمفرومة ه قال السيد لا يتحصل ه أى من حيث انه مدلول الفعل ليرتب عليه الجزاء اعنى وجب ذكره ه قال السيد بخصوصه ه متعلق

( قول المحشى ) هذا هو مراد القوم منهم ابن الحاجب كما بينه المضد في شرح المختصر

اع ( قول المحشى ) ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالاته ان معناه معنى الابتداء الخ فلا اشتراط في الدلالة راجع للاشتراط في المدلول أما نفس الدلالة قائمة واذا كان هذا هو معنى الاشتراط فلا يرد انه لم يرد نص به من الواضع ودليل تلك الحيثية هو ذكر المتعلق تدبر

( قول المحشى ) بورث الفرق الخ فذكر المتعلق في الحرف معبر في لوضع لمناه حيث وضعه له من حيث انه آلة لتعرف حاله بخلاف وضع نحو ذاته وضعه لمعنى مستقل الا ان غرضه من الوضع له التوصل لاوصف بأسماء الاجناس فلتخصيل ذلك الغرض التزم فذكر المتعلق والفرق بين تيمصبل الغرض وتخصيل الموضوع انه غير قابل

( قول المحشى ) موضوعة وضما عاما لكل نسبة الخ لم نقل هنا على قياس الحرف انه موضوع لنوع النسبة أعنى نسبة القيام مثلا مطلقا من حيث انه آلة لتعرف حل المتعلق ولا حاجة حينئذ الى الوضع العام

( قول المحشى ) أى من حيث انه مدلول الفعل الخ اما تخصيلا لان تلك الحيثية بل من حيث التعمل أو الوجود الخارجى فلا يجب الذكر بل وجود الطرفين ذهنا أو خارجا كما سبق

( قال السيد ) لان الكلمة اذا سميت اسما أى لان مدلول الكلمة كن اذا قلنا انه الابتداء وسميناه ابتداء وهو اسم ثبت معنى الاسمية لتلك الكلمة وهى من التعبير عن معناها باسم

( قال السيد ) الملكية أى مورد الحكم أعنى الايجاب والسلب

قوله لكل نسبة والضمير راجع الى النسبة \* قال قدس سره لانه خلاف وضعه \* ولانه لا يمكن ملاحظة شيء واحد مستند  
ومستند اليه في حالة واحدة \* قال قدس سره فضلاً الخ \* انما قال فضلاً لان في المحكوم عليه زيادة اعتبار وقصد بالنسبة  
الى المحكوم به لان المحكوم به انما يطلب لاجله \* قال قدس سره قلت لان الاعتبار الخ \* خلاصته ان منشأ الفرق كون  
النسبة في اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة فادتها اصالة فصيح وقوعه مستند اليه باعتبار الدلالة على لذت مستند باعتبار  
دلالته على لحدث بخلاف نسبة العمل فانها تامة مقصودة اصالة . منفردة مع طرفيها فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه  
المطابق اصلا \* قال قدس سره فان قلت الخ \* ابراد على قوله ويقضي عدم ارتباطها بغيرها بانهم قد صرحوا بوجه الجملة  
الفعلية خيرا \* قال قدس سره يتصور الخ \* لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى  
واذا كان هذا الحكم مقصودا بالذات كان ذكر زيد مجرد بيان مرجع الضمير والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى فذكر  
ابوه حينئذ لتقييد المستند . قال قدس سره صرحوا أي مقصودا اصالة اذ لا يمكن توجه النفس الى حكمين قصدًا وبالذات  
\* قال قدس سره لاشتمالها عليهما \* فالاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة راكب السببية . قال قدس سره قلت  
لان معاني النسبة الخ \* اراد بمطابق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفعل اعني . نسبة القيام ومطابقا هي متعلق النسبة  
الخصوصية التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح  
ان يجعل جامعا بينهما وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والالائية والعلوية والجامع لا بد ان يكون اخص واصناف المشبه  
به واشهرها وما قيل انه يمكن ان يعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب زيد اكرهه تعريفا عليه وكذا  
نسبة العمل الى الآلة والظرف فليس بشيء . لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالفاعل فهو استعارة بالكناية فلا يجوز في النسبة

( قول الخشي ) منفردة مع طرفيها ليست مرتبطة بغيرهما

( قول الخشي ) كتبعية حركة راكب السفينة راكب السفينة لا يوصف بالحركة الا مجازاً لما تقر في الوساطة في العروض فكذا

الاستعارة في المباني الجزئية ومراده أنه لا استعارة في المشتق استقلالاً . كقوله العيصام والإلزم لم يرد الداعي الجماعا فيه تبعية فتدبر

( قول الخشي ) نسبة القيام مطلقا أي انقيام بالفاعل بان شبه مطابق نسبة انقطع الى الآلة بمطابق نسبة الى الفاعل ثم  
يتبع ذلك اسناد قطع الى السكين أو شبهه مطابق نسبة الصوم الى النهار على وجه الوقوع فيه بمطابق نسبته الى الفاعل على  
وجه الوقوع منه ثم يتبع ذلك اسناد الصوم الى النهار أو شبهه مطابق نسبة الفعل الى العلة التي فعل لاجلها بمطابق نسبته الى  
الفاعل ثم يستند الفعل لها فهو اكرم العلم زيدا

( قول الخشي ) أيضاً نسبة القيام مطابقة نسبة القيام مطلقا هي نسبة الى فاعل ما والنسبة الداخلة في مفهوم الفعل التي  
عنده متعلقات هي نسبة الى فاعل بخصوص والجم ان استعارة المشتق باعتبار النسبة نقل عن المصدر في القوافل القياسية وهو  
أيضاً قال به في شرح مختصر ابن الحاجب وقال ان مختار ابن الحاجب ان المجاز العقل كله يجوز ان يكون استعارة من  
هذا القبيل ورده الشارح في حواشيه بان الواضع انما وضع الفعل للنسبة الى فاعل معين سواء قدم به بعدد في نفس الامر  
اولا فهو انما اعتبر النسبة اليه مطلقا سواء كانت مطابقة اولاً فليضع المقتضى انبت مثلاً المنسوب الحقيقي حتى يستعار منه المنسوب  
العادي وكذا الباقي فتدبر

( قال السيد ) نسبة تامة أي مقصودة اصالة غير تقييدية

( قول الخشي ) لانه ان اعتبر تشبيه المحرض الخ مراد القائل تشبيه نوع نسبة التعريض بنوع نسبة الضرب ثم استعارة

كب  
ورة  
في  
وقد  
على  
جلا  
من  
الام  
الحل  
نس  
حلا  
في  
نفس  
كون  
المراد  
لوني  
مناها  
ير  
ي  
يك  
عن  
في  
ح  
هي  
سام

وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى ( وهذا ) المجاز المركب ( يسمى التمثيل ) لان وجهه منتزع من متمد ( على سبيل الاستمارة ) لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكناية كما هو طريق الاستمارة ( كما يسمى التمثيل مطلقا ) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستمارة وبعناز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استمارة فقد يكون غير استمارة وثوقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعه للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستمارة والا فغير استمارة كقوله « هو اى مع الركب اليانين مصمدا الييت فان المركب موضوع للاخبار والغرض

والمنتزع منه ههنا في المشبه والمشبه به هو اجزاء المركب ومادته كما ترى ونص عليه السيد في حواشي شرحه المفتاح والملازمة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابق لقوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى والاضافة في قوله صورة تردده لامية وليست بيانية حتى يرد عليه ان التردد ليس معنى مطابقا للثبوت المذكور بل لازما لمعناه المطابق وقد صرح سابقا بان المشبه به انما يكون معنى مطابقا (قوله وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى) وهو داخل في العارفين (قوله كذلك وضع المركبات الح) ولذا يحتاج في افادة المعاني التركيبية الى رعاية القوانين التي اعتبرها الواضع (قوله موضوعه للاخبار بالاثبات) اى للاعلام بالاثبات شىء لشيء مطلقا ان كانت الالفاظ موضوعة للصورة الذهنية أو للاعلام بثبوت شىء لشيء مطلقا ان كانت موضوعة بالامور الخارجية والهيئة التركيبية المحصورة في زيد قائم موضوعه للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك والمراد بقوله للاخبار بالاثبات الاثبات الغير به لقطع بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي لما كان باعتبار قصد الاخبار وعدمه نزله منزلة الموضوع له مثلا ( قوله هو اى مع الركب اليانين مصمدا ) معناه الحقيقي اثبات الاصداد مع الركب اليانين لهو اى على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازي ذلك على أن يقصده اظهار التفسير والتحرر وبما ذكرنا ظير اندفع ما يتوهم من ان كلامه هذا يدل على ان المجاز في المركب ، يكون باعتبار هيئة التركيبية التي هي جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطاقي ( قوله والغرض الح ) اى الغرض منه اظهار ( قول المحشى ) والمنتزع منه ههنا الح فمعنى كونه معنى مطابقا أن يكون منتزعا من كل جز من اجزاء المعنى المطاقي

قوله الى رعاية القوانين من التقديم والتأخير والفصل أو الوصل بين الاجزاء مثلا ( قول المحشى ) وبما ذكرنا ظير اندفاع الح لانه ظهر لنا ذكره ان الهيئة المطابقة موضوعه لاثبات شىء لشيء مطلقا والهيئة المحصورة في زيد قائم موضوعه لاثبات القيام لزيد انه فهم من اجزاء المركب ما عدا الهيئة والاثبات فهم منها والمجاز انما يكون في الهيئات المحصورة فهو انما يكون باعتبار جميع اجزاء المركب هيئة ومادة فتدبر ( قول المحشى ) يكون باعتبار هيئة التركيبية لان الدال على الخبر والاشاء هو الهيئة لا المادة

منه اظهار التحزن والتحسر فخصر المجاز المركب في الاستمارة وتعريفه بما ذكر عدول عن العوالب (ومنى فشا استعماله) أى استعمال المجاز المركب أو التمثيل (كذلك) أى على سبيل الاستمارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلى (يسمى مثلاً ولهذا) أى ولكون المثل تشبيهاً فشا استعماله على سبيل الاستمارة (لا تغير الامثال) لان الاستمارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تعرق تغير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بمعنى فلا يكون استمارة فلا يكون مثلاً وتديق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذى هو حق المشبه به أخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو للفظ الذى يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضرته تذكيراً وتأييداً وإفراداً وتثنية وجمعاً بل انما ينظر الى مورد المثل مثلاً اذا طالب رجل شيئاً ضيعه قبل ذلك نقول له بالصيف ضيعت اللبى بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبى بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل وإشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال أو الصفة أو القصة إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى \* مثاهم كمثل الذى استوفد نارا \* أى حالهم العجيب الشأن وكقوله تعالى \* وله المثل الاعلى \* أى الصفة العجيبة وكقوله تعالى \* مثل الجنة التى وعد المتقون \* أى فيما قصصنا عليكم من المجازات قصة الجنة العجيبة

### ﴿ فصل ﴾

في تحقيق معنى الاستمارة بالكناية والاستمارة التخيلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفارة

التحسر على مفارقة المحبوب اللام للاخبار بها لان الاخبار بوقوع شئ مكروه يلزمه اظهار التحسر والتحزن (قوله فخصر لجواز المركب الخ) بناء على ان التعريف يجب أن يكون مساوياً للمعرف (قوله عدول عن العوالب) فيه انه انما يكون عدولاً عنه لو وجد شاهد من كلام البلغاء للمجاز المركب سوى الاستمارة وما ذكر من المثل وغيره من خلاف مقتضى الظاهر وهو قد يكون كناية وقد يكون مجازاً وقد مر تفصيله في المقدمة فلم لا يجوز أن تكون كناية ، مستعملة فيما وضعت له لينقل الى لوازمها (قوله أى استعمال المجاز الخ) لاول نظراً الى المعنى فان الكلام في المجاز المركب والثاني نظراً الى القرب الامثل (قوله على سبيل الاستمارة) لا أنه يكون استعماله على وجه الاستمارة مساوياً أو قابلاً بالنسبة الى استعماله على الحقيقة والتشبيه (قوله فلهذا لا يلتفت الخ) في شرحه للمفتاح الحاصل انه يجب أن لا يتغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح انه استمارة وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكشف من أنهم لم يفسرنا مثلاً ولا رأوه أهلاً للتفسير ولا جديراً بالتداول والقبول الا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثمة حوفظ عليه وحى من التغيير (قوله قد اتفقت الآراء) ينبغي أن يراد ما عدا رأى الشيخ فانه سبجى . انه ليس في كلامه ما يشعر بالاستمارة بالكناية

(قول المحشى) مستعملة فيما وضعت له أى فعلى حقيقة لا مجاز بناء على ذلك القول فيها ثم ان هذا الاعتبار لا يمنع جواز ما ذكره الشارح (قال السيد) حتى فهم الخ غاية نقوله كنا في عويل أى تصويت وضعية

المنية أنشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخيلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي. انهما والثالث ما أورده المصنف ولما كانتا عنده أمرين معنويين غير داخليين في تعريف الجار ورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تنجما لأقسامها وتكميلا للمعاني التي تنطلق من عليها فقال ( قد يغمر التشبيه في النفس ) أي في نفس المتكلم ( فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ) فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان قسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ( ويدل عليه ) أي على ذلك التشبيه المضمحل في النفس ( بان يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به ) من غير ان يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يجري عليه اسم ذلك الأمر ( فيسمى ) التشبيه المضمحل في النفس ( استعارة بالكناية أو مكنيا عنها ) اما الكناية فلا نه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ( و ) يسمى ( اثبات ذلك الأمر ) المختص بالمشبه به ( بالمشبه استعارة تخيلية ) لانه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كماله أو قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين أحدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فأشار الى الاول بقوله ( كما في قول ) اني ذويب ( المذلي ، وإذا المنية أنشبت ) أي علقبت ( باظهارها ) ( القيت كل تسمية لا تنفع ، والتميمة الخريزة التي تحمل معاذة يعني إذا علق الموت مخله في شيء ليذهب به بطأت عنده الخيل روى انه هناك لاني ذويب في عام واحد خمس بنين وكاواي من هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيده منها هذا البيت ومنها قوله

• اودى نجي وأعقبوني حسرة • عند الرقاد وعبرة لانقاع • حكي ان حسن بن علي رضى الله تعالى  
عنهما دخل على معاوية يعودده فلما رآه معاوية قام وتجدد وانشد • تجلدي للشامتين أروهم • اني لريب

( قوله أمر مختص ) أي لا يوجد في المشبه لا انه لا يوجد في غير المشبه به أصلا فان الاظهار توجد في غير السبع لكن لا توجد في المنية ( قوله خالية عن المناسبة ) قد يقال انما سمي استعارة اشبه بالاستعارة في دعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وليس شيء اذ لا دعاء عند المصنف رحمه الله فانه قال في الايضاح اثبت لما أنى للشمال يدا على سبيل التخيل بمائة في تشبهها به فالمراد بالتخيل ان الاثبات المذكور تخيلي وفي قوله ليخيل انه من جنس المشبه به مناقشة ( قوله ما لا يكمل وجه الخ ) بل يكون ناقصا كالانظار فان الاغتال متحقق في الاسد بدونها بالثاب لكن كماله بها ( قوله ما به يكون قوام الخ ) ويكون حصول وجه الشبه به في العادة كالانسان للانسان في الدلالة على المقصود وانما اننا في المادة اذ يمكن حصول الدلالة بالإشارة لكنه غير معتاد ( قوله وعبرة لانقاع ) بفتح العين أي دمع لا يمنع عني من أقاع عنه اذا امتنع



الدهر لا أنضمضع \* فأجابه الحسن على الفور وقال وإذا المنية انشبت البيت (شبه) في نفسه (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لها) أى للمنية (الاطفار التى لا يمكن ذلك) (الاعتبال فيه) أى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وأثبت الاظفار للمنية استعارة تخييلية وأشار الى الثانى بقوله (وكما فى قول الآخر) واثن نطقت بشمكر برك مفسحا فسان حالى بالشكاية أنطق \* شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهذا هو الاستعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (للسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى فى الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فبلى ما ذكره المصنف كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وإنما المجاز هو أثبات شئ لشيء ليس هو له وهذا على كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية أمران معنويان وهما فعلان للمتكلم وتلازمان فى الكلام لا تحقق أحدهما بدون الاخرى لأن التخييلية يجب ان تكون قريبة للممكنة البتة وهى يجب ان تكون قريبة التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف فى مثل قولنا اظفار المنية التشبيهية بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى أطولكن فى قوله عليه الصلاة والسلام \* أسرع لحوقا بى أطولكن يدا \* ترشيحا للمجاز أعنى اليد المستعملة فى النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شئ لا مستند له فى تفسير كلام السلف ولا بهو يتنى على مناسبة لغوية وكأنه استنبط منه فلانفسيرها الصحيح قلت فمعناها الصحيح المذكور فى كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رأيت أسدا لكننا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية

(قوله شبه الحال الخ) هذا على تقدير أن لا يكون لسان حالى من قبيل الحين المات (قوله فى الانسان المتكلم) احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه لاشارة (قوله فماذا يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة التخييلية بدون الاستعارة الممكنة (قوله لا مستند له) أى صريح ما سيجى من كلام الشيخ فان المصنف رحمه الله تعالى استنبط منه كما يشمر به عبارة الإيضاح

(قول الشارح) كما يسمى الخ أى فترشيح لا يخص لاستعارة ولا التشبيه بل يكون فى المجاز للغوي مقابل الاستعارة بل وفى المجاز العقلى أيضا بذكر ملازمه

وبهذا يشمر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى \* ينقضون عهد الله \* حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين

(قوله وبهذا يشمر الخ) انما قال يشمر لانه ليس في كلامه اطلاق الاستعارة بالكناية على المرموز صريحا

(قال السيد) وبهذا يشمر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى (ينقضون عهد الله) (أقول) قال الشارح في شرح هذا الموضع من الكشف واقد كنا في عويل من اختلاف أقوال القوم الى ثلاثة حيث فهم من كلام القدماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية كالسبع مثلا وصرح به صاحب المفتاح انه اسم المشبه المستعمل في المشبه به كناية المراد بها السبع ادعاء بجمله مرادف لاسم السبع على عكس الاستعارة التصريحية وصاحب الايضاح انه التشبيه الضمير في النفس حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية في قولنا اظفار المنية نشبت هي الاظفار من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للنسبة وفي قولنا شجاع يفترس أقرانه الافتراض مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الاقران فهو كناية عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لاتنافى ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد الاول هو التنبيه على أنه أسد كي يحى الافتراض وسائر اللامد من الوازم بالضرورة ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة أعنى اثبات الاسد للشجاع والحباية للعهد لا قطع بانه ليس كناية عن المسكوت نفسه بل دال على مكانه هذه عبارته وأراد بذلك الناظر صاحب الكشف كما نقل عنه واستغف عنه أيضا اذا تأملت عليك مقاصد عباراته الكاشفة عن الاستعارة بالكناية وما قيل فيها وعليها يعنى انه فهم من الكشف معنى آخر غير الثلاثة فأحدث بذلك في الاستعارة قولنا رابعا فزاد في طيور العويل نعمة أخرى ولمعنى أن نسبة هذا الفهم اليه سهو عظيم لم ينشأ الا عن فرط غفلة وكيف يتصور فهمه لهذا المعنى من الكشف مع أن عبارته صريحة في خلافه بحيث لا يشبهه على من له أدنى مسكة وان شئت جلية الحال فاستقم لهذا المقال وهو ان صاحب الكشف قال بهذه العبارة وهذا هو المستعار بالكناية وقد حققه العلامة بوجه لم يبق فيه شبهة لظاهر يريد ان العلامة

حيث قل وهذا من أسرار البلاغة واطافتها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمضوا اليه بذكر شيء من رواده فينبهوا بذلك الزورة على مكانه نحو قولك شجاع يفترس أقرانه وعالم يفترس منه الناس لم يقل هذا الا وقد نهيت على الشجاع والعالم بانهما أسد وبحر قد باح بان المستعار هو المسكوت وان الرادف المذكور كناية عنه كما لا يخفى على ذى ادراك وفي قوله حققه ولم يبق فيه شبهة لظاهر اشارة الى أن ما ذكره العلامة في هذه الاستعارة واضحة غاية الايضاح وهو الحق الصريح الذى لا شبهة فيه لاحد لاني كونه حقا ولا في كونه مقصودا من تلك العبارة فكأنه يشير الى ابطال ما اختاره صاحب المفتاح والايضاح والى أن كلام جار الله العلامة لا يحتل ان يقصد به شيء منهما بل لم يرد به الا ما فهم من كلام القدماء بعينه ثم انه رح كما هو دأبه في الكشف عن المضلات وتفصيل المجملات أراد ان يبين حال قرينة الاستعارة بالكناية وان يرد على صاحبي المفتاح والايضاح فيما ذهبوا اليه في الاستعارة بالكناية وما يخص اذ ذكره ان صاحب الكشف لما جعل النقض مستملا في ابطال العهد علم انه استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه وهكذا الافتراض والاعتراف استعارتان مبرحتان حيث شبه بطشه وفككه لاقرانه بافتراض الاسد وشبه انتفاع الناس به بالاغتراف ثم استعمل ههنا أيضا لفظ المشبه به في المشبه فان قلت اذا كان النقض ونظائره استعارات مبرحا بها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كتابات عن استعارات أخر قلت هذه الاستعارات من حيث انها متفرعة على

وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها ان يسكنوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روافده فيذهبوا بذكر الرمز على مكانه نحو شجاع نفترس أفرانه فغيبه تنبيه على ان الشجاع أسد هذا كلامه

الاستعارات الاخى صارت كذاست عنها فان النقص عما شاع استعماله في ابطال العهد من حيث استعملهم العهد بالحبل فلما نزل العهد منزلة حبل وسمى باسمه رل طاله منزلة مصف فلو لا استعارة الحبل للعهد لم يحسن ال لم يسبح استعارة النقص للابطال وقس على ذلك استعارة الافتراض والاغتراف فانها تامة لاستعارة الاسد للشجاع وتنبهر للعالم ولما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الاخر ولم تكن مقصودة في نفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الاخر كانت كناية عنها وذلك لا ينافي كونها في انفسها استعارات على قياس ما عرفت من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا افتراض مع كونه استعارة مصرحاً بها كناية عن استعارة الاسد للشجاع فظاهر بذلك ان لاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخيلية فان القرائن في هذه الصور استعارات مصرح بها الحقيقية وليس هناك استعارة تخيلية نعم القرائن في مثل قولك اظفار المية ويد الشمال وغالب المية استعارات تخيلية اما على انها قد أريدهم اصور تخيلية مشبهة بمعانيها الحقيقية كما صرح به في المفتاح وهو المختار كما سيأتي واما على انها قد أريد بها معانيها الحقيقية والاستعارة التخيلية هي اثبات تلك المعاني للمية والشمال على سبيل التخييل كما ذهب اليه صاحب الايضاح وادعى انه مذهب الجمهور وبالجملة من زعم ان الاستعارة بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التخيلية فقد أخطأ فان قلت لو كان النقص مثلاً مستعملاً في ابطال العهد لم يكن وغرضك شيء من روافد المستعار المسكوت عنه أعنى الحبل المذكور افلا يسبح قوله ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روافده فوجب أن يكون النقص ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي من روافد المستعار المسكوت عنه وحينئذ يكون اثباتها للمستعار له على سبيل التخييل فصح ان الاستعارة الممكنة تستلزم التخيلية قلت لما صرح باستعمال النقص في ابطال العهد علم انه أراد بذكر الروادف ما هو أهم من ان يراد به معناه الأصلي الذي هو الروادف الحقيقي أو يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى منزلة منزلاته فان النقص من روافد الحبل اما اذا أريد به معناه الحقيقي فظاهر وأما اذا أريد به معناه المجازي فلا يه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار رادفاً للحبل أيضاً فلرادف على الاول المذكور لفظاً ومعنى حقيقة وعلى الثاني المذكور لفظاً حقيقة ومعنى ادعاء وكلامهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية ثم ان هذه الكناية أعنى كناية الاستعارة الممكنة من قبيل الكناية في النسبة فان النقص ليس كناية عن المسكوت عنه أعنى الحبل بل دال على مكانه فهو دال على اثبات الحيلة للعهد والافتراض دال على اثبات الاسدية للشجاع قال صاحب الكشف رحمه الله وليس الامر كما ظن صاحب الايضاح من انه لا استعارة في اليد ولا في الشمال بل التخيلية هي اثبات اليد للشمال والممكنة هي التشبيه المضمحل في النفس فلا انكار على السكاكي في جملة اليد والخطاب ولا نظار استعارة تخيلية على معنى أنها مستعملة في أمور متوهمة يريد ان جملة الاستعارة الممكنة عبارة عن التشبيه المضمحل في النفس لا يناسب معنى الاستعارة اصطلاحاً ولا لغة وليس هناك ضرورة تبحث الى ذلك فهو باطل وكذلك جملة الاستعارة التخيلية في المثال المذكور اثبات اليد الحقيقية للشمال على سبيل التخييل لا يلائم ما هو المصطلح من معنى الاستعارة في المجاز اللغوي ولا مانع من أن يجعل لفظ اليد مستعاراً الامر المتوهم كما اختاره السكاكي ولا يقدح ذلك في كونه قرينة للاستعارة الممكنة فان النقص مع كونه استعارة محققة لما جاز ان يكون قرينة على ما ذكره وقد حققنا كان اليد مع كونه مستعاراً المتوهم

وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً لرموز اليه بذكر لوازمه لكننا قد استفدنا

(قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق المستعار عليه وجعله مراداً اليه فهو مستعار بطريق الكناية أي لا بطريق التصريح به بل بذكر لازمه  
وقال السيدان نسبة هذا الفهم اليه الخ صاحب الكشف مصرح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكناية الاظهار ونحوه قال  
في تفسير قوله تعالى (ختم الله) الالة لا نقول في نحوه تقري الرياح رياض الحزن مزمرة اذا مرى النوم في الاجفان ايظاه  
ان الرياح استعارة بالكناية عن الضيف والايقظ عن الاطعام بل انه يكون كذلك اذا كان ما هو المقصود والمعرج  
المشبه باليد الحقيقية اولى بذلك قال وانما الانكار عليه فيما تكلمه في جمل المنية غير مستعملة في موضوعها بان قدر المنية  
اسماً مراداً للسمع على سبيل التأويل ثم جماعها مطابقة على مفهوم المنية كاطلاق السمع عليهم اوله عن ذلك مندوحة بان يجعل المستعار  
مسكوتاً فلا ذكر لم يذكر المنية ولا بأس بذكرها مع رادفه كما حققه جار الله ثم قال وعلى هذا نقول ان الرادف المأني به قد  
يكون ما لا يستقل والغرض منه التنبية فقط كافي بخلاف المنية وقد يكون ما يستقل وان تفرع على الاول كالتقص والاغتراف  
وهو نظير ما ساف من الترشيع فهذا ما يدل عليه كلام جار الله من غير تكاف واثن مع عن الجمهور ان الاستعارة في الاثبات  
لا في اليد لثبوتان على ما حققناه من أن الكناية في الاثبات ولا نظر الى تلك الاستعارة استقلالاً لا على ما حمله صاحب  
الابصاح أقول قد اختار ان المحالب والاظهار واليد مستعارات لمان موهومة لم يقصد بها انفسها أصلاً بل جمات تنبيهاً فقط  
على المستعار المسكوت عنه وان التقص والاغتراف كما تبين مستعار لمان محققة هي مقصودة في الجملة وان لم  
تكن مقصودة بالذات والحق ان جماعها مستعارة لامور موهومة لا يتخلو عن تعسف فالاولى أن يجعل تلك الالفاظ باقية على  
معانيها ويجعل الاستعارة التخيلية عبارة عن اثباتها على سبيل التحليل كما اختاره صاحب الابصاح وعلى هذا فالاضابط في  
قربنة الاستعارة بالكناية أن يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور ناع يشبه رادف المشبه به كان باقياً على معناه الحقيقي فكان  
اثباته له استعارة تخيلية كمتعالب المنية واظهارها وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف بالمذكور كان مستعاراً لذلك التابع على  
طريق التصريح فلا يكون هناك مع لاستعارة بالكناية استعارة تخيلية كالتقص والاغتراف واتد وقتاً بما وعدنا  
من تعقب مقاصد الكشف في هذا المقام واستبان منه براءة صاحبه عما نسب اليه من احداث قول رابع في الاستعارة  
الممكنة وفيه ذلك من عبارة الكشف والله الموفق

(قول المحشي) بان الاستعارة بالكناية الاظهار يعني أن الاظهار استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت كما سيأتي  
(قول المحشي) لا نقول في نحو تقري الرياح الخ أي لا نقول ان باض استعارة بسبب الكناية عن الضيف بلفظ  
تقري لانا رمزنا للمسكوت بذكر لازمه وكذا يقال في قوله والايقظ

(قول المحشي) اذا كان الخ لان الشرط وضوح كونه من روادف المسكوت وشيوع تشبيه المسكوت بالمستعار منه قبل  
جعله قريبة ومعمل الاستدلال في هذا ان المسكوت عندهم مكنتي عنه والكناية هو المعرج به ولذا اشترط ان يشبع ويلوح  
منه تشبيه المسكوت بالمستعار منه فما ذاك الا لكونه كناية عنه هذا غاية ما أمكن في توجيه الاستدلال بهذه العبارة والظاهر  
أن هذا منه جرى على المشهور كما قال في موضع آخر ما شاع تشبيهه وقيل اقتضاه بالتحليل بجمل كناية فان لم يعمد ذلك بجمل  
ما جعل في مثله تخيلاً استعارة تبعية كما في ختم الله على قلوبهم الا أن يكون ضمير بجمل راجعاً للتحليل ثم راجعت الكشف  
وجاءت المأخوذ منه في هذه العبارة انه اذا كان المقصود والمعرج به وضعاً كونه من روادف المسكوت عنه وكان المسكوت

منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخيلية بل قد تكون حقيقية كاستعارة التقص  
لابطال العهد وسيجي الكلام على ما ذكره السكاكي . اما الشيخ عبد القاهر فلم يشمر كلامه بذكر الاستعارة

به واضحا ، كونه من روادف المسكوت وشائعا لانها منه تشبيه بالمستعار منه كما في قوله تعالى ﴿ فيمضون ﴾ الخ وقولهم عالم  
يفتقر الناس منه اذ لا فرق ، بين البابين سوى ان التقص نميد لكون المقوض حبالا ولاغتراف لكون المغترف منه  
بحرا وان لهما ضربا اخر اص بالحبل والبحر وان تشبيه العهد بالحبل والعالم بالبحر شائع مستفيض لاكتسابه الايقاض بالاطعام  
فانه انما يلزم من ايقاع تقرى عليه وقال في تفسير قوله تعالى ﴿ اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ﴾ وقد ظن ان الاستعارة  
بالكناية من الترشيع لسبق استارة الحمار للابل في قولهم ، كان اذني قلبه خطا فان ، والحبل للعهد في قوله تعالى ﴿ فيمضون ﴾  
عهد الله ﴿ وبس بذلك الخاتمة المصطلح المشهور ثم المقصود التنبيه على مكان المسكوت لاتربيته وقال في تفسير قوله تعالى  
﴿ صم بكم عى ﴾ الآية ان قوله أى صاحب الكشف في الاستعارة بالكناية يخالف رأى صاحب المفتاح فقد فسرها  
المصنف رحمه الله تعالى بانها ذكر شيء من روادف المستعار تنبيها على مكانه على سبيل الرمز ، وقال مهنا وعلم من كلامه  
أى صاحب الكشف ان الاستعارة في الافتراض تصريرية لكن لما كانت متفرعة عن استعارة الاسد للشجاع صار كناية  
عن ذلك ، قال قدس سره مع ان عبارته صريحة الخ ، هذا مجرد دعوى فان المستفاد من عبارته انهم يسكتون عن  
ذكر المستعار ورمزون اليه بذكر شيء من روادفه واما ان الاستعارة بالكناية هو المسكوت أو هذا الرادف فكلا بل الظاهر  
ان يكون هو الرادف لان الكناية ذكر اللازم واردة الملزوم فالرادف أولى بان يسمى كناية لانه تامة وتفيد لينقل منه  
الى المسكوت وهو المقصود وقول صاحب الكشف وهذا هو المستعار بالكناية ، اشارة الى ذكر شيء من روادفه لئلا  
يكون مغالفا لما ذكره في مواضع عديدة وهو الظاهر اقره في الذكر ، قال قدس سره بان المستعار هو المسكوت ، هذا

عنه شائعا لانها تشبيه بالمستعار منه وجب أن يكون في المسكوت استعارة بالكناية والاحجازت وجاز ان يكون المصطلح

به استعارة تبعية وانه قد خفي الفرق على السكاكي فرد التبعية في كل ذلك الى الاستعارة بالكناية

( قول المحشى ) كونه من روادف المسكوت حتى يكون استعارة له بطريق الكناية

( قول المحشى ) بين البابين أى قول الله وقولهم المذكورين فهذا باب وتقرى الرياح الخ باب آخر

( قول المحشى ) كان اذني قلبه خطا فان شبه قلبه بالحمار واستعير له اسمه وكفى عن ذلك بطول الاذنين المقاد بالاشبه

( قول المحشى ) المصطلح المشهور من ان الترشيع انما يكون بعد القرينة

( قول المحشى ) وقال مهنا الخ تأمل وجه الدلالة في هذا فان القوم وصاحب الكشف متفقون على ان الاول وهو

الرادف كناية عن استعارة المردوف الا ان معنى استعارة بالكناية عند القوم انها استعارة مكنت عنها بذلك الرادف وعند

صاحب الكشف انها استعارة تصريرية مانبهة بالكناية عن استعارة أخرى تدبر قوله فالرادف أولى بان يسمى كناية تأمله

أيضا فانه لاخلاف في ذلك قوله لكن كونه كناية الخ فيه ان المدعى انه مستعار بالكناية أى دل على استعارته بالكناية

التي هي الرادف لا انه هو كناية الى آخره قوله فعلى هذا يكون قوله الخ لكنه بعيد من قول صاحب الكشف ولما كانت هذه

الاستعارات الخ

( قول المحشى ) اشارة الى ذكر شيء من روادفه المستعار استعارة تصريرية مانبهة بالكناية عن المسكوت



بالكناية وإنما دل على أن في قولنا أظفار المنية استعارة بمعنى أنه ثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بآماله  
 الأظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخيلية وذلك أنه قال في اسرار البلاغة الاستعارة  
 على قسمين أحدهما أن ينقل الاسم عن معناه إلى أمر متحقق يمكن أن ينص عليه ويشار إليه نحو رأيت  
 أسداً أي رجلاً شجاعاً والثاني أن يؤخذ الاسم عن حقيقة ووضعه موضعاً لا يتبين فيه شيء يشار إليه فيقال  
 هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد \* وغداة ربح قد كشفت وفرة \* إذا أصبحت بيد الشمال زمامها \* جعل  
 للشمال بداً من غير أن يشير إلى معنى فيجرب عليه اسم اليد ولهذا لا يصح أن يقال إذا أصبحت بشيء مثل  
 اليد للشمال كما يقول رأيت رجلاً مثل الأسد وإنما يتأني لك التشبيه في هذا بعد أن تغير الطريقة فتقول إذا أصبحت  
 الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصرف الشيء بيده فتجد الشبه المنزع لا يوافقك من المستعار  
 نفسه بل مما يضاف إليه لأنك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الأحياء فتجعل المستعار له أمضى الشمال مثلاً  
 ذا شيء، وغرضك أن يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء، وقال أيضاً لا خلاف في أن لفظ اليد استعارة  
 مع أنه لم ينقل عن شيء إلى شيء، إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً باليد وإنما المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال بداً  
 (وكذا قول زهير ممعاً) أي سلا

ناشيء من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله وإنما دل الخ) فإن الظاهر المتبادر من قوله أراد أن يثبت للشمال بداً أن  
 الإثبات المذكور استعارة، ويحتمل أن يكون مراده أن اليد المثبتة استعارة كما يدل عليه قوله لا خلاف في أن لفظ اليد  
 استعارة فلما قال الشارح رحمه الله قريباً من الجواب ليس في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل يفهم من قوله لأنك تجعل الشمال  
 مثل ذى اليد الخ أن إثبات اليد مبنى على تشبيهه بذى اليد وأما أن هذا استعارة بالكناية أولاً وعلى تقدير وجودها أنها  
 التشبيه المذكور أو الشبه المذكور أعني الشمال أو المشبه به المتروك أعني ذى اليد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله يمكن أن ينص عليه) مذكور  
 لفظاً دال عليه صريحاً ويشار إليه حساً أو عقلاً (قوله عن حقيقة) أي عن موضعه الحقيقي الذي يستعمل فيه لا عن معناه  
 الحقيقي إذ ليس اليد عنده مستعملاً في غير معناه يدل عليه مع أنه لم ينقل من شيء إلى شيء، وقوله ووضع موضعاً لا يتبين  
 فيه شيء، كالتفسير له (قوله في قوة تأثيرها في الغداة) يشير إلى أن ضمير زمامها راجع إلى الغداة والمراد تأثيرها في الغداة  
 بالزبر يد وصاحب الكشف جعله راجعاً إلى الفرة وهو الأظفار والأولى أقوى لأن الكلام سبق للغداة (فتجد الشبه المنزع  
 الخ) أي فتجد المشابهة التي انتزاعها غير حاصل لك من اليد بأن يكون المعنى إذا أصبحت الشمال ولها شيء، مثل اليد للمالك  
 بل حصل المشابهة لك مما يضاف إليه اليد أعني الشمال حيث شبهه في قوة التأثير بالمالك في تصرف الشيء بيده، فأثبت  
 له يداً تخيلاً والمقصود أن يثبت له حكم المتصرف في الشيء بيده (قوله سلا) في الناح السلول زائل شدة اندوه وعشقه  
 (قوله المحشى) ويحتمل أن يكون مراده أن اليد المثبتة استعارة أي موضوعة في غير موضعها لا مقولة عن معناها  
 الحقيقي كما يدل عليه ما بعده والمباراة الآتية أيضاً للشيخ

(قوله المحشى) فأثبت له يداً تخيلاً أي أثباتاً تخيلاً بأن نخيل له يداً أما اليد المثبتة فحقيقة كما مر

مجازاً من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشيء إذا أنقم عنه أى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب أى أقصر هو عن باطله ولا حاجة إليه الصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعرى أفراس الصبا ورواحله) هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية أو رده منبهاً على أن من التخييلية ما يحتمل أن يكون تحقيقية ومضى إلى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنفى الاستعارة بالكناية ضرورة فإشار إلى بيان التخييلية وقال (أراد) زهير (أن بين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والنسي وأعرض عن معاودته فبطات آلاته أى آلات ما كان يرتكبه وكذا الضمير فى معاودته (نسيه) زهير فى نفسه (الصبي بجهة من جهات المسير كاللحج والتجارة فضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأملت آلتها) ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأملت له) يعنى بعد أن شبه الصبي بالجهة المذكورة ثبت له بعض ما يختص بتلك (الجهة أعنى الأفراس والرواحل) التى بها قوام حمة المسير والسفر فآليات الأفراس والرواحل استعارة تخيلية (فألصبا) على هذا (من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة) قال صبا يصبو وصبوة وصبوا أى مال إلى الجهل والفتوة

ويعدى لمن من حد نصير وفعل يفعل بالفتح فهما لغة شاذة وفي المحجج سلوت عنه واسليت عنه (قوله مجازاً) بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير أى فسرته بسلا حال كونه مجازاً (قوله من الصحو) خلاف السكر يتماق بقوله صبحاً يعنى أنه مشتق من الصحو خلاف السكر لا من الصبح بمعنى ذهاب النسيم (قوله وقيل هو على القلب) بناء على ما فى الناج أن الأقصار باز استادن الزكاري بأنوائى وكذا فى الصبح والعاموس فلا يمكن استناده إلى الباطل (قوله لصحة أن يقال الخ) أن أراد صحة هذا القول على تقدير كون الامتناع والترك بمعناه الحقيقي فممنوع فإن القدرة معتبرة فى مفهومها أيضاً فى الناج الامتناع استادن والترك دست برداشتن وإن أراد صحته على تقدير أن يجعل الامتناع والترك على مطلق الانتفاء والزوال فسلم لكن كلام القائل على تقدير حمل الأقصار على معناه الحقيقي مع أن القول بالقلب يتضمن نكتة لطيفة وهى أنه ترك الباطل مع القدرة عليه (قوله تنفى الاستعارة بالكناية) عند المصنف لا عند القوم (قوله أراد أن بين الخ) هذه الإرادة بطريق الكناية أو بطريق الاستعارة التخييلية بعد حمل الأفراس والرواحل والصبي على الاستعارة التخييلية والاستعارة بالكناية فلا يرد أنه لم يقصد من الأفراس والرواحل على مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تخيلية لا حقيقة لأفراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطات آلاته وأنه يلازم ذلك لو أراد بد بأفراس الصبي ما يلازمه قبل الاستعارة التحقيقية قرينة المسكنية كما فى قوله تعالى (يتقضون عهد الله) أو توهم له لآلات كما هو مذهب السكاكى رحمه الله تعالى (قوله وأعرض عن معاودته) إذ القصد للمعاودة لا بهل الآلات بالسكاكية (قوله فبطات آلاته) من بطل الأجبر بالفتح بطله أى تعطل لا من بطل الشيء بطلاناً فلا يرد أن التعرية لا تدل على البطلان (قوله بجهة من جهات المسير) أى بفرض من أغراضه (قوله فألصبا على هذا من الصبوة) أى الصبا فى البيت اسم يقال صبا بين



كذا في الصحاح لامن الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا أى لعب مع الصبيان وأشار الى التحقيقية بقوله (ويحتمل انه أى زهيرا (أراد) بالافراس والرواحل (دوامى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات) أو أراد بها (الاسباب التى فلما تأخذ في اتباع النى الاق اوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمثال والاموان والاخوان (فتكون الاستمارة) أعنى استمارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا اذا أريد بها الدوامى وحسا اذا أريد بها أسباب اتباع النى ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستمارة بالكناية والاستمارة التخيلية غالغا لما ذكره المصنف في عدة مواضع أراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال

### فصل

(عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكناية المستعملة فيها وضمت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقييد لاخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستمارة على اصح العواين) وهو القول بان الاستمارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها ولما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو حمل غير الاسد أسداً وان اللفظ مستعمل فيها وضع له فيكون حقيقته لغوية فلا يصح الاحتراز عنها (فالها) أى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستمارة (لانها مستعملة فيها وضمت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجمل افتراء المشبه به فسمين متعارفا وغير متعارف فجرد قولنا المستعملة فيها وضمت له لا يخرج الاستمارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذى يجب ان يتقدمه السكاكي لكن عبارته غامضة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد لاحترازه عن الاستمارة ففي الاستمارة تمد الكناية مستعملة فيها وضمت

الصبا والصباء اذا كثرت قسرت واذا فتحت مددت مأخوذ من العسيرة مصدر صبا يصبر وصبرا بمعنى الميل الى الجهل والعسيرة لامن الصبا مصدر صبي من حد سمع وهذا على وفق معنى الصحاح من أن مصدر المبني من حد تعسر صبرة وصبرا ومصدر المبني من حد سمع صبا بفتح الصاد وفى القاموس الصورة جملة العسيرة صبا صبرا وصبرا وصبي وصبا وصبي كرمي فعل فقلة فالمستفاد منه ان كلا البنائين مشتركان في المصادر ولما كان التعبي على هذا المعنى مأخوذاً من الصورة لا من الصاء لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيه حل العبي بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما يقال اليه على ما قبل لان المقصد الاصلى لاشارة اقتضاء الشهوة التى تدعو النفس اليها وما يقال اليه مقصود بالسمع (قوله أو ان الصبي) فيه اشارة الى أنه يجوز على هذا الوجه أن يكون الصبي من الصبا بتقدير المضاف كما في المتاح كما انه يجوز كونه من العسيرة (قوله وعنفوان الشباب) اشارة الى ان المراد بالصبي حينئذ نهايته وهو ابتداء الشباب فانه اوان اتباع النى (قوله والمال)

له على أصح القولين ولا تسميها حقيقة بل مجازاً لغوياً لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعاً للاستعارة على ضرب من التأويل والظاهر أن قوله على أصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليس ترزبه عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من أن الاختلاف إنما هو في كونها مجازاً لغوياً أم عقلياً لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو أريد الوضع بالتحقيق فهو ليس أصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل فالوجه أن متعلق بقوله ليس ترزبه عن الاستعارة فيتركب كون الكلام قائماً (وعرف) السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقة مع قرينة مازمة عن إرادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير لامه في أي المستعملة في معنى غير المسمى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة أو الشرع أو العرف غيراً بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازاً لغوياً وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة

من التبليل بمعنى الإصابة أي محل نيل الشهوات (قوله وليس بصحيح) أي كون قوله على أصح القولين متعلقاً بقوله مستعملة ليس بصحيح لأنه يفهم منه أن كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له إنما هو على أصح القولين وأما على القول الغير الأصح فإنها غير مستعملة فيما وضعت له وليس كذلك لاتفاق القولين على أنها مستعملة فيما وضعت له نعم فرق بينهما وهو أن الوضع على القول الأصح ادعائي وعلى غير الأصح تقييقي ويمكن أن يقال إن قوله على أصح القولين ليس إشارة إلى الاختلاف في كونها مستعملة فيما وضعت له بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة في قوله هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مع كونه مجازاً لخاصة أن الاستعارة كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين مع أنه لا يسمى على ذلك القول حقيقة بل مجازاً وإنما قيد به لأن دخولها إنما يضر على هذا القول لا على القول الغير الأصح لأنها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه تعلقه بقوله ففي الاستعارة أظهر كما في عبارة المتن وأمل هذا وجه التأمل ويجوز أن يكون وجهه أنه لا يلزم من عدم جواز إرادة الوضع في الجملة والوضع بالتحقيق أن يكون تعلقه بمستعملة غير صحيح لجواز أن يراد الوضع بالتأويل فيكون المسمى في الاستعارة تعدد الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالتأويل على أصح القولين ولا يسمى حقيقة وحيداً ينظم الكلام غاية الانظام والجواب أن محل الوضع على الوضع التأويلي بعيد لأن المنادى منه إما مطلق الوضع أو الفرد الكامل وهو التحقيق (قوله فيتركب كون الكلام قائماً) فاختلف النظم وصار معقداً للفصل بين قوله على أصح القولين وتعلقه بقوله ففي الاستعارة تعدد الكلمة مستعملة (قال السيد) والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير لامه في آخره (أقول) ولم يذكر السكاكي قوله استعمالاً في الغير لكان الباء في قوله بالنسبة متعلقاً بغير في قوله في غير ما هي موضوعه له وكان المقصود حاصلًا وأمله إنما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو التأويل وأما ذكر استعمالاً فبالنوعية نظاراً لتعلق الجار الدخول في الغير وحاصل ما ذكره أن المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعه له بالتحقيق مغايرة بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة

فولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه أوضح وأدل على المقصود وأقامه المصنف مقامه فقال ( في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته ) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح ( وأني السكائي ) بقيد التحقيق ( أي قيد لوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ) ( ليسخل ) في تعريف المجز ( لاستمارة التي هي مجز لغوي ) أي ما سر من انها مستعملة فيها وضعت له بالأولين لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف إذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضع لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقول بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستمارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستمارة لاعتدال عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة مثله في قوله تعالى لا يعلمه وقال أيضا وقول استمارة لا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقة احتراز عما إذا انفق كون الكلمة مستعملة فيها وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقة كما إذا استعمل صاحب اللغة لفظ الفاعل في فضلات الانسان مجازا أو صاحب الشرع لفظ الصلاة في الدعاء مجازا أو صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا أيضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف أي احتراز عن خروج ما إذا انفق أو نحو ذلك ( ورد ) ما ذكره السكائي ( بأن الوضع ) وما يشق منه ( إذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل ) لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة في تعريفه لا تخفى الحاجة الى تقييد الواقع في تعريف الحقيقة بمقدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لانتميم الحمد وان أراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب باننا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لاعتدال الاستمارة لان تعيين اللفظ في الاستمارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونسب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد فسان متعارف وغير فيما وضعت له بين قوله ولا نسميها حقيقة وبين قوله تعد الكلمة الخ بقوله على أصح القولين ( قوله فيجب أن تكون لازمة ) أو اراد انه احتراز وتقييد لتلا يخرج . على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون عن كذا في شرحه للمعناح ولا ينبغي مافي التوجيهين من التكلف لان الزائدة تكون للأنبياء وما نحن فيه ليس محلا له واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن الملاحظة أو المقدرة خلاف الظاهر المتبادر ( قوله مبني على تجوز الخ ) فلما رد بقوله ليحترز ليتجنب الاحتراز ( قوله واجيب الخ ) جاب في المحتمل بان السكائي رحمه الله لم يقصد ان مطابق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده انه عرض للفظ وضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي كما في الاستمارة فبقيد التحقيق يكون قرينة على ان ( قول المحشي ) على ان حرف الجر المحذوف الخ يفيد ان عبارة السكائي احتراز ان لا يخرج بدون من أو عن

متمعارف ونسب القرينة انما هي لنفي المتمعارف التبيين المراد اعني غير المتمعارف لالذني الاسد مطلقا والا  
لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام (و) رد أيضا ما ذكره السكاكي  
(بان التقيد باصطلاح به التخاطب) أو ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو له ما  
الصلوة اذ استعماله المخاطب يعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا (لا بد منه في تعريف الحقيقة) ايضا ليخرج  
عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل  
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة  
مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب  
لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقةها او الى  
نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وما  
يقال من أن هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى من ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون  
البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لاسيما في التعريفات وكذا ما يقال ان  
تعريف الوضع بالام المهد افنى عن هذا القيد لانا نقول المهدود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي  
موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه

المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع التأويلي وفيه بحث اما أولا فلانا لانسلم عروض  
الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما أطلق على الوضع التأويلي مجوزا واما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة بمجر  
ذكر على تعريف الوضع بتعيين الكلمة بازاء معنى نفسها ثم قل وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة  
الحق فهذا صريح في ان الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل في الوضع الاحتراز لا لتعيين المراد  
(قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام) اما أولا فلان عبارة المفتاح صريحة في ان قيد بنفسها لاخراج مطلق المجاز  
عن تعريف الوضع فانه قال قول بنفسها احتراز عن المجاز اذا عينته بازاء ما أردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً  
واما ثانيا فلما صرح من ان القرينة في المجاز مطلقا للدلالة بخلاف المشترك فانها لتعيين المراد واما ثالثا فلان تعيين اللفظ في  
الاستعارة بازاء المعنى المجازي ادعاء انما هو بسبب القرينة فكيف يصح انه تعيين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المتبادر  
من الوضع الوضع التقني لا الادعائي (قوله ورد إلخ) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا بعبارة المفتاح إلخ)  
اشار بذلك الى ان القصر في قولنا انما يمكن بهذه العبارة اضافي فانه يمكن التقيد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة المفتاح ان  
يقال باعتبار وضع استعمال به (قوله لزم الدور) بالمعنى الاصطلاح اعني توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان معرفة المعرف  
تتوقف على معرفة المعرف المتوقفة على معرفة المعرف بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثاني (قوله لا ينبغي ان يلتفت إلخ)  
لان الشئ فاما بينهم أن يكتفى بالتقدم في المتأخر لا العكس لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء أصلا لكمال  
كما في بعض نسخ الشارح (قول المحشي) لاسيما في التعريفات إلخ هذا بيان مستقل لكلمة الشارح غير متعلق بما قبله

ولو سلم ذلك فلا يتم أيضاً حتى يقيد الموضوع في قوله فيما هي موضوع له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا نرى بفساد التعريف - سوى هذا بل الجواب أن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا الجواد لا يخيب - أنه أي من حيث أنه جواد فالمرنى هنا أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له من حيث أنها موضوع له وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلوة إذا استعملها الشارع في الدعاء لأن استعماله أياها في الدعاء ليس من حيث أنها موضوع للدعاء والا لما احتجج إلى القرينة بل من حيث أن الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي أن يترك القيد في تعريف المجاز أيضاً لا نقول أولاً الأصل هو ذكر القيد وما ذكرنا إنما هو اعتذار عن تركه وثانياً أنه لو ترك في تعريف المجاز لفساد المعنى أنه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوع له من حيث أنه غير ما هي موضوع له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث أنه غير الموضوع له بل من حيث أنه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض أيضاً بأن تعريفه للمجاز مدخل فيه الفاظ فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بأنه يخرج بقولنا مع قرينة مانعة عن ارادة

الغاية فيها بالبيان (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلم أن المراد بالوضع ما وقع به التخاطب بناء على شيوعه فيما بينهم فهو لا ينعى في دفع الانتقاض لأنه يصدق على الصلوة المستعملة في الدعاء أنها كلمة مستعملة فيما هي موضوع له في الجملة وهو الوضع اللغوي من غير تأويل في الوضع الذي يقع به التخاطب وهو الوضع الشرعي فإنه وضع صحيح وإن لم يستعمل في الدعاء بهذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله فيما هي موضوع له بالوضع الذي به التخاطب حتى يخرج (قوله أي مع قطع النظر الخ) إشارة إلى أن قيد الحقيقة للاطلاق فإن الحقيقة إذا كانت عين الحيز كانت للاطلاق بمعنى أنه لا يعبر معه شيء آخر ، حتى الاطلاق أيضاً فيكون المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له باعتبار كونها موضوع له من غير اعتبار أمر آخر وهذا يتضح أنه لا يمكن اعتبار الحقيقة في تعريف المجاز لأن استعماله في غير الموضوع له ليس مبنياً على كونه غير موضوع له من غير اعتبار أمر آخر فاندفع ما توهم من أن الحقيقة ليست كلمة مستعملة للاستعمال فيها والمدخلية متحققة فيها فصحة التقييد بها في الحقيقة دون المجاز محل بحث لأن ذلك مبنى على توهم كون الحقيقة للتأويل (قوله يدخل

(قال السيد) بل الجواب أن الأمور التي تختلف باختلاف الإضافات لا بد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيراً ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن إليه من التعلم بكونه إضافياً كما حذفه جميع المعطوفين من تعريفات الكلمات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاث ومعلوم أن الكلمة بالنسبة إلى معنى واحد أيضاً قد تكون حقيقة ومجازاً لكن بحسب وضعين كما مر

(قول المحشى) حتى الاطلاق اذ لو اعتبر لم تكن عين الحيز فإن الاطلاق زائد عليه ولا ينبغي أن الحيز هو وصف الموضوع لا ذات اللفظ كما وهم فقبل أن الحيز وصف اللفظ لا عينه فالحقيقة للتقييد وهو صحيح في المجاز أنه فإنه مع بانه على ما مر غير صحيح اذ كونه غيراً لا يكفي في كونه مجازاً كما في الشرح

معناها اذ لا تنصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس (وقسم) السكائي (المجاز) اللغوي الراجع الى معنى السكامة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والافغير استعارة (وعرف الاستعارة بان تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به) أي بالطرف المذكور (الآخر) أي الطرف المتروك (مدعي دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحمام أسد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعي انه من جنس الاسود فثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فثبت لها ما يخص المشبه به أعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسب اسمه الاسد كما اكتسب الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير يعز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما ملك لها والاخر ليس بملك

فيه الغلط ليس المراد به ما يمكن به سبق الانسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادراً عن قصد ولا يرد ان قصد المستعملة يخرج الغلط (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ في اللغة انما يعلم بسبب قرينة حالية أو مقالية كانت مع ذلك الغلط وما قيل ان حاصل كلام المجيب ان المراد بقوله مع قرينة مائة عن ارادة معناها ان ينصب تلك القرينة والغلط ليكون كلامه صادراً عن قصد لا ينصب القرينة على ان وجود القرينة في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فالغلط الذي لا يوجد فيه القرينة داخل في التبريد فتدفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ في اللغة قصداً وانه لا بد ان يكون معه قرينة (قوله المجاز المجازي الخ) احتراز والا لما فهم كونه غلطاً وقد مر ان نصب القرينة أمر خفي فادبر الحكم على وجود القرينة (قوله المجاز اللغوي الخ) احتراز عن المجاز العقلي والمجاز الذي في حكم الكلمة أعني الاعراب والمجاز باستعمال المفيد في المطابق فانه لا فائدة فيه سوى التوسعة في الامة كما يطلق المشفر على شفة الانسان (قوله في معرض السبع معها) في شمس العلوم المعرض بكسر الميم الممكن الذي يعرض فيه الشيء والمعرض آشكار كدن وعرضه كدن وقال العلامة في ذى السبع والذى الهيث من اللباس (قوله في انه

(قول المحشي) وعلى هذا التوجيه تعلفه قوله في الاستعارة اظهر وانما قال في الحاصل قبل كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح التواوين خلافاً للشارح على ترتيبه وانما كان اظهر لان الكلام في كونها داخلية على ذلك الاصح مع ما ذكره لافي الاستعمال فيما وضعت له لانه على غير الاصح كذلك

(قول المحشي) احتراز عن المجاز العقلي أي بقوله الراجع الى معنى الكلمة فان العقلي في الاستناد لافي معنى الكلمة وكذا الاحتراز عن المجاز الراجع الى حكم الكلمة فانه غير راجع الى معناها وقوله والمجاز باستعمال المفيد احتراز عنه بقوله المتضمن للفائدة قوله فانه لا فائدة فيه الخ أي قيامه مقام أحد المترادفين نحو ايث وأسد عند المصير الى المراد منه يعني اذا نظر الى ما تريد به هذا المجاز كان قائماً مقام أحد مترادفين فكما ان أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مقيداً كذلك اسم المفيد اذا أطلق على المطلق باعتبار الإطلاق عن القيد تدبر

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستماراً منه ويسمى اسم المشبه به مستماراً ويسمى المشبه مستماراً  
له هذا كلامه وهو دال على أن المستمار منه في الاستمارة بالكناية هو السبع المتروك والمستمار هو لفظ السبع  
والمستمار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعراً بأن المستمار هو الاظفار مثلاً وسيجيء من كلامه  
ما ينافي جميع ذلك في الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في عقب الاستمارة بالكناية (وقسمها) أي قسم  
السكاكي الاستمارة (إلى المصريح بها والمكنى عنها وعنى بالمصريح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من  
طرف التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أي من الاستمارة المصريحة بها (تحقيقية وتخيلية) وانما لم يقل  
وقسمها اليه لانه المتبادر إلى الفهم من التحقيقية والتخيلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسماً آخر وسامعاً  
المحملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أي بما يكون المشبه المتروك  
متحققاً حساً أو عقلاً (وعند التمثيل) على سبيل الاستمارة كما في قولك أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى  
(منها) أي من التحقيقية. حيث قال في قسم الاستمارة المصريح بها التحقيقية مع القطع ومن الأمثلة استمارة  
وصف إحدى صورتين متزعتين من أمور لو وصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي التمثيل (مستلزم  
للتركيب المنافي للأفراد) فلا يصح عده من الاستمارة التي هي قسم من أقسام مجاز المفرد لأن تنافي النوازم  
يدل على تنافي المزومات والالزام اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود المازوم وجوابه أنه عند  
التمثيل قسماً من مطلق الاستمارة لا من الاستمارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد إلى  
الاستمارة وغيرها أن يكون كل استمارة مجازاً مفرداً كما يقال الأبيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون

كذلك ينبغي (الجاء متعلق ببرزت بعد تعلق الجاء الأول بها لتلازم تعلق جارين من جنس واحد بالفعل والضمير  
في أنه راجع إلى المنية باعتبار الموت وكذلك إشارة إلى الأسد وقع حالاً ومعنى ينبغي بيانه وسرد فالمعنى برزت المنية مع  
الاظفار في معرض السبع مع الاظفار في أنها تنبئ بمماثلة للأسد من غير تفاوت بينهما لا اعتباراً كهما في اغتيال الفوس قهراً  
من غير فارق بين الضار والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يتفاوتان وليس فيه إلا العناية في تذكير الضمير وفي شرحه  
للمفتاح وتبعه السيد قوله في أنه أي السبع كذلك ينبغي وهو أن يكون له غلب وثلب وانظر كذلك في موقع الحال هـ  
فالكاف في كذلك مثل الكاف في قولهم الأسد كريد أي زيد ومثله فالمعنى أن السبع ينبغي مثل كونه ذات ناب ومثله  
ككونه ذات غلب وإذا اظفار ولا ينبغي أن السبع متعصف بهذه الصفات فاللائق أن يقال في أنه كذلك لانه ينبغي كذلك وأنه لا فائدة  
في اعتبار هذا القيد (قوله استمارة وصف الخ) أي لفظ إحدى الصورتين للفظ الصورة الأخرى بأن يستعمل مثله أو لبيان الصورة  
الأخرى والأولى ترك اللفظ وصف الثاني وذكر اللفظ بدل الأولى (قوله كما يقال الخ) ولو قيل إن القسم عهنا ليس عاماً من  
المقسم بل قيد القسم لأن القسمة عبارة عن ضم قيود إلى المقسم فالقسم هو الأبيض الحيوان قلنا فليكن في عبارة السكاكي  
(قول المعشي) فالقسم هو الأبيض الحيوان أي فالقسم هو الأبيض الحيوان الذي هو قيد القسم لاني القسم الذي هو

الأبيض المقيد بالحيوان

أيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على ذلك انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعماره وغير استعماره وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز اللغوي راجع الى حكم الكلمة لا بدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فلم انه ليس مورد القسمة وأحيب بوجوه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ اعم منه بل اعم منه والجواب الاول تسليم له ومنع لكون القسم اخص مطلقا فلوجب تقديم هذا الجواب على الاول او ايراده بكلمة على كما في المختصر الا انه قوة هذا الجواب وكونه سويدا للجواب الاول في ان مطلق الاستعارة ليس قسما للمجاز المفرد آخره واورده بعبارة تدل على قوته (قوله فلم انه ليس مورد القسمة) نفي ليس المجاز المعروف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا يخفى ان هذا القدر لا يدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من اقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة التي لا تكون الا مفردا ولا يصح عد التمثيل لدى هو مركب منها فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة اخرى وهي قوله فيجب ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين أي حصر اللغوي في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك انه قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذي تجاوز عن موضعه الاصل سواء كان معنى أو اعرابا أو نسبة ليدخل المجاز العقلي لدى هو في الجملة والمجاز في الحكم فيه ويكون المراد باللغوي ما ليس بعقل أي المجاز اللغوي الذي له اختصاص بمكانه الاصل يحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلي فان اختصاصه بموضعه الاصل يحكم العقل كما في المفتاح واللغوي بهذا المعنى قسمان راجع الى حكم الكلمة وراجع الى معنى الكلمة أي اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح الحصر بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغيره فلاستعارة قسم من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون قسما من المجاز المفرد التي ههنا شيء وهو انه وقع في المفتاح بعد قوله لغوي قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعم المجاز المركب والمجاز في الحكم والجواب ان المراد بقوله وهو ما تقدم نفي توهم أن يكون المراد به ما يقال الشرعي المعرف لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به ان

(قول الخشي) فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة اخرى أي هي مدار الجواب لحاصله انه دل الدلائل على انه ليس المقسم بالكلمة المستعملة الخ بل ما يطلق عليه المجاز كما يستفاد من العنوان مع التمام موجب التخصيص حيث قال المجاز عند السلف قسمان وإذا كان المقسم مطلق المجاز اعم من المفرد والمركب وجب ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة الاعم ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم اذ لو اريد بالكلمة المفرد لبقى بعض المقسم وهو المجاز المركب خارجا وبه يتقدم ما مر حاشي المختصر (قول الخشي) وهو أي ما تقدم تعريفه بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه عرف المجاز أولا بما ذكر ثم ذكر هذا التقسيم بعد قوله اذ المراد ان اللغوي عند ما تقدم قدما يثقف على أن تقوم بطلون المجاز اللغوي على العقلي والحكمي



المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكننا نقول

مثاله ما تقدم أو المراد ان اللغوي عندي ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة بالكناية وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه ، طريق التشبيه ، وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاشاب كتسمية المجاز العقلي بالمجاز في الجملة هذا غاية التوجيه الكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا فقول بقطعية دلالة هذا الكلام مجرد ادعاء لترويج الجواب والافان القطعية مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل إنه يجوز أن يكون هذا التقسيم منه أيضاً خطأ كادخله التقبل لكن الحق أحق أن يتبع فان السككي رحمه الله أحل من أن يتوهم في حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفسه وإلى العقلي وكذا قسم اللغوي الى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك ( قوله فلا يصح في التعريف الخ ) بخلاف قوله الراجع الى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقرينة صحة الحصر دلالة على ان المراد بها اللفظ ( قوله مع انه قد صرح الخ ) يعني انه صرح بان الاستعارة عنده قسم من المجاز المفرد فكيف برضي بان يراد في تعريفه المجاز من الكلمة لفظاً مطلقاً فلا يرد ان كلام الشارح رحمه الله هذا مناف لما تقدم من قوله فلم انه ليس مورد اقسام لان ما تقدم كان في بيان ما ذهب اليه السلف وهم قسموا المجاز مطلقاً وهذا الكلام في بيان تعريفه المجاز ثم التصريح المذكور اشارة الى ما في فصل لجاز العقلي حيث قول وانى بيا على قولى هذا ههنا وقولى ذلك في فصل الاستعارة التسمية وقولى في المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم الكلمة لي ما سبق اجعل المجاز كله لغوياً بهنقسم عندي هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة أي على قولى يرد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية ، وكذا الاستعارة التسمية وقولى بان اطلاق لفظ مجاز على المجاز في الحكم بطريق التشبيه وليس بداخل في المجاز اجعل المجاز كله لغوياً وهو الكلمة المستعملة فيما هي غير موضوعة له الذي يسم المجاز في المفرد وقيل في بيان الحوالة انه صرح بان المنقسم اليها المجاز اللغوي الذي عينه قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد ولا ينبغي انه لو فسر الحوالة بما ذكره ، يلزم المأنة

( قول المحشي ) طريق التشبيه لانه شارك المجاز اللغوي في التمدى عن الاصل الى غيره

( قول المحشي ) وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغاب أي تسمية ما تقدم في قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد باعتبار اكثر افراد ما تقدم وهذا متعلق بقوله والجواب الخ أو بدل الواو

( قول المحشي ) كتسمية المجاز العقلي الخ فانها باعتبار الاغاب وقد يكون بين المضافين نحو مكر الابل

( قول المحشي ) انه قسم المجاز المفرد الخ أي لكون التقسيم عقب تعريف المجاز بالتسمية

( قول المحشي ) بان الاستعارة عنده أي لا عند الغوم وحينئذ لا تصح الحوالة على التقسيم كما سيأتى

( قول المحشي ) وكذا الاستعارة التسمية أي على قولى يرد الاستعارة بالكناية

( قول المحشي ) يلزم المأنة المذكورة لان الكلامين كلاهما في التقسيم السابق والحاصل ان الاستراض الذي في

المصنف وارد على ما في التقسيم فينبغي فيه ان المنقسم أهم من المفرد فان الغوم لم يقيد به وهذا الجيب عدل عن التقسيم واراد ان يأول في تعريف السككي الكلمة باللفظ ويكون التقسيم بعد جاريها على ذلك فرد الشارح بان التأويل في تعريفه هو لا يصح لما ذكره

بعد ما ارى بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بارز للمعنى المجازي وضما نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى \* مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصح ان توجيه كلام السكاكي لانه قد عد من الحقيقة مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بتفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل هو في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد أيضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء أو تقييدها أو اقتراحها بالف قيد لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة هنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترون بتأخير

المذكورة (قوله بعد ما اريد الخ) يعني ان هذا التعميم لا يدخل المجاز المركب أعني التمثيل في التعريف وبعد ما اريد ذلك يلزم اما عدم دخول المركب فيه او دخول المجاز في تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل المركب) أي المجاز المركب في التعريف لان الاستعمال في غير الموضوع له الشخصي فرع وجود الموضوع له الشخصي ولا موضوع شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصي له هذا ولو اريد الوضع الشخصي له

(قول السيد) وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع الى آخره (أقول) قد مر ان الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه ولا وضع بهذا المعنى في المجاز لا شخصيا ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب الاصول مبنى على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه (قول السيد) الثاني انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الى آخره (أقول) اعلم ان القوم عرفوا التشبيه التمثيلي بما وجهه منتزع من متعدد كما مر وقد أشرنا الى أن المتبادر من هذه العبارة ان وجهه منتزع من عدة أمور معتبرة في طرفيه لانه منتزع من عدة أمور هي أجزاؤه وحينئذ يلزم أن يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه أيضا يكون مركبا ولو اكنى في التشبيه التمثيلي تركيب وجه الشبه القليل في تعريفه ما وجهه مركب أو موافق من متعدد اذ اللفظ المذكور في التعريفات يجب حياها على ظواهرها اذا لم يكن هناك ما يوجب صرفها عنه والى ما ذكرنا من وجوب تركيب طرفي التشبيه التمثيلي ذهب المحققون وبني عليه صاحب الايضاح اعتراضه على صاحب المفتاح حيث قل ورد بان التمثيل يستلزم التركيب المنافي للافراد ومن المتأخرين من جوز أن يكون طرفاه مفردين وتوصل بذلك الى تجويز افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية ودفع به ذلك الاعتراض ونحن نقول التجويز الثاني في المثال المفتاح فانه حصر الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين متزعتين من أمور لوصف الاخرى مثل ان نجد انسانا استغنى في مسألة

أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا  
ممن هو في غاية الخدافة ولا شهارة للقطع بان لفظ تقدم حلا وتؤخر آخر مستعمل في معناه الأصلي، لمجاز  
انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي أعني صوره ردد من قوم يذهب فتارة ردد الذهب

وسرد الكلام الى ما قال وهذا هو الذي سمي به التمثيل على سبيل الاستمارة ثم قول واذا انحصرت لاستمارة التمثيلية بما  
هو مركب الطرفين وجب انحصار التشبيه التمثيلي فيه أيضاً بناء على ما مر من ان التشبيه لا يخلو له وجهان  
أحدهما ان وجه الشبه في التشبيه التمثيلي ربما كان متزاعاً من عدة أوصاف لطرفيه المفردين كما في تشبيه التريد بالمعقود  
فالواجب فيه تركيب وجهه لا تركيب طرفيه وهو مردود لما مر من انه خلاف المتبادر من العارة فلا يدار اليه في التسميات  
لأشياء اذا لم يكن هناك ضرورة داعية اليه لم يقل أحد من يثبت كلامه ان تشبيه التريا بالمعقود تمثيلي ولوجه الثاني  
ان اتزاع وجه الشبه من متعدد في طرفي التشبيه يوجب تعددا في كل منهما بحسب المعنى دون اللفظ لانه وان يعبر عن  
الامور المتعددة في كل واحد منهما باللفظ واحد كقوله تعالى ( مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ) وهو مردود أيضاً بان اتزاع  
وجه الشبه من تلك الامور المتعددة يستلزم أن يلاحظ كل منها قصداً فلا يصح أن يكون تلك المدة معياراً عنها باللفظ واحد  
فان الذهن انما ينتقل من اللفظ الواحد الى تلك المدة اجمالاً بحيث لا يكون شيء منها مقصوداً متوجهاً اليه في نفسه بحسب  
تلك الملاحظة الاجالية فكيف يتصور اتزاع وجه الشبه منها بحيث يكون مخصص كل واحد منها مدخل فيه لا يقال  
اذا لاحظناها اجمالاً في ضمن لفظ واحد فلما بعد ذلك ان نلاحظ تفاصيلها وننتزع منها وجه الشبه لانا نقول هي من حيث ان  
لو حفظ تفاصيلها ليست مدلوله لتلك اللفظ الواحد بل لالفاظ متعددة بحسبها مقدرة في الارادة سواء كانت مقدرة في نظم  
الكلام أولاً كما سيأتي تحقيقه أو لا يرى أن مفهوم الحيوان والناطق هكذا مفصلين ملاحظين قصداً ليسا مفهوم الانسان  
بل مفهوم مجمل لا يلاحظ فيه أجزاء قصداً واما الآية الكريمة فلم يعبر فيها عن طرفي التشبيه بمفردتين وذلك لأن التشبيه

فيها على تقدير كونها من التشبيهات المركبة هو قصة المتأخرين المتحصصة المتصلة فيما تقدم والمشبه به هو قصة المستوقد  
المتحصصة المتصلة فيما بعد وشيء من هاتين القصتين ليس مفهوماً من لفظ مفرد اما المشبه به فظاهر لانه غير مفهوم من لفظ  
المثل في قوله تعالى كمثل الذي بل من جميع تلك الالفاظ المتعددة واما المشبه فكذلك أيضاً لان المعنى مثلهم في اظهار  
الايان وإبطال الكفر الخ القصة فتلك الالفاظ مقدرة في الارادة وبؤيد ذلك قول صاحب الكشف في التشبيه المفرد  
والمركب في هذه الآية بانه ان العرب تأخذ أشياء فرادى ممزولة بعضها عن بعض لم تأخذ هذا بحجرة ذلك فتشبهها  
بنظائرها وتشبه كمية حاصلة من مجموع أشياء قد اضمات وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً بأخرى منها فان كل كلامه  
هذا يدل على ان كل واحد من أجزاء الطرفين في المركب مأخوذ على انه شيء برأيه ملاحظ في نفسه ثم ضم الى آخر  
مثله وأخذ بحجزته حتى صار الكل شيئاً واحداً فظاهر ان ما كان مفهوماً من لفظ واحد ليس كذلك وأيضاً فانه حوز أن  
تكون هذه الآية من التشبيه المفرد وجعل ذكر الأشياء المشبهة حيزاً مطوياً على سائر الاستمارة ولا يتصور ذلك مع كون  
لفظي المثبتين دالين على ماهو مشبه ومشبه به حقيقة ولا يخفى أن المشبه على تقدير التركيب هو مجموع تلك الأشياء التي حكم  
بكونها مقدرة وانه فرق بين المفرد والمركب الا في أن تلك الأشياء في المفرد تعتبر مفردة يشبه كل واحد منها غايائياً  
وفي المركب تعتبر مجموعة وتشبه بما يناسبها تشبيهاً واحداً فيكون الدال على المشبه المركب في الآية مقدراً قطعاً فان قلت

فيقدم رجلاً وتارة لا يريد فيؤخر أخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان ( وفسر ) السكاكي  
 الاستعارة ( التخيلية بما لا تحقق للمعاني حساً ولا عقلاً بل هو ) أي معناه ( صورة وهمية محضة ) لا يشوبها  
 شيء من التحقق العقلي أو الحسي ( كلفظ الاظهار في قول المذني ) وإذا المنية انشبت أظفارها ( فإنه لما شبه  
 من أيمن تشاؤهم أفراد طرفي التشبيه في هذه الآية قلت أشأ ذلك من أن مفهوم لفظ مثل فيها هو التمعنه مطافاً وهو أمر  
 بهم فقد بحسب المذنب مع القصة المخصوصة المفهومة من لفظ آخر كان الكل في كل القوم يتقدم بالقوم لذلك صرحوا  
 بأن الكل هو القوم الكهم أرادوا اتحادهما ذاتاً لا مفهوماً فإن خصوصية القوم لا يستفاد من لفظ كل قطعاً وكذلك خصوصية  
 القصة المخصوصة المفصلة التي هي المشبه أو المشبه بها حقيقة ليست مفهومة من لفظ المثل وقس على ذلك قوله تعالى ( كمثل  
 الحمار ) . فظاهره فإن قلت فعل ما ذكرت لأنكون الكفاف في هاتين الآيتين داخل على ما هو مشبه به حقيقة قلت نعم ومن  
 قول ذلك فقد توسع نظراً إلى اتحاد المهم بالمعين ذاتاً وبهذا المقدار يظهر الفرق بينهما وبين قوله تعالى ( كما أنزلناه من  
 السماء ) لا يقال فليحمل دعوى أفراد الطرفين على التوسع أيضاً لانا نقول لا يجزئيه نفعاً فإنه اعترف بأن طرفي التشبيه في  
 الحقيقة مر كان معنى ولفظ وهو المطلوب فإن قلت ما الفائدة للفظ المتأين في هاتين الآيتين قلت أما في طرف المشبه به  
 فلا شمار بالتركيب ودخول الكفاف على ما هو متحد ذاتاً بما هو مشبه به حقيقة وأما في طرف المشبه فلا شمار به أيضاً  
 والاختصار لأن حذف تلك لالفظ المقدرة إنما يتوصل إليه بذكره وقد تبين مما قررناه أن الصواب هو أن طرفي التشبيه  
 التمثيلي مر كان معنى ولفظ وإن تركيب الطرفين في الاستعارة التمثيلية واجب قطعاً ومن توهم خلاف ذلك فقد عدل عن  
 سواء الظاهر بقيه ثم إن ههنا قصة غريبة في الاستعارة التمثيلية فلتقصها عليك أحسن القصص لتزداد إيماناً بما ذكرنا وينكشف  
 لك بها ما رب أخرى في مواضع شتى قال صاحب الكشف ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى ( أولئك على هدى من ربهم )  
 مثل التمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت بحالهم بحال من اعتلى الشيء ويحكمه وقال هذا الشارح في  
 حواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء مثل أي تمثيل وتصوير تمكنهم من الهدى يعني أن هذه استعارة تبعية تمثيلية أم التبعية  
 الجريئها أولاً في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف وأما التمثيل فلأن كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة  
 أمور هذه عبارته وأقول لا ينبغي سلبك أن متعلق معنى الحرف ههنا أعني كلمة على هو الاستعلاء كما أن متعلق معنى من  
 هو الابتداء ومتعلق معنى إلى هو الانتهاء ومتعلق معنى كي هو الخضوع على ما صرح به في المفتاح وقد مررت إشارة إليه  
 ولا يلتبس أيضاً أن الاستعلاء من المعاني المفردة كالغرب والقتل ونظائرهما وكذلك معنى كلمة على معنى مفرد إذ لا معنى  
 به في اصطلاح القوم إلا ما دل عليه باللفظ مفرد وإن كان ذلك المعنى مركباً في نفسه بدليل أن تشبيه الإنسان بالأسد تشبيه  
 مفرد بمفرد اتفاقاً وإن كان كل منهما ذا أجزاء كثيرة وقد تقدم في مباحث وجه الشبه نصر بوجه بذلك ونهناك عليه ولما  
 صرح بأن كل واحد من طرفي التشبيه ههنا حالة منتزعة من عدة أمور لزمه أن يكون كل واحد منهما مركباً وحينئذ لا يكون  
 معنى الاستعلاء مشبهاً به أصالة ولا معنى على مشبهاً به تبعاً في هذا التشبيه المركب الطرفين لأنهما معنيان مفردان وإذا لم  
 يكن شيء منهما مشبهاً به ههنا سواء جعل جزءاً من المشبه به أو خارجاً عنه لم يكن شيء منهما أيضاً مستعاراً منه فكيف  
 يسرى التشبيه والاستعارة من أحدهما إلى الآخر والحاصل أن كون كلمة على استعارة تبعية يستلزم أن يكون متعلق معناها  
 أعني الاستعلاء مشبهاً به ومستعاراً منه أصالة وإن يكون معناها مشبهاً به ومستعاراً منه تبعاً وإن كون كل واحد من طرفي

البنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته ( أي تصوير البنية بصورة السبع ) واختراع لوازمها ( لها ) أي لوازم السبع للبنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به ( فاخترع لها ) أي للبنية صورة مثل ( صورة الاطفال ) الخفة ( ثم اطلق عليه ) أي على المثل بمعنى على الصورة التي هي مثل صورة

التشبيه هنا مركبا يستلزم ان لا يكون معنى على ومتاعى منها مشابها به ولا مستمرا منه لانها ولا اصالة وتنافي اللوازم ملزوم لتنافي الملزومين فاذا جمعت الاستمارة في على تبعية لم تكن تمثيلية مركبة الطرفين قطعا ولا آورد عليه هذه الكثرة هكذا منقصة واضحة المقدمات وعقيدة مبنية على اقواعد البانية والمشهورات واني له عصبية ان يدعى لما استبان من الحق جديدها بعد ما استيقنتها فقال في الجواب ان انتزاع كل من طرفي التشبيه من أمور متعددة لا يستلزم تركيبا في شيء من طرفيه بل في مأخذها وهذا كما نرى ظاهر البطلان من وجوه أحدها ان المشبه به مثلا اذا انتزع من عدة أمور فلا يصح أن ينتزع بتمامه من كل واحد من تلك الددة لانه اذا انتزع بتمامه من واحد منها فقد حصل المقصود الذي هو المشبه به فلا معنى لانتزاعه من واحد آخر مرة أخرى بل يجب على ذلك التقدير ان يكون جزء من المشبه به مأخوذا من بعض تلك الأمور وجزء آخر من بعض آخر فيلزم تركيبه قطعا الثاني انهم قد اطبقوا على ان وجه الشبه في التمثيل لا يكون الا مركبا وليس هناك ما يوجب تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة أمور فانهم عرفوا التمثيل بما وجهه منتزع من متعدد فاذا كان الانتزاع وجه الشبه من أمور متعددة مستلزما لتركيبه كان انتزاع كل واحد من طرفي التشبيه منها مستلزما لتركيبها لان المغنعي للتركيب هو الانتزاع من أمور عدة وخصوصية كون المنتزع وجه شبه أو مشابها به أو ملعاة في ذلك الاقتصاء جزئا ثالث انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من أمور عدة يوجب تركيبها حيث رد على من جوز أن يكون قوله تعالى ( مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ) من تشبيه المفرد بالمفرد فانه قال هناك ومنهم من قال هذا التشبيه ليس تشبيها مفردا ولا مركبا وإنما يكون كذلك لو كان تشبيه أشياء بأشياء وليس كذلك بل هو تشبيه شيء واحد هو حال المناقنين بشيء واحد هو حال

المستوقد نارا ثم قال في الرد عليه أقول لا معنى للتشبيه المركب الا ان تنتزع كيفية من أمور متعددة فتشبه بكيفية أخرى كذلك فيقع في كل واحد من الطرفين عدة أمور ربما يكون التشبيه فيما بينهما ظاهرا لكن لا يلتفت اليه بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع كما في قوله • وكأن اجرام النجوم لوامعا • درر اشرف على بساط ازرق • هذه عبارته وهي مصدرحة بان كل واحد من طرفي التشبيه اذا كان حالة منتزعة من أشياء متعددة كان مركبا وبان التشبيه المركب لا يكون طرفاه الامتزعين من أمور عدة فلا فرق اذن في وجوب التركيب بين أن يقال هذا تشبيه مركب بمركب وبين أن يقال هذا تشبيه منتزع من عدة أمور منتزع آخر من أمور أخرى وهذا كلام حق لا يحوم حوله شك واما منعه هذا المعنى في ذلك الجواب فهو بالحقيقة مكابرة وتليس خوفا من شناعة الالزام ولعلك تشتهي الآن زيادة تحقيق وتوضيح في البيان فقول ان قوله تعالى على هدى يحتمل وجوها ثلاثة أحدها أن يشبه الهدى بالمركب الموصل الى المقصد فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتناء على طريقة الاستمارة بالكناية وثانيها أن يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتناء الزاكي في التمكن والاستقرار وجب ان تكون كلمة على استمارة تبعية وثالثها أن يشبه هيئة مركبة من المتقى والهدى وتمسكه به ثباتا مستمرا عليه هيئة مركبة من الزاكي والمركب واعتناءه عليه متمكن منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ اعتناء تمثيلية كل واحد من طرفيها منتزع من أمور متعددة فلا يكون في شيء من مفردات تلك الالفاظ تصرف بخسب

الاضطراب (لفظ الاضطراب) فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاضطراب المحقة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاضطراب المحقة والقرينة اضافها الى المنية والخيالية عنده لا يجب

هذه الاستعارة بل هي على حالها قبل الاستعارة فلا يكون هناك حينئذ استعارة تبعية في كلمة دلى كما لا استعارة تبعية في  
الفعل في قواك تقدم رجلا وتؤخر أخرى الا انه اقتصر في الذكر من تلك اللفاظ على كلمة على لار الاعتلاء هو العدة  
في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته يقرب الذهن الى ملاحظة الهيئة واعتبارها فجعل كلمة على بمعونة قرائن الاحوال قريبة دالة  
على ان اللفاظ الاخر الدالة على سائر اجزاء تلك الهيئة مقدره في الارادة قد دل بها على سائر الاجزاء قصدا كما قصد  
الاعتلاء بكلمة على ولا مبالغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من الهيئة الثانية للهيئة الاولى وذلك لان الهيئة الثانية ليست  
معنى على ولا متعلق معناها الذي يسرى الاستعارة منه الى معناها والهيئة الاولى ليست مفهومة منها وحدها فكيف استعار  
هي من الثانية للاولى فان قلت لما كان معنى الاعتلاء مستلزما لفهم المعتلى والمعتلى عليه كانت كلمة على دالة على مجموع الهيئة  
فلا حاجة الى تقدير اللفاظ أخر قات فهم المعتلى والمعتلى عليه من الاعتلاء انما يكون تبعا لا قصداً وذلك لا يكفي في اعتبار  
الهيئة بل لابد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا كالاغتلاء ليعتبر هيئة مركبة منهما وهما من حيث انهما يلاحظان  
قصدا مدلولاً لفظين آخرين فلا بد ان يكونا مقدرين في الارادة واما تقديرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل ربما  
كان تقديرهما موجبا لتغيير نظامه وتغيير ذلك ماصرحوا به من ان المشبه قد يطوى ذكره في التشبيه طيا على سنن الاستعارة  
فلا يكون مقدر في نظم الكلام فياتيسر بالاستعارة ويفرق بينهما بوجوب أحدهما ان لفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في  
معناه الحقيقي وفي الاستعارة في معناه المجازي الثاني ان لفظ المشبه مقدر في الارادة في صورة التشبيه دون الاستعارة كقوله  
تعالى (وما يستوى البحران) فانه تشبيه اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر بل أريد البحران حقيقة كما يشهد به سياق الآية  
ان لم يذوق سليم وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه قيل للإسلام بحر عذيب فوات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه به  
هنا مقدر في الارادة دون نظم الآية لكونه مغيرا له والشارح معترف بذلك حيث قال في تفسير قول الكشاف فقد جاء  
مما رواه ذكره على سنن الاستعارة يعني قد يطوى في التشبيه ذكر المشبه كما يطوى في الاستعارة بحيث لا يكون في حكم المذكور  
ولا يحتاج الى تقديره في تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون منويا مرادا وفي الاستعارة منويا غير مراد ومصدق الفرق  
ان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه مرادا به ذلك بحيث لو اقيم مقامه اسم المشبه استقام الكلام  
وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي مرادا به ذلك ثم قال في قوله تعالى ( هذا عذب فوات سائغ الى قوله تعالى  
وترى الفاك مواخر فيه ) دلالة قاطعة على ان المراد بالبحرين معناها الحقيقي فيكون تشبيها أي لا يستوى الاسلام والكفر  
الذان هما كالبحرين الموصوفين وقد خفي هذا البيان على بعض الاذهان فذهبوا الى ان هذه الآية من قبيل الاستعارة  
ولا أدري كيف يتصدى امثال هؤلاء اشرح مثل هذا الكتاب انتهى كلامه فقد اتضح جواز كون اللفظ مرادا منويا  
وان لم يكن مقدر في تركيب الكلام واذا قد تحققت ما تلونا عليك عرفت ان تمييز الوجه الذات اعني ان يكون الاستعارة تشبيهية  
عن الوجه الثاني اعني ان يكون الاستعارة تبعية مبنى على تدقيق النظر في احوال المعاني المقصودة بالالفاظ المقدرة ورعاية  
ما يقتضيه قواعد علم البيان فن ثمة زات فيه أقدام اقوام فضلوا واضلوا فن قلت على أي هذه الوجوه الثلاثة يحمل كلام العلامة  
قلت على الوجه الثاني فانه جعل المشبه به اعتلاء الراكب ويعلم من ذلك ان المشبه هو التمسك بالهدى وان وجه الشبه هو

أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بشعر اظفار المنية الشبيهة بالسبع واسان الحال الشبيهة بالتمك  
وزمام الحكم الشبيه بالنافقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة

التمك والاستقرار واما قوله مثل فمعناه تمثيل أى تصور فان المقصود من الاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه به بل  
تصوير وصف المشبه بصورة وصف المشبه به مثلاً اذا قلت رأيت أسداً يريدى فقد صورت الشجاع بصورة الاسد بل صورت  
جرائته ولما كان المقصد الا على تصوير مافى المشبه من وجه الشبه قدم التمك والاستقرار على التمسك لذى هو المشبه وانما  
قال ومعنى الاستعلاء تنبيهاً على ان استعارة اللفظ تابعة لاستعارة المعنى لتكون مفيدة للبالغة فان قلت قد تبين لنا مما قورت  
ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التمثيلى مركبان معنى ولفظاً وان التركيب واجب في الاستعارة التمثيلية كما صرح به في  
الايضاح ويشهد به المفتاح وتبين أيضاً ان الاستعارة التبعية في كلمة على لاجتماع التمثيلية أصلاً فما حال التبعية في سائر  
الحروف والافعال والاسماء المتصلة بها قلت هى لاجتماع التمثيلية في شيء منها وذلك لان معاني الحروف كلها مفردات  
لكونها مدلوله لافعال مفردة وكذلك متعلقات معانيها من حيث انها مفهومة من تلك الحروف ومعاني الافعال ومصادرها  
والاسماء المشتقة منها كلها مفردات أيضاً لما ذكرنا وليس شئ من هذه المعاني هيئة مركبة وحالة منتزعة من عدة أمور ولا  
يقع شئ منها مشبهاً به اصالة ولا تبعا في الاستعارة التمثيلية فان قلت قد يتخيل اجتماع التبعية والتمثيلية من تقرير السكاكى  
الاستعارة في امل في قوله تعالى ( لعلكم تتقون ) قلت ذلك تخيل فاسد وكيف لا وقد صرح في صدر كلامه بان المشبه به  
والاستعار منه اصالة هو معنى الترجى ويعلم من ذلك مع باقى كلامه ان المشبه والاستعار له اصالة هو الارادة ثم يسرى  
التشبيه والاستعارة منهما الى المعنى الحقيقي لكلمة لعل فيصير مشبهاً به ومستعاراً منه تبعا والى المعنى المقصود بها في تلك  
الآية ونظائرهما فيصير مشبهاً ومستعاراً له تبعا فكما ان المعنى الحقيقي لهذه الكلمة غير مستقل بالمفهومية واذا أريد أن  
يقتضى عنه غير سبعة بالترجى كذلك معناه المجازى المراد به هنا غير مستقل بالمفهومية واذا أريد ان يفسر عنه بالارادة  
وكل من هذه المعاني أعنى الترجى والارادة والمعنى الاصلى والمعنى المراد مفردات فلا يكون المشبه به ولا المشبه في هذا  
التشبيه لا اصالة ولا تبعا بمركب منتزع من عدة أمور فلا يكون استعارة لعل حينئذ تمثيلية عنده لما مر من حصره التمثيلية  
فيما ينتزع كل واحد من طرفيه من أمور متعددة نعم لما كان استعارة لعل من معناه الحقيقى المفسر بالترجى لمعناه المجازى  
المفسر بارادة الله تعالى للافعال الاختيارية للعباد مبنية على أصول المعتزلة اوردتها واطلب فيها بما هو بسط لكلام الكشاف  
ثم صرح بالمقصود مقتضياً له أيضاً فقال قد شبه حال المكلف المتمكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يطبع  
باختياره بحال المرتجى الخير بين ان يفعل وان لا يفعل فكأن الظاهر ان يقول قد شبه حال الله الممكن بحال المرتجى لانه  
أراد بالحال الذى هو المشبه به المعنى الحقيقى الذى يميز عنه بالترجى وهو حال قائم بالترجى متعلق بالترجى وأراد بالحال  
الذى هو المشبه المعنى المجازى الذى يميز عنه بارادة الله تعالى وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف فلاولى بالحال ان  
يضاف الى ما قام به لكن عدل عن ذلك وأضافه الى المتعلقين الاولين الاولى رعاية الادب في ترك التصريح بتشبيه  
حال الله تعالى بحال المرتجى والثانية الاشارة الى وجه الشبه بين الترجى وتلك الارادة فان المشابهة بينهما انما هى في  
ان متعلق كل واحد منهما يتميل بين اقدام واحجام فقوله مع الارادة منه ان يطبع متعلق بالتمك لا بقوله قد شبه  
ليؤذن بتركيب في المشبه وهذه الصفة أعنى التمك مع مافى حيزها تنبيه على وجه الشبه في جانب المشبه وكذلك قوله

بالكناية وقال المصنف انه بعيد جداً اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابى تمام ماء لا تسقى الملام فاني  
صب قد استعذبت البكاء فزعم السكاكي انه استعارة تمثيلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه

المخبر بين ان يعمل وان لا يفعل تنبيه عليه في جانب المشبه به ولم يقصد بشئ منهما تركيب في أحد الطرفين  
وانتزاعه من متعدد وحيزه قد اضمحل ذلك لخيال واتضح المستقيم من الحال وان شئت زيادة توضيح في المثال فاعلم  
ان قوله تعالى ( املككم تقعون ) وامثله يحتمل الوجه الثالث على قياس ما تقدم اما التبعية فقد كشفنا عنها غلطها فانت بها  
خبير واما التنبؤية فان تشبه الهيئة المركبة المنتزعة من المرید والمراد منه والارادة بالهيئة المركبة المنتزعة من المرتجي والمرتجي  
منه والترجي فيكون مستعار مجموع الالفاظ الدالة على الهيئة المشبه بها وقد سبق في تحقيقتها ما هو كاف شاف لمن اتقى السمع  
وهو شديد واما الاستعارة بالكناية فبصرف اليوم فيها حديد وهي وان كانت على المختارة عند السكاكي حيث رد التبعية  
اليها مطلقاً فقد رد عليه ذلك صاحب الكشف بما لم يسبق به أحد وما عليه من مزيد وسيرد عليك هذا المعنى غير بعيد  
ونحن نوضح لك الحال في بعض صور الافعال ليكون لك مثلاً تحتذيه ومثلاً لتتجنبه فقول ختم الله على قلوبهم ان جعل  
المشبه به فيه المعنى المصدري الحقيقي للتعلم والمشبه أحداث حالة في قلوبهم مانعة من نفوذ الحق فيها كان طرفاً التنبؤية مفردين  
والاستعارة تبعية وهو الوجه الاول في الكشف وان جعل المشبه به هيئة مركبة منتزعة من الشئ والختم الوارد عليه ومنعه  
صاحبه من الانتفاع به والمشبه هيئة مركبة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنهما صاحبه من الانتفاع به في الامور  
الدينية كان طرفاً التنبؤية مركبين واستعارة تمثيلية قد اقتصر فيها من الفاظ المشبه به على ما مناه عدة في تصور تلك الهيئة  
واعبارها وباقي الالفاظ منوية مرادة وان لم تكن مقدرة في نظم الكلام وابس هناك استعارة تسمية أصلاً على ما تقرر  
فما سبق وهو الوجه الثاني في الكشف والفائدة في الاختصار على بعض الالفاظ الاختصار في العبارة وتكثير محتملاتها بان

تأخر على التبعية وأخرى على التنبؤية ولو صرح بالكل تعينت التنبؤية الى غير ذلك من الفوائد التي ربما لاحظتها  
في موارد ما اذا فكرت فيها وان قصد في الآية الى تشبيه قلوبهم بأشياء غتومة وجعل ذكر الختم الذي هو من دواف  
المستعار المسكوت عنه تنبيهاً عليه ورمزاً اليه كان من قبيل الاستعارة بالكناية والله مستعان في البداية والنهاية ثم ان الشارح  
بعد ما جرى في المباحثة من ابطالنا الاستعارة التنبؤية التبعية في صورة حزنية أعنى كلمة على كما حقتنا وتنبهت بما لا يتثبت به  
كما مضى فكر في نفسه برهة وقدر وصور ذلك الجزئي في صورة كلية وقرر فقال لا يقال الاستعارة التبعية الحرفية لانكون  
تمثيلية لانها تستلزم كون كل من الطرفين مركباً ومتماق معنى الحرف لا يكون الا مفرداً لانا نقول كانا المقدمتين في حيز  
المنع فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة أمور بوصف صورة أخرى وهذا لا يوجب  
الا اعتبار التعدد في المأخذ لافيه نفسه ولا يتأني كونها متماق معنى الحرف ومن البين في ذلك تقرير المفتاح لاستعارة  
امل في املككم تقعون هذه عبارته بعينها ومنها وانت بعد ما خبرتك بتعقبي ما سلف في وجوب افراد متعلقات معاني الحروف  
ووجوب تركيب ما ينتزع من أمور متعددة تعلم سقوط منعه مما سقوط الامر به فيه ولا خفاء وعبارته هذه مخلة أيضاً فان  
قوله بل وصف صورة صوابه ان يقال بل صورة فان المشبه مثلاً هو الصورة المنتزعة لا وصفها فاللفظ الموصف مستدرك في  
الموضوعين ههنا بخلاف ما في عبارة المفتاح حيث قل ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف  
الاخرى فانه أراد بوصف الصورة العبارة الدالة عليها فكانه قال ان توقع عبارة احدى الصورتين مكان عبارة الاخرى



أو لأجزائه لاندفع الاعتراض كما لا يخفى . قال قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة الخ هذه حق اسكن اعتبار تلك الامور في الطرفين أعم من أن تكون تلك الامور اجزاء لها أو خارجة عنها عارضة لها كما في تشبيه سقطة النار بعين الديك في الهبة الحاصلة من الحرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص أو معروضة لها . والتفصيل ان الانتزاع من الامور المتعددة قد يكون من مجموع تلك الامور كالأوحدة الاعتبارية للمسكر وقد يكون من أمر واحد بالقياس الى آخر . وعين ذلك المنتزع مركبا ومستلزما لتكوين المنتزع عنه ففي قوله . وعين ذلك يلزم أن يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا مناقشة قدبر قائما المقدمة التي أوقت في العاطف وعليه مدار كلامه كما ستنبه عليه . قال قدس سره لا انه منتزع . من عدة أمور هي أجزاؤه لم يدع الشارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلا وجه لغيره انما يدعى ان الانتزاع من أمور يقتضي تعدد المأخذ كما سيحى . من كلامه . قال قدس سره . كما ان وجه الشبه فيه الخ . لان المنتزع من المركب يكون مركبا البته قال قدس سره ولو اكتفى من التشبيه التمثيلي الخ . كلام مستدرك اذ لم يذهب الشارح رحمه الله تعالى اليه بل اكتفى بالانتزاع من

وقد صرح بذلك حيث قل شبه صورة تردده هذا بصورة تردد انسان فتأخذ صورة تردده هذا فتشبهها بصورة تردد انسان قام ابذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للعبادة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغير فيه واما قوله ومن الذين فقد بينا انه خيال فاسد لا ياتس على من له قدم صدق في القواعد البيانية وان لم ان الفاضل المبنى توهم اجتماع التبعية والتمثيلية من عبارة المفتاح لكنه لم يعرج بان طرفي تلك التمثيلية يكونان منتزعين من أمور عدة فخفي الفساد في كلامه والشارح قلده في ذلك وزاد ما أظفر فسادة فثبت أنت في رعاية القوانين ولا تكن من المقلدين الذين يحبون انهم يحسنون صنعا

( قول المحشى ) أو لأجزائه الخ قد يقال المستعمل في غير ماوضع له هو المركب لا الاجزاء

( قول المحشى ) على ان من الاجزاء الهيئة ووضعها نوعى الا ان يراد الاجزاء المادية

( قول المحشى ) ( قول المحشى ) والتفصيل الخ قوله بل . قول ان الانتزاع من متعدد لا يقتضى تركب المنتزع منه لانه قد يكون الخ

كما صنع سابقا لكان صوابا لان حاصل ما مر ان الانتزاع من متعدد لا يستلزم ان يكون المتعدد طرفا للتشبيه بل قد يكون التعدد بأمر عارضة للطرفين أو معروضة لها وحاصل التفصيل ان الانتزاع من المتعدد انما يقتضى تركبه اذا انتزع جزء من واحد وجزء من آخر حتى يكون المنتزع والمنتزع منه ذا أجزاء كما في اني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فيكون مركبا بخلاف ما اذا انتزع من المجموع كالأوحدة الاعتبارية أو من واحد بالقياس الى الآخر فإن ذلك لا يقتضى تركب المنتزع منه ولو كان متعددا فهما جوابان مثبتان واعلم ان الذى اختاره المحشى في حواشى القاضى ان الاستعارة التمثيلية أيضا كالتشبيه التمثيلي انما يلزم الانتزاع وجه الشبه فيها من متعدد لان تركب الطرفين كما سيأتى في الاستعارة التبعية التمثيلية قل ولعل اختيار القوم في تعريف التبعية لهذا الانتزاع دون التركيب يرشد المصنف الى عدم اشتراط التركيب في طرفيه والا لكان الانظار لهذا التركيب اعم . وعين ذلك فاعتراض المصنف على السكاكي بناء على ان التبعية عنده مجاز مركب كما مر للمحشى فيما كتبه على السيد سابقا فأرجع اليه ثم ان اختيار المحشى هذا يرد عليه ما سبق له من انه حينئذ يعبر الكلام انما لكنه لا يضره لان كلامه في بيان امكانه الذى ينفى السيد وقد مر وأمل

( قال السيد ) لا انه منتزع من متعدد الخ أى لا أنه مركب من متعدد هو أجزاؤه كما توهمه الشارح فأورد في مثال

تشبيه المفرد بالمفرد هذا مراده كما سلف له وان كان مردودا كما مر

المتعدد ، سواء كان مركباً أولاً \* قال قدس سره ذهب المحققون الخ \* في المفتاح ان القسم الثاني وهو أن يكون وجه الشبه غير واحد لكنه في حكم الواحد على نوعين اما أن يكون مستنداً الى الحسن كدق النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحفرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص وكثيراً اذا شبهت بعنود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن العنود البيضاء المستديرة الصغيرة المقادير في الرأي على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى آخر الامثلة المذكورة فيه وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى أيضاً وقال العلامة في شرح قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فهو أعمال الكفرة كالسراب في المنظر الحسن مع الخبر المؤسس على ما ذكره في آخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه الاكابر ينادى على ان كون وجه الشبه منتزعا من متعدد لا يقتضي تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يعتبر فيه الا كون وجهه منتزعا من متعدد من غير تعرض لال الطرفين فلا بد لا عوام اعني وجه تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاعده قال قدس سره وبني عليه الخ \* ، فيه ان مبنى اعتراضه ان التمثيل أي الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب لما انها عبارة عن مركب الا ان التشبيه التمثيلي يقتضي تركيب الطرفين \* قال قدس سره بخلاف لما في المفتاح الخ \* ، لا يستفاد من عبارته الا كون المشبه والمشب به في التمثيل صورة منتزعة من متعدد والانتزاع عنها لا يقتضي التركيب ، بل قد يكون مركباً وقد يكون مفرداً كما مر وسينكشف لك \* قال قدس سره واذا انحصرت الخ \* هذه الشرطية صادقة ، لكن الكلام في تحقق المقدم \* قال قدس سره بناء على ما مر \* بعينه من ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية \* قل قدس سره واما التجوز الاول \* وهو جواز كون طرفي التشبيه التمثيلي مفردين \* قال قدس سره وهو خلاف المتبادر من العبارة \* الانصاف ان المتبادر منها أن يكون في المأخذ تعدد واما تركيب الطرفين أو وجه الشبه فكلا وهو مختار الشارح رحمه الله كما سيحى . \* قال قدس سره ولم يقل أحد الخ \* قد نقلت من المفتاح الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه فيها منتزع من أمور متعددة يعني أوصاف الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي الا ما وجهه منتزع من أمور متعددة على ان العلامة صرح بان تشبيه أعمال الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي وجهه منتزع من متعدد كما مر \* قل قدس سره لجواز أن يعبر الخ \* واذا جاز ذلك جاز أن يكون كل واحد من الطرفين مع تعدد الامور المعتبرة فيها مفرداً لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه وان كان له اجزاء \* قال قدس سره وهو مردود أيضاً الخ \* لا يخفى ان ما ذكره انما يتم لو وجب ملاحظة الامور قصداً في ضمن ذلك اللفظ الذي يعبر به عنها وليس كذلك فن المتكلم يلاحظ الامور المتعددة قصداً ويتزعم منها وجه الشبه ثم يعبر عنها باللفظ مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك اللفظ ينقل منه الى الشكل اجمالاً ثم يلاحظها تفصيلاً فينتزع منها وجه الشبه ( قال ( قول المحشي ) سواء كان مركباً أولاً أي وسواء كان التعدد في نفس الطرف أو في أمور خارجة عارضة أو معروضة

له كما مر وترك هذا لدخوله في قوله أولاً

( قول المحشي ) فيه ان مبنى اعتراضه الخ فيه ان التمثيلية قد تكون تسمية كما سيأتي في أولئك على هدى وكل من طرفها منتزع من شي . بالقياس الى آخر وهو لا يقتضي تركيب المنزوع كما تقدم فاعلم رأى المصنف ان التمثيلية لا تكون الا بمجازاً مركباً ( قول المحشي ) لا يستفاد الخ عبر بالاستفاد لان الذي في كلامه الاستعارة لكن لكون التشبيه التمثيلي مبناها يجري فيه ما يجري فيها ( قول المحشي ) بل قد يكون مركباً اذا انتزع جزء من واحد وجزء من آخر وفي اعدام يكون مفرداً وقد مر ( قول المحشي ) لكن الكلام في تحقق المقدم وهو غير متحقق لما في القولة قبل

قدس سره ليست مدلوله لذلك اللفظ الخ فيه انها مدلوله لذلك اللفظ نعمنا أو التزاما وذلك يكفي في الانتقال الى ملاحظتها  
قصدنا في انفسها وان لم يكن في ملاحظتها قصدا في ضمن ذلك اللفظ ، وكون تلك الملاحظة باعتبار اللفظ مقسدة في  
الإرادة محل بحث (قال السيد فيكون الدال على المشبه المركب الخ) فيه انك قد عرفت ان الواجب في المشبه المركب  
ملاحظة اجزائه اجمالا لينقل منه الى التفصيل ولفظ المثل كاف في ذلك وفي المفرد لا بد من ملاحظة الطرفين قصدا  
ولا يدل لفظ المثل عليه أصلا فالفرق بين التشبيه المركب والمفرد وضع فلا يقاس المركب عليه (قال قدس سره ليست  
مفهومة من لفظ المثل) ان أراد عدم كونها مفهومة منه تفصيلا فسلم لكن كونه واجبا في التشبيه المركب مجموع لم لا تكفي  
الملاحظة الاجمالية التي ينتقل منها الى التفصيل التلازم في انتزاع وجه الشبه وان أراد عدم كونها مفهومة اجمالا فممنوع فان  
إضافة لفظ المثل للمفرد كما هو الاصل فيها فيكون المراد منه القصة المعهودة المحصورة (قال قدس سره فالاستمرار بالتركيب)  
أي ابتداء (قال قدس سره ودخول الكفاف الخ) فيكون لفظ المثل كالوصف العنواني به تسهل ملاحظة القصة والحكم  
بالتشبيه عليها (قال قدس سره وبما قررناه الخ) قد تبين لك ان هذا محرد ادعاء لم يثبت بما ذكره (قال قدس سره فليكون  
كل الخ) فان المشبه تمسك المتعين بالهدى ، وهو أمر اضافي متزاع من المتقي بالقياس الى الهدى والمشبه به الاستعلاء  
المتزاع من الراكب بالقياس الى المركوب وقد استعمل اللفظ الدال على المشبه به أعني كلمة على في المشبه من غير اشعار  
بالتشبيه وهذا معنى الاستعارة التخييلية التسمية قال الشيخ الطيبي في حواشي الكشف في شرح قوله مثل تمسكهم الخ يعني  
هو استعارة تهيئية واقعة على سبيل التسمية يدل عليه قوله شبهت حالهم وهي تمسكهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به بحال من  
اعتلى الشيء وركبه ثم استعير للحالة التي هي المشبه المذكور كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به ويدل ذلك على ان الاستعارة  
التسمية تهيئية الاستعارة وبه يشعر قول صاحب المفتاح في استعارة عمل قشبه حال المسكاف وكيت وكيت بحال المرحلي  
النجير الخ (قال قدس سره ولما صرح بان كل واحد الخ) الملازمة ممنوعة بل التلازم أن يعتبر في كل واحد منهما أمور  
ثلاثة متعددة هي مأخوذ اقترانها سواء كانت أجزاء أولية (قال قدس سره لا يستلزم الخ) لما عرفت من أن الاتزاع على التخييل  
ثلاثة لا يستلزم التركيب الا واحد منها (قال قدس سره بل في مأخذها) أي بل التعدد في مأخذها ، وأمل تسليمة ترك  
(قول المحشي) وكون تلك الملاحظة الخ هذا هو الخلاف في ان المأني يمكن ملاحظة بالمدون العطا أولا وهو بين السيد والسعد  
(قال السيد قدس سره) وبهذا المنذور أي دخول الكفاف على ما عرفت متقد بالتشبه به وهو لفظ المثل في الآيتين  
الاوليين بخلاف الآية الثالثة فانها داخلة على الماء وهو لا يتعد بقصة أصلا فلذا توسع في الاوليين فقبل انها داخلة على  
المشبه به دون الأخيرة

(قول المحشي) أي مبتدأ عمله ابتداء أو هو بمناه

(قول المحشي) وهو أمر اضافي أي إضافة بين المتني وماتسك به لكن منشأ انتزاعه هو المتني أي ذاته باعتبار  
تمسكه بالهدى وقد مر للمحشي انه اذا كان الطرف أمرا اضافيا لا يلزم تركبه ولا تركب المتزاع منه لكن جواب الشارح  
الذي نقله السيد بخلافه فدل التركيب فيه بمعنى التعدد تأمل وقد كتبت هذا قبل الامتلاء على ما يأتي للمحشي من الجواب عنه  
(قول المحشي) على ان الاستعارة التسمية تهيئية الاستعارة أي يدل على ان كل استعارة تسمية تهيئية الاستعارة أي

تتبع كلامهم حيث يعبرون عن المشبه والمشبه به بلفظ الحال فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل في التهيئية

(قول المحشي) وأمل تسمية الخ الواو بمعنى أو

المأخذ على النزول • قال قدس سره الاول ان المشبه به مثلاً الخ • قد عرفت اندفاعه بما مر من ان الانتزاع قد يكون من المجمع وقد يكون من واحد بالقياس الى آخر وعلى التقديرين لا يلزم التركيب • قال قدس سره والثاني ان وجه الشبه في التمثيل الخ • هذا ممنوع فان وجه الشبه في التمثيل يجب أن يكون منتزعا من متعدد وقد عرفت ان الانتزاع لا يستلزم التركيب • قال قدس سره وهي مصرحة بان كل واحد الخ • مفاد عبارته أعنى قوله لا معنى للتشبيه المركب الخ ان التركيب يستلزم الانتزاع واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فشكل فافرق بينهما بالعموم والخصوص (قال قدس سره واما كاشف تشبه الآن الخ) حيث لم يتبين مما سبق انه استعارة تبعية أو تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم اجتماعهما (قل قدس سره الاول أن يشبه الهدى الخ) لا ينبغي ان الاستعارة لا تنبأها على المبالغة في المشبه بادعاء كونه فرداً من المشبه به لا يناسب حمل الآية على الاستعارة بالكناية ، اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بكونه فرداً ادعائياً من المركب (قال قدس سره الثاني أن يشبه تمسك الخ) هذا هو المراد من الآية اذ المقصود مدح المتقين بأنهم مستقرون على الهدى والمبالغة فيه (قال قدس سره الثالث أن يشبه الخ) لا ينبغي ان التركيب من ذات المتقي والهدى وتمسكه به اعتبارى بمحض اذ لا تركيب بين الذات والصفة وكذا في جانب المشبه به ، فلا فائدة في تشبيه احدهما بالآخرى وادعاء دخولها فيها فضلاً عن المبالغة المطلوبة من الاستعارة (قال قدس سره ينبغي أن يذكر جميع الالفاظ الخ) بان يقال اولئك الذين ، على رواحل من ربهم (قال قدس سره الا انه اقتصر الخ) الاقتصار على بعض الفاظ الاستعارة التمثيلية مع كونها منوية لا بد له من شاهد من كلامهم ، ولا يجوز اثباته بمجرد الرأي (قال قدس سره كانت كلمة على دالة) دلالة التزامية (قال قدس سره فقد اتضح جواز الخ) اتضح مما تقدم انه يجوز في التشبيه كون الفاظ المشبه مطوياً ذكرها مرادة وانه لا يجوز كونها مرادة في الاستعارة واما جواز كون الفاظ المشبه به والمستعار مرادة غير مقدرة في النظم فشكل والمقصود هذا والقياس غير مفيد (قال قدس سره في أحوال المعاني الخ) فان اعتبر تلك المعاني قيوداً للمعنى كانت الاستعارة تبعية وان اعتبرت اجزاء كانت تمثيلية (قال قدس سره فانه جعل الخ) حيث قال شبهت حالهم بحال من اعلى الشئ وركبه (قال قدس سره هو التمسك بالهدى) لا الهيئة المركبة من المتقي والراكب بالهدى (قال قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ) ، حيث

(قول المحشى) ان التركيب يستلزم الانتزاع أى الانتزاع المخصوص وهو انتزاع الكيفية أى الهيئة المركبة كما صرح به في قوله الا ان ينتزع كيفية لا مطابق الانتزاع والا لمكان الحصر باطلاً وحينئذ فاستلزام انتزاع الكيفية للتركيب ظاهر وقول المحشى واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فشكل مراده به مطابق الانتزاع كما هنا فتدبر

(قول المحشى) اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بل المقصود المبالغة في شأن المتقين بكونهم تمكنوا منه ذلك التمكن (قول المحشى) فلا فائدة الخ اذ لا وجود لتلك الهيئة حتى يبالغ فيها (قول المحشى) على رواحل أى بدل هدى (قول المحشى) ولا يجوز اثباته بالرأى قد يقال انه من باب الحذف وهو واسع لا يختص بقبيل وفيه ان التمثيل من قبيل الاستعارة المصرحة وهو ان يذكر عين لفظ المشبه به ويراد المشبه فلا بد من ثبوت جواز الحذف بشاهد كما قاله المحشى (قول المحشى) حيث قال فشبه الخ الداعى لهذا انه لا يمكن حمل لعل على حقيقة لا بالنظر الى المتكلم لاستحالة الترجي على عالم الغيب والشهادة ولا بالنظر الى مخاطبين لانهم حين الخلق لم يكونوا من أهل العالم فكيف الرجاء منهم ولا يجوز جعلها حالا متعددة لان المقدر والمزوى حال الخلق التقوى لا رجاؤها قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فلا بد ان يحمل على المجاز

قال فتشبه ، حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجى الخير بين ان يفعل وان لا يفعل فان تشبیه الحال بالحل انما يستعمل في التمثيلية يدل عليه لاستقراء كما مر منقولا عن الطيبي (قال قدس سره وقد صرح الخ) حيث قال فاذا أردت استعارة اعمل لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل اه لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ، ولا يدل على نفي كونها تمثيلية ولذا ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعها كما نقلناه سابقا ففهم التمثيلية بناء على ما زعمه من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في هذا المقام وما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستعارة التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك بناء على ان الحرف مفرد والتمثيل يستلزم التركيب انما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع في الصناعة (قال قدس سره فتشبه) بصيغة الخطاب والنصب عطف على قوله تبني في قوله مثل أن تبني على أصول العدل الخ (قال قدس سره بارادة الله تعالى) على رأى المعتزلة من جواز تخلف المراد عن الارادة (قال قدس سره لفائدتين الخ) قال الشارح في شرحه للمتاح للعادة المشبهة لتعلق بالخالق والمخلوق جميعاً لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم مع تفويض الاختيار اليهم وللعادة المشبهة بها تماق بالراجي والمرجو منه لان معناها ترجى الخير والتقوى من مخاطبين فأثر في ظاهر الانضافة بجانب المرجو منهم دون الراجي لكونه أقرب الى رعاية الادب وادخ في تقرير المقصود واسهل في تصوير وجه الشبه ، من التردد ولكن لم يجمله خلوا من الانضافة الى جانب الخالق حيث قل مع الارادة منه أن يطيع باختياره بل وفي لفظ الممكن والتخير اشارة الى ذلك (قال قدس سره وعبارته هذه مختلفة أيضاً) فيه انه انما تختل عبارته لو كان قوله بل وصف صورة عطفاً على الحالة في قوله تشبه الحالة واضراباً عنه اما لو كان يحدف المبتدأ أى بل هو وصف صورة عطفاً على قوله فان مبنى التمثيل واضراباً عنه ، كان موافقاً لعبارة المفتاح في المعنى بلا ريبه

(قول المحشى) حال المكلف الخ أى شبه صورة منتزعة من حال خالقهم بالقياس اليهم بعد ان مكنتهم من التقوى وتركها مع رجائها منهم بصورة منتزعة من حال المرتجى بالقياس الى المرتجى منه القادر على المرتجى وتركه مع رجاء وجوده فقوله المكلف بكسر اللام وقوله المرتجى بكسر الجيم وقوله الخير بكسر الياء المشددة هذا هو اللائق وسائى في السيد خلافه (قال قدس سره) كيف وقد صرح الخ في شبه طالب التقوى منهم بعد اجتناع اسبابه ودواعيه بالترجى في أن متعلق كل منهما تغير بين أن يفعل وان لا يفعل مع رجاء ما لجانب الفعل فيستعمل كلمة اعمل الموضوعة له في الطالب فيكون استعارة تبعية فيعمل الحال الاول في كلامه على الطالب والثاني على الترجي

(قول المحشى) ولا يدل على نفي كونها تمثيلية بان ينتزع المعنى الحرفي من متعدد كما مر لظاهر العبارة السابقة فليتأمل (قول المحشى) على أصول العدل أى قواعد المعتزلة التى هى أصول للعدل على رأيهم وهو جمل زمام الاختيار بيد الانسان لانه لا يحسن من الله أن يعطيه ابتداء من غير أن يكتب باختياره

(قال قدس سره) واتضح المستقيم من الحال ضمن اتضح معنى افرق (قول المحشى) من التردد بيان لوجه الشبه وانما كان أسهل لان التردد فى المأمور الخير والمرتجى الخير لافى الامر والراجى الا بالقياس الى المأمور الخير والمرجو منه الخير

(قول المحشى) كان موافقاً لعبارة المفتاح فمعنى وصفها بوصفها اطلاقاً عليها

توهم للملام شيئاً أشبهها بالماء، فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف أنه لا دليل له فيه لجواز أن يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم أضاف الماء إليه استعارة تخيلية أو يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فأضاف المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء، وعلى التقديرين يكون مستهجنًا أيضًا لأنه كان ينبغي أن يشبه بظرف شراب مكروه أو شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا (وفيه) أي في تفسير التخيلية بما ذكر (تأسف) أي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو إليه حاجة وقد يقال إن التعسف فيه أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لتخيلية وهذا في غاية السقوط لأنهم يسمون حكم الوهم تخيلاً ذكر أبو علي في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقلي ولكن حكماً تخيلاً وإيضاً أنهم يقولون أن الوهم قوة مخدومة وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل إياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة (ويخالف) تفسيره للتخيلية (تفسير غيره لها) أي غير السكاكي للتخيلية (بجمل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الأظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب أن يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تعريحية تخيلية واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو إثبات اليد للشمال وانظر اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولذا قال الشيخ عبد القاهر أنه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم أنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال بدا لا يقال إنما

(قوله بأنه توهم للملام الخ) بأن توهم للملام شيئاً به قوام سرياته في النفس وتأثيرها عنه فاستعار له اسم الماء وضافته إلى الملام قرينة للاستعارة وليس شبه الملام شيئاً له ماء حتى يتوهم للملام مثل الماء شبه توهم لانياب اللبنة أشبهها بالسبع فيطلق عليه اسم الماء ويضاف إلى الملام على سبيل الاستعارة التخيلية ليكون قرينة للاستعارة بالكناية (قوله مستهجن) لأن الاستعارة التخيلية، قلما تحسن الحسن البالغ غير تابعة للاستعارة بالكناية كذا في المفتاح (قوله قد شبه الملام بظرف شراب مكروه) لاشتماله على ما يكرهه الموم أو بالماء المكروه لا تصاف كل منهما بالكراهة هكذا في النسخ التي رأيناها وهو مخالف لما في الإيضاح وأما قول أبي تمام فليس فيه دليل لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الموم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب إبشاعته ومرارته فتكون التخيلية في قوله تابعة للمعنى عنها أو بالماء نفسه لأن الموم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيهاً على حد لجين الماء فيأمر بالاستعارة والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يشبه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه اه فان مفاده

(قول المحشى) قلما تحسن الخ حكم القالة دون التي لأنها قد تحسن الحسن البالغ على قلة مع عدم تبعيتها للمعنى كان يقال أظفار اللبنة الشبيهة بالسبع كذا في شرح المفتاح الشرعي فإنه يتوهم الغنية الشبيهة بالسبع شيء شبهه بالأظفار بخلاف الملام

يُحقق معنى الاستمارة في التخيلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستمارة في شئ تقتضى تشبيهه بمعناه بما وضع له لانه المستمار بالتحقيق ولا يثبت هذا المعنى بمجرد جعل الشئ لاشئ من غير توهم تشبيهه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستمارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخيلية بصير النزاع انظما ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستمارة التخيلية قسم من انقسام المجاز اللغوي لا نقول ما ذكرت من معنى الاستمارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستمارة التي هي من انقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستمارة بالكناية والاستمارة التخيلية وتحقيق معنى الاستمارة التخيلية انه استمير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لذوية أو في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستمارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخيلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعي ان اجماعهم على خلافه (ويقتضى) ما ذكره السكاكي في التخيلية (ان يكون الترشيع) استمارة (تخيلية الزوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخيلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أي في الترشيع لان في كل من الترشيع والتخيلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الرشح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالرشح يكون استعمال التجارة والرشح فهما استميرتين مختلفتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت

تشبيه الملام بمطابق الظرف أو بالماء المطابق ومعنى البيت لا تمنى ماء الملامه فان ماء يكافئ قد استعملته وحصل به الرى واقطاع المطش به فلا حاجة الى ماء الملامه ووجه الاستهجان ان اللائق تشبيه الملام لكونه مكروها للوم نظرف الشراب المكروه أو الشراب المكروه ولفظ البيت لا يدل على شئ منهما انما يستفاد منه تشبيهه بمطابق الظرف أو بمطابق الماء والظاهر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قلم الناسخ يدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه أو شراب مكروه فانه لو كان لفظ مكروه مذكورا فيما سبق لم يكن لقوله كان ينبغي الخ معنى كما لا يخفى (قوله ان يكون الترشيع) أي ترشيح الاستمارة المصرحة كابدل اليه بان الشارح رحمه الله تعالى وانما قلنا ذلك لار في وجود

(قول الشارح) انه استمير للمنية ما ليس لها لانه استمير للصورة الوهمية لفظ الاظفار فالمراد بالاستمارة ان يجعل لاشئ ما ليس له بناء على تشبيهه بما له ذلك ولذلك فسروا لتحقيقية بجعل الشئ لاشئ والتخيلية بجعل الشئ لاشئ.

(قول الشارح) ولا يبعد ان يدعي اجماعهم الخ قال في شرح المفاتيح صرحوا بان الاسم في الاستمارة التخيلية لم ينقل عن معناه المرصوع له

(قول المحشى) أي ترشيح الاستمارة المصرحة الخ فلا يرد ان الترشيع كما يكون في المصرحة يكون في لمكنى عنها وهو في الاستمارة بالكناية لم يقارن المشبه به فلا يتم جواب الشارح الاثني

له ما يخص المشبه به كالمية مثلاً في التخيلية بانفظ الموضوع له كانفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كانفظ الاستعارة الممثلة به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاستعارة ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما ثبات بعص ازم تشبه به المخصصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخيلية بانفظ الموضوع له . في الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله غير ان التعبير عن المشبه هو الممهور الذي اثبت له بعص لو زم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المرد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضاً ليس بانفظ بل بانفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها . هو سهوهم عند الفرق لا يقتضي : جوب اعتبار المعنى المتوهم في التخيلية وعدم اعتبار . في الترشيح فاعتبار . في أحدهما دون الآخر بحكم . ومما يدل على ان الترشيح

الترشيح للاستعارة الممكنة خلافاً لما قال السيد في شرحه للمفتاح قد يقال ان في قول السكاكي رحمه الله تعالى اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الخ اشعاراً بالهما أي الترشيح والتجريد انما يجريان في الاستعارة المصريح بها دون الممكنة عنها لكن العوالب ان ازيد في الممكنة على قرينتها اعني اثبات لازم واحد بعد ترشيحها اها فالتعلق عليه انما هو ترشيح المصريح على انه . يجوز ان يلتزم كونها عبارة عن صورة وهمية كما ان ماهو قرينة الممكنة كذلك (قوله ثم هذا الفرق الخ) متعلق بقوله ذللا فرق وتتم التحديق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معنى قوله في الايضاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله ومما يدل الخ) اشارة الى بطلان التالى المشار اليه في التمر فان حاصل اعتراضه انه لو كانت التخيلية عبارة عما ذكره السكاكي رحمه الله لزم أن يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جملة كلاماً مستقلاً اشارة الى انه مسئلة برأسه . يتفرع عليه بطلان التالى ولذا تعرض انفي كونه مجازاً مع انه لا دخل له في نفي التالى ثم ان الشارح رحمه الله تعالى قول في شرحه للمفتاح وتبعه السيد ان الترشيح سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقة لا يثبتانه على المشبه به حتى كان المستعار للشئ اسد مصور وفي البرهان والاستبدال اشتراط يتفرع عليه الريح والتجارة أو عدمها ولا يعتبر فيه تشبيه أو استعارة وقال في شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجازاً عن شئ . كالوكر والتعشيش وقد لا يكون كذلك كالأعاج والمكذ في الكشف . والجمع بين كلاميه ان الترشيح من حيث هو ترشيح لا يكون مجازاً لان المقصود منه تربية الاستعارة وهي . انما تحصل اذا كان بمناه الخفي ليهن من خواص المشبه به وانه يجوز أن يكون مجازاً في نفسه اما مرسلانحو

( قول السيد ) ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز الخ ( أقول ) قد مر اياه الى ان صاحب الكشف جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازاً كما في قرينة الاستعارة بالكتابة وله ان يأول عبارة الكشف بان المراد هو الترشيح فقط فان الاول مع كونه ترشيحاً في الجملة استعارة أيضاً وان كانت تابعة لاستعارة الجبل للمهد

( قول المحشي ) يجوز ان يلتزم الخ فيتم أيضاً جواب الشارح ويكون خاصاً بالنصريحية

( قول المحشي ) يتفرع عليه بطلان التالى لانه يلزم من كونه حقيقة ان لا يكون تخيلية

( قول المحشي ) والجمع بين كلاميه الخ قد مر له جواب آخر بان في شرح المفتاح مبنى على الاغلب

( قول المحشي ) وهي انما تجعل الخ قد مر ان الترشيح يكون للممكنة ومما أيضاً ان قرينتها قد تكون حقيقة بناء على



ليس من المجاز والاستمارة ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى \* واعتصموا بحبل الله \* انه يجوز أن يكون الحبل استماره لمعده والاعتصام به استمارة الوثوق بالمعده أو ترشيحاً هو ترشيح لاستمارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبته بالفرق بين التخيلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمثلية مثلاً حملناه على المجاز وحملناه عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتاج الى ذلك لانه جمل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت أسداً يفترس اقرانه ورأيت بحراً تتلاطم أمواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف أظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها

له اليد الطولى أى النعمة العظمى أو استمارة فالوكر والتعشيش باعتبار معناه الحقيقى ترشيح لاستمارة السر وإن داية للشيب والشباب وباعتبار معناه المجازى المراد منهما أعنى القودين والنزول استمارة تعريضية تحقيقية ، وعبارة هذا الكتاب يجوز ان تحمل على السلب الكلى وان تحمل على رفع الإيجاب الكلى فانه كافى فى بطلان التلى ( قوله ما ذكره صاحب الكشف الخ ) حيث جعل الترشيح مقابلاً للاستمارة فإن كان المدعى رفع الإيجاب الكلى فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلى فيبانه انه يفهم من قوله أو هو ترشيح لاستمارة الحبل بما يناسبه ان الترشيح ، يكون بما يناسب المستمار منه والمناسبة انما تتحقق اذا كان بمعناه الحقيقى فيكون الترشيح حقيقة لا مجازاً \* قال قدس سره قد مر انما الى ان الترشيح الخ \* حيث نقله بقوله ثم قل وعلى هذا نقول ان الرادف لما نبي به الخ قال السيد قد عرفت تحرير عبارة الاستدلال بحيث يندفع عنه هذا اليراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال الظاهر لأن المطالب ظلى \* قال قدس سره ترشيحاً فى الجملة \* أى بالنظر الى المعنى الحقيقى استمارة فى نفسه أيضاً وكونه تابعاً لاستمارة أخرى لا ينافي كونها استمارة فى نفسه كما مر فى ينقضون عهد الله ( قوله وجوابه ان الامر الذى الخ ) قال السيد فى شرح المفتاح فى تقرير الجواب ان اللازم فى التخيلية قد اقترن بلفظ لا يابى بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم أمر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشيح قد اقترن بلفظ لا يابى فلم يحتاج فيه الى ذلك وهذا القدر من الفرق الناشئ من اللفظ كافى له فيما ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر تنوع لعدم صحة اضافة الترشيح للمعنى الحقيقى الى المنية مثلاً فلذا زاد الشارح رحمه الله تعالى قوله لانه جمل المشبه به هو هذا المعنى

انفكاكها عن التخيلية وقد تكون مجازاً قال السيد ذلك انما كان رادفاً اذا أريد معناه المجازى لانه نزل منزلة المعنى الحقيقى وغير عنه اسماءه والقريبة أشد ملاية من الترشيح لكن الفرق ظاهر لان الترشيح فى منزلة المستمار منه بخلاف القربة تدبر ( قول الشارح ) مع لوزمه أى حال كونه مقارناً لوزمه كفى المختصر فالمشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس الامر بالصفة المذكورة لا الموصوفة من حيث انه موصوفة

( قول المحشى ) وعبارة هذا الكتاب أى قوله ليس من المجاز والاستمارة

( قول المحشى ) يكون بما يناسب الخ هذا على نسخة بما يناسبه اما على نسخة لما يناسبه ولا

( قول المحشى ) اعدم صحة اضافة الترشيح للمعنى الحقيقى الى المنية مثلاً لانه ان كلام السيد عام شامل لترشيح المكينة ولا يتم توجيهه فيه فزاد الشارح عليه ما يخص الجواب لترشيح المصروفة كما سبق للمحشى واما ما قبل انه يصح اضافته بما

الى المنية فان قيل فملى هذا لا يكون الترشيع خارجا عن الاستعارة زائدا عليها فلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبّه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة

مع لوازمه والجواب عندى عن اعتراض المصنف رحمه الله تعالى ، ان المقصود من الترشيع تربية الاستعارة بعد تمامها بالقرينة وذلك انما يحصل بالحل على المعنى الحقيقي بخلاف الاستعارة التخيلية فانها مقصودة بنفسها وان كانت تابعة للمكنية فلا بد من ان يراد بها الصورة الوهمية . قل قدس سره فلا يكون ذكر الوصف الخ . ان كان المراد انه تقوية وتربية اللبالة المستفادة من التشبيه الذى مع الترشيع فالاعتراضان واراد ان لكونه متمم له وان كان المراد انه تقوية وتربية اللبالة المستفادة من التشبيه ، المعتبر بدون هذا الترشيع فلا ورود لها لكونه خارجا عنه زائدا عليه وما سبق من قوله والترشيع ابان من التجريد والاطلاق ومن جمع الترشيع مع التجريد يؤيد ارادة المعنى الثاني حيث اعتبر ابانته ، بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام فى تناسبي التشبيه . قل قدس سره ذكر هذا الكلام الخ . دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف رحمه الله عليه وعدم كونه بيانا لواقع بانه مذكورهنا توطئة للاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكي رحمه الله تعالى فى رد التهمة الى الاستعارة بالكناية والتخيلية على ماسيجى . فمعنى قوله فالاستعارة

صحيح به أصل الاستعارة وهو الادعاء بان يدعي ان التشبيه اظهرا لم تقلم ولبدأ فوهم لان ذلك الادعاء ان كان فى ضمن دعوى الاستعارة فيها من جملة المستعار وان كان دعوى أخرى فالاستعارة أخرى والا فكذب والكل منافع للطلوب تدبر ( قل السيد ) قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبّه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه الى آخره ( أقول ) هذا الفرق لا يبدى نفعا لان المشبّه به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تيممه فلا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية لللبالة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسبه فلا يكون ترشيحا اصلا وأيضا اذا كان المشبّه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد

( قول الشارح ) وأيضا الخ الكلام الاول من جهة المشبّه به وهذا من جهة اللفظ المستعار وحاصله ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كمن فى كون ذكره تقوية لللبالة الحاصلة فى التشبيه ومبني على تناسبه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته تدبر

( قول المحشى ) ان المقصود من الترشيع الخ حاصله ان الترشيع قصد به التقوية بعد ما تم المجاز قبله ولا غرض فيه الا الترية وهى انما تحصل بالمعنى الحقيقي كما مر فحينئذ لا يكون فيه تجاوز بخلاف التخيلية فانها فى نفسها مجاز فلا بد أن لا يراد بها المعنى الحقيقي والكلام بعد تسليم ان التخيلية مجاز بمعنى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له ليصح اضافته الى المنية مثلا كما قاله الشارح ثم ان جواب المحشى هذا شامل لترشيح المكنية والتخيلية بخلاف جواب الشارح والسيد كما سبق فلذا اختاره المحشى ( قول المحشى ) المعتبر بدون هذا الترشيع أى تمام الاستعارة قبله فقوله الشارح لانه جعل المشبّه به هو هذا المعنى مع لوازمه الخ معناه انه جعل المشبّه به هو هذا المعنى باقيا مع لوازمه مقيدا بها غير منقولة عن معناها الاصلى لتكون تربية بعد ذلك التشبيه ملائمتها المشبّه به بخلاف التخيلية

( قول المحشى ) بالنسبة الى الاطلاق والتجريد فانهما خارجان

بدونه (دعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها (ان يكون الطرف المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على ان المراد بالمنية) في قوله و ذ المنية أنشئت ظاهرها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان تكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظمار) اى هى من خواص السبع (اليها) اى الى المنية فقد ذكر المشبه أعنى المنية وأريد به المشبه به أعنى السبع فالاستعارة الكناية لانتمك عن التخيلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة (ورد) وذكره السكاكي في تفسير الاستعارة المكنى عنها (بان لفظ المشبه فيها) اى في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) لا قطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه فسرهما بان تذكر أحد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الآخر وحملها فسرهما من مجاز اللغوى المنسب بالكلام المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق (واضافة نحو الاظمار) التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى (قرينة التشبيه) المنعمر في النفس أعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظمار انما والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه

بالكناية لا توجد بدون التخيلية انما مستلزمة لها اتفاقا بناء على اتفاق الكل على اضافة خواص المشبه به الى المشبه وذلك يقتضى الاستلزام المذكور وانما قول لتخييل صحة الخ لان صحته مبني على الاستلزام المذكور وهو تخييل محض توهمه المصنف رحمه الله وليس مذهبا لاحد فان الممكنية توجد بدون التخيلية عند القوم . في نحو يتقصون عهد الله . وعند السكاكي رحمه الله تعالى توجد في نحو اثبت الربيع (قوله لا يكون لا على سبيل الاستعارة) . ان أراد انه لا يكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك المشبه على التخيل واثباته لشيء ادعاء فسلم لكنه لا يلزم منه استلزام الممكنية للاستعارة

(قال السيد) فالاستعارة بالكناية لانتمك عن التخيلية لأن اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة (أقول) ذكر هذا الكلام لتخييل صحة ما يأتى من اعتراض المصنف على السكاكي حيث قال فلم تكن الممكنية عنها مستلزمة للتخيلية لا لبيان الواقع عند القوم فانه باطل كما تقدم في تقرير كلام صاحب الكشف وسنذكره ولا بيان انه مذهب للسكاكي فانه لم يذهب الى ذلك كما سنذكره أيضا

(قول المحشى) بناء على اتفاق الكل باضافة الخ أى بناء المصنف على اتفاق الكل وحمل الاتفاق من الكل بسبب اضافة الخ وفي نسخة على اضافة الخ

(قول المحشى) في نحو يتقصون الخ لا استعمال النقض في أمر محقق وهو ابطال العهد لا وهمى ولعل السكاكي يقول في مثل ذلك ان النقض مستلزم لا وهمى شبيه به

(قول المحشى) وعند السكاكي توجد في نحو اثبت الخ خص بنحو هذا لوجود الاثبات المعبر عنه باثت حقيقة بخلاف النقض في يتقصون تدبر

(قول المحشى) ان أراد الخ بيان ابطال الاستلزام الذى استند اليه المصنف بهذا انه تخيل محض

ما يحصل به التفعي عن هذا الاعتراض حيث أورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه به باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكل من التمسح باسم جنسه ثم أجاب باننا نفعل ههنا باسم المشبه مانفعل في الاستعارة المصرح بها يسمى المشبه فكما يدعى هناك ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى ينهيا لنا التفعي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونسب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا لفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع لا بالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخيل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة وأن لا يكونا مترادفين فينبأ لنا بهذا الطريق دعوى السمية للمنية مع التصريح باللفظ المنية فلبت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصح استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتنامل وبالجمل ان كل أحد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت

التخييلية بمعنى الصورة الوهمية وان أراد انه لا يكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فجنوع لم لا يجوز ان يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخيل من غير استعارة للصورة الوهمية (قوله ما يحصل به التفعي الخ) قل عنه وجه التفعي انه اذا جعل المنية مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه (قوله على سبيل التخيل) انما قل ذلك لان ادخال المنية في السبع وجعل افراده قسمين يوجب العموم والمخصوص لا الترادف الا ان الاتحاد في الصدق لما كان موها الاتحاد في المفهوم وذلك يوم الترادف بين السيف والصارم خيل الترادف بينهما

(قال السيد) قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفعي عن هذا الاعتراض (أقول) تقرير التفعي ان لفظ المنية لما جعل مرادفا للسبع يجب ان يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز قلنا واحد المترادفين لا يخالف صاحبه في كونه حقيقة ومجوزا اذا استعمل في معنى واحد (قول المحشي) سلمنا جميع ذلك لا يقتضي الي آخره (أقول) حاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له لحقيقة وذلك لان الادعاء لا يجوز الموضوع له غير موضوع له ههنا كما انه لا يجوز الموضوع له موضوعا له في الاستعارة المصرح بها (قول المحشي) الاتحاد في الصدق أي صدق السبع والمنية على الموت يوم الخ وبما ذكره اندفع ما قيل ان اللازم العموم والمخصوص لا الترادف

وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لتحقيقه فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لاننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لان الادعائى انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر بل الجواب اننا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له بالتحقيق من حيث انها موضوعه له بالتحقيق ونحن لانسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليتهم

( قوله وعلى هذا يندفع ما قيل ) أى في رد اعتراض المصنف رحمه الله تعالى لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف وادعاء السبعة لا يوجب كون الموت غير موضوع له بالتحقيق ( قوله وذلك لاننا نقول الخ ) أى اندفاع ما قيل لاجل اننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس بمراد قطعا والسبع الادعائى نفس الموت وهو موضوع له • قال قدس سره اشارة الى ان لفظ المنية الخ • ، يريد ان قيد الحيثية في تعريف الحقيقة تعاليمية يعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له لاجل كونه موضوعا له ولا شك في تحققه في لفظ المنية في قولنا اظفار المنية وليست تعبيدية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له أى من غير اعتبار أمر آخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة في الموت لاعتبار ادعاء السبعة • قال قدس سره يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه الخ • هذا مسلم اذا لم توجد قرينة صارقة عنه لكن قوله في تعريف

( قول المحشى ) يريد ان قيد الحيثية الخ هذا مناف لما مر للحشى من ان قيد الحيثية للاطلاق لا للتعليل فمراده هنا بيان مراد السيد فقط ولذا عبر بلفظ يريد واما توجيه الاشارة على رأى المحشى فهو ان الاطلاق في الحقيقة في مقابلة التقيد في المجاز أى الاطلاق عن اعتبار الملاقة

( قال السيد ) وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا أى بل يوجب فساد استعماله لانه ليس بحقيقة لما ذكر ولا مجازا لاستعماله فيما وضع له

( قول المحشى ) لكن قوله في تعريف مطابق الاستمارة الخ عبارته الاستمارة أن تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك ما يخص المشبه به كما تقول في الحمام أسد وانت تريد به الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد الى ان قال وكما تقول ان المنية انشبت اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعة لما وانكار أن تكون شيئا غير سبع فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار ويسمى هذا النوع من المجاز

هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستمارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديته الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه

مطابق الاستمارة من قوله وانت تريد بالمنية السبع ادعاء السبعية لها قرينة على ان المراد منه المشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به الادعائي هو الموت فلا يكون المنية مستعارة اذ لا معنى لاستمارة اللفظ لعمته فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تسميته به فلا حاجة الى ما ذكره بقوله لانهم الا ان يقال الخ قال السيد وتعميرها بما ذكر الخ ما حل التعمير قد عرفت واما حال الاستمارة لم يورد في قسم الاستمارة بالكناية الا ثلاثة أمثلة ليس في شيء منها دليل على ان المستعار لفظ المشبه • قول السيد عنه مجازا الخ • يعني ان ادعاء السبعية للموت اذا استلزم كون لفظ المنية مجازا فادعاء الاسدية للشجاع يستلزم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق نحكم • قول السيد كما مر • من قوله لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له الخ • قال السيد فأنزل «وجه التأمل ان التصوير المذكور ادعائي في كلتا الاستمارتين فالموضوع له في المكنية موضوع له تحقيقا فيكون حقيقة وفي المصراحة غير موضوع له تحقيقا فيكون مجازا والفرق المذكور مجرد تغيير في العبارة وبما ذكرنا ظهر ضعف الجواب الذي ذكره في شرح المفتاح من ان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجا عنه دون العكس أي ما كان خارجا اذا اعتبر معه ما ليس بخارج لم يصير خارجا والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخارج كان خارجا قطعا

استمارة لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستمارة وذلك انما متى ادعينا في أمثلة كونه داخل في حقيقة المشبه به فردا من افراده برز فيما صادف من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه وحقيقته أو لازما في معرض نفس المشبه به نظرا الى ظاهر الحال من الدعوى الى ان قال والمنية حال دعوى كونها داخل في حقيقة السبع اذا ثبت انها تغلب أوثاب ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع قول السيد في شرحه وهذا اعتراف منه بان المستعار في أظفار المنية لفظ السبع المتروك لالفظ المنية المذكور وهو بخلاف لما اختاره من ان الاستمارة في لفظ المنية وحاصل ما ذكره الخشي ان كلامه في تعريف مطابق الاستمارة وهو قوله وانت تريد بالمية السبع بادعاء السبعية لها يفيد ان المراد من قوله هنا وارادة المشبه به أنه يراد بالمشبه به الادعائي لان هذا هو معنى قوله في تعريف مطابق الاستمارة تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها والمشبه به الادعائي هو الموت فيلزم أن يكون المستعار له لفظ السبع المتروك لا المنية لما ذكره قوله فالفرق المذكور أي بين المصراحة والمكنية (قول السيد) هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه (أقول) قال فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكر فهو لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على اتفاق قيد الحقيقة بمعنى انه مستعمل فيما وضع له اكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا وانما قل على تقدير تسليم ما ذكره اشارة الى ان لفظ المنية في قولك اظفار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقا واما ادعاء كون الموت سبعا فلا ينافي ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له

(قول الخشي) من قوله لان الادعاء لا يجعل الخ أثار به الى ان مراد السيد بقوله كما مر الاشارة الى بطلان اللازم فيبطل المزموم فكانه قال وهذا باطل ل المكنية حقيقة والمصرح بها مجاز لان الادعاء لا يجعل الخ وليس قوله كما مر تبليلا للاستلزام اطوار فساد

(قول الخشي) ليس بخارج عن الموضوع له كالموت الموضوع له المنية اذا اعتبر معه أمر خارج وهو السبعية صار

ن ماسبق والسكاكي حيث فسر الاستمارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري  
حيث جماعها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستمار وقد صرح بان المستمار في الاستمارة بالكناية هو  
الم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستمارة التبية بأن المنية استمارة  
كناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الائمة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استمارة  
كناية من الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف أى ذكر المنية استمارة  
كناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستمارة معناها المصدري أعنى استعمال المشبه  
المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستمارة بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال بخلافه

ن ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيقا لا ادعاء ( قوله وحينئذ يندفع الاشكال ) أى شكل اختلال عبارة  
بمجموع أو ما اعتبر معه الخارج من حيث اعتباره معه خارجا عن الموضوع له أعنى مجرد الموت فيكون لفظ المنية مجازا في  
ذلك المعنى المعتبر فيه الخارج بخلاف ما كان خارجا عن الموضوع له اه كالرجل الشجاع الخارج عما وضع له الأسد اذا  
تبرر منه ما ليس بخارج وهو معنى الاسمية لم يصير غير خارج فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له ولا يكون لفظ  
أسد مستعملا فيما وضع له فما في بعض النسخ من قوله لم يصير خارجا تحريف وعبارة السيد في حواشي شرح المفتاح لم  
يسر غير خارج كما ذكرنا

( قال السيد ) والسكاكي حيث فسر الاستمارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري ( أقول )  
ينبغي عليك ان تفسير الاستمارة بالكناية بالمعنى المصدري بذكر المشبه وارادة المشبه به يفهم منه ان المستمار هو لفظ  
شبه كما ان تفسير الاستمارة المصرح بها بالمعنى المصدري بذكر المشبه به وارادة المشبه يفهم منه ان المستمار هو لفظ المشبه  
الاهم الا ان يقال المراد ان الاستمارة بالكناية هو تقدير اطلاق المشبه به على المشبه وذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء  
فهم من الجزء الاول ان المستمار هو لفظ المشبه به لكن دعوى ارادة امثال هذه المعاني في التمرينات مما لا يانفت الى  
لما واما قوله وقد صرح بان المستمار في الاستمارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك فهو اشارة الى قوله ويسمى المشبه  
سواء كان المذكور أو المتروك مستمارا منه واسمه مستمارا والمشبه مستمارا له والحق أن كلام السكاكي في هذه الاستمارة  
تل فان تصرحه هذا يقتضي أن يكون المستمار في المكنية هو لفظ المشبه به كما هو مذهب السلف وتعريفه لما بنا ذكره  
ثمليه اياها بأمثلة غير منحصرة يقتضى ان يكون المستمار الذى هو مجاز لغوي لفظ المشبه وفيه تكلف كما مضى وعدم مجازا  
يتلزم كون المصرحة حقيقه كما مر آنفا وغاية ما يفرق به ان في المصرحة تصور غير الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في  
كل منهما ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج كان خارجا فيكونان مجازين فتأمل  
( قول المحشى ) لان ذلك الخ لان الدعوى لا يتحمل الموضوع له غير موضوع له كما

( قول المحشى ) أى اشكال اختلال عبارة السكاكي أى العبارة المقولة في المتن وهو قوله ان يكون الطرف المذكور  
الخ فهذا قد اندفع خله الذى ذكره المصنف هنا بما أجاب به الشارح لكن قد بقي في الايضاح شئ آخر نقله الشارح  
ابقا بقوله وجماعها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكناية المستعملة الخ والاستعمال هو ذكر اللفظ وارادة المعنى ولا ذكر





وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستمارة التبعية يجعله هو استمارة بالكناية وما جعلوه استمارة تبعية يجعله قرينة الاستمارة بالكناية وإنما اختار ذلك ليكون أقرب إلى الضبط لما فيه من تقليل الانقسام (ورد) ما اختار السكاكي (بأنه) أي السكاكي (أن قدر التبعية) كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها معانها الحقيقية (لم تكن) استمارة (تخييلية لأنها) أي التخيلية (مجاز عنده) أي عند الله لأن جماعها من أقسام الاستمارة المصرح بها التي هي من أقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضه وإذا لم تكن التبعية تخيلية (فلم تكن الاستمارة المكنى عنها مستازمة للتخييلية) وجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال وإنما به بدون التخيلية حينئذ وجود المازوم بدون اللازم تعالى (وذلك) أي عدم استلزام المكنى عنها التخيلية (بما ملل بالاتفاق والا) أي وإن لم يقدر التبعية التي جماعها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت مثلا (استمارة) اللام إلا أن يقال أنه مذكور كناية بذكر رديفه (قوله وبالجملة ما جعله القوم الخ) هذا يجري في كل صورة تكون قرينة الاستمارة التبعية لفظية ولا يجري فيما تكون القرينة حائية إذ ليس ههنا لفظ يجعل استمارة بالكناية كفي قوله تعالى (للمكمن فتكون) فإن لعل استمارة تبعية لإرادته تعالى لا تمنع الترجي عليه لكونه علام الغيوب وكذا في قوله تعالى (ربنا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فإن رب استمارة تبعية على سبيل التهمك قرينة مناسبة كثرة الوداد بعالم قل الشارح رحمه الله في شرح المنهاج نجعل إرادة التقوى استمارة بالكناية عن الترجي ونسبة لعل إليه قرينة وقلة الوداد استمارة عن كثرة نهكها وذكر رب قرينة وعلى هذا القياس وفيه أن إرادة التقوى ليست بذكورة فكيف يجعل الاستمارة بالكناية وإن الترجي مذكور صريحا لكونه معنى حقيقيا لكلمة لعل فكيف يكون مكنيا عنه وإن نسبة لعل إليه تعالى قرينة على أنها ليست بمعنى الترجي لأعلى أن إرادة التقوى مجاز عن الترجي وكذا ذكر رب مع وداد الكفار قرينة على عدم كونها لافلة لأن لعل كون القلة استمارة عن الكثرة وقيل السيد في شرحه يجعل الاتفاق استمارة بالكناية عن المرجح ويجعل لعل قرينة لها وفيه أن (قول المحشي) يجعل إرادة التقوى استمارة بالكناية حال كونها عبارة عن الترجي ادعاء أي الإرادة التي ادعى فيها أنها ترجى على أن الاستمارة بمعناها المصدري أعني استعمال المشبه به ادعاء كما سبق في لفظ الملية أنها استمارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء بناء على ذلك وقلة الوداد استمارة بذلك المعنى حال كونها عبارة عن كثرة ادعاء وعلى هذا القياس (قول المحشي) وفيه أن إرادة التقوى ليست بذكورة فيه أن غير المذكور يقدر في لفظ الكلام قرينة مذكورة بناء على نفي التبعية أي ختمكم مريداً ذلك إرادة مدعى فيها أنها ترجى لمشاهاها له على رأى المأزلة كما سبق ويكون المستمار لفظ ترجى الذي هو اسم معنى الإرادة فهذا اللفظ الذي هو اسم المكنى عنه بلفظ الإرادة المقدر لتلك القرينة والمجموع قرينة معنى حرفي هو معنى لعل

(قول المحشي) قرينة على أنها ليست بمعنى الترجي أي بل بمعنى الإرادة فتكون الاستمارة تبعية في لعل

(قول المحشي) لا على أن الخ أي مانع مما ذكر مع تخلص كل عن المحذور عند المأزلة

(قول المحشي) قرينة على عدم كونها لافلة أي ل لا كثرة فتكون الاستمارة تبعية في معنى الحرف وقد عرفت أنه

لا يجوز أن  
اليه  
الي التبعية  
قولا لعله  
أن يورد  
المذكور في  
التوجيه  
المرجوع إلى  
عن يرد  
رحمه الله  
بينهما على  
في رد التبع  
تعلق المكنى  
التبعية إلى  
بطلان فلا  
الاستمارة  
بالكناية  
على الضم  
الرجوع إلى  
عند الأصح  
مفيد وفي  
والملابسة  
لامانع مما  
(قوله)  
(قوله)  
استمارة  
وهذا

ارة  
(ن  
في  
رة  
ن  
ة  
د  
(  
ة

لا مجازاً مرسلاً ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا انني بالاستعارة سوى هذا ( فلم يكن ماذهب  
اليه ) السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها ( مغنيا عما ذكره غيره ) أي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة  
الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يأت له ان يجعل نقطة في  
قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الانشائية وما يقال  
ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جالية مع قصد المبالغة  
المذكور في الآية فتعبر بعصمة الفعل والاستعارة في معنى الفعل، لا تكون الانشائية فثبت التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون  
التوجيه المذكور انشائية من البين وقبل يجعل المخاطبون استعارة بالكناية عن يرجى منهم الانتفاء والقربة نسبة التقوى  
المرجو اليهم بذكر لى وتعمون وفيه انه ليس هو ما ارد التبعية التي في امل الى المكنية بل هو تصوير لاستعارة فاعل تعمون  
عن يرجى منهم الانتفاء ويرد على جميع التوجيهات انه تصوير للاستعارة بالكناية في الآيتين، على غير طريقة السكاكي  
رحمه الله والكلام انما هو على جريان طريقته ( قوله لا مجازاً مرسلاً ) بان يكون نطقت مجازاً عن ذات العلاقة الملازمة  
بينهما على ما مر ( قوله ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ) أي على تقدير كون نطقت الحال استعارة تبعية لان الكلام  
في رد التبعية الى المكنى عنها واذا حمت على الجواز المرسل، لا يكون مما نحن فيه وأيضاً على تقدير كونه مجازاً مرسلاً يلزم  
تحقق المكنية بدون التورية فيلزم الفساد المذكور في الشق الاول قبل كلام السكاكي رحمه الله صريح في انه رد الاستعارة  
التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فينبذ لا حاجة له الى استعارة قرينة الاستعارة المكنية شئ، حتى تبقى التبعية مع ذلك  
بجملها فلا ينهم ما رد به المصنف وانما قلنا كلامه صريح في ذلك لانه قال ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم  
الاستعارة بالكناية بان قابوا فجعلوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة  
بالكناية عن المكنى وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة للاستعارة كما تراهم في قوله واذا المنية انشأت اظفارها لكان أقرب  
الى الضبط أقول كلامه في آخر فصل الجواز المعنى صريح في انه مختاره حيث قال واننى بناء على قولى هذا من ان نحو انبت  
الربع البقل استعارة بالكناية وقول ذلك في فصل الاستعارة التبعية من قوله ولو انهم قابوا فجعلوا الخ وقولى في الجواز الرابع  
عند الاصطواب الى حكم الكلمة على ما سبق من أنه ينبغي أن لا يمد في الجواز جعل الجواز كله اقوياء ويقسم عندى الى  
مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة والاستعارة الى مكنى عنها والمصرح بها الى تحقيقية وتخيلية  
والمكنى عنها الى ما قرينتها أمر مقدر وهي كالانياب في قولك انياب المنية وكنطقت في قولك نطقت الحال بكذا أوامر

لا مانع مما ذكر وأمل المحشى ذهل عن كلام الشارح السابق في الجواب عن السكاكي فتأمل

( قول المحشى ) لا تكون الانشائية لما تقدم من عدم استقلال مدلوله

( قول المحشى ) ولو بطريق آخر يعنى ان ثبت في الفعل دون امل

( قول المحشى ) على غير طريقة السكاكي أي التي أراد بها رد التبعية الى المكنية وهي اما يقاب فيجعل قرينة التبعية  
استعارة بالكناية ويجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وانما كان على غير طريقته لان القرينة هنا حالية فلا يتصور فيه قلب  
وهذا الاعتراض ذكره السيد في شرح المنهاج قوله لا يكون مما نحن فيه أي لا يكون في رد التبعية

في التشبيه ونحقق هذين الامرين ممنوع فما لا ينبغي أن يلتفت اليه وذكر بعض من له حذافة في غير هذا الفن جوابا  
 عن اعتراض المصنف اما لاناسم نلفظ نطقا اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخيلية لانها ليست في نطق  
 بل في الحال بان يحمل لها لسانا وايضا بمعنى قوله في المفتاح لانتك المكنى عنها التخيلية ان التخيلية مستلزمة  
 للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال وارادنا باللسان الصورة التخيلية للحال  
 التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى عنها وتخيلية اما اذا قلنا نطق  
 الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخيلية فانها من قسم المصريح بها ولا نصريح بالمشبه به في نطق الحال  
 هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والمعجب ممن يقوم بالذب عن كلام واحد من غير ان ينظر فيه  
 أدنى نظرة فان قلت ان قلت ان اراد بالانفاق على استلزام المكنى عنها للتخيلية اتفاق غير السكاكي فهو  
 محقق كالآيات في ابيات الربيع البقل اه فانه استقط الاستعارة التسمية والحجاز العقلي من أقسام الاستعارة وحملها داخلين  
 في المكنى عنها قال قدس سره فاذا قلت الخ لم يظهر وجه هذا التصوير بعد تصوير الشارح رحمه الله بقوله في قولنا  
 نطق الحال الخ فانه تكرر لما ذكره الشارح رحمه الله (قوله فلما لا ينبغي أن يلتفت اليه) رد على الخلل والبين وجهه في  
 الحاشية بقوله لان هذا منع لما هو بين هندهم من ان ليس الاستعارة الانجازا علاقتها المشابهة واذا لا يعرف ههنا علاقة غير  
 (قال السيد) هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي (اقول) قل في رد هذا الكلام في حاشيته على هذا  
 الموضع اما أولا فلان قوله الاستعارة التخيلية ليست في نطق بل في الحال بل لا معنى له أصلا لان الحال عنده استعارة  
 بالكناية والتخيلية عنده يجب أن تكون ذكر المشبه به وارادة المشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤها في مثل نطق  
 الحال اذا جعل نطق حقيقة مما لا ينبغي أن يخفى على أحد أقول في قوله بان يحمل لها لسان اشارة الى ان الاستعارة  
 التخيلية ليست في الحال نفسها بل في الحال باعتبار أن يحمل لها لسان وقد صرح بذلك فقال اذا قلنا نطق لسان الحال  
 وارادنا باللسان الصورة التخيلية للحال التي هي بمنزلة لسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى  
 عنها وتخيلية واما اذا قلنا نطق الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخيلية هذه عبارته بعينها فلا يرد عليه حينئذ انه  
 جعل الحال التي هي استعارة بالكناية عند السكاكي استعارة تخيلية عنده بل الظاهر من كلام المحجب انه جعل اعتراض  
 المصنف باعتبار نطق مثلا أهم من أن يكون في نطق لسان الحال أو في نطق الحال فدفع الاول بوجود التخيلية في  
 اللسان وان كان نطق حقيقة ودفع الثاني فقط أو دفعهما معا بان المكنية لا تستلزم التخيلية بل الامر بالعكس قل واما  
 ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شي من لوازم المشبه به والتزم في أمثلة تلك الوازم  
 أن تكون على سبيل الاستعارة التخيلية قل وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تفك عن الاستعارة التخيلية على ما عليه  
 مساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنى عنها مستلزما للتخيلية اذ قد صرح فيما قبل بان التخيلية توجد بدون  
 المكنية كما في قولنا اظفار المني الشبيهة بالسبع وغير ذلك من الامثلة التي اوردها واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان  
 نطق في نطق الحال أمر وهمي كظفار المني وهذا صريح في انه استعارة تخيلية وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل في  
 الجواب يخالف له صريح كلام المفتاح

لا يقوم  
 يتم  
 عمق  
 فظاهر  
 لازوم  
 كما  
 في  
 يصلح  
 تالاف  
 استفاد  
 في  
 وأخبار  
 فلا  
 حقيقة  
 المشابهة  
 المنية  
 بينهما  
 ولواء  
 أمير  
 لم يلا  
 به  
 له  
 الاص



﴿ فصل ﴾

في شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتشبيه) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بإفادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لأن مبنيهما على التشبيه فيتمانه في الحسن والقبح (وان لا يشتم رائحته لفظا) أي وبأن لا يشتم كل من الحقيقية والتشبيه رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بأن نحو رأيت

علاقة غير المشابهة فلا ينافي ما سبق في بحث لاستعارة التسمية فلا عن بعض الفضلاء من تجويز كون العلاقة بينهما المطلوبة بناء على أن الدلالة لازمة للفظ وحاصل قوله مع أن السكاكي رحمه الله تعالى الخ أن ما ذكره في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكي رحمه الله تعالى لا يتم لأنه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية . وقول قدس سره إشارة إلى أن الاستعارة الخ . يعني أن ما ذكره الشارح رحمه الله التاميرد لوقال ذلك البعض بالاستعارة التخيلية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال بجمل اللسان لها وفيه أن جمل اللسان لها إنما يفيد تحقق الاستعارة التخيلية في اللسان لكونه مستعملا في صورة وهمية لاني الحال لا أصالة ولا تبعاً فكيف يصح قوله بل في الحال . وهذا هو الذي بحث الشارح رحمه الله على جمل لفظة لها مفعولا ثانياً يعمل كما في قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) وأما تصريحه بما ذكر قلنا يدل على تحقيق الاستعارتين المسكنية في الحال والتخيلية في اللسان ولا يدل على تحقق التخيلية في الحال أصلاً . قل قدس سره بل الظاهر من كلام المجيب الخ . هذا عمل بعيد غاية البعد فإن كلام المصنف رحمه الله ينادى بأعلى صوت على أن الكلام في نطق الحال والأقرب أن يقال أنه جعل الاستعارة التخيلية في نطق الحال بجمل اللسان لها باعتبار تقدير لفظ اللسان والمقدر كالمفرد فكما في قولنا نطقت لسان الحال لفظ اللسان المفرد استعارة تخيلية كذلك في نطق الحال اللسان المقدر . قال قدس سره وبالجملة الخ . فإنه ذكر ثلاث مقدمات كل واحدة منها مخالف لكلام السكاكي رحمه الله (قوله في شرائط حسن الاستعارة) أن أريد شرائط حسن ما تكون بسببها مقبولة وانفتحت بانتفاها أو بقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه فلا خفاء في كلامه لأن شمول وجه الشبه للطرفين محسن للاستعارة والتشبيه وانتفاؤه يوجب انتفاها كما نفس عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه وافيا بالعرض يوجب حسنة وكونه ناقصاً فيه يوجب عدم حسنة ولا يوجب انتفاءه وكذا كونه سائياً عن الابتدال يوجب حسنة وكونه مبتذلاً يوجب كون التشبيه غير مقبول لا انتفاءه وعدم الاشتمام بالتشبيه يوجب كونها مقبولة وبلاشتمام تنقضي الاستعارة كما بينه الشارح رحمه الله تعالى بقوله ولذا قلنا الخ وان

(قول الشارح) مما سبق في باب التشبيه احترازاً عما يحسن به التشبيه غير ما سبق وهو أن لا يتقوى الشبه بين الطرفين المذكور هنا فإنه يفارق فيه حسن الاستعارة حسن التشبيه

(قول المحشى) وهذا هو الذي بحث الشارح الخ يعني اقتضاء قوله بل الحال أن الاستعارة في الحال هو الذي حمل الشارح على أن يفهم أن هذا القائل جعل لفظاً لها مفعولا ثانياً يعمل حتى تكون الاستعارة في الحال لأنها حينئذ متعاقبة للجمل كما هو مقتضى قوله بل هو في الحال ولم يجز له حالاً حتى يكون مقاداة أن الاستعارة في اللسان المقيد بكونه لها ولا يكون كونه لها متعاقباً للجمل

استعار  
دخول  
بدليل  
من ش  
أرباب  
في الح  
قبلاً لا  
الحسن  
الشمول  
الآية  
شرط  
وجه ال  
وذكر  
المشبه  
ما يش  
ذلك  
فما اد  
بالمشبه  
الاسو  
أهم  
عبارته  
لان  
إذا  
بأن  
مانع

أسدًا في الشجاعة تشبيه الاستعارة وذلك لأن اشتمالها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه أقوى في وجهه تشبه بدليل قول الشاعر • ظامناك في تشبيه صدغيك بالسك • فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي • ومن زعم أن من شرط حسن كل منهما أن تكون مطلقا غير مقيدة بمسنة أو تفريع كلام ملايم لأحد الطرفين فقد أخطأ أريد بها ما يوجب حسنهما ولا ينبغي بالتقيد كما هو الظاهر المتبادر المستفاد من عبارة المفتاح حيث قال واعلم أن الاستعارة لها شروط في الحسن أن صادقتها حسنت والاعريت عن الحسن وربما اكتسبت قبعا وقل الفاضل السكاشي وإنما قال ربما اكتسبت قبعا لأن عدم شروط الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق إما بوجود القبح وإما بعدم الحسن والقبح معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن والقبح فلا بد من صرف العبارة عن الظاهر بأن يقال المراد بالشمول الشمول بلا شبهة وكذا بالوفاء الوفاء بلا شبهة فإنه إذا تحقق الشبهة في الشمول والوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة إلا أنه لا يبقى حسنهما ومعنى قوله ولذا قلنا بأن نحو رأيت أسدا في الشجاعة تشبيه الخ أي لأجل أن عدم اشتمال الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا يعني المحققين من علماء البيان أنه إذا تحقق الاشتمال بأن ذكر المشبه به ولم يذكر المشبه وذكر وجه الشبه كما في المثال المذكور أنه تشبيه والتقدير رأيت مثل أسد في الشجاعة وأنه ليس باستعارة بناء على طي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به لأن القول بالتشبيه البالغ أولى من القول بالاستعارة الغير الحسنة كما ذهب إليه البعض، فكذا إذا بين المشبه بالمشبه به • صريحا أو ضمنا كما في قوله تعالى ( الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ) أو وجد في الكلام ما يشعر بالتشبيه بأن حمل المشبه به على المشبه أو ذكر مع لفظ المشبه به صفة تلائم المشبه نحو بدر يسكن الأرض ونحو ذلك • كما مر سابقا عن اسرار البلاغة وقال بعض الناظرين متابعة لما قاله السيد في شرحه للمفتاح أن اشتمال رائحة التشبيه فيما إذا ذكر المشبه من غير اشعار بالتشبيه كما في قوله • قد زراراره على القمر • أو فما إذا كان التركيب محتملا لتشبيه ( قول المحشي ) وكذا إذا بين المشبه بالمشبه به صوابه بين المشبه به بالمشبه وكذا قوله فيما سيأتي بأن بين المشبه

بالمشبه به صوابه العكس أيضا كما في شرح المفتاح للشارح وغيره وأمله تحريف من الناسخ ( قول المحشي ) صريحا أو ضمنا كما في قوله تعالى الخيط الأبيض الخ بيان الخيط الأبيض صريح وبيان الخيط

الأسود ضمنى كما مر ( قول المحشي ) كما مر سابقا عن اسرار البلاغة مر ذلك في آخر بيان مراتب التشبيه قول الشيخ هناك الأصح أن

اسم المشبه به إذا كان خبرا عن المشبه أو في حكمه يكون تشبيها لا استعارة ( قول المحشي ) فيما إذا ذكر المشبه فيه الخ هكذا عبارة السيد في شرح المفتاح ومرجع ضمير فيه إلى التركيب فإن

عبارة هكذا أن قوله قد زراراره على القمر فيه اشتمال رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج إلى باب التشبيه لأن ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك لكن عبارة بعض الناظرين فيما إذا ذكر المشبه به فيه من غير اشعار بكونه مشبها به والخطأ سهل لكن في شرح المفتاح للشارح أنه لو زيد على الاشتمال بأن يبين المشبه به بالمشبه أو يذكر وجه الشبه خرجت من الاستعارة بالكناية وعميت عن الحسن فقط أن لم تشم ولا مانع من أنه جرى هناك على ظاهر المفتاح

لأن المرشحة من أحسن أنواع الاستمارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة إلى المرشحة كما مر (ولذلك) أي ولأن شرط حسنه أن لا يشتمل رتبة التشبيه لفظاً (بوصي أن يكون الشبه) أي ما به المشابهة (بين الطرفين جلياً) بنفسه أو بسبب عرف أو اصطلاح خاص (إلا يصير) كل منهما (الغازا) أي تسمية في المراد يقال الغز في كلامه إذا عني مراده ومنه الغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغاز إذا روعي شرائط حسن الاستمارة وأما إذا لم يراع كما لو شتم رابطة التشبيه فلا يصير الغاز لكن يفوت الحسن (كما لو قيل في) التحقيقية (رأيت أسداً وأريد إنسان بمنزرو) في التمثيل (رأيت ابلاً مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام \* الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة \* وفي الغنائق تجد من الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحمه الرجل جملاً كان أو ناقه يريدان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجبية التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لنجدون وليست مع ما في حيزها في محل النسب على الحال كأنه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة أو هي جملة مستأنفة (وبهذا ظهر أن التشبيه أعم

والاستمارة نحو اسد يرمى فانه ان قدر المبتدأ كان تشبيهاً كامراً وان قدر الخبر أي عندي كان استمارة كما قاله الأبهري فني هاتين الصورتين كانت الاستمارة غير حسنة وإذا زاد على ذلك بأن يبين المشبه بالمشبه به أو ذكر وجه الشبه كان تشبيهاً لا استمارة ففسر قوله ولذا قلنا الخ أي لأجل أن شرط الاستمارة عدم الاشتمال فلما زاد على وجه الاشتمال بأن ذكر وجه الشبه مثلاً كان تشبيهاً لا استمارة ولما كان قوله لأن اشتمالها يبطل الغرض من الاستمارة متافياً لهذا التوجيه قدر المضاف أي يبطل كمال الغرض وجعل قوله أعني ادعاء الخ تفسيراً للغرض ولا يخفى ما فيه من التكلف على أن ادعاء أن الاستمارة في قوله قرر زرارته على القمر غير مستحسنة مما لا بد له من شاهد فإن الاستمارة إنما تقتضي طي ذكر المشبه وعدم الاشتمال بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه به استقام الكلام ولم يفت الأمانة وهو متحقق في المثال المذكور (قوله نعم المجردة ناقصة الحسن) وما يتوهم من أن فيه اشتمال رابطة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بأن المشبه في المجردة هو الذات مع الوصف كما أن المشبه به في المرشحة الذات مع الوصف وقدر ذلك وقبل أن التجريد مجيء بعد تمام الاستمارة فلا يكون الاشتمال فيها والاشتمال المانع للحسن ما يكون قبل التمام وفيه أنه قد سبق أن قوله تعالى (ومن كل ثاكرون لحماً طرياً) الخ مانع من حمل قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات الخ) على الاستمارة مع أنه جاء بعد تمام الاستمارة (قوله جلياً) جلاء لا يفرض إلى الابتذال فانه مفوت للحسن والتوصية بالجلاء إنما هو في الاستمارة التصريحية لعدم ذكر المشبه فيها بل فله لم يكن وجه الشبه جلياً يصير تسمية بخلاف الاستمارة بالكناية لأن المشبه مذكور بالفظ مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية فاقربته كافية في ذلك كما في شرح المفتاح الشريفي فتدبر فانه قد (قول المحشي) مستعمل في معناه وهذا المعنى المصرح به هو المراد ولم يبق إلا استمارة اسم المشبه به فكأن في القرينة بخلاف الاستمارة المصرح بها فإن المعنى المراد غير مصرح به مع استمارة الاسم أيضاً التامة المعنى الخي تدبر (قول المحشي) فاقربته كناية أي اثبات لازم المشبه به كاف في استمارة اسمه المذكور المصرح به

(ت)   
 لرفين   
 قال   
 اقل   
 (في)   
 من   
 المائة   
 وده   
 ب   
 اعم   
 -   
 في   
 بها   
 ذكر   
 ن   
 ارة   
 ار   
 وله   
 و   
 رة   
 لما   
 ام   
 ية   
 ،   
 د   
 -   
 ه

محلا) أى كل ما يأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو التذليل يأتى فيه التشبيه وليس كل ما يأتى فيه التشبيه يأتى  
 فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكايفا بما لا يطاق  
 كالمثلين المذكورين (ويتصل به) أى بما ذكر من انه اذا خفى الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتمين  
 التشبيه (انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعالم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتمينت  
 الاستعارة) لئلا يصير كالتشبيه الذي نفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في فاني نور ولا تقول كان في  
 فاني نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كانى في ظلمة (و) لاستعارة (الملكى  
 منها نالمة حقيقية) و ان حسننا برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمرة (و) لاستعارة (التخييلية  
 حسننا بحسب حسن الملكى عنها) لانها لا تكون الانابة للملكى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه  
 لانها حقيقة كما مر فحسننا تابع لحسن متبوعا واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للملكى عنها  
 قال ان حسننا بحسب حسن الملكى عنها متى كانت ابعة لها ولما تحسن الحسن البالغ غير تابعة لها ولهذا  
 استحسن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخيلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن  
 حسننا برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكر في التحقيقية والملكى عنها

خفى على البعض (قوله اعم محلا) ، أى بحسب التحقق لا بحسب الصدق (قوله ويتمين التشبيه) أى عند البالغ لاهم  
 يحترزون عن غير الحسن لانه لا يصح الاستعارة قوله وتمينت الاستعارة عند البالغ لانهم يحترزون عن غير الحسن  
 لانه لا يصح التشبيه فيكون منافيا لما تقدم من ان كل ما يأتى فيه الاستعارة يتأثر فيه التشبيه (قوله غير تابعة لها) ،  
 فان تكون تابعة للتشبيه كما في اظمار المنية الشبهة بالسبع اثبت بفلان (قوله استعارة مصرحة الخ) يعنى ان الاستعارة  
 التخيلية مقصودة في نفسها مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالحققة فيذني أن يكون حسننا برعاية جهات حسن التشبيه  
 وكونها في بعض الصور تابعة للملكية وقرينة عاها لا يقتضى أن يكون حسننا تابعا لحسنها ولا يكون لها حسن

(قول المحشى) أى بحسب التحقق الخ بيان لمعنى كون الاعمية باعتبار المحل يعنى انها باعتبار المحل لا باعتبار الصدق  
 اذ لا يصدق أحدهما على الآخر لازائد عليه قيد له كما يتوهم  
 (قول المحشى) فيكون منافيا لما تقدم الخ لعل هنا سقطا ولاصل وكذا يقال في قوله وتمينت الاستعارة أى ان المراد  
 تعينها عند البالغ لانهم يحترزون عن غير الحسن لانه لا يصح التشبيه فيكون منافيا الخ ونقل ما اورد عن المحشى على قول  
 الشارح وتمينت الاستعارة أى عند البالغ لانهم يحترزون عن غير الحسن لانه لا يصح التشبيه لينافى ما مر من ان كل  
 ما يأتى فيه الاستعارة يأتى فيه التشبيه اه فلتحرر نسخة صحيحة  
 (قول المحشى) بان تكون تابعة للتشبيه قيد به لقوله فلما تحسن الحسن البالغ فانه يفيد ان فيها حسننا بليغا على قلة غير  
 تابعة لها وذلك ان كانت تابعة للتشبيه وقد تقدم

(قول المحشى) يعنى ان الاستعارة التخيلية الخ رد على المعاصم فانظره



## ﴿ فصل ﴾

اعلم ان الكلمة كما توصف بالجاز لنقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف به أيضا لنقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من الجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله أعنى المضاف واما في الجاز بالزيادة فلا يتحقق تلك الانتقال فيه وقد صرح هو بان الجر في ليس كمثلته شيء مجاز والمقصود في فن البيان هو الجاز بالمعنى الاول ولكنه قد حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف واجتذابا بضميع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالجاز بهذا الاعتبار فقال ( وقد يطلق الجاز على كل كلمة تنير حكم اعرابها ) الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه شعر لفظ المفتاح أى تنير اعرابها من نوع الى آخر ( بحذف لفظ أو زيادة لفظ ) فالأول ( كقوله تعالى جاء ربك ) وقوله تعالى ( واسئل القرية ) (و) لثاني مثل (قوله تعالى ليس كمثلته شيء أى) جاء ( أمر ربك ) لاستحالة حيي الرب ( و ) اسئل ( أهل القرية ) للقطع بان المقصود سؤال أهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق

نفسها نعم يقتضي أن يكون حسن المكنى عنها موجبا لمزيد حسنها (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) وهو قوله واما الرفع جاز والنصب مجاز وانما قال وظاهر لانه يمكن أن يقال المراد المرفوع مجازا. أو الرفع حكم مجازى وكذا النصب كذا في شرحين وهو المناسب لسابق كلامه ولاحقه ( قوله كل كلمة تنير الخ ) ظاهر هذا التعريف أن يكون مطابق تغير الاعراب لحذف أو الزيادة موجبا لكونه مجازا وما سيحجى من التعريف الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى فيما سيحجى أن يكون مغير في الاعراب والمعنى الى ما يخالفه موجبا له (قوله الظاهر الخ) انما قال ذلك اذ يجوز ان يراد بحكم الاعراب الاثر ترتب عليه أعنى الغالبية والمفعولية (قوله وبه يشعر لفظ المفتاح) حيث قل فالحكم الاصلى هو الجر (قوله بان المقصود) المقصود من هذا الكلام . فى المقام الذى وقع السؤال عن الاهل فالقرينة هنا على الحذف هو المقام بخلاف الاول

( قال السيد ) وبه يشعر لفظ المفتاح ( أقول ) حيث قل فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله ربك فى جاء ربك هو الجر ما الرفع فجاز وحيث قل فالحكم الاصلى للقرينة فى الكلام هو الجر والنصب مجاز ( قول الشارح ) لا قطع الخ رد على من انكر وقوع الجاز بالحذف فى القرآن مدعيا ان المقصود سؤال القرية ولا مانع ان يخلق الله فيها قوة النطق

( قول المحشى ) أو الرفع حكم مجازى فهو بمنزلة المعنى المجازى أى نقل اللفظ اليه عما كان عليه كما نقل الى معناه ازي عن معناه الحقيقى

( قول المحشى ) اذ يجوز ان يراد الخ فليس حسبك من بحسبك درهم مجازا لعدم تغير الحكم قال بعض الحواشي ان معنى مجازا بالزيادة والتقصان هو ما كان فاسد المعنى ظاهرا صحيحه باطنا

( قول المحشى ) فالمقام الذى وقع أى وقع هذا الكلام فيه فالمقام دل على حذف لفظ اهل بواسطة انه دل على سؤال الامل . مقصود من الكلام لامن التعبير عن الاهل بالقرية ولامن استعمال سؤال القرية فى سؤال أهلها مجازا

الاخ هو زيد فكذا ثبت أن يكون المثل لله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله إذ التقدير أنه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشف وهو أنهم قد قالوا مثلك لا يخل فنفوا البخل عن مثله والفرض نفيه عن ذاته فسلوكوا طريق الكناية فعدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مثاله وعن يكون على اخص او صافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد اضممت لذاته وبلغت آرائه يريدون انفعاله وبلوغه

نعم ان فرض مثل لمثله . يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض . وهو الآية نفي مثل مثله في نفس الامر لا الفرض فان للعقل فرض كل شيء . . والى ما ذكرنا اشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر ( قوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله الخ ) قبل المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة التكاف نفي أن يكون مثل لمثله سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى أحد فكذا أحد غير المتكلم وأيضاً لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً لمثله لان وجود مثله محال والحل جاز أن يستلزم محلاً آخر والجواب عن الاول ان اسم ليس شيء وهو نكرة في سياق النفي فيعم تفهيد الآية نفي شيء يكون مثلاً لمثله ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء . هو مثل لمثله والاضافة لا تقتضى خروجه عن عموم شيء . بخلاف المثل المذكور فان القرينة العمالية دلت على تخصيص أحد الغير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول الغير وعن الثاني ان وجود المثل لشيء مطلقاً يستلزم وجود مثل المثل . مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء وذلك بين فالمنع بتجويز أن يكون لذاته تعالى مثل ولا يكون هو مثلاً لمثله مكابرة . قال قدس سره الصواب الخ . ما ذكره ليس بصواب اما أولاً فلان المذهب السكلاحي هو ايراد الحجة وليس في الآية أشعار بالحجة فضلاً عن الايراد واما ثانياً فلانه حينئذ تكون الحجة قياساً استثنائياً استثنى فيه تقيض التالى هكذا لو كان له مثل لكان هو مثل مثله لكانه ليس مثلاً لمثله فلا بد من بيان مللان التالى حتى تتم الحجة اذ ليس بينا بنفسه . بل وجود

( قول المحشى ) نعم ان فرض مثل الخ هذا مقال اقوله فلو كان ذاته تعالى الخ

( قول المحشى ) يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض لما عرفت من تكافي المثلين وجوداً أى وليس الفرض نفي مثل المثل الفرضي ليلزم نفي المثل الفرضي لان للعقل فرض كل شيء .

( قول المحشى ) والى ما ذكرنا اشار الشارح الخ لا مانع من ان يكون اشارة أيضاً الى رد ما قبل ان نفي مثل المثل ثبت المثل واذا ثبت مثله حصل التناقض لانه مثل لمثله ضرورة ان التماثل يكون من الجانبين وكذا ما قبل انه مشعر بانبات المثل لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فتوالتا ليس كاي زيد أحد يدل ظاهراً على ان لزيد ابنا وان كان محتمل نفي المثل له بناء على عدمه وحاصل الجواب حينئذ عن الاول انه انما يلزم التناقض لو لم يكن نفي مثل المثل بنفي المثل دفعا للتناقض وتحقيقه ان نفي مثل المثل مستلزم لنفي المثل ضرورة انه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً لمثله فلا يصح نفي مثل المثل وعن الثاني بمنع كون هذا الكلام ظاهراً في اثبات مثله كيف ومقبضه وهو نفي مثله قدامى انلا يلزم التناقض وقد اقتصر في حواشي شرح المختصر على دفع هذين

( قول المحشى ) مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء ، يعنى ان استلزام وجود المثل لشيء . لوجود مثل المثل ذاتي لوجود المثل لتوقف كونه مثلاً عليه اذ المماثلة لا تكون الا بين شيئين وما بالذات لا يختلف بخصوصية المحل ( قول المحشى ) بل وجود المثل ووجود الخ فن لا يسلم مدعى المتكلم وهو اتقاء المثل لا يسلم أيضاً اتقاء مثل المثل

أهلها  
صافي  
حق  
كنه  
هذا  
وبه  
بالي  
باله  
اق  
—  
فع  
في  
ب  
ن  
ن  
(  
ب  
ب

الجدران أيضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل من قرية قد خربت وباد أهلها فأراد ان يقول لصاحبه واءظا ومذكرا أو انفسه متمظا ومعتبرا أسئل القرية عن أهلها أو قل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق أنمارك وغرس اشجارك وجنى أنمارك فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف (و) ليس (مثله شيء) فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لانني ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا تجمل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان أحدهما انه نفي للشيء بنى لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاني زيدا أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاني زيدا من أخ هو زيد فنفتيت هذا اللازم والمراد نفي ما زومه أي ليس لاني زيدا أخ إذ لو كان له أخ لكان لذلك

فان القرية فيها الامتناع العقلي (قوله أن لا تجمل الكاف زائدة) قبل اصاله الكاف تقتضي نفي ذاته تعالى لان كل شيء يكون مثل مثله فانه تعالى هو مثل مثله فاذا نفي مثل مثله فقد نفي هو تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس بشيء لان المثلية من الاضافات والمتضايفان يتكافئان وجودا ولو كان ذاته تعالى مثلا لمثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر فاندفع ما قبل ان سؤال الاهل لا يقتضي ان يكون لفظ أهل مقدراً لجواز التعبير بالقرية عن أهلها مجازا وكذا ما قبل انه استعمال سؤال القرية في سؤال أهلها ومثله استعمال نفي المثل في نفي مثل المثل

(قال السيد) ويكون من باب الكناية وفيه وجهان (أقول) الصواب ان الوجه الاول ليس كناية بل هو من المذهب الكلامي وهو ان يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريقة أهل الكلام كقوله تعالى (فلما أفل قال لا احب الاقارب) أي القمر أفل وربى ليس بأفل فالقمر ليس برى يدل على ذلك تقريره حيث قال أي ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد وحيث قال والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود ولو جمل هذا الوجه أيضا كناية لم يكن في الحقيقة وجها آخر غير الثاني بل لا يكون اختلاف الا في العبارة بيان ذلك ان الاول حينئذ كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المنزل وأريد به نسبه الى المثل والثاني أيضا كناية في النسبة حيث نفي ثبوت مثل لمثله وأريد نفي ثبوت مثل له فرجعهما الى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المائل عن هو على أخص أوصافه نفي للمائل عنه بطريق المبالغة واما اذا جمل الاول مذهبيا كلاميا فالفرق ظاهر لان العبارة في الكناية مستعملة في المعنى المقصود أعني نفي المثل عنه تعالى بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى وفي المذهب الكلامي مستعملة في معناها الاصلى وجمل ذلك حجة على المعنى المقصود من غير أن يصد استعماله فيه أصلا فتأمل

(قول المحشي) يتكافأ وجودا فان كان أحدهما موجودا في نفس الامر كان الآخر كذلك أو بحسب الغرض كان الآخر كذلك

(قول المحشي) يلزم ثبوت مثله فنفي كونه تعالى مثلا لمثله لا انتفاء مثله لا انتفاء ذاته تعالى عن ذلك علوا كبيرا

كان

وا

من

غيد

س

ن

ام

له

.

.

.

.

.

.

فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى ونحوه قوله تعالى بل يبداه مبسوطا ملتان ه فان معناه بل هو

المثل ووجود مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم والجهل لا يجوز جعل أحدهما دليلا على الآخر ه قل قدس سره يدل على ذلك تقريره الخ تقريره لبيان اللزوم بينهما حتي تتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى الحقيقي الى المعنى الكينائي ولذا لم يتعرض لبطالان التالى أصلا ه قال قدس سره لم يكن وجه الخ ه ان أراد انه لا يكون وجه آخر مثبتا للكناية ه غير الكناية التي اثبت الوجه الثاني فذلك غير لازم انما اللزوم تغاير الوجهين في ذاتهما وان كانا مثبتين لنوع واحد من الكناية وان أراد انه لا تغاير بينهما كما يدل عليه قوله بل لا يكون اختلاف الا في العبارة فذلك ممتنع فان الوجه الاول مبناه اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي اللزوم كناية عن نفي الملزوم من غير ملاحظة ان حكم الامثل واحد وانه يجري في النفي دون الاثبات فان نفي اللزوم يستلزم نفي الملزوم ، دون العكس بخلاف الوجه الثاني فان مبناه ان حكم المماثلين واحد والا لم يكونا مماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل وانه يجري في النفي والاثبات كما في ايضت لدانه وبلغت اترابه ه قال قدس سره ان الاول كناية في النسبة الى قوله والثاني الخ ه فيه ان الكناية في النسبة لا بد فيه من ترك التصريح بالنسبة كما سيحي ، وفيما نحن فيه ، تصریح بالنسبة بطريق الاضافة فهو على الوجهين كناية من القسم الاول اعنى ما يكون ، المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ثم ان بيانه قدس سره انما يفيد اتحاد الوجهين في اثبات كونه كناية في النسبة لانه لا تغاير بينهما الا في العبارة ه قال قدس سره لان العبارة في الكناية الخ ه مباحية ، اختلافهم في ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى المقصود او المعنى الاصلى فالفرق المذكور غير ظاهر عند الكل ( قوله من فائدتها ) وهى المبالغة لانه كدعوى الشيء بالبيئة

فكيف يحتاج عليه ( قول المحشي ) غير الكناية التي اثبت الخ وهى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل ن انتفاء المثل فهذا غير لازم ل الكناية فيهما بهذا المعنى

( قول المحشي ) دون العكس أى نفي الملزوم لا يستلزم نفي اللزوم لجواز كونه أعم فائباته لا يستلزم اثبات الملزوم لجواز ثبوته مع ملزوم آخر تدبر

( قول المحشي ) تصریح بالنسبة بطريق الاضافة أى الاضافة الى الضمير في مثله على قياس ما يأتى من الفرق بين زيد طويل نجوده والمجد بين ثوبه لان جملة ليس خبر عن الله في المعنى فنفي المثل هو المكنى عنه ونسبة هذا للمكنى عنه الى الله مخرج بها

( قول المحشي ) المطلوب بها غير صفة ذلك الغير هو النفي كما عرفت وكون المكنى عنه هو النفي هو الموافق لتوهم ومنهم السيد في هذه الحاشية التي كتبها هنا ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل فالمكنى عنه هو النفي لا النسبة وقوله ولا نسبة أي لانها مخرج بها قبل امل كلام السيد مبنى على ان الجملة مستأنفة سالبة ولو سلم انها خبر فهذا انما هو بالطريق الى الجملة الكبرى والمطلوب فيها ما لا يوجب النسبة وامل السيد نظر الى الصغرى والمطلوب فيها نسبة ولا تصریح بها فيها فليأتى بل ( قول المحشي ) عند الكل بل عند البعض

جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها  
 فيمن لا يد له وكذا يستعمل هذا في من له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان  
 يعد ملحقا بالمجاز ومشبهها به لاشتراكهما في التبدى عن الاصل الى غير ذلك الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا  
 لم اذكر الحد شاملا له لكن المهددة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بدمه من المجاز اطلاق لفظ  
 المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز أو الاشتراك وان اراد انهم جملوه من اقسام  
 المجاز اللغوى المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لانفاق السلف على وجوب كون

( قوله في من له مثل الخ ) أى فيمكن له مثل وفي من لا يمكن له مثل . قل قدس سره . اعلم ان استعمال بسط اليد الخ . حاصل  
 كلامه ان الشارح رحمه الله جعل ليس كذلك في من لا مثل له وفي من له مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي . في الجملة  
 كاف في الكناية والمستفاد من تحقيق الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز . متفرع على الكناية فيما  
 لا يمكن وكلا الوجهين مذكور ان في الكشف فقال ان قوله تعالى ( ليس كذلك شي . ) وقوله تعالى ( بل يذاهب سوطان )  
 كنياتان وقال ان قوله تعالى ( ولا ينظر اليهم يوم القيمة ) وقوله تعالى ( الرحمن على العرش استوى ) مجاز متفرع على الكناية  
 ولا يخالف بين القولين . لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الذى استعمل فيه . قال قدس سره ما وقع في عبارة النخاعة

( قال السيد ) حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له الخ ( اقول ) اعلم ان استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الى من  
 جاز ان يكون له يد سواء وجدت وصحت أو شات أو قطعت أو فقدت لتقصان في الخلقة كناية محضة لجواز ارادة المعنى  
 الاصل في الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد كقوله تعالى ( بل يذاهب سوطان ) مجاز متفرع على الكناية لامتناع تلك  
 الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير أن يتصور يد أو بسط ثم استعمل  
 ههنا مجازا في معنى الجود وقس على ذلك نظائره في قوله تعالى ( الرحمن على العرش استوى ) وقوله تعالى ولا ينظر اليهم  
 فان الاستواء على العرش أى الجلوس عليه فيمن يتصور منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه مجاز متفرع عليها  
 وعدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية محضة عن هدم الاعتماد وفيمن لا يجوز منه مجاز كذلك مكذا حقق الكلام في الكشف  
 ( قول المحشى ) في الجملة أى في بعض الصور

( قول المحشى ) متفرع على الكناية وجه التفرع ما ذكره السيد من انه استعمل هناك كثيرا حتى صار الخ  
 ( قول المحشى ) لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الخ بمعنى ان المحل يدل على ان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي  
 لاستعماله فيه فيكون اللفظ انظرا للعجل مجازا فقط اذ دلالة للعجل على ان المعنى الحقيقي مراد لالذاته بل الانتقال  
 منه حتى يدل على ان اللفظ كناية لان هذا قدر زائد على ما تقتضيه الاستحالة ولو كان كذلك لكثات المجازات كلها كنيات  
 واما اللفظ في نفسه فموضوع لمعناه الحقيقي والمحل غير مانع من المحل عليه عند ارادته للانتقال منه الى لازمه لا لكونه مناط  
 الصدق والكذب واذا لم يكن مانع محل على المعنى الحقيقي لان الاصل في اللفظ ان يحمل على معناه الحقيقي عند عدم  
 القرينة المانعة عنه ثم ان محط الفائدة هو المعنى المكشوف عنه والقرينة دالة على ارادته فيكون اللفظ في نفسه كناية فتحصل  
 ان المحل لا يدل على ان المعنى الحقيقي مراد للانتقال فلم يكن اللفظ بالنسبة اليه كناية بل مجاز ولا يمنع من حمل اللفظ

لوعا  
ان  
لذا  
فقط  
سام  
ون  
—  
مل  
لجنة  
فيما  
(  
اية  
—  
ن  
نى  
ت  
ل  
م  
ها  
—

المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذى نقله السكاكى عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضح للملاحظة بين الثانى والاوّل فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلى وإلا لدخل في تعريف السكاكى أيضا وأما تمسبهم المجاز الى هذا النوع وغيره فعنه انه يطان عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا تعرف للسكاكى ههنا رأيا يتفرد به والله اعلم (الكتابة) في اللغة مصدر قولك كتبت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهى في الاصطلاح تطلق على معنيين أحدهما معنى المصدر الذى هو فعل المنكلم أعنى ذكر اللازم وإرادة الملزوم مع جواز إرادة اللازم أيضا فاللفظ مكى به والمعنى مكى عنه والثانى نفس اللفظ هو الذى أشار اليه المصنف

من زيادة الحروف وهى التى يكون العرض منها التأكيد بخلاف ان واللام فان مدلولها التأكيد وبخلاف في فان المقصود منها التصريح بالحرية قال السيد ليس من المجاز الخ هذا هو التحقيق عند الاصوليين ولذا لم يذكرهما الشيخ ابن الحاجب في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه يجوز أي توسع بزيادة كلمة أو نقصا وان لم يصدق على ذلك حد المجاز وفي التحرير ومجاز الحذف حقيقة لانه في معناه وانما سمي مجازا باعتبار تغير اعرابه قول السيد بل أرادوا ان اصل الكلام الخ فيه بحث اما أولا فلا ينهم عدوا التقصان والزيادة من علاقات المجاز مقابلة الملاقاة المحايية كما في المنهاج وجمع الجوامع ولذا اعترض شارح المنهاج بان الزيادة والتقصان ليسا بملاقاة وفي التحرير ان كون الزيادة والتقصان من الملاقاة ضعيف واما ثانيا فلانه يلزم على هذا ان يكون جرى الزهر من باب المجاز بالتقصان لانه حصل المجاز بسبب حذف لفظ الماء وكان الاصل جرى ماء الزهر واما ثانيا فلانه ذكر في التحرير في قوله تعالى (وايهال القرية) القول بكونه مجازا بالتقصان مقابلا لكونه مجازا بذكر الحبل وإرادة الحبل وقال انه على التقدير الاول مجاز بمعنى تجاوز الحد من أمر أصلى الى غيره وعلى التقدير الثانى مجاز بالمعنى المشهور (قوله واما تمسبهم المجاز الخ) لا ينبغي ان السكاكى رحمه الله قل ان الساف قسموا المجاز الى اقوى وعقلى والمجاز اللغوى الى مافى حكم الكلمة والى مافى معناها ومافى معنى الكلمة الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس باعتبار ما يطاق عليه لفظ المجاز بل باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتجاوزة عن أمر أصلى الى غيره سواء كان ذلك الامر اعرابا أو معنى فحينئذ يتحقق للسكاكى رحمه الله رأى يتفرد به وهو ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وتسمية المجاز في حكم الاعراب بالمجاز بالتشبيه (قوله أعنى ذكر اللازم وإرادة الملزوم الخ) كان الانسب لما ذكره المصنف رحمه الله من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر الملزوم وإرادة اللازم الا انه لما لم يقل عن المصنف رحمه الله تعريف المعنى المصدري أورد تعريف السكاكى رحمه الله وزاد عليه قوله مع جواز إرادة اللازم لما انه معترف بذلك وفرق به بين الكتابة والمجاز (قوله وهو الذى أشار اليه المصنف) لم يقل وهو الذى ذكره المصنف رحمه الله لان نفس اللفظ على التفسير المذكور للمعنى

عليه لا انتقال منه فكان اللفظ في نفسه كتابة لما مر من عدم المانع مع لاصل ولعل هذا الذى حققه الخشي هو مراد المحققين بقولهم ان اللفظ كتابة في محل لاستحالة أى كتابة في نفسه لا بالنظر اليه وبه يتدفع ما قبل ان الاستحالة من اقوى علاقات المجاز وحينئذ لا يتميز في محل الاستحالة الكتابة من مجاز فتدبر فانه قد تحير الناظر في فهم هذا المقام (قال السيد) فان كان الحذف أو الزيادة مملا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى أو كعيب الى آخره

بقوله الكناية (لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) أي إرادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه أي طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (فظهر أنها بخلاف المجاز من جهة إرادة المعنى) الحقيقي للفظ (مع إرادة لازمه) كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة بخلاف المجاز فإنه لا يصح فيه أن يراد المعنى الحقيقي مثلاً لا يجوز في قولنا رأيت أسداً في الحمام أن يراد بالأسد الحيوان المفترس لأنه يلزم أن يكون في المجاز قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي فلو اتفقت هذان في المجاز لاتفقا للملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم أن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معانداً لذلك الشيء وإلا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو أن المفهوم من التعريف المذكور أن المراد في الكناية هو لازم المعنى وإرادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشمر قوله في المفتاح أن

المصدر لفظ اللازم لالفظ الملزوم كما ذكره المص رحمه الله (قوله مع جواز الخ) اعلم أن فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن لازم في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه إلى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبار أنه يجوز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث أنه كناية . لأنه لم ينصب قرينة مانعة عن إرادته ولا يجوز في المجاز . إذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن إرادته وإنما قيدنا بالحقيقة لأنه قد يمنع إرادته لأجل خصوصية المحل كما في قوله تعالى ﴿ بل يدهم مبدطون ﴾ (قوله لا واجبة) فنه أن هذا لو أريد بالجواز الامكان الخاص والظاهر أن المراد به الامكان العام .

( أقول ) هذا ملحوظ في بعض النسخ نقل فيه كلام الأحكام واعترض عليه بلامرية في بعضه وهو قوله والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيها سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وأنه قنم وما أشبه ذلك وبعضه منظر فيه وهو ما زعم أن ما ذكره الأصوليون من المجاز بالقصان كقوله تعالى ( واسئل القرية ) والمجاز بالزيادة كقوله تعالى ( ليس كمثل شيء ) ليس من المجاز الذي يعتبر فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له يعني أن المجاز ههنا بمعنى آخر سواء أريد به الكلمة التي تغير حكم أعرابها بحذف أو زيادة كما ذكره المصنف أو أريد به الأعراب الذي تغيرت الكلمة إليه بسبب أحدهما كما يدل عليه ظاهر عبارة المفتاح وبيان النظر أن الأصوليين بعد ما عرفوا المجاز بالمعنى المشهور أوردوا في أمثاله المجاز بالزيادة والنقصان ولم يذكروا أن المجاز عندهم معنى آخر كما ذكره صاحب المفتاح ونسبه إلى السلف وزعم أن الأولى أن يعد ملحقا بالمجاز فافهمهم من كلامهم أن القرية مستعملة في أمثالها مجازاً ولم يريدوا بقوله أنها مجاز بالقصان أن أهل مضر هناك مقدر في نظم الكلام حينئذ فإن الاختصار يقال المجز عندهم بل أرادوا أن أصل الكلام أن يقال أهل القرية فلما حذف الأهل استعمل القرية مجازاً وهي مجاز بالامتناع والعارف ونسبه القصان وكذلك قوله تعالى ( ليس كمثل شيء ) مستعمل في معنى المثل مجاز وسبب هذا المجاز هو الزيادة إذ لو قيل ليس مثله شيء لم يكن هناك مجاز ( قول المحشي ) لأنه لم ينصب قرينة مانعة عن إرادته ولو في محل الاستحالة لما عرفت أنه غير مانع من إرادة المعنى

الحقيقي للانتقال منه أي مع كون الأضل في اللفظ أن يراد منه معناه الموضوع له عند عدم المانع كما سيأتي بعد فهذا هو المقصود لاستعماله في معناه الحقيقي من جهة اللفظ نفسه وهو المعبّر عنه في كلامه تارة باللفظ في نفسه وتارة بقوله من حيث أنه كناية فتدبر ( قول المحشي ) إذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن إرادته أي إرادة المعنى الحقيقي لذاته أو لغيره .

الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة فلا يتمتع في قولك فلان طويل النجاد أن يراد طول نجاهه مع إرادة طول قامته وهذا هو الحق لأن الكناية كثيراً ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي وإن كانت جائزة للامتناع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وإن لم يكن له نجاد فخطأ وقولنا جبان الكاب ومهزول المصيل وإن لم يكن له كاب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح نصريح بأن المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعاً لأنه قال المراد بالكناية المستعملة إما معناها وحده أو غير معناها وحده أو معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث

بمعنى عدم الامتناع لأن هذا القيد لاخراج المجاز ويتمتع فيه إرادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المناقاة يجمع لوجوب بل قوله فلا يتمتع في قولك الخ صريح في أنه مقابل الامتناع (قوله وهذا هو الحق لأن الكناية كثيراً ما تخلو) فيه أنه إنما يدل على عدم إرادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بأن يكون مقصوداً بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قل لا ينافي إرادة الحقيقة باللفظ أي يدل على عدم إرادته لينتقل منه إلى المنعوق بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قل لا ينافي إرادة الحقيقة باللفظ أي لا ينافي إرادة المعنى الحقيقي . بناء على عدم نصب القرينة المانعة عنه (قوله أو معناها وغير معناها) لو ادعى مع قرينة قوله وحده فيفيد أن غير معناها أصل في الإرادة ومقصود بالافادة وإرادة معناها تبع له فيكون للفظ معنى مستعملاً فيهما بأن يكون أحدهما وسيلة لينتقل منه إلى الآخر فلا يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي منعه فيكون كل منهما مراداً من اللفظ أما المعنى الحقيقي فلم يدم نصب القرينة المانعة عنه وأما المعنى المكسب عنه فلكونه محط الفائدة والقرينة دالة على إرادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ فيما وضع له ولم يشترط فيها أن لا يراد غير الموضوع له وهذا معنى قوله والحقيقة أي الصريحة والكناية تشتركان في كونهما الخ وبما حررنا لك من محل الجواز وعدم المناقاة على مقابل الامتناع ظهر أنه لا يخالف بين عبارتي المفتاح وأنه لا حاجة في المتن إلى حمل قوله من جهة إرادة المعنى الحقيقي على جواز إرادته وإن ما قاله الشارح رحمه الله في شرح المفتاح أن لم في تقرير الكناية طريقتين أحدهما أن استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز إرادة الموضوع له وثانيهما أنه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصوداً بل لينتقل منه إلى غير الموضوع له مبنى على حمل الجواز على الامكان الخاص وأنه لا يخالف بين الطريقتين إذا حمل الجواز على عدم الامتناع فإنه لما كانت المعنيتان مرادتين في الكناية صح أن يقال أنها مستعملة فيما وضع له فإن الأصل في اللفظ أن يراد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانعة عنه وأما مستعملة في غير ما وضع له بالنظر إلى القرينة الدالة على إرادته والحاصل أن الكناية لما لم يكن فيها القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له ، بالنظر إلى اللفظ يكون مراداً منها ولوجود القرينة الدالة على إرادة غير الموضوع له لا بد من إرادته بخلاف المجاز فإنه من القرينة المانعة

(قول المحشي) بمعنى عدم الامتناع أي عدم امتناع إرادته وحاصله أن عدمه غير ضروري

(قول المحشي) بجامع الوجوب أي وجوب الإرادة وقوله في أنه أي عدم المناقاة

(قول المحشي) بناء على عدم نصب القرينة أي مع وجود مقتضى الاستعمال في معناه الحقيقي وهو الأصل السابق

(قول المحشي) بالنظر إلى اللفظ وإذا لم يكن مانع بالنظر إلى اللفظ عمل بالمقتضى وهو أن الأصل للفظ في أن يحمل على معناه الحقيقي

على معناه الحقيقي



الكناية، والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وهذا يشعر  
 قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه وان كان مشيراً الى ان إرادة اللازم أصل  
 وإرادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جازيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه  
 فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة إرادة المعنى من جهة جواز إرادة المعنى بقربة ما سبق  
 من التعريف واما قوله في الإيضاح والفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه أى من جهة إرادة المعنى مع  
 جواز إرادته لازمه فليس صحيحاً للعلم إلا أن يراد بالمعنى ما عني وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى  
 معناه الموضوع له وفيه ما فيه (و فرق) أى فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) أى  
 في الكناية (من اللازم) الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه (وفيه) أى  
 في المجاز (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم التبت الى التبت ومن الأسد الذي  
 هو ملزوم الشجاع الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بان اللازم ما لم يكن ملزوماً لم ينتقل منه) الى الملزوم  
 لان اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك  
 على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز أن يدل عليه بواسطة الفصام القرينة فلنا حينئذ لا يبقى أهم  
 ولو سلم فم لا يجوز أن يكون لمجاز أيضاً كذلك (و حينئذ) أى حين اد كان اللازم ملزوماً (يكون الانتقال  
 من الملزوم) الى اللازم كما في تميز فلا يخفى الفرق والسكاكي أيضاً معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوماً امتنع  
 الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم  
 وحينئذ يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم حينئذ بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل  
 مرده ان تلزم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فلنا لانه ذلك وما للدليل

عن ارادة الموضوع له فيمتنع ارادته وبخلاف الحقيقة لمصرحة لاقتناء القرينة لدلة على ارادة غير الموضوع له هذا  
 ما عندي في حل هذا المقام وهو وان كان مخالفاً لما ذهب اليه الشارحان لكن الحق أحق أن يتبع (قوله وان  
 كان مشيراً إلخ) قد عرفت ان عبارة المتاح أيضاً تشير الى ذلك لا ان الإشارة في عبارة المصنف رحمه الله تعالى  
 أظهر لانه صرح بلطف مع (قوله ان معنى قوله إلخ) اما بان يفسر الجهة بالمواز أو بتقدير المضاف (قوله ولازم  
 المعنى إلخ) لكونه تاسماً ورد بها له (قوله وفيه ما فيه) لان اطلاق اللازم على الموضوع له واطلاق المعنى على لازمه مستبعد

(قول الشارح) مراده ان اللازم بين الطرفين من خواص الكناية إلخ أى ذكر ان الانتقال فيها من اللازم مع ان  
 اللازم قد يكون أعم فلا يصح الانتقال منه ليعبد ان اللازم لابد ان يكون ملزوماً فيكون الملزوم فيها من الجانبين وهذا يكون  
 الفرق بينهما والانتقال فيها من الملزوم الى اللازم كالمجاز لا يتأني الفرق يكون الملزوم فيها من الطرفين  
 (قول الشارح) لاننا لم ذلك لان مدار الانتقال على عدم الامكان في جانب الانتقال منه وان وجد الانتقال اليه بدون

عليه بل الجواب أن مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا  
جوزوا كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف  
ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز العكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث

جدا غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللازم على الموضوع له لا يصح عند المصنف رحمه الله اذ لا انتقال عنده من اللازم  
(قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين الخ) وذلك اذا كان لكل منهما جهة الاصلية والفرعية كالبيت والمطر على ما في كتب

(قبل الشارح) ما يكون وجوده الخ أي وجوده خارجا على سبيل التبعية في الخارج لافي الذهن على سبيل التبعية  
في الذهن والا لعاد الرد بان التابع ما لم يكن متبوعا الخ

(قول الشارح) ولهذا جوزوا الخ اذ لو كان اللزوم بالمعنى المتعارف لوجد الملزوم بدون اللازم وهو ممتنع وحاصل ما قلناه  
الشارح في التلويح انه ليس المراد بالملزوم واللازم مصطلح أهل الجدل بل مصطلح أهل الحكمة والبيان وهم يعنون بالملزوم  
المتبوع وبالاثر ما يتبعه والحكماء يحملون خواص الماهية لوازمها لا ملزوماتها مع انها لا توجد بدون الماهية والماهية توجد  
بدونها فالملزوم ما لا يوجد اللازم بدونه وان وجد هو بدون اللازم ولا ينفك عن الملزوم وعلماء البيان يحملون معنى  
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ومعنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع  
والرديف فكأن من الرقبة والراس ملزوم وأصل يقتدر اليه الانسان ويتبعه في الوجود اه أي بخلاف الرقبة والراس فانهما  
لا يتبعان الانسان في الوجود بل يوجدان بدونه والضاحك بالفعل لا يوجد بدون الانسان والانسان يوجد بدونه وحينئذ  
فالمراد بقوله ان تذكر من المتلازمين الخ اللازم بصطلح الحكمة والبيان كما هو ظاهر خلافا لما في حواشي المختصر وعلى  
هذا فالفرق بين المجاز والكناية حيث كان الانتقال فيها مما لا ينفك بخلاف المجاز انه في الكناية عبر بالمعنى الحقيقي لينتقل منه  
الى المكى عنه فلا بد ان لا ينفك بخلاف المجاز فانه عبر بالمعنى المجازي ابتداء والقرينة كافية فيه تدبر

(قول الشارح) وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين أو من طرف لا يصح أن يكون اللزوم لانه لو كان اللزوم بمعنى امتناع الالتماس كان  
انضباط في كون المجاز من الطرفين أو من طرف واحد مضبوطا بان يقل ان كان امتناع الالتماس من الجانبين يصح المجاز من الجانبين  
وان كان من جانب واحد يصح من جانب واحد لكن معناه الانتقال في الجملة وهو كما يتحقق من الملزوم الى اللازم يتحقق  
من اللازم الى الملزوم فكيف ينضبط صحة المجاز من الجانبين ومن جانب واحد مع تحقق العلاقة في صورتين والانتقال  
في الجملة فالنضابط ان الملزوم أصل لان الانتقال منه فهو معنى الانتقال واللازم فرع له لكون الانتقال اليه متفرعا عليه  
فلا بد في الملزوم من الاسئلة وفي اللازم من الفرعية فان كانت الاصلية والفرعية من الجانبين صح المجاز من الجانبين كالملة  
القاعلية فانها أصل من جهة احتياج المعلول اليها والذاتية عليها والمعلول المقصود أصل من جهة كونه بمنزلة الملة الغائية والغاية  
وان كانت الملة للفاعل متأخرة عنه في الخارج الا انها في الذهن دالة للملة القاعلية متقدمة عليها ولا جاز استعمال اسم  
الاصل في الفرع دون العكس اه واذا كان هذا هو النضابط لا يلزم أن يكون ما هو أصل متبوعا بمعنى أن يكون وجود غيره  
ليس لذاته بل لمتبوعه ولا ما هو فرع تابعا بمعنى ان يكون وجوده لغيره لا لذاته فورد إيراد الشارح

في الثبت واستعمال الثبت في النفيث ( وهي ) أى الكناية ( ثلاثة أقسام الاولى ) أى القسم الاول والثاني باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعنى الاول من الكناية ( المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فيها ) أى من الاول ( ما هى معنى واحد ) وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بوصف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاريين بكل أبيض مخدّم (والطاعنين بجوامع الاضغان) المخدّم المقاطع والسنن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ( ومنها ما هى مجموع ممان ) وهو - تؤخذ صفة تنظيم - لازم آخر ، آخر لتفسير جملها مختصة بوصف فيتوصل بذكرها اليه ( كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى القامة عريض الاطراف ) ويسمى هذا خاصة مركبة ( وشرطها ) أى شرط هاتين الكنيتين ( الاختصاص بالمكنى عنه ) ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاول

الاصول . مع ان التام والرديف في الخارج ليس الا المطر ( قوله ثلاثة أقسام ) بحكم الاستقراء . تتبع موارد الكنايات كذا في شرحه للمفتاح فاخصاص القسم الثانى بالقسم الى القرينة والبعية والواضحة والحفية دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقراء والا فالعقل يجوز قسمة كل منهما الى الاقسام المذكورة ( قوله المطلوب بها غير صفة الخ ) لم يقل المطلوب بها الموصوف كما في المفتاح ليشمل ما اذا كان المكنى عنه لازما غير الموصوف كما في قوله تعالى ( ليس كذله شئ ) على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكنى عنه نفي المثل . وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل فلا بد أن يراد بالموصوف أعم من الموصوف حقيقة أو ما هو بمنزلة كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في شرحه في بيان وجه الضبط بقوله ان اللازم الذى ينتقل منه . الى معناه التابع لاشئ . بمنزلة الوصف المختص لا بحالة قد يكون لاشئ . صفات اخر فان كان القصد الانتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الاول او الى صفة اخرى فالقسم الثانى أو الى اختصاص الصفة بالثالث ( قوله عارض ) بالرفع صفة اختصاص وانما كان هذا الاختصاص عارضا لان في وضع الصفة سواء كانت مشتقة أو غيرها لم تؤخذ الذات المعينة ( قوله كناية ) بمعنى مكنايا بها حال من مقول قولنا مقدم عليه ويجوز أن يكون حالا من القول بمعنى القول والعامل فيه معنى الكفاف ويثبت بكون قوله حى مستوى القامة عريض الاطراف بدلا عن القول أو بيان له ( قوله وحمل السكاكى الخ )

( قول المحشى ) مع ان التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر لان المطر وجوده في الخارج ليس لذاته بل للنبات كما ان وجود طول النجاد خارجا ليس لذاته بل اطول القامة بخلاف النبات فان وجوده الخارجى لذاته لا لوجود المطر فعلى هذا المتبوع ما كان مقصود الوجود لذاته والتابع ما كان مقصود الوجود لغيره وهو مخالف للتفسير الذى نقلناه سابقا عن التلويح من ان المراد بالملزوم ما هو أصل يفترق اليه التابع ويديمه في الوجود الا ان يقال التبعية في الوجود لها اعتبارات وحاصل الايراد على هذا ان التبعية في الوجود لا توجد الا للمطر فاللازم على هذا أن يطابق النبات على المطر مجازا دون العكس مع ان الاصوليين أطلقوا فلا على الآخر مجازاً نظراً للاصالة والفرعية في كل لا للضرورة والملزومية بهذا المعنى وحاصله على ما نقلناه عن التلويح منع كون الانتقال في الجاز من المتبوع دائما لانه يجوز بالثبت عن المطر مع ان الثبت تابع في الوجود للمطر ويفترق اليه في وجوده وهذا ما فهمه المصام في كلام الشارح ( قول المحشى ) وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل لكنه في معناه لتبعية نفي مثل المثل لنفي المثل ( قول المحشى ) الى معناه المراد به المكنى عنه وفي

أعنى ما هو  
أنه فسر  
والكناية  
حتى مستر  
سهوله  
والبعد  
والشياء  
( بواسطة )  
طويل  
بقوله ( )  
التفسير  
النازل  
والزيت  
النجاد  
الموصوف  
عبارة  
معين عار  
المذكور  
والبعية  
في ان  
نوع  
نسخة  
( )  
( )  
المستند  
المراد به

أعني ما هي معنى واحد قرينة والثالثة أعني هي مجموع ممان بعيدة وقت المصنف في نظر نفسه تنظر  
أنه فسر القرينة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوزم التسلسل  
والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع ممان كلاهما خالية عن الوسطة لظهور أن ليس الانتقال من  
حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو  
سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكافؤ في التساوي والاختصاص  
والبعد بخلاف ذلك ( الثانية ) من أقسام الكناية الكناية ( المطلوب بها صفة ) من الصفات كالجود والكرم  
والشجاعة والمول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قرينة وبعيدة ( فان لم يكن الانتقال ) من الكناية الى المطلوب  
( بواسطة قرينة ) والقرينة قسمان ( واضحة ) يحصل الانتقال منها بسهولة ( كقولهم كناية عن طويل القامة  
طويل نجاده وطويل النجاد ) ثم أشار الى الفرق بين الكنيتين أعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد  
بقوله ( والاولى ) كناية ( ساذجة ) لا يشوبها شيء من التصريح ( وفي الثانية تصريح ما تتضمن الصفة  
الضمير ) المرجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت  
المول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما  
والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة  
النجاد والزيدان طويلان النجاد والزيدون طوال النجاد فتوث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير  
الموصوف وانما جاز اسناد الصفة

عبارته الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد اخرى فالقرينة هي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بوصف  
معين عارض والبعيدة هي ان يتكافؤ اختصاصها بان تضم الى لازم آخر وآخر فالاقتراض مبنى على ان التعريفين  
المذكورين ، تعريف باللازم والقرينة والبعيدة ، بالمعنى الذي ذكره في القسم الثاني ومبنى الجواب جعلها تفسيرين للقرينة  
والبعيدة فاندفع ما قبل ان حمل اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكره الشارح بعيد جداً لان عبارة المفتاح صريحة  
في ان القرينة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى المذكور في القسم الثاني ( قوله ضرورة احتياجها الخ ) لمشابهة الفعل ( قوله على  
نوع تصريح ) انما قال ذلك لان الدلالة على التصريح من حيث انه اسند اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة النجاد

نسخة اسقاط لي

( قول المحشي ) يتكافؤ اختصاصها بان تضم الخ لان كلامنا الوازم غير مختص والمجموع فخص فضم الوازم تكلف للاختصاص  
( قول المحشي ) تعريف باللازم فانه يلزم من عدم الوسطة ظهور الاختصاص ومن الوسطة التكلف فيه بضم الوازم  
للتسلسل حتى يأتي الاختصاص بالصفة المطلوبة كالكرم في كثير الراد تدبر  
( قول المحشي ) بالمعنى الذي ذكره ففسره للقرب والبعد هو الحامل على جعل التعريف باللازم

الى ضمير السبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعنى المضاف اليه لكونها جارية على السبب في اللفظ  
 خبراً أو حالاً أو متمم للمعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن  
 الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان  
 اي متقو بهم بخلاف زيد حمر فرسه واسود ثوبه فانه يقيح فيه الاضافه وكذا يقيح هند قائمة الغلام فان  
 قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالنصريح وهلا كانت تصرح بان قوله  
 تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى  
 ذكر احد الطرفين جمل تشبيها لا استمارة مشوبة بالمشبيه قلت لا قطع بأنها في المعنى صفة للمضاف اليه  
 واعتبار الضمير العائد الى السبب انما هو لمجرد امر لغزى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها  
 (او خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية  
 عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو  
 ملزوم لها بحسب الاعتقاد الكنى في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفا لا يظلم عليه كل أحد وليس ينتقل  
 منه الى أمر آخر ومن ذلك الأمر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادىء النظر وبهذا  
 يتماز عن البعيدة وجمل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى قولنا  
 عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى  
 الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الوسادة  
 بل الأمر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنية صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية  
 قد يكون هو الوصف المقصود المصريح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة  
 (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة فيعيد كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف

(قوله الى ضمير السبب الخ) أراد بالسبب والمسبب المتعلق (قوله بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه الخ) يريد  
 ان المعنى المكنى عنه في الكناية يكون مقصودا بالافادة . مناط الصدق والكذب وليس قولهم عريض الوسادة مقصودا  
 منه بالذات اثبات عرض القفا بل لينتقل منه الى الابله فيكون عرض القفا واسطة لامكنيا عنه فلا تكون قريبة بل بعيدة  
 فينتز لا يتم جواب الشارح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية بعيدة بالنسبة الى معنى وقريبة بالنسبة الى آخر  
 انما يصح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحا لان يراد بالذات فيكون مناطا للصدق والكذب قل الشارح رحمه الله في  
 شرحه للمفتاح ان الكناية عن الكناية انما تصح اذا صارت تلك الكناية شائعة لمعقبة بالصريح الا ان يدعى ان عريض القفا  
 لكثرة استعماله في الابله صار ملحقا بالصريح لكنه ينافي اعتراف السكاكي رحمه الله بان عريض القفا كناية خفية  
 عن الابله (قوله المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفها مذكورين صريحا أو أحدهما مذكورا صريحا والاخر كناية فيجتمع

فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ( ومنها ) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التى قبلها ( الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاثارة ) جمع آكل ( ومنها الى كثرة الضيفان ) بكسر الضاد جمع ضيف ( ومنها الى المقصود ) وهو المضيف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء، وعليك بدتبع الامثلة فانها اكثر من أن تحصى ( الثالثة ) من أقسام الكناية الكناية ( المطالب بها نسبة ) أى اثبات أمر لا مر أو نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطالب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر إذ لا وجه له ههنا ( كقوله ) أى قول زياد الاعجم ( ان السماحة والمروءة ) أى كمال الرجولية ( والفدى \* فى قبة ضربت على ابن الحشرج هـ ) فانه أراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات أى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر أم لا ( فترك التصريح ) باختصاصه بها ( بان يقول إنه مختص بها أو نحوه ) مجرور معطوف على أن يقول أى أو يمثل القول أو منصوب معطوف على منعمول ان يقول أى أو ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى أمثلة القسم الثانى باعتبار اضافتها أو اسنادها الى الموصوف أو ضميره ألا يرى ان طول القائمة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها ( الى الكناية بان جعلها ) أى بان جعل تلك الصفات ( فى قبة ) تنبيه على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة نخذها الرؤساء ( مضروبة عليه ) أى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا

---

الكناية فى النسبة مع الكناية فى الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة للكناية. فلاحتمالات العقلية سبعة واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها منفردة ولا يعطى شىء منها للحصر فى الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة ( قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح الخ ) يعنى انه أراد ، التخصيص فى الاثبات لا التخصيص فى الثبوت ( قوله ان السماحة الخ ) السماحة جواز نمردى كردن والمروءة مردمي كردن والندا العطاء ( قوله أى ثبوتها له ) اذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول بالتجريد فى يثبت أى يفيد أو يذكر مثلاً ( قوله كما ان اختصاص الخ ) متماق بقوله فترك التصريح ( قوله باعتبار اضافتها ) أو اسنادها الى الموصوف كما فى قولك هل طويل

---

( قول الشارح ) وبه يعرف الخ أى بالامثلة السابقة فان مدلولها الثبوت لا الاختصاص ( قول المحشى ) فلاحتمالات العقلية أى لا العقلية ( قول المحشى ) التخصيص فى الاثبات بان قصر اثبات تلك الصفة عليه أى ذكره مثبتا له دون غيره وهو لا ينافى الثبوت لغيره

فانه  
وكذا  
الى  
كثرة  
الضيفان  
بكسر  
الضاد  
جمع  
ضيف  
ومنها  
الى  
المقصود  
وهو  
المضيف  
وبحسب  
قلة  
الوسائط  
وكثرتها  
تختلف  
الدلالة  
على  
المقصود  
وضوحا  
وخفاء  
وعليك  
بدتبع  
الامثلة  
فانها  
اكثر  
من  
أن  
تحصى  
الثالثة  
من  
أقسام  
الكناية  
الكناية  
المطالب  
بها  
نسبة  
أى  
اثبات  
أمر  
لا  
مر  
أو  
نفيه  
عنه  
وهذا  
معنى  
قول  
صاحب  
المفتاح  
ان  
المطالب  
بها  
تخصيص  
الصفة  
بالموصوف  
ولم  
يرد  
بالتخصيص  
الحصر  
إذ  
لا  
وجه  
له  
ههنا  
كقوله  
أى  
قول  
زياد  
الاعجم  
ان  
السماحة  
والمروءة  
أى  
كمال  
الرجولية  
والفدى  
فى  
قبة  
ضربت  
على  
ابن  
الحشرج  
هـ  
فانه  
أراد  
ان  
يثبت  
اختصاص  
ابن  
الحشرج  
بهذه  
الصفات  
أى  
ثبوتها  
له  
سواء  
كان  
على  
طريق  
الحصر  
أم  
لا  
فترك  
التصريح  
باختصاصه  
بها  
بان  
يقول  
إنه  
مختص  
بها  
أو  
نحوه  
مجرور  
معطوف  
على  
أن  
يقول  
أى  
أو  
يمثل  
القول  
أو  
منصوب  
معطوف  
على  
منعمول  
ان  
يقول  
أى  
أو  
ان  
يقول  
نحو  
قولنا  
انه  
مختص  
بها  
من  
العبارات  
الدالة  
على  
هذا  
المعنى  
كالإضافة  
ومعناها  
والإسناد  
ومعناه  
مثل  
ان  
يقول  
سماحة  
ابن  
الحشرج  
أو  
السماحة  
لابن  
الحشرج  
أو  
سمح  
ابن  
الحشرج  
أو  
حصل  
السماحة  
له  
أو  
ابن  
الحشرج  
سمح  
كما  
ان  
اختصاص  
الصفة  
بالموصوف  
مصرح  
به  
فى  
أمثلة  
القسم  
الثانى  
باعتبار  
إضافتها  
أو  
إسنادها  
الى  
الموصوف  
أو  
ضميره  
ألا  
يرى  
ان  
طول  
القائمة  
المكنى  
عنه  
بطول  
النجاد  
مضاف  
الى  
ضميره  
فى  
قولنا  
طويل  
نجاده  
ومسند  
الى  
ضميره  
فى  
قولنا  
طويل  
النجاد  
وكذا  
فى  
كثير  
الرماد  
وغيره  
كذا  
فى  
المفتاح  
وبه  
يعرف  
ان  
ليس  
المراد  
بالاختصاص  
ههنا  
هو  
الحصر  
فترك  
التصريح  
باختصاصه  
بها  
الى  
الكناية  
بان  
جعلها  
أى  
بان  
جعل  
تلك  
الصفات  
فى  
قبة  
تنبيه  
على  
ان  
محلها  
ذو  
قبة  
وهى  
تكون  
فوق  
الخيمة  
نخذها  
الرؤساء  
مضروبة  
عليه  
أى  
على  
ابن  
الحشرج  
وانما  
احتاج  
الى  
هذا

لوجود ذوى قباب في الدنيا كثيرين فأفاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد ثبت له ( نحوه ) أي نحو قول زياد في كون الكتابية النسبة للصفة الى الموصوف ان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه ( فولهلم المجدي بين ثوبيه والكرم بين برديه ) حيث لم يصرح بثبوت المجدي والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا إشارة الى دفع ما يتوهم من ان فولهلم المجدي بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل نجاهه بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كإضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح بانبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة . فاذا صرح بإضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحاً بانبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة ير صريحاً وليس في قولنا المجدي بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجدي للثوبين فضلاً عن التصريح بذلك حتى يكون تصريحاً بإضافة الثوبين الى الضمير تصريحاً بانبات المجدي لمن يمود اليه التسمير وامثلة هذا القسم أيضاً أكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معاً كما في قولنا يكثر الرماد ، ساحة عمرو كناية عن نسبة المضافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنياتان احدهما المطلوب بها

اد زيد او هل طويل النجاد زيد واما مثل الاضافة والاسناد الى ضمير الموصوف فما ذكره بقوله الا ترى الخ ( قوله اذا ثبت الامر الخ ) أي الامر الذي لا يقوم بنفسه ( قوله فولهلم المجدي بين ثوبيه الخ ) المجدي نيل الشرف والكرم لا يكون الا بالآباء كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من ان يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل ، كذا قيل ( قوله بل كنى عن ك ) وذلك لأنه اذا كان المجدي والكرم بين ثوبيه لا بد أن يكونا قائمين بما يحيط به الثوبان لامتناع قيامهما بذاتهما معلوم ان الحظ ثوبيه لا يكون الا كذلك فيكونان قائمين به ( قوله لان اسناد طويل الى النجاد الخ ) خلاصته انه لم يند المجدي الى الثوبين كما اسند الطول الى النجاد وجعل النجاد فاعلاً له في المعنى ، ولو قدر الاسناد بان يقال زيد ماجدي بآله يمكن كناية لانه لا بد من تصوير المعنى الحقيقي المنتقل منه وههنا لا معنى للمجدي الثوبين فهو اسناد مجازي كذا في شرح

( قول السد ) بل كنياتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضافية اليه وجمعا في ساحة ليفيد اثباتها له ( أقول ) واذا قيل يكثر الرماد في ساحة العالم واريد به زيد بناء على اشتهاره بالعالم فتصاصه به في الجملة كان هناك ثلاث كتابات احدها عن الصفة والثانية عن نسبتها الى الموصوف كما ذكره والثالثة عن صوف نفسه أعني زيدا

( قول الحاشي ) كذا قيل قوله العصام لكن فيه أولا يكون الخ فعلى الاول نيله ولو من جهة نفسه او آلهاته وعلى في لا بد أن يكون من جهة الآباء وقوله والكرم الخ بيان للكرم والحسب كما ان الاول بيان للمجد وعلى التعريف الاول جد يكون بينه وبين الكرم والحسب عموم وخصوص لان المجد عليه قد يكون من جهة الام وكذا على الثاني وهو ظاهر بارة السيد في شرح المفتاح المجد هو الشرف ويقال هو بالآباء والكرم والحسب للرجل في نفسه ( قول الحاشي ) ولو قدر الاسناد الخ كانه اعتراض على ما يفيد الشارح

نفس الصفة  
( والموصوف  
كما يقال  
عن المؤذي  
الآباء  
ولا يخفى  
بانبات الصفة  
جسته بقا  
وتوزيع  
ذكر ليس

المفتاح الخ  
اليه أي الم  
عن نفسه  
كناية عن ال  
في القسم  
الى الموصوف  
مع عدم  
كناية عن الص

( قول  
ويده قد  
في غير الموصوف  
عن اثبات  
الثاني من ال  
( قول  
( قول  
( قول

نفس الصفة وهي كثرة الرماذ والثانية المطلوب بها نسبة المضافية اليه وهي جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له  
( والموصوف في هذين القسمين ) أعنى الثانى والثالث ( قد يكون مذكوراً كما مر ، قد يكون غير مذكور  
كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسمون من لسانه ويده ) فانه كناية عن نفي صفة الاسلام  
عن المؤذى وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره  
ان لا يمتد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كسى عن الكفر أيضاً باعتقاد حل الخمر  
ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التعصير بحسب النسبة لان التعصير  
باثبات الصفة للموصوف أو نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض النبي بالضم ناحيته من أي وجه  
جنته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض أى من جانب وناحية ( قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض  
وتلويح ورمز وإيحاء وإشارة ) وذكر في شرح الفتح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما  
ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو اعم ، فيه نظر ( والناسب للمرضية التعريض ) أى الكناية إذا كانت

المتاح الشريف ( قوله عن المؤذى ) أى المعلن وأما في الاسلام عن المؤذى المطابق فهو . مصرح به لان تعريف المسند  
اليه أعنى المسلم يفيد القصر فيفيد ثبوته السلم ونفيه عن سواه ( قوله وهذا كناية الخ ) فان نفي اعتقاد الحل بهذه العبارة  
عن نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في . ما أنا قات فيكون كناية . عن ثبوت حل الخمر لغيره واعتقاد حل الخمر  
كناية عن الكفر فيجتمع فيه . الكنيتان ( قوله ولا يخفى الخ ) هذا تنبيه على ان المصنف رحمه الله تعالى قرأ طاق ان الموصوف  
في القسمين قد يكون مذكوراً وقد لا يكون مذكوراً وليس على إطلاقه بل عدم الذكر في القسم الثانى انما يكون اذا لم يصرح بالنسبة  
الى الموصوف كما في صورة الاجتماع بين القسم الثانى والثالث . وأما اذا صرح فذكر الموصوف واجب كذا قل عنه ( قوله  
مع عدم ذكر الموصوف ) أى لا يظن ولا تقديراً فلا يرد ان قولنا نعم كثرة الرماذ في جواب من قال هل زيد مضطرب  
كناية عن الصفة مع عدم ذكر الموصوف لانه وان لم يكن مذكوراً لفظاً لكنه مذكور تقديراً ( قوله بل هو اعم الخ ) الظاهر

( قال السيد ) وقد يكون غير مذكور الى آخره ( أقول ) المثال الاول أعنى قوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه  
ويده قد صرح فيه بالصفة أعنى الاسلام وكفى عن نسبتها بالاتقاء الى المؤذى الذى لم يذكر في الكلام بمحصر الاسلام  
في غير المؤذى والمثال الثانى أعنى قولك ان لا يعتد حل الخمر قد كنى فيه عن الصفة أعنى الكفر باعتقاد حل الخمر وكفى  
عن اثباتها لموصوف غير مذكور في الكلام بمحصر عدم اعتقاد حلها في المتكلم واذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم  
الثانى من الكناية مستلزماً للقسم الثالث كما ذكره دون العكس لجواز كون الصفة مصرحاً بها مع عدم ذكر الموصوف  
( قول المحشى ) مصرح به لان مدلول عبارة القصر ان المسلم لا يتجاوز من سلم المسلمون منه الى غيره كما قال

( قول المحشى ) في ما أنا قات المثال من قبيل انا ما قات

( قول المحشى ) عن ثبوت حل الخمر أى اعتقاده

( قول المحشى ) للكنايتان أى المطلوب بها نسبة والمطلوب بها صفة



عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطابق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان إذا قلت قولاً وانت تعنيه فكأنك اشترت به إلى جانب وربد جانباً آخر ومنه المراض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشف الكناية الرب تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض أن تذكر شيئاً بدل به عن شيء لم تذكره كما قول الخناج للمحتاج إليه جئت لك لاسم عليك وكأنه

أن التفسير راجع إلى ما ذكر لا يرجوع إلى التعريض بوجوب استدراك قوله والتمادي ويرد عليه أن عموم ما سوي التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي رحمه الله تعالى ولعل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر أن قسم الشيء يجوز أن يكون أعم كما مر في بحث الجواز المركب وليس بشيء لأن هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكوني للمدلول عن لفظ يتقسم كون الظاهر المتبادر منه أخصية القسم وقيل أن التفاوت لا يعتمد بالي فلا بد من تضمين معنى الأقسام لأنه اللائق لهذا المقام فيلزم كونها أقساماً لكل كناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين معنى الأقسام أنه فرق بين التصريح بالأقسام وملاحظته في ضمن التفاوت (قوله مسوقة لأجل الخ) تفسير للمرضية كما يدل عليه عبارة المفتاح (قوله ومنه المراض) في مجمع البحار في الحديث أن في المراض لسة عن الكذب المراض جمع مراض وهو خلاف التصريح من القول في تفسيرها بالتورية فجوزوا المراد ما يورى به في تاج البيهقي التورية بـ شيدن جزاً باباء كردن حيزي ديكر مأخوذ من وراء الشيء كالك تركت الشيء الذي

(قل السيد) وقال صاحب الكشف الكناية أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له إلى آخره (اقول) ذكر هذا جواباً عن قوله فإن قلت أي فرق بين الكناية والتعريض قل صاحب الكشف المقصود بيان الفرق بينهما فلا يرد التفسير على حد الكناية بالجواز وحاصل الفرق أنه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الإشارة إلى ما لم توضع له من السياق والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقال له الجواز لأنه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالأصل فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعاً وفي التعريض هما مقصود أن الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية للمرض به من السياق وفي الكناية المرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فلاول ينزلة الحقيقة في كونه مقصوداً والثاني هو المرض به لأنه غير مقصود من اللفظ بل من السياق وهذا وقد يتفق عارض يحمل الجواز في حكم حقيقة مستعملة كما في المقولات والكناية في حكم المصرح به كما في الاستواء على العرش وبسط اليد وبحمل الاتفات في التعريض نحو المرض به نحو (ولا تكونوا أول كافر به) فلا يفتش نقضاً على الأصل هذه عبارته وأقول ذكر أولاً الفرق بين الكناية والتعريض بما يقتضيه ظاهر كلام العلامة فإن ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له حاصله استعمال اللفظ في غير ما وضع له وذكر شيء بدل به عن شيء لم يذكره يفهم منه أن الشيء الأول مذكور لفظه الموضوع له لأنه الأصل المتبادر عند الإطلاق ويفهم منه أيضاً أن الشيء الثاني لم يستعمل فيه اللفظ والأمكن مذكور في الجملة لذلك قل وحاصل الفرق أنه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الإشارة إلى ما لم يوضع له من السياق وكلام ابن الأثير اعني قوله والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي بل من جهة النسخ والإشارة يدل أيضاً على أن المعنى التعريض لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه إشارة وسياق الـ تسميته لتوحيلاً لوح بذلك وكذلك تسميته تعريضاً يأتي منه ذلك قبل هو أملة الكلام إلى عرض أي جانب يدل على المقصود وحق ثانياً الكلام في الحقيقة والجواز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة بالجردة أي المفردة احترازاً عن

امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يابوح منه ما يريد به وقال ابن الاثير في المثل  
 يابك وتجاوزت الى ما وراءه ( قوله ويسمى التلويح ) فالتمريض والتلويح عند صاحب الكشف معنى واحد بخلاف السكاني  
 الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد فيها المعنى الحقيقي أيضاً اذ يجوز ارادته وقد فصل الشارح في تعريف  
 الكناية هذا المعنى وبين ما هو الحق فيه وجعل اعنى صاحب الكشف التمريض اعم مما ذكره أولاً وحاصله ان المتبر هو  
 ان المعنى التمريض مقصود من الكلام اشارة وسياق لا استعمالاً فجاز أن يكون اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي أو المجازي  
 أو المكنى عنه وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتمريض  
 يجمع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله في الكناية المرضية يطلب مع المكنى عنه آخر يريد به ان الكناية اذا كانت  
 مرضية كان هناك وراء المعنى الاصل والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى  
 عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصوداً من اللفظ مستعملاً هو فيه فاذا قيل المسلم هو من سلم المسلمون من لسانه  
 ويده وأريد به التمريض بنى الاسلام عن مؤذمين فالعنى الاصل ههنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده  
 ويلزم اتقاء الاسلام عن المؤذى مطابقاً وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالاً وأما المعنى المرض به  
 المقصود من الكلام سياقاً فهو بنى الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويبلغ ان الكناية بالنسبة  
 الى المعنى المكنى عنه لا تكون اتمراً قطعاً والالزم أن يكون المعنى المرض به قد استعمل فيه اللفظ وقد ظهر بطلانه  
 وهكذا الجاز والمفيدة أيضاً وقوله وقد يتفق الى آخره يعنى ان المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك  
 لا يخرج عن كونه مجازاً ومستعملاً في غير ما وضع له نظراً الى أصل اللغة وكذلك الكناية قد يصير بسبب كثرة الاستعمال  
 في المعنى المكنى عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه ولا يلاحظ هناك المعنى الاصل فيستعمل حيث لا يتصور فيه  
 اصلاً كالاستواء على العرش في الملك وبسط اليد في الجود ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في أصله وان سمي حينئذ مجازاً  
 متفرعاً على الكناية وقد تحققت وكذلك التمريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المرض به كأنه المقصود  
 الاصل وهو المستعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه اتمراً في أصله كقوله تعالى ( ولا تكونوا أول كافر به ) فانه  
 تمريض بانه كان عليهم أن يؤمنوا به قبل كل أحد وهذا المعنى المرض به هو المقصود الاصل ههنا دون المعنى الحقيقي  
 واذا قد تقرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى المرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية افتقد استعمال اللفظ في  
 ذلك المعنى واشترطه في تلك الامور يقول السكاني ان التمريض قد يكون تارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل  
 المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى المرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازاً كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح  
 به الشارح وايده بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد من أن يكون حقيقة فيه أو مجازاً أو كناية وقد غفل  
 عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازاً ولا كناية لانها مقصودة تبعاً  
 لا اصالة فلا يكون مستعملاً فيها والمعنى المرض به وان كان مقصوداً اصلاً الا انه ليس مقصوداً من اللفظ حتى يكون  
 مستعملاً فيه وانما قصد اليه من السابق بجهة التلويح والاشارة وقد صرح ابن الاثير بان التمريض لا يكون حقيقة في المعنى  
 المرض به ولا مجازاً حيث قال هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي وحيث قال فانه تمريض  
 بالطالب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وقد أشار الى انه لا يكون كناية فيه أيضاً حيث قال الكناية ما دل على معنى

السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ لدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة اللويع والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ أى جانبيه (واغيرها) أى والمناسب لغير المرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والمزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويع) لان التلويع هو ان تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب لغيرك (فقلت لو لفظ مع خفاء) في المزوم كمرريض القما وعريضه (و) لان لرموز تشير الى قريب منك على سبيل تخمينه لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت لوسائط (بلا خفاء) كما في قوله، او ما رأيت المجد التي رحله، في آل طاحنة ثم لم يقول، (الايماء والاشارة ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون مجازاً كقولك آذيتنى فستعرف وانت تريد انساناً مع المخاطب دونه) أى لا تريد المخاطب (وان أردتهما) أى المخاطب وانساناً آخر معه جميعاً (كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معاً والمجاز يتأني ارادة المعنى الاصلى (ولا بد فيهما) أى في الصورتين (من قرينة) دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده

رحمه الله (قوله يجوز حمله الخ) أى يجوز حمل ذلك المعنى على جانبي الحقيقة والمجازى . أى على كونه موضوعاً له وكونه غير موضوع له ويجوز ان يكون حالاً من ضمير ذل أى يجوز حمل ذلك اللفظ وزاد لفظ الجانب ولم يقل على الحقيقة والمجاز . لأن الكناية ليست بحقيقة ولا مجاز واراد بالوصف الجامع بينهما أى بين الجانبين كون اللفظ معينا لهما لاحدهما بلا قرينة والآخر بقرينة (قوله لامن جهة الخ) لم يمرض للوضع الكنائى لأنه بالنسبة الى المعنى الموضوع له حقيقى وبالنسبة الى غير الموضوع له مجازى فهو داخل في لوضع الحقيقي والمجازى (قوله باللفظ المركب) لانه اذا لم تكن دلالة اللفظ بالوضع الحقيقي والمجازى تكون دلالاته عليه بسوق اللفظ المركب (قوله ان قات الوسائط) بمعنى عدم الكثرة فيتناول مالا واسطة فيه (قوله او ما رأيت المجد الخ) القاء المجد الرحيل على آل طاحنة كناية عن وجود المجد في مكانهم ووجوده فيه كناية

يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بل أراد السكاكى به ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيين . وما وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد به المعنى التعريض فقط فقولك آذيتنى فستعرف اذا أردت به تهديد المخاطب وتهديد غيره معاً كان على سبيل الكناية في ارادة المعنيين الا ان الاول مراد باللفظ واذا بالسياق واذا أردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على سبيل المجاز في ان المقصود هو هذا المعنى وحده . ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً لما مر وللتنبية على هذا المعنى زاد في التركيب لفظ السبيل والله الهادى الى سواء السبيل

(قول المحشى) أى على كونه موضوعاً له هذا هو جانب الحقيقة أى جهتها وقوله وزاد لفظ الجانب أى على الاحتمال الثانى

(قول المحشى) لان الكناية ليست بحقيقة الخ أى ليست حقيقة خالصة ولا مجازاً خالصاً بل جامعة لهما كما ذكره بعد

(قول المحشى) بالوضع الحقيقي والمجازى أى سواء كان الموضوع باحدهما مفرداً أو مركباً

ليكون مجازاً وفي الثانية كلاهما جعماً ليكون كناية وهمنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو أن التعريض قد يكون مجازاً وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال

عن نسبة المجد اليهم فهو كناية بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيها للعبد بالانسان الراحل . قال قدس سره الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة . كما في قولك لست انا بجاهل اذا قصد التعريض بشخص معين بالجهل أو مجازاً كما في قوله تعالى ( ولا تكونوا أول كافر به ) فانه . قصد به التعريض . بكونوا أول مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي السابق المشتركين منهم بالكفر فلا فائدة في نفيهم عن السابق في الكفر أو كناية كما مر في قوله عليه السلام ( المسلم من سلم المسلمون منه ) اذا . قصد به التعريض بنفي الاسلام عن المؤذي المعين . قال قدس سره والمعرض به من السابق . وبهذا يتنازع التعريض عن الجواز المركب فان كلا منهما يكون في المركب الا أن المعنى المعرض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازي باستعماله فيه . قال قدس سره مذكور بالفظه الموضوع له . أي بالوضع الحقيقي كما يدل عليه قوله لانه الاصل الخ . والصواب ان يقال الموضوع له بالوضع الحقيقي أو المجازي كما في عبارة المثل السائر ليوافق قوله الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية فان الموضوع له فيه أعم وليوافق قوله لم يذكره فانه للسلب الكلّي أي لم يذكره أصلاً لاحقيقة ولا مجازاً

( قول المحشي ) قصد به التعريض بكونوا أول مؤمن به الخ يعني ان هذا هو المعنى المعرض به وهو المعنى المجازي بعينه لامتناع المعنى الحقيقي وهذا على مختار المحشي من ان المعنى التعريضي مستعمل فيه اللفظ لامفهوم من سياق الكلام وقوله أو كناية كما مر في قوله عليه السلام الخ نفي الاسلام عن المؤذي المعين هو المعنى المكشّي عنه كما سبق للمحشي تخالفاً للسيد راداً عليه كون المعنى المكشّي عنه هو نفيه عن المؤذي مطلقاً بان ذلك مفهوم صريحاً من تعريف المسند اليه وسيأتي رد كون نفيه عن المؤذي المعين مفهوماً من سياق الكلام فالخلاص ان المعنى التعريضي عند المحشي إما نفس المعنى الكائن أو المجازي والسيد يقول ان المعنى الكائن في الحديث نفي الاسلام عن المؤذي مطلقاً . التعريض نفيه عن المعين والآية مراد من سياقها المعنى التعريضي ولا يراد منها المعنى الحقيقي أصلاً ويحتمل انه جاري السيد هنا ويكون المعنى التعريضي في الآية هو ما ذكره والمعنى المجازي المستعمل فيه اللفظ المنفي عن المسارعة في الكفر به فان المسارعة فيه لازمة للكون أول كافر والمعنى التعريضي في الحديث هو ما ذكره والمعنى الكائن نفي الاسلام عن المؤذي . طاعاً كما ذكره السيد هذا وكلام المحشي في حاشية القاضى صريح فيما قلنا أولاً حيث قال ان التعريض في هذه الآية على سبيل المجاز لانه قصد بها المعنى التعريضي وحده وسيأتي عنه في هذه الحاشية معنى كونه على سبيل المجاز بان أريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز ادم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية فتدبر

( قول المحشي ) بكونوا أول مؤمن به فالنهي المفيد للحرمة تعريض عن الامر المفيد للوجوب أي كونوا أول مؤمن به فان فانكم الاواية فيه فلا يفوتكم الايمان كيلا تكونوا في غاية الحسرة ففهمهم الى الايمان على أتم وجهه فاندفع ما قبل ان هذا الايجاب تكليف بما لا يطاق لسبق جمع من أهل مكة بالايمان عليهم كذا في حاشية القاضى ولو قل كما قال السيد فيما يأتي انه تعريض بانه كان عليهم أن يؤمنوا قبل كل احد سلم بما ذكر بلا تكلف تدبر ( قول المحشي ) وبهذا يتنازع الخ هذا على رأي السيد أما المحشي فلا يسلم انه من السابق ( قول المحشي ) والصواب أن يقول أي السيد وحينئذ لا يكون في التحقيق الا التفصيل

المرد  
الويج  
ضع  
ضية  
يحي  
الز  
شاره  
رحله  
رف  
جميعاً  
المر  
حاه  
ضع  
لأن  
قرينة  
ة الى  
لوضع  
حاشية  
كناية  
له به  
هديد  
دت  
قلت  
ثاني  
بعد

• قال قدس سره أو يجوز • أشار بكلمة أو الى الطريقتين المذكورين سابقا في الكناية وبين الشارح رحمه الله ان الثاني هو الحق وقد عرفت ان الحق هو الاول كما يدل عليه عبارة ابن الاثير أيضاً • قال قدس سره وجعل صاحب الكشاف التعريض الخ • لا يخفى ان التعميم موقوف على ان يراد بالموضوع له أعم من الوضع الحقيقي والجازي فالاولى أن يحمل قوله فيما وضع له على المعنى العام ليتوافق الكلامان • قال قدس سره لا استعمالا • فيه ان السككي رحمه الله تعالى قال انا لا نقول في عرفنا استعمال الكلمة في كذا حتي يكون الغرض الاصل طلب دلالتها عليه انتهى فاذا كان المعنى التعريض مقصودا من الكلام كان دلالاته عليه غرضاً أصلياً ولو بالواسطة كما في الكناية لانها شئ آخر فيتحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالاً للركب لا لمفرداته • كالتمثيل فالفرق بين المقصود من الكلام اشارة وبين المقصود منه استعمالا • مشكل • قال قدس سره ويلزمه الخ • لزوم الجزء للكل لان الحصر يتضمن الحكم الساي • قال قدس سره فهو اني الاسلام عن المؤذى الممين • فيه ان كونه مقصودا من سياق الكلام لامن نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد من الفارق • بين كون المعنى الجازي في الاستعمارة التثنية مقصودا من نفس الكلام وكون المعنى التعريض مقصودا من سياق الكلام • قل قدس سره وقد ظهر بطلانه • هذه دعوى بلا دلائل • نعم ظاهر مما سبق انه ليس يستعمل فيه عند صاحب الكشاف وابن الاثير • قل قدس سره وهكذا الجاز والحقيقة • أي لا يكونان مستعملين في المعنى التعريض بل في المعنى الجازي والحقيقي • قال قدس سره دون المعنى الحقيقي • لما عرفت انه لا فائدة في النهي عنه لسبق المشركون بالكفر عليهم • قال قدس سره وقد غفل عن مستتبعات التراكيب الخ • فيه ان المستتبعات هي المعاني التضمنية والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقة • من غير تعلق قصد المتكلم لها ومعنى قول الشارح رحمه الله لانه يؤدي الى أن يكون كلام الخ ان ماقاله العلامة من ان آذيتني فستعرف • حين استعماله في غير المخاطب فقط ليس بجاز وحين استعماله في المخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي الى ان يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية فالقول بانه غفل عن مستتبعات التراكيب غفلة عن مراده نظراً الى الظاهر • قل قدس سره بل أراد الخ • لا يخفى انه انما يتم اذا لم يكن التعريض مستعملا في المرض به والظاهر من كلام السككي رحمه الله خلافه فانه جعل التعريض أولاً قسم الكناية ثم قال والكناية اذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض ثم قل في آخر بحث الكناية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصلين الخ وعرفنا ان الكناية تنوع الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وشارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض واذا كان التعريض قسماً من الكناية كان اللفظ مستعملا في المعنى المرض

( قول المحشى ) كالتمثيل والفرق بينهما اعتبار المشابهة في التمثيل دون التعريض  
( قول المحشى ) مشكل قد يقال لا اشكال والفرق ان التعريض بدلالة المقام وسياق الكلام حتى انه يتمكن من انكاره بخلاف المستعمل فيه الكلام

( قول المحشى ) لزوم الجزء للكل فهو مدلول الكلام صريحاً لا كناية خلافاً للسيد  
( قول المحشى ) نعم ظاهر مما سبق الخ أي ونحن لانسأله بل نطالب بالفرق كما سبق  
( قول المحشى ) من غير قصد المتكلم بها والا كانت مدلولاً مطابقة مقصودا لا ان التركيب استتبعها  
( قول المحشى ) حين استعماله في غير المخاطب الخ أي كما صرح به العلامة في عبارته المنقولة في الشارح

الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيها هي غير موضوعة له وليس مجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيها هي موضوع له مراداً منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية بل الحق ان الأول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي ونحقيقه ان قولنا آذيتي فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته وارادت به تهديد المخاطب وفيره من المؤذن كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لملاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقاً واما فرضاً وتقديراً كان مجازاً

به فلا يصح توجيهه قدس سره ( قوله ان عبارة التعريض ) أى بعض عبارته نص عليه العلامة لان قولنا ( المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه ) لتحقيق الزعم فيه كناية ان أريد به نفي الايمان . عن مطلق المؤذى مع نفيه عن المؤذى المعين ومجازان أريد به نفي الايمان عن المؤذى المعين فقط ( قوله اذ لا يتصور الخ ) فيه انه يجوز أن يقال انه انتقل من المخاطب المؤذى الى المؤذى المطلق ثم منه الى المؤذى المعين كما في رأيت أسداً يرمى انتقل من الأسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين ( قوله وهو الذي قصده الخ ) ويكون مقصوده منه بيان النسبة بين التعريض والكناية على ما صرح به في شرحه للفتاح حيث قل ، يريد به ان بينه وبين الكناية عموماً من وجه لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية في مثل آذيتي فستعرف عند القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعيين ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازاً لا كناية وفيه بحث لان كون التعريض أخص من الكناية وتحقيقها بدونه علم من قوله ان الكناية تتفاوت الى تعريض . تلويح ورمز وإيحاء وإشارة فجعل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعندى ان معنى عبارة السكاكي رحمه الله ان التعريض أى الكناية العرضية قد يكون على طريق المجاز ان أريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز اذ لم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط بان أريد به كلا المعنيين أحدهما قصداً ولاً آخر تبعاً ( قوله كان كناية ) . فيه أن معنى الكناية

( قول المحشى ) عن مطلق المؤذى هذا هو لمضى الحقيق كما مر للحشى خلافاً للسيد

( قول المحشى ) يريد ان بينه وبين الكناية الخ حاصله ان المعنى التعريضى عند السكاكي اما ان يكون هو المعنى المكنى عنه أو المنجز به وتقدم عن السيد انه مغاير لها والمعنى الحقيقى مقصود من السياق لامن اللفظ وعند المحشى رحمه الله كما افاده بقوله وعندى الخ انه دأباً هو المكنى عنه قد يراد مع غيره وقد يراد وحده فتدبر

( قول المحشى ) فيه ان الكناية الخ أى عند السكاكي

## فصل ٢٠

( اطبق البلاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من المزموم الى لازم فهو كدعوى الشيء ببيته ) فان وجود المزموم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك المزموم من اللازم هذا ظاهر وانما الاشكال في بيان لزوم في سائر انواع المجاز ( و ) اطبقوا ايضا ( على ان الاستعارة ) حقيقة والتشبيه ( ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز ) وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا استعارة بالتحقيقية والتشبيهية لان التخييلية والمكينة عنهما يستلزم انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحد من هذه الامور يفيد زياده في نفس المعنى لا يفيد ما خلافا له بل لانه قد تأكد ان نبات المعنى لا يفيد خلافا فليست مزنة قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء

الانتقال من اللازم الى المزموم وفيما نحن فيه الانتقال من المزموم الى اللازم على ما يدل عليه قوله ويلزم منه التهديد كل من صدر منه الايداء ( قوله اطبق البلاء ) أى العالمين بالاصطلاحات وغيرهم من البلاء بالسابقة فانهم وان كانوا عالمين بلفظ المجاز والكناية والحقيقة والاستعارة والتشبيه لكنهم هم عالمون بمعانيها ( قوله ان المجاز ) أى المجاز يد فان غير المفيد مجرد توسعة في اللغة ( قوله ابلغ ) أى يكون كل منهما بالغاً الى حد الكمال في افادة المقصود فهو نقي من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لامن البلاغة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتصريح اذا كان مقتضى الحال كون المجاز والكناية اكثر بلاغة منهما بل لا يكون بايغاً وما قيل انه من المبالغة فهو يستلزم استعمال اشتقاق افعل من يد واستعماله بمعنى المفعول لان معنى المبالغة على ما في التاج علو كردن دركارى فمعنى الابلاغ بولغ فيه الا أن يقال سناد المجازى ( قوله لان الانتقال فيهما من المزموم الى اللازم ) اما في المجاز فظاهر واما في الكناية فلان اللازم اذا عر مساويا للمزموم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه كما صر فالمراد بالمزموم . المزموم في الذهن وان كان لازما في الخارج له وانما الاشكال الخ ) يعنى ان وجود المزموم انما يستلزم وجود اللازم . اذا كان اللزوم بينهما في الخارج وبيانه في انواع المجاز مشكل سيما فيما تكون العلاقة التضاد فاندفع ما قيل ان الشارح رحمه الله قد بين فيما سبق عند بيان فقات ان اللزوم متحقق في جميع اقسام المجاز فلا اشكال لان ما سبق بيان اللزوم الذهني الذي هو مناط الانتقال والمراد اللزوم الخارجى ( قوله لانها نوع الخ ) فقوله الاستعارة ابلغ من التشبيه تخصيص بعد التعميم اهتماما بشأنه لانها العمدة انواع المجاز وعليها مدار البلاغة وقبل الاستعارة ابلغ من التشبيه لاشتمالها على ادعاء كون المشبه من جنس المشبه به الوجه مختص بالاستعارة . سوى كونه نوعا من المجاز ( قوله بل لانه الخ ) عطف على ما قبله بحسب التوهم كانه قيل

( قول الخشى ) المزموم في الذهن ولو بالقرينة فانها تجعل اللازم ولو أعم في نفسه . لمزوما بسببها

( قول الخشى ) اذا كان اللزوم بينهما في الخارج اما اذا كان اللزوم بينهما في الذهن فوجود المزموم فيه خارجا لا يستلزم د لازمه فيه كما هو المقصود في الكناية كما في اطلاق الغيث على النبات والسبب في ذلك ان اللزوم الذهني قد يكون نه أو تنزيل كما في التضاد وكلاهما لا يستلزم الوجود الخارجى

( قول الخشى ) سوى كونه نوعا فانه غير مختص بها وحينئذ لا يكون من عطف الخاص نظرا لوجه الا بانيه

له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل مزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع اننا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ فلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معني كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فممكن لا يتغير معنى مساواة لاسد بان يدل عليه بان نجمله اسدا وهذا صريح في ان سراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يعلق في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لا فنقارها الى تأمل واقر والله أعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله ، وهو المسؤول لانعام القسم الثالث بالنبي وآله ،

رحمه الله تعالى حمل قول الشيخ بزيادة في نفس المعنى على افادته لزيادة في الفهم والشارح رحمه الله تعالى حمله على الزيادة في الواقع ( قوله ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ ) هكذا في النسخة المصححة وهو لمطابق لما في دلائل الاعجاز وهو "ظاهرا لا ينتقل في مجاز أولا الى المعنى الحقيقي ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة ينتقل من اللفظ الى المعنى وانما كان للعلم من طريق المعنى مزية على العلم من طريق اللفظ لأن في الاول يفهم المقصود بالدلالة العقلية لانه ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم وهي قوى من الدلالة للمغلبة وفي كثير من النسخ لانه يعلم

زيادة في مدلول احدهما ولذلك صرح بالمساواة فقال رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة فان المساواة المفهومة منه ومن قولنا رأيت اسدا لا يتصور فيها زيادة ولا نقصان فيتضح ما ادعاه من عدم افادة الاستعارة زيادة في المعنى وحينئذ يتجه عليه اعتراض المصنف ويدفع بما أجاب به أيضا واما قول الشيخ فلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر اه فعناء ان اختلاف الطرق الدالة على المعنى لا يوجب اختلاف وتغيرا في نفس المعنى بالزيادة والنقصان فان معنى كثرة القرى معنى واحد لا يختلف في نفسه بان يعبر عنه تارة باللفظ لموضوع بارائه ويكنى عنه أخرى بكثرة الرماد فيعلم في الاول من اللفظ في الثاني طريق المعنى وكذلك معنى مساواة لاسد لا يتغير في نفسه سواء عبر عنه باللفظ أو دل عليه من حيث المعنى بجمله اسدا فالمفهوم من احدي العبارتين هو معينه المفهوم من الاخرى من غير زيادة ونقصان في نفسه نعم هناك اختلاف في قوة الدلالة وتأكيدها كما بينا وعلى هذا وكلام الشيخ أولا وآخرا على ما فهمه المصنف كلام نفسه احترازا عن اختلاف الدلالة عليه أي المفهوم في نفسه واحد غير مختلف وان اختلفت الدلالة عليه فظاهر ان التشبيح ساقط وان اللفظ غلط والله الماهم للصواب واليه المرجع والمآب



في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيداً لاثبات تلك المساواة له لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول أفاد زيادة اقراء لم يفدها الثاني بل هي ان الاول أفاد تأكيداً لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة أصاها التشبيه والاصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واطرفه قولنا رأيت أسداً يفيد للرمشجاعة اتم مما يفدها قولنا رأيت رجلاً كالأسد لان الاول يفيد له شجاعة الأسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الأسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد ما خلافة ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت اسداً بالنسبة الى قولنا رأيت رجلاً كالأسد بالنسبة الى قولنا رأيت رجلاً مساوياً للأسد اوزناً عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضاً في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل

ليس كون المجاز والاستعارة والكناية أبغ لان واحداً من هذه الامور الخ (بل لانه الخ) (قوله ان يكون في المشبه به اتم) فاستعارته المشبه يفيد زيادة ليست في التشبيه فاندفع ما قبل ان قوله بان الاستعارة أصاها التشبيه لادخل له في الاعتراض (قوله فكيف يصح الخ) أي كيف يصح الساب الكلّي (قوله بان مراد الشيخ الخ) أي مراده رفع الايجاب الكلّي لا الساب الكلّي وان كان ظاهر العبارة لا يفيد (قوله وهذا وهم من المصنف بل مراده الخ) خلاصة الوجهين ان المصنف

(قول الشارح) بل معنى كلام الشيخ الخ أي وهذا لا ينافي افادة المجاز معنى اتم مما يفده التشبيه وانما اقتصر الشيخ على افادة التوكيد لانه المطرد في كل صورة بخلاف افادة الزيادة فلا بد في جواب الشارح مما ذكره المصنف تأمل

(قال السيد) بل معنى كلام الشيخ ان شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذا قلنا رأيت أسداً بري فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلاً كالأسد (أقول) العبارات لا تفيد ثبوت معانيها في نفس الامر لان دلالتها على المعاني ليست دلالة عقلية قطعية لا تمنع تخلف المعاني عنها بل هي دلالة وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل وهذا مما لا يشبه ولكنهم تعرضوا له في الخبر دفعا لما يتوهم من تعرضه باحتمال الصدق والكذب من ان احتماله لها على السواء وبينوا ان كذبه انما هو بخلاف مدلوله عنه ثم حل كلام الشيخ على ان الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكناية والتعريض ليس باعتبار ان الاستعارة والكناية توجبان أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى أي زيادة في الشجاعة وزيادة في القرى مثلاً مما لا يناسب المقام اذ لا يذهب وهم الى ذلك حتى يدفع بانهما لا توجبان ثبوت أصل الشجاعة وأصل القرى في الواقع فكيف يتصور ايجابهما الزيادة فيهما بل نقول اني ايجابهما الثبوت الزيادة في الواقع يوم ايجابهما لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وهو المناسب لهذا المقام اذ ربما يتوهم ان الابغية باعتبار دلالة إحدى العبارتين على معنى زائد لاندل عليه الاخرى فدفع ذلك وبين ان الابغية باعتبار تأكيد الدلالة وقوتها وهو معنى ما قبل أن المجاز والكناية كدعوي الشيء بيينة لا باعتبار

## الفن الثالث علم البديع

( وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام ) أى يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام إشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكلام فى قوله ويتبعمها وجوه أخر تورث الكلام حسناً وقوله ( بعد رعاية المطابقة ) أى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ( و ) رعاية ( وضوح الدلالة ) أى بالخلو

فى الأول من طريق اللفظ وفى الثانى من طريق المعنى وتوجيهه ان فى الأول استعمال لفظ المشبه به فى المشبه فتعلم المساواة من اللفظ وفى الثانى تعلم المساواة من طريق المعنى فإن معنى الثانى المساواة ، ولا دليل للفظ عليها ولا شك ان فى الأول مزية على الثانى ( قوله الفن الثالث الخ ) قد سبق تحقيقه بما لا مزيد عليه فى قوله الفن الأول علم المعانى ( قوله أى يتصور معانيها الخ ) يعنى ليس قوله علم بمعنى الملائكة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها والمعرفة بمعنى الادراك الجزئى الذى يحصل من استخراج الفروع من القواعد الكلية كما فى تعريف العلمين السابقين . اذ ليس فى علم البديع الا تصورات الحسنات وبيان عددها وتفصيلها فهو علم تبين فيه مفهومات الحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها فليس فيه مسألة فضلاً عن أن يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان الحسنات من توابع علم البيان ولم يجعله علماً برأسه فالمعرفة . بمعنى الادراك التصورى كما أن العلم قد يعطى على الادراك التصديق مناسباً لما تسمعه من أئمة اللغة من أن المعرفة تتعدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قالوا من أن لكل علم مسائل فالما هو فى العلوم الحكيمية وأما العلوم الشرعية فلا يتأني فى جميعها ذلك فإن اللغة ليس الا ذكر اللفظ ومفهوماتها وكذا التفسير . والحديث ( قوله إشارة الخ ) يجعل لاضافة لاهل كما هم الاصل ( قوله أى الخلو عن التعقيد المعنوى ) خص وضوح الدلالة به مع أنه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظي

( قال السيد ) الفن الثالث علم البديع ( أقول ) يسمى البديع بديماً لكونه باحثاً عن الامور المستغربة ( قال السيد ) فوجوه تحسين الكلام إشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكتاب ( أقول ) قد مر فى تحقيق معنى التعريف أن الاضافة كاللحم فى الإشارة الى المبدء والجنس وما يتفرع عليه والمناسب ههنا أن تجعل الاضافة للمبدء لما سذكره ( قال السيد ) أى الخلو عن التعقيد المعنوى ( أقول ) كانه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي أيضاً ليكون إشارة الى علم البيان على ما ذكر فى صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة الى علم المعانى فيكون نفيها على أن رتبة هذا الفن بعدها فقوله بعد ههنا بمنزلة قوله ويتبعمها وجوه أخر وقد علم بذلك أبصاً أن وضوح الدلالة المذكورة فى تعريف البيان يجب حملها على الخلو عن التعقيد المعنوى اعتماداً على ما سبق فى مباحث المقدمة فتأمل ( قول الشارح ) فوجوه تحسين الخ تفريع على ما علم من كونه ليس ثلماً ذا مسائل كما يؤخذ من المحشى ( قول المحشى ) ولادليل فى اللفظ أى من جهة خصوصية وضعه كما كان فى اللفظ . اسد ( قول المحشى ) يعنى ليس الخرد على المعاصم ( قول المحشى ) اذ ليس فى علم البديع الخ أى المنصود منه ذلك وأما الحكم عليها بكونها محسنة أو من الحسنات فليس من البديع بل علم مما سبق وما هنا بيان لما صدقته

( قول المحشى ) بمعنى الادراك التصورى سواء كان المدرك كلياً أو جزئياً وان شاعت فى الجزئات ( قول المحشى ) والحديث أى تفسيره ( قول المحشى ) قد يطلق أى يخص بذلك وان كان فى أصله عاماً للتصديق والنصور ( قول المحشى ) والحديث أى تفسيره

عن التعميد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتمابق  
الدر على اعتناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه  
التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضي الحال والخلو عن التعميد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا  
سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون  
داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والعرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس

لكونه مغلا بوضوح الدلالة به ليخص علم البيان ( قوله للتنبيه الخ ) أي التذكير ما علم من قوله وتبينها وجوه آخر الخ ( قوله  
احترازا عما يكون داخلا في البلاغة ) وهو المطابقة ووضوح لدلالة أعني الخلو عن التعميد المعنوي والخلو عن الغرابة وعن  
مخالفة القياس وعن التأليف وعن التناثر اما عن المطابقة ووضوح الدلالة فلان الشيء لا يكون بعد نفسه واما عن  
البواقي فلانها ليست بعد المطابقة ووضوح الدلالة اذ كل واحد منها . لكونه داخلا في البلاغة ليس تابعا لها في ايراث  
الحسن الذاتي ( قوله لانه يدخل الخ ) دال على قوله ولا يجوز الخ أي يدخل حين أرهد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل  
بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام وهو ماسوى المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس ظرف مستقرا  
اذ المحسنات التابعة ليس حصولها بعد المطابقة والوضوح فلا يشتملها التمرين فهو ظرف لغو متعلق بالتحسين ولا شك ان  
وجوه التحسين ما عدا المطابقة والوضوح مما يوجب الفصاحة بعد المطابقة والوضوح لما مر في المقدمة من ان الكلام الذي ليس  
مطابقا لمقتضى الحال وان كان فصيحيا ملتحقا بأصوات الحيوانات ليس له حسن عند الباطل . فالمحسنات الداخلة في البلاغة

( قال السيد ) لانه يدخل فيها الى آخره ( أقول ) أي في وجوه تحسين الكلام حينئذ أي حين يراد بها مفهومها  
الاعم بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التناثر مثلا بل نقول لا يخرج منها الا مطابقة لمقتضي  
الحال والخلو عن التعميد مطلقا بان يجري وضوح الدلالة أيضا على مفهومه المتبادر فيبقى الخلو عن التناثر بين الحروف أو  
الكلمات والخلو عن مخالفة القياس والخلو عن ضعف التأليف كلها مندرجة فيها مع انها ليست من علم البديع وأما الخلو عن  
الغرابة فيمكن ادراجه في وضوح الدلالة

( قول المحشي ) ليختص بعلم البيان لانه لا يحتز به الا عن التعميد المعنوي بخلاف اللفظي لان سببه قد يكون ضعف  
التأليف وقد يكون بجمع أمور كل منها موافق للقياس لكن باجتماعها يحصل التعميد اللفظي كما تقدم في الشارح  
( قول المحشي ) لكونه داخلا في البلاغة الخ لان البلاغة هي مجموع المطابقة والوضوح وهذه البواقي فلا يكون بعضها  
تابعا لبعض وسيأتي للمحشي منع هذا بقوله ولا شك الخ وانما ذكره هنا توجيهه للاحتراز في كلام القائل بان المراد بوجوه  
التحسين المفهوم الاعم الشامل فهذا هو وجه الاحتراز الذي خفي

( قول المحشي ) ولا شك ان تحسين الخ هذا مع ما بين هو عليه من ان الظرف لغو هو وجه الدخول الذي خفي أيضا  
قوله الذي ليس مطابقا كانه ادخل وضوح الدلالة في المطابقة لتعاقب الدلالة بالمعنى المطابق تدبر  
( قول المحشي ) ولا شك ان تحسين ما عدا المطابقة والوضوح الى قوله بعد المعاقب أي انما يحسن بعد المطابقة  
والوضوح فقوله بعد ظرف لغو لتحسين

من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام ، كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع (وهي) اى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوي) اى راجع الى تحسين المعنى بحسب العرافة والاصالة وان كان بعضها لا يتناول عن تحسين اللفظ (واقطى) راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي لان المقصود الاصلى والفرض الاول هو المعانى والالفاظ نوابغ وقواب لها فقال (اما المعنوي) فالمدكور منه فى الكتاب تسعة وعشرون (فنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا) والتطبيق والتكافؤ ايضا (وهى الجمع بين المتضادين اى معنيين متقابلين فى الجملة) بمعنى ليس المراد بالمتضادين ههنا الاسرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والمالكة او تقابل التضاييف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما سيجي من الامثلة (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع) من انواع الكامة (اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود أو فمابين نحو يمى ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان فى اللام معنى الانتفاع وفى على معنى النضر اى لها

سوى المطابقة والوضوح ، وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح فى الوجود . تابعة لها فى تحسين الكلام فتدخل كاهما فى التعريف فافهم فانه خفى على الناظرين وجه الاحتراز ووجه الدخول (قوله كالخلو عن التنافر مثلا) أراد به الخلو عن الغرابة وشغافة القياس وضعف التأليف فثبت كاهما تدخل فى وجوه التحسين على تقدير حماها على مفهومها الشامل كما عرفت فى الاضراب الذى ذكره السيد بقوله بل تقول الخ لا وجه له فان كان التمثيل ولفظ مثلا يتبادى على ان الشارح رحمه الله تعالى أراد دخول جميع الخلوات فى وجوه التحسين (قوله المطابقة) وهى فى اللغة الموافقة وطابقت بين الشئين جعلت أحدهما على حدو الآخر ومطابقة الفرس فى جريه وضع رجله مكان يديه فى ذكر المعنيين المتضادين ايقاع توافق بين ماهو فى غاية التناقض كذا فى شرحه للمفتاح (قوله فى الجملة) ولو بالواسطة (قوله أو اعتباريا) كالاحياء والامانة فانهما عبارتان عن الخلق يسمى باعتبار تعلقه بالحياة احياء وباعتبار تعلقه بالمات اماتة ه قال قدس سره فيه بحث الخ ه والجواب انه باعتبار كونهما لا ينتجتهما ان فى محل واحد يكون الجمع بينهما مطابقة ، وباعتبار تلازمهما فى الوجود خارجا وذهنا يكون بينهما مراعاة النظير (قوله بلفظين من نوع واحد) فيكون اللطف لاجتماعهما فى النوع أيضاً (قوله ايقاظا) جمع يفظ على وزن

(قال السيد) او تقابل التضاييف (أقول) فيه بحث لان الاب والابن لا يسمى فى الظاهر مطابقة ل هو مراعاة النظير اقرب (قول المحشى) وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح فى الوجود لان ذلك انما يكون اذا كان الظرف مستقرا كما سبق

(قول المحشى) تابعة لها فى تحسين الكلام وهو مقتضى كون بعد ظرفا لغوا لتحسين (قول المحشى) وباعتبار تلازمهما فى الوجود خارجا الخ اعتبار التلازم لانه يجب فى مراعاة النظير التناسب والتلازم منه وما قبل ان الشارح أخرج الطباق من تعريف مراعاة النظير بقيد لا بالتضاد وقد عمم التضاد هنا وهناك للتضاييف فيقتضى ان لا يسمى بمراعاة النظير وهم لانه لا يسماه من جهة التضاد وان يسميه من جهة التناسب لا بالتضاد الذى منه التضاييف

ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشتميه النفس وتجذب اليه فكانت احد في تحصيله واعمل ( او من نوعين ) عطاف على قوله من نوع والقسمه تقتضى ان يكون هذا ثلاثة قسم اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط ( نحو او من كان ميتا فأحييناه ) فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل ( وهو ) اى الطباقي ( ضربان طباقي الايجاب كما مر وطباقي السلب ) وهو ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منقضى او احدهما امر والاخر نهي فالاول ( نحو ) قوله تعالى ( ولكن اكثر الناس لا يعلمون ) يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا ( و ) الثانى نحو ( فلا تخشوا الناس واخشوني ) ( ومن الطباقي ) ما سماه بعضهم تدبجاً من دمج المطار الارض أى زينها وفسره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان المقصد الكناية او التورية واراد بالالوان مافوق الواحد ولما كان هذا داخلاً في تفسير الطباقي لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباقي وليس قسماً من المسمى برأسه فندرج الكناية ( نحو قوله ) اى قول اى تمام فى مرثية ابى نوح محمد بن حميد حين استشهد ( ترى ثياب الموت حمراً فأتى \* لها ) اى تلك الثياب ( الليل الاوهى من سندس خضر ) اى ارندى الثياب المتلطفة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى لجة الا وقد صارت الشاب خضرا

مضد أو كنف بمعنى يقطان والرقود جمع راقد ( قوله لا ينفع طاعتها الخ ) الحصر مستفاد من تقديم الجار والمجرور والاتقاع الذى يحصل من الدعاء والصدقة لغير اتقاع بشرة الطاعة لا بنفسها وكذا التضرر بالمعصية ( قوله فيه اعمال ) اى كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا وجه لى للتخصيص والوجه الاخرى الاشارة الى سبق رحمه تعالى بانه يثيب على الخير بمجرد العمل ويماقب على الشر بمد كثرة العمل والقصد التام ( قوله فى الجملة ) . اى باعتبار استلزام الاحياء للحيوة ( قوله لا يعلمون ما أعد لهم فى الآخرة ) ومن فى من الحيوة الدنيا اما ببيانى اى الظاهر الذى هو الحيوة الدنيا أو ابتدائية اى ظاهر الدنيا وهو التلذذ بالذات المخرجة لباطنها وهو كونها مزرعة للآخرة ( قوله من دمج المطار الارض ) من الدمج معنى القش فذكر الالوان كالنقش على البساط ( قوله لقصد الكناية والتورية ) لا لقصد حقيقة فان ذكر الالوان لا فائدة اصل المعنى ليس من المحسنات . ولا لقصد الجزفانه نصب القرينة المانعة عن ارادة الالوان لا يتحقق لجمع الا فى

( قل السبد ) الاوهى من سندس خضر ( أقول ) قال فى حاشيته خضر مرفوع فى البيت خبر بعد خبر لان القصيدة على حركة الضم اذ من جملة آياتها قوله \* وقد كانت البيض القواضب فى الوغى \* بواثر فعلى الآن من بعده بتر \* على ما يبيح . فى رد العجز على الصدر

( قول المحشى ) بانه يثيب على الخير الخ يدل له حديث من هم بحسنة فلم يملأها كتبت له ومن هم بسينة فلم يعاملهم تكتب عليه

( قول المحشى ) اى باعتبار استلزام الخ هذا معنى قوله سابقاً ولو بالواسطة فيكون تفسيراً للجملة

( قول المحشى ) ولا لقصد المجاز الخ رد على العصام حيث قل فى القصص على الكناية والتورية دون المجاز نظر

من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بالغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينبغي الا من لا يعرف معنى الكناية واما نديج النورية فكقول الحريري \* فذا غبر العيش الاخضر \* وازور المحبوب الا صفر \* اسود يوي الا يبيض \* وابيض فودي الاسود \* حتى رثى الى العدو الازرق \* فيا حبذا الموت الاحمر \* فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون نورية (ويحق به) أي بالطباق شيان أحدهما الجمع بين معنيين يتماق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تماق مثل السببية وال لزوم (نحو أشداء على الكمار رحاء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها (مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى \* ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله، فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى \* اغرقوا فادخلوا نارا \* لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق (و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معنهما الحقيقية بيان (نحو قوله) أي قول دعبل (لا تمجي باسم معش من رجل) يعني نفسه (ضحك المشيب برأسه) أي ظاهر ظهور آتاء (فبكي) ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء

الانفا دون المعنى فلا يكون من المحسنات المعنوية (قوله ولا ينبغي الخ) . فانه كناية في النسبة دون الصفة حتى يتوهم انه ليس كناية في الثياب الحر والخضر (قوله يتماق أحدهما الخ) وليس بينهما تناف بل يجتمعان كالرحمة والشدة فان الرحمة تكون شديدة وبهذا يمتاز عن الطباق فا قبل انه اذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر يتحقق بينهما ، تناف في الجملة . لان منافي اللازم منافي للزوم فيكون طباقا لا ملوقا به مدفوع لان اللازم قد يكون أعم (قوله لكنها مسببة عن اللين ومنافي السبب

(قول المحشي) فانه كناية في النسبة أي نسبة القتل اليه لانه يلزم من ترديه ثياب القتل انه قتل وقوله دون الصفة أي كما فهم ثافي الكناية ان الثياب الحر والخضر كناية عن صفة فقال انهما ليسا كناية عن صفة والحاصل ان الكناية ليست في الثياب الحر والخضر حتى يتوهم انها كناية عن صفة فيقال انها ليست كناية عن صفة بل الكناية في ترديها فهي كناية في النسبة وهي ثابتة (قول المحشي) تناف في الجملة أي بالواسطة

(قول المحشي) لان منافي اللازم الخ الموجود في هذه الصورة الرحمة التي هي لازمة اللين والشدة بمعنى الصلابة هي المقابلة للين الذي هو ملزوم الرحمة والمقااة التي هي مفروضة هي متافاة الشدة للين فكان حق العبارة كما في بعض الحواشي تقلا عن المحشي لان منافي الملزوم منافي لللازم أي لان الشدة المتأينة للين الذي هو ملزوم للرحمة تنافي الرحمة اللازمة للين والجواب ان اللازم وهو الرحمة قد يكون أعم فكما يكون مع اللين يكون مع الشدة والذي في المعصم ان الشدة سبب العنف الذي يقابل الرحمة ولا ينبغي ان سبب المقابل لأشئ . مقابل له كما ان سبب المقابل لأشئ . مقابل له اه فيكون المراد باللازم العنف اللازم للشدة لكن جواب المحشي حينئذ لا يكون موجها كما هو ظاهر وقول المحشي بمد ومنافي السبب

(ويسمى الثاني إيهام التضاد) لأن المعنيين المذكورين وإن لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقياً لكليهما قد ذكرنا بأنهم بوهان التضاد نظراً إلى الظاهر ولحل على الحقيقة (ودخل فيه) أى فى الطباق بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسم المقابلة) الذى جعلها السكاكى وغيره قسماً برأسه من الحسنات المعنوية (وهى أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر) أى بعمان متوافقة (ثم بما يقابل ذلك) أى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) فيدخل فى الطباق لأنه حينئذ يكون جمابين معنيين متقابلين فى الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا أن يكونا متناسبين ومتماثلين فإن ذلك غير مشروط كما سيجي من الأمثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة إلى المدد الذى وقع عليه المقابلة مثل مقابلة لاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والأربعة بالأربعة إلى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً) اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما (و) - مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله) نعوذ بك من دلاسة (ما حسن الدين والدنيا إذا اجتماعاً، وأصبح الكفر والاملاس بالرجل) قابل الحسن والدين والغنى بالقيح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الأربعة بالأربعة (نحو فأما من أفعلى وأنتى وصديق بالحسنى فسيسيره لليسرى وأما من يخل واستغنى وكذب بالحسنى فسيسيره لليسرى) ولما كان التقابل ظاهراً إلا مقابلة الاتقاء والاستغناء بيته بقوله (والمراد باستغنى أنه زهد فيها عند فقائه مستغن عنه) أى عما عند الله (فلم يتق أو استغنى بشهوات الدنيا من نعم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستلزماً لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففى هذا المثال تنبيه على أن المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو مالحق بالطباق لما مر من أن مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل المالحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة (زاد السكاكى) وتبريف

لا يوجب أن يكون منافياً للسبب (قوله إيهام التضاد) فهو محسن معنوى باعتبار إيهام الجمع بين الصدين ولا فهو جمع فى اللفظ فقط فيكون محسناً لفظياً (قوله فيدخل فى الطباق الخ) لا يخفى أن فى الطباق حصول اتفاق بعد التناقى . ولذا سمى بالطباق وفى المقابلة حصول التناقى بعد التوافق ولذا سمى بالمقابلة وفى كليهما إرادة المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده . واستلزام أحدهما الآخر لا يستلزم دخولها فيها فالحق مع السكاكى رحمه الله تعالى (قوله أنه زهد فيها عند

الخ صريح فى الاول فامل ما فى النسخ تحريف

(قول المحشي) ولذا سمى بالطباق لأنه جمع بعد الافتراق وقوله ولذا سمى بالمقابلة لأنها افتراق بعد الاتفاق (قول المحشي) واستلزام أحدهما الآخر أى استلزام المقابلة للطباق لأنه يلزمها الجمع بين متباينين لا يستلزم دخولها فيه لأن المازوء غير اللازم

(قال السيد) أى قول دعبل (أقول) هو على وزن ذ برج الناقية المسنة واسم شاعر من خزاعة (قال السيد) وزاد السكاكى وإذا شرط ههنا أمر شرط فمضه (قول) ظاهر هذا الكلام أنه لا يجب أن يكون

المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما ( واذا شرط ههنا ) أى فيما بين المتوافقين او المتوفقات ( أسر شرط ثمة ) أى فيما بين الضدين او الأضداد ( ضده ) أى ضد ذلك الامر ( كما بين الآيتين فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والانتفاء والتصديق جعل ضده ) أى ضد التيسير وهو التيسير المعبر عنه بقوله فستيسره للعسرى ( مشتركا بين اضدادها ) أى اضداد تلك المذكورات وهو البخل والاستغناء والكذب فملى هذا لا يكون يتأبى دلافة من المقابلة لانه اشترط فى الدين ولدينا ( اجتماع ) بشرط في الذكر ولا فى ر ضده ( ومنه ) أى من المولى ( مراعاة النظير ونسب التناسب والوفيق ) والاشلاف والتلقين ايضا ( وهى جمع اسر وما يناسبه لا بالاضداد ) والمناسبة بالصدر ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطبايا وذلك قد يكون بالجمع بين الاسرين ( نحو والشمس والقمر بحسبان ) وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور ( نحو قوله ) ي قول البحرى في صفة الابل ( كالقسي المعطافات ) أى المصنعات من عطف العود وعطفه حناه ( بل الاسهم مبرية ) أى منحوتة من براه نمته ( بل الاوتار ) جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للاميرى الوزير ، انت ايها الوزير اسمعنى الوعد شيعى التوفيق • يوسف المومحمدى الخاق • وقد تكون بين اكثر كقول ابن رشيق • اصح واقوى ماسمعناه فى الهندى • من الخبر المأثور منذ قدم • أحاديث ترويهما السيول من الحيا • عن البحر من كم الامير نعم • فإنه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف عجم مع ما فى البيت الثانى من صحة التركيب فى العنفة اذ جعل الرواية لصافر من كبر كما تقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطار اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كفى الممدوح على مادعاء الشاعر ( ومنها ) أى من مراعاة النظير ( ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى ) والتناسب قد يكون ظاهرا ( نحو لاندركه لا بصر وهو يدرك الابصار وهو

الله ) زهد عن الشيء وفى الشيء • رغب عنه ولم يرد ومن فرق بين زهد فى الشيء وعن الشيء • فقد أخطأ كذا فى المغرب ( قوله واذا شرط الخ ) أى اعتبر فيه قيدا كما فى شرح المفتاح الشريفي ( قوله ولم بشرط الخ ) بل اعتبر الاجتماع ( قوله فى صفة الابل ) أى المأزولة ( قوله انت اسمعنى الوعد الخ ) لقوله تعالى ( انه كان صادق الوعد ) وقوله تعالى ( وما توفيقى الا بالله ) وقوله تعالى ( لا تنزيه عليك اليوم ) وقوله تعالى ( وانك اعلى خلق عظيم ) ( قوله على ما يقال ) أى

فى المقابلة شرط لكن اذا اعتبر فى احد الطرفين شرط وجب اعتبار هذا فى الطرف الاخر ثم ان السكاكى مثل فى المطابقة بقوله تعالى ( فاضحكوا قليلا وابكوا كثيرا ) ولا شك انه مندرج عنده فى المقابلة ايضا اذ لم يجب فيها اعتبار الشرط كما ومن ذلك بعلم اتقاء التباين بين المطابقة والمقابلة فاذا توصل فى حديثهما عرف كونها اخص من المطابقة كما عند المصنف



اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيراً به وقد يكون خفياً كقوله تعالى \* إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم فإن قوله ان تغفر لهم يوم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم، لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزه يذمه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراز لا لا يتهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الذي في محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فسلته (ويلحق بها) اى براعاة النظر ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلغطين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم) اى النيات الذى ينجم اى يظهر من الارض لاساق له كالبقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) اى يتقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (و) لهذا يسمى ايهام التناسب) كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط \* وحرف كنون تحت راء ولم يكن \* بدال يؤم الرسم غيره النقط \* الحرف الناقصة الموزولة وهى مجرورة مبطونة على الرهط فى البيت السابق \* تجل عن الرهط الامانى عاده \* والنون هو الحرف المعروف من حروف المعجمة شبه به

في العرف وان لم يكن كذلك في الحقيقة (قوله فان اللطيف يناسب الخ) اللطيف اسم من اسمائه تعالى معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف اطلقا بالحقم اى رفق كنصر أو العالم بخفيات الامور ودقتها ان كان من لطف ككرم اطلقا ولطافة بمعنى دق وشيء منهما لا يناسب كونه غير مدرك للابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى المعنى الثانى باعتبار اشتماله على الدقة التى تناسب عدم كونه مدركا للابصار (قوله يناسب كونه مدركا للاشياء) اى للابصار. والا فطابق المدرك عينه لا ما يناسبه والمناسبة على ما ذكرنا بالعموم والخصوص (قوله فالنجم الخ) فى النجم بالنسبة الى الشجر حقيقة مراعاة النظر وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها ويسجدان تجاز عن اتقيادها (قوله تجل عن الرهط الخ) من جل جلالة

(قول السيد) تجل عن الرهط الامانى غداة لها من ثقل في ثمالها رهط (أقول) قبل الرهط الاول ازار من جلود تشق وتآزر به الاماء. يعنى انها ملكة فلابسها رقيقة فيكون قد وصفها اولا برقة حالها حينئذ وثانيا بكثرة قبائرها نسباً ويجوز ان يكون المعنى انها كريمة المناسب ليس فى حسبها امة فيكون الرهط الاول أيضاً من رهط الرجل اى قومه

(قول الحاشي) والا فطابق المدرك الخ اى المدرك للاشياء هو عين الخبير فلا يقال ان الخبير يناسبه لانه عينه وانما يقال يناسبه اذا كان الادراك لخصوص الابصار فان ادراك الاشياء وان كان أعم لكن يناسبه لكونه فرداً منه وعبارة المعصام وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشيء لا ما يناسبه اى لا ما يناسب المدرك للشيء. فلاولى أن يقال الخبير يناسب كونه مدركا للابصار

(قول الحاشي) علي ما ذكرنا اى من كون الاشياء هى الابصار وقوله "عموم" والخصوص اى العموم فى الخبير والخصوص

الثاقفة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما فهم وراء اسم فاعل من رأيته اذا ضربت ريشته وكذلك  
 دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم  
 الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ن تركب من النوق ما هي في الضمرة والانحناء كالنوق يركبها  
 الاعرابي لزيادة الاطلاق فيضرب ريشها اذا حركها من شدة الهزال يريد ان سراكب هذه الحبيبة -مان  
 ذوات اسمته في ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايها ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه  
 بعضهم بالنفوف من قولهم برده نفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بـمان  
 متلازمة وجل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابة تسربل وشيا من خزوز تطارزت \*  
 مطارفها طارزا من البرق كالنهر \* فوشى بلا رقم ونقش بلا يد \* ودمع بلا عين وضحك بلا نثر \* تسربل  
 اي لبس السربال والوشى ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطارزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع معارف  
 وهو رداء من خز مريم له اعلام والعارز جمع طراز وهو علم اثوب وكقول ديك الجن \* احل وامرر  
 وضرو انفع وان \* واخشن ورش وابر وانترب للامالي \* اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف  
 نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اي اصالح حال من يخل حاله وابر من يرى القلم اذا  
 نمته اي افسد حال المفسدين وانترب اي اجسب للامالي واجمعها يقال ندبه لامر فانترب اي دما له فاجاب

يخضر عظم ونمديته بعن يتضمن معنى النزه والرهط بالسكون وبحرك جلد يشقق جوانبه من اسافله ليتمكن المشي فيه  
 يابس الصغار والحبض او جلد يشقق سيورا والاماني المنسوب الى الاماء جمامة والغادة من غبد كفرح غبدا يقال امرأة  
 غبداء وغادة ايضا اي ناعمة لينة بيضة الغبد وهو النعومة وجلانها عن الرهط كناية عن كون ملابسها رقيقة وكونها مملوكة  
 كما قاله السيد لا يفهم من البيت وعقيل بالتصغير اسم قبيلة والممالك جمع مملوك وهو العبد يعني ان لها في عبيدها رهطا  
 من عقيل فيفيد كثرة عبيدها وان فيها قبيلة من عقيل وما قاله السيد من انه وصفها بكثرة قبائلها نسبها فلا يفهم من البيت  
 الا ان يقال كان في كتابه في ممالكها بدون الياء جمع مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة عليه بمعنى ان لها من عقيل  
 رهطا حال كونها كاذبة في ممالكها فيفيد تعدد الرهط لان الرهط الواحد لا يكون له ممالك بل مملكة \* قال قدس سره  
 انها كريمة المناسب \* على صيغة المفعول من قولهم فلان يناسب فلانا فهو انيب اي قريب يعني كريم كل من تنسب  
 اليه ليس في حسب تلك المرأة امة (قوله وليس المراد الخ) فسرته في شرح المفتاح بهذا المعنى حيث قل وعن ان تركب  
 من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالحوت وهو أولى ليكون فيه ايضا ايها المناسب (قوله صفة راء) لا صفة دال وان  
 كان قريبا منه يدل عليه ملاحظة المعنى (قوله مطرف) بكسر الميم وضما وفتح الراء قل الفراء واصله الضم لانه في المعنى

في يدرك الابصار حيث قيد بالا بصر  
 (قول الشارح) تسربل وشيا الخ معنى البيت لبس السحاب قبسا منقوشا من خزوز عاير - اردية مطرزة بالبرق  
 كالنهر وقوله ودمع بلا عين وضحك بلا نثر الخ متفرع على ما علم من صفة السحاب لائلى ما ذكره

فالاول داخل في مراعاة النظر لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة (ومنه) أي من المعنوي (الارصاد) وهو نصب الرقيب في الطريق من رصده أي رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث (ويسميه بعضهم التسميم) ويرد مسهم فيه خطأ مستوية (وهو ان يجعل قبل المعجز من الفقرة) وهي في الشئ منزلة البيت من الشعر مثلاً قوله وهو بطبع الاسجاع نحو امر لفظه فقرة ، نقرع الاسماع زواجر بعثه فقرة أخرى وهي في الاصل حلى بصاغ على شئ فقرة الظاهر (وأي البيت حلى على) أي على المعجز وهو آخر كلمة من البيت أو الفقرة (د عرف الروي) اطرف متعالي يدل أي إنما يجب فهم المعجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه وآخر الايت أو الفقرة ويجب تكراره في كل منها فإنه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه المعجز لعدم معرفة حرف لروي كقوله تعالى • وما كان الناس إلا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لغضي بينهم فيما فيه يختلفون • فإنه لو لم يعرف ان حرف لروي النون لربما فهم ان المعجز هنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله • أعلت دى من غير جرم وحرمت • بلا سبب يوم اللقاء كلامي • فليس الذي حلت به محل • وليس الذي حرمته بحرام • فإنه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما فهم ان المعجز بمجرم فالارصاد في الفقرة (نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون و) في البيت (نحو قوله) أي قول ممرود ممدى كرب (اذا لم تستطع شيئا فدعه • وجاوزه الى ما تستطيع • ومنه) أي من المعنوي (المشاكلة وهو ذكر

ماخوذ من اطرف أي جعل في طرفيه العلمان ولكنهم استقلوا الغم فكسروه (قوله وهو نصب الرقيب) فما قبل المعجز كانه رقيب نصب لغم المعجز (قوله فيه خطر مستوية) فما قبل المعجز والمعجز كأنهما خطان مستويان في البيت (قوله بمنزلة البيت) في ان رعاية القافية واجبة فيهما ، بخلاف المصراع الا انه فرق بينهما فان البيت يكون بيتا واحداً والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى (قوله حلى) بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجهه حلى بغم الحاء وكسرهما وتشديد الباء مع كسر اللام (قوله اذا عرف الروي) أي من حيث انه روي ، بان يعرف القافية أيضاً لان الروي آخر القافية فلا يرد ان معرفة الروي وهو النون في الآية والميم في البيت لا تدل على ان المعجز يختلفون وحرام لجواز أن يكون يختلفون ومعلوم الى

(قول الشارح) كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا لانهم لم يعرف فيها الروي وليس كذلك فان ما قبلها يشركون

(قول المحشي) بخلاف المصراع هو احد شطري البيت فلا يجب فيه رعاية قافية صاحبه

(قول المحشي) لانكون فقرة أي لا تسمى فقرة بدون الاخرى

(قول المحشي) بان يعرف اتماماً أيضاً المراد بالقافية ما عند التحليل وهو الكلمة الاخيرة من البيت أو الفقرة لامن

التحرك قبل الساكن كما عند غيره لانهم لا يتحدون ويختلفون فيه

الشيء بانفذه غيره او وقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير (تحقيقاً او تقديرًا) اي وقوعاً محققاً او مقدراً (فالاول كقوله قالوا اقترح شيئاً) من اقترحت عليه شيئاً اذا سأله اياه من غير روية وطالبته على سبيل النكاح والنكاح لا من اقترح شيئاً بتمده ومنه اقترح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى (نجد) مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء (لك طبعه) قلت اطبخوا الى جبة وقيصا) اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بإلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام (ونحوه تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقدراً (نحو قوله تعالى) قولوا آمنا بالله وما انزل اليه الى قوله (صبعة لله) ومن احسن من

ما ذكرنا أشار الشارح رحمه الله بقوله اذ لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الخ (قوله لوقوعه في صحبته) أي لوقوع الشيء في صحبة الغير في قصد المتكلم بان يكون ذكر الغير سابقاً اما محققاً أو مقدراً وقصد المتكلم وقوع شيء في صحبته فاندفع ما يتوهم من ان الوقوع في صحبته بعد الذكر فكيف يكون علة له قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه للمفتاح سواء كان بينهما شيء من العلاقات المتغيرة في المجاز كاطلاق السبغة على جزاء السبغة المسبب عنها المترتب عليها أولاً كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والتمبص ومن هنا قوى اشكال المشككة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز ، لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بان لوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازاً انتهى أقول القول بكونه مجازاً ، ينافي كونه من المحسنات البديعية وانه لا بد في مجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتبين الوجه الاول ولعل السر في ذلك ان في المشككة ، نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس فيه ارادة المعنى بصورة عجيبة فيكفيه الوقوع في الصحبة فيكون محسناً معنوياً وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضاً من هذا القسم اذ فيه أيضاً نقل المعنى من لباس الى لباس آخر انكته ولذا كان وظيفة المعاني وان صرح الشارح رحمه الله فيما سبق بكونه من باب المجاز فالحقيقة والمجاز والكتابة قسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في معنى واما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى لفظ آخر ، فهو ليس شيئاً منها (قوله حيث اطلق الخ) فيه اشارة الى ما في شرح

(قول المحشى) لعدم العلاقة أى لعدم اعتبارها والا فقد تكون كما في جزاء السبغة

(قول المحشى) ينافي كونه من المحسنات لان التحسين انما يكون بعد المطابقة ورعاية كيفية الدلالة

(قول المحشى) وانه لا بد في المجاز الخ وهذا لا يتحقق الا فيما فيه علاقة كاطلاق السبغة على جزائها دون غيره

(قول المحشى) نقل المعنى من لباس الخ لان العلة في التعبير عنه بذلك اللفظ سبق ذلك لالفاظ مع قصد المتكلم وقوعه

في صحبته فاللفظ متعق وانما نقل المعنى اليه وحينئذ لا تكون العلاقة بين المعنيين اذ لم ينقل من أحدهما شيء الى الآخر

حتى يعتبر تناسب المنقول عنه واليه

(قول المحشى) فهو ليس شيئاً منها ولومع علاقة كما في جزاء السبغة اذ لا قصد لها هذا وقال بعضهم لا مانع من ان

ذلك مجاز من وجه محسن من وجه وفيه ان الكلام في ان سبب الاطلاق هو الوقوع في صحبته كما هو صريح التعريف

فتدبر في انه تقدم ان الكتابة بالالوان عن النسبة من المحسنات الا ان يكون التحسين من خصوص الالوان لا الكتابة

الله صبغة ونحن له عابدون ( وهو ) اي قوله صبغة الله ( مصدر ) لانه فعلة من صبغ كالجلاسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ ( مؤكداً لا آمننا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس ) فيكون آمننا مشتملاً على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه فنكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكداً لمتضمن قوله آمننا بالله فيكون قوله لان الايمان تمليلاً لكونه مؤكداً لا آمننا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحة ما يدير منه بالصبغ تقديره بقوله ( والاصل فيه ) اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بالنظ الصبغ ( ان النصاري كانوا يسمون اولادهم في ماء اصفر ، يسمونه الممودية ويقولون انه ) اي الغمس في ذلك الماء ( تطهير لهم ) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرياً حقاً فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمننا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لامتثل صبغتنا وطهرنا به تطهير الامثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمننا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالعنى ان المسلمين اسروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغكم ايها النصارى ( فغير عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة ) او وقوعه في صحة صبغة النصارى تقديره ( بهذه القرينة الحالية ) التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظاً وهذا كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس كما يفرس فلان يريد رجلاً يصطنع الى الكرام ويحسن لهم فيعبر عن الاصطناع بالنظ القرس

المتاح من النفس وان أريد بها الذات والحقيقة . لا تطلق على الله تعالى الا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل ان النفس قد يراد به الذات وقد يراد به القلب واطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثانى يكون بالمشاكلة واما بالمعنى الاول فلا لان الذات تطلق عليه تعالى على انه قال في شرح الكشاف وانت خبير بان لا اعلم ما في ذلك وحققتك ليس بكلام مرضى لان المراد لا أعلم معلومك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسى فيكون المراد من النفس عمل العلم دون الذات والحقيقة ( قوله وهي الحالة الخ ) لان المصدر الذى يكون على وزن فعلة بكسر الفاء يكون للحالة والنوع ولا منافاة بينه وبين التأكيد لاشتماله على التأكيد ( قوله أى تطهير الله ) أى المراد من صبغة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان حقه التقديم الا انه لم يرض بالفصل بالتفسير بين الموصوف والصفة ( قوله مؤكداً المضمون الخ ) فيكون عامله واجب الحذف كما في له على الف درهم اشترقا والاصل صبغنا الله صبغة ولوجب حذفه وجه آخر وهو انه اضيف المصدر الى فاعل الفعل فان المصدر الذى يضاف الى معمول الفعل ، او يذكر معه يكون حذف عامله واجبا على ما في الرضى ( قوله يسمونه الممودية ) اسم الماء الذى غسل به عيسى عليه السلام فزجوه بماء آخر فكما أخذوا منه ماء صبوا بقدره ماء آخر ( قوله وصبغنا الله ) أى غمسنا الله في الايمان الذى هو كالماء الظاهر من صبغ يده في الماء غمسها فيه أولونا الله من صبغه كغمه

( قول الحاشي ) لا تطلق على الله الا مشاكلة أى لا يطلقها غيره عليه اما اطلاقه هو كما في يحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه فلا يلزم فيه المشاكلة فلم عدم صحة الاستدلال بهاتين الآيتين على اطلاقنا بلا مشاكلة ( قول الحاشي ) أو ذكر معه كما في سقيا لك

للمشاكاة بقربة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال (ومنه) أي من المعنوي (المزاوجة وهي ان تزواج) أي  
توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزيان ( بين معنيين في  
الشرط والجزاء ) أي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب  
على الآخر ( كقوله ) أي قول البحتري ( اذا ما نهى الناهي ) ومنعنى عن حبها ( فليج بي الهوى ) ولزمى  
( اصاحت الى الواشي ) أي استتمت الى التمام الذي يشى حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى على ( فليج بها المهجر )  
زواج بين نهى الناهي واصاحتها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن يرتب عليهما الجاح شيء ومثله  
قوله أيضا اذا احترت بما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زواج بين الاحتراب وتذكر  
القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان  
معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط  
بين نهى الناهي والجاح الهوى وفي الجزاء بين اصاحتها الى الواشي والجاح المهجر اذ لا يعرف أحديهما بالمزاوجة في  
مثل قولنا اذا باءنى زيد فسلم على أجازسته فالتفت عليه (ومنه) أي من المعنوي (المكس) والتبديل (وهو  
أن يقدم جزء من الكلام على جزء آخر) ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره  
القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تمكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة  
المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى • وتخشى الناس والله أحق ان تحشاه • وقول الشاعر • سريع الى ابن  
العم يعلم وجهه • وليس الى داعي الندى يسريع • ولا عكس فيه ( ويقع ) المكس ( على وجوه منها ان يقع  
بين أحد طرفي جملة وما اضيف اليه ) ذلك الطرف ( نحو عادات السادات سادات العادات ) فان المكس

ينصرف وضربه لونه لاملل صبقنا باحد المعنيين وكذا الحال في الوجه الثاني ( قوله بلفظ الغرس ) في اغرس ويغرس لوقوعه  
في صحبة غرس الاشجار المذكور نقديراً ( قوله على ان الفعل الخ ) ولا يجوز أن يقرأ على صيغة الخطاب أو يسند الى افظ  
البن كما في قوله تعالى ( لقد تقطع بينكم ) ، اذ لم تقع المزاوجة على البن الا ان يجعل افظ البن مقعاً ( قوله أي يجعل الخ )  
قوله في الشرط والجزاء حال من المعنيين أو صفة له وما وقع فيه المزاوجة محذوف ( قوله اذا مانهى الخ ) والمقصود منه  
انها في ودادى على خلاف ما انا عليه في ودادها ( قوله اذا احترت يوما الخ ) الضمائر راحمة الى الفرسان في البيت السابق  
والمعنى اذا تحاربت هؤلاء الفرسان وتقاتلوا ففاضت دماؤها التي يسفكونها في القتال تذكرت ما بينهم من القرابة الجامعة  
لم ففاضت دموعها اشتاقا على قطعة الرحم يريد انهم مع كونهم اقارب تقاتلوا وتحاربوا ( قوله من ان معناه الخ ) لان الظاهر  
أن يكون في الشرط والجزاء ظرفاً ليزواج ( قوله ومنه المكس الخ ) ففيه تبديل المعنى وتعبيره أولاً ثم يتبعه وقوع التبديل

( قول الشارح ) الى ضمير المصدر أي بتجريد الفعل عن الحدث المخصوص فيبقى مجرد الابقاع  
( قول الحاشي ) اذ لم تقع المزاوجة على البن بناء على ان بين فاعل حقيقة بنى على الفتح في محل دفع وتام الكلام في معاوية

ند وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام وبين القسادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما أنه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات (ومنها) أي من الوجوه (ان يقع بين متعاقبي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين (ومنها) أي من الوجوه (ان يقع بين الفعلين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لمظان واقمان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت \* طويت باحراز الفنون ونيابا \* رداء شبابي والجنون فنون \* فحين تعاطيت الفنون وحظها، نيين لي ان الفنون جنون \* (ومنه) أي من الممنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وإبطاله (لكنة كقوله) أي قول زهير (ف بالديار التي لم يعرفها القدم \* بلى وغيرها الارواح والديم \* ) دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقدم العهد لم يعرف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لئلا تكون الكآبة والحزن والحيرة والدهشة حتى كأنه اخبر أولاً بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاق فنقض كلامه السابق قائلاً بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله ، فاف لهذا الدهر لا بل لاهله \* (ومنه) أي من الممنوى (التورية وتسمى الايهام أيضاً وهي ان يطلق لفظاً له معنيان

في اللفظين بخلاف رد المعجز على الصدر فانه يراد اللفظين أحدهما في أول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى (وتخشى الناس والله أحق ان تخشاه) فلذا كان العكس من المحسنات المعنوية ورد المعجز على الصدر من الحسنات اللفظية (قوله ومعنى وقوعه الخ) أي ليس معناه انه يقع في شيء كان بين الطرفين (قوله وهما لفظان واقمان في طرفي جملتين) يريد بذلك أن وقوعهما جزئين من طرفي الجملتين يوجب كون العكس واقما في جملتين ، لاختلافهما باعتبار المسند أغنى حل ويحلون ولولا وقوعهما في الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جملة اذلا اختلاف الا بالقديم والتأخير فما قيل كما انهما واقمان في طرفي جملتين واقمان نفس الطرفين أيضاً فلا وجه لقول بان العكس واقع في الفعلين واقمين في طرفي جملتين وهم (قوله ونقضه بانه قد غيرها الخ) أي نقضه بقوله بل قائلاً بانه قد غيرها الخ يدل على ذلك قوله بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم وهي جمع ربح لانه في الاصل واوقبت بالياء لكسر ما قبلها فاذا زال الكسر عاد الى الاصل (قوله معنيان حقيقيان أو مجازيان أو أحدهما حقيقي والاخر مجازي) . لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من أحدهما

(قول الحشى) لاختلافهما باعتبار المسند أي لاختلاف الجملتين باعتبار المسند لان المسند فيهما غير الجزئين بخلاف مثال الشارح الآتي وهذه الحاشية وقع فيها في كثير من النسخ تعريف وصقطة لكنها صحيحة في نسخ الطبع (قول الحشى) لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال وذلك لان الامر في التورية دائر بين ارادة احد المعنيين كل منهما باستعمال اللفظ فيه على حدته فلو كان أحدهما حقيقياً والاخر مجازياً كان الامر دائراً بين ارادة المعنى الحقيقي باللفظ وحده وبين

قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتماداً على قرينة خفية (وهي ضربان مجردة وهي) التورية (التي لا تجتمع شيئاً مما يلايم) المعنى (القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فإنه أراد باستوى معناه البعيد وهو استوى ولم يقرن به شيء مما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (ومرشفة) عطف على مجردة وهي التي تجتمع شيئاً مما يلايم المعنى القريب المؤدى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله (نحو والسماء بنيناها بايد) فإنه أراد بايد معناها البعيد أعني القدرة وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب أعني الجارحة لمخصوصة وهو قوله بنيناها أو بلفظ بعده كقول القاضي أبي الفضل عياض يصف ريعاً بارداً \* أو الغزاة من طول المدى \* خرفت فلما تفرق بين الجدى والحمل \* يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدى في أوان الحمل ببرج الحمل أراد بالغزاة معناها البعيد أعني الشمس وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي ليس يراد أعني الرشاء حيث ذكر الخرفة وكذا ذكر

إلى الآخر وبه تمتاز التورية عن المجاز والكسبة وبهذا ظهر أن التورية ليست من أيراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم أنه إذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازياً كانت من علم البيان بالنسبة إلى المعنى الحقيقي لها أو لأحدهما وأما بالنسبة إلى المعنى الذي هو تورية بالقياس إليه فلا إذ لا علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما إلى الآخر فتدبر فإنه مما خفي على بعض الأكابر (قوله قريب وبعيد) أي قريب إلى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه فكان المعنى القريب سائر للبعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من الحسنات المعنوية فإنها إرادة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسنة وحصول المعنى بعد الطلب وهو الذي فلو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن تورية بل اجزالا (قوله على قرينة خفية) حتى يذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب ولو كانت القرينة واضحة لم يكن تورية لعدم سائر القريب للبعيد (قوله ولم يقرن به الخ) ، فيه أن العرش مما يلايم المعنى القريب (قوله أعني القدرة) ولا فائدة كلها جمع اليد (قوله ما يلايم المعنى القريب) لأن البناء وإن كان يطلب القدرة لكن طلبة لليد أكثر (قوله فلما تفرق) من إرادة المجازي وحده ولا انتقال من الحقيقي المراد باللفظ وحده إلى المجازي المراد كذلك نعم أن كان لمؤدى عنه المجازي فالعلاقة لازمة في المعنى المجازي المراد باللفظ مجازاً بالنسبة لمعناه الحقيقي في ذاته لا لمعناه الحقيقي من حيث احتمال أنه المراد باللفظ وحده الذي هو أحد الاحتمالين هذا لتحقيق مراده فتدبر فإنه قد غفل عنه بعض الناظرين وأنعم ما قال السكاكي في ضابط التورية بأن يكون اللفظ استعمالاً لأن قريب وبعيد ويراد البعيد حيث أبدل معنيان باستعمالان ثم أنه إذا أريد الاستعمال البعيد وكان مجازاً فيازم أن تكون قرينة المجاز أيضاً خفية كما أن قرينة إرادة الاستعمال المجازي خفية ولا فلا وجه لبعده إلا إذا كان المراد به عدم كثرة استعمال اللفظ في ذلك المعنى كما ذكره الحاشي وهو مأخوذ من عبارة السكاكي السابقة ثم أن المراد بخفاء القرينة أن لا تكون لفظية وإن كانت حالية فاطمة بالمنع كاستحالة في الآية (قول الحاشي) فيه أن العرش مما يلايم الخ قد يقال أن التورية بمجموع استوفى على العرش وقول الشارح أراد باستوى إقتصار على المعنى كذا قيل



الجدى والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للآخرى كبيت السقط \* اذا صدق الجدى افترى المم  
للفنى \* مكارم لا تخفى وان كذب الخلال \* اراد بالجدى الحظ وبالم الجماعة من الناس وبخال الخيلة فان قلت  
قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى \* الرحمن على العرش استوى ، انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على  
العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازاً كقوله  
تعالى \* وقالت اليهود يد الله مغلولة ، أى هو بخيل ، بل يدها مبسوطتان ، أى هو جواد من غير تصور  
يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتحمل للثنية من ضيق المعن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام  
وكذا قوله والسما بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة  
ومجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتعمل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد  
النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل  
الاعجاز اهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسيرهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة  
خوفا على السامع من خطرات تقع للجهاى واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى  
المصنف في جمل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين (ومنه) اي من الممنوي  
( الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ) أى احد الممنين ( ثم ) يراد ( بضميره )

التفريق أى ما يميز بينهما (قوله وقد يكون الخ) يشمر بان ليس في البيت السابق كل من التوريتين ترشيحا للآخرى وليس  
كذلك لان ذكر الجدى والحمل كما انه ترشيح للفزاة كذلك الفزاة ترشيح للعمل والجدى الا ان يقال استعمال الجدى والحمل  
في البرجين وولد البقر والغنم شائع لا تفاوت بينهما في القرب والبعد ( قوله اذا صدق ) من التصديق وكذلك كذب أى  
اذا حصل للفنى ما يتناه من الجدى شبه حاله بحال من يخبر المحاطب برأيه فيعطيه اياه ويصدق في ذلك الخبر كما في قوله  
صل الله عليه وسلم فيصدق الفرج أو يكذبه والخيلة بفتح الميم وكسر الحاء الغان كذا في شمس العلوم والقاموس أى وان  
كذب الغان ما يقوله المم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل من التخيل أى القوة الخيلة وقيل انهما من الصدق  
والكذب بمعنى الثبوت والاتقاء أى اذا ثبت الجدى وان اتقى الخيلة أى المظنة أى علامة تلك المكارم (قوله انه تمثيل) .  
أى تصوير كما صرح به في قوله تمثيل وتصوير لعظمته وليس المراد انه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه  
(قوله بما يرادف الملك) بضم الميم أى الساطنة (قوله والتحمل) أى الاحتيال الصيغة الثنية في يدها بان يراد النعمة الدنيوية  
والآخروية ( قوله أن يتحمل ) من يحمل به اذا سعى بالباطل ويمد بالباطل ( قوله حقيقة أو مجازاً ) اما حال عن مفرداته

( قال السيد ) الاستخدام ( أقول ) يعنى بالمجموعتين من جذمت الشيء قطعت ومنه سيف نخدم وقد قطع ههنا الضمير عما  
هو حقه وروى بالخاء المهملة والذال المعجمة من جذمت أى قطعت أيضاً وروى بالمججمة والمهملة كأنه جعل المعنى الذى لم يرد  
أولا تابعا في الذكر المعنى المراد فرد اليه الضمير (قول الخشبي) أى تصوير الخ أى تصوير للمظنة بصورة ما زومها لانه كناية  
( قول الخشبي ) من عمل به الخ لان كون المفردات حقيقة كما يقوله اهل التفويض باطل عنده وكذا كونها مجازاً

أي بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه) أي ضميري ذلك اللفظ (أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بالضمير الآخر معناه (الآخر فالاول كقوله، إذا نزل السماء بارض قوم، رعيناه وان كانوا غضاباء) أراد بالسماء الغيث والضمير الراجع إليه من رعيناه النبات (والثاني كقوله) أي قول البحتري (فسقى الغضا والساكنية وان هم \* شبوه بين جوانحي وضلوعي) أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضا وهو المجرور في الساكنية المكان وبالأخر وهو المنصوب في شبوه النار أي أوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا (ومنه) أي من المعنوي (الف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر ما لكل) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه) أي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لأن النشر إما على ترتيب الف) بأن يكون الاول من النشر للاول من الف والثاني للثاني قبله وهكذا على الترتيب (نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما ليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب (وإما على غير ترتيبه) أي ترتيب الف وهو ضربان لأنه إما ان يكون الاول من النشر للآخر من الف والثاني لما قبله

أو خبر كان المحذوف (قوله أي بالضمير الراجع إلخ) فالضمير مستعمل في معنى آخر، لكونه عبارة عن المظهر والضمير الغائب انما يقتضي تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يلزم استعمال اللفظ في المعنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز إذا أريد بالضمير المعنى المجازي على ما دام (قوله إذا نزل السماء إلخ) وصف الشاعر قومه بالغلبة على من عداهم من الاقوام بأنهم برعون كلامهم من غير رضام (قوله بين جوانحي وضلوعي) الجوانح الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالضلع مما يلي الظهر الواحد جانحة كذا في الصحاح (قوله بأحد الضميرين إلخ) وكلتا المعنيين مجازيان للغضا فإنه اسم للشجر في البادية في الايضاح الشجر بدل النار وحيفئذ يكون المعنى الثاني حقيقيا والايقاد ينسب إلى النار وإلى ما يوقد به (قوله وهو ذكر النخ) الضمير للف والنشر لانهما نوع واحد من المحسنات (قوله نحو ومن رحمته إلخ) فان قيل قد تعين الضمير في لتسكنوا فيه للعود إلى الليل فلا تكون الآية من الف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق من الاشتراط انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى

(قول الحاشي) لكونه عبارة عن المظهر فضمير رعيناه عبارة عن السماء المراد به النبات حين عبر عنه بالضمير اما المبرر بلفظه أولا فالمراد به المظهر فراد الحاشي رحمه الله ان الضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظاهر والمظاهر يستعمل في المعنى الآخر كما استعمل في المعنى الاول وليس الضمير عبارة عن المعنى الآخر لكون ذلك المعنى معني مرجه اذ الضمير الغائب انما يقتضي تقدم ذكر المرجع ليكون عبارة عنه وبعد كونه عبارة عنه لا يلزم أن يكون مرادا منه أي من ذلك المبرر عنه بالضمير معناه الاول وإذا أريد به معنى آخر لا يلزم الجمع بين المعنيين الحقيقي والمجازي ولا الاشتراك لأن هذا المعنى الثاني لم يرد من الاول بل من لفظ ثان هو عين الاول عبر عنه بالضمير فتدبر فإنه قد خفي على بعض الناظرين

ومكذا على الترتيب وليسم مكموس الترتيب ( كقوليه ) اي قول ابن حيوش ( كيف اسلمو وانت حققت  
وغصن ، وغزال لحطا وقد وردنا ) فاللاحظ للفرزال والفد للفسن والردي للحقف وهو النقا من الرمل شبه  
به الكفل في المعظم والاستدارة أولا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر  
جودا وبهاء وشجاعة ( والثاني ) وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال ( نحو وقالوا لن يدخل  
الجنة الا من كان هوداً او نصارى ) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال  
دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالاً وهو الفريقان ولك ان تجمله قول الفريقين فانه  
قد لف بين القولين في قالوا أي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح لف بين القول  
فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور أولاً على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو  
ان تلف بين الشيتين في الذكر ثم تبعمهما كلاماً مشتملاً على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين  
( أي قالت اليهود ان يدخل الجنة الا من كان هوداً وقالت النصارى ان يدخل الجنة الا من كان  
نصارى لف ) بين الفريقين أو القولين اجمالاً ( امدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق أو كل

لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للمود الى التمار من حيث اللفظ فلا يتعين لفظاً أصلاً كذا في شرح المفتاح انشر بنى ( قوله  
ابن حيوش ) بالحاء المهملة والياء المشددة التختانية المشددة والشين المعجمة على وزن تنور والحقف بالكسر والسكون الفا  
وهو الرمل المجتمع والمعنى كيف اخرج عن حبك ودواعي الحب من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف وجودة  
فيك ( قوله أولاً ) أي قبل النشر فليس المراد من القولين المقولين لعدم ذكرهما قبل النشر بل القولين المذكورين في ضمن  
قولوا ( قوله على ما صرح به الخ ) حيث أورد كلمة ثم بعد قوله ان تلف فانه يدل على ان اللف يكون سابقاً على النشر ( قوله  
لف بين الفريقين الخ ) هذا واضح انما الكلام في انه لما جمع بين الفريقين أو القولين في اللف يجب ان يذكر ما لكل  
في النشر ايرد السامع الى كل فريق أو قول مقوله فالظاهر الواو دون كلمة أو قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح  
وقد جرى الاستعمال في اللف الاجمالي على أن يذكر النشر بكلمة ، اولاً لان ما وقع الاتفاق عليه هو احد القولين وانما الموكل الى فهم  
السامع التبيين وفيه بحث لان اللازم في اللف والنشر الاجمالي أن يذكر ما لكل من آحاد المتعدد الذي ذكره اجمالاً واما  
كونه متعلقاً عليه بين آحاد المتعدد فلا . وان الموكل الى فهم السامع حينئذ يكون تعيين الاحد المبهم لارد ما لكل من آحاد  
المتعدد اليه ولو كان ما ذكره كافياً في اللف والنشر الاجمالي لزم أن يكون قولنا قالوا ان يدخل الجنة الا أحد ممانه وان شئت تفصله

( قول الحشي ) لان ما وقع الاتفاق عليه الخ أي ما اتفق عليه الفريقان هو الاحد الدائر من القولين لا مجموع القولين  
( قول الحشي ) وان الموكل الى فهم السامع حينئذ أي حين ذكر ما اتفق عليه الفريقان وهو الاحد المبهم لا ما لكل  
من الآحاد يكون الموكل الى فهم السامع هو تعيين الاحد المبهم بالنسبة الى آحاد الفريقين لارد ما لكل من الآحاد  
اليه اللازم في اللف والنشر الاجمالي وانتفاء اللازم يدل على انتفاء المازوم والحاصل ان اللازم فيه ذكر ما لكل والموكل  
الى السامع رد ما لكل اليه وهما متغايران هنا لانه ذكر ما للمتعدد بطريق الاتفاق والموكل الى السامع ازالة ابهامه بالنسبة الى آحاده

قول مقول  
النصاري  
وهو ما نوع  
بذكر ذلك  
معنى اللف  
( قوله )  
لفظ ما  
بما ذكرناه  
لاية الخ  
الى ان  
الايام بنا  
من ذلك  
صدم الخ  
الكشاف  
الاخير  
التكثير  
( جملة ما  
الجنة ان  
أو نص  
صاحبه  
على  
العمل  
الامر  
اللف  
هو

ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى \* فن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلمكم تشكرون قال صاحب الكشف الفعل الممال محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلمكم تشكرون • شرع ذلك بمعنى جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر

نوع من ألف الطيف المسالك الخ قبل في وجه لطفه انه لف مرتب على النشر • معلوم منه والاعم الاغلب العكس • وقيل لانه لم يصرح بالمفوف أولاً بل • بما يدل عليه وحين قصد ذكره • حذف اللفظ الدال عليه وبرد عليها انهما لا يوجبان اطلاقاً لا يتهدى اليه الا التقاب المحدث ولا نسلم انه لف مرتب على النشر بل نشر مرتب على ألف المفصل • ثم رتب ألف المجل عليه • ولا نسلم انه لم يصرح بالمفوف فانه صرح بالمفوف المفصل ثم ذكر المجل اما لفظاً • أو تقديرًا وعندى وجهه ان مقتضى الظاهر ترك الواو لكونها عللاً لما سبق ولذا قال من لم يتدرب علم البيان ان الواو زائدة أو معطوفة على علة مقدرة فتصحح عطفه على ما سبق مع بقاء التعليل وبيان اختياره على ترك المعطف دقيق لا يتهدى اليه الا التقاب لمحدث من علماء البيان فيقدر الفعل الممال مشتقاً على ما سبق اجمالاً فيكون ما سبق قرينة على حذفه ولكونه مشتقاً على ما سبق بقاء التعليل بحاله ولكونه مغيراً له بالاجمال والتفصيل يصح عطفه ولا فائدة هذا المعطف كمال العناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت أولاً تفصيلاً ثم ذكرت اجمالاً ثم عللت من غير تعيين ثقة على فهم السامع بانه يلاحظها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد من العلل الى ما يليق به يكون ايراد المعطف أولى من تركه (قوله شرع ذلك) أى بين قد الفعل من مخر كما اختاره الفراء لان حذف الممال بدل على كمال العناية بشأن العلل وقدره القاضي مقدماً كما ذهب اليه

( قول المحشي ) وقيل في وجه لطفه أى ليس ما بينه الشارح وجه اللطف بل وجهه انه لف مرتب الخ ( قول المحشي ) معلوم منه تفسير لترتبه عليه لان النشر علة لشرع تلك الاحكام وبيانها اذلا معنى لعلبت لما قبله الا ذلك ( قول المحشي ) العكس أى علم النشر من لف كما في قالوا ان يدخل الخ فان تخصيص كل بقوله علم من نسبة القول للبرد والنصاري ( قول المحشي ) بل مما يدل عليه وهو فن شهد الخ فانه يدل على شرع الامرين والترخيص والشرع هو التبيين للشرائع فكانه قبل وبين ذلك لتكملوا العدة وهذا لم يتقدم وان استلزمه ذكر الامرين والترخيص

( قول المحشي ) حذف اللفظ الدال عليه وهو نفس الامرين والترخيص وجعل مكان ذلك وشرع ذلك الخ

( قول المحشي ) الا التقاب ككتاب الرجل العلامة والمحدث كمكرم صادق الظن

( قول المحشي ) ثم رتب ألف المجل عليه أى على ذلك ألف المفصل لان المفصل دليل المجل وحينئذ يكون النشر نشرًا للمفصل والمجل والقول بان المجل معلوم من التعليل ممنوع وحينئذ يكون النشر بعد ألف تقديرًا لتقدم المجل بتقدم دليله ( قول المحشي ) ولا نسلم انه لم يصرح بالمفوف لان نفس الامر هو التثريب والبيان وكذلك الترخيص

( قول المحشي ) أى تقديرًا كما في الآية

( قول المحشي ) على علة مقدرة أى يسهل عليكم أو لتعلموا ما تعلمون وهذه علة لما سبق باعتبار الاعلام بها وما بعده علة للاحكام المذكورة والقيود بعد الجمل تكون قيوداً لها باعتبار انفسها وهو الشائع وتكون قيوداً لها باعتبار ما يلزمها من الاخبار والانشاء كما في قوله الحمد لله على ما انعم أى انشأت هذا الحمد على ما انعم قاله المحشي في حاشية القاضي

حقف  
ل شبه  
بحر  
يدخل  
لآجال  
ن فانه  
القول  
ل هو  
تعيين  
ن كان  
و كل  
( قوله )  
ن العا  
لجودة  
ضمن  
( قوله )  
الكل  
للتناح  
فهم  
واما  
آحاد  
تصليه  
تواين  
بكل  
لآحاد  
بكل  
حاده

قول مقوله (للملم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لاصاحبه، وقالت اليهود ليست النصراني على شيء. وقالت النصراني ليست اليهود على شيء، وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من الالف لطيف المسلك وهو أن يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ماقوفا أو مقدراً فيقع النثر بين لقين احدهما مفصل والآخر بجمل وهذا معنى الف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيداً أو اعطيت عمراً وخرحت من بلاد كذا وللتأديب والاكرام فارجم الى تاليفاتنا على تفسير القاضي ( قوله وهذا معنى الف مسلكه ) ، الذي اشار اليه صاحب الكشف قوله وهذا

( قال السيد ) وهذا معنى الف مسلكه ( أقول ) لا يخفى عليك ان مجرد وقوع نشر بين لقين مفصل وجملي لا يقتضي الف مسلكه بحيث لا يهتدي الى تبيينه الا القاب المحدث من علماء البيان بل لابد هناك من أمر آخر وان كنت في ريب مما ذكرنا فنأمل ما أورده الشارح في المثال هل هو بهذه المنزلة من الدقة والاطافة ما أظن ذا طبع سليم يحكم بذلك واما الآية الكريمة ففيها دقة وجه العلية واطافة جهة المناسبة الا ترى ان تمايل الامر برعاية العدة باكمال العدة فيه اشارة الى ان تلاقي المطالب بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب أولاً صوم أيام مخصوصة بعدة معينة فحين فأت خصوصية الابام بناء على المذر امر برعاية العدة حفظاً له عن الفوات بالكتابة وتخصيلاً له بقدر الامكان وفي ذلك اظافة بليغة بظاهر من ذلك أن لا معنى للتمايل باكمال العدة في الاداء فلا يكون قوله وتكلموا علة الامر برعاية العدة شاملاً لامر الشاهد بصوم الشهر كما ترجمه بعض الناس على ما سيأتي وان تمايل قوله تعالى وتكبروا مستنبط من غيره كما بينه في توجيه عبارة الكشف حيث قال وفي هذا دلالة واضحة على تعاليم كيفية القضاء وذلك يحتاج الى دقة نظر وان كل واحدة من اللتين الاخيرتين يمكن اقامتها مقام الاخرى بحسب الظاهر وبالتأمل الصادق ينكشف ان الشكر أولى بنعمة الترخيص كما ان التكبير على الهداية انسب بتعاليم كيفية القضاء.

( قول المحشي ) فارجم الى تاليفاتنا الخ اختار فيها خروجاً من الاعتراض ان المراد بالقولان المقولان ومعنى الفهما جماعهما مقولة واحدة بمعنى كان أصل الكلام قالت اليهود ان يدخل الجنة الا من كان هوذا وقالت النصراني ان يدخل الجنة الا من كان نصراني فاف بين هذين القولين وجملاً مقولاً واحداً فقبل قالوا ان يدخل الجنة الا من كان هوذا أو نصراني ثقة بفهم السامع بان لبس المقصود ان كل واحد من الفريقين يقول هذا المردد لعلمه بتضليل كل واحد منهما صاحبه بل المقصود تقسيم المقول المذكور بالنسبة اليهم فكلمة أو للتقسيم لا للتديد وهذا هو المناسب لتفسير الآية لاشتماله على بيان معنى أو ودفع التوهم الناشئ منه فليس لغا ونشراً مصطلحاً اذ لا نشر فيه وهو ذكر ما لكل وانما فيه تقسيم المقول الجملي كما يدل عليه عبارة الكشف حيث رتب الالف على ذكر القولين حيث قال والمعنى وقالت اليهود ان يدخل الجنة الا من كان هوذا وقالت النصراني الخ فاف بين القولين وترك النشر أصلاً فلم ان القولين بمعنى القولين وانه ليس من الالف والنشر المصطلح وقوله حيث رتب الخ والالترك المقول واقتصر على ان المعنى قالت اليهود وقالت النصراني فاف بين القولين ( قول المحشي ) الذي اشار اليه صاحب الكشف يعني ان مراد الشارح ان وجه الف المسلك المشار اليه في الكشف هو وقوع النشر بين لقين

ن  
ب

وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا عدة الامر بمراعاة  
 المدة وتكبروا عدة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون أي ارادة ان تشكروا  
 عدة الترخيص والتيسير وهذا نوع من لطف لطيف المسلك لا يكاد يهتدى الى تبينه الا النقب المحدث من  
 علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعاملات أمر الشاهد بصوم الشهر ولم  
 يجعل شيئا من المال راجعا اليه وجعل وتكبروا عدة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل  
 المعاملات فما ذكره في بيان آداب المأكل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال  
 ان ذكر أمر الشاهد بصوم الشهر من تفاصيل المعاملات ليس لانه باستقلاله معال بشيء من المال المذكورة  
 بل هو نونية وتعميد لافرع الترخيص ومراعاة المدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن أمر  
 المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالخاضل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر  
 الشاهد بصوم الشهر من الترخيص وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في أيام أخر وفي هذا  
 دلالة واضحة على تعليل كيفية القضاء ففسار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثا أحدها أمر المرخص له  
 بمراعاة المدة والثاني تعليل كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل  
 كلا من المال راجعا الى واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله وتكملوا عدة الامر بمراعاة المدة شامل

الزجاج رعاية الاصل ، مع عدم مقتضى التأخير ( قوله وأمر المرخص له ) بمراعاة عدة ما افطر من غير نقصان فيه المستفاد  
 من قوله تعالى (فعدة من أيام أخر) كانه قيل فوجب عليه قضاء ما فات مراعاة فيه عدة ما افطر (قوله ومن الترخيص الخ)  
 المستفاد من قوله تعالى ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) أو من قوله تعالى ( فعدة من أيام أخر ) ( قوله كيفية  
 القضاء الخ ) ، المستفاد من اطلاق أيام أخر أي فماليه عدة من أيام أخر كيف ما تيسر متواصلا أو متفصلا ( قوله أي  
 ارادة الخ ) يعني ان الترخي مجاز عن الارادة أي اطالب على ما هو مذهب الاعتزال من ان ارادته تعالى لافعل غيره أمره به  
 وجواز تخاف المراد عن الارادة وتغيير الاسلوب عن التشكر والاشارة الى ان هذا المطلوب بمنزلة المرجو لقوة الاسباب  
 المتأخذة في حصوله وهي ظهور كون الترخيص نعمة والمخاطب موقنا بكمال رافته تعالى وكرمه مع عدم فوات بركات الشهر  
 ( قوله بل هو نونية الخ ) فيه انه لا دليل في الآية على كونه نونية فان كلا الحكمين المذكوران باسلوب واحد لم يفرع  
 أحدهما على الآخر ( قوله لافرع الترخيص الخ ) اعادة من في قوله ومن الترخيص عطفًا على قوله من أمر الشاهد يدل  
 على عدم تفرعه أمر الشاهد بصوم الشهر فلاولى ترك تفرع الترخيص والاكتفاء بما بعد ( قوله انه لم يقل الخ ) الظاهر  
 ان ترك من اقرب المعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص ( قوله وفي هذا دلالة واضحة الخ ) جواب لقوله جعل قوله  
 وتكبروا عدة الخ ( قوله شالي لأمر الشاهد الخ ) فلمعنى وتكملوا عدة الشهر بالاداء عند عدم العذر وباقضاء في حال الافطار

( قول المحشى ) مع عدم مقتضى التأخير أى بالنسبة اليه وان كان هناك مقتضى لتقديم المال فيجوز رعاية كل  
 ( قول المحشى ) المستفاد من اطلاق أيام أخر في الاطلاق تعليل كيفية القضاء وهو انه يكون كيف ما تيسر والاشارة

لاسر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة أيام الافطار في المرخص له وفيه نظر إذ لا معنى لتعليل أمر الشاهد بصوم الشهر باكمل عدة أيام الشهر على انه لا ارتباط في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملاوا لعله الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو أمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطار فيه (ومنه) أي من الممنوي (الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم) وذلك المتمدد قد يكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وقد يكون اكثر (نحو) قول ابي العتاهية علمت يامجاشع بن مسعود (ان الشباب والفراغ والجمدة) أي لاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجد في جمدة أي

بالعذر بتحصيل خيراته ولا يفوت عنكم بركات صومه فقصت ايامه او كلات. وبهذا المدفع الفخر الذي ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر الخ (قوله على انه الخ) يمكن أن يقال ان ترك اضافة عدة الى ما افطار قرينة على انه اراد مطلق العدة لاعددة ما افطار قال قدس سره واما الآية الكريمة الخ ه فيه . ان ما ذكره انما يفيد لطافة لاف والنشر الذي في الآية بخصوصها ولا يفيد لطافة النوع والقول بان النوع عبارة عن اف يحتاج . تفصيل بعض مالف فيه الى دقة النظر لا يفهم من عبارة الكشف ولو سلم . فدقة وجه التمايل تفيد احتياجه الى الفكر الغامض . لا اختصاصه باللقاب المحدث . قال قدس سره ان تعليل الامر الخ . بيان للطافة جهة المناسبة . قال قدس سره وان معلل الخ . عطف على قوله ان تعليل الامراخ بيان لدقة وجه التمايل . قال قدس سره مستنبط من غيره أي غير المعال يعني أن معال ليس مذكورا صريحا انما هو مستنبط من قوله تعالى (عدة من أيام أخر) . قال قدس سره وان كل واحد من العتين أي لتكبروا الله على ما هدبكم ولعلكم تشكرون . قال قدس سره ان الشكر أولى الخ لان الترخيص نعمة ظاهرة واصلة الى العباد وتعليم كيفية القضاء انسب بالمهداية لكون المقصود منه . الخروج عن عهدة . الزم على العباد (قوله ان يجمع بين متعدد الخ) كان الظاهر ان يجمع متعددا دخل لفظ البين . للاشارة الى ان التمدد يجب أن يكون في الذكر فليس قولنا البنون زينة الحياة الدنيا من الجمع (قوله ابي العتاهية) على وزن كراهية (قوله ان الشباب) صرح السككي رحمه الله بكسر ان على سبيل الحكاية

الى هذا اطلاق القضاء في المعال ولم يزد عليه بيان كيفيته كذا في حواشي القنبي والظاهر ان هذا هو مراد الشارح بجوابه الاتي (قول الحشي) وبهذا اندفع الخ فهذا القول هو مختار الحشي وهو مغاير للقبان الاولين واكلام السيد في الآية احتمالات أربع البقية ما اختاره الحشي (قول الحشي) ان ما ذكره أي من وجه اللطف في الآية (قول الحشي) تفصيل بعد مالف فيه وهو تعليم كيفية القضاء.

(قول الحشي) فدقة وجه التمايل الخ أي المذكور بقول السيد وان كل واحدة من العتين الخ

(قول الحشي) لا اختصاصه الخ لان الاختصاص انما يكون اذا كان مافي الآية من الاغراض المتعاقبة بعلم المعاني المبر عنه بالبيان في كلام الزمخشري كالاغراض التي بينها الحشي فيما اختاره سابقا من ان الحذف لمقتضى ان صحة المعطف للعبارة بالاجمال والتفصيل واولويته لتكامل المنايا

(قول الحشي) الخروج الخ فلهذا دفع المضرة عنهم لا ايصال شي . اليهم

(قول الحشي) للاشارة الى ان التمدد الخ لان المتعددين في الذكر لهما بين هو التفرق ذكرنا فجمع بذكر واحد بخلاف

استغنى ( .  
ايقاع نيام  
كنوال الا  
أي من الم  
والنشر و  
ممن عن  
ويرد  
راجع الى  
استثناء ما  
الحشي) الخ  
الذل (مر  
لا يرق و  
التميين ف  
والى الو  
النبيه  
هذا اشار  
ضمنا لما  
لمراد التباين  
في ذكر ما  
(قوله لاية  
واحد من  
أيضا كما  
فالتبيين من  
التمد في  
(قوله  
(قوله

استثنى (مفسده لادريه أى مفسده) هى ما بدعو صاحبه الى الفساد (ومنه) أى من المعنوي (التفريق وهو  
 إيقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أو غيره كقوله) أى قول الوطواط (ما زال النمام وقت ربيع •  
 كنوال الامير يوم سناء • فنوال الامير بدرة عين) هى عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام فطاره ماء ومنه)  
 أى من المعنوي (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعمين) وبهذا القيد يخرج عنه ألف  
 والنشر وقد أهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده أعم من ألف والنشر ولما قل ان يقول ان ذكر لاضافة  
 معنى عن هذا القيد فليس فى ألف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيقه السامع اليه  
 ويرده عليه فليتنامل فانه دقيق (كقوله) أى قول المتناس (ولا يقيم على ضميم) أى ظلم (براديه) الضمير  
 راجع الى المستثنى منه المقدر العام أى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد (إلا الاذلان) هذا  
 استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسنداً الى العام المحذوف (غير  
 الحى) العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب ههنا (والوتد هذا) أى غير الحى (على الخلف) أى  
 اللذلى (مربوط برمته) هى قطعة جبل نالية (وذا) أى الوتد (يشج) أى يدق ويشق رأسه (فلا برئى) أى  
 لا يرق ولا يرحم (له احد) ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخلف والى الثانى الشج على  
 التعمين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يَحتمل ان يكون اشارة الى العير  
 والى الوتد فلا يتحقق التعمين وحينئذ يكون البيت من قبيل ألف والنشر قلت لان اسم التساوى بل فى حرف  
 التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفترق الى تنبيه ما فيكون اشارة الى غير الحى ولو سلم فسواء جمات  
 هذا اشارة الى غير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعمين غاية ما فى الباب ان التعمين محتمل ومثل هذا

ضمنا لما تقرر عندهم ولذا صار المضاربع ثلاثة (قوله هى ما بدعو الخ) غير عنه بالمفسدة مبالغة (قوله ايقاع تباين الخ) ليس  
 لمعاد التباين المصطلح بل المعنى اللغوي أى افترق بين أمرين مشتركين فى نوع (قوله فانه دقيق) وجه الدقة ان الاضافة  
 فى ذكر ما لكل متحققة اجمالاً والتعمين مفوض الى السامع الا ان المتبادر من اضافة ما لكل اليه أن يكون على التعمين  
 (قوله لا يقيم على ضميم) أى ظلم أى لا يتوكل فى مواطن الظلم احد الا الاذلان (قوله فلا برئى له) أى لا يند أو ليكل  
 واحد من العير والوتد (قوله فلا يتحقق التعمين) لان المراد التعمين فى اللفظ فان التعمين بالقرينة متحقق فى ألف والنشر  
 أيضاً كما مر (قوله ولو سلم فسواء الخ) يعنى ان اسم الاشارة فيما نحن فيه اثنان فلا بد لكل منهما من اشارة اليه معين  
 فالتعمين متحقق الا ان التعمين محتمل وجهين بخلاف ألف والنشر فان نفس التعمين متصف فيه فتدبر فانه دقيق قد خفى

المتعمد فى المعنى فان تفرقه المعنوي لا يزال ولو عبر عنه بافظ واحد  
 (قول المحشى) الى ان المحسن اجتماعهما فهو زائد على كل واحد على انفراد  
 (قول المحشى) الى ان المحسن اجتماعهما فلحسن هو جمع الجمع والتعريف



ليس في الالف والنشر فليتناهل (ومنه) اى مع الممنوي (الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيان في معنى ويفرق بين جمعى الادخال كقوله) اى قول الوطواط (فوجهك كالنار في وضوئها وقلبي كالنار في حرها) ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب فيه من جهة الحر والاحتراق (ومنه) اى من الممنوي (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالمعكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم) (فالاول كقوله) اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب (حتى اقام) الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسلط عداها بمل فقال (على ارباض) جمع ربض وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصليان) جمع صليب النصراني (والبيع) جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصراني وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعنى قائد المقاب يعنى قائد المساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثانى وفصله فقال (للسبي ما نكفوا والقتل ما ولدوا) لم يقتل من نكفوا ومن ولدوا اليوق قوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا) ولان في التعبير عنهم بلفظ مادلالة على الامانة وقلة المبالاة بهم حتي كانوا ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله • الدهر معتذر والسيف منتظر • وارضهم لك مصطاف ومرتب • وقال قد جمع فيه ارض الممدوح وما فيها من كونها خالصة للمدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكفوا بايات كثيرة (والثاني كقوله) اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت (قوم اذا حاربوا ضروا وعدوهم • أو حالوا) اى طلبوا (الفتح في اشاءهم) اى اتباعهم وانصارهم (نفوا • سجية) اى غريزة وحاق (تلك منهم غير محدثة ان الخلائق) جمع خليفة وهي الطبيعة والخالق (فاعلم شرها البدع •) جمع بدعة وهي في الاصل الحدث على بعض الناظرين (قوله الجمع مع التفريق) اورد كلمة مع اشارة الى ان الحسن اجتماعا وكذا فيما سأتى وانما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالمطابق مع المقالة لما بين الجمع والتفريق من المقالة فاجتماعهما • وحب لحسن زائد على كل واحد منهما (قوله من جهة الحر والاحترق) اى حره واحترقه وفيه اشارة الى ان المراد بجعر النار حرها في نفسها لا لغيرها فانه المناسب تشبيه القلب بها (قوله وحتى متعلق الخ) اى تعطف عليه لان الجارة لا تدخل على الفعل (قوله وقد شقيت به) من حد علم في التاج الشفاء والشفارة بدخنت شدن وهي كناية عن الخراب والهلاك (قوله فاعلم الخ) (قال السيد) اى قول الوطواط (أقول) في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الحطاف قول ابو عبيدة هذا اشبه القولين عندى بالعواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان وقال لا ارام سعى به الا تشبيها بالطائر (قال السيد) في البيت السابق (أقول) هو قوله • قاد المقاب اقدى شربها نهل • على الشكيم وادنى سيرها سرع

في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستجدتان الاخلاق لاما هو كالفرائض منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجيية حيث قال سجيية تلك منهم (ومنه) اي من الممنوى (الجمع مع التفريق والتقسيم) ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مسبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة (كقوله تعالى يوم يأت) يعني يوم يأتى الله اي امره او يأتى اليوم او هوله والظرف منصوب باخبار اذكر او بقوله (لا تكلم نفس) بما ينفع من جواب او شفاعة (الا باذن الله) اي باذن الله كقوله لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتدرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل (فثمهم) اي من اهل الموقف (شقي) وجبت له النار بمقتضى الوعيد (وسعيد) وجبت له الجنة بمقتضى الوعد (فاما الذي شعوا في النار لهم فيها زفير وشهيق) الزفير اخراج النفس والشهيق رده (خلال من فيها مادامت السموات والارض) اي

اعتراض بانه والبدع كمنب جمع بدعة تحكمة مؤث بدع كالم (قوله ياتي الله) كقوله تعالى (هل ينظرون الا أن يأتيهم الله) والمراد امره لا امتناع الايمان على الله تعالى (قوله أو يأتى اليوم) والمراد اتيان ه له فلا يلزم حمل اليوم وقتا لا تيان اليوم وحدث الشيء بنفسه (قوله والمأذون الخ) وقع في شرحه المفتاح او الفاصلة وهو المرافق لتفسير القاضى وفي المفتاح للملازمة الواو الواصلة والكل وجه ان قصد دفع التدافع بين الآيتين فلو وان قصد بيان معنى الآيتين فلو وان يكون دفع التدافع حاصلًا ضمًا (قوله وجبت له النار) هكذا فسر القاضى ومعنى وجبت ثبتت ولزمت ، اذ لا وجوب على الله تعالى عندنا ولا معنى للوجوب للعبد ، فيكون دخولهم النار والجنة مستفادا من التفريق ويكون محط الفائدة في التقسيم القيد ، اعنى قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق خلال الدين فيها) ، فالظاهر على مذهب أهل السنة أن يفسر الشقي بمن له الشقاوة في الجنة كفرا كانت أو عصيانا والسعيد بمن له السعادة في الجنة بان كان مؤمنا كما هو المنبادر وحينئذ يكون محط الفائدة قوله في النار مع قيده (قوله الزفير اخراج النفس والشهيق رده) والمراد بهما للدلالة على شدة كرههم ونهمهم وتشبه حالهم بحال

يعتق بلد مسراه عن بلد ه كالموت ليس له ري ولا شيع ه حتى اقام الى آخره المنقب ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والسرع مصدر بمعنى السرعة قوله لا يعتقي أى لا يمنع

(قول المحشى) وحدث الشيء بنفسه أى بلا حدوث زمن مع ان الحدوث هو الكون في زمن بعد ان لم يكن في آخر وهذا لازم لما قبله (قول المحشى) ذ لا وجوب على الله الخ أى لا بمقتضى الوعيد ولا بغيره وكذا لا معنى للوجوب للعبد بذلك يلزم منه الدخول (قول المحشى) فيكون دخولهم الخ بخلاف ما لو فسر الشقي بمن له الشقاوة وهى الكفر أو العصيان والسعيد بمن له

السعادة وهى الايمان فانه لا يكون دخول النار أو الجنة مستفادا ويكون التقسيم باعتبار كل مع قيده

(قول المحشى) قوله تعالى لهم فيها زفير وشهيق كونه الكتابية على قوله وجبت له النار فله يقال في قوله وجبت له الجنة

(قول المحشى) فالظاهر الخ يعنى ان الوجوب بمقتضى الوعد أو الوعيد اذا كان بمعنى الثبوت واللازم وان لم يخالف

مذهب أهل السنة الا انه خلاف الظاهر لكونه غير المشهور من معناه فالظاهر ان تجمل الشقاوة بمعنى الكفر أو العصيان

والسعادة بمعنى الايمان وحينئذ لا يكون دخول النار مستفادا من التفريق بل من التقسيم ومثله يقال في دخول الجنة ثم

سموات الآخرة وأرضها لأنها دائمة مخلوقة للأبد أو هي عبارة عن التأييد ونفي الانتطاع كقول العرب ما قام ثبير وما لايح كوكب ونحو ذلك ( إلا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذي سمعوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ ) أي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت مامعنى الاستثناء في قوله تعالى ه إلا ما شاء ربك ه قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار حده بل يمدحون الزمير

من استوائ الحرارة على قلبه ( قوله أي سموات الآخرة ما ضا ) في تفسير القاضي يوم غار . لا تشبيهه بالآلاف أكثر خلق وجوده ودوامه ومن عرفه يوم يعرف بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه انتهى وفي قوله بالا يعرف أكثر الخلق وجوده إشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره صاحب الكشف بقوله لانه لا بد لاهل الآخرة مما يقام وبظاههم امامهم بخاتمة الله أو بظاههم العرش وكل ما يظلك فهو سماء بان كون المظل ضروريا لم لا يستلزم معرفتهم به على انه . ان سلم كون العقل ضروريا لحل العقالم لاسلم كون المظل ضروريا وان حمل السماء والارض على المظل والمنزل خلاف المعنى الظاهر لا بد له من قرينة . وفي قوله ودوامه ومن عرفه الخ إشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره بقوله والدليل على ان لها سموات وأرضا قوله تعالى ( يوم تبدل الارض غير الارض والسموات ) وقوله تعالى ( وأورثنا الارض تبعوه من الجنة حيث نشاء ) بانه انما يدل على وجود السماء والارض لها اما دوامها فلا يعرف منه وانما يعرف بدليل دوام دار الثواب فيبان دوامه بدوامها بالنسبة اليه لا يجدى نفعا ( قوله ولكنه ممتد الى غير النهاية ) تستريح بما علم ضمنا للاعتناء بشأنه فكلمة لكن المجرد التأكيد كافي قولك لو جئني لا كرمتك لكنك لم تجي . على ما في المغنى والانتان ( قوله في عذاب النار ) إشارة الى ان المراد بقوله في النار عذاب الارل لدار العقاب لقوله تعالى ( لهم فيها زفير وشهيق ) فان اخراج النفس ورده انما يكون من حر النار واحراقه بقوله تعالى ( في الجنة ) نعيم الجنة لقوله تعالى ( عطاء غير مجذوذ ) فان المناسب له نعيم الجنة مطلقا لامطلاق الدخول فيها ( قوله يعني ان اهل النار الخ ) يعني ان مقتضى الاستثناء من الخلود في عذاب النار أن لا يمدحوا بها في جميع الاوقات بل أن يمدحوا في بعضها بعذاب آخر كعذاب الزمير وعذاب سحق الله وخشيت واهانت وهذا لا يقتضى الخروج من جهنم وكذا مقتضى الاستثناء من الخلود في نعيم الجنة أي الذات الجسمانية

انه لا يلزم أن يكون للمصاة زفير وشهيق لجواز خروجهم بالاستثناء أو يكون ذلك باعتبار المجموع

( قول المحشي ) بمن استوائ الحرارة على قلبه فانها اذا استوائت عليه ينحصر روحه فيه

( قول المحشي ) لانه تشبيه الخ مراده بالتشبيه بيان دوام الثواب بدوام سموات الآخرة وأرضها كأنه قبل دوام

ثوابهم كدوام سموات الآخرة وأرضها كما سبأ للمحشي في قوله فيبان دوامه بدوامها

( قول المحشي ) وحدوث الشيء بنفسه أي بلا حدوث زمن مع ان الحدوث هو الكون في زمن بعد ان لم يكن

في آخر وهذا لازم لما قبله

( قول المحشي ) فلا يجدى لانه بيان للشيء بما يتوقف معرفته على دلائل ذلك الشيء فلا يفيد ذلك شيئا

( قول المحشي ) ان سلم الخ أي هو ممنوع لجواز ان يقام الله بقدرته بلا شيء كما أفل السموات والارض وان سلم

ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه إلا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فعنه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون في الجنة وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار

أن ينعموا بنعيم آخر من الادوات الروحانية كرضوان الله ويلذذوا بها بحيث يقطع عنهم اللذات الجسمانية وهو لا يقتضى خروجهم من الجنة (قوله ما هو اكبر منها) كما قال الله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ومسكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر (قوله مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى) فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة أعين (قوله بناء على مذهبه) من أن من دخل النار لا يخرج منها ابدا وهو الكافر وصاحب الكبيرة الغير التائب وما سواهما لا يدخل النار كما عرف في الكلام (قوله يكفيه صرفه عن البعض) ولا يقتضى صرفه عن الكل في وقت ما حتى يلزم خروج الكفار عن النار (قوله والتأيد الخ) يريد ان قوله تعالى (خالدين فيها) حال مقدرة لعدم مقارنته باامال فالقدير اما الذين سعدوا في الجنة مقدرين الخلود فيها مادامت السموات والارض والخلود المقدر لا يقتضى ساقية الدخول بل تقديره ولاجل الاشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأيد فان الخلود المقدر مرجعه التأيد أي ثبوت

بناء على المادة كونه ضروريا فلا يسلم الخ قوله وفي قوله ودوامه الخ أي فستدبر عرفة للدوام لانه الذي تقصر معرفته على

معرفة دليل دوام الثواب بخلاف معرفة الوجود فانها لا تتوقف على ذلك فانه قد ما أورد على القاضى (قال السيد) والتأيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء (اقول) برد عليه ان اعتبار الخلود انما هو بعد دخول الجنة فكيف ينتقض بما سبق على الدخول فالصواب ان يقال الاستثناء الاول محمول على ما تقدم من ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار واما الثاني فمحمول على ان اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ما هو اكبر واجل وهو رضوان الله وتقاضاه عز وجل لأعلى ان بعضا منهم يخرج عنها ولدفع تروم ارادة هذا المعنى منه على قياس ما أريد بالاول عقب بقوله (عطاء غير مجزوذ) لا يقال ما ذكرته بوجب اختلالا في نظم الكلام حيث عدل بالاستثناء الثاني عما حمل عليه الاستثناء الاول مع انها سيقا مساقا واحدا لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالثاني عنه لقريئة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال

(قول المحشى) بل تقديره أى ملاحظته ثابتا ضرورة ان الخلود بقاء الحصول الخلود الموقوف على مجرد ملاحظة الحصول يصح نسبته لجميع اهل الجنة بطريق الاستثناء لان الاستثناء صح الاخبار منه لانه اخراج من الثبوت لامن الخلود ولا ارادة هذا المعنى انما يستلزم ملاحظة ثبوت الحكم لامام لاحصوله بالفعل وهذا معنى قوله والاشارة الى هذا الخ يبنى انه لما كان الخلود الموقوف على تقدير الدخول وملاحظته لكونه ليس خلودا بالفعل بل مقدرا هو حقيقة التأيد الذي هو ثبوت الحكم السابق وهو الكون في الجنة في جميع الازمان المستقبلية من وقت دخول اهل الجنة فيها عبر الشارح عنه بالتأيد فالمستثنى منه حينئذ هو التأيد كأنه قيل اما الذين سعدوا فثبت كونهم في الجنة في جميع الاوقات المستقبلية من وقت دخولهم

الحكم السابق وهو الكون في الجنة اى في جميع الاوقات المستقبلية من وقت دخول أهل الجنة فيها والتأييد من وقت معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء كما في الاستثناء الاول ينتقض باعتبار الابتداء لعدم بقاء التأييد من الوقت المعين فينتقض اندفع ما أورده السيد ، متابعة اصحاب الكشف من ان الاستثناء يقتضى اخراجا من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لان ذلك انما هو في الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما أورده من أنه لا دلالة في اللفظ على المبدأ المعين فان المتبادر من الآية خلود الفريقين من وقت الدخول هذا وقد يقال في تفسير الاستثناء ، وجوه آخر منها انه من قبيل ( ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف ) و ( لا يذوقون فيها الموت الا لموتة الاولى ) وفيه انه انما يتجه اذا كان في الآية قرينة على انه ، تملق بالحل كافي الآيتين ومنها انه استثناء من أصل الحكم والمستثنى زمان توقعهم في الموقف للحساب وذلك لان ظاهره يقتضى أن يكونوا في النار حين يأتي اليوم أو مدة إبتهم في الدنيا وفي البرزخ ان لم يقبل باليوم وفيه ضعف لفظا لتأخره عن الحال ولا مدخل له في الاستثناء ومعنى لان استثناء زمان الموقف أو مدة البعث المذكور ممالا فائدة فيه فانه معلوم من سوق الكلام وان الايهم بقوله الا ماشاء ربك والتفخيم الذى يعطيه ، لا يبق له رونق ومنها انه استثناء من قوله تعالى ، لم فيها زفير وشهيق ، وفيه مع كونه خلاف الظاهر انه لا يجري في المقابل ومنها انه بمعنى سوى كقولك على القان الا الاف التى كانت بمعنى سري والمعنى سوى ماشاء ربك من الزيادة التى لا آخوها على مدة بقاء السموات والارض وفيه انه صرف للفظ الا عن معناه المحقق بلا صارف بخلاف القول المذكور ، وانه مقنى على حمل السموات والارض على هذين الجسمين المعروفين ، وان الظاهر ، على هذا المعنى ان يقال خالدين فيها أبدا كما في النص من الاخر الذى مبدؤه أول وقت دخل فيه أحد منهم ولا شك ان بعض الذين سعدوا ليس ثابتا له هذا الكون من أول وقت الدخول فيستثنى من هذا الحكم والاستثناء انما يتوقف على تقدير الدخول وملاحظته لاجل الاخراج ولا يتوقف على الدخول بالفعل والحاصل انه متى حول الخلود الى التأييد بالواسطة السابقة لا يقتضى الاستثناء اخراجا من الخلود بل من هيوت التأييد وهو لا يتوقف الا على ملاحظة الدخول لا على الدخول بالفعل حتى يلزم المحذور هذا ان شاء الله مراده فليتأمل ( قول المحشى ) متابعة اصحاب الكشف في بعض النسخ الكشف وهو أولى ليوافق قوله وكذا ما أورده الخ لان هذا أورده صاحب الكشف ( قول المحشى ) فان المتبادر الخ تملق لا ندفع ما بعد كذا

( قول المحشى ) وجوه آخر تبلغ اثني عشر قولاً كما في الشهاب

( قول المحشى ) تملق بالحال كما في الآيتين مبالغة في التحريم وامتناع ذوق الموت

( قول المحشى ) من أصل الحكم أى الكون في الجنة والنار

( قول المحشى ) لان ظاهره يقتضى الخ أى فيكون عاما ظاهراً شاملاً لزمان التوقف فاستثنى ذلك الزمان وقوله ان يكونوا في النار أى وفي الجنة وقوله ان لم يقيد أى الكون في الجنة وفي النار باليوم وقوله ولا مدخل له أى للعالم في الاستثناء وتقديمه يقتضى المدخلة

( قول المحشى ) لا يبق له رونق بخلافه على الأول فان المستثنى في الشق الأول زمن تعميم الشق وفي الثاني زمن عذاب المؤمن وكلاهما فيهم

( قول المحشى ) وانه مبنى على حمل السموات والارض الخ أى على ان المراد المعنى المحقق لا الكائنات أى التأييد

( قول المحشى ) على هذا المعنى الخ بخلاف ما اذا أريد الكتابة

الان  
وان  
ثم  
واحد  
الى  
الاح  
مس  
مس  
مقام  
أفساد  
ومنها  
جعل  
في  
في  
في  
يشاء  
الظاهر  
فالاول  
الظاهر  
مقط  
اذا  
في  
مضرو  
واما  
عن  
ما

الانتهاء فكذلك يمتنع باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا سبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان الذكر في سباق النفي اتم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمهم شقي وسعيد اذ الانفس وأهل الموقف واحد ثم قسم وأضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة وإلى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره ( وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل ) من تلك الاحوال ( ما يليق به كقوله ) اي قول ابي الطيب \* أطاب حتى بالقنا ومشايخ \* كانهم من طول ما التسموا مرد \* ( يقال ) لشدة وطأهم على الاعداء وثباتهم عند اللقاء ( ذلافوا ) أي حاربوا الاعداء ( خفاف ) مضاعف ( لي لا جابة ) ( اذ ادعو ) لي كفاية مهم ومدفعة خطب ( كثير إذا شدوا ) لان واحدا منهم يقوم مقام جمعة ( فليل إذا عدوا ) ذكر احوال المشايخ وأضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر ( والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى رهب لم ير يشاء فانا رهب لم ير يشاء لذكور او نرهبهم ذكرانا وانا رهب لم ير يشاء

بأنها ان ما يعنى من والمخرج هو المعصاة فى الاستثنائين ولا بد من القول بالاستثناء من أصل الحكم وحينئذ لا حاجة الى  
جعل ما يعنى من ومنها ان لا يعنى بعد هذا هو الاقوال المنقولة فى هذه الآية فمالك بالاعتبار (قوله واطلاق المعادة الخ)  
فى تفسير القاضى لا يقال فولى هذا لم يكن قوله فهمم شقى وسعيد تقسما صحيحا لان من شرطه أن يكون صفة كل قسم متفية  
( قال السيد ) كقوله تعالى ( او يزوجه ) ذكرنا واناثا ) ( اقول ) فان قلت ما وجه العطف باوهما مع ان العطف  
فى السابق واللاحق بالواو قلت ذلك لمكان الضمير المنصوب الراجع الى من يشاء فى الجلتين السابقتين ولو صرح بمن  
يشاء فى هذه الجلة لانتتم العطف او كما امتنع فى المتقدم والمتأخر او لا يبرى انه لو قيل او يهب لمن يشاء المذكور للد فى  
الظاهر على ان الموافقة بين المبتين وان الواقع احديهما لا كليهما وليس بمراد انما المراد وقوع كل منهما بحسب المشيئة  
فالاولى بالقياس الى طائفة والاخرى بالقياس الى طائفة اخرى واما الجلة الثالثة فحيث اورد فيها الضمير وكان راجعا الى  
الطائفتين المذكورتين او الى احديهما وجب العطف باو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحدة منهما مع الاناث  
فقط او لذكر فقط ذكر واناث معا والسرى فى ذلك ان هذه الاقسام اذا قيست الى طائفة واحدة كانت متنافسة واما  
اذا قيست الى طوائف مختلفة فبينها توافق فى الوقوع واشتراك فى الثبوت ولما اختلف المنسوب اليه اعنى الموهوب له والعقيم  
فى الجل الثلاث عطف بالواو تنبيها على التوافق ولما اتحد المنسوب اليه فى الجلة الثالثة بالمنسوب اليه فى الجلتين السابقتين  
ضرورة اتحاد الضمير بالمرجوع اليه عطفت باو تنبيها على التنافي فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط او المذكور فقط ذكورا  
واناثا معا ان شاء ذلك فان قلت أي فائدة فى المدول عن التصريح بمن شاء فى الجلة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام  
عن اسلوبه قلت لو اجرى الكلام على سننه كان المستفاد منه ان هذه الاقسام منوطة بشيئة الله تعالى واما اذا عدل الى  
ما عليه التنزيل افاد مع ذلك نكتة اخرى شريفة هي عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح والله الموفق  
( قول الحشى ) هو الاقوال المنقولة بحسب ارأى ويحتمل ان ما زاد غير منقول

يشاء عقبا) فان الانسان اما أن يكون له ولدا ولا يكون فان كان فاما ان يكون ذكراً أو أنثى أو ذكرًا وأنثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث التي هي من جملة مالا يشاءه الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور عنهم لان في التعريف تنويه بالذكر فكانه قال ويبس لمن يشاء الفرسان الذين لا تخفي عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه مما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر (ومنه) أى من المعنوى (التجريد وهو ان ينزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها) أى مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة (بالبالغة

من قسمة لان ذلك الشرط حيث التقسيم لا انفصال حقيقي أو مانع من الجمع وهما المراد ان اهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وان حالهم لا يخلو عن الشقارة والسعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص بالاعتبارين انتهى وخلاصته ان التفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات قال قدس سره ان قلت ما وجه العطف بالواو الخ في الكشف التوزيع جعل الشيء زوجا وقوله ذكرانا وانانا حال من الضمير والواو العمية ولتركبه من القسمين السابقين لم يذكر فيه المشيئة وفي الكواشي أيضاً انه حال والضمير راجع الى الذكور والمعنى أو يجعل الذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد ان زوجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم فذكر هذا القسم بكلمة أو بدون ذكر المشيئة لانه كانه ليس قسما على حدة لتركبه من القسمين السابقين كانه قيسل بهب لمن يشاء الاناث والذكور منفردين أو مجتمعين ثم قيل ويجعل من يشاء عقبا فقيد بالمشيئة لانه قسم آخر وهذا اولى بما في تفسير القاضى من قوله وتغير العاطف في الثالث ، لانه قسم المشترك بين القسمين ولم يخرج اليه الرابع ، لا فصاحه بانه قسم المشترك بين الاقسام الثلاثة ولما الوجه الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع الضمير الى من يشاء يكون مفاد قوله أو يزوجهم الخ انه يجعل من يشاء زوجا والمقصود انه يههم زوجا ولا يظهر وجه تعلق قوله ذكرانا وانانا بما قبله ومن هذا ظهر ، ضعف ما قيل ان ذكرانا وانانا منصوب بنزع الخافض أى يقرنهم بالذكران والاناث ولو سلم بان يكون التقدير يزوج لهم على ما في شمس العلوم من انه يقال زوجت الابل صغيرها وكبيرها أى قرنت صغيرها مع كبيرها قل الله تعالى (يزوجهم ذكرانا وانانا) اي يقرن لهم ذكرانا وانانا كما قال (والقمر قدرناه منازل) أى قدرنا لها فارجاع الضمير الى من يشاء لا يقتضي أن يكون المفعول المقدر في المرجوع أعني هبة الذكور أو الاناث معتبرا في الرابع حتى يفسد المعنى

(قول المحشي) كانه ليس قدما الخ فلما كان مر كبا من السابقين كانت المشيئة فيه حكما فتركت وكان مقابلا لكل منفرداً فأنى بأو (قول المحشي) لانه قسم المشترك بين القسمين المشترك بينهما هو أحدهما فقط قسمة هما معا (قول المحشي) لا فصاحه بانه قسم المشترك الخ المشترك هنا هو هبة شيء مما مر وقسمة عدمها وفيه ان الثالث مفسح أيضاً على ان الافصاح لا يسوغ الواو والا اصبح في التقسيم العدد زوج فرد (قول المحشي) ضعف ما قيل الخ لان المقصود بههم لا مجرد قرنهم بالذكران والاناث ولان المنصوب بنزع الخافض سماعى مع امكان القياس وهو الحال نعم لو قيل يقرنهم لافاد ذلك لكنه خلاف الظاهر كما ذكره بعد (قول المحشي) ولو سلم أى ما ذكره السيد بناء على ما في شمس العلوم (قول المحشي) ان يكون المفعول المقدر الخ

لكمالها فيه) أي لأجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أي التجريد (أقسام منها) أن يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لي من فلان صديق حميم) في الصحاح جميعك قريبك الذي تهتم لامره (أي بلغ فلان من الصداقة حداً صح معه) أي مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أي من فلان صديق (آخر مثله فيها) أي في الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم اثن سالت فلانا لتألن به البحر) بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه مجراً في السماحة وزعم بعضهم أن من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد أسداً لقيت من لقائه أسداً والفرس تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسداً لقيت بلقائه اسداً ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا من لي فلان

ولو سلم فيرد عليه. ان ليس المعنى على البداية كما قررته بل على انه يهب بعضهم صفاً واحداً وبعضهم صنفين وبعضهم لا يهيه شيئاً منهما، وان ليس التقييد بالمشيئة مستفاداً من قوله أو بزوجهم ذكرانا واناثا، ولو سلم، فن شاء في حقه الذكور فقط أو الاناث فقط لا يمكن في حقه بدلها مشيئة الاناث والذكور معاً فن ماشاء الله كان على ما في الحديث المرفوع نعم انه يمكن في نفسه بالنظر الى ذاته تعالى اما بعد تماق المشيئة فلا هذا فتدبر املاك تطلع على ما هو أحسن مما ذكرت، قل قدس سره هي عدم لزوم المشيئة الخ، فيه انه حينئذ يكون مفاد الآية امكان التزويج في حقه بسبب عدم لزوم المشيئة والمقصود وقوع التزويج (قوله لأجل المبالغة لكمال الخ) إشارة الى ان اللام صلة للمبالغة لا لأجل المبالغة في الكمال قد تكون مطلوباً في نفسها وقد تكون مطلوباً لتهمك كما يقال للبيان لقيت من فلان أسداً واعلم ان الالفاظ في التجريد مستعملة في المعاني الحقيقية فليس هو من دواخل البلاغة لعدم تأني الوضوح والخفاء بالدلالة الوضعية كما مر، بخلاف الاستعارة لكونها مجازاً يتأني به الوضوح والخفاء فلذا كانت من دواخل البلاغة، والتجريد لأجل المبالغة في الوصف فليس داخلاً في المبالغة على ما هو (قوله بمن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى برأسه لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية

الاولى المفعول المعتبر في المرجع أعني الذكور والاناث أو الفعل المتعلق بالمرجع أعني هبة الذكور والاناث

(قول المحشي) ولو سلم فيرد الخ أي لو سلم الاقتضاء بناء على الظاهر من ان المعتبر في المرجع معتبر في الراجع

(قول المحشي) فليس المعنى على البداية هذا لزم السيد من جهة ان مرجع الضمير هو من يشاء لا الذكور

(قول المحشي) وان ليس التقييد الخ أي بخلاف ما قاله شارحاً للكشاف سابقاً فان المشيئة عليه مستفادة منه لتركة

نما هي فيه (قول المحشي) ولو سلم لدلالة الكلام على التقييد بها

(قول المحشي) فن شاء في حقه الذكور فقد الخ قيل ان البداية هنا في أصل المشيئة بمعنى أو يهب اهم بدل كذا

غيره ان شاء غيره بدل مشيئته ولا يلزم من اعتبار ما في المرجع في الراجع في الواو كما مر اعتباره في أو كما هنا

(قول المحشي) فيه انه حينئذ الخ قد يقال ما ذكره السيد معنى بالاشارة لا بالعبارة كما يفيد قوله سرية

(قول المحشي) بخلاف الاستعارة الخ وان اشتركا في افادة المبالغة

(قول المحشي) لأجل المبالغة الخ أي وما لأجل المبالغة لا يكون من المبالغة



صديق جميع لغوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل (ومنها) ما يكون بدخول به  
 الممية والمصاحبة في المنتزع (نحو قوله وشوها) من شامت الوجوه قبحت وفرس شوهاه صفة محمود  
 يراد بها سمة اشدقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحروب (تعدو) تسرع (بي  
 الى صارخ الوغي) أي المستغيث في الوغي وهو الحرب (بمستلثم) أي لا لبس لامة وهي الدرع والباء للملابسة  
 والمصاحبة (مثل الفتيق) هو الفحل المكرم عند أهله (المرحل) من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله  
 أي تعدو بي وهي من نفسي لا لبس درع ليكمال استمدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتي  
 انتزع منه مستعدا آخر لا لبس درع (ومنها) ما يكون بدخول في المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها  
 دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد) لكنه انتزع منها ذرا أخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكيفار  
 تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشددة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله) أي قول  
 قتادة بن مسleme الحنفي (فأئن بقيت لارحاح لغزوة \* تحوى) أي تجمع (الغنائم) الجملة صفة غزوة وروى نحو  
 الغنائم فالظرف منصوب بآرحان (أو يموت) منصوب بأن مضمورة كأنه قال إلا أن يموت (كريم) يعني  
 بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل أو يموت وهذا بخلاف قوله تعالى •  
 إنا أعطيناك الكوثر فصل ربك وانحر اذ لامعنى للانتزاع فيه (وقيل تقديره أو يموت مني كريم) فيكون  
 من القسم الأول أعنى ما يكون بمن التجريدية (وفيه نظر) اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد  
 بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه مر باب الالتفات من التكلم الى الغيبة  
 لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع ان مجرد المتكلم نفسه من ذاته  
 وبجملها مختصا بالكتابة كالنوع في اتصال ليلك بالانحد والتشجيع والنصح في قوله أقول لها اذ جشأت وجاشت

باء الملابسة (قوله فليتأمل) فعل وجه التأمل انه اذا كان لقاء زيد لقاء الأسد حصل لمبالغة بحمله عين الأسد كما في  
 الاستمارة وان قامت المبالغة الحاصلة من تجريد ومراده بقوله والعرض التشبيه ان المقصود الاسلي التشبيه (قوله ومبالغة  
 في اتصافها بالشددة) أي شدة العذاب فان المبالغة في الخلود يوجب شدة العذاب فان احتمال الانقطاع بهونه (قوله منصوب)  
 أي رواية والافيجوز رفعه بالمعطف على نحوى بحذف العائد أي فيها (قوله اذ لامعنى للانتزاع) بان يقال انتزع الله تعالى  
 من ذاته ربا مبالغة في ربوبيته للنبي عليه السلام لانه يلزم الامر بالصلاة للرب المنتزع (قوله ان في البيت) أي في كونه  
 من التجريد (قوله بل هو) أي اجتماعهما واقع فالمرجع مذكور معنى (قوله لتكنة الح) لا يخفى ان التكنة المذكورة تحصل

(قال السيد) ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان مجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعله مخاطبا لتكنة  
 (اقول) المقصود من الالتفات المشهور عند الجمهور على ما عرفت ارادة معنى واحد في صور متفاوتة استجلابا لنشاط السامع  
 له واستدرازا لاصغائه اليه والمصود من التجريد المبالغة في كون الشيء موصوفا بصفة وبلوغه النهاية فيها بان ينتزع منه شيء

مكالم  
 كاسا  
 بكنهم  
 يشرب  
 والا  
 بجزد  
 اليه  
 آخر  
 اجناء  
 المتكلم  
 كان  
 شي  
 كلاء  
 نفسه  
 الم  
 الم  
 وار  
 بالم

الج  
 ال  
 الم  
 له  
 م  
 م  
 م

مكانك نحمدى اوستريجي (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله) اخير من بركب المعلى ولا يشرب  
كأساً بكف من بخلا) اى يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جواداً يشرب هو الكأس  
بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه  
يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد  
والا فليس من التجريد في شيء بل لما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية

بجود جعل نفسه مخاطباً ولا تتوقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتماعه واقع في صورة يكون الاسلوب المتقل  
اليه دالاً على صفة كما فيما نحن فيه . فهو يعنى قوله كريم الثقات من حيث انه اتقل من التكلم الى الغيبة وتجريد من حيث

آخر موصوف بتلك الصفة فبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى ومعنى التجريد على اعتبار التغاير ادعاء فكيف يتصور  
اجتماعهما نعم ربما أمكن حل الكلام على كل واحد منهما بدلاً عن الآخر واما أنهما مقصودان معاً فكلما مثلاً اذا عبر  
المتكلم عن نفسه بطريق الخطاب أو الغيبة فإن لم يكن هناك وصف يقصد المبالغة في انصافه به لم يكن تجريداً أصلاً وان  
كان هناك وصف يحتمل المقام للمبالغة فيه فإن انتزع من نفسه شخصاً آخر موصوف به فهو تجريد وليس من الالتفات في  
شيء وان لم ينتزع بل قصد مجرد الالتفات في التعبير عن نفسه كان التماساً عند الجهور أو على مذهب السكاكي فإن قيل  
كلام المفتاح حيث قال في بيان الالتفات فاقمها مقام المصاب يدل على انه تجريد يعماً فيجتمعان قلنا معنى كلامه انه اقام  
نفسه مقام المصاب لانه جرد منها مصاباً آخر ليكون تجريداً فاذا ذكره فائدة اطلاق لفظ الخطاب على المتكلم وبيان النكتة  
الخاصة بالالتفات في هذا الموضع وان شئت زيادة توضيح فاعلم ان قوله تطاول ليلاك ان حل على الالتفات كان فيه إيهام  
الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس المتكلم ولم يكن هناك مبالغة في انصافه بالمخزونية بطريق الانتزاع مجزون آخر منسب  
وان حل على التجريد كان فيه دعوى الخطاب واظهار ان المراد به مغاير المتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة في انصافه  
بالمخزونية بطريق الانتزاع والله اعلم

(قال السيد) لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخل الخ (اقول) مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفي البخل واثبات  
الجود وقد نفي عنه الشرب بكف البخل ولا شك انه يشرب بكفه فلا يكون بخيلاً لان كونه بخيلاً يستلزم شربه بكف  
البخل فكفى بنفي اللازم عن نفي الملزوم ويلزم من نفي البخل عنه كونه جواداً بحسب اقتضاء المقام وبهذا المقيدار يتم  
المقصود ولا دليل على انه جعل نفي الشرب عن كف البخل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير  
له ادعاء ليكون تجريداً بل هو تطويل للسافة بلا ثبت ويؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت يا من يشرب بكف كريم يتبادر  
منه انه يشرب بكفه فهو كريم لا انه يشرب بكف كريم آخر منتزع عنه وان كان محتملاً للكلام فظاهر ان كونه كناية  
عن كون الممدوح غير بخيل لا يجمع كونه تجريداً نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه بجماعه والفرق  
ظاهر فصيح ما ادعاء ذلك البهض واما قوله وانه وان كان الخطاب لنفسه الخ فانما برد عليه اذا كان مراده مما ذكره توجيهه  
ما في الكتاب واما اذا أراد به رده فلا

(قول المحشي) فهو الثقات من حيث الخ فيكون من البلاغة من وجه ومن الحسنات من آخر

لا ينافي التجريد وأنه وإن كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله ( ومنها مخاطبة  
الإنسان نفسه ) وبيان التجريد أنه ينزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم  
يخاطبه ( كقوله ) أي قول أبي الطيب ، لا خيل عندك تهديها ولا مال ، ( فليسمع النطق أن لم يسمع الحال •  
واراد بالحال الغنى فكانه انزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشي •  
ودع هريرة أن الركب مر محل • وهل نطيق وداعا لها الرجل • ( ومنه ) أي من المعنوي ( المبالغة المقبولة )  
لأن المردودة لا تكون من الحسنات وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أنها مردودة مطلقا لأن خير  
الكلام ما خرج من جرح الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان • ونما الشعر لب المرء يرضه •  
على الجالس أن كيدا وإن حمقا • وإن شعر بيت أنت قائله • بيت يقال إذا انشدته صدقا • وعلى من زعم  
أنها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لأن احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بوانغ فيه ولهذا استدرك  
النايفة على حسان في قوله ، لنا الجففات الغر يلمن بالضحى • واسيافتنا يقطرن من نجدة دما • حيث استعمل  
جميع القلة أعنى الجففات والاسياف وقد ذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسان  
ويقضن أو نحو ذلك بل المذهب المرضي أن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف أشار إلى تفسير  
المبالغة مطلقا وإلى تقسيمها لثنتين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال ( والمبالغة أن يدعي لوصف  
بلوغه في الشدة أو الضعف حدا ) منعول بلوغه ( مستحيلا أو مستبعدا ) وإنما يدعي ذلك ( لئلا يظن أنه )  
أي ذلك الوصف ( غير متناه فيه ) أي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده إلى أحد الأمرين  
( وتختصر ) المبالغة ( في التبليغ والاغراق والتملو لأن المدعى أن كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله ) أي قول  
امرئ القيس بصف فرسا له بأنه لا يبرق ( وإن كثرت المدو فمادي عدا ) في السجاح العدا بالسكر الموالاة  
بين السيدين يصنع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد ( بين ثور ونمجة ) اراد بالثور الذكر من ثور  
التعبير بصيغة الصفة مبالغة في كرمه • وما ذكرنا اندفع ما ذكره السيد من أن الالتفات يقتضي الاتحاد والتجريد يقتضي  
التفريق ولو ادعاء فيهما تناف لانه إنما يلزم لو كان اعتبار المتنافيين من جهة واحدة • قال قدس سره بحسب اقتضا المقام  
أنما قال ذلك لأن نفي البخل لا يستلزم إثبات الجود لوجود الوساطة • قال قدس سره • ولا دليل الخ • فيه أن البيت  
المذكور مثال يكفيه الاحتمال والدليل إنما يلزم إذا كان شاهدا ( قوله اراد بالحال الغنى ) في التاج الاسعاد يارى كردن  
فالمعنى فليمن النطق في المدح أن لم يمن الغنى في الإهداء فما قيل أي حال وهو الفقر أو الفقر لا يسمع الإهداء وإنما يسمع الغنى  
وهو عار منه فتفسير الحال بالغنى ليس بشيء • ( قوله وإنما يدعي ذلك الخ ) أشار بذلك إلى أن قوله لئلا يظن الخ خارج  
عن التعريف • بيان لغايته للفرق بينه وبين الكذب ( قوله أنه غير متناه ) أي غير بالغ في النهاية ( قوله ادعى أن جاره  
( قول المحشي ) بيان لغايته الخ يفيد أنه لا بد من قصد تلك الغاية لأنها العلة الباعثة والا كان كذبا وبه يدفع ما في الأطول

الوحش وبالنسبة الاثني منها (دراكا) متتابعا ( فلم ينضح بقاء فينسل ) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يبرق فلم ينسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين في مضمار واحد ولم يبرق وهذا ممكن عقلا وعادة ( ون كان ممكننا عقلا لاعادة فاغراقى كقوليه ، ونكرم جارنا مادام فينا ، وننبه الكرامة حيث مالا ) ادعى ان جاره لا يعيل منه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والمطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة ( وهما ) أى النبايع والاغراق ( مقبولان والا ) أى وان لم يكن ممكننا لاعقلا ولاعادة لامتناع ان يكون ممكننا عادة ممتنعا عقلا ( فقلو كقوليه ) أى قول ابى نواس ( واخفت اهل الشرك حتى انه ) الضمير للشأن ( لتخافك النعطف التى لم تخاف ) ادعى انه يخاف من المدوح النطف الغير مخلوطة وهذا ممتنع عقلا وعادة ( والمقبول منه ) أى من القلو ( اصناف منها ما دخل عليه ما يقرب به الى الصحة نحو ) لفظ ( يكاد فى يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسه نار ) ومثله بيت السقط ، شجار كبا وافر اساء وابلا ، وزاد وكاد ان يشجو الرحالا ( ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخيل كقوليه ) أى قول ابى الطيب ( عقدت سنابكها عليها ) الضمير ان الجياد أى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها ( عثيرا ) أى غبارا ( لو تبتني ) تلك الجياد ( عنقا ) هو نوع من السير ( عليه ) أى على ذلك العثير ( لامكنا ) أى امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاملا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن ( وقد اجتمعا ) أى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخيل ( فى قوله ) أى قول القاضي الارجاني يصف طول الليل ( بخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى ) وشدت باهداني البهن اجفاني أى يوقع فى خيالى ان الشهب محكة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدائها الى الشهب الطول سهري فى ذلك الليل وعدم انطباقها والنفاثا وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن

الح ) المحصر مستفاد من عموم حيث مالا ولهذا المحصر صار ممتنعا عاديا ( قوله مقبولان الح ) واعلم ان ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر واما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لأنها ليست مجرأة على معانيها الحقيقية بل كنايةات أو مجازات مرسلّة كانت أو استمارة بالنظر الى الموارد والامثلة فقوله تعالى « يكاد زيتها يضىء » مجاز مركب عن كثرة صفاته ونوره وقول ابى الطيب عن مجاز كثرة الغبار فوق رؤوس الجياد وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب وقوله اسكر بالامس لامتناع من ان يقال انه مجاز عن سرعة سكره وولوعه وحرصه على الشرب كذا أفاده بعض الناظرين . والاظهر ان يقال ان المقربة والمردودة انما هى بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنظر الى ما هو المقصود اعنى ادعاء كمال الوصف ( قوله الى الصحة ) أى الامكان فلا يرد ان صحة كلام الله تعالى لا يزيد عليها فكيف

( قول المحنى ) والاظهر ان يقال الح كان اظهر لافادته ان المبالغة مقبولة بالنظر للمقصود بخلاف ما قبله فانه يفيدنى اقبول من حيث المبالغة ولا يخفى ما فيه خصوصا فى القرآن

ولفظ تخيل مما يقرب به الى الصحة ( ومنها ما يخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمتم على الشرب غداً ان ذامن العجب ومنه ) أي من المعنوي ( المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام ) ، هو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب ( نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا ) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجها عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفيه التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكأنه رد بذلك . ويكون ردها وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية النظامية التي لا تتحمل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة ( وقوله ) أي قول الذين في قصيدة بمنذر فيها الى ثمان بن النذر وقد كان مدح آل حفنة بالشام فتكر الثمان من ذلك ( حلفت انه اترك لنفسك ربة ) وهي ما يربب الانسان وبقلة وأراد بها الشك ( وليس وراء الله لغيره مطلب ) أي هو اعظم المطالب فالجواب على الاحلاف ( اني كنت قد بلغت على جنابة لمبلغك الواسي أغش ) من غش ذخان ( واكذب ) واللام في اني كنت موحدة لا تقسم ودي بملك جواب القسم ( اكنتم كنتم امرأه الى جانب من الأرض فيه ) أي في ذلك الجانب وأراد به الشام ( مسترد ) أي موضع يتردد فيه اهل الرزق ، منتجع من رد الكلام ورثاه ( ومذهب ملوك ) أي في ذلك الجانب ملوك ( واخون ذمامهم ، احكم في أموالهم ، اقرب ، كفعلك ) أي يعملون لي حكما في أموالهم مقربا عنهم ربيع لمنزلة عندهم كما فعلت أنت ( في قوم أرك اصطفا منهم ) وأحسن اليهم ( فلم نرهم في مدحهم لك اذبحوا ) بمعنى لا تأتني ولا تأتني على مدح آل حفنة وقد أحسنوا الى كما لا تأوم

يقال فيه ما يقرب به الى الصحة ( قوله ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام ) ايراد الحجة يتعلق بأداء أصل المعنى وكونه على طريقة أهل الكلام من المعنويات المعنوية فان المخاطبة لا تتوقف على كونه على طريقتهم . ون كان مرجعه الى ذلك ( قوله وكأنه أراد بذلك الخ ) فان الاثني بالدعوة العامة المقدمات المشهورة لكون النفس مطاوعة لها بخلاف البرهان فانه مختص بأولى الالباب الخاصة ( قوله ليس قطعي الاستلزام للفساد ) بمعنى الخروج عن هذا النظام المشاهد ولو أريد به عدم التكون يكون قطعي الاستلزام وتفصله في شرح المقائد للشارح رحمه الله تعالى ( قوله موطنه للقسم ) يدل على ان المذكور

( قول المحشي ) وان كان مرجعه الى المخاطبة بمعنى الاستدلال

( قول المحشي ) بالدعوة العامة أي دعوة الاسلام الذي أتى بها القرآن

( قول المحشي ) عدم التكون لانها اما ان يجتمعا على الابدان أو يتجانعا أو يوجد واحد دون الآخر والكل متمتع كما بين

في حواشي المحشي على المقائد نعم التعبير فيهما وفسدتا يفيد وجودهما وحدوث فسادهما فلا يناسب عدم التكون وقوله في شرح المقائد للشارح أي وان كان الشارح قد رده والاولى الحوالة على حواشيه هو على شرح المقائد

ج  
 ب  
 لا  
 ايه  
 في  
 ل  
 ت  
 ام  
 ع  
 ن  
 ع  
 ام  
 ( )  
 ن  
 ٢  
 ٢  
 ب  
 ٤  
 ن  
 ٥  
 ر

قوما مدحوك وقد أحسنت اليهم فكما ان مدح أولئك لك لا يمد ذنباً كذلك مدحي لمن احسن الى وهذه  
 الحجة على صورة التمثيل لدى يسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان  
 مدحي لآل جنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً لكن اللازم باطل فكذا المألوم ومما ورد على  
 صورة القياس الاقتراني قوله تعالى \* وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه \* أى الاعادة  
 أهون وأسهل عليه من البدء وكل ما هو أهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله  
 تعالى حكايته عن ابراهيم عليه السلام \* فلما افل قال لأحب الآفاين \* أى القمر آفل وربى ليس بأفل فالقمر  
 ليس برى ( ومنه ) أى من الممنوى ( حسن التعليل وهو ان يدعى الوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير  
 حقيقى ) أى بان ينظر نظراً يشتمل على لطيف ودقة ولا يكون موافقاً لما في نفس الامر يعنى يجب أن لا يكون  
 ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل  
 فلان اعاديه لدفع ضرره وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون  
 الا غير حقيقى ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطالعون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر  
 كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق الواقع ( وهذا اربعة اضرب لان الصفة ) التى  
 ادعى لها علة مناسبة ( اما ثابتة فصد بيان علتها أو غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة  
 علة ) وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة ( كقوله ) أى قول ابى الطيب ( لم يحك ) أى لم يشابه ( بآثلك )  
 أى عطائك ( السحاب وانما حمت به ) أى صارت محمولة بسبب نألك وتفوقه عليها ( فصببها الرخصاء ) أى  
 فالاصبوب من السحاب هو عرق الخمر فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة  
 وقد ماله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء المدح ( او يظهر لها ) أى لتلك الصفة ( علة غير ) العلة  
 في معرض الجواب جواب القسم لاحزاء الشرط ( قوله أهون وأسهل عليه ) لا بالنظر الى ذاته تعالى اذ لا يتصور في حقه  
 تعالى السهولة والأسهولة لى على ما حوت عليه المادة فيما بينكم من أن كل فعل وقع من شخص مرة كان أعادته أسهل  
 عليه لحصول الممارسة ( قوله في الامكان ) أى امكان الصدور اذ الامكان الذي لا يمكن فيه الشدة والضعف ( قوله على  
 مقابل الحقيقى ) يعنى الموجود الخارجى . فتوهم انه يعنى الموجود في نفس الامر ( قوله ولو كان الامر كما توهم ) من ان  
 الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ( قوله أى لم تشابه ) في الناج حكي وحكاه في فعله مانند او نشد دركار ( قوله وتفوقه  
 عليها ) أى تفوق عطائك على السحاب لان صفة عطائه اختارى كثير الآثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فانه ليس  
 له اختيار في نزول المطر وآثارها قليلة بالنسبة الى آثار عطائه واقعة في غير موقعها وليس المعنى ان نائل السحاب لم يشابه  
 ( قول الحشي ) فتوهم انه أى توهم ان الحقيقى مقابل الاعتبارى هو الموجود في نفس الامر فيكون الاعتبارى مالا  
 وجود له في نفس الامر فيكون منغياً عن غير الحقيقى

(المذكورة) اذ لو كانت علمها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل (كقوله) أي قول أبي الطيب (ما به قتل عاديه ولكن . شقي إخلاف ما رجو لذئاب) فان قتل الاعداء أي قتل الملوك اعداءهم انما يكون (في العادة لدفع مضرتهم) حتى تصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم (لألا ذكره) من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبتة ان يصدق رجاء الراجين بعنته على قتل عاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسرع عليها الرزق من قتلائهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تحييل أي تنامي في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات المعجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رحلت الذئاب أن ينالوا من لحوم أعدائه ويتضمن أيضاً مدحه بأنه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للمعيط والحق أي ليست قوته الغضبية متصفة برذلة الافراط ويتضمن أيضاً قصور أعدائه عنه وفرط أمنتهم وأنه لا يحتاج الى قتالهم واستئصالهم (والثانية) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد أنبانها (أما ممكنة كقوله) أي قول مسلم بن الوليد (يا واثيا حسنت فيه اسماءة . نجى حذارك) أي حذارى إياك (إنساني) أي إنسان عني (من الفرق) فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه) حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكناً (عقبه) أي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي (ان حذاره) أي حذار الشاعر (منه) أي من الواشي (نجى إنسانه) أي إنسان عين الشاعر (من الفرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفاً منه (وغير ممكنة) مطف على أما ممكنة (كقوله) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتاً فارسياً في هذا المعنى فترجمه (لو لم تكن نية لجوزاء خدمته . لما رأيت عليها

نائله فلما علمت السحاب عدم لمشاهدة بين النائلين حمت فصبيها لرحضاء حتى يقتضى وجود نائل السحاب أولاً ليعطيه عدم المشاهدة بين النائلين الموجب للعمى الموجبة للرحضاء فلا يلزم ان ينزل المطر مطلقاً عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (قوله لكانت علة حقيقية) أي في العادة لان الكلام في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله أي حذارى إياك) اشار الى ان الاضافة في حذارك اضافة المصدر الى المفعول لا الى الفاعل يتعدى بنفسه يقال حذرتك وبين يقال حذرت منه كما في المتن (قوله أي إنسان عني من الفرق) غرق إنسان العين كناية عن العمى أي نجى حذارك من العمى فلا يرد

(قال السيد) اذ لو كانت علمها هي المذكورة لكانت العلة المذكورة علة حقيقية (اقول) لا يلزم من ظهور العلة في العادة ان يكون علة حقيقية أي موافقة لما في نفس الامر كما فسرنا بذلك اذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فلاولى أن يدعي حينئذ فوات الاعتبار اللطيف اذ لا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فأت القيد الاخير أيضاً (قول المحشى) لان الكلام في العلة العادية يقول المصنف في التعريف باعتبار غير حقيقة أي غير حقيقي علمتها في نفس الامر ولو باعتبار الزعم لان اجراء العلة الحقيقية بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل لاشتهار التعليل بها ثم انه ليس في حسن التعليل ايراد الحجة على مذهب أهل الكلام حتى يكون مذهباً كلامياً بدليل ظهور علة غير المذكورة

عقد  
الممدوح  
امتناع  
الحالة  
قوله لم  
الشاعر  
المر  
ذلك  
الاستد  
خدمه  
قد يقد  
علة للمد  
كان مر  
فيصح  
الوصف  
حسن  
الاغتر  
ما قبل  
العين  
في الام  
الطائر  
منطقة  
(  
الاعلى  
الطاق  
)

(عقد منتطق) من انتطاق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة المددوح صفة غير ممكنة فسد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو أصل لو من امتناع الجزء لا امتناع الشرط ان تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه وورية عقد النطاق عليه اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تمايلها بنية خدمة المددوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائك السحاب البيت فن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعلما بنية خدمة المددوح فقد أخطأ منين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الاية اح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لوى البيت مثما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا لله امدا بمعى الاستدلال بانفاء الجزء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئته الانتطاق علة لتكون نيته خدمه المددوح أي دليلا عليه كما ان انتفاء التصاد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد قصد كونها علة اثبوت الوصف ووجوده كما في الضرب بين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جمعت نية خدمة المددوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة المددوح كان من الضرب الرابع فيصح لتبديل فالت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به (والحق به) أي بحسن التعليل (ما ينبغي على الشك) ولكونه مبني على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرار والشك يناهيه (كقوله) أي قول أبي تمام (كان السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبين تحمها حبيبا فارتقا) اراد ترقاء بالهمزة تخففها أي ما تسكن

ما قيل ان المناسب أن يقول نجى نفسى من الفرق لان انسان العين يفرق بدمع قليل ولا يحتاج الى أن يجاب بان انسان العين هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فاذا كان يفرق يكون كثير الماء في الغاية (قوله أي شد النطاق الخ) النطاق في الاصل شفة تلبسها المرأة وقد تطلق على ما تشد المرأة تلك الشفة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنتت ابي بكر ذات النطاقين وهو المراد ههنا ولا يناسب تفسير انتطاق بشد المنطقة لان الجوزاء مؤنث ولا يقال للكواكب التي في حول الجوزاء منعقة الجوزاء بل نطاقها (قوله قصد تمايلها) نية خدمة المددوح لا ينبغي انه لا يصح تمايل رؤية النطاق بنية خدمة المددوح

(قول السيد) من انتطاق أي شد النطاق (أقول) قول في الصحاح النطاق شفة تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر على الارض وليس لها حجرة ولا نيفق ولا ساقان وقد انتطقت المرأة لبست النطاق وانتطق الرجل أي لبس المنطق وهو كل ما شدت به وسطك والمنطقة معروفة اسم لها خاص تقول منه نطقت الرجل فتنتطق (قول المحشي) لان الجوزاء مؤنث أي والمنطقة للرجل وقوله لا يقال الخ اعتراض آخر



(لمن مدافع) والضمير في تحتها للرب في البيت الذي قبله وهو قوله \* ربني شفمت ربح الصبا بنسبها \* الى المزن حتى جادها وهو هامع \* يعني ساقط الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد عال على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حببنا تحت تلك الربى فهي تبكي عليه وهذا البيت بشير الى قول محمد بن وهيب \* طللان طال عليهما الامد \* درسا فلا علم ولا نصد \* لبسا البلا فكانما وجدا \* بعد الأوبة مثل ما أجد \* وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا أراد بالحبيب نفسه ولا أدري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطالع القصيدة وهو قوله \* لا إن صدرى من عزائي بلاقع \* عشية شافتنى الديار البلاقع \* وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان للسحاب النور وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان نفس ابن تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك الديار (ومنه) أي من المعنوي (التفريع وهو ان ثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته) أي اثبات ذلك الحكم (لمتعلق آخر) على وجه يشمر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابو دراجل (كقوله) أي قول الكهيت من قصيدة يدحها أهل البيت (احلامكم لسقام الجمل شافية) كما دماؤكم تشفى من الكلب (الكلب يفتع اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي كلب بأكل لحوم الناس فيأخذهم من ذلك جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجم من شرب دم ملك يعني انهم ارباب المقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي، بناء مكارم واساء كدمؤكم، من الكلب الشفاء، فقد فرغ على وصفهم يشفاء احلامهم لسقام الجمل وصفهم يشفاء دماؤهم من د الكلب (ومنه) أي من المعنوي (تأكيد المدح بما يشبه الذم) النظر في هذه التسمية على اللائم الاغاب والافتقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى \* ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف، يعني ان أمكنكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه ولا تحل لكم غيره، وذلك غير ممكن والفرض المبالغة في تحرعه وليس

( قول المحشى ) المأق أى المدام هى المآق

تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه ( وهو ضربان أفضاهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح )  
لذلك الشيء ( بتقدير دخولها فيها ) أي دخول صفة المدح في صفة الذم ( كقوله ) أي قول الزائفة الذياني ( ولا عيب  
فيهم غير أن سيوفهم من فلول ) أي كسور في حدها والواحد فل ( من قراع الكتاب ) أي من مضاربة الجيوش  
فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو أن سيوفهم ذوات فلول ( أي أن كان فلول السيف عيباً فاثبت شيئاً  
منه ) أي من العيب ( على تقدير كونه منه ) أي من كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح لما قصود  
وتصريح به والإفهام مفهوم من بقاءه على الشرط المذكور ( وهو ) أي هذا التقدير وهو كون الفلول من  
العيب ( محال ) لأنه كناية عن كمال الشجاعة ( فهو ) أي ثبات شيء من العيب ( في المعنى تعاقب بالتحال ) كما يقال  
حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط ( فالتأكيد فيه ) أي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا  
الضرب ( من جهة أنه كدعوى الشيء بيبينة ) لأنك قد علمت نقيض المعلوب وهو اثبات شيء من العيب  
بالمحال والمماق بالتحال محال فمدح العيب ثابت ( و ) من جهة ( أن الأصل في مطلق الاستثناء ) هو ( الاتصال )  
أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى  
إخراجاً له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لأن الاستثناء المنقطع مجاز على ماقرر في أصول الفقه وإذا  
كان الأصل في الاستثناء الاتصال ( فذكر أداته قبل ذكر ما يمدحها ) وهو المستثنى ( يوم إخراج شيء ) وهو  
المستثنى ( مما فيها ) أي ما قبل الإداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن  
يخرج شيئاً من أفراد مانعاً من النفي ويريد إثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء أي  
ظننته وأوهمته غيري ( فإذا وإيها ) أي الإداة ( صفة مدح ) وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع ( جاء  
التأكيد ) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر إلى استثناء صفة

أي ليس القدر المشترك بين جميع ما ذكر من تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكد الذم بما يشبه المدح وغير ذلك تأكيد الشيء  
بما يشبه نقيضه ويجمل هذا واحداً من المحسنات المعنوية مندرجاً تحتها جميع ما ذكره وليس المراد أن يسمى تأكيد المدح

( قال السيد ) وهذا زيادة توضيح ( قول ) أي أن قوله على تقدير كونه منه زيادة توضيح لما قصود لأن كون إثبات  
شيء من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء إثبات شيء منه على الشرط المذكور يعني قوله  
أن كان فلول السيف عيباً وفيه بحث إذ الظاهر أن قوله أن كان فلول السيف عيباً بيان لمراد الشاعر كأنه قال يعني الشاعر  
أن فيهم عيباً أن كان فلول السيف عيباً وقوله فاثبت على صيغة الماضى كلام من المصنف متفرع على ما ذكره من مراد  
الشاعر وليس فعلاً معارفاً مبنيّاً على الشرط المذكور جزء له كما توهمه فإنه ركيب جداً غفلاً ومعنى وحيد فلا بد من قوله  
على تقدير كونه منه

( قول الخشي ) وليس المراد أن يسمى الخ لأن تأكيد الذم بما يشبه المدح يكون داخلاً فيه لا مقابلاً له ويلزم غير

مدح مع ما فيه من نوع خلافة وتأخير للقلوب (و) الضرب (الثاني) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان  
يثبت الشيء صفة مدح ويعقب بأداة الاستثناء) أي يذكر عقيب ثبات صفة المدح لذلك الشيء. اداة الاستثناء  
(يليه صفة مدح اخري له) أي لذلك الشيء (نحو انا افصح العرب بيدائي من قریش) ويبد بمعنى فهو  
اداة الاستثناء (واصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) كما ان الاستثناء في  
الضرب الاول منقطع الكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق  
استثناء هو الاتصال فليتأمل (المع) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كقوله  
الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يعكس  
تقدير دخول صفة المدح فيها واذ لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد الا من  
الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الأول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال

بما يشبه الذم بهذا الاسم ويجمل مقابلا لتأكيد الذم بما يشبه المدح • قال قدس سره فيه ركبت جدا • لفظا ومعنى اما  
لفظا فلانه لا يقال ان جيتي اكرمك على تقدير محبتك واما معنى فلان الجزء المذكور وجود العيب فيهم لا ثبات وجود  
العيب فيهم (قوله ويعقب بأداة الاستثناء) لم يقل ويستثنى منها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه حقيقة فان الاستثناء متصلا  
كان أو منقطعا لا بد فيه من اختلاف الحكمين ايجابا وسلبا ولا اختلاف ههنا وانما يفيد التأكيد لكونه في صورة الاستثناء  
واليه يشير قول الشارح رحمه الله يذكر الخ (قوله انا افصح العرب الخ) جملة ابن مالك من الضرب الاول بتأويله بالنفي  
أي لا نقصان في فصاحتي الا اني من قریش (قوله ويبد) بمعنى غير اليه ذهب الجمهور وفي المعنى انه للتعليل فالمعنى انا  
افصح العرب لاجل اني من قریش ومعنى التعليل ان له مدخلا في ذلك لا انه علة تامة وفي القاموس ان يبد بمعنى غير  
ومن أجل وعلى (قوله وأصل الاستثناء فيه الخ) أي الراجح الكثير الاستعمال في هذا الضرب ان يكون المذكور بعد اداة  
الاستثناء غير داخل فيما قبلها وفيه اشارة الى انه قد يكون داخلا . الا انه خلاف الاصل نحو فلان له جميع المحسن الا  
انه كريم واما في الضرب الاول فليكون ما قبل الاداة صفة ذم منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة  
لكنه قدر دخوله ليصير متصلا فيفيد التأكيد من وجهين (قوله فليتأمل) حتى يظهر لك عدم التناقض بينهما اذ كون الكثير

ذلك مما ذكره العصام (قول المحشي) الجزء المذكور أي في البيت

(قول المحشي) الا أنه خلاف الاصل لانه يوم حقيقة الاستثناء المتصل فيلزم محض الذم وبفوت أصل الباب لكن  
لما كان المستثنى انه مؤمن دون الايمان اتني ذلك الابهام وذكر أداته قبل ذكر المستثنى يوم اخراج شيء مما قبلها  
فاذا ذكر بعدها ما يفيد ثبوت صفة المدح جاء التأكيد ومعنى كون الاستثناء متصلا ان يكون المستثنى داخلا في المستثنى  
منه وان لم يكن حقيقة الاستثناء موجودة تأمل

(قال السيد قدس سره) الظاهر انه من الضرب الاول لان الاستثناء من صفة ذم منفية ولا اثبات لصفة مدح  
عقب باستثناء حتى يكون من الضرب الثاني

فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوم اخراج شئ مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة  
صفة مدح اخري جاء التأكيد ولا يتأتى فيه التأكيد من الوجه الاول اعني دعوي الشئ ببيئته لانه مبني  
على التمايز بالحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) اي ولكون التأكيد في مثل هذا  
الضرب من الوجه الثاني فقط (كان) الضرب (الاول افضل) لافادته التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى \*  
لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما\* فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو  
فبقيد التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منة طعنا  
وبجعل وجهها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة  
افنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا  
يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيها الا قليلا سلاما سلاما يمكن  
جمعه على كل من ضربين تأكيد مدح بما يشبه الدم كما سر ولا يمكن جمعه على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء  
المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جمعه من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جمعه من قبيل التأنيث وهو النسبة  
الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاني  
رجل ولا امرأة الا زيدا وله فسدت ذلك كان الواجب ان تأخر ذكر الرجل (ومنه) أي من تأكيد المدح

الراجح في مناق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين في الاصول لا يتأتى أن يكون الكثير الراجح في نوع منه  
الاقطاع (قوله ضرب آخر) كونه ضربا آخر من جهة انه ليس المستثنى منه صفة ذم منفية بل محذوف هو اعم الاشياء  
يقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل فيه معنى الدم وهو راجع الى الضرب الاول كانه قيل لا عيب فينا الا ان آمناء  
قال قدس سره الظاهر انه من الضرب الاول لال المذكور سابقا صفة ذم منفية استثنى منها صفة مدح قول قدس سره  
اعتبر فيها جهتا تأكيد • جهة كونه كدعوى الشئ • بيئته وجهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال • قال قدس سره لا يمكن  
الا اعتبار جهة واحدة • وهي الجهة الثانية واما الجهة الاولى فبيناها على تقدير الدخول ولا يمكن ذلك في الضرب الثاني لكون  
المذكور قبل الاصفة مدح مثبتة ولا محوم لها ويمكن ان يقال ان فسر (لا يسمعون فيها لغوا) ذم سماع لغو كان من الضرب  
الاول لكون سماع لغو صفة ذم منفية وان فسر بثبوت عدم سماع لغو كان من الضرب الثاني لكون عدم سماع اللغو  
صفة مدح مثبتة (قال قدس سره وامله اراد الخ) فيه انه يلزم اختلال تعريف الضرب الاول تفضله على الاخلاق

(قال السيد) فيحتمل أن يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني (أقول) الظاهر انه من الضرب  
الاول فان قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبر جهتا تأكيد • ولا فله يعتبر لا جهة واحدة وذلك حار في جميع اورد  
الضرب الاول ولا يصير بذلك من الضرب الثاني الذي لا يمكن فيه لا اعتبار جهة واحدة للتأكيد وان كان مثله في ملاحظة  
جهة واحدة للتأكيد وامله اراد بكونه من الضرب الثاني هذه المائلة فقط  
(قول المحتوي) اختلال تعريف الضرب الاول حيث اعتبر فيه تقدير الدخول وفما ذكر لم يعتبر وقوله وتفضيله أي

بما يشبه الذم (ضرب آخر وهو) ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح (نحو وما تنعم منا الا ان آتينا بآيات ربنا) أي وما تعجب منا الا اصل المنسوب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال تنعم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا أهل الكتاب هل تنعمون منا الا ان آتينا بالله وما أنزل الينا فان الاستفهام فيه الانكار فيكون بمعنى النبي وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) الدال عليه لفظ لكن (في هذا الباب) أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كلاستثناء) في افادة المراد (كما في قوله) أي قول أبي الفضل بديع الزمان الحمداني بمدح خاف بن احمد السجستاني (هو البدر الا انه البحر زخرا) سوى انه الضرع غام لكنه الويل) فالاولان استثناءان مثل قوله بيداني من قریش وقوله لكنه الويل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن (ومنه) أي من المعنوي (تأكيد لزم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها) أي دخول صفة لزم في صفة المدح (كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من أحسن اليه ونائيهما ان ثبت للشيء صفة ذم وبمعنى باداة استثناء يليها صفة ذم أخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد (ونحقيقهما على قياس مامر) ويأتى منه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق (ومنه) أي من المعنوي (الاستتباع وهو المدح بشيء على وجهه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله) أي قول أبي الطيب (نهبت من الاعمار مالو جويته) أي جمته (لهبت الدنيا بآبائك خالده مدحه بالهابة في الشجامة)

والحصر بين الضربين (قوله فلاولان استثناءان) بحذف العاطف أو الثالث استثناء من الثاني وكذا قوله لكنه الويل (قوله هذا الضرب من الاستثناء) قول الزوزني، ويسمى هذا النوع الاستثناء الخداعي

واختلال تفضيله على الإطلاق فانه في هذه الصورة مساو للضرب الثاني وقوله والحصر أي واختلال الحصر لانه بقي أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح لا بتقدير الدخول

(قول المحشى) استثناءان بحذف العاطف أي استثناء من الاول أعني هو البدر بحذف العاطف أو الثالث وهو قوله سوى انه الضرع غام استثناء من الثاني أي قوله البحر زخرا فالمراد بالثالث والثاني من الاوصاف وقوله كذا قوله لكنه الويل يعني انه اما عطف على ما قبله بحذف العاطف أو استدراك لما يليه وكل من وجهه جار في الوجهين السابقين فالحاصل اربعة اوجه من ضرب اثنين في اثنين

(قول المحشى) ويسمى هذا النوع أي الاستثناء في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم وقوله الخداعي لانه خداعي بايهام قصد الاستثناء وقد ما يستثنى وقد أشار الشارح لذلك أولا بقوله ان فيه نوع تأخير وخلافة فان الخلافة الحديثة

اذ  
حيث  
في  
(د)  
لا  
أي  
كان  
الثاني  
أبي  
المهم  
جعل  
(ك)  
فانه  
الذم  
قول  
بكون  
شكو  
يسأل  
المحشى  
(قوله)  
المدح  
بطريق  
كثير  
الحمل  
(

اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم خلده في الدنيا (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها)  
 حيث جعل الدنيا مهنة بخلوده ولا معنى للمهنة أحد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الراسي (وفيه) أي  
 في هذا البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (نه سبب الأعمار دون الأموال) وهذا ما يأتي عن علو المهنة  
 (و) الثاني (انه لم يكن ظالما في قتلهم) أي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها وذلك  
 لان مهنة الدنيا إنما هي مهنة لأهلها فالو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لأهل الدنيا سرور بخلوده (ومنه)  
 أي من المعنوي (الادماج) يقال ادج الشيء في الثوب اذلقه فيه (وهو ان يضمن كلام سبق لمعنى) مدحا  
 كالت أو غيره (معنى) آخر (منسوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى  
 الثاني يجب ان لا يكون مصرحاً به ولا يكون في الكلام اشعاراً به مسوق لاجنه فن قال في قول الشاعر  
 ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا \* واسعفنا في من نحب ونكرم \* فقلت له نعماءك فهم أئمتها \* ودع أمرنا ن  
 المام المقدم \* انه ادج شكوى الزمان في المهنة فقد سهل لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدحاً ولو  
 جعل المهنة مدحاً لكان اقرب (فهو اعم من الاستتباع) لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح  
 (كقوله) أي قول ابى الطيب (اقرب فيه) أي في ذلك الليل (اجفاني كافي \* أعد بها على الدهر الذنوب \*  
 فانه ضمن وصف انال بالاطول الشكاية من الدهر) يعني لكثرة قلبي لاجفاني في ذلك الليل كافي أعد بها على  
 الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر أراد به الجنس أعم من ان يكون واحداً كما في بيت ابى الطيب او اكثر كما في  
 قول ابن نباتة \* ولا بد لي من جهله في وصاله \* فن لي بخيل اودع الحلم عنده \* فانه ادج في الغزل الفخر \*  
 بكونه حليماً حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان بودعه حله وضمن الفخر بذلك  
 شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار فليجها على انه لم يبق في الاخوان من  
 يصلح لهذا الشأن وقد نسب بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حله ابداً لكنه لما كان مريد الوصل هذا  
 المحبوب الموقوف على الجليل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصاح لان بودعه حله اياه فان  
 (قوله لان الشكاية مصرحاً بها) قوله في دهرنا اسعافنا في نفوسنا (قوله لكان اقرب) لان قوله فقلت له نعماءك فهم أئمتها الخ دعاء  
 للمدح متضمن للمهنة (قوله اعم من الاستتباع) هذا بالنظر الى ظاهر تعريف الاستتباع اما لو قبل ان ذكر المدح في التعريف  
 بطريق التمثيل لا للتخصيص يكون مساوياً للادماج (قوله أعد بها أي بالاجفان أي باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع جفن  
 كقمر وهو غطاء العين من اعلى واسفل) قوله ولا بد لي من جهله (الضمير للتكلم فففيه الثقات من التكلم الى الغيبة قابل  
 الجمل بالحلم لاستلزامه الطيش وترك الوقار) (قوله ادج في الغزل) بالتخييل في الاصطاح مغازلة النساء بمخادتهم ومراودتهم  
 (قول المحشى) بطريق التمثيل أي كما هو الظاهر من معنى الاستتباع وهو الانبان بشيء على وجه البهيمية مغالفا  
 (قول المحشى) يكون مساوياً ولذا ترك السكاكي الادماج واكتفى بالاستتباع

فيه  
هو  
ون  
نادة  
شبه  
بن  
ثل  
بناء  
بان  
في  
دم  
كيد  
بناء  
(هـ)  
ابى  
(ة)  
...  
أن  
نوله  
نل  
بعة  
م

الودائع تستعاد آخر الامر (ومنه) أي من الممنوي (التوجيه) يسمى محتمل المضدين (وهو إيراد الكلام  
محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لا عور) يسمى عمر اخاطى عمر قباء (بالياء عينيه سواء) فانه محتمل  
تضمن ان تصير العين الموراء صحيحة فيكون مدحا ونمى خيرا وبالمكس فيكون ذما قال (السكاكي ومنه) أي  
ومن التوجيه (متشابهات القرآن بالتبارة) وهو احتمالها الوجهين المختلفين وتفاوتها باعتبار آخر وهو انه يجب  
في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد الممنين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر  
متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام (ومنه) أي من الممنوي (المرز الذي يراد به الجدة كقوله  
اذا ما تمعي أناك مفاخرأ فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب \* ومنه) أي من الممنوي (تجاهل المارف  
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لأحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله  
تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية، ايا شجر الخابور) هو من نواحي ديار بكر (مالك مورقا) من أوراق  
الشجر أي صار ذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف) فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف  
لكنها تجاهلات فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل  
قد يستعمل في مقام الشك في الحكم (والمبالغة) أي وكالمبالغة (في المدح كقوله) أي قول البحتري (المع  
برق سري أم ضوء مصباح \* أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي) أي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم  
يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح (او) المبالغة (في الذم في قوله) أي قول زهير وما ادرى وسوف  
اخذ ادرى (اقوم آل حصن ام نساء) وفيه دلالة على ان الذوم الرجال خاصة (والتدله) أي وكالتحير  
والتدهش (في الحب في قوله) أي قول الحسين بن عبد الله (الله يا ظبياء القاع) هو المستوى من الارض  
(فان لنا هيلاي منكن أم ايلي من البشر) في اضافة ايلي الى نفسه أولا والتصریح باسمها الظاهر ثانياً لذلك  
ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله \* أمزاني سلمى سلام غايكما \*  
هل الازمن الآتي مضين رواجم \* وهل يرجع التسلم أم يكشف المعنى \* ثلث الاناني والديار البلاقع \*

يقال غارتها وغارتني والاسم الغزل (قوله المرز الذي يراد به الجدة) أي يذكر الكلام على سبيل المطابقة ويقصد منه معنى  
صحيح في الحقيقة (قوله من عد) اما امر عد يعد بمعنى احسب أزمن عدى يعدى أي تجاوز (قوله وهو كما سماه السكاكي  
الح) كان الظاهر أن يقول وهو ما سماه السكاكي رحمه الله سوق الح لا انه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن  
حيث انه بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كهم المشهور كذا وهو كما سيبي. كذا وقوله لنكتة بالتجاهل وكان  
حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي رحمه الله لا انه اخره ليكون بيان النكات متصلاً به (قوله المع برق سري الح)  
السري صفة أي ظاهر بالليل والضحى بالضاد للمعجمة والحاء المبهمة من الضحو (قوله فيه دلالة الح) أي دلالة من حيث  
مظاهر والا فيجوز أن يكون التخصيص بالرجاء مستغداً من مقابلة النساء (قوله أمزاني سلمى الح) خطب أمزاني الشفاء

وكأنه  
جديد  
عند  
من  
كناية  
ذلك  
أولاً  
ولاً  
لغري  
ولر  
ور  
حال  
سر  
تبار  
بالا  
وال  
قول  
فري  
وال  
ش  
اس  
وال  
بدا  
الف  
وم

وكان تحقيق كقول الله تعالى حكاية عن الكفار . على ما ذكره على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مر فتم على ممزق الكبرياء خاز  
 جديد . يعنون محمداً عليه أفضل الصلوات والتسليمات . فليس لهم لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه عندهم رجل . أو هو  
 عندهم أظهر من الشمس وكالتمريض في قوله تعالى \* وانا وإياكم لملى هدى أو في ضلال مبين \* وكغير ذلك  
 من الاعتبار (ومنه) أي من المعنوي (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن يقع صفة في كلام الغير  
 كناية عن شيء أثبت له) أي لذلك الشيء . حكم (فثبتها لغيره) أي فثبتت أنت في كلامك تلك الصفة لغير  
 ذلك الشيء . (من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه) أي من غير أن تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير  
 أو لانتفائه عن ذلك الغير (نحو قولون نحن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله  
 وللمؤمنين) فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم ولاذل كناية عن المؤمنين وقد أثبتوا  
 لفريقهم المكنى عنهم بالأعز الاخراج فثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى  
 ولرسوله وللمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للوصوفين بالعزة أعني الله تعالى  
 ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله) أي  
 حال كون مراده من المعاني التي يهتمها ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) متعلق بالحلل أي يحمل على خلاف  
 مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله فأت ثقات إذا آيت مراراً قال ثقات كاهلي بالأيادي) فلفظ  
 ثقات وقع في كلام الغير بمعنى حملك المؤنة وثقلتك بالآتيان مرة بعد أخرى وقد حملة على تشميل عاتقه  
 بالأيادي والذين والنعم بعده . فأت طوات قال لابل تطوات وابرمت قال حبل ودادي . أي طوات الإقامة  
 والآتيان وابرمت أي املأت وابرمت أيضاً الحكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت أيضاً من هذا القبيل وأما  
 قول الشاعر \* واخوان حسبتهم دروعا \* فكانوها ولكن الاعادي \* وخطهم سهاماً صائبات \* فكانوها ولكن  
 في فؤادي \* وقالوا قد صنعت منا قلوب \* وقد صدقوا ولكن عن ودادي \* فالبيت الثالث من هذا القبيل  
 والبيتان الأولان قريب منه لأن اللفظ المحمول على معني آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى  
 لحملة على خلاف ذلك المعنى (ومنه) أي من المعنوي (الاطراد وهو أن تأتي باسم المدح أو غيره و  
 اسماً آتاه على ترتيب الولادة من غير تكاف) في السبك ويسمى اطراداً لأن تلك الاسماء في تحدرها

والصفيف العينية وناداهما فاهمة للنداء والرواجع جمع راجعة والتسليم مفعول يرجع المتعدي بمعنى يرد وفي بعض النسخ  
 بدل أو يدفع البكاء أو يكشف الدمى أي عنه المشرق ونجيرة والاستعظام الكبارى أي لا يرجع ولا يدفع وثلاث الآثافي قابل  
 الغائبين على التنازع والآثافي بالتشديد والتخفيف جمع ثوبة وهي ما يوضع عليه القدر أي ثلاث احتجار والبلاغ جمع باقة  
 وهي الأرض القفر التي لا شيء فيها (قوله القول بالموجب) أي اعترف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع أني مقصوده



كالماء الجاري في اطرافه وسهولة انسجامه ( كقوله ان يقتلوك فقد ثلثت عروشهم بعثية بن الحارث بن  
 شهاب ) يقال ثل الله عرشهم أى هدم ملكهم ويقال لاقوم اذا ذهب عزهم واتسعت حاليهم قد ثل  
 عرشهم أى ان تبحجوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد أثرت في عزهم وهدمت اساس ثبدهم بقتل رئيسهم  
 عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم  
 هذا تام الكلام في الضرب الممنوى ( واما ) الضرب ( اللفظي ) من الوجوه المحسنة للكلام فلما ذكر منه  
 في الكتاب سبعة ( فانه الجنس بين اللفظين وهو تشابهها في اللفظ ) أى في التلظي فيخرج التشابه في المعنى  
 نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه  
 التشابه في اللفظ كثيرة يجيء نفسيلها والجناس ضربان تام وغير تام ( والتام منه ان يتقفا ) أى اللفظان ( في  
 انواع الحروف ) وكل من الالف والباء والياء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو  
 يفرح ويمرح ( وفي أعدادها ) وبه يخرج نحو الساق والمساق ( و ) في ( هيئتها ) وبه يخرج نحو البرد والبرد  
 بفتح أحدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فتخرج  
 ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول ( و ) في ( ترتيبها ) أى تقديم  
 بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه وبه يخرج نحو الفتح والخلف ووجه الحسن في هذا القسم أعني التام  
 حسن الافادة مع أن صورته صورة الامادة ( فان كانا ) أى اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر ( من نوع واحد )  
 من انواع الكلمة ( كاسمين ) أو فملين أو حرفين ( سمي متماثلان ) لان المثلة هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان  
 المتفقان في الافراد أو الجمية بأن يكونا مفردين ( نحو وجوم تقوم الساعة ) أى القيامة ( يقسم الجرمون  
 ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام أو جمين نحو قول الشاعر \* حمدق الآجال آجال \* والحوى لادركه \* فقال \*  
 الاول جمع احل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والنشأ جمع احل والمراد به منتهى العمر واما

وذلك اما ما ثبت من ان مقصود في شيء آخر واما تحمل اللفظ في كلامه على غير ما قصده من ( قوله اي في التام ) فسر  
 اللفظ بالتلفظ اذ لا معنى للمشابهة اللفظين في نفس اللفظ . فانه يستلزم ان يخرجا منه الجنس العبر التام ( قوله في  
 انواع الحروف ) اورد اللفظ لانواع تميزها على ان الحروف انواع والا فيكون في الحروف ( قوله وفي أعدادها الخ ) الادلى  
 عددها . هيئتها اذ ليس توفى الكلمات في اعداد الحروف والهيئت الا انه اورد صبغة الجمع نظراً الى المواد ( قوله فان  
 هيئة لكامة الخ ) الظاهر ان يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل له باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات الحروف  
 دون الكلمات . لان هيئة الكلمة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض كقوله المشهور ( فلهو هو القطيع من بقر الوحش الخ )

( قول المحشى ) د لا معنى لتشابه اللفظين في نفس اللفظ لانه لا بد من مقابلة وجه الشبه للطرفين  
 ( قول المحشى ) فانه يستلزم اتحادها لعله وانه بالواو بدل الفاء

مختلفان نحو قول الحريري \* وذى ذمام وقت بالمهد ذمته \* ولا ذمام له في مذهب العرب \* الذمام الاول  
 الحرمة والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القابل الماء وفلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني  
 جمع نجاد وهو ما ارتفع من الارض (وان كانا) أى اللفظان المتفقان فيما ذكر (من نوعين) اسم وفعل أو  
 اسم وحرف أو فعل وحرف (يسمى مستوفي) فالاسم والفعل (كقوله) أى قول ابن تمام (مات من  
 كرم الزمان فانه \* يحيى لدى يحيى بن عبد الله) لانه كرم يحيى الكرم ويجدده (وايضاً) تقسيم آخر للتمام  
 وهو انه (ان كان أحد لفظيه) أى لفظي التجنيس التام (مركباً والآخر مفرداً يسمى جناس التركيب)  
 وبمدان يكون التجنيس جناس التركيب (فان اتفقا) أى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر  
 مفرد (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم التشابه) لانفاق لفظيه في الخط أيضاً  
 (كقوله) أى قول أبي السبح (اذا ملك لم يكن ذاهبة) أى صاحب هبة (فدعه فدوانه ذاهبة) أى غير  
 باقية وكقول أبي الملا \* مطايا مطايا وجد كن منازل) منازل عنها ليس معنى عقالها بل ما مضى وباحرف  
 والمعنى عيون الناس السبية بفتح الباء الوحشي جانبات الموت والعشق قتال للانسان (قوله وذى ذمام الخ) أى ذى حرمة  
 وقت بالمهد ذمته. أى ذى ذمة في لاسل المهد ثم تطلق على ذات موصوفة به وهو الشائع في اصطلاح الفقهاء قوله ولا ذمام الخ  
 أى ليس له آبار فإلية الماء في ملك العرب وهو كناية عن كثرة خبراته (قوله مامات الخ) والمعنى كل كرم اندرس فانه  
 يحيى ويتجدد عند هذا المدح ووقع ديون صحيح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان  
 وانلى بشدائده المفضية الى الموت فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص عنها وان تجل ماني مامات نافية ومن زائدة  
 قال السيدان هذه المطايا الخ فالدفع الى الامداد ولو حدة بمعنى القوة وضمير عنها المطايا على الاتفات وزل عنها بمعنى ذهب صفة  
 منا أى امر قدر للمطايا من الاعياء والكلال والمعنى أمدكم يا مطايا منازل الاحباب قوتكم لاقامتها بها بعد الوصول اليها  
 وقد ذهب عنك القدر أى واپس بذهب عنى لان رؤية المنازل لم تزدنى الا تذكر الاحباب والحزن على فقدانها قل قدس  
 سره وهو انها بقيت الخ البقاء والبقية مستمد من ذهاب القدر عنها وما عبارة عن الموت وزل عنها بمعنى لم تصبها وبقي  
 الالفاظ على معانها السابق ولذا لم يجعل هذا الوجه عديلاً الاول قبل والمعنى الموت المقدر الذى ظاهر فيكون غيابه وشدائده  
 وزل عنك أى لم يصيبك ليس بمقال عنى \* قال قدس سره انها وان طالت الخ \* فالدفع عنى الاطالة والوجد بمعنى الحزن  
 (قل السيد) مطايا مطايا وجد كن منازل. منازل عنها ليس معنى عقالها بل ما مضى وباحرف  
 أى لم يصيبها قبل المعنى ان هذه المطايا لما وصلت الى منازل أحبابها التى كان فاصداً اليها ذهب عنها الاعياء والكلال لانها  
 أقامت بها وهو لما وصل اليها لم تزد رؤيتها الا تذكرها وشجوا وفيه وجه آخر وهو انها بقيت فيها ببقية زل عنها القدر فلم  
 ينالها وأمكنها الوصول وقبل أراء ان تأثير منازل الطريق فيه ابلغ من تأثيرها في المطايا فاقبل عليها بخاطرها ويقول أيها المطايا  
 وان طالت وحدكن فقد نجوتن منها بحشاشة الارواق ولم يات عليكن قدر الله فيها والقدر الذى أخطأكن فيها لا يكاد  
 يفارقى أو يأتى على ما قى من رقى وهذا المعنى اظهر كما في حواشي السقط  
 (قل المشي) أى ذاته فلا حاجة الى الجواز في الاستناد

بن  
 ال  
 م  
 جم  
 نه  
 ع  
 ه  
 في  
 و  
 د  
 و  
 م  
 م  
 ( )  
 ن  
 ن  
 \*  
 ا  
 -  
 ر  
 ب  
 م  
 ن  
 م  
 ( )

نداء ومطايا منادى (والا) أى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط (خس) أى خمس هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين في الخط (كقوله) أى قول أبى الفتح (كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا \* ما الذى ضر مدير الجام لو جام لنا) أى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولاتله عن تذكارتك وابك \* بدمع يضاهى الوبل حال مصابه \* ومثل امينيك الحمام ووقعه \* وروعة ملغاه ومطعم صابه \* فالتانى مركب من مصابه والميم من مطعم والصاب عصاره شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهو يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس صرفوا والا فبوا متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح في عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان منفصلين في انواع الحروف وأعدادها ومياتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في نواع الحروف او في أعدادها او في هياتها او في ترتيبها لانهم اوالو اختلغا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والمدد مثلا او في الهيئة والمدد فقط لم يمد ذلك من باب التجنيس ليمد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور في الانسام الاربعة فقال (وان اختلفا) وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله فالتام منه ان يتفقا او على مقدر اى هذا ان اتفقا فيما ذكر (وان اختلفا) اى لفظا المتجانسين (في هيئة الحروف فقط) واتفقا في النوع والمدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق (ونحوه) اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف او كون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط او مفرط) لان الراء في مفرط وان كان مشدد والمشدد حرفا وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله (والحرف المشدد) في هذا الباب (في حكم المخفف) فلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كاله من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك (و) قد يكون الاختلاف والحاشية بضم الحاء المهملة بنية الروح والارماق جمع رمق بالتخريك بنية الروح واصافة الحاشية للبالغة (قوله وهذا نوع

بالحركة

من لاد

الحروف

(بسمو)

أو أوك

(إما)

جهد

قوات

مثلا

بالس

قضية

يسير

ووت

نارو

اليأ

الآ

س

في

في

في

في

في

في

في

في

في

بالحركة والسكون ( كتولم البدعة شرك الشرك ) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء  
 من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن ( وان اختلفا في اعدادهما ) اى وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد  
 الحروف ان يكون حروف احدهما أكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد انقفا في النوع والهيئة والترتيب  
 ( يسمى ) الجنس ( بافصا ) لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد  
 أو أكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول أو في الوسط أو في الآخر والى هذا أشار بقوله ( وذلك ) الاختلاف  
 ( ابا بحرف ) واحد ( في الاول مثل والفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق ) أو في الوسط نحو جدي  
 جهدي أو في الآخر كفوله ( اى قول أبى تمام ) يمدون من أبدعواص وعواصم ( تمامه ) تصول بأسياف قواص  
 قواصب \* من في من أبد صفة محذوف أى يمدون سواعد من ابد او زائدة على مذهب الاختش او للتبعيض  
 مثالها في قولهم عز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه  
 بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواص جمع قاضية من قضى عليه حكم وقواصب جمع قاضب من  
 قضبه قطعه اى يمدن للغرب يوم الحرب ابدي ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الافران  
 بسيوف حاككة بالقتل قاطعة ( وربما سمي ) هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف في الآخر ( مطارفا )  
 ووجه حسنه انه يوم قبل ورود آخر الكلمة كاليم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما أتى بها تأكيدا  
 للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة يمد  
 اليأس منها ( واما باكثر ) عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما تكون الزيادة في  
 الآخر ( كقولها ) اى قول الخنساء ( ان البكاء هو الشفاء من الجوى ) أى حرقة القلب ( بين الجوانح وربما  
 سمي هذا ) الذى يكون أكثر من حرف واحد ( مذيلا وان اختلفا في انواعها ) اى ان اختلف لفظا المتجانسين  
 في انواع الحروف ( فيشترط ان لا يقع الاختلاف ( باكثر من حرف ) واحد والا ايمد بينهما التشابه  
 فيخرجانه عن التجانس في انواع الحروف كما عطف نصر ونكل ولفظى وضرب وفرق ولفظى وضرب وساب  
 فيخرجانه عن التجانس في انواع الحروف ( فان الاول اختلاف بالحركتين والثانى اختلاف بالحركة والسكون والثالث اجتماع فيه الاختلافان ) قوله جدي  
 جهدي ( بالفتح المشقة ) أى حظى من الدنيا اتعاب النفس فى الوصول الى المطلوب ( قوله اى يمدون سواعد من ابد )  
 فن ابتدئية أى كائنة من ابد او تبعيضية بناء على ان السواعد بعض الابدى وانما قوله بالتبعيض بناء على انه حينئذ  
 حرف وعلى تقدير كونها بالتبعيض اسم بمعنى البعض مفعول يمدون ( قوله مطرفا ) فلا من الحبل لا يرض لرأس والذاب  
 وسائرهما مخاف لهما فان آخره مخالف للباقي في كون اللفظ اعادة كذا قبل ويجوز ان يكون وجهه انه جعل الحرف الزائد  
 فى الآخر ( قوله ووجه حسنه الخ ) واما وجه الحسن الذى يعم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المناسبة وما ذكره الشارح  
 رحمه الله تعالى انما يتم اذا ذكر اللفظ الذى فيه زيادة الحرف متأخرا متصلا باللفظ الناقص اما لو قدم اللفظ الذى فيه

(ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) في المخرج (سمى) هذا الجناس (مضارعاً وهو) ثلاثة انواع لان الحرف الاجنبي (ما في الاول نحو بني وبينكن ليل دامر وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم ينهون عنه ويتأون عنه أو في الآخر نحو الخليل منقود بوصفها الخير) ولا يفتي ما بين الدال والماء وما بين الهمزة والماء وما بين اللام والراء من تقارب المخرج (والا) أي وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى) لاحقاً وهو أيضاً ما في الاول نحو ويل لكل همزة ازمة) المميز الكسر واللام الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أمراض الناس والطمع فيها وبناء فعلة يدل على الاعتماد لا يقال ضئكة وامنة الا للمكرر المتعود (أو في الوسط نحو ذاكم بما كنتم تفرحون في لارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهد وانه لحب الخير اشد \* لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظراً (أو في الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا في ترتيبها) أي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر (يسمى) هذا النوع (تجنيس القلب) وهو ضربان لانه ان وقع الحرف لاخير من الكلمة الاولى اولاً من الثانية والذي قبله ثانياً وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل لانعكاسها ترتيب الحروف كلها والايسمى قلب البعض واليهما اشار بقوله (نحو حسامه فتبع لاواياه حتف لاعدائه) قال الاخفش حسامات فيه الاحباب فتبع ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل (ونحو اللهم استر عورتنا وآمن روماننا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما) أي المتجانسين تجنيس القلب (في اول البيت) والجناس (لاخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوباً مجنحاً) لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله \* لاح انوار الهدى من كفه في كل حال (وذا ولي احد المتجانسين) سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمير المتجانس (الاخر يسمى) الجناس (مزدوجاً مكرراً ومردداً نحو وجئت من سبأ بنياً بقرين) ونحو قولهم من طلب شيئاً وجدته وجدته وقولهم النبيل بغير النعم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواص قواصب وكقولك حسامك الاوايا وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيساً خطياً كقوله تعالى \* والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام \* عليكم بالابكار فانهم خبا اشد واقل خبا \* وكقولهم غرك عرك فصار قصار ذلك ذلك فاحش فملك فاحش فملك فملك تهـ هذا وهذا وقد يمد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف واتصالها

زيادة الحرف او فصل بين اللفظين نحو عواصم وعواص وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى (قوله وهو ثلاثة اضرب الخ) جمل ضمير هو راجعاً الى المضارع واحتاج الى التقدير وان كان قوله في الأول يقتضى ارجاعه الى الحرف

كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستنصرية جنة المني، تفسر به حية وقيل لفاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه  
 فقال ايت بتصحيفه (ويحق بالجناس شيان احدهما ان يجمع بين اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكائنين  
 في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في أصل المعنى (نحو فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام  
 يقوم (والثاني ان يجمعهما) أي اللفظين (المشابهة وهي ما يشبه الاشتقان) وليس باشتقاق وذلك بان يوجد  
 في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو أكثر لكن لا يرجع إلى أصل واحد في  
 الاشتقاق نحو قال اني لعالمكم من القاين) فان قال من القول والقاين من القلى ونحو قوله تعالى «اناقلتم الى  
 الارض ارضيتكم بالحياة الدنيا» وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان  
 الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف والاصول من غير رعاية الترتيب مثل الفمر والرقم والمرق ونحو  
 ذلك والارض مع ارضيتكم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر، ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان  
 لا يظاهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حاقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قابلا (ومنه) أي من  
 اللفظي (رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل أحد اللفظين المكررين) أعني المتفقين في اللفظ والمعنى  
 (أو المتجانسين) أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان  
 اللذان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر في  
 آخرها) أي في آخر الفقرة فيكون أربعة أقسام أحدها أن يكون اللفظان مكررين (نحو وتخشى الناس  
 والله أحق أن تعبداه) الثاني ان يكونا متجانسين (نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) لاول من السؤال  
 والثاني من السيلان (و) الثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق (نحو استغفروا ربكم نه كاذب غفار او) الرابع ان  
 يجمعهما شبه لاشتقاق (نحو قال اني لعالمكم من القاين و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين  
 المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما (في آخر البيت و) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الاول أو  
 حشوه أو آخره أو صدر) المصراع (الثاني) واعتبر صاحب المنتاح فيما آخرو هو ان يكون اللفظ الآخر  
 في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحامه وزهده وعنده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه أولى إذ  
 لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول فالعجز  
 عنده أربعة أقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو عجزه أو صدر المصراع الثاني  
 وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران أو متجانسان أو ملحقان بهما تصير اثني عشر حاصلة من ضرب أربعة

المدلول عليه بقوله ثم الحرفان فإنه رعاية السابق واللاحق فلهما تقيمان للجناس (قوله ليس من هذا القبيل) لان الهمزة  
 في ارضيتكم الاستفهام وهي كلمة برأسها (قوله وبهارون اذا قابلا) آخره ان هارون اذا قابلا • يعمل الحية شيئا عجبا

في ثلاثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر  
 حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المستبعد لم يورد من شبهة الاشتقاق الامثالا واحداً اما لعدم الظاهر  
 بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فهذه الاعتبار أورد ثلاثة عشر مثالا اما ما يكون للفظان  
 مكررين فما يكون أحد اللفظين في آخر البيت واللفظين الآخر في صدر المصراع الاول ( كقوله سريع  
 الى ابن العم ياطم وجهه \* وليس الى داع الندى بسريع و) ما يكون للفظ الآخر في حشو المصراع الاول  
 مثل ( قوله ) أى قول صمة بن عبد الله القشيري ( نتمتع من شميم عرار نجد \* فما بعد العشب من عرار )  
 هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ماوس زنده ونتمتع مقول قول في  
 قوله، أقول لصاحبي والميس نوى، بنا بين المنيفة فالضمار، بمعنى أجازى رفيق وأبانه قصتنا والرواحل تسرع  
 بين هذين الموضعين وأقول في أثناء ذلك مثلهنا استمتع بشمم عرار نجد فالأقدمه اذا أمسينا بخروجنا من  
 أرض نجد ومنابته (و) ما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل ( قوله ) أى قول ابى تمام ( ومن كان  
 بالبيض الكواعب ) جمع كاعب وهي الجارية حين يبدؤنها للهود ( مفرما ) مولما ( فما زلت بالبيض )  
 يعنى بالسيوف ( القواضب ) القواطع ( مفرما و) ما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل ( قوله  
 وان لم يكن الامرج ساعة \* قليلا فاني نافع لي قليلا ) وقوله \* ألما على لدار التي لو وجدتها \* بها أهلها ما كان  
 وحشا مقيلها \* الالمم النزول القليل والتمرج على الشيء الإقامة عليه وانتصب مرج على انه خبر لم يكن  
 واسمه ضمير الالمم وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التمرج الى الساعة ويجوز ان يراد الا

قلت هارون نوره وهو بالسريانية موسي كذا قيل والا وجه ان قلب هارون نوره لان الف هارون مطروح في الكتابة  
 ( قوله من شميم عرار نجد النجد ما خلف النور من بلاد العرب ويسمى العور تهامة ) ( قوله ويجوز ) أى على الوجه الاول  
 اضافة مرج الى الساعة اضافة على الاتساع بحمل المفعول فيه مفعولا به كما في مالک يوم الدين فيفيد استيعاب التمرج  
 للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة وعلى الوجه الثاني الاضافة بتقدير في فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة مقيدة لان  
 التمرج في الساعة يحتمل ان يكون مستوعبا لها والاشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة مقدمة على

( قول الشارح ) أو هو مبتدأ ونافع خبره فيه انه يلتبس قليل مع تأخيره بالمفاضلة قاله المصمم وقد مر للمعشي كلام  
 فيه عن ابن الحاجب

والاشارة الى هذا المعنى أى كون القلة بالنسبة الى الساعة قدم القلة لان المنسوب مقدم على المنسوب اليه عند بيان  
 النسبة لكون المنسوب اليه قيدا للمنسوب

( قول المعشي ) لانه اعتبر الصفة مقدمة الخ عبارة المصمم وقليلا صفة مؤكدة لانها من الاضافة الى الساعة  
 قبل ذكر قليلا لانحالة ولا مجال لتقييد التمرج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة قبيدا كما ذكره الشارح

تعرجا قليلا في الساعة فنكون الصفة مقيدة وفليها فاعل نافع أو هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في فليها  
 للساعة أي قليل التعرج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدت مأهولة ما كان موضعها موحشا خاليا  
 لكثرة أهلها وكثرة النعم فيها وإن لم يكن إلا مكملا لها لا تعرج ساعة فإن فليها ينفعني ويشفي غليل وجدى  
 (و) أما إذا كان اللفظان المتجانسين فما يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول مثل (قوله)  
 أي قول القاضي الأرجاني (دعاني) أي أتركاني (من ملامكها سفاها) هو الخنفة وقلة العقل (فداعى الشوق  
 قبلكما دعاني) من الدعاء (و) ما يكون المتجانس الآخر في حشو المصراع الأول مثل (قوله) أي قول الثعالب  
 واذ البلال (جمع بلبل وهو الطائر المعروف) أفصح بتبليغها فانف البلال (جمع بلبل وهو الحزن  
 باحتساء بلبل) جمع بابل بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتبليغ هو  
 البلال الثالث بالنسبة إلى الأول وأما بالنسبة إلى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف  
 (وما) يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول مثل (قوله) أي قول الحريري (فشقوف بياض الثاني)  
 أي القرآن قال الجوهري الثاني من القرآن أقول من الماتين ونسعى فاتحة الكتاب مثاني لأنها تأتي في كل ركعة  
 ويسمى جميع القرآن مثاني لا فترن آية الرحمة بآية العذاب (و) فتنون برنات الثاني (أي) بنات أو نار المزامير  
 التي ضم طاق منها إلى طاق الواحد مثني مفعول من الشئ (و) ما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني  
 مثل (قوله) أي قول القاضي الأرجاني (أملهم ثم تأملهم فلاح) أي ظاهر لي (ن ليس فهم فلاح) أي  
 فوز ونجاة (و) أما إذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين مما يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر  
 المصراع الأول مثل (قوله) أي قول البحتري (ضرائب أبدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضربيا)  
 فالضرائب جمع ضريبة وهي العاقبة والسجبة التي ضربت الرجل وطبع الرجل عليها والضرب المثل واصله  
 المثل في ضرب القداح فهما راجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع  
 الأول مثل (قوله) أي قول امرئ القيس (أذ المرأ لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواء بخزان)

بالإضافة على ما فهم من ظاهر عبارته (قوله) أي قليل التعرج في الساعة (على حذف المضاف أو الاستحسان ولا وجه  
 أن يجعل الضمير لمرج والتأنيث باعتبار المضاف إليه) (قوله) أتركاني (إشارة إلى أن دعائي تنبيه دع من ودع بدع) (قوله)  
 أفصح بتبليغها (ينال أفصح الإعجاز إذا نطق لسانه وفيه حسن واختتام وخاضعت لغته عن اللبس وجادت ولم يكن  
 وأفصح به أي صرح والمراد باللفظان التهنيتات جعل كل نعمة لغة (قوله) فتنون (من الفتن بمعنى الاحراق قال الله تعالى  
 (يومهم على النار يفتنون) أو بمعنى الاعجاب أو بمعنى الجنون والرنات جمع رنة وهي لاصوات والمثاني جمع مثني وهو  
 من الاعواد من كان ذا وترين والغناء لفصيل أهل البصرة أي فتنهم الصالحون ومنهم دون ذلك والمقصود أن البصرة مصراع جامع



[illegible]

السجع بمعنى المصدر جهنا ثوابها ( وهو ) أي السجع على ثلاثة اضرب ( مطارف ان اختلافنا ) أي الفاصلتان  
 ( في الوزن نحو ما ألكم لا رجون لله وقارا وقد خلهكم تطورا ) فالوقار والاطوار مختلفان وزنا ( والا ) أي وان  
 تختلف الفاصلتان في الوزن ( فان كان ما في احدي القرينتين ) من الالفاظ ( او ) كان ( اكثر ) أي اكثر ما في  
 احدي القرينتين ( مثل ما يقابله ) أي يقابل ما في احدي القرينتين ( من الاخرى في الوزن والتقفية أي التوافق  
 على حرف الاخر ) فترصيع نحو فهو يطعم الاسجاع بنحو امر انظله ويقرع الاسجاع بزواج وعظه ) فجميع  
 ما في القرينة الثانية يوفق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو لا يقابله شيء من القرينة الثانية  
 ولو قيل بدل الاسجاع الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى ( والا فتواز ) أي ون لم  
 يكن ما في احدي القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما  
 في احدي القرينتين أو اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا ( نحو فيها سرر مرفوعة  
 واكراب موضوعة ) او في الوزن فقط نحو \* والمرسلات عرفا فالماضيات عصفاء او في التقفية فقط كقولنا  
 حصل الناطق والسمات وهلاك الحاسد والشامت أولا يكون لكل كلمة من احدي القرينتين مقابل من الاخرى  
 نحو \* انا اعطيتك الكوثر فصل لربك وانحر \* قال ابن لاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات  
 الالفاظ واختيار التأليف وكون للفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دلة على معنى  
 آخر والا لكان تطويلا كقول الصائبي \* لا تدركه الاعين باحاطها \* ولا تحده اللسان بالفاظها \* ولا تخلفه  
 المصور برورها \* ولا نهزمه الدهور بكرورها \* والصلوة على من لم ير للسكفر اثرا الا طمسه ومحساه \*  
 ولا رسما الا ازاله وغناه \* اذ لا فرق بين مرور المصور وكرور الدهور ولا بين نحو الاثر واعفاء الرسم  
 ( قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في صدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم ) أي بعد ان  
 لم يتساو قرائنه فالاحسن ( ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما صل صاحبكم وما غوي أو ) قرينته  
 ( الثالثة نحو خذوه فقاوه ثم الجحيم صاوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة ) اخرى ( اقصر منها ) اقصر ( كثيرا )  
 قال ابن لاثير السجع ثلاثة اقسام الاول أن تكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى \* فاما اليتم فلا نفر

( قال الشارح ) أي التوافق على حرف الآخر له يريد انه ليس من التقفية بالمعنى المتقدم لاختصاصها بآخر البيت  
 ( قال السيد ) أولا يكون لكل كلمة من احدي القرينتين مقابل من الاخرى نحو ( انا اعطيتك الكوثر فصل لربك  
 وانحر ) ( يقول ) وجه ذلك في حاشيته بان المراد بالمقابلة أن يكون تقدير الكلمات في القرينة الثانية على نمط تقديرها في  
 القرينة الاولى كوصوف مع صفته في قوله تعالى سرر مرفوعة واكراب موضوعة وفعل مع فاعل ومطوف في حصل الناطق  
 والسمات الي غير ذلك على ما يشاهد من الامثلة وليس الحال في قوله تعالى انا اعطيتك الكوثر مع صاحبها كذلك

واما السائل فلا تنهر \* والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج منه عن الاعتدال كثيرا والا كان  
 فيبها كقوله تعالى \* وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتنطرن منه وتنشق الارض  
 وتخر الجبال هدا \* فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع وله في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على  
 ثلاثة فقر فان الاولين يجيئان في عدة واحدة ثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز أن تجيء متساوية  
 لها كقوله تعالى \* واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فبذرة الثلاثة  
 كل منها من لفظتين ولو جمعت الثلاثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر  
 من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امدته في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبق  
 الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن  
 لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعى مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر  
 مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو  
 من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس  
 عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذنا الانسان منار حمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاثة عشرة  
 (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) أي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزدوج بين  
 الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون (كقولهم ما بعد ما مات وما قرب ما هو  
 آت) فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز  
 في الفوائى ولا واف بالعرض أعنى تزوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلام عن اوضاعها الا ازدواج فيقولون  
 آتيك بالندايا والمشايي اي بالعدوات وهنأى الطمام ومراىى اي امرأىى واخذ ما قدم وما حدث اي حدث  
 بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك (قيل ولا يقال في القرآن اسجاع) لان السجع  
 في الاصل هدير الحما ونحوها (بل يقال فواصل) وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة  
 إذ لا يقال الفواصل الا لها (وقيل السجع غير مختص بالنثر) بل يجري في النظم ايضا (ومثله في النظم) قول  
 ابي تمام تجلى به رشدى \* واثر به يدى \* وفاضى به غمدى (وهو المال القابل واصله في الماء) (واوردى به  
 زندى) اي صار ذاوردى وهذا عبارة عن الظاهر بالمطوب واما اوردى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع  
 منكلم من اوردت الزند اخرجت ناره فغاط وتصفيف والضماير في به تعود الى نصر المذكور في البيت  
 السابق وهو قوله سألهم نصرا ما حبيت واننى لا اعلم ان قد جل نصر من الحمد (ومن السجع على هذا  
 القول) يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مختلفة

(لاختها) أي السجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر أي يجعل كل من  
 شعاري البيت مسجوما سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر  
 ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري \* لما  
 اقممت غارب الاغتراب \* وانا في المرتبة عن الاتراب \* سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن \* الى  
 صنعاء اليمن \* سجعة أخرى (كقوله) أي قول أبي تمام بمدح المعتصم بالله حين فتح حمورية (تدبير المعتصم  
 بالله منتقم لله مرتقب في الله) أي راغب فيها بقربه من رضوانه (مرتقب) أي منتظر نوابه أو خائف عقابه  
 فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وحده في البيت الثالث وهو قوله لم  
 برم قوما ولم يهتد الى بلد، الا تقدمه جيش من الرعب، ومن السجع على القول بحريانه في النظم ما يسمى  
 التصريع وهو جعل العروض مقفأة تقفية الضرب، والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب  
 آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا  
 بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس \* افاطم مهلا بمد هذا التذلل \* وان  
 كنت قد ازممت هجري فاجملي \* الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله  
 ايضا \* فتائبك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوي بين الدخول فومل \* الثالثة ان يكون المصراعان  
 بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الججاج البغدادي \* من شروط الصبوح في المهرجاء \*  
 خفة الشرب مع خلو المكان \* الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابن  
 الطيب \* مغاني الشعب طيبا في المغاني \* بمنزلة الربيع من الزمان، الخامسة ان يكون التصريع بالنقطة واحدة  
 في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن  
 الابرس \* فكل ذي غيبة يؤوب \* وغائب الموت لا يؤوب \* وهذا النزل درجة واما مخالفة المعنى لكونه مجازا  
 كقول ابن تمام \* فتي كان شربا للمفاة ومرثما \* فأصبح للندبة البيض مرثما \* السادسة ان يكون المصراع  
 الاول معاقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس \* الا بها الليل الطويل  
 الا انجلي \* بعصبح وما الا صباح منك بامثل \* لان الاول معاق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون  
 التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابن نواس \* اناني قد نمت عن الذنوب  
 وبالاقرار عدت من الجحود \* فصرع بالباء ثم فداء بالذال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن

(قول الشارح) أي يجعل كل من شطري البيت مسجوما الخ بان يكون كل من الشطرين قد توافق فيه فاصلتان

على حرف السجع كما هو شرط السجع (قول الشارح) حاجة عما نحن فيه لعدم السجع عدم توافق فاصلتين

فيه (ومنه) أي من اللفظي (الموازنة وهي تساوي الفاصلتين) أي البكاهتين الأخيرتين من الفقرتين أو من  
المصريعين (في الوزن دون النغمية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبشوة) فلفظا مصفوفة ومبشوة متساويان  
في الوزن لافي النغمية لأن الأول على الفاء والثاني على التاء اذ لا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي  
ومثل قوله \* هو الشمس قدراً والمولك كواكب \* هو البحر جودا والكرام جداول (والظاهر من قوله دون  
النغمية أنه يجب في الموازنة أن لا تتساوى الفاصلتان في النغمية البتة وحينئذ يكون بينهما وبين السجع تباين ويحتمل  
أن يريد أنه يشترط فيها التساوى في الوزن ولا يشترط التساوى في النغمية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع  
عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موشوعة وصدق الموازنة بدون السجع  
في مثل ونمارق مصفوفة وزرابى مبشوة وبالعكس في مثل ما لم لا ترجعون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا وأما  
ما ذكره ابن الأثير في المثل السائر من أن الموازنة هي تساوى فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن  
لا في الحرف أيضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعاً فبني على أنه يشترط في السجع  
تساوى الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الأخير كشديد وقريب ونحو ذلك (فإن  
كان) أي ثم إذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون النغمية فإن كان (ما في إحدى القرينتين) من الالفاظ  
(أو أكثره) أي أكثر ما في إحدى القرينتين (مثل ما يقابله) من الالفاظ (من) القرينة (الأخرى في الوزن)  
سواء كان مثله في النغمية أو لم يكن (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المائة) فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع  
من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بأن الموازنة المفسرة بما فسر به المائة مما يختص بالشعر أورد لها  
مثالاً من النثر ومثلاً من الشعر تنبيهاً على أنها تجري في النثر والنظم جميعاً ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب  
البعض وعلم منه أن المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق إلى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال (نحو وآتيانها  
الكتاب المستبين وهديناها الضراطة المستقيم) وقوله أي قول أبي تمام (وما الوحش) أي بقر الوحش (الا  
أن هاتان أو انس) أي هذه النساء تأنس بك ومحمد بك وما الوحش نوافر (فنا الخط إلا أن تلك) القنا  
(ذوابل) والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر أن الآية والبيت مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل  
ما يقابله من الأخرى لاجتماعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيانها وهديناها وكذا في هاتان وتلك ومثال الجميع  
قول البحتري \* فاحجم الملم يجد فيك مطعماً \* وأقدم الملم يجد عنك مهرباً (ومنه) أي من اللفظي (الكتاب)  
وهو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبته وابتدأت من حرفه الأخير إلى الحرف الأول كان الحاصل بعينه هو  
هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر أما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصريين

(قول الحثي) دون النغمية تقدم في الشرح أن القافية والنغمية تختص بالشعر فالمل استعمالها هنا مجاز

فلما للآخر كقوله \* انا الاله هلالا انارا \* وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت فلما لمجموعه (كقوله)  
 أى قول القافى الارجانى (مودنه تدوم لكل هول \* وهل كل مودنه تدوم) وأما فى النثر فإشارته اليه  
 بقوله (وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو  
 الحروف المكتوبة (ومنه) أى من اللفظى (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا (وهو بناء البيت  
 على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى  
 عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع أن يكون الشعر مستقيما على أى القافيتين وقت لانهم  
 فسروهم بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات القافيتين على لمخرجن أو ضربين من بحر واحد فملى أى القافيتين  
 وقت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل (كقوله) أى قول الحربرى  
 (يا مخاطب الدنيا) من خطب المرأة (لدينه) الحسيدة (نهارك الردى) أى محبالة الهلاك (وقرارة الاكدار)  
 أى مقر الكدورات \* دار متى ما أضحكك فى يومها \* غدا بدمها من دار \* غاراتها لا تنقضى واسيرها \*  
 لا يشتدى بجلائل الاخطار \* وكذا سائر الايات فهذه الايات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من  
 ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند التحليل من آخر حرف فى البيت الى أول ساكن  
 يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه أيضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو أول القافية  
 فالقافية الاولى من قوله يا مخاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر أو مجموع قوله  
 كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر أو لفظة دار منه وههنا أقوال اخر مذكورة  
 فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو اكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحربرى \* جودى  
 على المستهتر الصب الجوى \* وتمطى بوصاله وترجى \* ذا المبتلى المنكر الباب الشجى \* ثم اكشف عن خاله  
 لا نظامى، نان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أن  
 يكون مبنيًا عليهما فقط (ومنه) أى من اللفظى (لزوم مالا يلزم) ويقال له الالتزام والالتزام والتشديد  
 والاعانة أيضا (وهو أن يحىء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه  
 فيقال قصيدة لامية أو نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الايات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان  
 القتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شدت عليه الرواد وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال  
 أو من الري لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب (او مافى معناه) أى قبل  
 الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى (من الفاصلة) أى الحرف الذى يقع فى فواصل الفقر موقع حرف  
 أو حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما فى معناه فقوله \* ليس بلازم فاعل يحىء والمراد أن

يجب ذلك في بيتين أو أكثر أو قرنين أو أكثر والافني كل بيت يجب قبل حرف الروي ما ليس بالازم في السجع مثلاً قوله « ففانك » من ذكرى حبيب ومنزل \* يستقط لاوى بين الدخول وخومل \* قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بالازم في السجع وإنما يتحقق لزوم الالزام لوجي في البيت الثاني أيضاً بميم وقوله ما ليس بالازم في السجع معناه أن يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت أو قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان أو الفاصلتان سجتين لم يحتاج الى الاتيان بذلك الشيء وبصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بالازم في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه فجي ما ليس بالازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف روى من الفاصلة ( نحو فاما اليتيم فلا تنهر واما السائل فلا تنهر ) فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قباهي الفاصلتين بالهاء وهو ليس بالازم في السجع لتحقيق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تنسخر ولا تظنر ونحو ذلك وكذا فتحة الهمزة لتحقيق السجع في نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (و) تجيئه قبل حروف الروي (نحو قوله ساشكر عمرأ أن تراخت منيتي \* ايادى لم تمنن وان هي جلت ) أي لم تقطع اولم تخاطب بمنة وان عظمت وفي الأساس شكرت لله نعمته واشكروا الى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكأنه اراد ساشكرامرو خذف الجار او جعل ايادى بدل اشتغال من عمرو (فني) اي هو فتى (غير شجوب الفنى من صديقه ولا منار الشكوي اذ النمل زلت ) يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النمل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا افتقر المرار لم يرفقه وان ايسر المرار ايسر صاحبه ( رأى خاتى ) اي فتري (من حيث يخفى مكانها ) لاننى كنت استرها بالتعمل (فكانت) خاتى (فلمدى عينيه حتى تجلت ) اي انكشفت وزالت باصلاحها باياديه يعني من حسن اهتمامه جعله كالامر الملائم له حتى تلاقاه باصلاح حرف الروي هو التاء وقد جيء قباهي في الايات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بالازم في مذهب السجع لتحقيق السجع في نحو جلت ومدت ومننت وانشتت ونحو ذلك فنى كل من الآية والايات نوعان من لزوم ما يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي \* لما توذن الدنيا به من صروفها \* يكون بكاء الطفل ساعة يولد \* والا فبايكيه منها وانها \* لا وسم مما كان فيه \* وارغد \* حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ( قول الشارح ) أو الفاصلتان سجتين أى سلكت بهما مسلك السجع والالزام فيه فلا ينافي ان الفواصل انما هي في السجع

ايضا كقول الحريري \* وما اشتار المسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعنى المسل والكسل  
السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل  
مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حروف الروي او مافي معناه اعم من ان يكون  
ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع مافي البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف  
الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه  
بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه  
او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او مافي معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب  
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا  
الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الايات غير الفواصل والقوافي (واصل الحسن  
في ذلك كله) يعني في الضرب اللفظي من المحسنات (ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس) اي  
لان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيبتها طلبت لانفسها العاظا تليق بها فيحسن  
اللفظ والمعنى جميعا وان جميعا وان اتى بالالفاظ متكيفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كتناهر مموه على  
باطن مشوه واباس حسن طي منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يختب ما يفله  
بعض المتأخرين الذين لهم شغف بابراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جميع عدة من  
المحسنات ويجهلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف  
هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول اثنين اثبات وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض  
المصنفين وهو فحمان الاول ما بين اهماله ويجب ترك التعرض له اما امدم دخوله في فن البلاغة او امدم كونه  
راجعا الى تجسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع مافيه  
من التكاف مثل كون الكاهنتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام  
يكون كل من كلماته متصلة بالحروف كقول الحريري \* فتنتني جنتني تجني \* تجن بفتن غب تجني \* ومثل المقطع وهو  
ضد الموصل كقول الوطواط \* وادرك ان زرت دارو دود \* در اورد اورد \* ومثل الخفاء وهي الرسالة

(قل السيد) وادرك ان زرت الى آخره (اقول) درامم العشيقه كما ان تجني في بيت الحريري اسمها ايضا والورد  
بالفتح ما يشتم وبالكسر الجز. يقال قرأت وردى وخلاف العمدور بمعنى الورد وهم الذين يردون الماء ويوم الحمى يقال  
ورده الحمى والغيم جمع ورد على مثال جون وجون ويقال فرس ورد واسد ورد وهو الذي بين الكبت والاشقر  
(قل السيد) وبثل الخفاء (اقول) يقال فرس احيف بين الحيف اذا كان احدى عينيه زرقاء والاخرى سوداء



او القصيدة التي تكون حروف احدي كلماتها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول  
الحريري \* الكرم ثبت الله جيش سعادك بزين \* الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل  
كلمة منها منقوطة ولاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكاف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة  
او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المجمع والثاني مالا اثر له في النحسين قطعا مثل التريديد وهو ان تعلق  
الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بمينها بمعنى آخر كقوله تعالى \* مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم \* وكقول  
زهير من ياق بوما على علته هيرما \* ياق السماحة فيه والندی خلقا \* وقول ابى نواس \* صفراء لا تنزل  
الاحزان بسا حتها \* لومسها الحجر مسته سراء \* ومثل التمديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء  
مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تمقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم  
الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل ما سماء بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك  
خفا دالة فتأتي بكلام بين المراد وبوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب  
الاطناب وقد اوردته في المحسنات او لكونه مشتقلا على تخليط مثل ما سماء حسن البيان وهو كشف المعنى  
واصاله الى النفس فانه قد يجي مع الایجاز وقد يجي مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا بأس  
بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول  
في الابتداء والتخايس والانهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصل وعلم  
بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على  
ما توهمه بعضهم

### ❦ خاتمة ❦

في السرقات الشعرية وما يتصل بها ( أي بالسرقات مثل الاقتباس والتضييع والمقد والحل والتأنيج  
( وغير ذلك ) مثل القول في الابتداء والتخايس والانهاء ( اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم  
كالوصف بالشجاعة والسخاء ) وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك ( فلا يمد سرقة ) ولا استمالة ولا اخذ أو نحو  
ذلك مما يؤدي هذا المعنى ( لتقرره ) أي لتقرر هذا الغرض العام ( في القول والمعاديات يشترك فيه التضييع  
والاعجم والشاعر والمفخم ( وان كان ) اتفاق القائلين ( في وجه الدلالة ) على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل

( قول الشارح ) وعلم بذلك أي بختمه الفن الثالث بها

( قول الشارح ) وليست خاتمة الكتاب الخ أي ليست هذه الخاتمة خاتمة للكتاب دون الفن حتى تكون خارجة عن

الفنون الثلاثة كما ان المقدمة لما كانت مقدمة للكتاب كانت خارجة عن الفنون الثلاثة

به على إثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك ( كالتشبيه ) والمجاز والكناية ( وكذكر هيئات تدل  
 على الصفة لا اختصاصها بمن هي له ) أي لا اختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له ( كوصف الجواد  
 بالهمل عند ورود المعافاة ) أي السائلين ( و ) كوصف ( البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك  
 الناس في معرفته ) أي معرفة وجوه الدلالة على الفرض ( لاستقراره فيها ) أي في العقول والمعادات ( كالتشبيه  
 الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول ) أي فلا اتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الفرض كالانفاق  
 في الفرض العام في انه لا يمد سرقه ولا أخذاً فقله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة  
 الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة ( وإلا ) أي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه  
 كل أحد لكونه مما لا ينال الا بفكر ( جاز ان يدعى فيه ) أي في هذا النوع من وجه الدلالة ( السابق والزيادة )  
 بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكل من الآخر وان الثاني زاد على الاول أو نقص عنه  
 ( وهو ) أي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الفرض ( ضربان ) احدهما ( خاصي في نفسه  
 غريب ) لا ينال الا بفكر ( و ) الآخر ( عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتدال الى الغرابة كما مر ) في  
 باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي أما مع البقاء على الابتدال أو مع  
 التصرف فيه بما يخرج من الابتدال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا ( فالأخذ والمعرفة )  
 أي ما يسمى بهذين الاسمين ( نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله أو بعضه أو  
 وحده ) عطف على قوله أما مع اللفظ أي أو يؤخذ المعنى وحده من غير لفظ كافة كله ولا بعضه فالنوع  
 الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده  
 والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ أو بعضه إما مع تغيير النظم أو بدونه فهذه عدة  
 أقسام أشار اليها بقوله ( فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظامه ) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين  
 المفردات ( فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخاً واتحالا كما حكى عن عبد الله بن زبير انه فعل ذلك  
 بقول معن بن اوس ، اذا انت لم تنصف أخاك ) يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخياً  
 الممدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجب لنفسك ( وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل ) أي وجدته  
 هاجراً لك مبتذلاً بك وبمخالفتك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ( وبركب حد السيف ) أراد بركوب  
 حد السيف تحمل كل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره أو أراد الصبر على الحرب والموت ( من أن  
 تضيمه ) أي بدلا من أن نظامه ( اذا لم يكن عن شفرة السيف ) أي عن ركوب حد السيف ( زحل ) أي مبد  
 ( قول السيد ) ومثل الرقطاء ( اقول ) الرقطة سوداء يشوبه نقط بياض يقل دجاجة رقطاء والله اعلم بالصواب

اى لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيق او يلحقه عار واحتضام  
 متى لم يجد عن ركوبه مبعداً ومعدلاً فقد حكى ان عبد الله بن زبير دخل على معاوية فأنشد هذين البيتين  
 فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فأنشد  
 فسيده التي اوتها \* لمرك ما ادري واني لا وجل \* على ايتا تد والمنية اول \* حتى اتها وفيها هذان  
 البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن زبير وقال له لم تخبرني انهما لك فقال اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخي من  
 الرضاة وانا احق بشعره (وفي معناه) اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم (ان يبدل الكلمات كلها او بعضها  
 ما يراد فيها) يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقول فى قول بالحطية دع المكارم لم ترحل لبنيتها \* واقعد  
 فانك انت الطامع الكاس \* ذر المأثر لا نذهب لمطلبها \* واجلس فانك انت الاكل اللابس \* وكقول  
 امرئ القيس وفوقها محبى على مطيهم \* يقولون لا تملك امى وتجل \* اورده طرفه فى داليتيه الا انه  
 اقام تجلده مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب \* وما الناس بالناس الذين عهدتهم \* ولا الدار بالدار التي  
 كنت تعلم \* فاورده الغزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا الضرب ان يبدل بالفاظ  
 ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان \* بيض الوجه كريمة احسابهم \* شم  
 الانوف من الطراز الاول \* سود الوجوه لثيمة احسابهم \* فطس الانوف من الطراز الاول (وان كان)  
 اخذ اللفظ كله (مع تغييره لنظمه) اى نظم اللفظ (او اخذ بعض اللفظ) لا كله (يسمى) هذا الاخذ  
 (اغارة ومسحاً) وهو ثلاثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله (فان كان الثانى  
 ابلغ) من الاول (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد فى الاول لحسن السبك او الاختصار او الايضاح او  
 زيادة معنى (فمدوح) اى فالثانى ممدوح مقبول (كقول بشار من راقب الناس) اى حاذرهم فى الاساس  
 رقبه وراقبه وحاذره لان الخائف يرقب المقاب ويتوقعه (لم يظهر بحاجته وفاز بالعاليات القماتك لليج) اى  
 الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل (وقول سلم) الخاسر بالخاء المعجمة يسمى بذلك خسرانه فى تجارته فى  
 الاساس يسمى سلم الخاسر لانه باع مصحفاً ورثه واشترى بثمنه عوداً يضرب به (من راقب الناس مات هماً)  
 اى حزناً انتصب على انه مغمول له او تميز (وفاز بالاذة الجذور) اى الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا  
 واخصر لنظماً روى عن ابى معاذ رواية بشار انه قال \* انشدت بشار اقول سلم \* فقال ذهب والله بيتى \*  
 فهو اخف منه واعذب \* والله لا اكلت اليوم ولا شربت \* وكقول الآخر \* خلقنا لهم فى كل عين وحاجب \*  
 بسر القنا والبيض \* هينا وحاجبا \* وقول ابن نباتة بدمه \* خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم \* عيوناً لها وقع  
 السيوف حواجب \* فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انه زاهم حيث وقع

العاقل والضرب على ظاهرهم (وان كان) الثاني (دونه) أي دون الاول في البلاغة لغوات فضيلة توجد في الاول  
 (فهو) أي الثاني (مذموم) مردود (كقول أبي تمام) (في مرثية حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته  
 هيات) أي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بمد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله اذني ابا نصر  
 نسيت اذن يدي من حيث ينتصر الفتى وينيل (لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر  
 في المسائل المشككة قال الشيخ في هذا البيت تصحير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه بمنزلة  
 لا يكون فاذا جعل سبب تقدم مثله بخلاف الزمان به فقد ادخل بالمرض وجوز وجود المثل ولم يمنع من حيث هو  
 بل من حيث بخلاف الزمان بان يوجد بمثله (وقول ابي الطيب) أعدى الزمان سخاؤه فسخاؤه ولقد يكون به الزمان  
 بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوذ من مصراع الثاني لا بى تمام لكن مصراع ابي تمام أجود سبكا لان قول ابي الطيب  
 ولقد يكون بافضل المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كذا فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل  
 المضارع على معناه أي يكون الزمان بخيلا بهلاكه أي لا يسمح بهلاكه ابدأ لعلمه بانه سبب اصلاح الدنيا ونظام  
 العالمات السخاؤه بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حيي يسمح بهلاكه أو يبخل  
 كذا ذكره المصنف واعترض عليه باننا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تخصيصا للحاصل وأما اعدامه وافناؤه  
 فباق بعد في تصرفه فله أن يسمح بهلاكه وان يبخل فنفي الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان يند  
 الزمان فسخاؤه بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه فلنا على تقدير صحة هذا المعنى يكون المصراع  
 ابي تمام أجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم  
 يذهب احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني أي قلم الزمان من سخائه فسخاؤه وأخرجه من العدم الى  
 الوجود ولولا سخاؤه الذي استناد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فرجة هذا تأويل فاسد  
 وغرض بعيد لان سخاؤه غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخاؤه على وكان بخيلا به على فلما أعدى  
 سخاؤه اسعدني بضحي اليه وهدايتي له وعلى التفسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه  
 بخل الزمان بهلاكه أو بايجاده أو بإصاله الى الشاعر كما ان مصراع ابي تمام بخله بمنزلة المرثي ولو اشترط في  
 الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان مأخوذاً منه على  
 واحد من التفسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدى بعد ما ذكره عن ابن  
 جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيات البيت (وان كان) الثاني (مثله) أي مثل

(قول الشارح) كذا ذكره المصنف واعترض عليه الخ أي اعترض عليه المصنف بما ذكر  
 (قول الشارح) قول ابن جني الخ تأييد لعدم ارادة المعنى المذكور حيث جعل البخل جواب لو فهو في الماضي

الاول ( فابعد ) أى فالثانى ابعد ( من الذم والفضل الاول كقول ابى تمام \* لو حار مرتاد المنية لم يجد الا  
 الفراق على النفوس دليلا ) الارتداد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان أى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت  
 فى الطريق الى اعمالها ولم يمكن التوصل اليها لم يكن لها دلائل عليها الا العراق ( وقول ابى الطيب لولا  
 مفارقة الاحباب ما وجدت \* لها المنيا الى ارواحنا سبلا ) الضمير فى لها للدنيا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع  
 لها وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنيا وروى بد المنيا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق  
 والوجدان وبديل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارجاني \* لم يكن الا حديث فراقكم \* لما أسره الى مودى \*  
 \* هو ذلك الدر الذى اودعتم \* فى مسمي القيت \* من مدمى \* وقول جابر الله لامة فى سرية اسناذه \* وقائلة ما هذه  
 الدر التى \* تسافطها عينك سملين سملين \* فقلت هى الدر التى قد حشاها \* ابو مضر اذنى تسافط من عيني \* وقوله  
 فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون فى الثانى دلالة على السرعة باتفاق الوزن والقافية والا فهو  
 مذموم جدا كقول ابى تمام \* مقيم الظن عندك والامانى \* وان قلت ركابي فى البلاد \* ولا سافرت فى  
 الآفاق الا \* ومن جدواك راحتي وزادى \* وقول ابى الطيب رحمة الله عليه \* وانى عنك بعد غد لغاد \*  
 وقلبي عن فنائك غير غاد \* محبك حيث ما انجحت ركابي \* وضيفك حيث كنت من البلاد \* ولما فرغ من  
 الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع فى الضرب الثانى منه وهو أن يؤخذ المعنى وحده  
 فقال ( وان أخذ المعنى وحده ) وهو عطف على قوله وان أخذ اللفظ ( يسمى ) أى أخذ المعنى وحده ( المام )  
 من الم بالشيء اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به ( وساخا ) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها  
 واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلداً وبسه جلداً آخر ( وهو ثلاثة أقسام كذلك ) أى  
 مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعنى ان الثانى لما بلغ من الازل أو دونه أو مثله ( اولها ) أى اول الاقسام وهو  
 ان يكون الثانى البلى من الاول ( كقول ابى تمام هو ) الضمير للشأن ( الصنع ) أى الاحسان وهو مبتدأ  
 وخبره الجملة الشرطية اعنى قوله ( ان يجعل خفير وان يرث ) أى يبطؤ ( فلاريث فى بعض المواضع انفع وقول  
 ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيدك ) أى تأخر عطائك ( عني \* اسرع السحب فى المسير الجاهم ) أى السحاب  
 الذى لاماء فيه يقول لعل تأخر عطائك عني يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لاماء  
 فيه وما فيه الماء يكون ثقیل المشي فبيت ابى الطيب ابلى لاشتماله على زيادة بيان لاقصود حيث ضرب المثل  
 بالسحاب ( وثانيها ) أى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول ( كقول البحتري واذا تأنى ) أى  
 لمع ( فى الندي ) أى فى المجلس الغاص باشراف الناس ( كلامه المصقول ) المنفتح ( خلت لسانه من عضبه )

( قول الشارح ) ان المصراع الثانى من قول ابى تمام أى مأخوذ منه

أى من ميسفه القاطم شبه لسانى بسيفه ( وقول ابى الطيب كأت السهم فى النطق ) قد جمعت  
 على رماحهم فى الطم خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنم ا واحد ها خرص  
 بالضم والكسر يعنى لفرط غضاء اسنة رماحهم ونفاذها كأت السهم عند النطق جمعت اسنة على رماحهم  
 عند الطم فصارت الاسنة فى النفاذ كالسهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحتري لانه قد  
 فاته ما أفاده البحتري بالفظى تالى والمصقول من الاستمارة التغيلية حيث أثبت التالى والصقالة للكلام  
 كتابات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استمارة بالكناية ( ونالها ) أى ثالث  
 الانقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول ( كقول الاعرابى ) ابى زياد ( وليك اكثر القبان مالا ) وروى وما  
 ان كان أكثرهم سواءا السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ( ولكن كان ارجهم ذراعا ) وفى الاساس فلان  
 رجب الباع والذراع ورجبيهما أى سغى ( وقول اشجع ) بمدح جعفر بن هجرى ( وليس باوسمهم فى الفنى )  
 الضمير فى اوسمهم للملوك فى البيت قبله يروم المالك مدي جعفر ولا يستعملون كما يصنع ( ولكن معروفه )  
 أى احسانه ( اوسع ) وكقول الآخر فى مرثية ابن له \* والصبر يحمد فى المواطن كلها \* الا عليك فانه  
 مذموم \* وقول ابى تمام بعمده \* وقد كان يدعى لابس الصبر حازما \* فاصبح يدعى حازما حين يجزع \*  
 هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة ( وما غير الظاهر منه ان بتشابه المعنيان ) أى معنى البيت  
 الاول ومعنى البيت الثانى ( كقول جرير فلا يملك من ارب ) أى حاجة ( لحام ) بالضم جمع حلية ( سواء  
 ذوالمامة والجمار ) أى لا يملك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء  
 فى الضعف ( وقول ابى الطيب ) فى سيف الدولة بذكر خضوع بنى كلاب وبنائى العرب له ( ومن فى كفه فتاة فتاة  
 كمن فى كفه منهم خضاب ) فتعبير جرير عن الرجل لذي العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه فتاة وكذا  
 التعبير عن المرأة بذات الجمار ومن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسبيا والآخر  
 مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصص الى المعنى المختلس اينظمه احتال فى اخفائه فغير  
 نظمه وصرفه عن نوعه من الذسب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ( ومنه ) أى من غير الظاهر ( ان ينقل  
 المعنى الى محل آخر كقول البحتري \* سابوا ) أى ثيابهم ( واشرفت الدماء عليهم \* محمرة فكانهم لم يسابوا ) لان  
 الدماء المشرفة صارت بمنزلة ثياب لهم ( وقول ابى الطيب بلس النجم عليه ) أى على السيف ( وهو  
 مجرد من غمده فكانما هو مغمم لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتل والجرح الى السيف  
 ( ومنه ) أى من غير الظاهر ( ان يكون معنى الثانى اشمل ) من معنى الاول ( كقول جرير اذا غضبت  
 عليك بنو نعيم \* وجدت الناس كلهم غضابا ) لانهم يقومون مقام الناس كلهم ( وقول ابى نواس ليس من الله

يستنكره ان يجمع العالم في واحد ( الاول يخص بعض العالم وهو الناس وهذا يشعرون وغيرهم روى أنه لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في رمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحجسه فكتب اليه ابو نواس هذه الايات قولاً لهارون أمام المدي عند احتفال المجلس الحاشد أنت على ما بك من قدرة فاست مثل الفضل بالواجد ليس من الله يستنكر ان يجمع العالم في واحد ه فامر هارون باطلافه (ومنه) أي من غير الظاهر ( القاب وهو ان يكون معنى الثاني نقض معنى الاول كقول ابى الشيمس أجد الملامة في هوائك لذينة حباً لذكرك فلياني لأوهم وقول ابى الطيب أحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعنى قوله (واحب فيه ملامة) كما يقال اتسلى وانت عشت هذا اذا جمعت الواو للحال أما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير المبتدأ أي وأنا احب واذا جمعتا للمطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبة والملامة فيه يعنى لا يكون إلا واحد ( ان الملامة فيه من أعدائه ) وما يكون من عدو الحبيب يكون مفضولاً لا محبوباً فهذا نقض معنى بيت ابى الشيمس والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهراً كما في قول ابى تمام \* ونعمة معتف جدواه احلى \* على اذنيه من نعم السماع \* وقول ابى الطيب \* والجراحات عنده نemat \* سبقت قبل سيبه بسؤال \* أراد ابو تمام ان المدح يستلذ نemat السائين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود وأراد ابو الطيب انه ان سبقت نعمة من سائل عطاء المدح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يهبط بنير سؤال (ومنه) أي من غير الظاهر ( ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأى عين ) أي عياناً ( ثقة ) حال اى وثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة ~~فتمنع~~ قول له من الفعل الذي يتنعم به على آثارنا رأى عين لوثوقها واعتمادها ( ان ستمار ) أي ستطعم من لحوم من تقتلهم من القتلى (وقول ابى تمام \* وقد ظلمات أي التي عليها الظل عقبان أعلامه) ( ضحى \* بمقبان طير في الدماء نوال ) من نهل اذا روى تقيض عطش (قامت) اى عقبان الطير (مع الرايات) أي الاعلام اعتماداً على انها ستطعم لحوم قتلاه ( حتى كأنها من الجيش الا انها لم تقاتل ) يعنى ان رايات المدح التي هي كالعقبان قد صارت مظلة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للمزو تسابر العقبان فوق رايانه لا كل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأى عين و ) من معنى قوله ( ثقة ان ستمار ) يعنى ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لانه لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بمدت كانت متخيلة لا مربية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع التريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بانسجاعة

والاعتداد على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار لجمل الطير وثقة بالميرة لا عتياها بذلك وهذا ايضا يوهك  
 المعنى المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله الافوه رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول  
 ابي تمام ظالت المام بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشمر بقرتها من الجيش لانا نقول  
 هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يري اصلا ( لكن زاد ) ابو تمام  
 ( عايه ) أي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى لذي اخذه من الافوه وهو تسابر الطير على آثارهم  
 ( بقواه ) الا انها لم تقايل وبقواه في الدماء نواهل وبقايمها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها ( أي باقامتها  
 مع الرايات حتى كانها من الجيش ) ( يتم حسن الاول ) اعني قوله الا انها لم تقايل لانه لو قيل ظالت عقبان  
 الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقايل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات  
 حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقايل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع التعظيم الثاني من  
 الكلام السابق بخلاف وقوع ظاهرها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه  
 ( الزيادات ) يتم حسن معنى البيت الاول اعني تسابر العيود على آثارهم وما ذكرناه اولاهـ وهو الموافق لما في  
 الايضاح وعليه التحويل ( واكثر هذه الانواع ) المذكورة لغير الظاهر ( ونحوها مقبولة بل منها ) أي من  
 هذه الانواع ( ما يخرج به حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداء فكل ما كان ) أي كل نوع من  
 هذه الانواع يكون ( اشد خفاء ) بحيث لا يعرف ان الثاني مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد  
 تأمل كان اقرب الى القبول ) الكونه ابعده عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداء والتصرف ( هذا )  
 الذي ذكرناه في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل  
 بالاسمى المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون ( اذا علم ان الثاني اخذ من الاول ) بأن يعلم انه كان  
 يحفظ قول الآخر حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر  
 ولا تترتب عليه الاحكام المذكورة ( لجواز ان يكون للاحق ) أي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او  
 في المعنى وحده ( من قبيل توارد الخواطر أي عجيبة على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ ) كما يحكي عن  
 ابن ميادة انه اشد لنفسه مفيد ومثلافا اذا ما ليته \* تهال واهتز اهتزاز المهند \* فقبل له اين بذهب بك  
 هذا للحطية فقال الآن عانت اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكي ان سليمان ابن عبد الملك  
 اتى باساري من الروم وكان الفرزدق حاضرا فأمره سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعني وقد اشير  
 الى سيف غير صالح للضرب ايسمعه فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي دغوان سيف مجاشع يعني نفسه  
 وكأنه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبأ السيف فضحك



سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايجب الناس ان اضحكك سيدم خيفة الله يستسقى به المطار \* لم ينس  
 سبني من رعب ولا دهش \* عن الاسير ولكن آخر القدر \* وان يقدم نفسا قبل ميتها \* جمع اليدين ولا  
 الصمصامة الذكر \* ثم اغمد سيفه وهو يقول \* ما ان يعاب سيد اذا صبا \* ولا يعاب صارم اذا نبا \*  
 ولا يعاب شاعر اذا كبا \* ثم جلس يقول كافي بان المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال \* بسيف أبي رغوان  
 سيف مجاشع \* ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم \* وقام وانصرف وحضر جرير فخير الخبير ولم يشد الشعر  
 فانسا يقول بسيف ابى رغوان سيف مجاشع \* ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم \* فاعجب سليمان ما شاهد  
 ثم قال جرير يا امير المؤمنين كافي بان القين يعني الفرزدق وقد اجابني فقال \* ولا تقتل الاسرى ولكن نفكم \*  
 اذا نفل الاعناق حمل المغارم \* ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عدا فقال مجيبا \* كذلك سيوف الهند  
 نذرو غبارها وتقطع احيانا مناط النائم \* ولا تقتل الاسرى ولكن نفكم اذا نفل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة  
 الرومي جاعة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم \* فاذا لم يعلم ان الثاني مأخوذ من الاول (فيل قال فلان كذا  
 وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليقتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى  
 النقص (ومما يتصل بهذا) اى بالقول فى السرقات الشعرية (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والمليح)  
 بتقديم السلام على الميم من لحنه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات ان فى كل منها اخذت  
 من آخر (اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان او نظما (شيثا من القرآن او الحديث لا على انه منه) اى  
 لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يبنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث  
 وهذا احتراز عما يقال فى انشاء الكلام قال الله تعالى او قل النبي عليه الصلاة والسلام كذا وفى الحديث كذا  
 ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة أمثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام  
 اما منشور او منظوم فالاول (كقول الحريرى فلم يك الا كلام البصر او هو اقرب حتى انشد فاعرب) والثانى  
 مثل (قول الآخر ان كنت ازمعت) اى عزمت (على هجرنا \* من غير ما جرم فصبر جميل \* وان تبدلت بنا  
 غيرنا حسبنا الله ونعم الوكيل) والثالث (مثل قول الحريرى فلما شامت الوجوه وقبح اللكم ومن يرجوه)  
 فان قوله شامت الوجوه انظر الحديث على ما روي انه لما اشتدت الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام  
 كفنا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شامت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن  
 وقول الحريرى وقبح اللكم اى لمن اللهم وقيل ابد من قبحه الله بفتح العين اى ابدى عن الخير (و)  
 الرابع مثل (قول ابن عباد قال) الحبيب (لى ان رقيبى سيء الخلق فداره من المدارة وهى المخالطة والملاطفة  
 وضمير المفعول لارقيب) قالت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة

بالماء  
 نعل  
 ينقل  
 عن  
 ساهبا  
 غير  
 الى  
 تجرد  
 مؤه  
 عند  
 راجع  
 (مع)  
 احتج  
 لتقل  
 تشبه  
 المعد  
 كانت  
 الخيل  
 مشه  
 الكرا  
 التاني  
 سانه  
 ابن  
 ليوم  
 وسو

بالمكارة وخنث النار بالشهوات يقال خفته بكذا أى جعلته مخفواً محاطاً بهنى إن وجهك جنة فلا بد لي من  
 تحمل مكارة الرقيب كما لا بد لطالب الجنة مشاق التكاليف (وهو) أى الاقتباس (ضربان) أحدهما (مالم  
 ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم) من الامثلة الاربعة (و) الثانى (خلافه) أى نقل فيه المقتبس  
 عن معناه الاصلى (كقوله) أى قول ابن الرومي (لئن أخطأت فى مدحك ما أخطأت فى مني) «لقد انزات  
 حاجباني بواد غير ذى زرع» بقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى ربنا انى اسكنت من ذرى بواد  
 غير ذى زرع عند بيتك المحرم «لكن» معناه فى القرآن بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى  
 الى جناب لا خير فيه ولا نفع. ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم «فى صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه»  
 تجرد للحمام عن قشر أو أواؤه والبس من ثوب الملاحظة ملبوساً «وقد جرد موسى للزينة رأسه» فقلت لقد اوتيت  
 سؤالك يا موسى (ولا بأس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للا وزن أو غيره) كالتقنية (كقوله) أى قول بعض المغاربة  
 عند وفات بعض أصحابه (قد كان) أى وقع (ماخفت ان يكونا انا الى الله راجعون) وفى القرآن انا لله وانا اليه  
 راجعون (واما التضمن فهو ان يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير) بيتاً كان أو ما فوقه أو محصراً أو ما دونه  
 (مع التنبيه عليه) أى على انه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك (مشهور عند البلغاء) وان كان مشهوراً فلا  
 احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن  
 لانه تناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئاً من قصيدته الاخرى لكنه لم يأنف الى ايدرتة فى اشعار العرب أما  
 تضمن البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكذلك قول عبد القاهر ابن طاهر التميمي «اذا ضاق صدرى وخفت  
 العدى» تمتل بيتاً بحالى يابق «فبالله ابلاغ ما ارتجى» وبالله ادفع ما لا اطيع «وبدون التنبيه كقول بعضهم»  
 كانت بلهنية الشبابة سكرة «فصحوة» واستبدلت سيرة بجمال «وقعدت انتظار الفناء كراكب» عرف  
 المحل فبات دون المنزل «البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما به فيه على انه من شعر الغير مع كونه  
 مشهوراً لا حاجة اليه قول ابن العميد «كانه كان مطوياً على إحن» ولم يكن فى قديم الدهر انشدني «ان  
 الكرام اذا ما سملوا ذكروا» من كان يألفهم فى المنزل الخشن «البيت الثانى لابي تمام وتضمن المصراع مع  
 التنبيه على انه من شعر آخر (كقوله) أى قول الحريري يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع (على انى  
 سأشده عند يميني «أضاعوني وأى فتى أضاعوا) المصراع الثانى للمرجى وهو بمبداء بن عبد الله بن عمرو بن عثمان  
 ابن عفان رضى الله تعالى عنه نسب الى المرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن ابى الصلت وتماهه  
 ليوم كربهة وسداد ثغر «اللام فى ايوم للوقت والكربة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير  
 وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع الخفاة من فروج البلدان أي أضاعوني فى وقت الحرب وزمان سده

الشعر ولم يراعوا حتى اخرجوا ما كانوا الى واى فتى كاملا من العتيان اضعوا وفيه تشديد واما بدون التنبية  
 فذكر قول الآخر \* قد فلت لما اطلمت وجناته \* حول الشقيق الغصن روضة آس \* اغذاره السارى المعجول  
 ترفقا \* ما في وفوفك ساعة من بأس \* المصراع الاخير لاني تمام \* واعلم ان تضمنين مادون البيت ضمير بان  
 احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني ان لا يتم بدون كقول الشاعر \* كنا معا أمس في  
 بؤس تكابده \* والمين والذاب منا في قذى وأذى \* والآن أقبلت الدنيا عليك بما \* تهوى فلا تنسني ان  
 الكرام اذا \* اشار الى بيت ابن تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدون (واحدة) أي احسن  
 التضمنين (ما زاد على الاصل بكنة) أي يشتمل البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على الطينة  
 لا توجد في شعر الشاعر الاول \* كالتورية (وهي ان يذكر انظله معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد) والتشبيه  
 في قوله (أي قول صاحب التعبير) اذا الوهم ابدى لي (أي اظهر لي لماها) أي سمة شفتها (وشرها \*  
 تذكرت ما بين المذيب وبارق \* وبذكرني) من الاذكار (من قدما ومدامى \* مجر عوالينا ومجرى السوابق \* )  
 بنصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين المذيب وبارق \* مجر  
 عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والمذيب وبارق \* موضحان معروفان وما بين ظرف لا تذكر  
 أو للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين المذيب مفعول تذكرت  
 ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مفاردة  
 الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر أراد في تضمينه بالمذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل المذيب  
 تصدير المذب وعنى به شفة الحبيبة وبارق شرها الشبيه بالبرق وبما بينهما رية لها وشبهه بتبخر قدما بتمايل  
 الريح وجريان دمه على التتابع مجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه (ولا يضر)  
 في التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودى به داء الثعلب \*  
 أقول لمعشر غاطوا وغضوا \* من الشيخ الرشيد وانكروه \* هو ابن جلا وطلاع الثنايا \* حتى يضم العمامة  
 تعرفوه \* فالبيت لسحيم بن وسيل وأصله \* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* حتى اضم العمامة تعرفوني \* فقيره  
 الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غاطوا وغضوا أي وقوا في الغلط في حقه وحطوا من ربه ولم  
 يعرفوا مقدره وفيه نهك ولهذا وصفه بالرشيد وأراد به الغوي على طريق الحكم (وربما سعى تضمنين البيت  
 فما زاد) على البيت (استعانة وتضمنين المصراع فما دونه ايداعا) لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من  
 شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره نليل مغرب (ورفوا) لانه رفا خرق شعره بشعر الغير (واما المقدم فهو  
 ان ينظم نثر) قرأنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) وقد عرفت ان طريق

الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لاعلى انه منه فالنثر الذى قد قصد نظم ان كان  
 غير القرآن والحديث فنظمه عقد على أى طريق كان اذ لا دخل فيه الاقتباس ( كموله ) أى قول ابن المناهية  
 ( ما بال من أوله نعمة و جيفة آخره يفخر ) حال أى ما باله مفتخراً ( عقد قول علي رضى الله تعالى عنه  
 وما لابن آدم والفخر وانما أوله نعمة وآخره جيفة ) وان كان قرآناً أو حديثاً فانما يكون عقداً اذا غير تغييراً  
 كثيراً لا يحتمل مثله فى الاقتباس أو لم يغير تغييراً كثيراً ولكن أشير الى انه من القرآن أو الحديث وحينئذ  
 لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر « انلى بالذى استقرضت خطا » واشهد « مشراً قد شاعده »  
 فان الله خلق البرايا « منت جلال عيبه انجوه » يقول اذا بدايتهم بدى « الى اجل مسمن فاكتبوه »  
 وقول الامام الشافعى رحمه الله « عمدة الخير عندنا كانت » أربع قال من خير البرية « اتق الشبهات وازهد ودع  
 « اليس يعينك وامان » بنية عقد قوله عليه الصلاة والسلام الحلال بين والحرام بين وما بينهما أمور مشتهيات  
 لا يعلمهن كثير من الناس وقوله زعم فى الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه الا يمينه وقونه  
 انما الاعمال بالنيات ( واما الحل فهو ان ينثر نظم ) وشرط كونه مقبولاً ان يكون سبكه مختاراً لا يتقاصر عن  
 سبك النظم وان يكون حسن الموضع مستقراً في محله غير قلق ( كقول بعض المغاربة فانه لما فجت فملانه  
 وفنطلات فخلوته ) اي صارت ثمار فخلوته كالخنظل فى المראה ( لم يزل سوء الظن يقتاده ) أى يقوده الى  
 تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ( وصدق ) هو ( زوهمه الذى يمتاده ) اي الذى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى  
 توهمه ( حل قول ابن الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه « وصدق ما يمتاده من توهم ) يشكو سبب  
 الدولة واستماعه لقول أعدائه أى اذا قبح فعل الانسان فبجت ظنونه فيسبى ظنه بأوليائه وصدق ما يخدع بقلبه  
 من التوهم على أسافره ( واما التلميح ) بتقديم اللام على الميم من لهما اذا ابصره ونظر اليه وكثيراً ما  
 تسمهم يقولون فى تفسير الايات فى هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد امح هذا البيت فلان الى غير  
 ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر امح الشاعر اذا اتى بشئ « امح » وقد ذكرناه  
 فى باب التشبيه وهو هنا خطأ بعض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرهما  
 بان إرادة الى قصة أو شعر ثم صار الغلط مستمراً واخذ مذهباً اقدم التمييز ( فهو ان يشار ) فى حوى الكلام  
 ( الى قصة أو شعر أو ) مثل سائر ( من غير ذكره ) أى ذكره تلك القصة أو الشعر أو المثل فالضمير لواحد  
 من السقة أو الشعر أو المثل وانما التلميح ستة لانه اما ان يكون فى النظم أو فى النثر وعلى التقديرين فاما  
 ان يكون إشارة الى قصة أو شعر أو مثل اما فى النظم فالتلميح الى القصة ( كموله ) اي قول ابن تمام لحقنا  
 بأفراهم وقد حوم الهوى ( فلو باعهدنا طيرها ومى وقع ) فردت علينا الشمس والليل راغم ( بشمس لهم

ز لتفيه  
 المعجول  
 ريان  
 أمس في  
 ناني ان  
 سن  
 الى طائفة  
 يا شبيه  
 نمرها  
 ( لـ )  
 مجر  
 لا ذكر  
 ذرت  
 هاردة  
 الريب  
 التمايل  
 لا يضر  
 تشبه  
 العلامة  
 يره  
 فانه ولم  
 بيت  
 من  
 د فوى  
 يق

من جانب الخدر تطالع ( نضا ضوءها صبغ الدجنة والظوى ) اسم جنتها ثوب السماء المجزع ( فوالله ما ادري  
احلام نائم . المت بنا ام كان في الركب يوشع ) الضمير في اخرايم ولهم الاحبة المرتعدين وان لم يجر لهم  
ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحومه غيره نضا فذهب به وازاله والضمير في ضوءها وجهها  
للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الطالعة الظوى انضم المجزع ذو لونين وقواه احلام نائم استعظام لما  
رأى واستغراب ( اشار الى قصة يوشع ) بن نون فنى موسى عليه السلام ( واستيقافه الشمس ) اي  
طالبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ  
منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله تعالى فرداه الشمس حتى فرغ من قتالهم (و) التلميح  
الى الشعر ( كقوله لعمرو مع الرمضاء ) ارض رمضاء اي حارة يرمض فيها القدم اي يحترق ( والنار تلتظي  
( ارق ) من رق له اذارحمه ( واحق ) من حفي عليه تاطف ( وشفق منك في ساعة الكرب ) اللام للابتداء  
وعمره مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من  
النار ( اشار الى البيت المشهور المستجير ) أي المستغيت ( وعمرو عند كربته ) الضمير لاموصول أي الذي يستغيت عند  
كربته . عمرو كالاستجير من الرمضاء بالنار ) وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت  
( ختها ) الحيلة وهي ام جساس بحارلها من جرم بن ريان له ناقة وكليب قد حى ارضا من الغالية فلم يكن يرعاها الا  
ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمرى تري في سمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل  
ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دماء وابنا فصاحت البسوس وذلاه وغربناه فقال لها  
جساس أينما الحرة اهدي . فوالله لا أعقرن خلا هو اعز على اهله منها فلم نزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج  
وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فانبعه فري صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثنى  
بشربة ماء فاجهز عليه فقبل المستجير وعمرو البيت ونشب الشر بين قلاب وبكر أربعين سنة كاهما لتغلب على  
بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار  
الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد مثل يضرب الامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول  
جساس لا أعقرن خلا ويظن انه يمرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى  
اسفلها حتى ينثر شوكةا واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري . نبت بيلة نابغة واحزان  
يمعوية . اشار الى قول النابغة . نبت كائن ساورتنى ضئيلة من الرقش في اياها السم نافع . والى قصة يعقوب  
عليه الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتيبي فياها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل أعق من  
الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال اشريك النيرى ماني الجوارح

أحب إلى من البازي فقال النخيري وخاصة إذا كان يصيد القطا أشار النخيري إلى قول جرير: أنا الباز المطل على  
غيره \* أتبع من السماء لها أنصبابا \* وأشار شريك بالقطا إلى قول العارم: \* تميم بطرق الأوم أهدى من القطا \*  
ولو سالت طرق المكارم ضلت \* وروى أن رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال  
عبد الله ما ذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا نغام وأراد قول الأختل \* تكش بلاشيء شيوخ  
محارب \* وما خاتما كانت تريش ولا تيري \* ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت \* فدل عليها صوتها حية البحر \*  
فقال اصالحك الله تعالى أضلوا البارحة برقا وكأوا في طلبه أراد قول القائل \* لكل هلال من الأوم برقع \*  
ولابن يزيد برقع وجلال ،

### فصل في

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتها ( ينبغي للاستك ) شاعرا كان أو كاتبا ( أن يتأنق ) أي  
أن يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآتي والاحسن يقال تأنق في الروضة إذا وقع فيها متبعا  
لما يوتقه أي يحبه ( في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون ) تلك المواضع الثلاثة ( أعذب لفظا ) بأن تكون  
في غاية البعد عن التناقص والتقل ( واحسن سبك ) بأن تكون في غاية البعد من التقييد والتقديم والتأخير والملبس  
وأن تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرفعة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير أن  
يكسب اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم ( وأصح معنى ) بأن  
يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتدال ونحو ذلك وما تجب المحافظة عليه أن تستعمل الالفاظ  
الريقة في ذكر الاشواق ووصف أيام البعاد وفي استجلاب المودات وملابسات الاستعطاف وامثال ذلك  
( احدها الابتداء ) لانه أول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام  
فوعى جميعه والا عارض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فلا ابتداء الحسن في تذكرا الاحبة والمنازل  
( كقوله ) أي قول امرئ القيس ( فمنا نيك من ذكرى حبيب ومنزل ) بسقط الأولى بين الدخول وخومل \*  
السقط منقطع الرمل حيث بدق والأولى رمل موزج يأتي والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء

( قول الشارح ) بأن تكون في غاية البعد عن التناقص واما أصل البعد عنه فداخل في البلاغة ومثله ما بعده  
( قول الشارح ) بأن يكون في غاية البعد من التقييد هذا متعلق بالمركب وما قبله المفرد وأشار بالتأخير والتقديم الى ضعف القياس  
( قول الشارح ) بأن يسلم من التناقض والامتناع الخ بيان اصح المعنى بهذا ينبغي أن صحته لا تتوقف عليه وكذا بلاغته  
ضرورة أن التقسيم إنما يعتبر بمد تحققها كما مر وقد يلزم لأن التناقض إنما يكون في التصديقات فصحة معنى أحد الكلامين  
وبلاغته في ذاته لا تمنع تناقضه مع غيره وكذا امتناعه فتأمل  
( قول الشارح ) بين أجزاء الدخول أي بين أجزاء حومل بنا على ما هو الظاهر والاصل بين الخاتمة بين كل من

الدخول فيصير الدخول كالمجمع مثل القوم والالم تصح الناء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم المناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكي وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب للفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل أتى فيه بعمان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول فاحسن من هذا البيت بيت النابغة \* كليني لهم يا أمية ناصب \* وليل افاقيه بطي \* الكواكب (وكقوله) أي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي (فصر عليه تحية وسلام \* خلعت عليه جمالها الايام \* في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي العلي \* فراق ومن فارقت غير مذم \* وام ومن عمت خير ميم \* وفي الشكاية قوله أيضا \* فؤاد ما يسليه المدام \* ونمر مثل ما يهب اللثام \* وفي الغزل قوله أيضا \* اربك ام ماء النمامة أم خمر \* في برود وهو في كبدى جمر \* (ويأبى أن يجنب في المديح مما يتطير به كقوله) أي ابن مقاتل الضرير في مطالع قصيدة انشدها الداعي العلوي (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال له الداعي موعد احبابك يا أعمى ولك المثل السوء وروى أيضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشري ولكن بشريان مرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال يا أعمى تبدأ بهذا يوم المهرجان وقيل بطاحه أي النام على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه (واحسنه) أي احسن الابتداء (ما مناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتها نظر الى الابتداء (ويسمي) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل براعة اذا فاق أصحابه في العلم أو غيره (كقوله في التهنئة) أي كقول ابي محمد الخازن يهنيء \* صاحب بولد لا يفته (بشري فقد انجز الاقبال ما وعدا) وكوكب الجدة في افق الملا سعدة (وقوله في المراثية) أي قول ابي الفرج الساسي في مراثية نحر الدولة (هي الدنيا تقول بل \* فيها \* حذار حذار) أي احذر (من بطاني) أي اخذني الشديد (وقتي) أي قتلي بفتنة وكقول ابي تمام حين يهنيء المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت (السيف اسدق انباء من الكتب \* في حده الحد بين الجد واللعب \* بين الصفائح لاسود الصفائح في متوشن جلاء الشك والريب، وكقول ابي الملا فيمن عرضت له شحات \* عظيم امرني ان يلم عظيم \* آل على والانام سليم \* وكقول ابي العلي في التهنئة بزوال المرض (الجدة عوفي اذ عوفيت والكرم \* وزال عنك الى اعدائك القم) ومنه ما يشار به في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه

المتألفين وهو مبنى قوله والا الح فان اضيفت الى المجموع وجعلت القاء لبيان التقيب الحاصل في نفسه لانه ملاحظ في البيئية صحت الاضافة بلا تقدير الاجزاء أصلا لكنه خلاف الظاهر

(قول الشارح) والانتها نظر الى الابتداء لأن الانتها هو المقصود المشار اليه بالابتداء

كقول جارا الله في الكشف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤثقا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء  
العربية (وثانيها) اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها (التخلص) اي الخروج (مما شرب به الكلام)  
اي ابتدى. وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللاهو والفرل وذلك يكون في  
ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيها وان لم يكن في ذكر الشباب (من تشبيب) اي وصف للجمال  
(او غيره) نالادب والافخار والشكايه وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملايعة بينهما) اي بين ماشبب  
به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا النيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والاقتضاب  
هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شرب به الكلام كان ينبغي ان يقول  
ابتدى به الكلام او افتتح لان التشبيب هو التشبيب بعينه وهو ان يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها في  
المشوق يقال هو ينسب بثلاثة اي يتشبيب بها فتشبيب الكلام بالتشبيب او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة  
الجم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيها ونسبيا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء  
والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع يكون متوقفا للانتقال من  
الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء  
ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص فليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون  
فقد لجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر (كقوله) اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر  
(يقول في قومس) باسم موضع (قومي وقد اخذت منا السري) اخذ منه أي اثر فيه ونقصه والسري  
مصدر سريت اذا سرت ايلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسري وبعض العرب  
يؤنث السري والهدى وهم بنو اسد توها انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابناء الجهم ويقبل في  
المصادر كذا في الصحاح (وخطى المهرية القود) الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية منسوبة  
الى مهر بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي  
يقول في قومس قومي والحال ان مزاوله السري ومسارة المطايا بالخطا قد اثرت فينا ونقصت من قواما فقوله  
وخذي المهرية عطف على السري لا على قوله منا يعني ان السري اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما توهم  
ومنه قول يقول قوله (امطالع الشمس تبني ان قوم بنا \* بقات \* كلا) ردع للقوم وتنبه (ولكن مطاع الجود)  
واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الملبب «نودهم والبين فيما كان» فثنا ابن ابي الميجاء في  
قالب فياق (وقد ينقل منه) اي مما شرب به الكلام (الى مالا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب)  
(قول الخبي) كذا في الصحاح تبرأ منه ليعد نسبة ذلك الى العرب بل التأنيت على تقدير المزاولة كما صنفه الشارح



اى الاقتطاع والارتجال ( وهو ) اى الاقتضاب ( مذهب العرب ) الجاهلية ( ومن يلهم من المخضرمين )  
 بالخاء والضاد المجتمعين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ، مثل ابيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدد  
 نصف اقنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية ، والاقتضاب  
 وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على  
 مذهبهم وان كان الاكثر فهم التخلص ( كقوله ) اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة  
 العباسية ( لو رأي الله ان في الشيب خيراً ، جاورته الابرار في الخلد شيباً ) جمع اشيب وهو حال من الابرار  
 ثم انتقل من هذا الكلام الى مالا يلائمه فقال ( كل يوم تبدى صروف الليالى ، خلقاً من ابى سعيد غريباً ومنه )  
 اى من الاقتضاب ( ما يقرب من التخلص ) فى انه يشوبه شيء من الملاينة ( كقولك بمد حمد الله أما بمد )  
 فانى فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر  
 من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر لجأذ من غير قصد الى  
 ارتباط وتمايق بما قبله بل اتى بانفصام بعد اى مما يمكن من شيء بمد حمد الله فانى فعلت كذا وكذا ففسدا  
 الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه ( قيل هو ) اى قول بمد حمد الله أما بمد ( فصل الخطاب ) قال ابن  
 الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو أما بمد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل  
 امر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله  
 تعالى بقوله أما بمد ( من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون بانفصام هذا ) ( كقوله تعالى ) بمد ذكر  
 أهل الجنة ( هذا وان لاطاعين اشر ماآب ) فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بمد له الحال وانفصام  
 هذا إما خبر مبتدأ محذوف ( اى الامر هذا أو ) مبتدأ محذوف الجبر اى ( هذا عما ذكر ) ( قد يكون الخبر  
 مذكوراً مثل ) ( قوله تعالى ) حيث ذكر جمعا من الانبياء و اراد ان يذكر عقيقه الجنة واهلها ( هذا ذكر وان  
 للمؤمنين الحسن ماآب ) قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهي  
 علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقفاً  
 ( قول الشارح ) لكن الشعراء الاسلامية الجواب بما يلزم ظاهر عبارة المصنف من ان ابا تمام من المخضرمين وليس كذلك  
 ( قول الشارح ) من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر لجأذ من غير قصد الى إيجاد الربط  
 بالملاينة على وجه لا يقال فيه ان هذا كلامين منفصلين مستقلين اى بأحدهما وهو الثانى بقية والاقتضاب المقصد فيه  
 خلافة واما بعد اذ ربط ما بعده بما قبله فاشبه بهذا حسن التخلص  
 ( قول الشارح ) من فصل الخطاب الذى الخ لأنه حسن افتتاح واختتام والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على  
 مولانا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

من النخاس ( و منه ) اي من الافتضاب الذي يقرب من النخاس ( قول الكتاب ) عند ارادة الانتقال  
من حديث الى حديث آخر ( هذا باب ) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدىء الحديث الاخر فجأة ومن  
هذا القبيل لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب ( ونالها ) اي نالت المواضع التي ينبغي ان يتأق فيها  
( الانتهاء ) فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه  
السمع ويرسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واسناده حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير  
كاظهار اللذيذ الذي يتناول بمد الاطعمة النفه وان كان بخلاف ذلك كان على المكس حتى ربما انساه الحسن  
الموردة فيما سبق ( كقوله ) اي قول ابى نواس في الخطيب ابن عبد الحميد ( واني جدير ) اي خالق ( اذ  
بافنك بالني ) اي جدير بالثبوت بالاماني ( وانت بما أملت منك جدير \* فان تواني ) اي تمناني ( منك الجليل  
فاعلم ) اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجليل ( والا فاني عاذر ) اياك في هذا المنع عما صدر عني من الابرام  
( وشكور ) لما صدر منك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة ( واحسنه ) اي أحسن الانتهاء  
( ما آذن بانتهاء الكلام ) حيث لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه ( كقوله ) اي قول المعري ، بقيت بقاء الدهر  
يا كهف اهله \* وهذا دعاء للبرية شامل ، لان بقاءك سبب لكون البرية في أمن ونعمة وصلاح حال وقد  
قلت عاية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع ( وجميع  
فوائح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها ) من البلاغة فانك اذا نظرت الى فوائح السور  
جاءها وفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تقصر عن كنهه وصفه العبارة واذا نظرت الى  
خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعود وعيد الى غير  
ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفس بمدها تطالع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام ربنا عز وجل في  
الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد أعجز مصافح البلاغة واخرس شفاشق الفصحاء  
ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاله والافراع  
وأحوال الكبار وأمثال ذلك كقوله تعالى \* يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم \* وقوله تبت  
يدا ابى لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى \* غير المغضوب عليهم ولا الضالين \* وان  
شأنك هو الابتداء ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والمذكر الاحكام المذكورة في على  
المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله ( يظهر ذلك بالأمثلة  
مع التذكر لما تقدم ) من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفصيل ذلك مما لا تنى بها الدفاتر بل لا يمكن  
الاطلاع على كنهها الا اعلام الزيوب \* وهذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد \* ونظمه من الفرائد \* مع توزيع

البال \* ونشتت الاحوال \* وتغاثم الاحزان والحن \* وتكثر الافزاع والفتن \* وتواتر حوادث اورثت الطبع  
ملالا \* والخطاير كلالا \* لكن الله جلست حكمته قد وفقنا للاتمام \* وحقق لنا الفوز بهذا المرام \* وتهيأ الفراغ  
من نقله الى البياض يوم الاربعاء الحادى عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها  
الله من الآفات \* وكان الافتتاح يوم الاثنين من رمضان الواقع فى سنة اثنين واربعين وسبعمائة بمرجانية  
خوارزم \* حماها الله تعالى عن البليات \* والحمد لله على التوفيق \* ومنه الهداية الى سواء الطريق \* والصلوة  
على نبيه محمد خير البرية ، وعلى آله واصحابه ذوى النفوس الزكية

## تقاريط

قد قرظ هذا التقرير . ذو الفضل والتبجيل . صاحب المجد الرفيع . والمختد . المنيع . فريد الزمان . وبديع همدان  
الذي الامى . واهام اللوحى . حضرة العلامة الشيخ محمد حنفى المهدى . لازال من كمال بلاغته الينا يهدى . وكان  
قد عرض ذلك التقرير . على حضرة مولاه الامام المحقق التقرير . نعمده الله برحمته . واسكنه فسيح جنته . فاستحسنه  
واعجب به . وانتار بوضعه . لدى انتهاء طبعه . وهو هذا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل نلى ( عبده ) الكتاب . تبصرة وتذكرة لأولى الالباب . لاإله إلا هو ( الرحمن ) علم القرآن .  
خاق لاسان . علمه البيان . اللهم اشرح بفضلك صدر المؤمنين . وبلغهم بلاغة آلامهم . الى حقيقة معاني الإرشاد والهدى .  
ليهدوا بذلك الى مجاز المهتدين . وماذا لك الا بافصاح طيور أذنهم . بتربيل بواجر الصلوات . وعوائد التسابيات . على  
من نطقت معجزاته . فاخرست كل منطق لسان . وانصتت اشاراته . فسجد اليها كل ساحر بيان . النبي الامى .  
ذى الفرقان . المكين . الآتي على اسانه بلسان عربي . مبين . وآله واصحابه . ومن ينتمى الى جنابه .

أما بعد فيقول محمد حنفى . المهدى . المعزى . الارعري . طالما تأقت النفس من غصارة الشبهة . وشباب النشاط .  
قبل غشيان القنور . وتخول الملل . حتى الان . الى اقتناء تقرير شيخنا الشيخ ( عبد الرحمن الشربيني ) على شرح المطول وحاشيتي

السيد الجرجاني وعبد الحكيم عليه، وهما أنا مديح التشوق الى ائقنانه، كحنين السقيم الى شفائه، اذ كنت اسمع ذلك منه، واخذ العلم عنه فكانت تنبضوا الى خود المسائل، فاختر احسنها، واجمع شهادتها، بسواق العزائم، وامنج رباتها، بسرابع النعام، فادعها قلبا هو اكرم جوهرآ، واشرق حسنا، واطار مكاة، واحسن استمانا، واصفى خاطرا، واندى اسكل غرة من بديع المعاني، قد زوجها بكرائم الالفاظ، فجأت باجدي الامثال، وامنج الاشبال، لاتند عنها، نادة الا كبحتها، ولا نفرت منها، ساحة الا اقتنتتها، ولا اعترضت طريقها ضليلة من هازيل القوم. الا ارهقتها، فازلتها، كل ذلك ببركة شيخ جمنا سيد العالم، واصل الفضلاء، انى المعالى السقا من جمتنا موائد علمه. قاباغنا منازل البلاغة، ومنهج الاتقاء.

كما ابعد بنا عن التمولين، الذين لم يتعاملوا علما سائفا، ولم يذوقوا من در الفضائل صريحا نافعا، فهو الحكيم الذى به يتروح الخطر ويستدر به الخير الماطر، فيبينه وبين العلوم نسب، وانما عليه حسب، والشئ يحن الى شكله، والاياف يبيل الى الفقه، ولما انتقل الى دار السلامة، ذلك الخبر، قلنا لنا فى العلامة الشربيني مقنع، فانه يكشف قناع المسائل، عن انوار عجايبها، ويرفع استار الغوامض. عن فجر ليلها. فوقه الله الثمنا الى تلك التقربات، فصنفها، شبخنا، ورصفها، خبرنا، وعرف بها مجالس العلم، وآسى الفهم، فظهرت تهادي، فى حال التحقيق، بين اخدانها، من الفنون والتدقيق، فى موكب زجل، وذلك فضل الله عز وجل، مع السهولة، والجزالة، والعذوبة، والطلاوة، والحلاوة، وتنادى بالان افصاحها. عن اخلاص ربها، مازال هذا حالى وحالها، وانا رائدها، وخطيبها، حتى اتاح الله بطبع هذا التقرير، المشار اليه، الذى بين ماخفى عن كثير. وشرح صدر كل طالب. بخير وتيسير. فهو شمس فى تيجل الفوائد بلا امساء. نافع فى الابتداء. والتوسط. والانتهاء. وناهيك بان حضرة مؤلفه. هو الاستاذ الاكبر. والحكيم الاشهر. من له فى العلم المكانة العالية. وفى الحلم والحزم المنزلة السامية. شيخ المشايخ. وامام الائمة. ونيراس اليقين لدى المشاكل المدلمة. حضرة مولانا شيخ الجامع الازهر حالا فى الشيخ عبد الرحمن الشربيني ذى الفضيلة. تشهد بمجالس العلم. سابقا وحاضرة وتتواتر انباء الفضل باطمة وظاهرة. لهذا العالم المشار اليه. بالافراد. فى كل مانقاد. ودعا الى جمع سابقا وحاضرة وتتواتر انباء الفضل باطمة وظاهرة. لهذا العالم المشار اليه. بالافراد. فى كل مانقاد. ودعا الى جمع

الجوامع الارشاد. نشأت على ذلك حضرته. من حين شب. ماله معنى ولا مطرب. لا يكتم حل طرفه فى سهره الا بحروف العلوم. لامارة الفهوم. فكلم أنى على مجاعل. تدقيقات. وطلاسم اشارات. فسئل. مناهجها. وبصر غرامضا مخوبرها. تخوبرا. وقررها. تقريرا. وان هذا التقرير المسمى بفيض الفتاح. على حوائى شرح تلخيص المفتاح. لمن اكبر الوسائل. الى ادراك الفضائل. ببركته. يفضح الا يكن. ويرق الجامد. ويباوغ بلاغته. يعرب الاعجم. ويعر الجاحد. أطال الله عمره. لا طالة حياة العلوم. ولا برح الازهر معاورا. بوجاهته. منيرا. بعفافاته. وتحفة بقاته. ما برحت النجوم.

الدين يبدع النبىء . والدعاء بدوام العز والاقبال . وبلوغ ما حمد من الآمال . للحضرة الدورية . الحديوية العباسية . التى بلغت بها الديار المصرية شأوا الفخار . وتباهت بها على سائر الافطار . لازالت تهى هوامع راقها على الرعايا . بمجمل المسكارم وجزيل العطايا . ولا برحت مصر بهمة عز بها عما يشين متخلبه . وبما يزين من المعارف والتمناعات متخلبه . فان من القضايا المسلمة . المقولة عن ذوى الاراء المحكمة . ان القطر المصرى كان في قديم الزمان . محل التمدن والعمران . ومطالع شمس النون والمعارف . ومنبع بحار الآثار والاثاث . كما هو معلوم مشهور . وفي كتب التاريخ مرقوم مسطور . وقد قبض الله تعالى في هذا العصر . الذى هو غرة في جبهة الدهر . حضرة الداور الاكرام . والخديو الاعظم . من بلغت بدولته الرتبة كل الامنى . افندينا عباس باشا حلبي الثاني . ادام الله طاع سمده . وافر عينيه ببقاء ولي عهده . فاهتم باحياء رسومه . وبذل جهده في اعادة صناعاته وعلومه . فيه نشرت العلوم والمعارف . التالذ منها والطارف . كيف لا وقد عطلت الأرجاء بنشر هذا المطبوع . الذى هو في علوم البلاغة موضوع . المرسوم بفيض الفتح . على حواتي . شرح تلخيص المفتاح . الذى هو التقرير الوحيد . والعقد لبديع معاني البيان الفريد . فيله من تقرير انتجه الزمان المقيم . فاستمرت بواسطته حاشيتا السيد الجرجاني وعبد الحكيم . مع طبع أصوله التى هى الشرح المشهور بالمعول . الذى عليه في تحصيل علوم البلاغة المعول . وحاشيتا السيد الشريف الجرجاني وعبد الحكيم . وبذلك كملت لدينا . نة العزيز الحكيم . شرحها مؤلفوها ذرو الفضل والفلاح . كتاب تلخيص المفتاح . فالتد خلاصا لهم بالتصنيف النافع الذكر الحسن . واسهروا اعينهم وهذبوا ارواحهم لتدوين العلوم وتقويم الظن . وبلغوا قصب السبق في مضمار البيان . فجاز تحريهم يبدع التبيان . ونالوا بذلك الامنية . واصابوا الحياة الابدية . أليس لهم في كل زمن من محاسن الانباء . ما يشهد لهم بانهم الشهداء الاحياء .

أخو العلم حتى خالده بعد موته واوصاله تحت التراب رميم  
وذو الجبل ميت وهو ماش على الثرى يعد من الاحياء وهو عديم

اما مواد هذا المطبوع الجليل . فاهم غنية بشهرة مؤانيتها عن التفضيل . واما مشروحا وهو التلخيص . فانه الكتاب المنفرد بالتعصر والتخصيص . وكفاك دليلا على فضله . وفخامته ونبله . اقبال الناس عليه . والقائونهم مفاتيح التعاليم اليه . والمليهم له على تعاقب الازمان حثيثا . واعتناؤهم بتدريسه وشرحه قديما وحديثا . ما بين مختصر ومطول . وشمل ومفصل . وبالجملة فهو مورد الخالص والعام . والمورد المذهب كثير الزحام . وكان طبعه السانى الذى عليه المعول . بمطبعة مدرسة والده عباس باشا حلبي الاول .

عليها بما شادت مخائب رحمة تزيده وتمو في جنان غفور  
وبل ثراها ربا في ضريحها بغيث يوايهما بدون فتور

لحزننا هذا الطبع الجليل . بنار ذى الفضل الجليل . حضرة بحى بك قدرى مأمور ادارة أوقاف الحلية . حسبا أشار به سادة وكيل الدائرة النيرية . لازال محود المقاصد السنية . وكان انتهاء طبعه وكل غاية يتعمه واسط ربيع الثانى عام سبعة وعشرين وثلاثمائة بعد الالف . من هجرة من ختمه الله على أكمل وصف . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه . ومحبيه . وحزبه . كل ما ذكره اننا نكره . وغفل عن ذكره الغافلون .